

مقدمة

لصاحب التعليق

١-٢

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على من
أرسل الى جميع المخلوقات بكمل الاحكام وأقوم الهدايات * وعلى آله
وصحبه وأتباعه المتمسكين بهديه الى أن تزول الأرض والسموات *
صلاة وسلاماً دائماً دائماً متلازمين الى يوم الدين *

أما بعد فيقول محمد منير عبده أغا النقلي الدمشقي الازهرى قد
طلب مني من لا تسغي مخالفته أن أطبع كتاب احكام الأحكام شرح
عمدة الأحكام للعلامة المجتهد المحقق الشيخ أبي الفتح تقي الدين المشهور
بابن دقيق العيد فاعتذرت له المرة بعد المرة بأنه محتاج الى تعليق واسع على
المتمن والشرح فان الشارح رحمه الله تعالى قد أملى شرحه هذا على تلميذه
العلامة عماد الدين القاضي من حفظه ولا يخفى ما في الاملاء من الاجاز
والاختصار الموجبين لغموض بعض المسائل وإبهام بعض من قال بها
من الأئمة ومن لم يقل بها ولا سيما تطبيق المذاهب على الأدلة الشرعية
والقواعد الأصولية فانه محتاج الى توسع في التعبير وايضاح للمعنى وهذا
لا يقدر عليه الا من كان علماً بالمنقول والمعقول عارفاً بالسنة صحيحها
وضعيفها ناسخها ومنسوخها راجحها ومردودها وله اطلاع واسع
على المذاهب كلها ليتمكن من تحقيق المسائل وترجيح بعضها على بعض

بالادلة المنقولة والبراهين المعقولة بدون تعصب ولا تعسف ولا انحراف
بل يسلك الطريق المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم وهذا قل أن
يوفق اليه أحد من العباد خصوصا في عصرنا هذا الذي تملكته فيه العصبية
المذهبية عقولهم وقلوبهم حتى حملتهم تلك العصبية على غمط كثير من الحق
الثابت عن الله والرسول صلى الله عليه وسلم ❦

ولما ألح عليّ وكثر ترداده ولم أجد من اجابته مناصا استخرت الله في
ذلك وكان في سنة ١٣٤٠ هجرية فانشرح صدرى وطلبت من الله المعونة
والتوفيق ولجأت اليه وحده لا شريك له وسألته العصمة من الزلل في القول
والعمل راجيا أن ينظمي في سلك أهل الحديث وان كنت عالة عليهم ❦
وقد اعتمدت في تعليقي هذا على الكتب التي سأذكرها لك بعد وقد
سلكت في تعليقي هذا عند نقلى عن المتقدمين الطريق الآتى وهو
انى اذا نقلت عن أحد العلماء كلاما فاذا لم يكن فيه تصرف عزوته الى قائله
واذا كان فيه تصرف كثير يخرججه عن كونه كلامه لا أعزوه اليه واذا
كان التصرف لبعضه عزوته اليه وأنبه على انه متصرف فيه . ولربما
أذكر أقوالا لبعض العلماء وأرجح بعضها بحسب ما أرى من قوة دليله .
وحجة قائله . وما فتح الله به عليّ أصدره بلفظ أقول أو قلت : وقد أقول
قال شارح المتقي نارة وتارة أقول قال شارح متقي الاخبار وتارة أقول
قال العلامة الشوكاني كل ذلك أعني به كتاب نيل الاوطار للشوكاني ❦

ولما وجدت أن الممن غير كاف في أدلة الاحكام لان مؤلفه اقتصر على
ما اتفق عليه الشيخان فقد رأيت أن أذيله بالاحاديث الصحيحة التي تناسب

الباب مما انفرد به البخاري فقط أو مسلم فقط أو غيرها مما صح سنده ومثته .
وبعد أن أذكر الحديث أبين من خرجه من الأئمة إلا أني تركت ذلك
في أواخر الجزء الرابع منه لضيق الوقت ولضرورة دعت إلى ذلك ولأن
وفقي الله تعالى إلى إعادة طبعه مرة ثانية أستدرك ذلك :

وقد اعتنيت بضبط ما خرج البخاري بلفظه فنبهت عليه إذا كان
موافقاً له باللفظ أو مخالفاً له وإذا ذكره البخاري في غير موضع نبهت عليه
أيضاً ولم أعرض لغير رواية البخاري باللفظ بل متى وافق غالبها رواية
العمدة أعزوها إلى أصحابها ❦

وقد سلكت في شرح الأحاديث التي أذكرها آخر الباب طريقة
الشارح في استنباط الأحكام وبيان المذاهب وراجعتها من مرجوحها
ليكون أسلوباً واحداً . وقد وفقني الله تعالى لذلك فمنه الفضل واليه
والله أسأل أن ينفع به المؤمنين اخواننا في الدين وأن يجعل عملي هذا
خالصاً لوجهه ومدخراً عنده يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله
بقلب سليم ؟



﴿ بيان الكتب التي روجعت أثناء وضع التعليق على سبيل الاجمال ﴾

صحيح البخارى مع شروحه وحواشيه

صحيح مسلم مع شروحه

كتب السنن الاربعة مع شراحها والحواشي

مشكاة المصابيح وما كتب عليها

نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار

شرحا العمدة لابن الملحق والفاكهى

شرح العمدة لعلاء الدين العطار

مسند الامام احمد بن حنبل

المغني لابن قدامة - تلخيص الجبير

معاني الآثار للطحاوى

مسند ابن الجارود

مسند أبي داود الطيالسى

المشارك للقاضى عياض

شرح المذهب للنووى

كنز العمال . المستدرك للحاكم

الكتب المطبوعة في المذاهب الاربعة - ما طبع من كتب أسماء رجال الحديث

ما طبع من كتب الاصول والتاريخ والسير والمناقب

ما كتب على بلوغ المرام من الشروح والحواشي

Col 800
371

إِمْكَامُ الْأَمْكَامِ

شَرْحُ

عَمَدَةُ الْأَمْكَامِ

لِلإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ الْقُدْوَةِ شَيْخِ

الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ أَبِي الْفَتْحِ

الشَّهِيرِ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمَتَوَفَى

سَنَةِ ٧٠٢

اشتمل هذا الجزء على
١٤٨ حديثاً

وهو ما أملاه على الشيخ عماد الدين القاضي بن الأثير الحلبي

الجزء الأول

عن تصحيحه والتعليق عليه ونشره للمرة الأولى سنة ١٣٤٢ هـ

إِدَارَةُ الطَّبَعَةِ الْمُنِيَّةِ

بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١

حق الطبع بالتعليق محفوظ لها

مطبعة الشرق : أصحابها عبد العزيز وعبد الرحمن محمود فايد

بحارة المدرسة نمرة ٦ بجوار الأزهر بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ عماد الدين القاضي اسماعيل بن تاج الدين محمد بن سعد
ابن احمد بن الاثير الحلبي الشافعي

الحمد لله منور البصائر بحقائق معارفه * ومصور الخواطر خزائن لدقائق
لطائفه * الذي أودع القلوب من حكمه جواهر * وجمل نجوم الهداية بذكره
زواهر * وأحمده ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه * وأعتقد التقصير في كل
ما فعله العبد من شكر نعمه ونواه *

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون للنجاة وسيلة *
وبرفع الدرجات كفيلة * وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي بعثه وطرق الايمان
قد غفت (١) آثارها * وخبت (٢) أنوارها * ووهت (٣) أركانها * وجهل
مكانها * فشيد صلى الله عليه وآله وسلم من معالمها ما عفا * وشفى من العليل
في تأييد كلمة التوحيد ما كان على شفى * وأوضح سبيل الهداية لمن أراد أن
يسلكها * وأظهر كنوز السعادة لمن أحب أن يسلكها * وميز سرب (٤) الحق
بعد أن كان مبهما * وأقام ميزان الشرع باتباع الأمر والنهي بعد أن كان
الوجود قد خلا منهما * صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أهل المجد والعلی *
الذين تحلوا من الحاسن بابهي الحلبي فاصبحوا شهداء الله في أرضه * وقاموا من

(١) هو من عفا الشيء إذا درس وهلك ولم يبق له أثر

(٢) يقال خبت خبوا كقعد خمد لها

(٣) يقال وهي الثوب بهي وهيا إذا بلى وتمزق ووهي فلان إذا استرخى وضعف

ويتمدى بالهمزة : وقد روى أن المؤمن موه راقع كأنه يومئ دينة بمعصيته ويرفعه بتوبته

(٤) السرب بالفتح يطلق على الطريق والابل وما رعى من المال : وبالكسر يطلق

على القطيع من الظباء والبقر والقطا وغيرها والمراد به هنا الطريق . ومنه قول ذي الرمة

خلى لها سرب أولاهها وهيجهما * من خلفها للاحق الصقلين مهمم

أوامره بسنته وفرضه * وفتحوا من الايمان بابا مرتجا * وتزولوا من العباد منازل
النجوم التي منها معالم الهدى * ومصاييح الدجى * فهم وسائل النجاة * والمشار
اليهم بقوله عز وجل (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) *
صلاة دامة ما علم عالم * وشيدت للدين معالم *

﴿ وبعد ﴾ (١) فانه لما كان العلم أشرف ما خلق في الوجود * وأعز ما ينعم الله
به على عباده ويحجود * شرف من اختاره منهم بهذا الشعار * وملكهم به ملابس
التقوى والوقار * لما اعترغهم منها بالثوب المعار * وخصهم من المزية أن قرن
ذكرهم بذكره * وأكرمهم بالشهادة على وحدانيته * فما أجدرهم بشكره * وأورد
وصفهم لوصفه ثانيا * وجعل جنا (٢) السعادة منهم بهذا القرب دانيا * وفضلهم
على كثير من خلقه * وأرشد بهم عباده الى سبل الحق وطرقه * وأراد بهم خيرا
حيث فقههم في الدين وأمر الخلائق باتباعهم لما تمسكوا بحبل الله المتين * وأعزهم
باختصاص كل منهم واصطفائه * وأكرمهم بأن جعلهم ورثة أنبيائه * وفضل
العلم على العبادة ما لم تكن به مقترنة * وقال صلى الله عليه وسلم بين العالم والعابد
مائة درجة * بين كل درجتين من حضر الجواد المضمر سبعين سنة * (٣) وما
أراد بذلك الا العلم النافع الذي يبلغ به من رضا الله الامل * والذي ينفع معه
القاليل من العمل *

ولما عرفت هذه الحالة علمت أني في الاعراض عن ذلك على غرر من
أمرى * وقلت ان الخسران موجود عندي * في ليال تمر بلا تقع وتحسب من
عمرى * فاردت أن أتمسك من أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ما أرجو به
النجاة من هذا الخطر * وأبلغ من اتباع الشريعة المطهرة وأحكامها الوطى *
فاخترت حفظ الكتاب المعروف بالعمدة للإمام الحافظ عبد الغنى رحمه الله تعالى

(١) الأولى ان يؤتى بأما بعد لانها الرواية والسنة

(٢) الجنبا بفتح أوله اسم ما يجتنى من النمر : يجمع على أجن مثل عصا وأعص

(٣) الحديث رواه الاصبهاني عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بلفظ « فضل العالم
على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين حضر الفرس سبعين عاماً » والحضر بضم الحاء
وسكون الضاد المدو . يقال أحضر الفرس أحضاراً واحتضر أي عدا . والمضمر المعد للسباق
وهو ان تعلمه قوتاً بعد السمن

الذى رتبته على أبواب الفقه وجعله خمس مائة حديث فوجدت الأحاديث كل لفظة منها ما يحتاج الى بحث وتدقيق * ويفتقر الى كشف وتحقيق * لأن كلامه صلى الله عليه وسلم بحر بغاص فيه على جواهر المعاني * ولا يستخرج حكمه الا الراسخون في العلم الذين أوضحت خواطرهم به أهلة (١) المعاني * فوقفت من ذلك للقاضى عياض رحمه الله على الكتاب المعروف بالاكسال * فوجدته قد احتوى في شرحه على التفصيل والاجمال * لكنه اقتصر على شرح الأحاديث للامام مسلم بن الحجاج فارتدت أن أعلم معاني الأحاديث التى أوردتها صاحب العمدة وأسندتها الى الامامين البخارى ومسلم رحمهما الله فلم أجده من علماء الوقت من يعرف هذا الفن الا واحد عصره * وفريد دهره * واسطة عقد الفضائل * ملحق الأواخر بالوائيل * الشيخ العالم الفاضل * الورع الزاهد حجة العلماء قدوة البلغاء أشرف الزهاد بقية السلف مفتى المسلمين أبو الفتح تقي الدين محمد بن الشيخ أبي الحسين علي بن وهب القشبرى العامل بعلمه المحقق في أحكامه وفهمه المتبع مأموره الله به من حكمه رحمه الله تعالى ونفع به فانه الذى فاق النظراء والأمثال . واتصف من الخاسن بما يضرب به المثل . فوجهت وجه آملى اليه * وعولت في فهم معاني هذا الكتاب عليه * وعرفته القصد مما أريد * وأصغيت لما يبدى فيه من القول ويبعد * فأملى على من دعانيه كل فن غريب * وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب * فعلقمت ما أورده وحمى على منهل فضله رجاء ان أرد ماورده * فانه لما كان طلب العلم على كل مسلم واجبا * اخترت أن أكون من طلبته فان لم أمت عالما مت طالبا * لعل الله ان يكفر بالاخلاص في ذلك بعض تحملى لأوزار الدنيا واقترافي * ويساحنى بعفوه عن ذنوب اذا ادعى عليّ بها لم يكن لى حجة فيها الا اعترافي * وقد وثقت آمالى بالنجح اعتماداً على ما وردت به السنة * وتأملت معنى قوله صلى الله عليه وسلم « من سلك طريقا يطلب فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة » (٢) وسميت جامعته من فوائده * والتقطته من فرائده باحكام الأحكام * فى شرح أحاديث سيد الانام صلى الله

(١) يقال أهلت بالشيء أنست به : وقرية أهلة أى عامرة : كقصد

(٢) الحديث رواه مسلم مطولا وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان

في صحيحه والحاكم : وقال صحيح على شرطهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملك الجبار (١) الواحد القهار * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار * وصلى الله على المصطفى المختار وعلى آله وصحبه الأطهار
أما بعد فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الأمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن

عليه وسلم وشرف وكرم * جعل الله ذلك الى يوم القيامة باقيا * ومن مكروه الذنوب متجيا وواقيا * انه على ما يشاء قدير

(١) هذه خطبة المؤلف رحمه الله ولم نجد لها في نسخ الشروح الخطية التي بين أيدينا ووجدناها في نسخ المتن مشبوبة فثبتناها في هذه النسخة حفظاً للأصل : ولعل الشراح لم يتعرضوا لها اقتصاراً على المهم المقصود : ولا بأس من إيراد نبذة من ترجمة صاحب المتن

أقول هو الشيخ الامام العلامة العامل القدوة الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد ابن علي بن مسرور المقدسي الجماعي الدمشقي الصالح المولود سنة ٥٤١ هـ المتوفي سنة ٦٠٠ * قال ابن النجار حدث بالكثير وصنف في الحديث تصانيف حسنة وكان غزير الحفظ من اهل الاتقان والتجويد فهماً بجميع فنون الحديث الى ان قال وكان كثير العبادة ورعا متمسكاً بالسنة على قانون السلف الصالح

قال الحافظ الضياء كل من رأيت من المحدثين يقول ما رأينا مثل عبد الغني وقال الحافظ ابن نجا كان (أي الحافظ عبد الغني المقدسي) لا يضيع شيئاً من زمانه كان يصلي الفجر ويلقن القرآن وربما لقن الحديث ثم يقوم فيتوضأ ويصلي ثلاث مائة ركعة بالفاتحة والمعوذتين الى قبيل الظهر فينام نومة فيصلي الظهر

ابراهيم البخاري : ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري فأجبتهم
إلى سؤاله رجاء النفعة به وأسأل الله تعالى أن ينفعنا به ومن
كتبه أو سمعه أو حفظه أو نظر فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه
موجباً للفوز لديه فإنه حسبتنا ونعم الوكيل

ويستغل بالتسميع والتسبيح إلى المغرب فيفطران كان صائماً ويصلي إلى العشاء
ثم ينام إلى نصف الليل أو بعده ثم يتوضأ ويصلي ثم يتوضأ ويصلي إلى قريب
الفجر وربما توضأ سبع مرات أو أكثر ويقول تطيب لي الصلاة مادامت أعضائي
رطبة ثم ينام نومة يسيرة قبل الفجر وهذا دأبه

وقال الضياء الحافظ أيضاً كان لا يري منكراً إلا غيره بيده أو بلسانه وكان
لا تأخذه في الله لومة لأنم ثم رأيت مرة يريق خمراً فسل صاحبه السيف فلم يخف
وكان قويا فأخذ السيف من يد الرجل : وكان يكسر الشبابت والطناير (أي
آلات الملاهي)

وقال أيضاً وكنا بمصر نخرج معه للجمعة فلا نقدر نمشي معه من زحمة
الناس يتبركون به ويجمعون حوله وكان جواداً كريماً لا يدخر شيئاً ولا درهماً
وقال محمود بن سلامة الحراني باصبعان كان الحافظ يخرج فيصطف الناس
في السوق ينظرون إليه ولو أقام باصبعان مدة وأراد أن يملكها للملكها يعني من
حبهم له ورغبتهم فيه : وقد ابتلى رحمه الله وامتنح وقام ضده أهل عصره حسداً
وبفضاً كما هو شأن المعاصرة هانا الله من ذلك : وسلم منهم .

وله تصانيف كثيرة نافعة جداً : منها المصباح في ثمانية وأربعين جزءاً مشتمل
على أحاديث الصحيحين : ونهاية المراد في السنن نحو مائتي جزء لم يبيضه : والروضة
في أربعة أجزاء : والعمدة الذي هو هذا : والاحكام في ستة أجزاء : والكمال
عشر مجلدات : وغير ذلك ذكرها الذهبي في طبقات الحفاظ أرجع إليها فيه
مرجمة مطولة جداً اقتصرنا على المهم منها والله اعلم ﴿ اه مصححه ﴾

كتاب الطهارة (١)

١ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَفِي رِوَايَةٍ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِمْرَأَةٍ يَنْزَوِجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ﷺ (٢)

الكلام على هذا الحديث من وجوه * أحدها أبو حفص عمر بن الخطاب ابن ثقل بن عبد العزى بن رياح بكسر الراء المهملة بعدها ياء مثناة من تحت آخر الحروف حاء مهملة ابن عبد الله بن رزاح بفتح الراء المهملة بعدها زاي معجمة

(١) يجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هذا كتاب الطهارة : ويجوز العكس : ولما كان ما بعده مندرجاً تحته عبر هنا بالكتاب وما بعده بالباب . وانظر كتاب في جميع تصرفاته راجع إلى معنى الضم والجمع : والطهارة في اللغة النظافة . وفي الشرع النظافة من الحدث أو النجس على الهيئة المخصوصة الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : والحكمة في تبويب الكتب ما ذكره العلامة الزمخشري : من أن القارئ إذا ختم باباً وشرع في آخر كان أنشط وأبهر له كالمسافر إذا قطع فرساً : ولذا كان القرآن سوراً : ولأنه أسهل في الرجوع إلى المسائل ووجد أنها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالتماس تذكر المسائل منتشرة متفرقة فلا يهتدي إليها إلا بمشقة وعناء وتضييع زمان بدون جدوي

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من عدة طرق مع اختلاف في اللفظ وذكره في سبعة مواضع : ومسلم أيضاً في آخر كتاب الجهاد بلفظ « انما الاعمال بالنية وانما لامرئ ما نوي » الحديث مطولاً : وخرجه أبو داود في الطلاق : والترمذي في الحدود والنسائي في أربعة أبواب من سنته : وابن ماجه في الزهد : والامام أحمد في مسنده : والدارقطني وابن حبان والبيهقي ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة عليها من لم يخرجها سوى مالك : ووهب من قال ان مالكاً أخرجه في موطئه ورواه عنه الشافعي والله أعلم

وحاء مهملة بن عدى بن كعب القرشى العدوى يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤى . أسلم بمكة قديما وشهد المشاهد كلها : وولى الخلافة بعد أبى بكر الصديق وقتل سنة ثلاث وعشرين من الهجرة في ذى الحجة لأربع مضين : وقيل لثلاث : ثم ان المصنف رحمه الله بدأ به لتعلقه بالطهارة وامثل قول من قال من المتقدمين إنه ينبغي أن يبدأ به في أول كل مصنف ووقع موافقا لما قال

﴿ الثانى ﴾ كلمة إنما للحصر على ما تقرر في الأصول كما فهم ابن عباس الحصر من قوله « إنما الربا في النسيئة » وعورض بدليل آخر (١) يقتضى تحريم ربا الفضل ولم يعارض في فهمه للحصر (٢) وفي ذلك اتفاق على أنها للحصر * ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه : وهل نفيه عما عداه بمقتضى موضوع اللفظ أو هو من طريق المفهوم فيه بحث (٣)

﴿ الثالث ﴾ اذا ثبت أنها للحصر فتارة تقتضى الحصر المطلق وتارة حصراً مخصوصاً ويفهم ذلك بالقرآن والسياق : كقوله عز وجل (إنما أنت منذر) فظاهر ذلك حصره صلى الله عليه وسلم في النذارة وهو لا ينعصر في ذلك بل له أوصاف جميلة كثيرة كالإشارة وغيرها ولكن مفهوم الكلام يقتضى حصره في النذارة لمن لا يؤمن ونفى كونه قادراً على انزال ما اقترحه الكفار من الآيات : وكذلك قوله

(١) وهو قوله « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يبدأ بيد فن زاد أو استزاد فقد أربى » والحديث رواه مسلم وغيره وهو صريح في تحريم ربا الفضل كما سيأتى بيانه في باب ان شاء الله تعالى

(٢) أى عارضه جماعة في الحكم ولم يخالفوه في فهمه فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر : وفيه انه يحتمل أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلاً : ولو مثل بحديث « إنما الماء من الماء » لكان أوضح فإن الصحابة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه وإنما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث « اذا التقى الختانان »

(٣) الذى ذهب اليه البرماوى في شرح الألفية أنها تفيد الحصر بالنطوق وضعاً حقيقياً : وبه صرح أبو اسحاق وابن القطان والغزالي بل نقله شيخ الاسلام الباقرى عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة الا اليسير كالأمدى : وعلى العكس أهل العربية من ذلك وقد ذهب المضيد الى أن نفى الحكم عما عدا المذكور من مفهوم المخالفة : وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفاً ويسمى دليل الخطاب . تنبه

صلى الله عليه وسلم « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي » معناه حصره في البشرية بالنسبة إلى الإطلاع على بواطن الخصوم لا بالنسبة إلى كل شيء فإن للرسول صلى الله عليه وآله وسلم أوصافاً أخرى كثيرة : وكذلك قوله تعالى (إنما الحياة الدنيا لعب ولهو) يقتضى الحصر باعتبار من آثرها : وأما بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فقد تكون سبيلاً إلى الخيرات أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم على الأقل فإذا وردت لفظة إنما فاعتبرها فإن دل السياق والمقصود من الكلام على الحصر في شيء مخصوص فاعمل به وإن لم يدل على الحصر في شيء فاحمل الحصر على الإطلاق : ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » (الرابع) ما يتعلق بالجوارح والقلوب قد يطلق عليه عمل ولكن الأسبق إلى الفهم تخصيص العمل بأفعال الجوارح وإن كان ما يتعلق بالقلوب فعلاً للقلوب أيضاً : ورأيت بعض المتأخرين من أهل الخلاف خصص الأعمال بما لا يكون قولاً وأخرج الأقوال عن ذلك : (١) وفي هذا عندي بعد : وينبغي أن يكون لفظ العمل يعم جميع أفعال الجوارح نعم لو كان خصص بذلك لفظ الفعل لكان أقرب فانهم استعملوها متقابلين فقالوا الأفعال والأقوال : ولا تردد عندي في أن الحديث يتناول الأقوال أيضاً (٢)

(الخامس) قوله صلى الله عليه وسلم « الأعمال بالنيات » لا بد فيه من حذف (٣)

(١) وأعرب الحافظ في الفتح فأخرج القول والفعل أيضاً ونص عبارته هكذا : والتحقق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً. وكذا الفعل لقوله تعالى {ولو شاء ربك ما فعلوه} بعد قوله {زخرف القول}

(٢) وأورد عليه صاحب العدة بأنه إن أراد بقوله ولا تردد عندي أن الحديث يتناول الأقوال أيضاً باعتبار افتقارها إلى النية بناء على أن المراد إنما صحة الأعمال فمنوع بل الأذان والقراءة ونحوها تتأدى بلا نية : وإن أراد باعتبار أنه يثاب على ما ينوي منها ويكون كاملاً فسلم ولكنه مخالف لما رجحه من تقدير الصحة اهـ والجواب أنه يراد الأول ولا يرد عليه ما ذكر لأنه مستثنى لصراحته

(٣) قال الخطابي لم يرد به أعيان الأعمال لأنها حاصلة حساً وعياناً بغير نية وإنما معناه إن صحة أحكام الأعمال في حق الدين إنما تقع بالنية وإن النية هي الفاصلة بين ما يصح وما لا يصح وكلمة إنما عاملة بركنيتها إيجاباً ونقياً فهي تثبت الشيء وتنفي ما عداه فدلالتها أن العبادة إذا صحبها النية صحت وإذا لم تصحبها لم تصح ومقتضى حق العموم فيها يوجب أن لا يصح عمل من الأعمال الدينية أقوالها وأفعالها فرضها ونفائها قليلاً وكثيرها إلا بنية اهـ

مضاف واختلاف الفقهاء في تقديره فالذين اشتروا النية قدره صحة الأعمال بالنيات أو ما يقاربه : والذين لم يشترطوها (١) قدره كمال الأعمال بالنيات أو ما يقاربه وقد رجح الأول بان الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى لان ما كان ألزم للشيء كان أقرب الى خطوره بالبال عند اطلاق اللفظ فكان الحمل عليه أولى : وكذلك قد يقدرونه انما اعتبار الأعمال بالنيات : وقد قرب ذلك بعضهم بنظائر من المثل كقوله : انما الملك بالرجال أى قوامه ووجوده : وانما الرجال بالمال : وانما المال بالرعية : : وانما الرعية بالعدل : كل ذلك يراد به ان قوام هذه الأشياء بهذه الأمور

(السادس) قوله صلى الله عليه وسلم « وانما لكل امرئ ما نوى » يقتضى ان من نوى شيئاً يحصل له (٢) وكل ما لم ينوه لم يحصل له فيدخل تحت ذلك ما لا ينحصر من المسائل : ومن هنا عظموا هذا الحديث فقال بعضهم يدخل في حديث الأعمال بالنيات ثلث العلم فكل مسألة خلافية حصلت فيها نية فلك ان تستدل بهذا على حصول المنوى : وكل مسألة لم تحصل فيها نية فلك ان تستدل بهذا على عدم حصول ما وقع فيه النزاع : وسيأتى ما يقيد به هذا الاطلاق فان جاء دليل من خارج يقتضى ان المنوى لم يحصل أو ان غير المنوى يحصل وكان راجحاً عمل به وخصص هذا العموم

(السابع) قوله « فمن كانت هجرته الى الله ورسوله » اسم الهجرة يقع على أمور : الهجرة الأولى الى الحبشة عند ما آذى الكفار الصحابة : الهجرة الثانية

(١) أي مطلقاً في المقاصد والوسائل بل خصصوها وعلى هذا لا يرد على الشارح ما أورده الحافظ في الفتح من أن في كلام الشارح إيهام ان بعض العلماء لا يرى باشتراط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك الا في الوسائل وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها : واحتج به مالك والشافعي وأحمد رضى الله عنهم وغيرهم في وجوب النية في كل عمل كالصلاة والصوم والفعل والطلاق : وذهب أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والحسن بن حي ومالك في رواية الى ان الوضوء لا يحتاج الى نية : وكذلك الفسل وزاد الأوزاعي والحسن التيمم أيضاً والله أعلم (٢) أي وان لم يفعله يدل له ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه مطولاً وفيه « ورجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يعمل بعلمه في ماله وينفقه في حته ورجل آتاه الله علماً ولم يثرته مالا فهو يقول لو كان لى مثل هذا عملت فيه مثل العمل الذي يعمل بهما في الأجر سواء » ففيه اثبات الأجر لمن نوى ولم يعمل

من مكة الى المدينة : الهجرة الثالثة هجرة القبائل الى النبي صلى الله عليه وسلم لتعلم الشرائع ثم يرجعون الى المواطن ويعلمون قومهم : الهجرة الرابعة هجرة من أسلم من أهل مكة ليأتى الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى مكة : الهجرة الخامسة هجرة مانهى الله عنه : ومعنى الحديث وحكمه يتناول الجميع غير ان السبب يقتضى أن المراد بالحديث الهجرة من مكة الى المدينة لانهم نقلوا (١) أن رجلاً هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وانما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس فسمى مهاجر أم قيس . ولهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوى به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية ثم اتبع بالدنيا (الثامن) المتقرر عند أهل العربية ان الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لا بد أن يتغاير وههنا وقع الاتحاد في قوله « فهجرت الى الله ورسوله » وجوابه ان التقدير فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصداً فهجرت الى الله ورسوله حكماً وشرعاً (٢)

(التاسع) شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف في أسباب الحديث كما صنف في أسباب النزول لكتاب العزيز فوقمت من ذلك على شيء يسير له : وهذا الحديث على ما ذكرناه من الحكاية عن مهاجر أم قيس واقع على سبب فيدخل في هذا القبيل وتنضم اليه نظائر كثيرة لمن قصد تبعه (العاشر) فرق بين قولنا من نوى شيئاً لم يحصل له غيره وبين قولنا من لم ينو الشيء لم يحصل له : والحديث يحتمل الأمرين أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » وآخره يشير الى المعنى الأول أعنى قوله « ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها » الخ (٣)

(١) روي الطبراني في كبريه باسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبى أن تتزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فكنا نسميه مهاجر أم قيس

(٢) لان التغاير تارة يقع باللفظ وهو الأكثر وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق (٣) وترك الشارح الكلام على معنى النية فأقول النبات بالتشديد وحكى تخفيفها جمع نية وهى لغة القصد والارادة . وشرعاً توجه التلب جبة الفعل ابتغاء وجه الله تعالى وامتنالاً لأمره . قال الحنابلان هى قصدك الشيء بقلبك وتحرى الطلب منك له ومحله القلب : ومن زعم أن النطق بها سنة وتكافى لذلك فقد جازف وعمحل وخروج عن الحقيقة اللغوية والشرعية :

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ (١)

أبو هريرة في اسمه اختلاف شديد وأشهره عبد الرحمن بن صخر أسلم عام خيبر سنة ست من الهجرة ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من أحفظ الصحابة سكن المدينة وتوفي بها على قول خليفة بن المنبه سنة سبع وخمسين : وقال الهيثم سنة ثمان : وقال الواقدي سنة تسع وخمسين وهو الأصح وهو ابن ثمان وسبعين سنة والله أعلم

ثم الكلام عليه من وجوه : أحدها القبول وتفسير معناه قد استدلل جماعة من المتقدمين بانتفاء القبول على انتفاء الصحة كما فعلوه في قوله صلى الله عليه وسلم على ما روى « لا يقبل الله صلاة حائض الانحمار » أى من بلغت سن الحيض والمقصود بهذا الحديث الاستدلال على اشتراط الطهارة من الحدث في صحة الصلاة ولا يتم ذلك الاستدلال الا بان يكون انتفاء القبول دليلاً على انتفاء الصحة وقد حذر المتأخرون في هذا بحثاً لان انتفاء القبول قد ورد في مواضع مع ثبوت الصحة كالعباد اذا أبق لا يقبل الله له صلاة : وكما ورد فيمن أتى عراًفاً. وفي

لان القصد والارادة ملهما للقلب دون اللسان باتفاق العقلاء : وتثبت بالنقل المتواتر واجماع المسلمين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة كانوا يفتتحون الصلاة بالتكبير ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة والتابعين انه قد تلفظ قبل التكبير بلفظ النية لا سرا ولا جورا ولا انه أمر بذلك. ومن المعلوم بالضرورة ان الدواعي والههم متوفرة على نقل ذلك لو ثبت : فذل لم ينتله أحد علم قطعاً انه لم يكن : ولذلك لم يقل به أحد من سلف الامة وأئمتها فهم ذلك وأنصف : فن قيل النية في الحديث محمولة على المعنى اللغوى : أو الشرعى قلت هى محمولة على المعنى اللغوى ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر فانه تفصيل لما أجّل

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في ترك الحيل وبلفظ اخر في باب الوضوء ومسلم في الطهارة والترمذي وأبو داود والطبرانى * وقوله يتوضأ أى بالماء أو التراب لان التيمم من أسمائه الوضوء على ما رواه النسائى عن أبى ذر بإسناد صحيح « الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين » وهنا قيد لا بد من ملاحظته ترك للعلم به وهو حتى يتوضأ مع مراعاة شروط الصلاة

شارب الخمر . فاذا اريد تقرير الدليل على انتفاء الصحة بانتفاء القبول فلا بد من تفسير معنى القبول : وقد فسر بانه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء يقال قبل فلان عذر فلان اذا رتب على عذره الغرض المطلوب منه وهو محو الجنابة والذنب : فاذا ثبت ذلك فيقال مثلاً في هذا المكان الغرض المطلوب من الصلاة وقوعها مجزئة بمطابقتها للأمر فاذا حصل هذا الغرض ثبت القبول على ما ذكر من التفسير واذا ثبت القبول على هذا التفسير ثبتت الصحة : واذا انتفى القبول على هذا التفسير انتفت الصحة

وربما قيل من جهة بعض المتأخرين ان القبول كون العبادة بحيث يترتب الثواب والدرجات عليها * والاجزاء كونها مطابقة للأمر : والمعنيان اذا تبايرا وكان أحدهما أخص من الآخر لم يلزم من نفي الأخص نفي الأعم : والقبول على هذا التفسير اخص من الصحة فان كل مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبولا : وهذا ان نفع في تلك الأحاديث التي نفي فيها القبول مع بقاء الصحة فانه يضر بالاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة كما حكينا عن الأقدمين اللهم الا ان يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فاذا انتفى انتفت فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في تلك الأحاديث التي نفي فيها القبول مع بقاء الصحة الى تأويل أو تخريج جواب : على انه يرد على من فسر القبول بكون العبادة مثابا عليها او مرضية او ما شبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك ان لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة ان يقال القواعد الشرعية تقتضي ان العبادة اذا اتى بها مطابقة للأمر كانت سببا للثواب : والظواهر في ذلك لا تخصي الوجه الثاني في تفسير معنى الحدث فقد يطلق بازاء معان ثلاثة احدها الخارج المخصوص الذي يذكره الفقهاء في باب نوافض الوضوء ويقولون الأحداث كذا وكذا . الثاني نفس خروج ذلك الخارج * الثالث المنع المرتب على ذلك الخروج وبهذا المعنى يصح قولنا رفعت الحدث ونويت رفع الحدث فان كل واحد من الخارج والخروج قد وقع وما وقع يستحيل رفعه بمعنى ان لا يكون واقعا : واما المنع المرتب على الخروج فان الشارع حكم به ومد غايته الى استعمال المكلف الطهور فباستعماله يرتفع المنع فيصح قولنا رفعت الحدث وارتفع الحدث اي ارتفع المنع الذي كان ممدوداً الى استعمال المطهر : وبهذا التحقيق يقوى قول من

يرى ان التيمم يرفع الحدث لانا لما بينا أن المرتفع هو المنع من الأمور المخصوصة وذلك المنع مرتفع بالتيمم فالتيمم يرفع الحدث غاية ما في الباب ان رفعه للحدث مخصوص بوقت ما او بحالة ما وهي عدم الماء وليس ذلك بيدع فان الأحكام قد تختلف باختلاف محالها : وقد كان الوضوء في صدر الاسلام واجبا لكل صلوة على ما حكوه ولا شك انه كان رافعا للحدث في وقت مخصوص وهو وقت الصلاة : ولا يلزم من انتهائه بانتهاء وقت الصلوة في ذلك الوقت ان لا يكون رافعا للحدث ثم نسخ ذلك الحكم عند الأكثرين : ونقل عن بعضهم انه مستمر ولا شك انه لا يقول ان الوضوء لا يرفع الحدث : نعم هنا معنى رابع يدعيه كثير من الفقهاء وهو ان الحدث وصف حكى مقدر قيامه بالأعضاء على مقتضى الأوصاف الحسية وينزلون ذلك الحكمى منزلة الحسى في قيامه بالأعضاء فمانقول فيه انه يرفع الحدث كالوضوء والغسل يزيل ذلك الأمر الحكمى فيزيل المنع المرتب على ذلك الأمر المقدر الحكمى . وما نقول بانه لا يرفع الحدث فذلك المعنى المقدر القائم بالأعضاء حكماً باق لم يزل والمنع المرتب عليه زائل : فبهذا الاعتبار نقول ان التيمم لا يرفع الحدث بمعنى انه لم يزل ذلك الوصف الحكمى المقدر وان كان المنع زائلاً

وحاصل هذا انهم اثبتوا للحدث معنى رابعا غير ما ذكرناه من الثلاثة المعاني وجمعه مقدرأ قائما بالأعضاء حكماً كالأوصاف الحسية وهم مطالبون بدليل شرعي يدل على اثبات هذا المعنى الرابع الذى ادعوه مقدرأ قائما بالأعضاء فانه منفي بالحقيقة والأصل موافقة الشرع لها : ويبعد ان يأنوا بدليل على ذلك : والأقرب ما يذكر فيه ان الماء المستعمل قد انتقل اليه المانع كما يقال : والمسألة متنازع فيها قال جماعة بطهورية الماء المستعمل ولو قيل بعدم طهوريته او بتجاسته لم يلزم منه انتقال مانع اليه فلا يتم الدليل

الوجه الثالث استعمل الفقهاء الحدث عاما فيما يوجب الطهارة فاذا حمل الحديث عليه اعنى قوله اذا احدث جمع انواع النواقض على مقتضى هذا الاستعمال لكن أبو هريرة راويه قد فسر الحدث لما سئل عنه بأخص من هذا الاصطلاح وهو الريح اما بصوت او بغير صوت فقليل له يا أبا هريرة ما الحدث قال فساء أو

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ (١)

ضراط : ولعله قامت له قرأتان حالية اقتضت هذا التخصيص (٢)
الوجه الرابع استدل بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة :
ووجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم نفي القبول ممتدا الى غاية الوضوء
وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فيقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا
وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا

الحديث فيه دليل على وجوب تعميم الأعضاء بالمطهر وان ترك البعض منها
غير مجزئ : ونصه انما هو في الأعقاب (٣) : وسبب التخصيص انه انما رود على
سبب وهو انه صلى الله عليه وسلم رأى قوما واعتابهم تلوح اى تبرق : والألف
واللام يحتمل العهدية اى الأعقاب التى رآها لم يمسه الماء : ويحتمل ان لا يخص
بتلك الأعقاب التى رآه كذلك : وتكون الأعقاب التى صفتها هذه الصفة (٤) اى

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم وفي الطهارة من رواية عبد الله بن عمرو وفي
الطهارة أيضاً من روايته ورواية أبى هريرة : ومسلم في الطهارة والنسائي في العلم والطحاوى
أيضاً . ولفظ ويل من المصادر التى لا فعل لها وهى كلمة عذاب وهلاك واختلف في مناه على
أقوال أظهرها على ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً
ويل واد في جهنم لو أرسلت فيه الجبال لماعت من حره : وصح الابتداء بالكرة لانه داء
ومنه قوله تعالى (سلام على آل يس)

(٢) أولانه أجاب سائلا سأل عن المصلى يحدث في صلاته لان البول والناائط ونحوها
غير مبهود في الصلاة

(٣) وهو جمع عقب وهى مؤنثة وعقب كل شىء طرفه واخره والعقب هنا مؤخر التقدم
وجاء أيضاً « ويل للعراقيب » وهى جمع عرقوب وهى العصب الغليظ المؤثر فوق عقب الانسان
وعرقوب الدابة في رجائها بمنزلة الركبة في يدها : قال الأصمى وكل ذي أربع عرقوباه في
يديه : والله أعلم

(٤) وعلى هذا فيكون الألف واللام فيه الاستغراق العرفى على حد قولهم جمع الأمير
الصاغة ا ويحتمل غير ذلك كما بهد الذهني تدبر

٢ - عن أبي هريرة رَفِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثُمَّ لِيَسْتَنْشِرْ وَمَنْ اسْتَجْعَرَ فَلْيُوتِرْ وَإِذَا (١) قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا

التي لا تعم بالمطهر : ولا يجوز ان يكون الألف واللام للعموم المطلق بالاطلاق وقد ورد في بعض الروايات « رأنا ونحن نمسح على أرجلنا فقال ويل للأعقاب من النار » فاستدل به على ان مسح الأرجل غير مجزئ وهو عندى ليس بحيد لانه قد فسر في الرواية الأخرى ان الأعقاب كانت تلوح لم يمسها الماء : ولا شك ان هذا موجب للوعيد بالانفاق والذين استدلوا على ان المسح غير مجزئ انما اعتبروا لفظ هذه الرواية فقط وقد رتب فيها الوعيد على مسمى المسح وليس فيها ترك بعض العضو : والصواب اذا جمعت طرق الحديث ان يستدل ببعضها على بعض ويجمع ما يمكن جمعه فيه يظهر المراد والله اعلم : ويستدل بالحديث على ان العقب محل للتطهير فيبطل قول من يكتفى بالتطهير فيما دون ذلك فيه مسائل (الأولى) في هذه الرواية فليجعل في أنفه ولم يقل ماء وهو مبين في غيرها (٢) وتركه لدلالة الكلام عليه * الثانية تمسك به من يرى وجوب الاستنشاق وهو مذهب احمد (٣) * ومذهب الشافعى ومالك رحمهما الله عدم

(١) (قوله واذا قام احدكم) هكذا بالمطف والظاهر من فعل المصنف انه حديث واحد وليس كذلك بل هما حديثان . ولعل المصنف توهم هذا من سياق البخاري له هكذا . وقد فرقهما مسلم فأخرج الأول من طريق ابن عينة عن ابى الزناد . والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن ابى الزناد . وكذلك هو فى الموطأ وتدرجه ابو نعيم فى المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مرفقاً . وكذلك هو فى موطأ يحيى ابن بكير وغيره . ولعل المصنف يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد سندهما فى سياق واحد كما هنا

(٢) رواية عدم ذكر الماء هى رواية الاكثرين وفى رواية أبى ذر التصريح به (٣) وبه قال اسحق ابن أبى ليلى . وحامد بن سليمان . ووجهه ان الاستنشاق من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بفعله وقد بين النبي صلى الله عليه واله وسلم ما فى

فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيُّنَ بَاتَتْ يَدُهُ : وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ
فَلَيْسَتْ تَنْشِقُ بِمَنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ ! وَفِي لَفْظٍ مِنْ تَوْضَأٍ فَلَيْسَتْ تَنْشِقُ ﴿١﴾

الوجوب وحمل الأمر على النذب بدلالة ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم تَوْضَأٌ لِلْأَعْرَابِيِّ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فَاحَالَهُ عَلَى الْآيَةِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْاسْتِنْشَاقِ
الثالثة المعروف ان الاستنشاق جذب الماء الى الأنف والاستنثار دفعه للخروج : ومن الناس من جعل الاستنثار لفظاً يدل على الاستنشاق الذي هو الجذب وأخذه من الثروة في طرف الأنف والاستفعال منها يدخل تحته الجذب والدفع معاً : والصحيح هو الأول لأنه قد جمع بينهما في حديث واحد وذلك يقتضى التغير

الرابعة قوله صلى الله عليه وسلم « ومن استجمر فليوتر » الظاهر ان المراد به استعمال الأحجار في الاستطابة : والابتار فيها بالثلاث واجب عند الشافعي

القران بوضوئه المتقوله البنا : ومن جملة ما نقل اليه الاستنشاق : وقد ورد الأمر بذلك كما هنا : وما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة أيضاً قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْمُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ : وبهذا تعلم أن ما ذكره الشارح في الاستدلال لمذهب الشافعي ومالك رحمهما الله بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأعرابي الى الآية الدالة على الوضوء حجة عليه لانه : وبما قدمناه يظهر لك ضعف من استدل على عدم وجوب الاستنشاق بحديث « عشر من سنن المرسلين » وهو حديث حسن . ومن جعلها الاستنشاق : ووجهه ان السنة الطريقة وهي تعم الواجب لا ما وقع في اصطلاح أهل الأصول فن ذلك حادث وعرف متجدد لا يحمل عليه أقوال الشارع . على ان الحديث لم يرو بافظ « عشر من السنن » بل بافظ « عشر من الفطرة » مع انه لم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انه ترك الاستنشاق مرة واحدة : ويقال في المضمضة ما قيل في الاستنشاق فتنبه لذلك ولا تكن ممن استحكمه التقليد وأشرب حبه في قلبه والله أعلم

(١) خرجه البخاري في الطهارة في موضعين بافظين مختلفين ليس احدهما هذا : ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه : وأخرجه الطحاوي أيضاً في معاني الآثار والدارقطني بإسناد حسن مع اختلاف في اللفظ من تقديم وتأخير وزيادة

فان الواجب عنده رحمه الله في الاستجمار امران : احدهما ازالة العين : والثاني استيفاء ثلاث مسحات وظاهر الأمر الوجوب لكن هذا الحديث لا يدل على الايتار بالثلاث فيؤخذ من حديث آخر (١) وقد حمل بعض الناس الاستجمار على استعمال البخور للتطيب فانه يقال فيه جهر واستجمر فيكون الأمر للتدب على هذا : والظاهر هو الأول اعني ان المراد هو استعمال الأحجار

الخامسة ذهب بعضهم الى وجوب غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء في ابتداء الوضوء عند الاستيقاظ من النوم لظاهر الأمر ولا يفرق هؤلاء بين نوم الليل ونوم النهار لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « اذا استيقظ احدكم من نومه » وذهب احمد الى وجوب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار لقوله صلى الله عليه وسلم « اين باتت يده » والمبيت لا يكون الا بالليل (٢) وذهب غيرهم الى عدم

(١) هو ما رواه مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى الله عليه واله وسلم « نهى عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار » : وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وقال اسناده صحيح حسن من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا ذهب أحدكم الى الغائط فيستطب بثلاثة أحجار فلتأخذ بحجر منهن : وأخرج نحوه النسائي وأبو داود من حديث أبي هريرة وخرج أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه من حديثه أيضاً ان النبي صلى الله عليه واله وسلم « كان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروثة والرمة » : ورواه الشافعي أيضاً بإفظ « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » : وفي الباب أحاديث كثيرة تركناها خوفاً الاطالة : وبهذا تعلم ان ما ذهب اليه الشافعية من الاكتفاء بالحجر الواحد له ثلاثة أطراف ليس مذهباً للشافعي لانه رضي الله عنه يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صحت احاديث كثيرة في هذا الباب كما سبق بيانه : على ان الشافعي صرح بذلك . قال الدهاوي في شرح الموطأ . قال الشافعي رحمه الله الاستنجاء واجب والمراد ثلاث مسحات ولا يجوز الاقتصار على اقل من ثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بما دونها فان لم يحصل فيجب ان يزيد حتى يحصل اه وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه حجران للصفحتين وحجر للمسربة (وهي مجرى الحدث من الدبر) والحديث حجة على من يتول يسن الانقاء ولا يستحب الايتار . وتأويل الحديث بأن المراد بالايتار التثليث كفي به عن الانقاء بعيد كما لا يخفى على عاقل . اذ لو كان القصد الانقاء فقط لخللا ذكر اشراط العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الانقاء معنى دل على ايجاب الأمرين معاً

(٢) اقول مقتضى التعليل الحاق نوم النهار بنوم الليل . وانما خص نوم الليل في هذه

الوجوب مطلقاً وهو مذهب مالك والشافعي : والأمر محمول على الندب : واستدل على ذلك بوجهين (١) أحدهما ما ذكرنا من حديث الأعرابي . والثاني ان الأمر وان كان ظاهره الوجوب الا انه يصرف عن الظاهر لقريضة ودليل وقد دل الدليل وقامت القرينة ههنا فانه صلى الله عليه وسلم علل بأمر يقتضى الشك وهو قوله « فانه لا يدري اين بات يده » والقواعد تقتضى ان الشك لا يقتضى وجوباً في الحكم اذا كان الأصل المستصحب على خلافه موجوداً والأصل الطهارة في اليد فليس مستحب فيه : وفيه احتراز عن مسألة الصيد

«السادسة» قيل ان سبب هذا الأمر انهم كانوا يستنجون بالاحجار فربما وقعت اليد على الحبل وهو عرق فتنجست فاذا وضعت في الماء نجسته لان الماء المذكور في الحديث هو ما يكون في الأواني التي يتوضأ منها والغالب عليها القلة وقيل ان الانسان لا يخلو من حكة بثرة في جسمه او مصادفة حيوان ذى دم فيقتله فيتعلق دمه بيده (٢)

الرواية بالذكر لوقوعه كذلك غالباً . ولا يصح الاحتجاج بهذا الحديث على غسل اليدين قبل الوضوء لان هذا الحديث ورد في غسل اليد اذا اراد ان يغسلها في الاناء بعد النوم . وذلك سنة اخرى وسيأتى ايضاح ذلك قريباً ان شاء الله تعالى

(١) اما الأول فقد علمت ما فيه . وأما الثاني فلا يصح ان تكون القاعدة قاضية على الحديث الصحيح وصارفة له عن ظاهره لمجرد قول عالم او مذهب . بل الحديث يكون مخصوصاً للقاعدة ومبيناً انها اغلبية ويكون الحديث معمولاً به لا مهملاً فها هنا من هذا القبيل . ولا غرابة في ذلك فان كثيراً من نصوص الشارع يخالف القواعد كما بين في الأصول . والله الملم لهم للصواب فلا تكن من اهل الارتياب

(٢) اقول ان الأحكام الشرعية لا تبني على مثل هذه الفرضيات التي فيها من الحرج والا يخفى . على ان الرسول صلى الله عليه واله وسلم قد ذكر الحكم مطلقاً وهو ادرى بأحوال اصحابه وادانهم فلو كان شيء من ذلك الذي فرضه الشارح سبباً لبينه النبي صلى الله عليه واله وسلم . ولم يأمر الرسول صلى الله عليه واله وسلم بفعل اليد للمستيقظ لما عليها من النجاسة حتى يصح الفرض الذي فرضه الشارح وانما امر بالفسل لأمر معنوى هو ما بينه في بعض الأحاديث بقوله صلى الله عليه واله وسلم « فان احكم بيت الشيطان على يده » فهو امر تعبدى . افهم .

السابعة الذين ذهبوا الى ان الأمر للاستحباب استحباب غسل اليد قبل ادخالها في الاناء في ابتداء الوضوء مطلقا سواء قام من النوم ام لا ولهم فيه مأخذان (١) احدهما ان ذلك وارد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق نوم : والثاني ان المعنى الذي علل به في الحديث وهو جريان اليد موجود في حال اليقظة فيعم الحكم لعموم علته (٢)

« الثامنة » فرق اصحاب الشافعي بين حالة المستيقظ من النوم وغير المستيقظ فقالوا في المستيقظ من النوم يكره ان يغسل يده في الاناء قبل غسلها ثلاثا وفي غير المستيقظ من النوم يستحب له غسلها قبل ادخالها في الاناء . وليعلم الفرق بين قولنا يستحب فعل كذا وبين قولنا يكره تركه فلا تلازم بينهما فقد يكون الشيء مستحب الفعل ولا يكون مكروه الترك . كصلاة الضحى مثلا وكثير من النوافل فغسلهما افيير المستيقظ من النوم قبل ادخالها في الاناء من المستحبات وترك غسلهما للمستيقظ من النوم من المكروهات وقد وردت صيغة النهي عن ادخالها في الاناء قبل الغسل في حق المستيقظ من النوم وذلك يقتضي الكراهة على أقل الدرجات التاسعة استنبط من هذا الحديث الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورود النجاسة على الماء . ووجه ذلك انه قد نهى عن ادخالهما في الاناء قبل غسلهما لاحتمال النجاسة (٣) وذلك يقتضي ان ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه . وأمر بغسلهما بافراغ الماء عليهما للتطهير وذلك يقتضي ان ملاقاتهما للماء على هذا الوجه غير مفسد له بمجرد الملاقاة والا لما حصل المقصود من التطهير

(١) اقول فيه حمل أحد الحديثين على الآخر وتبيده به وهذا لا داعي اليه لما كان الجمع بينهما بأن حديث الباب وارد في المستيقظ من النوم اراد الوضوء ام لا وقد قام الدليل على وجوبه : والثاني وهو صفة وضوء النبي صلى الله عليه واله وسلم وارد في الوضوء مستيقظا او غير مستيقظ فإذا كان غير مستيقظ فلا خلاف في ان غسل يده سنة

(٢) قدمنا لك فيما سبق ان ذلك ليس علة غسل اليد حتى يتفرع عليه تعميم الحكم

(٣) اقول قد علمت ان العلة ليست هي احتمال النجاسة بل هي امر تعبدي وسيأتي زيادة ايضاح في باب المياه ان شاء الله تعالى

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ (١)

العاشرة استنبط منه ان الماء القليل ينتجس بوقوع النجاسة فيه فانه منع من ادخال اليد فيه لاحتمال النجاسة وذلك دليل على ان ثبوتها مؤثر فيه والا لما اقتضى احتمال النجاسة المنع . وفيه عندى نظر لان مقتضى الحديث ان ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير بالتنجيس ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص المعين : فاذا سلم الخصم ان الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم منه ثبوت خصوص التأثير بالتنجيس . وقد يورد عليه ان الكراهة ثابتة عند التوهم فلا يكون أثر اليقين هو الكراهة ويجاب عنه بانه ثبت عند اليقين زيادة فى رتبة الكراهة والله أعلم الكلام على هذا الحديث من وجوه * الأول الماء الدائم هو الراكد * وقوله الذى لايجرى تأكيد لمعنى الدائم * (٢) وهذا الحديث مما استدل به أصحاب أبى حنيفة على تنجيس الماء الدائم (٣) وان كان اكثر من الفلتين فان الصيغة صيغة عموم

(١) خرجه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة بهذا اللفظ . ومسلم بن الحجاج . وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة وجابر وابن عمر رضى الله عنهم والطحاوى ايضا . والطبرانى فى الأوسط

(٢) وعلى هذا فهو تفسير له وايضاح لمعناه . وقال ابن الأثير الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائر : ومنه قولهم اصاب الرأس دوام اي دوار : وعلى هذا فيكون قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الذى لايجرى » صفة مخصوصة لأحد معنى المشترك : تنبيه

(٣) الحديث ليس فيه دلالة صريحة ولا ظاهرة لهم على ذلك وانما فيه النهى عن أن يبول فى الماء ثم يغتسل منه . وليس ذلك لان الماء تنجس بمحاول ذلك البول فيه وان لم يغير أحد أوصافه : والقول بالتنجيس يحتاج الى دليل شرعى وليس لنا دليل يفيد ذلك فى الحديث على النهى للباكل ان يغتسل . وبقي غيره مباحا له الاغتسال والوضوء : وله الاتقاء به بشرب وغيره ما عدا الوضوء والاغتسال

وأصحاب الشافعي يخصصون هذا العموم ويحملون النهي على مادون القلتين (١) .
 وعدم تنجيس القلتين فما زاد الا بالتغيير مأخوذ من حديث القلتين فيحمل هذا
 الحديث العام في النهي على مادون القلتين جمعاً بين الحديثين فان حديث القلتين
 يقتضى عدم تنجيس القلتين فما فوقهما وذلك أخص من مقتضى الحديث العام
 الذى ذكرناه والخاص مقدم على العام * ولاحمد طريقة أخرى وهى الفرق
 بين بول الآدمى وما فى معناه من العذرة المائعة وغير ذلك من النجاسات . فاما
 بول الآدمى وما فى معناه فينجس الماء وان كان أكثر من القلتين * واما غيره من
 النجاسات فتعتبر فيه القلتان وكأنه رأى ان الخبث المذكور فى حديث القلتين
 عام بالنسبة الى النجاسات وهذا الحديث خاص بالنسبة الى بول الآدمى فيقدم
 الخاص على العام بالنسبة الى النجاسات الواقعة فى الماء الكثير ويخرج بول
 الآدمى وما فى معناه من جملة النجاسات الواقعة فى القلتين بخصوصه فينجس
 الماء دون غيره من النجاسات ويلحق بالبول المنصوص عليه ما يعلم انه فى معناه
 واعلم ان هذا الحديث لا بد من اخراجه عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد
 لان الاتفاق واقع على ان الماء المستبحر الكثير جداً لا تؤثر فيه النجاسة
 والاتفاق واقع على ان الماء اذا غيرته النجاسة امتنع استعماله : فمالك رحمه الله اذا
 حمل النهي على الكراهة لا اعتقاده ان الماء لا ينجس الا بالتغيير لا بدان يخرج
 صورة التغيير بالنجاسة اعنى عن الحكم بالكراهة فان الحكم ثمة التحريم فاذاً لا بد

(١) تخصيص الماء بمقدار القلتين المهودتين عند الشافعية تحكم فى الحديث بدون
 دليل لان الحديث فيه النهي للبائل فقط لا غيره عن انفسل أو الوضوء من الماء الذى هذه
 صفته سواء كان قليلاً أو كثيراً الا ما كان من المستبحر العظيم فانه قد وقع الاجماع على ان
 ذلك لا يسرى عليه هذا الحكم : وليس ذلك لان الماء قد تنجس بذلك البول مطلقاً فان
 الحجة قد قامت على ان الماء لا يخرج عن الطهورية وحل رفع الحدث به الا اذا تغير
 أحد أوصافه : ولا يفرنك كثرة التشويش والخلط فى هذا الباب لان فيه اخراج الحنفية
 السمحة الى الحرج العظيم والمشقة الصعبة : ولو انك طهرت نفسك من أدران التمسب
 ونظرت فى كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لوجدته فى هذا الباب من أيسر الأمور
 وأسهاها : وذلك مذهب كثير من الأئمة الأعلام كالامام مالك وابن حزم

من الخروج عن الظاهر عند الكل فلا أصحاب أبي حنيفة ان يقولوا خرج عنه المستبحر الكثير جداً بالاجماع فيبقى ماعداه على حكم النص فيدخل تحته ما زاد على القلتين * ويقول أصحاب الشافعي خرج الكثير المستبحر بالاجماع الذي ذكرتموه وخرج القلتان فما زاد بمقتضى حديث القلتين فيبقى ما نقص عن القلتين داخلا تحت مقتضى الحديث * ويقول من نصر قول احمد رحمه الله المذكور خرج ما ذكرتموه وبقي ما دون القلتين داخلا تحت النص الا ان ما زاد على القلتين مقتضى حديث القلتين فيه عام في الانجاس فيخص ببول الآدمي * ومخالفتهم ان يقول قد علمنا جزما ان هذا النهي انما هو لمعنى في التجاسة وعدم التقرب الى الله بما خالطها : وهذا المعنى تستوى فيه سائر الانجاس ولا يتجه تخصيص بول الآدمي منها بالنسبة الى هذا المعنى فان المناسب لهذا المعنى أعنى التنزه عن الأقدام ان يكون ما هو أشد استقذارا أوقع في هذا المعنى وأنسب له * وليس بول الآدمي بأقذر من سائر التجاسات بل قد يساويه غيره أو يرجح عليه فلا يبقى لتخصيصه دون غيره بالنسبة الى المنع معنى فيحمل الحديث على ان ذكر البول وقع تنبيهاً على غيره مما يشاركه في معناه من الاستقذار . والوقوف على مجرد الظاهر ههنا مع وضوح المعنى وشموله لسائر الانجاس ظاهرة محضة * وأما مالك رحمه الله تعالى فاذا حمل النهي على الكراهة يستمر حكم الحديث في القليل والكثير غير المستثنى بالاتفاق وهو المستبحر مع حصول الاجماع على تحريم الاغتسال بعد تغير الماء بالبول * فهذا يلتفت الى حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين وهي مسألة أصولية فان جعلنا النهي للتحريم كان استعماله في الكراهة والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته وبجازه والاكثر على منعه والله أعلم * وقد يقال على هذا ان حالة التغير مأخوذة من غير هذا اللفظ فلا يلزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وهذا متجه الا انه يلزم منه التخصيص في هذا الحديث

الوجه الثاني اعلم ان النهي عن الاغتسال لا ينحصر الغسل بل التوضي

في معناه وقد ورد مصرحاً به في بعض الروايات « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » ولو لم يرد لكان معلوماً قطعاً لاستواء الوضوء والغسل في هذا الحكم لفهم المعنى الذي ذكرناه وإن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله سبحانه بالمستقذرات

الثالث ورد في بعض الروايات ثم يغتسل منه وفي بعضها ثم يغتسل فيه ومعناها مختلف يفيد كل واحد منهما حكماً بطريق النص وآخر بطريق الاستنباط (١) ولو لم يرد لاستويا لما ذكرنا

الرابع مما يعلم بطلانه قطعاً ما ذهب إليه الظاهرية الجامدة من أن الحكم مخصوص بالبول في الماء حتى لو بال في كوز وصبه في الماء لم يضر عندهم. أو لو بال خارج الماء فجرى البول إلى الماء لم يضر عندهم أيضاً: والعلم القطعي حاصل ببطلان قولهم لاستواء الأمرين في الحصول في الماء فإن المقصود اجتناب ما وقعت فيه النجاسة من الماء وليس هذا من محال الظنون بل مقطوع به وأما الرواية الثانية وهي قوله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » فقد استدل به على مسئلة الماء المستعمل (٢) وإن الاعتسال في الماء

(١) بيانه أن الرواية التي بلفظ منه تدل على منع تناول بالنص : وعلى منع الانفاس بالاستنباط : والرواية التي بلفظ فيه بالعكس أي تدل على منع الانفاس بالنص وعلى منع تناول بالاستنباط

(٢) ليس الحديث دالاً على أن الماء قد خرج عن جواز استعماله بالاستعمال لأن النهي فيه إنما هو للاستقذار : ويدل على ذلك قول أبي هريرة راوى الحديث يتناوله تناولاً فإنه يفيد أن المنع للاستقذار فقط لا للنجاسة وأيضاً قد ورد من فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ما يفيد عدم خروج الماء عن أصله من الطهورية مثل مسحه صلى الله عليه وآله وسلم رأسه بفضل ماء يديه : ومثل استعماله لفضل زوجته ميمونة وقوله لها إن الماء لا يجنب بعد قولها له عليه الصلاة والسلام إن كنت جنباً « وقد كان الصحابة يقتتلون على فضل وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وحمله على الخصوصية ليس عليه دليل والأصل عدمها : وإيضاً فإن الماء على أصله من الطهورية حتى يرد ما أخرجه عن ذلك من النصوص الشرعية والحكم بالاحتمال مع طيب الماء وعدم التغيير فيه من باب الحرج الذي نفاه الله عن شريعتنا ومن باب الأضرار والأغلال المرفوعة عن هذه الأمة : وهذا مذهب كثير من العلماء الأعلام

يفسده لان النهى ورد ههنا على مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد
وهى خروجه عن كونه أهلا للتطهير به اما لنجاسته أو لعدم طهوريته ومع هذا
فلا بد فيه من التخصيص فان الماء الكثير أما القلتان فما زاد على مذهب الشافعى
أو المستبحر على مذهب أبى حنيفة فانه لا يؤثر فيه الاستعمال * ومالك رحمه الله لما
رأى ان الماء المستعمل طهور غير انه مكروه يحمل هذا النهى على الكراهة
وقد يرجحه ان وجوه الانتفاع بالماء لا يختص بالتطهير والحديث عام فى النهى
فاذا حمل على التحريم لمفسدة خروج الماء عن الطهورية لم يناسب ذلك لان
بعض مصالح الماء تبقى بعد كونه خارجا عن الطهورية فاذا حمل على الكراهة
كانت المفسدة عامة لانه يستقدر بعد الاغتسال فيه وذلك ضرر بالنسبة الى من
يريد استعماله فى طهارة أو شرب فيستمر النهى بالنسبة الى المفاسد المتنوعة الا
ان فيه حمل اللفظ على المجاز * أعنى حمل النهى على الكراهة فانه حقيقة فى
التحريم (١)



وأئمة المذاهب كلحسن البصرى . والنخعى . وسفيان الثورى : ومالك وأبى حنيفة والشافعى
فى احد الروايات عن الثلاثة : ومذهب كثير ايضا من الظاهرية : وقد جنح الى هذا الشارح
وسيطر لك قريبا فيما بعد ان شاء الله تعالى والله اعلم
(١) اقول قد يحمل اللفظ على المجاز ويصرف عن الحقيقة اذا قامت قرينة على ذلك ولا
شك ان القرينة هنا ظاهرة لذلك صرف الأمر عن الوجوب الى الندب تدبر

٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً وإسليم أُولَاهُنَّ بالتراب وله من حديث عبد الله بن مغفل أن رسول الله ﷺ قال إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبعاً وعفروه الثامنة بالتراب (١)

فيه مسائل الأولى الأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الإناء وأقوى من هذا الحديث في الدلالة على ذلك الرواية الصحيحة وهي قوله صلى الله عليه وسلم «طهور إناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعاً» وان لفظة طهور تستعمل اما عن الحدث أو عن الخبث ولا حدث على الإناء بالضرورة فتبين الخبث (٢) وحمل مالك رحمه الله هذا الأمر على التعبد لا اعتقاده طهارة الماء والإناء ور بما رجحه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع لانه لو كان للنجاسة لاكتفى بما دون السبع فانه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة وقد اكتفى فيها بما دون السبع والحمل على التنجيس أولى لانه متى دار الحكم بين كونه تعبداً وبين كونه معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى لندرة التبسّد بالنسبة الى الأحكام المعقولة المعنى * وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة فمنوع عند القائل بنجاسته نعم ليس باقذر من العذرة ولكن لا يتوقف التعليل على زيادة الاستقذار * وأيضاً فاذا كان أصل المعنى معقولا قلنا به واذا وقع في التفاصيل

(١) خرجه البخاري في باب الوضوء بهذا اللفظ ماعدا اولاهن ومسلم بطرق والفاظ

مختلفة وابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح
 (٢) فان قيل قد يمنع الحصر من وجهين * أما الأول فلان التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم * واما الثاني فلان الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم» * وقوله صلى الله عليه وسلم «السواك مطهرة للفم» قلنا فيجاب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث قلنا قام مقام ما يطهر الحدث سمي طهوراً على ان بعضهم ذهب الى انه يرفع الحدث وعليه يسقط : وعن الثاني بان الفاظ الشارع اذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حمات على الشرعية الا اذا دل دليل على خلافه والله اعلم

ملا يعقل اتبعناه في التفصيل ولم ينقص لاجله التأصيل * وله نظائر في الشريعة ولولم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة لكننا تقتصر في التبدد علي العدد ونعشى في أصل المعنى على معقولة المعنى (١)

المسئلة الثانية اذا ظهر أن الأمر بالغسل للنجاسة فقد استدل بذلك على نجاسة عين الكلب ولهم في ذلك طريقان . أحدهما انه اذا ثبت نجاسة فيه من نجاسة لما به فانه جزء من فيه وفيه اشرف ما فيه فبقية بدنه أولى * الثاني انه إذا كان لعابه نجساً وهو عرق فيه ففمه نجس والعرق جزء متحلب من البدن فجميع عرقه نجس فجميع بدنه نجس لما ذكرناه من أن العرق جزء من البدن فتبين بهذا ان الحديث انما دل على النجاسة فيما يتعلق بالقلم وان نجاسة بقية البدن بطريق الاستنباط . وفيه بحث وهو ان يقال ان الحديث انما دل على نجاسة الاناء بسبب الولوج وذلك قدر مشترك بين نجاسة عين اللعاب وعين القم أو تنجيسهما باستعمال النجاسة غالباً والدال على المشترك لا يدل علي أحد الخاصين فلا يدل الحديث على نجاسة عين القم أو عين اللعاب فلا تتم الدلالة على نجاسة عين الكلب كله * وقد يعترض على هذا بان يقال لو كانت العلة تنجيس القم أو اللعاب كما أشرتم اليه لزم أحد أمرين وهو اما وقوع التخصيص في العموم أو

(١) وقد بين بعض اطباء العصر وجه غسل الأثناء سبعا من ولوغ الكلب طباً هو ان في ادماء اكثر الكلاب دودة شريطية صغيرة جداً طولها ٤ مايمترات : فذاارات الكلب خرجت البويضات بكثرة في الروث فيلصق كثير منها بالشعر الذي بالقرب من دبره فإذا اراد الكلب ان ينظف نفسه لسانه كما هي عادته تلوث لسانه وفيه بها وانتشرت في بنية شعره بواسطة لسانه او غيره فإذا وانغ الكلب في أناء او شرب ماء او قبله انسان كما يفعل الافرنج او بعض من تلد الافرنج في المادات التيحة علق بعض هذه البويضات بتلك الأشياء وسهل وصولها الى فيه في اثناء اكله او شربه فتصل الى معدته وتخرج منها الأجنة فتثب جدر المدة وتصل الى اوعية الدم فتحدث امراضاً كثيرة في المخ والقلب والرئة الى غير ذلك وكل ذلك مشاهد لاطباء اوربا في بلادهم : ولما كان تمييز الكلب المصاب بهذه الدودة عسيراً جداً لأنه يحتاج الى زمن وبحث دقيق بالآلة التي لا يعرف استعمالها الا قليل من الناس كان اعتبار الشارع اليه نجساً وغسله سبع مرات اثناء اللعاب بحيث لا يلقى فيها شيء مما ذكرناه هو عين الحكمة والصواب والله اعلم

ثبوت الحكم بدون علمته لانا اذا فرضنا تطهير فم الكلب من النجاسة بماء كثير أو باى وجه كان ثم ولغ في الاناء فاما ان يثبت وجوب غسله أولاً فان لم يثبت وجب تخصيص العموم وان ثبت لزم ثبوت الحكم بدون علمته * وكلاهما على خلاف الأصل * والذي يمكن أن يجاب به عن هذا السؤال ان يقال ان الحكم منوط بالغالب وما ذكرتموه من الصورة نادر لا يلتفت اليه * وهذا البحث اذا انتهى الى ههنا يقوى قول من يرى ان الغسل لاجل قذارة الكلب

المسئلة الثالثة الحديث نص في اعتبار السبع في عدد الغسلات وهو حجة على أبي حنيفة في قوله بغسل ثلاثاً (١)

المسئلة الرابعة في رواية ابن سيرين زيادة التراب (٢) وقال بها الشافعى وأصحاب

(١) وحاصل ما استدلل به اصحاب أبي حنيفة : واعتذر الطحاوي وغيره منهم بأمور : منها ان المذرة اشد في النجاسة من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب أولى : ومنها دعوى ان الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل : ومنها كون أبي هريرة راوي الحديث اقرب بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع * والابواب عن الأول بانه لا يلزم من كونها اشد منه في الاستقذار ان لا يكون اشد منها في تغليظ الحكم * وبأنه قياس في منابذة النص وهو فسد الاعتبار * وعن الثاني بان الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جداً لأنه من رواية أبي هريرة : وعبد الله بن مفضل وقد ذكر ابن مفضل انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كابى هريرة : بل سياق مسلم ظاهر في ان الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب * وعن الثالث بأنه يحتمل ان يكون أفن بذلك لاعتناده ندية السبع لاجوبها او كان نسي ما رواه : ومع الاحتمال لا يثبت النسخ : وايضا فقد ثبت انه أفنى بالغسل سيما . ورواية من روى عنه موافقة فياه لروايته أرحج من رواية من روى عنه مخالفة من حيث الاسناد والنظر : أما النظر فظاهر : وأما الاسناد فالمرافعة وردت من رواية حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عنه : وهذا من اصح الأسانيد : وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة بكثير * وبما ذكرناه يتبين لك شدة التعصب والميل للعذهب وترك نص الحديث والرواية الصحيحة الراجحة : وعلى هذا جرى اكثر الفقهاء المتأخرين فيوردون احتمالات وهمية واشكالات فرضية على الأحاديث الصحيحة اذا خالفت نصوص مذهبيهم (٢) وايضا قد روى عن الحسن : وأبى رافع الدارقطنى الترييب وصحح الرواية : وعبد الرحمن والدا السدى عند الزرار : ولذلك قال الفرافى من المالكية قد صححت فيه الأحاديث والمعجب منهم « اى من المالكية » كيف لم يقولوا بها

الحديث وليست في رواية مالك هذه الزيادة فلم يقل بها * والزيادة من الثقة مقبولة وقال بها غيره

المسئلة الخامسة اختلفت الروايات في غسلة الترتيب ففى بعضها اولاهن وفى بعضها آخرهن : وفى بعضها احدهن : والمقصود عند الشافعى واصحابه حصول الترتيب فى مرة من المرات : وقد يرجح كونه فى الأولى بانه اذا ترب اولاً فعلى تقدير ان يلحق بعض المواضع الطاهرة رشاش بعض الغسلات لا يحتاج الى ترتيبه واذا اخرجت غسلة الترتيب فلحق رشاش ما قبلها بمضى المواضع الطاهرة احتيج الى ترتيبه فكانت الأولى أرفق بالمكلف فكانت أولى

المسئلة السادسة الرواية التى فيها وعفروه الثامنة بالتراب تقتضى زيادة مرة ثامنة ظاهراً وبه قال الحسن البصرى : وقيل لم يتمل به غيره ولعله يراد بذلك من المتقدمين (١) والحديث قوى فيه ومن لم يقل به احتاج الى تأويل بوجه فيه استكره (٢)

المسئلة السابعة قوله صلى الله عليه وسلم « فاغسلوه سبعا اولاهن او اخرهن بالتراب » قد يدل لما قاله اصحاب الشافعى او بعضهم انه لا يكتفى بذر التراب على الحبل بل لابد ان يجعله فى الماء ويوصله الى الحبل : ووجه الاستدلال انه جعل مرة الترتيب داخله فى مسمى الغسلات وذر التراب على الحبل لا يسمى غسلاً وهذا ممكن وفيه احتمال انه اذا ذر التراب على الحبل فاتبعه بالماء يصح ان يقال غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا فى امره صلى الله عليه وسلم فى غسل

(١) لانه قال به الامام احمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك ايضا وعذر الشافعية فى ذلك ما نقل عن الامام رحمه الله انه قال هو حديث لم اتفق على صحته : لكن هذا لا يثبت المنع لمن وقف على صحته لاسيما وقد وصى النافى بان الحديث اذا صح فهو مذهبه لان رواية عبد الله بن منفل المذكورة بنظر وعفروه الثامنة بالتراب اصح من رواية احدهن قال ابن منبه اسناده يجمع على صحته : قال الحافظ ابن حجر الاخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الاخذ بحديث أبى هريرة دون الكس والزيادة من الثقة مقبولة

(٢) بيان ذلك ان من لم يقل بالثامنة كشافعية يقول المراد اغسلوه سبعا واحدة منهم بتراب مع الماء فكان التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة

الميت بماء وسدر عند من يرى ان الماء المتغير بالطاهر غير طهور ان جرى على ظاهر الحديث في الاكتفاء بفسلة واحدة اذ بها يحصل مسمى الغسل وهذا جيد الا ان قوله وعفروه قد يشعر بالاكتفاء بالترتيب بطريق ذر التراب على المحل : وان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تعفيرا لغة فقد ثبت ما قالوه : لأن لفظ التعفير حينئذ ينطلق على ذر التراب على المحل وعلى ايصاله بالماء اليه : والحديث الذي دل على اعتبار مسمى الفسلة اذا دل على خلطه بالماء وايصاله الى المحل به فذلك أمر زائد على مطلق التعفير على التقدير الذي ذكرناه من شمول اسم التعفير للصورتين معا اعنى ذر التراب وايصاله بالماء

المسئلة الثامنة الحديث عام في جميع الكلاب : وفي مذهب مالك قول بتخصيصه بالنهي عن اتخاذه . والأقرب العموم لأن الألف واللام اذا لم يقم دليل على صرفها الى المعهود المعين فالظاهر كونها للعموم : ومن يرى الخصوص قد يأخذه من قرينة تصرف العموم عن ظاهره فانهم نهوا عن اتخاذ الكلاب الا لوجوه مخصوصة والأمر بالغسل مع المخالطة عقوبة يناسبها الاختصاص بمن ارتكب النهى في اتخاذ ما منع من اتخاذه : واما من اتخذ ما ابيح له اتخاذه فالحجابه الغسل عاياه مع المخالطة عسر وخرج لا يناسبه الاذن والاباحة في الاتخاذ : وهذا يتوقف على ان تكون هذه القرينة موجودة عند الأمر بغسل الاناء (١)

المسئلة التاسعة الاناء عام بالنسبة الى كل اناء والامر بغسله للنجاسة اذا ثبت ذلك يقتضى تنجيس ما فيه فيقتضى المنع من استعماله : وفي مذهب مالك قول ان ذلك يختص بالماء وان الطعام الذى ولغ فيه الكلب لا يراق ولا يجتنب وقد ورد الأمر بالاراقة مطلقا في بعض الروايات الصحيحة (٢)

(١) وايضا يتوقف على ثبوت تدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالغسل

(٢) وهى رواية مسلم والنسائي من طريق على بن مسهر عن الاعمش عن أبى صالح

وابن رزين عن أبى هريرة وهو حجة لمن يقول بان الغسل للتنجيس اذا المراق اعم من ان يكون ماء او طعاما فلو كان طاهرا لم يؤمر براقته للنهي عن اضاعة المال : تدبر

المسئلة العاشرة ظاهر الأمر الوجوب وفي مذهب مالك قول انه للندب (١) وكأنه لما اعتقد طهارة الكلب بالدليل الذي دله على ذلك جعل ذلك قرينة صارفة للأمر عن ظاهره من الوجوب الى الندب : والأمر يصرف عن ظاهره لدليل المسئلة الحادية عشرة . قوله بالتراب يتمضى تعينه : وفي مذهب الشافعي رحمه الله قول أو وجه ان الصابون والاشنان والغسلة اثامنة يقوم مقام التراب بناء على ان المقصود بالتراب زيادة التنظيف وان الصابون والاشنان يقومان مقامه في ذلك (٢) وهذا عندنا ضعيف . لان النص اذا ورد بشيء معين واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يحز الغاء النص واطراح خصوص المعين فيه والأمر بالتراب وان كان محتملا لما ذكره وهو زيادة التنظيف فلا يحزم بتعيين ذلك المعنى فانه يزاحمه معنى آخر وهو الجمع بين مطهرين أعنى الماء والتراب * وهذا المعنى مفقود في الصابون والاشنان : وأيضا فان هذه المعاني المستنبطة اذا لم يكن فيها سوى مجرد المناسبة فليست بذلك الأمر القوي فاذا وقعت فيها الاحتمالات فالصواب اتباع النص : وأيضا فان المعنى المستنبط اذا عاد على النص بالابطال والتخصيص فردود عند جميع الأصوليين



(١) قل المحافظ في الفتح والمرفوع عند اصحابه انه الوجوب لكنه التعمد لكون الكلب طاهراً عندهم : وعن مالك رحمه الله رواية بانه نجس لكن قاعده ان الماء لا ينجس الا بالتغير فلا يجب التدبير للنجاسة بل للتعمد :
(٢) والذي حكاه النووي قال ولا يقوم الصابون والاشنان وما اشبههما مقام التراب على الأصح

٧ - عَنْ مُحَمَّدَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ
رَأَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ
فَفَسَّاهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَضُوءِ ثُمَّ تَمَضَّضَ

عثمان هو ابن عفان بن أبي العاصي بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف يجتمع
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف اسلم قديما وهاجر الهجرتين
وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى الخلافة بعد عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وقتل يوم الجمعة ثمان عشرة خلون من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين
من الهجرة ومولاه حمران بن ابان بن خالد كان من سبي عين التمر ثم تحول الى البصرة
احتج به الجماعة وكان كبيراً * ثم الكلام على هذا الحديث من وجوه

أحدها الوضوء بفتح الواو اسم للماء وبضمها اسم للمفعول على الأكثر:
واذا كان بفتح الواو اسما للماء كما ذكرناه فهل هو اسم لمطلق الماء او للماء بقيد
كونه متوضئاً به او معداً للوضوء به فيه نظر يحتاج الى كشف وتنبى عليه قاعدة
فقهاء وهو انه في بعض الأحاديث التي استدل بها على ان الماء المستعمل طاهر
قول جابر فصب على من وضوءه فانا ان جعلنا الوضوء اسماً لمطلق الماء لم يكن في
قوله فصب على من وضوءه دليل على طهارة الماء المستعمل لانه يصير التقدير
فصب على من مائه ولا يلزم ان يكون ماء هو الذي استعمله في أعضائه لانا
نتكلم على ان الوضوء اسم لمطلق الماء. واذا لم يلزم ذلك جاز ان يكون المراد بوضوءه
فضلة مائه الذي توضأ ببعضه لا ما استعمله في أعضائه فلا يبقى دليل من جهة
اللفظ على ما ارادوه من طهارة الماء المستعمل. وان جعلنا الوضوء بالفتح مقيداً
بالإضافة الى الوضوء بالضم اعني استعماله في الأعضاء واعداده لذلك. فهنا يمكن
ان يقال في الدليل ان وضوء بالفتح متردد بين مائه المعد للوضوء بالضم وبين مائه
المستعمل في الوضوء وحمله على الثاني اولى لانه الحقيقة او الأقرب الى الحقيقة

وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْتَرْتُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الرِّفْقَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ
 مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي (١) هَذَا وَقَالَ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى
 رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ﷺ (٢)

واستعماله بمعنى المجد مجازا وابعده . والحمل على الحقيقة او الأقرب أولى
 الثاني قوله فافرج على يديه فيه استحباب غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء
 في ابتداء الوضوء مطلقا والحديث الذي مضى يفيد استحبابه عند القيام من
 النوم : وقد ذكرنا الفرق بين الحكمين وان الحكم عند عدم القيام الاستحباب
 وعند القيام الكراهة لادخالهما في الاناء قبل غسلهما
 الثالث قوله على يديه قد يؤخذ منه ان الافراغ عليهما مما وقد بين في
 رواية أخرى انه افرج بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما : وقوله غسلهما قدر
 مشترك بين كونه غسلهما مجموعتين او مفترقتين : والفقهاء اختلفوا ايهما افضل
 الرابع قوله ثلاث مرات مبين لما اهمل من ذكر العدد في حديث أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي هريرة المتقدم الذكر في قوله « اذا استيقظ احدكم » من
 رواية مالك وغيره : وقد ورد في حديث أبي هريرة أيضا ذكر العدد في الصحيح
 وقد ذكره صاحب الكتاب

الخامس قوله « ثم تمضمض » يقتضى الترتيب بين غسل اليدين والمضمضة :
 واصل هذه اللفظة مشعر بالتحريك : ومنه مضمض الناس في عينيه واستعملت

(١) وهو مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن يقال وجه نظيف ووضوء اذا سلا مما
 يشينه ولما كان الوضوء يزيل الحدث ويرفع الموانع التي تبعد عن العبادة سعى وضوءاً لهذا المعنى
 (٢) الحديث خرجه البخاري في باب الطهارة بهذا اللفظ مرتين بإسنادين مختلفين وفي
 الصوم . ومسلم في الطهارة . وأبو داود . والنسائي

في هذه السنة اعنى المضمضة في الوضوء لتحريك الماء في الفم : وقال بعض الفقهاء المضمضة ان يجعل الماء في فيه ثم يمججه هذا او معناه فادخل المجر في حقيقة المضمضة . فعلى هذا لو ابتلعه لم يكن مؤدياً : السنة وهذا الذي يكثر في افعال المتوضئين اعنى الجعل والمجر : ويمكن ان يكون ذكر ذلك بناء على انه الأغلب والعادة لا أنه يتوقف تأدية السنة على مجه والله اعلم

السادس قوله ثم غسل وجهه فيه دليل على الترتيب بين غسل الوجه والمضمضة وتأخره عن المضمضة والاستنشاق فيؤخذ منه الترتيب بين المفروض والمسنون : وقد قيل في حكمة تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه المفروض ان صفات الماء ثلاث اعنى المعتبرة في التطهير . لون يدرك بالبصر : وطعم يدرك بالذوق . وريح يدرك بالشم (١) فقدمت هاتان السنتان ليختبر حال الماء قبل اداء الفرض به : وبعض الفقهاء رأي الترتيب بين المفروضات ولم يره بين المفروض والمسنون كما بين المفروضات (٢) والوجه مشتق من المواجهة : وقد اعتبر الفقهاء هذا الاشتقاق وبنوا عليه احكاماً : وقوله « ثلاثاً » يفيد استحباب هذا العدد في كل ما ذكر فيه

(١) اي فقدم الاقوى منها وهو الطعم ثم الريح ثم اللون
(٢) والذي يدل له الأحاديث وتعضده الشواهد ان الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة في آية (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم) الآية واجبة يدل له ما تقدم في الحديث : وما رواه النسائي عن جابر في صلاة حج النبي صلى الله عليه واله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم « ابدأ بما بدأ الله به » بالفظ الأمر وهو عام في وجوب الترتيب لا يقصر على سببه عند الجمهور كما تقرر في الأصول : واية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم : وأما ما عدا تلك الأعضاء فالذي يظهر انه سنة يدل له ما رواه أبو داود عن المقدام بن معديكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بوضوء فتوضأ ففعل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما « ورواه الامام احمد أيضاً وزاد « وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً » وبهذا قال الشافعية وقد أخرجه أيضاً الضياعي في المختارة : ففيه تقديم غسل الذراعين على المضمضة والاستنشاق فيفيد عدم وجوب ترتيبها

السابع قوله ويديه الى المرفقين (١) المرفق فيه وجهان احدهما بفتح الميم وكسر الفاء والثاني عكسه لغتان . وقوله « الى المرفقين » ليس فيه ايضاح بكونه ادخلهما في الغسل أو انتهى اليهما (٢) والفقهاء اختلفوا في وجوب ادخالهما في الغسل . فذهب مالك والشافعي الوجوب وخالف زفر وغيره : ومنشأ الاختلاف فيه ان كلمة الى المشهور فيها انها لا تنهئ الغاية وقد ترد بمعنى مع : فمن الناس من حملها على مشهورها فلم يوجب ادخال المرفقين في الغسل : ومنهم من حملها على معنى مع فلو يجب : وقال بعض الناس يفرق بين ان تكون الغاية من جنس ما قبلها اولاً فان كانت من الجنس دخلت كما في آية الوضوء وان كانت من غير الجنس لم تدخل كما في قوله عز وجل (ثم اتموا الصيام الى الليل) : وقال غيرنا انما دخلت المرفقان ههنا لان الى ههنا غاية الاخراج لا للدخال فان اسم اليد ينطلق على المضوء الى المنكب فلو لم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد الى المنكب : فلما دخلت اخرجت عن الغسل ما زاد على المرفقين فاتمى الاخراج الى المرفقين فدخل في الغسل : وقال آخرون لما تردد لفظ الى في الآية بين ان يكون للغاية وبين أن يكون بمعنى مع وجاء فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ادار الماء على مرفقيه كان ذلك بيانا للمجمل وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب المجمل محمولة

(١) قوله الى المرفقين أكثر الروايات بالتثنية وبعضها بالافراد على ارادة الجنس وهو العظم الناتئ في آخر الذراع سمى بذلك لانه يرتفع به في الاتكاء ونحوه

(٢) ويستدل على دخولها بفعل الرسول صلى الله عليه واله وسلم من رواية حمران مولى عثمان عند الدارقطني بإفظ « فغسل وجهه ويديه الى المرفقين حتى مس اطراف العضدين » قال الحافظ واستاده حسن : وفي سنن الدارقطني أيضاً من رواية جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا توضأ ادار الماء على مرفقيه : وفي الطبراني والبخاري من حديث وائل وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق : وروى الطبراني والطحاوي من حديث ثعلبة مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » وهذه الأحاديث وان كان في اسناد بعضها ضعف قد تقوى بمجموعها : ولذلك قال الشافعي في الأم لا أعلم مخالفاً في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء وبما ذكرناه تعلم ان من ذهب الى عدم دخول الناية في الآية والحديث محجوج بالإجماع قبله

على الوجوب وهذا عندنا ضعيف لان الى حقيقة في انتهاء الغاية مجاز بمعنى مع ولا اجمال في اللفظ بعد تبين حقيقته . ويدل على أنها حقيقة في انتهاء الغاية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك : ومن قال انها بمعنى مع فلم ينص على انها حقيقة في ذلك فيجوز ان يريد المجاز

الثامن قوله ثم مسح رأسه ظاهره استيعاب الرأس بالمسح لان اسم الرأس حقيقة في العضو كله : واختلف الفقهاء في القدر الواجب من المسح (١) وليس في الحديث ما يدل على الوجوب : لانه في آخره انما ذكر ترتيب ثواب مخصوص على هذه الأفعال ولا يلزم من ذلك عدم الصحة عند عدم كل جزء من تلك الأفعال فجاز ان يكون ذلك الثواب مرتباً على كمال مسح الرأس وان لم يكن واجباً اكماله كما يترتب على المضمضة والاستنشاق وان لم يكونا واجبين عند كثير من الفقهاء أو الأكثرين منهم : فان سلك سالك ما قدمناه في المرفقين من ادعاء الاجمال في الآية وان الفعل بيان له فليس بصحيح (٢) لأن الظاهر من الآية

(١) ليس اختلاف الفقهاء وتزاعهم في مسمى الرأس فقالوا حقيقة في جميعه : بل التزاع في ايقاع المسح على الرأس فيقال هل هو حقيقي في مسح الجميع مجاز في البعض ام لا : ومنشأ الاختلاف والاشتباه في ذلك هو ان لا يقع الفعل على المحل جهتين : جهة من حيث وقوع الفعل حقيقة : وجهة من حيث وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل . فنظر الى جانب الوقوع جزم بالحقيقة . ومن نظر الى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالمجاز : ولا شك ان المعنى الحقيقي لا يقع بوجوده بوجوب المباشرة ولا يتوقف وجود معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل : فهو كانت المباشرة الحقيقية لا توجد الا بمباشرة الحال لجميع المحل لفعل وجود الحقائق في كثير من هذا : فافهم ذلك :

(٢) ذهب بعضهم الى ان المسح في الآية مطلق وحكم على المطلق بأنه مجمل وقد بين بالاستيعاب بفعل الرسول صلى الله عليه واله وسلم وبيان الجمل الواجب واجب : وفيه نظر لان المطلق ليس بمجمل لصدقه على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسح كلاً أو بعضاً وائياً ما كان قد وقع به الامتنال : على اننا لو سلمنا انه مجمل لم يمتنع مسح الكل لورود البيان بالبعض فقد روى مسلم وأبو داود والترمذي من حديث المغيرة باللفظ «انه صلى الله عليه واله وسلم توضأ فمسح بإصبعه وعلى العمامة» والعمامة لاتسمى رأساً : وصرح من هذا ما رواه أبو داود من حديث انس باللفظ «انه صلى الله عليه واله وسلم ادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة»

متبين : أما على أن يكون المراد مطلق المسح على ما يراه الشافعي رحمه الله بناء على أن مقتضى الباء في الآية التبعيض أو غير ذلك : أو على أن المراد الكل على ما قاله مالك بناء على أن اسم الرأس حقيقة في الجملة وإن الباء لا تعارض ذلك وكيف ما كان فلا اجمال

التاسع قوله ثم غسل كلتا رجليه صريح في الرد على الروافض في أن واجب الرجلين المسح : وقد تبين هذا من حديث عثمان وجماعة وصفوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : ومن أحسن ما جاء فيه حديث عمرو بن عبسة بفتح العين والباء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما منكم من أحد تقرب وضوءه إلى أن قال ثم يغسل رجليه كما أمره الله عز وجل . فمن هذا الحديث انضم القول إلى الفعل وتبين أن المأمور به الغسل في الرجلين

العاشر قوله ثلاثا يدل على استحباب التكرار في غسل الرجلين ثلاثا : وبعض الفقهاء لا يرى هذا العدد في الرجل كما في غيرها من الأعضاء : وقد ورد في بعض الروايات فغسل رجليه حتى اتقاها ولم يذكر عدداً فاستدل به لهذا المذهب وأكد من جهة المعنى بأن الرجل لفرجها من الأرض في انشئ عليها تنكث فيها الأوساخ والأدران فيحال الأمر فيها على مجرد الانتقاء من غير اعتبار العدد والرواية التي ذكر فيها العدد زائدة على الرواية التي لم يذكر فيها : فلا أخذ بها متعين والمعنى المذكور لا ينافي اعتبار العدد فليعمل بما دل عليه لفظ الحديث

الحادي عشر قوله نحو وضوئي هذا لفظة نحو لا تطابق لفظة مثل فإن لفظة مثل تقتضي ظاهرها المسلواة من كل وجه إلا في الوجه الذي يقتضي التباين الحقيقيين بحيث يخرجهما عن الوحدة ولفظة نحو لا تعطي ذلك ولعلها استعملت بمعنى المثل مجازاً (١) أو لعله لم يترك مما يقتضي المثلية إلا ما لا يقدر في المقصود : فقد

(١) أقول فيه نظر لانه جاء في رواية البخاري في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان رضي الله عنه بلفظ «من توضأ مثل هذا الوضوء» وأيضاً جاء في رواية مسلم من طريق زيد بن اسلم عن حمران «من توضأ مثل وضوئي هذا» وفي رواية

يظهر في الفعل المخصوص ان فيه اشياء ملغاة عن الاعتبار في المقصود من الفعل فاذا تركت هذه الاشياء لم يكن الفعل مما تلا حقيقة لذلك الفعل ولم يقدح تركها في المقصود منه وهو رفع الحدث وترتب الثواب . وانما احتجنا الى هذا وقلنا به لان هذا الحديث ذكر لبيان فعل يقتدى به ويحصل الثواب الموعود عليه فلا بد ان يكون الوضوء الحكي المفعول محصلا لهذا الغرض فلهذا قلنا إما ان يكون استعمل نحو في غير حقيقتها أى بمعنى مثل او يكون ترك ما علم قطعاً انه لا يخل بالمقصود فاستعمل نحو في حقيقتها مع عدم فوات المقصود . ويمكن ان يقال ان الثواب يترتب على مقارنة ذلك الفعل تسهيلاً وتوسيعاً على مخاطبين من غير تضييق وتقييد بما ذكرناه الا ان الأول اقرب الى مقصود البيان

الثاني عشر هذا الثواب الموعود به يترتب على مجموع أمرين * احدهما الوضوء على النحو المذكور * والثاني صلاة ركعتين بعده بالوصف المذكور في الحديث والمرتب على مجموع أمرين لا يلزم ترتيبه على احدهما الا بدليل خارج وقد ادخل قوم هذا الحديث في فضل الوضوء وعليهم في ذلك هذا السؤال الذي ذكرناه . وبحاجب عنه بان كون الشيء جزء مما يترتب عليه الثواب العظيم كاف في كونه ذا فضل فيحصل المقصود من كون الحديث دالاً على فضيلة الوضوء ويظهر بذلك الفرق بين حصول الثواب المخصوص وحصول مطلق الثواب . فالثواب المخصوص يترتب على مجموع الوضوء على النحو المذكور والصلاة الموصوفة بالوصف المذكور . ومطلق الثواب قد يحصل بما دون ذلك

لابى داود من توضاً وضوئى هذا والغرض من ذلك التشبيه وكل واحد من لفظ نحو ومثل من أداة التشبيه: والتشبيه لاعموم له سواء قال نحو وضوئى هذا . أو مثل وضوئى : وسيأتى للشارح فى باب الأذان ما ينافى ماذهب اليه هنا لانه قال فى الحديث الرابع : فى الحديث دليل على ان لفظة المثل لا تقتضى المساواة من كل وجه فأنه قال : «وقولوا مثل مايقول المؤذن» ولا يراد المماثلة فى كل الأوصاف حتى فى الجهر برفع الصوت اه ويمكن ان يجاب عن الخارج رحمه الله تعالى بان قوله هذا لا ينافى ما سيأتى فانه قال هنا تقتضى ظاهرها المساواة من كل وجه وهناك لا تقتضى المساواة أى قد يترك الظاهر لقربة كما فى حديث الأذان تدبر ا

الثالث عشر قوله لا يحدث فيهما نفسه اشارة الى الخواطر والوساوس الواردة على النفس وهي على قسمين . احدهما ما يهجم هجما يتعذر دفعه عن النفس . والثاني ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكن ان يحمل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه النوع الاول لعسر اعتباره ويشهد لذلك لفظة يحدث نفسه فانه يقتضى تكسبا منه وتفعلا لهذا الحديث ويمكن ان يحمل على النوعين معا الا ان العسر انما يجب دفعه عما يتعلق بالتكاليف والحديث انما يقتضى ترتب ثواب مخصوص على عمل مخصوص فمن حصل له ذلك العمل حصل له ذلك الثواب ومن لا فلا . وائس ذلك من باب التكاليف حتى يلزم دفع العسر عنه نعم لا بد وان تكون تلك الحالة ممكنة الحصول اعنى الوصف المرتب عليه الثواب الخاص والأمر كذلك فان المتجوردين عن شواغل الدنيا الذين غلب ذكر الله عز وجل على قلوبهم وعمرها تحصل لهم تلك الحالة وقد حكى عن بعضهم ذلك

الرابع عشر حديث النفس يعم الخواطر المتعلقة بالدنيا والخواطر المتعلقة بالآخرة والحديث محمول والله اعلم على ما يتعلق بالدنيا اذ لا بد من حديث النفس فيما يتعلق بالآخرة كالفكر في معاني المتلو من القرآن العزيز والمذكور من الدعوات والأذكار ولا نريد بما يتعلق بأمر الآخرة كل أمر محمود أو مندوب اليه فان كثيراً من ذلك لا يتعلق بأمر الصلاة فادخله فيها اجنبى عنها . وقد روى عن عمر رضى الله عنه انه قال انى لاجهز الجيش وأنا في الصلاة او كما قال . وهذه قرينة الا انها اجنبية عن مقصود الصلاة

الخامس عشر قوله « غفر له ما تقدم من ذنبه » ظاهره العموم في جميع الذنوب وقد خصصوا مثله في الصغائر وقالوا ان الكبائر انما تكفر بالتوبة وكان المستند في ذلك انه ورد مقيدا في مواضع كقوله صلى الله عليه وسلم « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » فجعلوا هذا القيد في هذه الأمور مقبدا للمطلق في غيرها (١)

(١) وقد أورد بعضهم هنا اشكالا واجاب عنه وحاصله انه اذا كفر الوضوء فاذا يكفر

٨ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَهِدْتُ عَمْرَوِ
ابْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضْوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدَا بِتَوَرٍّ
مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَوَضَّوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا كَفَّاءٍ (١) عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوَرِّ
وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ

عمر بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الانصاري المازني المدني ثقة روى له
الجماعة وكذلك أبوه ثقة اتفقوا عليه

فيه وجوه أحدها عبد الله بن زيد هو ابن زيد بن عاصم وهو غير عبد الله بن
زيد بن عبدربه . وهذا الحديث لعبد الله بن زيد بن عاصم لا لعبد الله بن زيد بن
عبدربه . وحديث الأذان ورؤيته في المنام لعبد الله بن زيد بن عبدربه لا لعبد الله
ابن زيد بن عاصم فليتنبه لذلك فانه مما يقع فيه الاشتباه والغلط * الثاني قوله
فقدعا بتور هو بالمشاة الطست والطست بكسر الطاء وفتحها وبسقاط التاء لذات
الثبات فيه دليل على جواز الوضوء من آنية الصفر . والطهارة جائزة من
الأواني الطاهرة كلها الا الذهب والفضة عند القايسين لما ثبت في الصحيح من
التهى عن الأكل والشرب فيهما . وقيس الوضوء على ذلك
الرابع ما يتعلق بغسل اليدين قبل ادخالها الاناء قد مر وقوله « فضمض
واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات » تعرض لكيفية المضمضة والاستنشاق

الصلاة واذا كفر الصلاة فاذا يكفر الجمعات وهكذا * ويجاب عنه ان كل واحد من المذكورات
صالح للتكفير فان وجد مايكفره من الصغائر كفره وان لم يصادف كبيرة ولا صغيرة كتبت
له حسنات ورفعت به درجات وان صادف كبيرة أو كباير ولم يصادف صغيرة رجونا ان
يخفف من الكبائر : والله اعلم :

(١) هكذا بهزتين وسكون الكاف في هذه الرواية : وفي رواية سليمان بن حرب فكفاً
بفتح الكاف وبدون همز : وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الاناء واكفأه اذا أماله : وقال الكسائي
كفأت الاناء كبته وأكفأته أملته : والمراد في الموضعين افراغ الماء من الاناء كما جاء في
رواية مصرحاً به :

أَدْخَلَ يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ
فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ: وَفِي رِوَايَةٍ بَدَأَ بِمَقْدَمِ

بالنسبة إلى الفصل والجمع وعدد الغرفات . والقهاء اختلفوا في ذلك فمنهم من
اختار الجمع . ومنهم من اختار الفصل . والحديث يدل والله اعلم على انه تميم
واستنشق من غرفة ثم فعل كذلك مرة أخرى ثم فعل ذلك مرة أخرى . وهو
يحتمل من حيث اللفظ غير ذلك . وهو ان يفاوت بين السدد في المضمضة
والاستنشاق مع اعتبار ثلاث غرفات الا اننا لانعلم قائلًا به . مثل ذلك ان يغرف
غرفة فيتمضمض بها مرة مثلاً ثم يأخذ غرفة أخرى فيتمضمض بها مرتين ثم
يأخذ غرفة أخرى فيستنشق بها ثلاثاً وغير ذلك من الصور التي تعطي هذا المعنى
فيصدق على هذا انه تميم ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من ثلاث غرفات

الخامس قوله «ثم ادخل يده فغسل وجهه ثلاثاً» قد تقدم القول فيه . وقوله
ويديه إلى المرفقين مرتين فيه دليل على جواز التكرار ثلاثاً في بعض الأعضاء
واثنتين في بعضها . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة مرة ومرتين
مرتين وثلاثاً ثلاثاً . وبعضه ثلاثاً . وبعضه مرتين وهو هذا الحديث

السادس قوله ثم ادخل يده في التور فمسح رأسه فاقبل بهما وأذبر مرة
واحدة فيه دليل على عدم التكرار في مسح الرأس مع التكرار في غيره (١) وهو

(١) قال الحافظ في الفتح وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح
وبه قال أكثر العلماء : وقال الشافعي يستحب التثايت في المسح كما في الغسل واستدل له
بظاهر رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً : وأجيب بأنه يحمل تبين
في الروايات الصحيحة ان المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمفسول اه وقال أبو
داود في سننه احاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة . وكذا قال
ابن المنذر ان الثابت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في المسح مرة واحدة : وبأن المسح
مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الاسباغ : وبان العدد لو اعتبر في

رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي
بَدَأَ مِنْهُ: وَفِي رِوَايَةٍ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ
صُفْرِ: التَّوْرُ شِبْهُ الطَّسْتِ (١)

مذهب مالك وأبي حنيفة: وورد المسح في بعض الروايات مطلقاً وفي بعضها
مقيداً بمرة واحدة في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم* وقوله «فقبل
بهما وأدبر» اختلاف الفقهاء في كيفية الاقبال والادبار على ثلاثة مذاهب* أحدها
ان يبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه ويذهب الى القفا ثم يردهما الى المكان
الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه* وعلى هذا يدل ظاهر قوله بدأ
بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي «بدأ
منه» وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله الا انه ورد على هذا الاطلاق أعنى
اطلاق قوله «فأقبل بهما وأدبر» اشكل من حيث ان هذه الصفة تقتضي انه أدبر
بهما وأقبل لان ذهابه الى جهة القفا ادبار ورجوعه الى جهة الوجه اقبال: فن
الناس من اعتبر هذه الصفة المتقدمة التي دل عليها ظاهر الحديث المفسر وهو
قوله بدأ بمقدم رأسه الخ* وأجاب عن هذا السؤال بان الواو لا تقتضي الترتيب
والتقدير أدبر وأقبل. وعندى فيه جواب آخر وهو ان الاقبال والادبار من
الأمر الاضافية أعنى انه ينسب الى ما قبل اليه ويدبر عنه* والمؤخر محل
يمكن ان ينسب الاقبال اليه والادبار عنه فيمكنه حمله على هذا. ويحتمل ان
يريد بالاقبال الاقبال على الفعل لا غير. ويضعفه قوله وأدبر. ومن الناس من قال
يبدأ بمؤخر رأسه ويمر الى جهة الوجه ثم يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر

المسح لصار في صورة الغسل: اذ حقيقة الغسل جريان الماء: ولذلك بالغ أبو عبيد فقال لان لم
أحداً من السلف استحب ثلاث مسح الرأس الا ابراهيم التيمي
(١) خرجه البخاري في الطهارة في غير موضع بالفاظ مختلفة وطرق متعددة ومسلم في
الطهارة أيضاً: وأخرجه أبو داود: والترمذي والنسائي: وابن ماجه في الطهارة

قوله اقبل وادبر وينسب الاقبال الى مقدم الوجه والادبار الى ناحية المؤخر وهذا يارضه الحديث المفسر لكيفية الاقبال والادبار وان كان يؤيده ماورد في حديث الربيع انه صلى الله عليه وسلم بدأ بمؤخر رأسه فقد يحمل ذلك على حالة أو وقت ولا يعارض ذلك الرواية الأخرى لما ذكرناه من التفسير . ومن الناس من قال يبدأ بالناصية ويذهب الى ناحية الوجه ثم يذهب الى جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى مبدء منه وهو الناصية وكأن هذا قد قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم الرأس مع المحافظة على ظاهر قوله اقبل وادبر فانه اذا بدأ بالناصية صدق انه بدأ بمقدم رأسه فان الناصية مقدم رأسه وصدق انه اقبل أيضاً فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل الا ان قوله في الرواية المفسرة بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه قد يعارض هذا فانه جعله بادئاً بالمقدم الى غاية الذهاب الى قفاه وهذه الصفة التي قالها هذا القائل تقتضى انه بدأ بمقدم رأسه غير ذاهب الى قفاه بل الى ناحية وجهه وهو مقدم الرأس ويمكن ان يقول هذا القائل الذي اختار هذه الصفة الأخيرة ان البداءة بمقدم الرأس تمتد الى غاية الذهاب الى المؤخر . وابتداء الذهاب من حيث الرجوع من منابت الشعر من ناحية الوجه الى جهة القفا . والحديث انما جعل البداءة بمقدم الرأس ممتدا الى غاية الذهاب الى القفا لا الى غاية الوصول الى القفا وفرق بين الذهاب الى القفا وبين الوصول اليه * فاذا جعل هذا القائل الذهاب الى القفا من حيث الرجوع من مبتدأ الشعر من ناحية الوجه الى جهة القفا صح انه ابتداء بمقدم الرأس ممتدا الى غاية الذهاب الى جهة القفا . وقد تقدم ما يتعلق بخسل الرجلين والعدد فيهما أو عدم العدد . والرواية الأخيرة مصرحة بالوضوء من الصفر وهي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة وهي مصرحة بالحقيقة في قوله «تور من صفر» وفي الرواية الأولى مجاز أعنى قوله «في تور من ماء» ويمكن ان يحمل الحديث على من اناء ماء أو ما أشبهه

٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَعَلُّهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ (١)

عائشة تكنى أم عبد الله بنت أبي بكر الصديق وهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب بن لوى توفيت سنة سبع أو ثمان وخمسين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة بستين أو ثلاث . والتعل لبس النعل والترجل تسريح الشعر . قال الهروي شعر مرجل أى مسح . وقال كراع شعر رجل ورجل وقدرجله صاحبه اذا سرحه ودهنه . ومعنى التيمن فى التعل البداءة بالرجل اليمنى * ومعناه فى الترجل البداءة بالشق الأيمن من الرأس فى تسريحه ودهنه وفى الطهور البداءة باليد اليمنى والرجل فى الوضوء والشق الأيمن فى الغسل . والبداءة باليمنى عند الشافعى من المستحبات وان كان لا يقول بوجوب الترتيب لانهما كالعضو الواحد حيث جمعا فى القرآن فى لفظ واحد حيث قال عز وجل (وأيدىكم وأرجلكم . وقولها وفى شأنه كله عام مخصوص (٢) فان دخول الخلاء والخروج من المسجد يبدء فيهما باليسار وكذا ماشاهما

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى الطهارة وغيرها : ومسلم فى الطهارة أيضا : وأبو داود والترمذى وقال حسن صحيح والنسائى : وابن ماجه (٢) يرد هذا على رواية اثبات الواو فى قوله « وفى شأنه كله » لان تأكيد الشأن بقوله كله يدل على التعميم لان التأكيد يرفع المجاز . ويمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فلا مقصوداً وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة بل هى اما تركها واما غير مقصودة : واما على رواية اسقاط الواو وهى رواية الأكثر فقوله فى شأنه كله متعلق بيمجهه لا بالتيمن . فيكون المعنى على ذلك يعجبه فى شأنه كله التيمن فى لبس نعله وتسريح شعره وطهوره أى لا يترك ذلك حضراً ولا سافراً ولا فى شغله ولا فى فراغه : قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين فى كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحباب فيه التيسار : قال واجمع العلماء على أن تقديم اليمين فى الوضوء سنة من خلفها فاته الفضل وتم وضوءه اهـ

١٠ - عَنْ نَعِيمِ الْمُجَمَّرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

قَالَ إِنَّ أُمَّتِي (١) يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ
فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ : وَفِي لَفْظٍ مُسَلِّمٍ رَأَيْتُ
أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ السَّكْبِينَ ثُمَّ غَسَلَ

الكلام على هذا الحديث من وجوه * أحدها قوله المجر بضم الميم وسكون
الجيم وكسر الميم الثانية وصف به أبو نعيم بن عبد الله (٢) لأنه كان يجر المسجد
أى يخره

الثاني قوله ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين يحتمل غرا وجهين . احدها
ان يكون مفعولا ليدعون كأنه بمعنى يسمون غرا * والثاني وهو الأقرب ان
يكون حالا كأنهم يدعون الى موقف الحساب أو الميزان أو غير ذلك مما يدعى
الناس اليه يوم القيامة وهم بهذه الصفة أى غرا محجلين . وتعدي يدعون فى المعنى
بالحرف كما قال الله عز وجل (يدعون الى كتاب الله) ويجوز ان لاتعدى يدعون

(١) المراد بالأمّة أمة الاجابة وهم المسلمون لانها قد تطلق ويراد بها أمة الدعوة
وليست مرادة ههنا : ويدعون بضم أوله مبنى لما لم يسم فاعله أى ينادون أو يسمون وقوله
غراً بضم المعجمة وتشديد الراء جمع اغر اى ذو غرة واصل الغرة لمة بيضاء تكون فى جبهة
الفرس ثم استعملت فى الجمال والشهرة وطلب الذكر . والمراد بها هنا النور الكائن فى وجوه أمة
محمد صلى الله عليه وآله وسلم : والتحجيل هو بياض يكون فى ثلاث قوائم من قوائم الفرس
واصله من الحجل بكسر المهملة وهو الخلخال : والمراد به هنا أيضاً النور والظاهر ان
ما اختصت به هذه الأمّة هو الغرة والتحجيل لا أصل للوضوء : وقد جاء التصريح بذلك فى
رواية مسلم عن أبى هريرة مرفوعاً «قال سيما ليست لأحد غيركم» والسيما العلامة

(٢) ظاهر صنيع الشارح ان وصف أبى نعيم بن عبد الله بالمجر حقيقة ووصف ابنه
نعيم بذلك مجاز وبه صرح النووي فى شرح مسلم : قال الحافظ فى الفتوح نعيم هو ابن عبد الله
المدنى وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يجران مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزعم
بعض العلماء ان وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز : وفيه نظير فقد
جزم ابراهيم الحربى بان نعيماً كان يباشر ذلك اهـ

رَجُلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنْ
أَمْتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ
مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ : وَفِي لَفْظٍ يُسَلِّمُ سَمِعْتُ خَلِيلَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ تَبْلُغُ الْحَلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ (١)

بحرف الجر ويكون غرا في المعنى حالا . والغرة في الوجه . والتحجيل في اليدين
والرجلين

الثالث المعروف المروى من قوله صلى الله عليه وسلم من آثار الوضوء الضم
في الواو * ويجوز ان يقال بالفتح أي من آثار الماء المستعمل في الوضوء فان الغرة
والتحجيل نشأ عن الفعل بالغسل بالماء فيجوز ان ينسب الى كل منهما

الرابع قوله « فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفع » اقتصر فيه على
لفظ الغرة هنا دون (٢) التحجيل وان كان في الحديث ذكر التحجيل أيضاً
وذكره للترغيب فيه . وكأن ذلك (٣) من باب التغليب لأحد الشئيين على الآخر
اذا كانا بسبيل واحد . وقد استعمل الفقهاء ذلك أيضاً وقالوا يستحب تطويل الغرة
وأرادوا الغرة والتحجيل . وتطويل الغرة في الوجه بغسل جزء من الرأس وفي
اليدين بغسل بعض العضدين وفي الرجلين بغسل بعض الساقين وليس في

(١) ورواه أيضاً الامام احمد بن حنبل : والطبراني . طولا بإسناد فيه ابن هبة
(٢) قد يقال اقتصر على احدهما لدالتها على الأخرى على حد قوله تعالى (سرايل
تقيكم الحر) أى والبرد . واقتصر على ذكر الغرة وهي « وثنة دون التحجيل وهو مذكر لان
حل الغرة اشرف أعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه النظر من الانسان : وقد جاء مصرحاً بهما
في رواية لمسلم من طريق عمارة ولفظه « فليطال غرته وتحجيله »

(٣) قوله وكأنه اشار الى ان هذا ليس بتغليب حقيق اذ لم يؤت فيه الا بأحد الاسمين
والتغليب اجتماع الاسمين أو الاسماء ويغلب احدهما على الآخر نحو القمرين والعمرين ونحوهما
وهذا يسقط ما أورد عليه بعضهم من ان القاعدة في التغليب ان يغلب المذكر على المؤنث لا
بالعكس والأمر هنا بالعكس لتأنيث الغرة وتذكير التحجيل : تنبيه

الحديث تقبيد ولا تحديد لمقدار ما يغسل من العضدين والساقين* وقد استعمل أبو هريرة الحديث على إطلاقه . وظاهره في طلب اطالة الغرة فغسل الى قريب من المنكبين ولم ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أكثر استعماله في الصحابة والتابعين (١) فلذلك لم يقل به الفقهاء* ورأيت بعض الناس قد ذكر ان حد ذلك نصف العضد ونصف الساق اه (٢)

(١) فيه نظر قال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بقال في شرح البخاري وتبعه القاضى تفرد أبى هريرة بهذا يعني الغسل الى الأباط وليس بجيد فقد قل به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعى : وقال ابن أبى شيبة حدثنا وكيع عن العمري عن نافع ان ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء ابطيه : يرواه أبو عبيد بإسناد أصح من هذا اه وقال النووي وأحاديث الباب تقتضى هذا كله أى الزيادة فوق المرفقين والكميين من غير تقدير وإلى نصف العضد والساق وإلى العضد والمنكبين : قل وأما دعوى الامام أبى الحسن بن بقال المالكي والقاضى عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكمب فباطلة : وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن الرسول صلى الله عليه واله وسلم وأبى هريرة وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجوباً بهذه السنن الصحيحة اه (٢) وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة تركها المؤلف لعدم اتفاق الشيوخ على تحريمها : وهي تفيد أحكاماً تناسب الباب وكان الأولى للشارح ان يتعرض لها ويذكرها : فأوردها لك اتعماً للفائدة : وسأذكر آخر كل باب ما يناسبه من الأحاديث

الحديث الأول عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قل لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » رواه أبو داود وابن ماجه والامام احمد : وقد روى الحديث من طرق كثيرة : يحدث منها قوة تدل على ان له أصلاً : وهو يدل على وجوب التسمية في الوضوء : وبه قال اسحق والامام احمد في إحدى الروايتين عنه وغيرهما وذهب الجمهور الى انها سنة : احتج الجمهور بما رواه الدار قطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً « من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه » وفيه مثال

الحديث الثاني عن عثمان رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخالي لحيته » رواه ابن ماجه والترمذى وصححه وأخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم والدار قطني وابن حبان : وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب أبو ثور والحسن بن صالح والظاهرية الى وجوب تخليل اللحية في الوضوء والغسل محتجين بحديث أنس رضى الله عنه وفيه ان النبي قال بعد الفعل « هكذا أمرني ربى » : وفيه مجبول : وذهب الأوزاعي ومالك والشافعى والثوري الى ان تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء : وقال طائفة من أهل المدينة ومالك ولا في

غسل الجنابة : وذهب أكثر العلماء الى ان تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة دون الوضوء الحديث الثالث عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان ان توضع حرك خاتمه » رواه ابن ماجه والدارقطني : وقد ذكره البخارى تعليقاً عن ابن سيرين : ووصله ابن أبي شيبة وهو يفيد مشروعية تحريك الخاتم لينزل ما تحته من الأوساخ : ويحمل عليه ما يشبه الخاتم من الخلية والأسورة :

الحديث الرابع عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قل اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » رواه الترمذى والامام احمد وابن ماجه والحاكم . فهو يدل على مشروعية تخليل أصابع اليدين والرجلين وأنه لا وجوب فيه خلاف بين العلماء

الحديث الخامس عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما » رواه الترمذى وصححه : وفي رواية للنسائى « مسح برأسه وأذنيه بطنهما بالمسحنتين وظاهرهما بالباهية » وصححه ابن خزيمة وابن منده : والحديث يدل على مشروعية مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما : ذهب الجمهور الى ان الأذنين من الرأس فيمسحان معه وذهب بعض العلماء الى سنية ذلك والثانى الأقرب لأنه لم ينهض دليل صريح في ذلك

الحديث السادس عن عمرو بن أمية الضمري « قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على عمامته وخفيه » رواه البخارى والامام احمد وابن ماجه . وهو يفيد مشروعية المسح على العمامة والخفين : ذهب الى جوازه الأوزاعى واحمد بن حنبل واسحاق وأبو ثور وغيرهم * وقال الشافعى ان صح الخبر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول . وذهب غيرهم الى عدم جوازه : وهل يشترط للمسح على العمامة لبسها على طهارة قياساً على الخفين أم لا خلاف بين العلماء

الحديث السابع عن عمر بن الخطاب « ان رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدميه فأبصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك قال فرجع فتوضأ ثم صلى رواه احمد : ورواه أيضاً مسلم بدون ذكر فتوضأ : وهو يدل على مشروعية اعادة الوضوء كما لمن ترك بقعة في أعضاء الوضوء بدون غسل

الثامن عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » رواه مسلم وأبو داود وأحمد بن حنبل : وفي رواية لأحمد : وأبى داود « من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع بصره الى السماء فقال » الحديث : وأخرجه أيضاً الترمذى بزيادة « اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين » وفيه اضطراب : وهو يدل على استحباب الدعاء المذكور بعد تمام الوضوء : وما يذكره الفقهاء من الأدعية عند غسل كل عضو من أعضاء الوضوء لا دليل عليه ولا أصل له في السنة : والواجب الاختصار على الوارد : تنبه وافهم

باب الاستطابة (١)

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ * الْخُبْثُ بِضَمِّ الْخَاءِ وَالْبَاءِ جَمْعُ خَبِيثٍ وَالْخَبَائِثُ جَمْعُ خَبِيثَةٍ اسْتِعَاذَ مِنْ ذِكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاءَهُمْ ﷺ (٢)

أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بفتح الحاء والراء المهملتين انصارى نجارى خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين وعمر وولده أولاد كثيرون يقال انهم ثمانون ولداً ثمانية وسبعون ذكراً وابتنان . وكانت وفاته بالبصرة سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين وكان سنه يوم مات مائة وسبع سنين . وقال أنس أخبرني ابنتي أمينة انه دفن لصلبي الى مقدم الحجاج بالبصرة بضع وعشرون ومائة

الكلام على هذا الحديث من وجوه * أحدها الاستطابة ازالة الأذى عن المخرجين بحجر وما يقوم مقامه مأخوذ من الطيب يقال استطاب الرجل فهو مستطيب وأطاب فهو مطيب

(١) وقد اختلفت عبارات العلماء فى هذه الترجمة فبعضهم عبر بقضاء الحاجة وهى كناية عن خروج البول والغائط اخذاً من حديث « اذا قعد احدكم لحاجته » : وبعضهم بالاستطابة كما فعل المصنف اخذاً من قوله صلى الله عليه واله وسلم « ولا يستطيب بيمينه » : وبعضهم بالتخلى اخذاً من حديث « اذا دخل أحدكم الخلاء » : والبعض بالتبرز اخذاً من قوله « البراز فى الموارد » والعبارات كلها صحيحة

(٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ فى الطهارة والدعوات : ومسلم فى الطهارة أيضاً : وأبو داود : والترمذى : والنسائى وابن ماجه كلهم فى الطهارة . وقد وردت صيغة دواء الخروج : فقد روى الامام احمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن عائشة « قالت كان النبي

الثاني الحلاء بالمد في الأصل هو المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ثم كثر حتى تجوز به عن غير ذلك

الثالث قوله اذا دخل الحلاء يحتمل ان يراد به اذا أراد الدخول كما في قوله سبحانه (فاذا قرأت القرآن) ويحتمل ان يراد به ابتداء الدخول وذكر الله تعالى مستحب في ابتداء قضاء الحاجة فان كان الحل الذي تقضى فيه الحاجة غير معد لذلك كالصحراء مثلاً جاز ذكر الله تعالى في ذلك المكان وان كان معداً لذلك كالكنف فني جواز الذكر فيه خلاف بين الفقهاء فمن كرهه فهو محتاج الى ان يؤول قوله اذا دخل بمعنى اذا أراد لان لفظ دخل أقوى في الدلالة على الكنف المبنية منها على المكان البراح (١) اولانه قد تبين في حديث آخر المراد حيث قال صلى الله عليه وسلم « ان هذه الحشوش محتضرة (٢) فاذا دخل أحدكم الحلاء فليقل » الحديث : وأما من أجاز ذكر الله تعالى في هذا المكان فلا يحتاج الى هذا التأويل ويحمل دخل على حقيقتهما

الرابع الخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث كما ذكره المصنف (٣) وذكر الخطابي في أغاليط المحدثين روايتهم له باسكان الباء ولا ينبغي ان يعد هذا غلطاً لان فعلاً ضم الفاء والعين يخفف عينه قياساً فلا يتعين ان يكون المراد بالخبث بسكون الباء مالا يناسب المعنى بل يجوز ان يكون وهو ساكن الباء بمعناه وهو

صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من الحلاء قال شقرا نك « وصححه أبو حاتم والحاكم : وفي سنن ابن ماجه عن أنس « قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » ورواه النسائي وابن السني أيضاً عن أبي ذر والله أعلم (١) البراح بالفتح الأرض التي لازرع فيها ولا شجر

(٢) الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة : والحشوش الكنف وهي مواضع قضاء الحاجة الواحد حش بالفتح : ومعنى محتضرة يحضرها الجن والأنس :

(٣) يجوز ان يكون بسكون الباء على انه مفرد كما نزل عن البخاري : ومعناه كما قال ابن الاعرابي المكروه قل فان كان من الكلام فهو الشتم وان كان من الملل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من الشراب فهو الضار : وعلى هذا فيراد بالخبث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب : واستعاذه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك اظهاراً للعبودية وتعلماً للأمة : ولفظ الحديث خبر بمعنى النهي بدليل ما جاء عن المعمرى

٢ - عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيتُمُ الْخَلَاءُ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَنْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا : قَالَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَهْبَةِ فَنَنَحِرُ عَنْهَا

مضموم الباء نعم من حملة وهو ساكن الباء على مالا يناسب فهو غلط في الحمل على هذا المعنى لافي اللفظ

الخامس الحديث الذي ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الحشوش محتضرة أى للجان والشياطين بيان لمناسبة هذا الدعاء المخصوص للمكان المخصوص

الكلام عليه من وجوه أحدها أبو أيوب الأنصاري اسمه خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة نجاري شهد بدرًا ومات في زمن يزيد بن معاوية وقال خليفة مات بأرض الروم سنة خمسين وذلك في زمن معاوية : وقيل في سنة اثنتين وخمسين بالقسطنطينية

الثاني قوله إذا أتيتم الخلاء استعمال الخلاء في قضاء الحاجة كيف كان لأن هذا الحكم عام في جميع صور قضاء الحاجة وهو إشارة الى ما قدمناه من استعمال هذه اللفظة مجازاً

الثالث الحديث دليل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها : والفقهاء اختلفوا في هذا الحكم على مذاهب . فمنهم من منع ذلك مطلقاً (١) على مة متضى ظاهر هذا الحديث : ومنهم من أجازة مطلقاً ورأى هذا الحديث منسوخاً وزعم

من طريق آخر باسناد على شرط مسلم باللفظ « إذا دخلتم الخلاء فتولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث »

(١) أى في الصغرى والبيان وهو قول أبي أيوب راوى الحديث ومجاهد والثوري واحد في رواية عنه وعطاء والأوزاعي وبعض السلف من الصحابة والتابعين ودليلهم حديث الباب

وَلَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ * الْغَائِطُ الْمَوْضِعُ الْمَطْمِئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ كَانُوا
يَنْتَابُونَهُ لِلْحَاجَةِ فَكُنُوا بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدِيثِ كَرَاهِيَةً لِذِكْرِهِ بِخَاصٍّ
اسْمِهِ : وَلِلْمَرَّاحِيضِ جَمْعُ الرِّحَاضِ وَهُوَ الْمُغْتَسِلُ وَهُوَ أَيْضًا كِنَايَةٌ
عَنْ مَوْضِعِ التَّخْلِي ﷺ (١)

ان تاسخه حديث مجاهد عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نستقبل القبلة بيول فرأيتُه قبل ان يقبض بعام يستقبلها » وممن قتل عنه
الترخيص في ذلك مطلقاً عروة بن الزبير وربيعة بن عبد الرحمن : ومنهم من
فرق بين الصحاري والبنيان (٢) فنفع في الصحاري وأجاز في البنيان بناء على ان
ابن عمر روي الحديث الآتي ذكره بعد هذا في البنيان فجمع بين الأحاديث
فحمل حديث أبي أيوب وما في معناه على الصحاري وحمل حديث ابن عمر على
البنيان : وقد روى الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر . وقال رأيت ابن عمر
أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس بيول اليها فقلت يا أبا عبد الرحمن اليس قد
نهى عن هذا قال بلى انما نهى عن ذلك في القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء
يسترك فلا بأس أخرجه أبو داود
واعلم ان حمل حديث أبي أيوب على الصحاري يخالف لما حمله عليه

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ في استقبال القبلة عن علي عن سفيان :
وفي الطهارة بلفظ « اذا أتى أحدكم الغائط » الحديث : عن ادم بن أبي ايلس : وأخرجه
مسلم فيها أيضاً عن يحيى : وزهير وغيرهما : وأبو داود أيضاً عن مسدد : والترمذي عن
سميد الخزومي : والنسائي عن محمد بن منصور : وابن ماجه كذلك عن أبي طاهر
(٢) وهو مذهب مالك والشافعي واسحاق بن راهويه والشمس . واحمد بن حنبل وبه قال
الجمهور : قال الخافظ في الفتح وهو أعدل الأقوال لاعماله جميع الأدلة : ويؤيده من جهة
النظر من ان الاستقبال في البنيان مضاف الى الجدار عرفاً والامكنة المدة لذلك مأوى الشياطين
فايست حادثة لكونها قبلة بخلاف الصحراء وهناك مذاهب أخر لم يمرض لها الشارح
تبلغ النهاية

أبو أيوب من العموم فانه قال فأتيننا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة
فمنحرف عنها فرأى النهى عاما

الرابع اختلفوا في علة هذا النهى من حيث المعنى والظاهر انه لاظهار
الاحترام والتعظيم للقبلة لانه معنى مناسب ورد الحكم على وفقه فيكون علة له
وأقوى من هذا في الدلالة على هذا التعليل ما روى من حديث سراقه بن مالك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أنى أحدكم البراز فليكرم قبلة الله عز وجل
فلا يستقبل القبلة» وهذا ظاهر قوى في التعليل لما ذكرنا الا ان هذا الحديث
مرسل : روى الربيع عن الشافعى قال حديث طاوس هذا مرسل وأهل
الحديث لا يثبتونه : ومنهم من علل بأمر آخر فذكر عيسى بن أبي عيسى قال
قلت للشعبي وهو بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة عجبت لقول أبي
هريرة رضى الله عنه ونافع عن ابن عمر : قال وما قال قلت قال ابو هريرة
لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وقال نافع عن ابن عمر رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم ذهب مذهبا مواجها القبلة : قال اما قول ابى هريرة ففى الصحراء ان
الله خلقنا من عباده يصلون فى الصحراء فلا تستقبلوهم ولا تستدبروهم واما بيوستكم
هذه التى تتخذونها للذين فانه لا قبلة لها : وذكر الدارقطنى ان عيسى هذا ضعيف
وينبنى على هذا الخلاف فى التعليل اختلافهم فيما اذا كان فى الصحراء فاستتر
بشئ هل يجوز الاستقبال والاستدبار أم لا فالتعليل باحترام القبلة يقتضى المنع
والتعليل برؤية المصلين يقتضى الجواز

الخامس قوله صلى الله عليه وسلم : «إذا أتيتم الخلاء فلا تستقبلوا القبلة»
الحديث يقتضى أمرين أحدهما ممنوع منه. والثانى علة لذلك المنع وقد تكلمنا على
العلة والكلام الآن على محل العلة فالحديث دل على المنع من استقبالها بغائط
أو بول وهذه الحالة تتضمن أمرين : أحدهما خروج الخارج المستقذر : والثانى
كشف العورة. فمن الناس من قال المنع للخارج لمناسبته لمطعم القبلة عنه. ومنهم
من قال المنع لكشف العورة وينبنى على هذا الخلاف خلافهم فى جواز الوطئ

مستقبل القبلة مع كشف العورة فمن علل بالخارج أباحه اذلا خارج ومن علل بالعورة منعه

السادس الغائط في اللغة المكان المظلم من الأرض كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ثم استعمل في الخارج وغلب هذا الاستعمال على الحقيقة الوضعية فصار حقيقة عرفية : والحديث يقتضى ان اسم الغائط لا ينطلق على البول لتفرقة بينهما وقد تكلموا في ان قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) هل يتناول الريح مثلاً أو البول أم لا بناء على انه يخص لفظ الغائط لما كانت العادة ان يقصد لأجله وهو الخارج من الدبر ولم يكونوا يقصدون الغائط للريح مثلاً . او يقال انه مستعمل فيما كان يقع عند قصدهم الغائط من الخارج من القبل أو الدبر كيف كان

السابع * قوله ولكن شرقوا أو غربوا محمول على يكون التشريق والتغريب فيه مخالفاً لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة التي هي مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناها من البلاد ولا يدخل تحته ما كانت القبلة فيه الى المشرق أو المغرب

الثامن قول أبي أيوب فقد منا الشام الخ فيه ما قدمناه ثمة من حمله له على العموم بالنسبة الى البنيان والصحارى . وفيه دليل على ان للعموم صيغة عند العرب وأهل الشرع على خلاف ما ذهب اليه بعض الأصوليين وهذا أعنى استعمال صيغة العموم فرد من الأفراد له نظائر لا تحصى وإنما نهينا عليه على سبيل ضرب المثل فمن أراد أن يقطع بذلك فليتبع نظائرها مجدها

التاسع أولع بعض أهل العصر وما يقرب منه بان قالوا ان صيغة العموم اذا وردت على الذوات مثلاً أو على الأفعال كانت عامة في ذلك مطلقة في الزمان والمكان والأحوال والمتعلقات . ثم يقولون المطلق يكفى في العمل به صورة واحدة فلا يكون حجة فيما عداها وأكثروا من هذا السؤال فيما لا يحصى من الفاظ الكتاب والسنة وصار ذلك ديننا لهم في الجدل . وهذا عندنا باطل بلي

الواجب ان مادل على العموم في الذوات مثلاً يكون دالاً على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ ولا تخرج عنها ذات الا بدليل يخصه فمن أخرج شيئاً من تلك الذوات فقد خالف مقتضى العموم نعم المطلق يكفي في العمل به مرة كما قالوه ونحن لا نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الاطلاق وانما قلنا به من حيث المحافظة على ما تقتضيه صيغة العموم في كل ذات فإن كان المطلق لا يقتضى العمل به مرة واحدة مخالفة لما تقتضى صيغة العموم اكتفينا في العمل به مرة واحدة وان كان العمل به مرة واحدة مما يخالف مقتضى صيغة العموم قلنا بالعموم محافظة على مقتضى صيغته لا من حيث ان المطلق يع. مثال ذلك إذا قل من دخل دارى فاعطه درهما فمقتضى الصيغة العموم في كل ذات صدق عليها انها داخلة فإذا قال قائل هو مطلق في الأزمان فاعمل به في الذوات الداخلة الدار في أول النهار مثلاً ولا أعمل به في غير ذلك الوقت لانه مطلق في الزمان وقد عملت به مرة فلا يلزم ان اعلم به مرة أخرى لعدم عموم المطلق قلنا له لما دلت الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار ومن جعلتها الذوات الداخلة في آخر النهار فإذا أخرجت تلك الذوات فقد أخرجت مادلت الصيغة على دخوله وهي كل ذات : وهذا الحديث أحد ما يستدل به على ما قلناه فان أبا أيوب من أهل اللسان والشرع وقد استعمل قوله لا تستقبلوا ولا تستدبروا عاماً في الأماكن وهو مطلق فيها . وعلى ما قل هوؤلاء المتأخرون لا يلزم منه العموم وعلى ما قلناه يع لانه اذا أخرج عنه بعض الأماكن خالف صيغة العموم في النهى عن الاستقبال والاستدبار

العاشر قوله ونستغفر الله قيل يراد به ونستغفر الله لباني الكنيف على هذه الصورة الممنوعة عنده وانما حملهم على هذا التأويل انه اذا انحرف عنها لم يفعل ممنوعاً فلا يحتاج الى الاستغفار : والأقرب انه استغفار لنفسه . ولعل ذلك لانه استقبل واستدبر بسبب موافقته لمقتضى النهى غلطاً أو سهواً فيتذكر فينحرف ويستغفر الله . فان قلت فالعاط والساهي لم يفعلوا انما فلا حاجة به الى

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى يَدِ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذْبِرَ الْكُعْبَةِ: وَفِي رِوَايَةٍ مُسْتَقْبِلًا يَبْتَغِي الْمَقْدِسَ ١

الاستغفار قالت أهل الورع والمناصب العالية في التقوى قد يفعلون مثل هذا بناء على نسبتهم التقصير الى أنفسهم في عدم التحفظ ابتداء والله أعلم

عبد الله بن عمر بن الخطاب تقدم نسبه في ذكر أبيه كنيته أبو عبد الرحمن أحد أكابر الصحابة علماً وديناً . توفي سنة ثلاث وسبعين وقيل سنة أربع وسبعين وقال مالك بلغ ابن عمر سبعا وثمانين سنة . هذا الحديث يعارض حديث أبي أيوب المتقدم من وجه وكذلك ما في معنى حديث أبي أيوب : واختلف الناس في كيفية العمل به وبالأول على أقوال . فمنهم من رأى انه ناسخ لحديث المنع واعتقد الاباحه مطلقا . وكأنه رأى ان تخصيص حكمه بالبنين مطرح وأخذ دلالة على الجواز مجردة عن اعتبار خصوص كونه في البنين لاعتقاده انه وصف ملغى لا اعتبار به . ومنهم من رأى العمل بالحديث الأول وما في معناه واعتقد هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم . ومنهم من جمع بين الحديثين فرأى حديث ابن عمر مخصوصا بالبنين فيخص به حديث أبي أيوب العام في البنين وغيره جمعا بين الدليلين . ومنهم من توقف في المسئلة . ونحن ننبههنا على أمرين أحدهما ان من قال بتخصيص هذا الفعل بالنبي صلى الله عليه وسلم له ان يقول ان رؤية هذا الفعل كان اتفاقا لم يقصده ابن عمر ولا الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه الحالة ولم يتعرض لرؤية أحد فلو كان يترتب على هذا الفعل

(١) أخرجه البخاري في الطهارة عن يعقوب بن إبراهيم وإبراهيم بن المنذر : ومسلم في الطهارة أيضاً عن القميني وأبي بكر بن أبي شيبة : وأبو داود عن الثعنبى : والترمذى عن هناد . وقال حسن صحيح : والنسائي عن قتيبة وابن ماجه عن أبي بكر ومحمد بن يحيى كلهم في الطهارة : وقوله رقيت من رقى الى الشيء بكسر القاف رقيا ورقوا صعد

حكم عام للأمة لبين لهم باظهاره بالقول أو الدلالة على وجود الفعل فان الأفعال العامة للأمة لا بد من بيانها فلما لم يتعم ذلك وكانت هذه الرؤية من ابن عمر على طريق الاتفاق وعدم قصد الرسول صلى الله عليه وسلم دل ذلك على الخصوص به صلى الله عليه وسلم وعدم العموم في حق الأمة . وفيه بعد ذلك بحث ﴿ التنبيه الثاني ﴾ ان الحديث ان كان عام الدلالة وعارضه غيره في بعض الصور واردنا التخصيص فالواجب ان تقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ونبقى الحديث العام على مقتضى عموميه فيما بقى من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المخصوصة التي ورد فيها الدليل الخاص وحديث ابن عمر لم يدل على جواز الاستقبال والاستدبار معا في البنيان وانما ورد في الاستدبار فقط . فالمعارضة بينه وبين حديث أبي أيوب انما هو في الاستدبار فيبقى الاستقبال لامعارض له فيه فينبغي ان يعمل بمقتضى حديث أبي أيوب في المنع من الاستقبال مطاوعا لكتهم أجازوا الاستقبال والاستدبار معا في البنيان وعليه هذا السؤال . هذا لو كان في حديث أبي أيوب لفظ واحد يعنى الاستقبال والاستدبار فيخرج منه الاستدبار ويبقى الاستقبال على ما قررناه آنفاً ولكن ليس الأمر كذلك بل هما جملتان دلت احدهما على الاستقبال والاخرى على الاستدبار تناول حديث ابن عمر احدهما وهي عامة في محلها وحديثه خاص ببعض صور عمومها . والجملتان الأخرى لم يتناولها حديث ابن عمر فهي باقية على حالها

ولعل قائلًا يقول اقيس الاستقبال في البنيان وان كان مسكوتاً عنه على الاستدبار الذي ورد فيه الحديث . فيقال له أولاً هذا تقديم القياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في أصول الفقه . وثانياً ان شرط القياس مساواة الفرع للأصل أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم ولا مساواة ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف

٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالماءِ : الْعَنْزَةُ الْحَرْبَةُ الصَّغِيرَةُ ﴿١﴾

ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال وأجاز الاستدبار وإذا كان الاستقبال أزيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغاء المفسدة الناقصة في القبح في حكم الجواز الغاء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز (٢)

العنزة الحربة الصغيرة وكان حملها في ذلك الوقت لاحتمال ان يتوضأ صلى الله عليه وسلم ويصلي فتوضع بين يده ستره كما ورد في حديث آخر انها كانت توضع بين يديه فيصلي اليها ﴿والكلام﴾ على الخلاء قد تقدم ويحتمل ان يراد به ههنا مجرد محل قضاء الحاجة على ما ذكرنا انه يستعمل في ذلك . وهذا الذي يناسبه المعنى الذي ذكرناه في حمل العنزة للصلاة فان السترة انما تكون في البراح من الأرض حيث يخشى المرور . ويحتمل ان يراد به المكان الممد لقضاء الحاجة في البنيان وهذا لا يناسبه المعنى الذي ذكرناه في حمل العنزة . ويترجح الأول بان خدمة الرجال له صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى مناسبة للسفر فان الحضر يناسبه خدمة أهل بيته من نسائه ونحوهن . ويؤخذ من هذا الحديث

(١) خرجه البخاري في الطهارة بهذا اللفظ ما عدا نحوى فان مسلماً انفردها وأخرجه مسلم أيضاً والامام احمد : وأبو داود : والنسائي : وابن ماجه : وتفسير العنزة بالحربة يؤيده ما جاء في طبقات ابن سعد ان النجاشي كان أهدها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانها من آلات الحبشة (٢) أقول ان دعوى الزيادة في القبح ممنوعة : واقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يقيم دليل على جوازه كما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور وراجع : هذا على تسليم انه لا دليل على الجواز الا مجرد اقياس وليس كذلك فانه قد خرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه والامام احمد عن جابر بلفظ « قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نستقبل القبلة بيول فرأيت به قبل ان يقبض بعام يستقبلها » فانه نص في محل النزاع : والأولى في الجواب ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول

٥ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَقُولُ وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْأَنْاءِ (١)

استخدام الأحرار من الناس إذا كانوا أتباعا وارصدوا أنفسهم لذلك . وفيه أيضا جواز الاستعانة في مثل هذا : ومقصوده (٢) ألا كبر الاستنجاء بالماء ولا يختلف فيه غير أنه قد روى عن سعيد بن المسيب لفظ يقتضى تضعيفه للرجال فانه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال إنما ذلك وضوء النساء . وعن غيره من السلف ما يشعر بذلك أيضا : والسنة دلت على الاستنجاء بالماء لما في هذا الحديث وغيره فهي أولى بالاتباع . ولعل سعيدا رحمه الله فهم من أحد غلوا في هذا الباب بحيث يمنع الاستنجاء بالحجارة فقصد في مقابلته أن يذكر هذا اللفظ لازالة ذلك الغلو وبالغ بإيراده إياه على هذه الصيغة . وقد ذهب بعض الفقهاء من أصحاب مالك إلى أن الاستنجاء بالحجارة إنما هو عند عدم الماء وإذا ذهب إليه ذهب فلا يبعد أن يقع لأحمد ممن في زمن سعيد رحمه الله وإنما استحب الاستنجاء بالماء لازالة العين والأثر جميعا فهو أبلغ في النظافة

أبو قتادة الحارث بن ربيع بن بلدمة بفتح الباء وسكون اللام وفتح الدال ويقال بلدمة بالضم فيهما . ويقال بلدمة بالذال المعجمة المضمومة فارس النبي صلى الله عليه وسلم شهد أحدا والخندق وما بعد ذلك مات بالمدينة سنة أربع وخمسين وقيل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين والأصح الأول اتفقوا على الإخراج له والكلام عليه من وجوه

(١) أخرجه البخاري في الطهارة وغيرها بنحو هذا اللفظ . ومسلم أيضا . وأبو داود والنسائي . والترمذي : وابن ماجه . والامام احمد
(٢) قوله ومقصوده أي ومقصود صاحب المتن من إيراد هذا الحديث الدلالة على الاستنجاء بالماء والرد على من منع ذلك كابن حبيب المالكي وغيره

أحدها الحديث يقتضى النهي (١) عن مس الذكر باليمين فى حالة البول .
 ووردت رواية أخرى فى النهي عن مسه باليمين مطلقاً من غير تقييد بحالة البول
 فمنهم من أخذ بهذا العام المطلق : وقد يسبق الى اتقنهم ان المطلق يحمل على المقيد
 فيختص النهي بهذه الحالة . وفيه بحث لان هذا الذى يقال يتجه فى باب الأمر
 والاثبات فانا لو جعلنا الحكم المطلق أو العام فى صورة الاطلاق أو العموم مثلاً
 كان فيه اخلال بالنظر الدال على المقيد وقد تناوله لفظ الأمر وهو غير جائز .
 وأما فى باب النهي فانا اذا جعلنا الحكم للمقيد اخلنا بمتضى اللفظ المطلق مع
 تناول النهي له وذلك غير شائع هذا كله بعد مراعاة أمر من صناعة الحديث
 وهو ان ينظر فى الروايتين أعنى رواية الاطلاق والتقييد هل هما حديثان أو
 حديث واحد مخرجه واحد فن كانا حديثين فالحكم ما ذكرناه فى حكم الاطلاق
 والتقييد . وان كانا حديثاً واحداً مخرجه واحد اختلف عليه الرواة فينبى
 حمل المطلق على المقيد لأنها تكون زيادة من عدل فى حديث واحد فتقبل
 وهذا الحديث المذكور راجع الى رواية يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى
 قتادة عن أبيه . وذلك أيضاً يكون بد النظر فى دلالة المفهوم وما يعمل به منه
 وما لا يعمل به . وبعد أن ينظر فى تقدم المفهوم على ظاهر العموم

الثانى ظاهر النهي التحريم . وعليه جملة الظاهري وجهور الفقهاء على الكراهة
 الثالث قوله صلى الله عليه وسلم ولا تمتنع من الخلاء يمينه يتناول القبل

(١) هذا على رواية الأزهر ولا نافية فى الثلاثة وروى بالغم فيها على ان لائافية وهى بمعنى
 النهي (وقوله ولا يتنفس فى الاناء) ان كانت لائافية فالجملة خبرية مستنقة : وان كانت نافية
 فعطوفة لكن لا يلزم من كون المظوف عليه متيداً بقيد ان يكون المظوف مقيداً به : لان
 التنفس لا يتعلق بحالة البول وانما هو حكم مستقل : قال ابن حجر فى الفتح ويحتمل ان تكون
 الحكمة فى ذكره هنا ان الغالب من أخلاق المؤمنين التماسى بفعل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم : وقد كان اذا بال توضأ وثبت انه شرب فضل وضوءه : فالمرء من بعد أن يغسل ذلك
 فعله ادب الشرب مطلقاً لاستحضاره : والتنفس فى الاناء يختص بحالة الشرب كما دلت عليه الرواية
 الأخرى بلفظ « اذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الاناء » وما رواه الحاكم أيضاً بلفظ
 « لا يتنفس أحدكم فى الاناء اذا كان يشرب منه »

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ إِنَّهُمَا (١) لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يُمَشِّي

والدبر : وقد اختلف أصحاب الشافعي في كيفية التمسح في القبر اذا كان الحجر صغيراً ولا بد من امساكه باحدى اليدين فمنهم من قال يمسك الحجر باليمنى والذكر باليسرى وتكون الحركة لليسرى واليمنى قارة ومنهم من قال يأخذ الذكر باليمنى والحجر باليسرى ويحرك اليسرى والأول أقرب الى الحافظة على الحديث الرابع قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يتنفس في الاثاء » براد به اشارة لاثاء عند اراد: انتفس لما في التنفس من احتمال خروج شيء مستقدر للغير وفيه افساد لما في الاثاء بالنسبة الى النيران لثباته له . وقد ورد في حديث آخر اشارة الاثاء للتنفس ثلاثا وهو هنا مطلق

عبد الله بن عباس بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف أبو العباس القرشي الهاشمي المكي أحد أكبر الصحابة في العلم سمي بالحبر لسعة علمه مات سنة ثمان وستين ويقال كان سنة حينئذ اثنتين وسبعين سنة . و بعضهم يروى سنة احدى أو اثنتين وسبعين أعني في مبالغ سنة . وكان موته بالطائف : الكلام عليه من وجوه

أحدها تصريحه بإثبات عذاب القبر على ما هو منذهب أهل السنة (٢) واشتهرت به الأخبار . وفي اضافة عذاب القبر الى البول خصوصية تخصه

- (١) قوله انهما أي القبرين فالضمير عائذ عليهما بمازأ من اطلاق الحبل واردة الحال لان المذهب حقيقة صاحب القبرين
(٢) فالمذهب عند أهل السنة الجسد بعينه أو بعضه بعد اعادة الروح الى الجسد كنه أو الى جزئه :

بِالنَّمِيمَةِ فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً
فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَا يَنْبَسَأُ ﴿١﴾

دون سائر المعاصي مع أن العذاب بسبب غيره أيضا ان أراد الله عز وجل ذلك
في حق بعض عباده . وعلى هذا جاء الحديث « تنزهوا من البول فان عامة
عذاب القبر منه » وكذا جاء أيضا ان بعض من ذكر عنه انه ضمه القبر أو
ضغطه فسئل أهله فذكروا انه كان منه تقصير في الطهور

الثاني قوله وما يعذبان في كبير يحتمل من حيث اللفظ وجبين والذي يجب
أن يحمل عليه ههنا انهما لا يعذبان في كبير ازالته أو دفنه أو الاحتراز عنه أى
انه سهل يسير على من يريد التوقي عنه (٢) ولا يريد بذلك انه صغير من الذنوب
غير كبير منها لانه قد ورد في الصحيح من الحديث وانه لكبير فيحمل قوله
وانه لكبير على كبر الذنب . وقوله « وما يعذبان في كبير » على سهولة الدفع
والاحتراز

الثالث قوله « أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله » هذه اللفظة اعنى يستتر
اختلف فيها الرواة على وجوه . وهذا اللفظ يحتمل وجبين : أحدهما الحمل على
حقيقتها من الاستتار عن الأعين ويكون العذاب على كشف العورة . والثاني
وهو الأقرب ان يحمل على الحجاز ويكون المراد بالاستتار التنزه عن البول
والتوقي منه اما بعدم ملابسته أو بالاحتراز عن مفسدة تتعاق به كالتقاض الطهارة
وعبر عن التوقي بالاستتار مجازاً : ووجه العلاقة بينهما ان المستتر عن الشيء فيه
بعد عنه واحتجاب وذلك شبيه بالبعد عن ملابسة البول : وانما رجعنا الحجاز وان

(١) خرجه البخارى في الطهارة بهذا اللفظ عن محمد بن المثنى . وعن عثمان بزيادة
في أوله وفي وسطه . وفي الجائز وغيره . ومسلم في الطهارة أيضا . وأبو داود والنسائي
والترمذى وابن ماجه .

(٢) لأن الذنوب تنقسم الى ما يشق تركه طبعاً كملاد الحرة : وإلى ما يفر منه
طبعاً كتناك السوم : وإلى ما لا يشق تركه طبعاً كالنبيبة والبول

كان الأصل الحقيقة لوجهين : أحدهما انه لو كان المراد ان العذاب على مجرد كشف العورة كان ذلك سببا مستقلا أجنبيا عن البول فانه حيث حصل الكشف للعورة حصل العذاب المرتب عليه وان لم يكن ثمة بول فيبقى تأثير البول بخصوصه مطرحا عن الاعتبار : والحديث يدل على ان للبول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى . وأيضا فان لفظة من لما أضيفت الى البول وهي غالبا لا ابتداء الغاية حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازاً تقتضى نسبة معنى الاستتار الذي عدمه سبب العذاب الى البول بمعنى ان ابتداء سبب عذابه من البول : وإذا حملناه على كشف العورة زال هذا المعنى . الوجه الثاني ان بعض الروايات في هذه اللفظة يشعر بان المراد التنزه من البول وهي رواية وكيع لا يتوقى . وفي رواية بعضهم لا يستتزه فتحمل هذه اللفظة على تلك ليمتفق معنى الروايتين

الرابع في الحديث دليل على عظم أمر النجاسة وانها سبب العذاب وهو محمول على النجاسة المحرمة فان النجاسة اذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالغير أو فعلها مصالحة يستتضر الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما تقول في النجاسة اذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة لم تمنع ولو ان شخصا اطلع من آخر على قول يقتضى ارتفاع ضرر بانسان فاذا نقل اليه ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له

الخامس قيل في أمر الجريدة التي شقها اثنين فوضعها على القبرين وقوله صلى الله عليه وسلم « لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا » ان النبات يسبح مادام رطبا فاذا حصل التسبيح بحضرة الميت حصلت له بركته فلهذا اختص بحالة الرطوبة السادس أخذ بعض العلماء من هذا ان الميت ينتفع بقراءة القرآن على قبره من حيث ان المعنى الذي ذكرناه في التخفيف عن صاحبي القبرين هو تسبيح النبات مادام رطبا فقراءة القرآن من الانسان أولى بذلك والله أعلم بالصواب

(١) بيان الاحاديث التي تناسب هذا الباب مما لم يتفق على تحريمها الشيخان
الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال
اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنون يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم »
رواه مسلم . وأبو داود . واحد وهو يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلمهم لما فيه
من أذية المسلمين بتنجيس من يمر به واستفادته ونفثه : والمراد باللاعنين الاسرار انسابان
لعن والدعايان اليه لان من فعلهما لعن الناس عادة : أسند الله لهما مجازاً

الحديث الثاني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا يولن
أحدكم في مستحبه ثم يتوهم فيها فان غاب الوساوس منه » رواه أبو داود والنسائي
والترمذي والامام احمد وابن ماجه الا ان أبا داود واحمد بن حنبل تفردا بقوله « ثم يتوهم »
فيه « المستحبه الموضع الذي يغتمل فيه . والوساوس هو حديث النفس والشيطان : والحديث
يدل على تجنب البول في محل الانقسل . وحمل النبي على الكراهة أولى . يدل له ذكر
الله والله أعلم

الحديث الثالث عن عائشة رضي الله عنها « قالت من حدثكم ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال قائماً فلا تصدقوه ما كان يقول الا جالساً » رواه النسائي . وابن حنبل وابن
ماجه والترمذي وقال أحسن شيء في هذا الباب وأصح . وهو يدل على ان فعل الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم في البول القود فيؤخذ من ذلك ان البول قائماً مكروه وخلاف
السنة وهذا لا ينافي ما جاء في حديث حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى الى
سباطة قوم فبال قائماً لانه معقول على الضرورة

الحديث الرابع عن أنس « قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل الحلاء نزع
ختمه » رواه أبو داود والنسائي . وابن ماجه . والترمذي وصححه . وهو يدل على تنزهه
ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخال الحلاء لأن نقش ختمه كان محمد رسول الله . ومن باب
أولى ادخال المصحف وكتب العلم الدينية . والله أعلم

الحديث الخامس عن ابن عمر رضي الله عنه « ان رجلاً مر برسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول فسلم عليه فلم يرد عليه » رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن
ماجه . والامام احمد وأبو داود وزاد في حديثه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تيمم
ثم رد على الرجل السلام » وهو يفيد كراهية ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجباً كرد
السلام . ولا يستحق الشخص المسلم في تلك الحال جواباً : قال النووي وهذا متفق عليه

الحديث السادس عن أبي سعيد « قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا يخرج الرجلان يفترقان الغائط كاشفين عورتهمما يتحدنان فان الله يمقت على ذلك » والحديث
يفيد مشروعية ستر العورة وترك الكلام حال قضاء الحاجة وانه لا وجوب لان التعايل بمقت الله
يدل على حرمة الغفل للمعل ووجوب اجتنابه : لان المقت هو البغض كما في كتب اللغة : وروى
انه أشد البغض : ومن قال انه يفيد الكراهة يحتاج لقريظة تصرفه الى ذلك والله أعلم :

باب السواك (١)

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ (٢)

الكلام على هذا الحديث من وجوه أحدها استدلال بعض الأصوليين به على أن الأمر للوجوب : ووجه الاستدلال (٣) ان كلمة لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فيدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة والمتنفي لاجل المشقة انما هو الوجوب لا الاستحباب فان استحباب السواك ثابت عند كل صلاة فيقتضى ذلك ان الأمر للوجوب

الثاني السواك مستحب في حالات متعددة : منها ما دل عليه هذا الحديث وهو القيام الى الصلاة والسرفه انا مأمورون في كل حالة من أحوال التقرب الى الله عز وجل أن نكون في حالة كمال ونظافة اظهاراً لشرف العبادة : وقد قيل ان ذلك لأمر يتعلق بالملك وهو انه يضع فاه على في القارئ ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السواك لأجل ذلك

(١) السواك بالكسر جمعه سواك ككتاب وكتب يذكر ويؤنث يطلق على العود المعروف وعلى استعماله في الغم والمراد به هنا الثاني : والاستياك منافع عظيمة : روى الشيخان عن أبي الدرداء بلا اسناد قال « عليكم بالسواك فان في السواك أربعاً وعشرين خصلة أفضلها ان يرضى الرحمن » وتضاعف صلاته سبعاً وسبعين ضعفاً وبورث السعة والفن ويطيب النكهة . ويشد اللثة ويسكن الصداع وينذهب وجع الفرس : وصاحبه تصافه الملائكة لنور وجهه ويزق أسنانه ذهب أكثر العلماء الى انه مندوب لحديث أبي هريرة وغيره وذهب اسحاق وابن راهويه الى انه واجب لكل صلاة فن تركه حامداً بطلت صلاته . وقال داود انه واجب لكن ليس شرطاً والحديث حجة عليهما

(٢) الحديث رواه البخاري في مواضع مختلفة : ومسلم . وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والامام احمد

(٣) أقول يستدل على ذلك من وجهين : الأول انه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك

الثالث قد يتلقى بالحديث مذهب من يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم له أن يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص فانه جعل المشقة سبباً لعدم أمره صلى الله عليه وسلم ولو كان الحكم موقوفاً على النص لكان سبب انتفاء أمره صلى الله عليه وسلم عدم ورود النص به لا وجود المشقة وفيه احتمال للبحث والتأويل (١)

الرابع الحديث بعمومه يدل على استحباب السواك عند كل صلاة فيدخل فيه استحباب ذلك في الصلاتين الواقعتين بعد الزوال للصائم : ويستدل به من يرى ذلك ومن يخالف في ذلك يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به ذلك العموم : وهو حديث الخلف وفيه بحث (٢)

انما يتحقق اذا كان الأمر للوجوب اذ التدب لامشقة فيه لانه جائز الترك : الثاني انه نفى الأمر مع ثبوت الندية ولو كان الأمر للتدب لما جاز النفي (١) وجه البحث انه يجوز ان يكون اخباراً منه صلى الله عليه وآله وسلم بان سبب عدم ورود النص وجود المشقة فيكون معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأمرهم أى عن الله بانه واجب بدليل قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) فلا يكون فيه دليل على الاجتهاد (٢) لان كون خلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك لا يستلزم طلب بقاءه بل مقتضى السواك من التنظيف هو المطلوب والأصل الذى يجب البقاء عليه : والذى ذهب الى تخصيص الشافعى رضى الله عنه استدلالاً بحديث الخلف وخالفه كثير من الشافعية كابن أبى شامة والنووى والعز بن عبد السلام : قال ابن عبد السلام فى تواعده . وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكر فضائلها وغيبها أفضل منها وهذا (أى تخصيص السواك بما قبل الزوال للصائم بحديث الخلف) من باب تراحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما فن السواك نوع من التطهر المشروع لاجل الرب سبحانه لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأفواه تعظيم لاشك فيه ولاجله شرع السواك اهـ

٢ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشْغُصُ فَاةً بِالسَّوَاكِ (١)

قال المزيّن رحمه الله يشوص معناه يغسل يقال شاحبه يشوصه وما فيه يموصه اذا غسله * حذيفة بن اليمان اسمه حسيل بن جابر : وقيل حذيفة بن الحسيل بن اليمان أبو عبد الله العبسي معدود في أهل الكوفة أحد أكابر الصحابة ومشاهيرهم * قال البخاري مات بعد عثمان بن عفان بأربعين يوماً . قال أبو نصر وذلك أول سنة ست وثلاثين : وقال الواقدي حذيفة بن اليمان بن حسيل بن جابر العبسي حليف بن عبد الأشهل وابن أختهم

فيه دليل على استحباب السواك في هذه الحالة الأخرى وهي القيام من النوم . وعائنه ان النوم مقتضى لتغير الفم والسواك هو آلة التنظيف للفم فيستن عند مقتضى التغير : وقوله يشوص اختلقوا في تفسيره فليل يدل : وقيل يغسل : وقيل ينقى : والأول أقرب وقوله « اذا قام من الليل » ظاهره يقتضى تعليق الحكم بمجرد القيام ويحتمل أن يراد اذا قام من الليل للصلاة (٢) فيعزى الى معنى الحديث الأول

(١) هذا الحديث خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الطهارة وفي رواية لها « اذا قام لیتجد » واستغرب ابن منده هذه الزيادة وقد رواها الطبرانی من وجه آخر باللفظ « كننا نؤمر بالسواك اذا قمنا من الليل » ورواه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه : والحاكم : والامام احمد

(٢) يبنى ان ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل يفيد العموم لجميع الاوقات فيخص بما اذا قام للصلاة بدليل الرواية الأخرى وهي قوله « اذا قام للتعجد » الا انه لا يتم ذلك بمد معرفة ان العلة التنظيف : وهو مندوب اليه في جميع الأحوال : تدبر

٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 ابْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدُهُ إِلَى صَدْرِي وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 سُؤَالُكَ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَرِّهِ فَأَخَذْتُ السُّؤَالَ
 فَقَضَيْتُهُ فَطَيَّبْتُهُ ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ فَأَرَأَيْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ إِسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ فَمَا عَدَا أَنْ فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 رَفَعَ يَدَهُ أَوْ أَصْبَعَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ثُمَّ قَضَى وَكَانَتْ
 تَقُولُ مَاتَ بَيْنَ حَاقِنَتِي وَذَاقِنَتِي * وَفِي لَفْظٍ فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ
 وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السُّؤَالَ فَقُلْتُ أَخَذَهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَشَارَ
 بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ : هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ : وَلِمسندِمْ نَحْوُهُ ٢ - عَنْ أَبِي
 مُوسَى قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَنُّكَ بِسُؤَالِكِ رَطْبٍ قَالَ وَطَافُ
 السُّؤَالِكِ عَلَى لِسَانِهِ يَقُولُ أَعُ أَعُ وَالسُّؤَالُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ ١

أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ويقال حضار الأشعري ممدود
 في أهل البصرة أحد أكابر الصحابة ومشاهيرهم ذكر ابن أبي شيبة أنه مات سنة
 أربع وأربعين وهو ابن ثلاث وستين سنة . وقيل مات سنة اثنتين وأربعين
 وقال الواقدي سنة اثنتين وخمسين

قوله في حديث عائشة رضي الله عنها فأبده رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقال أبددت فلانا البصر إذا طولته إليه وكأن أصله من معنى التبييد الذي

(١) رواه البخاري في الطهارة بهذا اللفظ وقد انفرد بقوله أع أع وخرجه مسلم
 في الطهارة أيضا : وأبو داود ورواه النسائي وابن خزيمة : بتقديم العين على الهزة : ومعنى
 كونه يتهوع يتقيأ لأن التهوع التقيء . أي له صوت كصوت المتقيء على سبيل المبالغة

هو التفريق ويروى ان عمر بن عبد العزيز لما حضرته الوفاة . قال أجلسوني فاجلسوه فقال أبا الذي أمرتني فقصرت ونهيتني فمضيت ولكن لا اله إلا الله ثم رفع رأسه فأبد البصر فقال اني لأرى حضرة مأمم بانس ولا جان ثم قبض وقولها « بين حاقتي وذائقتي » قيل الذائقة نقرة النحر وقيل طرف الحلقوم وقيل أعلى البطن والخواقن أسافله . وكأن المراد ما يحقن الطعام أى يجمعه : ومنه المحقنة بكسر الميم التى تحتقن بها : ومن كلام العرب . انى لا تجمعن بين ذواقك وخواقذك وفى الحديث الاستياك بالرطب : وقد قل بعض الفقهاء ان الأخصر لغير الصائم أحسن : وقال بعضهم يستحب ان يكون يبابس قد ندى بالماء : وفيه اصلاح السواك وتهيته لقول عائشة فقضته والقضم بالأسنان . ومن طلب الاصلاح قول من قال يستحب ان يكون يبابس قد ندى بالماء لان اليبابس أبلغ في الازالة وتنديته بالماء لئلا يجرح اللثة لشدة ييبسه

وفى الحديث الاستياك بسواك الغير : وفيه العمل بما يفهم من الإشارة والحركات وقوله صلى الله عليه وسلم « فى الرفيق الأعلى » اشارة منه صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم) الآية : وقد ذكر بعضهم ان قوله تعالى (صراط الذين أنعمت عليهم) اشارة الى مافى هذه الآية وهى قوله (مع الذين أنعم الله عليهم) فكأن هذه تفسير لتلك : وبلغنى انه صنف فى ذلك كتاب يفسر فيه القرآن بالقرآن وقوله صلى الله عليه وسلم « فى الرفيق الأعلى » يجوز ان يكون الأعلى من الصفات اللازمة التى ليس لها مفهوم يخالف المنطوق كما فى نحو قوله تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به) وليس ثمة داع الآها آخر له به برهان : وكذلك (ويقتلون النبيين بغير الحق) وقتل النبيين لا يكون الا بغير الحق فيكون الرفيق لم يطاق الا على الأعلى الذى اختص به الرفيق : ويقوي هذا ماورد فى بعض الروايات « والحقنى بالرفيق » ولم يصفه بالأعلى : وذلك دليل على انه المراد بلفظة الرفيق الأعلى : ويحتمل ان يراد بالرفيق مايعم الأعلى وغيره : ثم ذلك على وجهين : أحدهما ان يختص الرفيقان معا بالمقربين المرضيين ولا شك ان

مراتبهم متفاوتة فيكون صلى الله عليه وسلم طلب ان يكون في أعلى مراتب الرفيق وان كان الكل من السعداء المرضيين : الثاني انه يطلق الرفيق بالمعنى الوضعي الذي يعنى كل رفيق ثم يخص منه الأعلى بالطلب وهو مطلق المرضيين ويكون الأعلى بمعنى العالى ويخرج عنه غيرهم وان كان اسم الرفيق منطلقا عليهم وأما حديث أبي موسى ففيه أمران : أحدهما الاستيائك على اللسان واللفظ الذي أورده صاحب الكتاب وان كان ليس بصريح في الاستيائك على اللسان فقد ورد ذلك مصرحا به في بعض الروايات (١) والعلة التي تقتضى الاستيائك على اللسان موجودة في اللسان بل هي أبغ وأقوى لما يتراعى اليه من أجرة المعدة : وقد ذكر الفقهاء انه يستحب الاستيائك عرضا وذلك في اللسان : وأما في اللسان فقد ورد منصوصا عليه في بعض الروايات الاستيائك فيه طولا : الثاني ترجم البخاري على هذا الحديث باستيائك الامام بحضرة رعيته : فقال باب استيائك الامام بحضرة رعيته : قال الشيخ الامام الشارح تقي الدين رحمه الله : والتراجم التي ترجم بها أصحاب التصانيف على الأحاديث اشارة الى المعاني المستنبطة منها على ثلاث مراتب : منها ماهو ظاهر في الدلالة على المعنى المراد مفيد لفائدة مطلوبة : ومنها ماهو خفي الدلالة على المراد بعيد مستكره لا يمتشى الا بتعسف : ومنها ماهو ظاهر الدلالة على المراد الا أن فائدته قليلة لا تكاد تستحسن مثل ما ترجم باب السواك عند رمى الجار وهذا القسم أعنى ما تظهر فيه قلة الفائدة يحسن اذا وجد معنى في ذلك المراد يقتضى تخصيصه بالذكر فيكون عدم استحسانه في بادىء الرأى لعدم الاطلاع على ذلك المعنى فتارة يكون سببه الرد على مخالف في المسئلة لم تشتهر مقالته مثل ما ترجم على انه يقال ماصليتنا فانه نقل عن بعضهم انه كره ذلك ورد عليه بقوله صلى الله عليه وسلم « ان صليتها أو ماصليتها » وتارة يكون سببه الرد على فعل شائع بين الناس

(١) قال ابن حجر في الفتح فيه حديث مرسل : رواه أبو داود وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء

لا أصل له فيذكر الحديث للرد على من فعل ذلك الفعل كما اشتهر بين الناس في هذا المكان التحرز عن قولهم ماصليننا ان لم يصح ان أحداً كرهه : وتارة يكون لمعنى يخص الواقعة لا يظهر لكثير من الناس في بادىء الرأى مثل ما ترجم على هذا الحديث استيائك الامام بحضرة رعيته فان الاستيائك من أفعال البدلة والمهنة ويلازمه أيضاً من اخراج البصاق وغيره ما لعل بعض الناس يتوهم ان ذلك يقتضى اخفائه وتركه بحضرة الرعية : وقد اعتبر الفقهاء في كثير من المواضع هذا المعنى وهو الذى يسمونه بحفظ المروءة فاوردوا هذا الحديث لبيان ان الاستيائك ليس مما يطلب اخفاؤه ويتركه الامام بحضرة الراعي اذ خلا له في باب العبادات والقربات والله أعلم (١)

(١) الحديث الأول عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » رواه البخارى تعليقاً : والامام احمد : والنسائى : وابن حبان وهو يفيد استحباب استعماله لانه سبب لتطهير الفم وموجب لرضا الله على ذلعه وظاهره العموم لانه لم يخصه في وقت معين ولا حالة مخصوصة وتقدم الكلام على ذلك عند تخصيص الشارح له : فارجع اليه

الحديث الثانى عن شريح « قال قلت لعائشة رضى الله عنها بأى شىء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل بيته قالت بالسواك » رواه مسلم وأبو داود والنسائى والامام احمد وابن ماجه : وابن حبان في صحيحه وهو يدل على مشروعية استعماله في ابتداء دخول البيت . الحديث الثالث عن عامر بن ربيعة « قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالا أحصى يتسوك وهو صائم » رواه البخارى تعليقاً وأبو داود وابن ماجه والترمذى وقال حديث حسن : ورواه ابن خزيمة : وهو يفيد استحباب السواك للصائم من غير تقييد بوقت وهو يرد على من خصه بقيل الزوال للصائم

الحديث الرابع عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الخauf فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » رواه البخارى ومسلم والامام احمد : والبخارى : وابن حبان والخاواف بضم الخاء وهو تغير رائحة الفم : استدلل الشافعى رضى الله عنه بهذا الحديث على كراهية الاستيائك بعد الزوال للصائم لانه يزيل الخاواف الذى هو أطيب عند الله من ريح المسك : وفيه نظر اذ لا يلزم من ذكر ثواب العمل ان يكون أفضل من غيره لانه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالأفضلية ألا ترى ان الوتر عند الشافعى في قوله الجديد أفضل من ركعتي الفجر مع قوله عليه الصلاة والسلام « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » : وقد نقل الترمذى ان الشافعى رضى الله عنه قال لا بأس بالسواك للصائم أول النهار وآخره

باب المسح على الخفين (١)

١ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ فَقَالَ دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ﷺ (٢) - ٢ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَالَ فَمَتَوَضَّأًا وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ : مُخْتَصِرًا ﷺ

كلام الحديثين يدل على جواز المسح على الخفين وقد تكررت فيه الروايات ومن أشهرها رواية المنيرة : ومن أحبا رواية جرير بن عبد الله البجلي بفتح الباء والجيم معا وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم حديث جرير لان اسلامه كان بعد نزول المائدة : ومعنى هذا الكلام ان آية المائدة ان كانت متقدمة على المسح على الخفين كان جواز المسح ثابتا من غير شبهة وان تقدمها المسح اقتضت الآية خلاف ذلك فينسخ بها المسح فلما تردد الحال توقفت الدلالة عند قوم وشكوا في جواز المسح : وقد نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم انه قال قد علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ولكن أقبل المائدة أو بعدها اشارة منه بهذا الاستفهام الى ما ذكرناه فلما جاء حديث جرير مبينا للمسح بعد نزول المائدة زال الاشكال : وفي رواية التصريح بانه أرى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخف بعد نزول الآية : وهذا أصرح من رواية من روي عن جرير وهل أسلمت الا بعد نزول المائدة : وقد اشتهر جواز المسح على الخفين عند علماء الشريعة حتى عد شعاراً لأهل السنة وعد

(١) وهو ثنية خف وهو نعل من آدم يغطي الكعبين : والجرموق أكبر منه يلبس فوقه : والجورب أكبر من الجرموق : واختلف علماء السنة في أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين : قال ابن المنذر والذي اختاره ان المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض وأحياء طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه (٢) خرجه البخاري وذكره في الطهارة وغيرها بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم أيضاً : وأبو داود والترمذي وحسنه

انكاره شعاراً لاهل البدع : وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المغيرة «دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين» دليل على اشتراط الطهارة في اللبس لجواز المسح حيث علم عدم نزعهما بإدخالهما طاهرتين فيقتضى ان ادخلهما غير طاهرتين مقتضى للترفع وقد استدلل به بعضهم على ان اكمال الطهارة فيهما شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح * وفي هذا الاستدلال عندنا ضعف أعنى في دلالة على حكم هذه المسئلة فلا يمتنع ان يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة بل ربما يدعى انه ظاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلتهما يقتضى تعليق الحكم بكل واحدة منهما : نعم من روى فاني أدخلتهما وهما طاهرتان قد يتمسك برواية هذا القائل من حيث ان قوله أدخلتهما يقتضى كل واحدة منهما : وقوله «وهما طاهرتان» حال من كل واحدة منهما فيصير التقدير أدخلت كل واحدة في حال طهارتهما وذلك انما يكون بكمال الطهارة

وهذا الاستدلال بهذه الرواية من هذا الوجه قد لا يتأتى في رواية من روى أدخلتهما طاهرتين وعلى كل حال فليس الاستدلال بذلك القوي جداً لاحتمال الوجه الآخر في الروایتين معا . اللهم الا ان يضم الى هذا دليل يدل على انه لا تحصل الطهارة لاحداهما الا بكمال الطهارة في جميع الاعضاء فحينئذ يكون ذلك مع هذا الحديث مستند القول القائلين بعدم الجواز أعنى ان يكون المجموع هو المستند فيكون هذا الحديث دليلاً على اشتراط طهارة كل واحدة منهما ويكون ذلك الدليل دالاً على انها لا تطهر الا بكمال الطهارة ويحصل من هذا المجموع حكم المسئلة المذكورة في عدم الجواز : وفي حديث حذيفة تصریح بجواز المسح عن حدث البول : وفي حديث صفوان بن عسال بالعين المهملة وتشديد السين ما يقتضى جوازه عن حدث الغائط وعن النوم أيضاً ومنعه عن الجنابة . (١)

(١) الحديث الأول عن صفوان بن عسال «قال أمرنا : يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نمسح على الخفين اذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً اذا سافرنا ووبما ولية اذا أقفنا ولا نخلهما من غائط ولا بول ولا نخلهما الا من جنابة» رواه النسائي : والامام أحمد : وابن ماجه

وابن حبان . والدارقطني والبيهقي والشافعي : وابن خزيمة والترمذي وصحاحه : وقال الخطابي هو صحيح الاسناد : وهو يدل على توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم * ذهب أكثر العلماء الى التوقيت محتجين بهذا الحديث وغيره وثبت ذلك عن الصحابة كعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة : وعمر بن الخطاب أيضاً وابن زيد : وعن التابعين كابن شريح القاضي والشمسي وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز : قال ابن عبد البر وأكثر التابعين والمفقهاء على ذلك وهو الاثبوط عندي

وذهب الليث بن سعد ومالك امام دار الهجرة الى عدم التوقيت للمسح على الخفين . فمن ليس خفيه وهو ظاهر فليس مسح ما بداله سواء في ذلك المقيم والمسافر : وقد روي ذلك أيضاً عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعقبة بن عامر : وروى عن الحسن البصري محتجين بما رواه أبو داود من حديث أبي ابن عمار : انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال ويومين قل وثلاثة أيام قال نعم وما شئت » وفي رواية « حتى بلغ سبعة » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم وما بدالك » وفيه مقال : قال أبو داود وقد اختلف في اسناده وليس بالقوى وقال الامام احمد رجاله لا يعرفون وأخرجه أيضاً الدارقطني وقال هذا اسناد لا يثبت : وفي اسناده ثلاثة مجاهيل : وقال ابن عبد البر المالكي لا يثبت وليس له اسناد قائم واذا علمت ما أوردناه لك تعلم ان الحق هو توقيت المسح والله أعلم : ويؤخذ من الحديث أيضاً عدم نزع الخفين في هذه المدة المقدرة لشيء من الأحداث الا للجنابة . تدبر

الحديث الثاني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمسح على ظاهر خفيه » رواه أبو داود والدارقطني قال الحافظ ابن حجر في باوغ المرام اسناده حسن : وقال في تلخيص الخبير اسناده صحيح . وهو يفيد ان المسح المشرع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه وبه قال الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد بن حنبل عملاً بهذا الحديث : وذهب الزهري وابن المبارك ومالك والشافعي وأصحابهما الى انه مسح ظهورهما وبطونهما . وروى ذلك أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز محتجين بحديث المغيرة وفيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله » رواه أبو داود والترمذي وأحمد بن حنبل وابن ماجه : وهو ضعيف : قال الترمذي هذا حديث معاول : وقال أبو زرعة ليس بصحيح وعلى فرض صحته فهو لا يمارض حديث على المتقدم بل يفيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح تارة على ظاهر الخف وباطنه : وتارة اقتصر على ظاهره ولم يرو عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما يقضى بالمنع من احدي الصفتين . وأما كيفية المسح والكمية فلم يرد فيها حديث يصح الاحتجاج به : والظاهر انه اذا فعمل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأه : وانظر الى كلام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : يعني لو كان الدين بالرأى والقياس وملاحظة المعاني في كل شيء لكان ماتحت القدمين أحق بالمسح من أعلاه لانه الذي يباشر ويقع على ما ينبغي ازالته بخلاف أعلاه وهو ما ظهر على القدم تجده غاية في رد البدع مطاقاً

باب في المذى وغيره

١ - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ وَلِلْبُخَارِيِّ إِنْ غَسَلَ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأَ وَلِمُسْلِمٍ تَوَضَّأَ وَأَنْضَحَ فَرَجَكَ (١)

المذى مفتوح الميم سا كن الذال المعجمة مخفف الياء هذا هو المشهور فيه . وفيه لغة أخرى وهى كسر الذال وتشديد الياء وهو الماء الذى يجرى من الذكر عند الانعاط (٢) : وقول على رضي الله عنه كنت رجلاً مذاءً هى صيغة مبالغة على زنة فعال من المذى يقال مذى يمذى وأمذى يمذى وفى الحديث فوائدها أحدها استعمال الأدب ومحاسن العادات فى ترك المواجهة بما يستحى منه عرفاً والحياء تغير وانكسار يعرض للانسان من خوف ما ياتى به أو يذم عليه كذا قيل فى تعريفه * وقوله فاستحييت هى اللغة الفصيحة وقد يقال استحييت * وثانيها وجوب الوضوء من المذى فانه ناقض للطهارة الصغرى

وثالثها عدم وجوب الغسل منه * ورابعها نجاسته من حيث أمر بغسل الذكر منه . وخامسها اختلفوا هل يغسل منه الذكر كله أو محل النجاسة فقط فالجمهور على انه يقتصر على محل النجاسة وعند طائفة من المالكية الذكر كله (٣) تمسكا

قال مالك والشافعى فلو مسح ظاهر الحفين دون الباطن أجزاء : اما لو اقتصر على الباطن فقط ففيه قولان الاجزاء وعدمه (١) ذكره البخاري فى كتاب الغسل : ومسلم فى غير موضع . ورواه النسائى وأبو داود وابن خزيمة بالفاظ مختلفة

(٢) المذى ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولا دفق ولا يقبه فتور وربما لا يحس بخروجه . وهو نجس متفق على نجاسته وقول الشارح عند الانماط أى الانتشار (٣) واليه ذهب الاوزاعى وبعض الخنابلة أيضاً : والظاهرية كلهم الا ابن حزم فانه ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال يجب غسل الذكر كله شرع لادليل عليه تنبيه :

بظاھر قوله يغسل ذكره فان اسم الذكر حقيقة في العضو كله وبنو اعلی هذا فرعا :
وهو انه هل يحتاج الى نية في غسله فذكروا قولین من حيث انا اذا أوجبنا
غسل جمیع الذكر كان ذلك تعبداً والطهارة التعمدية تحتاج الى النية كالوضوء :
وانما عدل الجمهور عن استعمال الحقيقة في الذكر كله نظراً منهم الى المعنى فان
الموجب للغسل انما هو خروج الخارج وذلك يقتضى الاقتصار على محله .

وسادسها قد يستدل به على ان صاحب سلس المذی يجب علیه الوضوء منه
من حيث ان علیا رضى الله عنه وصف نفسه بانه كان مذاء وهو الذى يكثر
منه المذی ومع ذلك أمر بالوضوء وهو استدلال ضعيف لان كثرتة قد تكون
على وجه الصحة لغلبة الشهوة بحيث يمكن دفعه وقد تكون على وجه المرض
والاسترسال بحيث لا يمكن دفعه : وليس في الحديث بيان صفة هذا الخارج
على أى الوجهين هو

وسابعها المشهور في الرواية يغسل ذكره بضم اللام على صيغة الاخبار وهو
استعمال لصيغة الاخبار بمعنى الأمر واستعمال صيغة الاخبار بمعنى الأمر جائز
مجازا لما يشتركان فيه من معنى الاثبات للشيء : ولوروى يغسل ذكره بحزم
اللام على حذف اللام المجازمة وابقاء عملها لجاز عند بعضهم على ضعف ومنهم
من منعه الا لضرورة كقول الشاعر : محمد فقد تفسك كل نفس

وثامنها وانضح فرجك يراد به الغسل هنا لأنه المأمور به ميمنا في الرواية
الأخرى ولأن غسل النجاسة المغلظة لا بد منه ولا يكتفى فيه بالرش الذي هو
دون الغسل : والرواية وانضح بالحاء المهملة لانعرف غيره : ولو روى بالحاء
المعجمة لكان أقرب الى معنى الغسل فان النضح بالمعجمة أكثر من النضح بالمهملة
وتاسعها قد يتمسك به في قبول خبر الواحد من حيث ان علیا رضى الله عنه
أمر المقداد بالسؤال ليقبل خبره : والمراد بهذا ذكر صورة من الصور التي تدل
على قبول خبر الواحد وهي فرد من أفراد لا تخصی : والحجة تقوم بجملة لا بفرد
معين منها فانه لو استدل بفرد معين لكان ذلك اثباتا للشيء بنفسه وهو محال
وانما تذكر صورة مخصوصة للتنبيه على امثالها لالاكتفاء بها فليعلم ذلك فانه مما
اتقيد على بعض العلماء حيث استدل باتحاد وقيل أثبت خبر الواحد بخبر الواحد

وجوابه ما ذكرناه: ومع هذا فلا استدلال عندى لايتم بهذه الرواية وامثالها لجواز ان يكون المقداد: سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذى بحضرة على رضى الله عنه فسمع على الجواب فلا يكون من باب قبول خبر الواحد وليس من ضرورة كونه سأل عن المذى بحضرة على رضى الله عنه ان يذكر انه هو السائل نعم ان وجدت رواية مصرحة بان علياً أخذ هذا الحكم عن المقداد فقيه الحجة وعاشرها قد يؤخذ من قوله عليه السلام في بعض الروايات «توضاً وانضح فرجك» جواز تأخير الاستنجاء عن الوضوء وقد صرح به بعضهم! وقال في قوله «توضاً واغسل ذكرك» ان فيه دليلاً على ان الاستنجاء يجوز وقوعه بعد الوضوء وان الوضوء لا يفسد بتأخير الاستنجاء عنه: وهذا يتوقف على القول بكون الواو للترتيب وهو مذهب ضعيف: وفي هذا التوقف نظر وليعلم بأنه لا يفسد الوضوء بتأخير الاستنجاء اذا كان الاستنجاء بمحائل يمنع من انتقاض الطهارة وحادى عشرها اختلفوا في انه هل يجوز في المذى الاقتصار على الأحجار والصحيح انه لا يجوز: ودليله أمره صلى الله عليه وسلم بغسل الذكر منه فان ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتثال الا به

وثانى عشرها الفرج هنا هو الذكر: والصيغة لها وضمان لغوى وعرفى فاما اللغوى فهو مأخوذ من الانقراج فعلى هذا يدخل فيه الدبر ويلزم منه انتقاض الطهارة بمسه لدخوله تحت قوله «من مس فرجه فليتوضأ» (١) وأما العرفى فالغالب استعماله فى القبل من الرجل والمرأة. والشافعية استدلوا فى انتقاض الوضوء بمس الدبر بالحديث وهو قوله «من مس فرجه» فيحتمل ان يكون ذلك لانه لم يثبت فى ذلك عند المستدل به عرف يخالف الوضع: ويحتمل ان يكون ذلك لانه ممن يقدم الوضع اللفظى على الاستعمال العرفى

(١) الحديث رواه ابن ماجه والأثر م: ولفظه «عن أبى حنيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يقول من مس فرجه فليتوضأ» وصححه الامام احمد وأبو زرعة قال ابن السكن لأعل له علة: ولفظ الفرج يشمل الدبر والقبل من الرجل والمرأة: ولفظ من يشمل الذكر والأنثى: وهو يرد على من خصص ذلك بالرجال كمالك والله أعلم:

٢ - عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ
الْمَازِنِيِّ قَالَ سُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي
الصَّلَاةِ قَالَ لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ﷺ (١)

الشيء المشار إليه هي الحركة التي يظن انها خرجت منه (٢) والحديث
أصل في أعمال الأصيل وطرح الشك . وكان العلماء متفقون على هذه القاعدة
لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها . مثاله هذه المسئلة التي دل عليها الحديث
وهي من شك في الحدث بعد سبق الطهارة . فالشافعي اعلم الأصيل السابق
وهو الطهارة وطرح الشك الطاريء واجاز الصلاة في هذه الحالة . ومالك رحمه
الله منع من الصلاة مع الشك في بقاء الطهارة وكأنه اعلم الأصيل الأول
وهو ترتب الصلاة في الذمة ورأى ان لا تزال الا بطهارة متيقنة وهذا الحديث
ظاهر في أعمال الطهارة الأولى واطراح الشك

والقائلون بهذا اختلفوا . فالشافعي رحمه الله ا طرح الشك مطلقا وبعض
المالكية ا طرحه بشرط ان يكون في الصلاة وهذا له وجه حسن . فان القاعدة
ان مورد النص اذا وجد فيه معنى يمكن ان يكون معتبرا في الحكم . فالأصيل
اعتباره وعدم اطرأحه * وهذا الحديث يدل على اطرأحه الشك اذا وجد
في الصلاة فكونه موجوداً في الصلاة معنى يمكن ان يكون معتبرا فان الدخول
في الصلاة مانع من ابطالها على ما اقتضاه قوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) فصارت
صححة الصلاة أصلاً سابقاً على حالة الشك مانعاً من الابطال ولا يلزم من الغاء
الشك مع وجود المانع من اعتباره الغاؤه مع عدم المانع : وصحة العمل ظاهراً
معنى يتناسب عدم الالتفات الى الشك يمكن اعتباره فلا ينبغي الغاؤه . ومن أصحاب
مالك من قيد هذا الحكم أعنى اطرأحه الشك بقيد آخر وهو ان يكون الشك في

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم أيضاً وأبو داود والنسائي وابن
ماجه والامام احمد . (٢) ولم يصرح به عدولاً عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه الا للضرورة

سبب حاضر كما جاء في الحديث حتى لو شك في تقدم الحدث على وقته الحاضر لم تبسح له الصلاة . ومأخذ هذا ما ذكرناه من ان مورد النص ينبغي اعتبار أوصافه التي ينبغي اعتبارها . ومورد النص اشتمل على هذا الوصف وهو كونه شكا في سبب حاضر فلا يلحق به ما ليس في معناه من الشك في سبب متقدم الا ان هذا القول أضعف قليلا من الأول لان صحة العمل ظاهر وانقضاء الصلاة سبب مانع مناسب لاطراح الشك واما كون السبب ناجزاً فاما غير مناسب أو مناسب مناسبة ضعيفة والذي يمكن ان يقرر به قول هذا القائل ان يرى ان الأصل الأول وهو ترتب الصلاة في ذمته معمول به فلا يخرج عنه الا بما ورد فيه النص وما بقي يعمل فيه بالأصل ولا يحتاج في الحل الذي خرج عن الأصل بالنص الى مناسبة كما في صور كثيرة عمل فيها العلماء هذا العمل . أعني انهم اقتصروا على مورد النص اذا خرج عن الأصل أو القياس من غير اعتبار مناسبة . وسببه ان إعمال النص في مورد لا بد منه والعمل بالأصل أو القياس . المطرد مسترسل لا يخرج عنه الا بقدر الضرورة ولا ضرورة فيما زاد على مورد النص . ولا سبيل الى ابطال النص في مورد سواء كان مناسباً أولاً . وهذا يحتاج معه الى الغاء وصف كونه في صلاة

ويمكن هذا القائل منع ذلك بوجهين . أحدهما ان يكون هذا القائل نظراً الى ما في بعض الروايات وهو ان يكون الشك لمن هو في المسجد وكونه في المسجد أعم من كونه في الصلاة فيؤخذ من هذا الغاء ذلك القيد الذي اعتبره القائل الآخر وهو كونه في الصلاة ويبقى كونه شاكاً في سبب ناجز الا ان القائل الأول له ان يحمل كونه في المسجد على كونه في الصلاة فان الحضور في المسجد يراد للصلاة فقد يلزمها فيعبر به عنها وهذا وان كان مجازاً الا انه يقوى اذا اعتبر الحديث الأول وكان حديثاً واحداً مخرجه من جهة واحدة فحينئذ يكون ذلك الاختلاف اختلافاً في عبارة الراوي بتفسير أحد اللفظين بالآخر ويرجع الى ان المراد كونه في الصلاة . الثاني وهو أقوى من الأول ما ورد في الحديث

٢٣ - عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا أَتَتْ
 بَابِنَ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ
 فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ (١) * وَفِي
 حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ
 فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ وَلِئْسَلِمِ فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ (٢)

« ان الشيطان ينفخ بين اليتي الرجل » وهذا المعنى يقتضى مناسبة السبب الحاضر
 لالغاء الشك . وانما أوردنا هذه المباحث ليتلمح الناظر مأخذ العلماء فى أقوالهم
 فىرى ماينبغى ترجيحه فىرجحه . وما ينبغى الغاؤه فىاغيه . والشافعى رحمه الله الغى
 القيدىن معا أعنى كونه فى الصلاة وكونه فى سبب ناجز واعتبر أصل الطهارة :

الكلام عليه اختلف العلماء فى بول الصبي الذى لم يطعم الطعام (٣) فى موضعين
 أحدهما فى طهارته أو نجاسته ولا تردد فى قول الشافعى وأصحابه فى انه نجس
 والقائلون بالنجاسة اختلفوا فى تطهيره هل يتوقف على الغسل أم لا . فذهب
 الشافعى واحمد انه لا يتوقف على الغسل بل يكفى فيه الرش والنضح وذهب
 مالك وأبو حنيفة الى غسله كغيره : والحديث ظاهر فى الاكتفاء بالنضح وعدم

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الوضوء : ومسلم فى غير موضع . وأبو داود
 والنسائى والترمذى : وابن ماجه والامام أحمد : وفى هذا الحديث فوائد . منها التواضع
 والرفق بالصغار : والتدب الى حسن المعاشرة : وتحنيك المولود والتبرك بأهل الفضل : وحمل
 الأطفال اليهم حال الولادة وبعدها

(٢) أخرجه البخارى أيضاً فى كتاب الوضوء : والنسائى فى الطهارة

(٣) مقتضى كلام النووى فى شرح مسلم وشرح المذهب المراد بالطعام ما عدا اللبن الذى
 يرتضعه والتمر الذى يحنك به والغسل الذى يلمقه للمداواة وغيرها : فكأن المراد انه لم
 يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال

الغسل لاسيما مع قولها ولم يغسله (١) والذين أوجبوا غسله اتبعوا القياس على سائر النجاسات : وأولوا الحديث : وقولها « ولم يغسله » أى غسلها مبالغا فيه كغيره . وهو لمخالفته الظاهر محتاج الى دليل يقاوم هذا الظاهر . ويعمده أيضاً ماورد فى بعض الأحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبية فان الموجبين للغسل لا يفرقون بينهما : ولما فرق فى الحديث بين النضج فى الصبي والغسل فى الصبية كان ذلك قويا فى ان النضج غير الغسل الا ان يحملوا ذلك على قريب من تأويلهم الأول . وهو انما يفعل فى بول الصبية أبلغ مما يفعل فى بول الصبي فسمى الأبلغ غسلا والأخف نضحا . واعتل بعضهم فى هذا بان بول الصبي يقع فى محل واحد وبول الصبية يقع منتشرا فيحتاج الى صب الماء فى مواضع متعددة مالا يحتاج اليه فى بول الصبي : وربما حمل بعضهم لفظ النضج فى بول الصبي على الغسل : وتأيد بما فى الحديث من ذكر مدينة ينضح البحر بحجوانها وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما قولها ولم يغسله : والثانى التفرقة بين بول الصبي والصبية : والتأويل فيه عندهم ما ذكرناه . وفسر بعض أصحاب الشافعى النضج أو الرش المذكور فى بول الصبي : فقال ومعنى الرش ان يصب عليه من الماء ما يغلبه بحيث لو كان بدل البول نجاسة أخرى وعصر الثوب كان يحكم بطهارته : والصبي المذكور فى الحديث محمول على الذكر : وفي مذهب الشافعى فى الصبية خلاف والمذهب وجوب الغسل للحديث الفارق بين بول الصبي والصبية وقد ذكر فى معنى التفرقة بينهما وجوه . منها ما هو ركيك جداً لا يستحق

(١) والحاصل ان العلماء اختلفوا فى بول الصبي على ثلاثة مذاهب : الأول الاكتفاء بالنضج فى بول الصبي دون الجارية . وبه قال على بن أبى طالب : وعطاء والحسن والزهرى واسحق والامام أحمد بن حنبل وابن وهب وغيرهم : ومالك فى رواية عنه ولذلك قال أصحابه هى رواية شاذة : ورواه ابن حزم أيضاً عن أم سلمة والثوري والنخعي والأوزاعي والشافعى وداود مستدلين بحديث أبى السمع خدام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام »

٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ
فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُ النَّاسُ فَنَهَاَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى
بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ (١)

ان يذكر : ومنها ماهو قوى من كون النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث فيكثر
حمل الذكور فيناسب التخفيف بالاكتفاء بالنضح دفعا للعسر والخرج بخلاف
الاناث فان هذا المعنى قليل فيهن فيجري على القياس في غسل النجاسة : وقد
استدل بعض المالكية بهذا الحديث على ان التسل لا بد فيه من أمر زائد على
مجرد ايصال الماء من جهة قولها ولم يغسله مع كونه أتبعه بماء

الأعرابي منسوب الى الأعراب وهم سكان البوادي : ووقعت النسبة الى
الجمع دون الواحد : فليل لانه جرى مجرى القبيلة كآمار . أو لانه لو نسب الى
الى الواحد وهو عرب لقليل عربي فيشبهه المعنى لان العربي كل من هو من ولد
اسماعيل عليه السلام سواء كان ساكنا بالبادية أو بالقرى : وهذا غير المعنى الاول

رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن خزيمة وصححه الحاكم فقد فرق فيه بين
بول الصبي والجارية : وحديث الباب صريح في النضح وعدم الغسل * المذهب الثاني الاكتفاء
بالنضح فيهما وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي قياساً للجارية على الغلام ولا
يخفك مافيه * المذهب الثالث عدم الاكتفاء بالنضح : وجوب الغسل فيهما وهو مذهب
الحنفية والمالكية وسائر الكوفيين محتجين بحديث عمار المشهور وفيه « انما تغسل ثوبك من
البول » وهو عام يتناول بول الصبي وغيره : وفيه ان الحديث قد اتفق الحفاظ على تضعيفه
على انه لو سلم لا يعارض أحاديث الباب لانها خاصة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب
وقد حكى بعض أئمة الأصول انه يبني العام على الخاص اتفاقاً : وهل نضح بول الصبي لكونه
غير نجس أم لتخفيف نجاسته : أقول أثبت الخلاف الطحاوي فقال قال قوم بطهارة بول
الصبي قبل الطعام : وكذا جزم به ابن عبد الله وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد
وغيرهما : وقد طعن بعضهم في هذا النقل وأثبت الاتفاق على نجاسته . افهم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في الطهارة وبلغظ آخر عن أبي هريرة وأنس أيضاً :
ومسلم في الطهارة أيضاً : والنسائي والترمذي : وأبو داود : وابن ماجه : والحديث يدل على
أن بول الأدي نجس وهو يجمع عليه وقوله طائفة المسجد : أي جهته وناحيته :

وزجر الناس له من باب المبادرة الى انكار المنكر عند من يعتقد منكره . وفيه تنزيه المسجد عن الانجاس كلها . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم الناس عن زجره لانه اذا قطع عليه البول أدى الى ضرر بنيته والمفسدة التي حصلت بيوله قد وقعت فلا تضم اليها مفسدة أخرى وهي ضرر بنيته . وأيضاً فإنه اذا زجر مع جهله الذي ظهر منه قد يؤدي الى تشجيس مكان آخر من المسجد بترشيش البول بخلاف ما اذا ترك حتى يفرغ من البول فإن الرشاش لا ينتشر وفي هذا ابانة عن حسن اخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم ولطفه ورقيقته بالجاهل . والذنوب بفتح المعجمة ههنا هي الدلو الكبيرة اذا كانت ملائى أو قرياً من ذلك ولا تسمى ذنوباً الا وفيها ماء

وفي الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالكثرة بالماء . وقد قال الفقهاء يصب على البول من الماء ما يغمره ولا يحدد بشئ وقيل يستحب ان يكون سبعة أمثال البول . واستدل بالحديث أيضاً على انه يكتفي بافاضة الماء ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك خلافاً لما قال به . ووجه الاستدلال بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء فإنه لو وجب لأمر به ولو أمر به لذكر وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب من حديث سفيان بن عيينة ولكنه تكلم فيه : (١) وأيضاً فلو كان نقل التراب واجباً في التطهير لاكتفى به فان الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتعيب من غير منفعة تعود الى المقصود وهو تطهير الأرض

(١) الحديث رواه سعيد بن منصور من حديث عبد الله بن حفص المزني وهو تابعي مرفوعاً بلفظ « خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء » قال أبو داود روى مرفوعاً ولا يصح : وكذا رواه الطحاوي مرسلاً

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الفطرة خمس الختان والاستحداذ وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأباط (١)

قال أبو عبد الله محمد بن جعفر التيمي المعروف بالقزاز في كتاب تفسير غريب صحيح البخارى الفطرة تتصرف في كلام العرب على وجوه أذكرها لتزدها الى أولها به . فاحدها فطر الله الخلق فطرة أى أنشأه : والله فاطر السموات والأرض أى خلقها : والفطرة الجبلة التى خلق الله الناس عليها أى وجبلهم على فعلها . وفى الحديث « كل مولود يولد على الفطرة » قال قوم من أهل اللغة فطرة الله التى فطر الناس عليها أى خلقه لهم : وقيل معنى قوله على الفطرة أى على الاقرار بالله الذى كان أقرب به لما أخرجه من ظهر آدم : والفطرة زكاة الفطر وأولى الوجوه بما ذكرنا ان تكون الفطرة ما جبل الله الخلق عليه : وجبل طباعهم على فعله وهى كراهة ما فى جسده مما هو ليس من زينته . وقد قال غير القزاز هى السنة (٢)

واعلم ان قوله فى هذه الرواية « الفطرة خمس » وقد ورد فى رواية أخرى « خمس من الفطرة » وبين اللفظين تفاوت ظاهر . فان الأول ظاهره الحصر كما يقال العالم فى البلد زيد الا ان الحصر فى مثل هذا تارة يكون حقيقيا وتارة يكون مجازيا والحقيقى مثاله ما ذكرناه من قولنا العالم فى البلد زيد اذا لم يكن فيها غيره . ومن المجاز « الدين النصيحة » كأنه بولغ فى النصيحة الى ان جعل الدين اياها وان كان فى الدين خصال أخر غيرها . واذا ثبت فى الرواية الأخرى

(١) رواه البخارى فى غير موضع : ومسلم ورواه أيضاً أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والامام أحمد

(٢) أى هى السنة القديمة التى اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع فكأنها أمر جبلى ينطوون عليها

عدم الحصر أعنى قوله عليه السلام « خمس من الفطرة » وجب ازالة هذه الرواية عن ظاهرها المقتضى للحصر . وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة أيضا عشر من الفطرة وذلك أصرح في عدم الحصر وأنص على ذلك

والختان ما ينتهي اليه القطع من الصبي والجارية يتمال ختن الصبي يحنثنه ويحنثنه بكسر التاء وضما ختنا باسكان التاء . والاستحداد استفعال من الحديد وهو ازالة شعر العانة بالحديد (١) فاما ازالته بغير ذلك كالنتف والثورة فهو محصل للمقصود لكن السنة هو الأول الذي دل عليه لفظ الحديث فان الاستحداد استفعال من الحديد * وقص الشارب مطلق ينطلق على احفائه وعلى مادون ذلك واستحب بعض العلماء ازالة ما زاد على الشفة وفسروا به قوله واحفوا الشوارب وقوم يرون انها كها وزوال شعرها ويفسرون به الاحفاء فان اللفظ يدل على الاستقصاء . ومنه احفاء المسئلة . وقد ورد في بعض الروايات انهكوا الشوارب والأصل في قص الشوارب واحفائها وجهان . أحدهما مخالفة زي الأعاجم وقد وردت هذه العلة منصوصة في الصحيح حيث قال « خالفوا الجوس » والثاني ان زوالها عن مدخل الطعام والشراب أبلغ في النظافة وانزه من ضرر الطعام * وتقليم الأظفار قطع ما طال على اللحم منها يقال قلم أظفاره تقليما والمعروف فيه التشديد كما قلنا . والقلامة ما يقطع من الظفر . وفي ذلك معنيان . أحدهما تحسين الهيئة والزينة وازالة القباحة من طول الأظفار . والثاني انه أقرب الى تحصيل الطهارة الشرعية على أكمل الوجوه لما عساه يحصل تحتها من الوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة . وهذا على قسمين . أحدهما ان لا يخرج طولها عن العادة خروجاً بينا وهذا الذي أشرنا الى انه أقرب الى تحصيل الطهارة الشرعية على أكمل الوجوه فاذا لم يخرج طولها عن العادة يعفى عما يتعلق بها منها من يسير الوسخ . وأما اذا زاد على المعتاد فما يتعلق بها من الوسخ مانع من حصول الطهارة

(١) وهي سنة بالاتفاق وأما حلق شعر الدبر فانه لم يثبت من فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من الصحابة بخلاف من استحب ذلك ففسر الاستحداد بذلك

وقد ورد في بعض الأحاديث الإشارة الى هذا المعنى . وتنف الآباط ازالة مانبت عليها من الشعر بهذا الوجه . أعنى التنف وقد يقوم مقامه ما يؤدي الى المقصود الا ان استعمال مادلت عليه السنة أولى وقد فرق لفظ الحديث بين ازالة شعر العانة وازالة شعر الابط فذكر في الأول الاستحداد وفي الثاني التنف وذلك مما يدل على رعاية هاتين الهيئتين في محلها : ولعل السبب فيه ان الشعر بحلقه يقوي أصله ويفلظ جرمه . ولهذا تصف الأطباء تكرار حلق الشعر في المواضع التي يراد قوته فيها والابط اذا قوى فيه الشعر وغلظ جرمه كان أفوح الرائحة المؤذية الكريهة لمن يقاربها فناسب ان يسن فيه التنف المضعف لأصله المقلل للرائحة الكريهة . واما العانة فلا يظهر فيها من الرائحة الكريهة ما يظهر في الابط فزال المعنى مقتضى للتنف ورجع الى الاستحداد لانه أيسر وأخف على الانسان من غير معارض

وقد اختلف العلماء في حكم الختان : فمنهم من أوجبه وهو الشافعي رحمه الله ومنهم من جعله سنة وهو مالك وأكثر أصحابه هذا في الرجال : وأما في النساء فهو مكرومة على ما قالوا (١) ومن فسر الفطرة بالسنة فقد تعلق بهذا اللفظ في كونه غير واجب لوجهين . أحدهما ان السنة تذكر في مقابلة الواجب . والثاني ان قرائنه مستحبات . والاعتراض على الأول ان كون السنة في مقابلة الواجب وضع اصطلاحى لاهل الفقه والوضع اللغوي غيره وهو الطريقة ولم يثبت استمرار استعماله في هذا المعنى في كلام صاحب الشرع صلوات الله عليه واذا لم يثبت استمراره في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعين حمل لفظه عليه والطريقة التي يستعملها الخلافيون من أهل عصرنا وما قاربه ان يتمال اذا ثبت

(١) لما رواه أحمد والبيهقي من حديث الخجاجة بن اربعة عن أبي المايح بلفظ « الختان سنة في الرجال مكرومة في النساء » وأخرجه ابن أبي شبة أيضاً وابن أبي حاتم وفيه مقال قال البيهقي هو ضيف منقطع : والصحيح انه لم يقد دليل صحيح يدل على الوجوب والمنتقن السنة . والله أعلم

استعماله في هذا المعنى فندعي انه كان مستعملاً قبل ذلك لانه لو كان الوضع غيره فيما سبق لزم ان يكون قد تغير الى هذا الوضع والأصل عدم تغيره . وهذا كلام طريف وتصرف غريب قد يتبادر الى انكاره . ويقال الأصل استمرار الوضع في الزمن الماضي الى هذا الزمان أما ان يقال الأصل انعطاف الواقع في هذا الزمان على الزمن الماضي فلا لكن جوابه ماتقدم . وهو ان يقال هذا الوضع ثابت فان كان هو الذي وقع في الزمان الماضي فهو المطلوب وان لم يكن فالواقع في الزمان الماضي غيره حينئذ وقد تغير والأصل عدم التغير لما وقع في الزمن الماضي فعاد الأمر الى ان الأصل استصحاب الحال في الزمن الماضي . وهذا وان كان طريفاً كما ذكرناه . الا انه طريق جدل لاجلجد والجدل في طرائق التحقيق سالك على محجة مضيق : وانما تضعف هذه الطريقة اذا ظهر لنا تغير الوضع ظناً وأما اذا استوى الأمران فلا بأس به : وأما الاستدلال بالاقتزان فهو ضعيف الا انه في هذا المكان قوى لان لفظة الفطرة لفظة واحدة استعملت في هذه الأشياء الخمسة فلو افترت في الحكم بان تستعمل في بعض هذه الأشياء لافادة الوجوب . وفي بعضها لافادة النذب لزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين (١) وفي ذلك ما عرف في علم الأصول . وانما تضعف دلالة الاقتزان ضعفاً اذا استقلت الجملة في الكلام . ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين كما جاء في الحديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » حيث استدلل به بعض الفقهاء على ان اغتسال الجنب في الماء يفسده لكونه مقروناً بالتهنى عن البول فيه والله أعلم اهـ

(١) أراد الشارح رحمه الله تعالى ان استعمال الفطرة في ذلك على هذا من باب استعمال المشترك في جميع معانيه وقد منعه أكثر الأصوليين : والظاهر من لفظ الفطرة في هذا المحل انها بمعنى السنة والشرعة فهي تطلق على جميع المشروعات واجباتها ومسئولياتها فدلالتها على هذا من قبيل دلالة المتواطىء لا المشترك اللفظي : تدبر

(١) الحديث الأول عن أنس بن مالك « ان رهطاً من عكل أو قال عرينة قدموا فاجتؤوا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بلقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها وأبائها » رواه البخارى ومسلم وغيرهما : قوله عكل بضم العين المهملة وسكون الكاف قبيلة من تميم وقوله اجتؤوا المدينة أي استوطنوها : واللقاح النوق ذوات اللبن . الحديث يدل على جواز شرب أبوال الأبل لمن كان فيه داء . وقد استدلل بهذا الحديث من قال بطهارة بول مايؤكل لحمه وهو الأوزاعى ومالك وأحمد بن حنبل وزفر وغيرهم وطائفة من السلف . ووافقهم بعض الشافعية . أما الأبل فبالنص وأما غيرها مما يؤكل لحمه فبالقياس . وذهب الحنفية والشافعية وبعض السلف ونسبه الحافظ في الفتح الى الجمهور الى نجاسة أبوال الأبل كغيرها وجواز شربها للضرورة فلا يفيد طهارتها محتجين بالحديث المروى في الصحيحين وغيرهما وقد تقدم في هذا الكتاب بافظ « انه صلى الله عليه واله وسلم مر بقبرين فقال انهما ليمذبان وما يمدبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول » الحديث فعمم جنس البول ولم يخصه فدل على نجاسته * وفيه نظر لان المراد بالبول في الحديث بول الانسان بدليل قوله في الحديث « كان لا يستتر من بوله » : فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان . قال بعضهم والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكاً بالأصل واستصحاباً للبراءة الأصلية والنجاسة حكم شرعى ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يتقبل قول مدعيها الا بدليل يصالح للنقل عنهما اه وهو وجهه

الحديث الثانى « عن ابن مسعود رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه واله وسلم الغائط فأمرنى أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجد فأخذت روثه فأتيت به فأخذ الحجرتين والقي الروثة وقال هذه ركس » رواه البخارى والترمذى والنسائى وأحمد بن حنبل . قوله هذه ركس بكسر الراء واسكان الكاف أي نجس . والحديث يدل على نجاسة الروث . وقد نقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير اه وعلى هذا فلا يعارض ما أسلفناه من طهارة أبوال وأزبال مايؤكل لحمه : والكلام على باقى الحديث قد تقدم : والله أعلم

باب الجنابة

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ قَالَ فَانْتَحَسْتُ مِنْهُ فَذَهَبْتُ فَانْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ (١)

الجنابة دالة على معنى البعد . ومنه قوله تعالى (والجار الجنب) وعن الشافعي رحمه الله انه قال انما سمي جنبا من المخالطة ومن كلام العرب اجنب الرجل اذا خالط امرأته . قال بعضهم وكان هذا ضد للمعنى الأول كأنه من القرب منها وهذا لا يلزم فان مخالطتها مؤدية الى الجنابة التي معناها البعد على ما قدمناه

وقول أبي هريرة فانحسست منه الانحساست الانقباض والرجوع وما قارب ذلك من المعنى يقال خنس لازما ومتعديا فمن اللازم ما جاء في الحديث في ذكر الشيطان « فاذا ذكر الله خنس » ومن المتعدى ما جاء في الحديث « وخنس ابهامه » أى قبضها وقيل انه يقال اخنسه فى المتعدى ذكره صاحب مجمع البحرين : وقد روى في هذه اللفظة فانبحست منه بالجيم من الانبحاس وهو الاندفاع أى اندفعت عنه ويؤيده قوله فى حديث آخر « فانسلت منه » وروى فى هذه اللفظة أيضا فانبحست منه من البخس وهو النقص وقد استبعدت هذه الرواية ووجهت على بعدها بأنه اعتقد نقصان نفسه بجنابته عن مجالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مصاحبته مع اعتقاد نجاسة نفسه هذا أو معناه . وقوله كنت جنبا أى كنت ذا جنابة . وهذه اللفظة تقع على الواحد

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الغسل بهذا اللفظ : ومسلم فى الطهارة وأبو داود : والترمذى والنسائى وابن ماجه

المذكور والمؤنث والائنين والجمع بلفظ واحد . قال الله تعالى في الجمع (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقال بعض ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انى كنت جنبا » وقد يقال جنبان وجنبون وأجناب . وقوله « فكرهت ان أجالسك وأنا على غير طهارة » يتضمن استحباب الطهارة في ملابسة الأمور العظيمة والنبي صلى الله عليه وسلم انما رد ذلك ردأ لأن الطهارة لم تزل بقوله « ان المؤمن لا ينجس » لارداً لما دل عليه لنظ أبي هريرة من استحباب الطهارة للملابسته صلى الله عليه وسلم . وفى هذا نظر . وقوله « سبحانه الله » متعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة . وقوله « ان المؤمن لا ينجس » يقال نجس ونجس ينجس وينجس بالفتح والضم

وقد استدل بالحديث على طهارة الميت من بنى آدم وهي مسألة مختلف فيها والحديث دل بمنطوقه على ان المؤمن لا ينجس فمنهم من خص هذه الفضيلة بالمؤمن والمشهور التعميم . وبعض الظاهرية يرى ان المشرك نجس في حال حياته أخذاً بظاهر قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انما المشركون نجس) ويقال للشيء انه نجس بمعنى ان عينه نجسة . ويقال فيه انه نجس بمعنى انه متنجس باصابة النجاسة له ويجب ان يحمل على المعنى الأول وهو ان عينه لا تصير نجسة لانه يمكن ان يتنجس باصابة النجاسة فلا ينفى ذلك

وقد اختلف الفقهاء فى ان الثوب اذا أصابته نجاسة هل يكون نجسا أم لا فمنهم من ذهب الى انه نجس وان اتصال النجس بالظاهر موجب لنجاسة الطاهر ومنهم من ذهب الى ان الثوب طاهر فى نفسه وانما يمتنع استصحابه فى الصلاة بمجاورة النجاسة . فلهذا القائل ان يقول دل الحديث على ان المؤمن لا ينجس ومقتضاه ان بدنه لا يتصف بالنجاسة وهذا يدخل تحته حالة ملابسته النجاسة له فيكون طاهراً واذا ثبت ذلك فى البدن ثبت ذلك فى الثوب لانه لا قائل بالفرق . أو يقول البدن اذا أصابته النجاسة من مواضع النزاع وقد دل الحديث على انه غير نجس : وعلى ما قدمناه من ان الواجب حمل على نجاسة العين يحصل

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ : وَكَانَتْ تَقُولُ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا (١)

الجواب على هذا الكلام وقد يدعى ان قولنا الشيء نجس حقيقة في نجاسة العين فيمتنى ظاهر الحديث دالا على ان عين المؤمن لا تنجس فيخرج عنه حالة التنجس التي هي محل الخلاف

الكلام على حديث عائشة رضى الله عنها من وجوه * أحدها قولها كان اذا اغتسل من الجنابة يحتمل ان يكون من باب التعبير بالفعل عن ارادة الفعل كما في قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) ويحتمل ان يكون قولها اغتسل . معنى شرع في الغسل فانه يقال فعل اذا شرع وفعل اذا فرغ . فاذا حملنا اغتسل على شرع صح ذلك لانه يمكن ان يكون وقت الشروع وقتاً للبداء بغسل اليدين . وهذا بخلاف قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) فانه لا يمكن ان يكون وقت الشروع في القراءة وقتاً للاستعاذة

الثاني يقال كان يفعل كذا بمعنى انه تكرر منه فعله وكان عادته كما يقال كان فلان يقري الضيف . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير

(١) خرج البخاري بهذا اللفظ في كتاب الغسل وجملة حديثاً واحداً متصلاً . وخرجه مسلم وجملة حديثين منفصلين . وكذا فعل غيره كالنسائي ينتهي الأول بقوله غسل سائر جسده . ويبتدىء الثاني بقوله وكانت تقول الخ . افهم ذلك .

وقد يستعمل كان لافادة مجرد الفعل ووقوع الفعل دون الدلالة على التكرار والأول أكثر في الاستعمال . وعليه ينبغي حمل الحديث . وقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل

الثالث قد تطلق الجنابة على المعنى الحكيم الذي ينشأ عن التقاء الختانين أو الانزال . وقولها من الجنابة في من معنى السببية مجازاً عن ابتداء الغاية من حيث ان السبب مصدر المسبب ومنشأ له (١)

الرابع قولها غسل يديه هذا الغسل قبل ادخال اليدين في الاناء وقد تبين ذلك مصرحاً به في رواية سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة الخامس قولها وتوضأ وضوءه للصلاة يقتضى استحباب تقديم الغسل لأعضاء الوضوء في ابتداء الغسل ولا شك في ذلك . نعم يقع البحث في ان هذا الغسل لأعضاء الوضوء هل هو وضوء حقيقة فيكتفى به عن غسل هذه الأعضاء للجنابة فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد ويقال ان غسل هذه الأعضاء إنما هو عن الجنابة وإنما قدمت على بقية الجسد تكرماً لها وتثريفاً ويسقط غسلها عن الوضوء باندرج الطهارة الصغرى تحت الكبرى . فقد يقول قائل قولها وضوءه للصلاة مصدر مشبه به تقديره وضوءاً مثل وضوءه للصلاة فيلزم من ذلك ان تكون هذه الأعضاء المغسولة مفسولة عن الجنابة لأنها لو كانت مفسولة عن الوضوء حقيقة لكان قد توضأ عين الوضوء للصلاة فلا يصح التشبيه . لانه يقتضى تغاير المشبه والمشبه به . فاذا جعلناها مفسولة للجنابة صح التغاير وكان التشبيه في الصورة الظاهرة . وجوابه بعد تسليم كونه مصدراً مشبهاً به من وجهين . أحدهما ان يكون شبه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالوضوء للصلاة في غير غسل الجنابة والوضوء بقيد كونه في غسل الجنابة مغاير للوضوء بقيد كونه خارجاً عن غسل الجنابة فيحصل التغاير الذي يقتضى صحة التشبيه . ولا يلزم منه عدم كونه وضوءاً للصلاة حقيقة

(١) لان السبب الذي هو الجنابة مصدر ومنشأ السبب الذي هو الغسل .

الثاني لما كان وضوء الصلاة له صورة معنوية ذهنية شبه هذا الفرد الذي وقع في الخارج بذلك المعلوم في الذهن كأنه يقال أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة

السادس قولها ثم يخلل بيديه شعره التخليل ههنا ادخال الأصابع فيما بين اجزاء الشعر ورأيت في كلام بعضهم اشارة الى ان التخليل هل يكون بتقل الماء أو بادخال الأصابع مبلولة بنير نقل الماء وأشار به الى ترجيح تقل الماء لما وقع في بعض الروايات الصحيحة في كتاب مسلم ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر « فقال هذا القائل نقل الماء لتخليل الشعر هو رد على من يتول يخلل بأصابعه مبلولة بغير نقل الماء قال وذكر النسائي في السنن ما يبين هذا فقال باب تخليل الجنب رأسه وأدخل حديث عائشه رضى الله عنها فيه فقالت فيه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب رأسه ثم يحيي عليه ثلاثاً » قال فهذا بين في التخليل بالماء انتهى كلامه . وفي الحديث دليل على ان التخليل يكون بمجموع الأصابع العشر لا بالتمس

السابع قولها حتى اذا ظن يمكن ان يكون الظن ههنا بمعنى العلم ويمكن ان يكون ههنا على ظاهره من رجحان أحد الطرفين مع احتمال الآخر ولولا قولها بعد ذلك أفاض عليه الماء ثلاث مرات لترجح ان يكون بمعنى العلم فانه حينئذ يكون مكتفى به أى برى البشرة واذا كان مكتفى به في الغسل ترجح اليقين لتيسر الوصول اليه في الخروج عن الواجب على انه قد يكتفى بالظن في هذا الباب فيجوز حمله على ظاهره مطلقا . وقولها أروى مأخوذ من الرى الذى هو خلاف العطش وهو مجاز في ابتلال الشعر بالماء يقال رويت من الماء بالكسر أروي ربا وريا وروي وأرويته أنا فروي . وقولها بشرته البشرة ظاهر جلد الانسان والمراد بارواء البشرة ابصال الماء الى جميع الجلد ولا يصل الى جميعه الا وقد ابتلت أصول الشعر أو كله : وقولها أفاض الماء افاضة الماء على الشئ افراغه عليه يقال فاض الماء اذا جرى وفاض الدمع اذا سال . وقولها على

سائر جسده أي بقيته فانها ذكرت الرأس أولاً : والأصل في سائر ان يستعمل بمعنى البقية وقالوا هو مأخوذ من السور قال الشنفرى .

إذا احتملوا رأسى وفي الرأس أكثرى * وغودر عند الملتقى ثم سائري
أى بقيتى وقد ذكروا في أوهام الخواص جعلها بمعنى الجميع : وفي كتاب
الصحيح ما يقتضى تجويزه

الثامن في الحديث دليل على جواز اغتسال المرأة والرجل من اناء واحد
وقد أخذ منه جواز اغتسال الرجل بفضل طهور المرأة فانهما إذا اعتقبا اغتراف
الماء كان اغتراف الرجل في بعض الاغترافات متأخراً عن اغتراف المرأة فيكون
تطهراً بفضلها . ولا يقال ان قولها نفترق منه جميعاً يقتضى المساواة في وقت
الاغتراف لانا نقول هذا اللفظ يصح اطلاقه أعنى نفترق منه جميعاً على ما إذا
تعاقبا الاغتراف ولا يدل على اغترافهما في وقت واحد (١) وللمخالف ان يقول
أحمله على شروعهما جميعاً فان اللفظ محتمل له وليس فيه عموم فاذا قلت به من
وجه اكتبنى بذلك والله أعلم

(١) ليس في الحديث دلالة لانصاً ولا اشارة على طاب نية الاغتراف قبل ادخال اليد
كما يقول بها الشافعية : ومن أوجبها يحتاج الى دليل ولا دليل . تنبيه لذلك

٣ - عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَمَشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ ﷺ (١)

الكلام على حديث ميمونة من وجوه * أحدها قد تقدم لنا ان الوضوء بفتح الواو هل هو اسم لمطلق الماء أو للماء مضافا الى الوضوء وقد يؤخذ من هذا اللفظ انه اسم لمطلق الماء فانها لم تضافه الى الوضوء بل الى الجنابة
اثاني قوله فاكفأ أي قلب يقال كفأت الاناء اذا قلبته ثلاثيا واكفأته أيضا رباعيا . وقال القاضي عياض في المشرق وأنكر بعضهم ان يكون بمعنى قلب وانما يقال في قلبت كفأت ثلاثيا : وأما أكفأت فبمعنى أملت وهو مذهب الكسائي

الثالث البداء بغسل الفرج لازالة معلق به من أذى وينبغي ان يغسل في الابتداء عن الجنابة ثلاثا يحتاج الى غسله مرة أخرى . وقد يقع ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء فيحتاج الى اعادة غسلها فلو اقتصر على غسله واحدة لازالة النجاسة : وللغسل عن الجنابة فهل يكفي ذلك أم لابد من غسلتين مرة للنجاسة ومرة للطهارة عن الحدث فيه خلاف لأصحاب الشافعي : ولم يرد في الحديث الا مطلق الغسل من غير ذكر تكرار فقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسله واحدة

(١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة في باب الغسل وهذا أحدها ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . ورواه أيضا الترمذي والامام احمد ولم يذكر ان نفق اليد .

من حيث ان الاصل عدم غسله ثانياً وضربه صلى الله عليه وسلم بالأرض أو الحائط لازالة ماعلقه علق باليد من الرائحة زيادة في التنظيف

الرابع اذا بقيت رائحة النجاسة بعد الاستقصاء في الازالة لم يضر على مذهب بعض الفقهاء : وفي مذهب الشافعي خلاف : وقد يؤخذ العفو عنه من هذا الحديث : ووجهه ان ضربه صلى الله عليه وسلم بالأرض أو الحائط لا بد وان يكون لقائدة ولا جائز ان يكون لازالة العين لانه لا تحصل الطهارة مع بقاء العين اتفاقاً واذا كانت اليد نجسة ببقاء العين فيها فعند انفصالها يتنجس المحل بها وكذلك لا يكون للطعم لأن بقاء الطعم دليل على بقاء العين ولا يكون لازالة اللون لأن الجنابة بالانزال أو بالحمامة لا تقتضي لونا يلصق باليد وان اتفق فنادر جداً فبقى ان يكون لازالة الرائحة ولا يجوز ان يكون لازالة رائحة يجب ازالتها لأن اليد قد انفصلت عن المحل على انه قد طهر ولو بقي ما يبعين ازالته من الرائحة لم يكن المحل طاهراً لأنه عند الانفصال تكون اليد نجسة وقد لا يستحل مبتلاً فيلزم من ذلك ان يكون بعض الرائحة معفواً عنه ويكون الضرب بالأرض لطلب الأكمل فيما لا يجب ازالته ويحتمل ان يقال فصل اليد عن المحل بناء على ظن طهارته بزوال رائحته والضرب بالأرض لازالة احتمال في بقاء الرائحة مع الاكتفاء بالظن في زوالها ويقوى الاحتمال الأول ماورد في الحديث الصحيح من كونه صلى الله عليه وسلم دلكتها دلكتاً شديداً والدلك الشديد لا يناسبه الاحتمال الضعيف

الخامس قولها ثم تضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه دليل على مشروعية هذه الأفعال في الغسل . واختلف الفقهاء في حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل فاجبهما أبو حنيفة ونفى الوجوب مالك والشافعي ولا دلالة في الحديث على الوجوب . الا ان يقال ان مطلق أفعاله صلى الله عليه وسلم للوجوب غير ان المختار ان الفعل لا يدل على الوجوب الا اذا كان بياناً لجمل تعلق به الوجوب والأمر بالتطهير من الجنابة ليس من قبيل المجملات

السادس قولها ثم أفاض على رأسه الماء ظاهره يقتضى انه لم يمسح رأسه صلى الله عليه وسلم كما يفعل في الوضوء : وقد اختلف أصحاب مالك على القول بتأخير غسل الرجلين كما في حديث ميمونة هذا هل يؤخر مسح الرأس أم لا السابع قولها ثم تنحى فغسل رجله يقتضى تأخير غسل الرجلين عن اكمال الوضوء وقد اختاره بعض العلماء وهو أبو حنيفة : واختار الشافعى اكمال الوضوء على ظاهر حديث عائشة المتقدم : وفرق بعضهم بين ان يكون الموضع وسخا أولا فان كان وسخا أخر غسل الرجلين ليكون غسلهما مرة واحدة فلا يقع اسراف في الماء وان كان نظيفا قدم وهو في كتب مذهب مالك له أو لبعض أصحابه

الثامن اذا قلنا ان غسل الأعضاء في ابتداء الغسل وضوء حقيقة فقد يؤخذ من هذا جواز التفريق اليسير للطهارة

التاسع أخذ من رده صلى الله عليه وسلم الخرقه ان لا يستحب تنشيف الأعضاء من ماء الطهارة واختلفوا هل يكره والذين أجازوا التنشيف استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم جعل يفيض الماء فلو كره التنشيف لكره النفض فانه ازالة : وأما رد المندبل فواقعة حال يتطرق اليها الاحتمال فيجوز ان يكون لالكراهة التنشيف بل لأمر يتعلق بالخرقة أو غير ذلك والله أعلم

العاشر ذكر بعض الفقهاء في صفة الوضوء ان لا تنفض أعضاؤه . وهذا الحديث دليل على جواز نقض الماء عن الأعضاء في الغسل والوضوء مثله وما استدلل به على كراهة النفض وهو ماورد لا تنفضوا أيديكم فانها مراوح الشيطان حديث ضعيف لا يقاوم هذا الصحيح (١) والله أعلم

(١) وحاصل ما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث أورده الرافعى وغيره : بلفظ « لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مراوح الشيطان » قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووى وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبى حاتم في الملل من حديث أبى هريرة : والله أعلم

٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ (١)

وضوء الجنب قبل النوم مأمور به : والشافعي حمله على الاستحباب وفي مذهب مالك قولان : أحدهما الوجوب وقد ورد بصيغة الأمر في بعض الأحاديث الصحيحة : وهو قوله صلى الله عليه وسلم « تَوَضَّأَ وَغَسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نِمَ » لما سأله عمر أنه تصيبه الجنابة من الليل : وليس في هذا الحديث الذي ذكره المصنف متمسك للوجوب فإنه وقف اباحة الرقاد على الوضوء فإن هذا الأمر ليس للوجوب ولا للاستحباب . فإن النوم من حيث هو نوم لا يتعلق به وجوب ولا استحباب فإذا هو للإباحة فتتوقف الإباحة ههنا على الوضوء وذلك هو المطلوب . والذين قالوا إن الأمر للوجوب اختلفوا في علة هذا الحكم ف قيل علته أن يبيت على إحدى الطهارتين خشية الموت في المنام : وقيل علته أن ينشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضائه : وبنوا على هاتين العلتين أن الحائض إذا أرادت النوم هل تؤمر بالوضوء فقطتضي التعليل بالمبيت على إحدى الطهارتين أن تتوضأ الحائض لأن المعنى موجود فيها ومقتضى التعليل بمحصول النشاط أن لا تؤمر به الحائض لأنها لو نشطت لم يمكنها رفع حدثها بالغسل وقد نص الشافعي رحمه الله على أنه ليس ذلك على الحائض فيحتمل أن يكون راعي هذه العلة فنفي الحكم لانتفاءها ويحتمل أن يكون لم يراعها ونفي الحكم لانه رأى أن أمر الجنب به تعبد ولا يقاس عليه غيره أو رأى علة أخرى غير ما ذكرناه والله أعلم

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري بالفاظ مختلفة في كتاب الغسل : ومسلم وأبو داود : والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد

٥ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ جَاءَتْ أُمَّهُ
 سَلِيمٌ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ
 اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ (١)

الكلام عليه من وجوه * أحدها قولها ان الله لا يستحي من الحق هذا
 تمهيد لبسط عندها في ذكرها ما تستحي النساء من ذكره وهو أصل فيما يصنعه
 الكتاب والأدباء في ابتداء مكاتباتهم ومخاطباتهم من التمهيدات لما يأتون به
 بعد ذلك والذي يحسنه في مثل هذا ان الذي يعتذر به اذا كان متقدما على المعتذر
 منه أدركته النفس صافياً من العتب واذا تأخر العذر استثقلت النفس الممتذر
 منه فتأثرت بقبحه ثم يأتي العذر رافعا . وعلي الأول يأتي دافعا

الثاني تسكروا في تأويل قولها ان الله لا يستحي من الحق . ولعل قائلا
 يقول انما يحتاج الى تأويل الحياء . اذا كان الكلام مثبتاً كما جاء ان الله حي
 كريم وأما في النفي فلمستحيالات علي الله تعالى تنفي ولا يشترط في النفي ان
 يكون المنفي ممكناً . وجوابه انه لم يرد النفي علي الاستحياء مطلقا بل علي
 الاستحياء من الحق . وبطريق المفهوم يقتضي انه يستحي من غير الحق فيعود
 بطريق المفهوم الى جانب الاثبات

الثالث قيل في معناه لا يأمر بالحياء فيه ولا يبيحه أو لا يمتنع من ذكره
 وأصل الحياء الامتناع أو ما يقاربه من معنى الانقباض وقيل معناه ان سنة الله
 وشرعه ان لا يستحي من الحق . وأقول اما تأويله علي ان لا يمتنع من ذكره
 فغريب لان المستحي يمتنع من فعل ما يستحي منه والامتناع من لوازم الحياء

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي
 والترمذي وابن ماجه مع اختلاف في اللفظ :

فيطلق الحياء على الامتناع اطلاقا لاسم المنزوم على اللازم . وأما قولهم أى لا يأمر بالحياء فى الحق ولا يبيحه فيمكن فى توجيهه ان يقال يصح التعبير بالحياء عن الأمر بالحياء لأن الأمر بالحياء متعلق بالحياء فيصح اطلاق الحياء على الأمر به على سبيل اطلاق المتعلق على المتعلق به واذا صح اطلاق الحياء على الأمر بالحياء فيصح اطلاق عدم الحياء من الشيء على عدم الأمر به وهذه الوجوه من التأويلات تذكر لبيان ما يحتمله اللفظ من المعانى ليخرج ظاهره عن المنصوصية لاعلى انه يحزم بارادة متعين منها الا ان يقوم على ذلك دليل : وأما قولهم معناه ان سنة الله وشرعه ان لا يستحيى من الحق فليس فيه تحرير بالغ فانه اما ان يسند فعل الاستحياء الى الله تعالى أو لا ويجمله فعلا لما لم يسم فاعله فان أسنده الى الله تعالى فالسؤال باق بحاله وغاية ما فى الباب انه زاد قوله سنة الله وشرعه وهذا لا يخلص من السؤال : وان بنوا الفعل لما لم يسم فاعله فكيف يفسر فعلا بنى للفاعل والمنيان متباينان والاشكال انما ورد على بنائه للفاعل

الرابع الأقرب ان يحل فى الكلام حذف تقديره ان الله لا يمتنع من ذكر الحق والحق ههنا خلاف الباطل ويكون المقصود من الكلام ان يقتدى بفعل الله تعالى فى ذلك ويذكر هذا الحق الذى دعت الحاجة اليه من السؤال عن احتلام المرأة

الخامس الاحتلام فى الوضع افتعال من الحلم بضم الحاء وسكون اللام وهو ما يراه النائم فى نومه . يقال منه حلم بفتح اللام واحتلم واحتلمت به واحتملته واما فى الاستعمال والعرف العام فانه قد خص هذا الوضع اللغوى بيمض ما يراه النائم وهو ما يصحبه انزال الماء فلو رأى غير ذلك لصح ان يقال له احتلم وضعاً ولم يصح عرفاً

السادس قولها هي تأكيد وتحقيق ولو أسقطت من الكلام لم أصل المعنى السابع الحديث دليل على وجوب الغسل بانزال المرأة الماء ويكون الدليل على وجوبه على الرجل قوله « انما الماء من الماء » ويحتمل ان تكون أم سليم

لم تسمع قوله صلى الله عليه وسلم « انما الماء من الماء » وسألت عن حال المرأة لمسيس حاجتها الى ذلك ويحتمل ان تكون سمعته ولكنها سألت عن حال المرأة لقيام مانع فيها يوم خروجها عن ذلك العموم وهي ندرة نزول الماء منها الثامن فيه دليل على ان انزال الماء في حالة النوم موجب للغسل كانه في حالة اليقظة

التاسع قوله صلى الله عليه وسلم « اذا رأت الماء » قد يرد به على من يزعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما تعرف انزالها بشهوتها لقوله اذا رأت الماء العاشر قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأت الماء يحتمل ان يكون مراعاة للوضع اللغوي في قولها احتملت فانا قد بينا ان الاحتلام رؤية المنام كيف كان وضعا فلما سألت هل على المرأة من غسل اذا هي احتملت وكانت لفظة احتملت عامة خصص الحكم بما اذا رأت الماء : أما لو حملنا لفظة احتملت على المعنى العرفي كان قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأت الماء كالتأكيد والتحقيق لما سبق من دلالة اللفظ الأول عليه : ويحتمل ان يكون الانزال الذي يحصل به الاحتلام عرفا على قسمين تارة يوجد معه البروز الى الظاهر وتارة لا فيكون قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأت الماء مخصصاً للحكم بحالة البروز الى الظاهر ويكون فائدة زائدة ليست لمجرد التأكيد الا ان ظاهر كلام من أشرنا اليه من النقصاء يقتضى وجوب الغسل بالانزال اذا عرفته بالشهوة ولا يوقفه على البروز الى الظاهر فان صح ذلك فتكون الرؤية بمعنى العلم هنا أى اذا علمت نزول الماء . والله أعلم وأم سلمة المذكورة في الحديث زوج النبي صلى الله عليه وسلم اسمها هند بنت أبي أمية المعروف بزاد الراكب وأم سليم بنت ملحان بكسر الميم وسكون اللام وحاء مهملة يقال لها العميصاء والرميصاء أيضاً اسمها سهلة وقيل رميلة أو رملة وقيل رمينة أو مليكة :

٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَغْسِلُ
الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ
فِي ثَوْبِهِ : وَفِي لَفْظٍ أُسْلِمَ أَقْدَمْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَكَأَفِيصَلِّي فِيهِ (١)

اختلف العلماء في طهارة المنى ونجاسته . فقال الشافعي واحمد رحمهما الله
بطهارته : وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله بنجاسته : والذين قالوا بنجاسته
اختلفوا في كيفية ازالته . فقال مالك رحمه الله يغسل رطبه ويابس : وقال أبو حنيفة
يفسل رطبه ويفرك يابس : أما مالك رحمه الله فعمل بالقياس في الحكمين أعني نجاسته
وازالته بالماء أما نجاسته فوجه القياس فيه من وجوه : أحدها ان الفضلات
المستحيلة الى الاستقذار في مقر يجتمع فيه نجاسة والمنى منها فليكن نجسا (٢)
وثانيها ان الأحداث الموجبة للطهارة للنجاسة (٣) والمنى منها أى من الأحداث الموجبة
للطهارة : وثالثها انه يجري في مجرى البول فينجس : وأما في كيفية ازالته فلا ان النجاسة
لا تزال الابلواء الاماعنى عنه من آثار بعضها والفرد ملحق بالأعم الأغلب : وأما
أبو حنيفة رحمه الله فانه اتبع الحديث في فرك اليابس والقياس في غسل الرطب
ولم ير الاكتفاء بالفرك دليلا على الطهارة وشبهه بعض أصحابه بما جاء في الحديث

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في كتاب الطهارة : ومسلم أيضاً وأبو داود والترمذى
والنسائى وابن ماجه

(٢) وقد اجاب بعضهم عن هذا بان الفضلات المذكورة انما يحكم بنجاستها بعد البروز
الى الخارج ومهما كانت في مقراها فلا يحكم بنجاستها : وفيه نظر لان الشارح لم يحكم عاينها
بالنجاسة باعتبار مقراها قبل بروزها فريد عليه ما ذكر : تنبه

(٣) يرد عليه ان بعض الأحداث موجبة للطهارة وليست بنجاسة كالريح فلا يجب
الاستنجاء منها ولا غسل الثوب : والدم بالعكس فانه نجس على قول ولا يوجب الطهارة .
ويمكن حل كلام الشارح على الأحداث المخصوصة كالبول . ويؤيده قياس المنى عليه

من ذلك النعل من الأذى وهو قوله صلى الله عليه وسلم «إذا وطئ أحدكم الأذى بنحفه أو بنعله فطهورها التراب». رواه الطحاوى من حديث أبى هريرة فان الاكتفاء بذلك فيه لا يدل على طهارة الأذى : وأما الشافعى رحمه الله تعالى فاتبع الحديث فى فرك اليا بس . ورواه دليلا على الطهارة فانه لو كان نجسا لما اكتفى بالفرك فيه الا بالغسل قياسا على سائر النجاسات فلو اكتفى بالفرك مع كونه نجسا لزم خلاف القياس والأصل عدم ذلك

وهذا الحديث يخالف ظاهره ما ذهب اليه مالك رحمه الله : وقد اعتذر عنه بان حمل على الفرك بالماء وفيه بعد لما ثبت فى بعض الروايات فى هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها انها قالت لقد رأيتنى وإنى لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفرى . وهذا تصريح بيبسه : وأيضا فى رواية يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يابساً بظفرى وأغسله أو أمسحه اذا كان رطبا شك الراوى وهذا التقابل بين الفرك والغسل يقتضى اختلافهما والذى قرب التأويل المذكور عند من قال به ما فى بعض الروايات عن عائشة انها قالت لضيفها الذى غسل الثوب انما كان يجزئك ان رأيته ان تغسل مكانه وان لم تره نضجت حوله فلقد رأيتنى أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصرت الاجزاء فى الغسل لما رآه وحكمت بالنضح لما لم يره وهذا حكم النجاسات فلو كان هذا الفرك المذكور من غير ماء ناقض آخر الحديث أوله الذى يقتضى حصر الاجزاء فى الغسل ويقتضى اجراء حكم سائر النجاسات عليه فى النضح الا ان دلالة قولها لأحكه يابساً بظفرى أصرح وأنص على عدم الماء مما ذكر من القرائن من كونه مفروكا بالماء : والحديث واحد اختلفت طرقه : وأعنى بالقرائن النضح لما لم يره وقولها انما كان يجزئك : ومن الناس من سلك طريقة أخرى فى الأحاديث التى اقتصر فيها على ذكر الفرك وقال هذا يدل على الفرك من الثوب وليس فيه دلالة على انه الثوب الذى يصلى فيه فيحمل على ثوب النوم ويحمل

٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ : وَفِي لَفْظٍ

الحديث الآخر الذي ذكره المصنف وهو قولها « فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه » على ثوب الصلاة ولا يقال اذا حملتم الفرق على غير ثوب الصلاة فاي فائدة في ذكر ذلك لانا نقول فائدته بيان جواز لبس الثوب النجس في غير حالة الصلاة وهذه الطريقة تمشي لو لم تأت روايات صحيحة بقولها ثم يصلى فيه وفي بعضها فيصلى فيه . وأخذ بعضهم من كون الفاء للتعقيب انه يعقب الصلاة بالفرق ويتقضى ذلك عدم الغسل قبل الدخول في الصلاة الا انه قد ورد بالواو و بهم أيهما في هذا الحديث فان كان الحديث واحدا فالألفاظ مختلفة والمقول منها واحد فتقف الدلالة بالفاء الا لمرجح لها وان كانت الرواية بالفاء حديثا مفردا فيتمجه ما قاله

واعلم ان احتمال غسله بعد الفرق واقع لكن الأصل عدمه فيتعارض النظر بين اتباع هذا الأصل وبين اتباع القياس ومخالفة هذا الأصل فما ترجح منهما عمل به لاسيما ان انضممت قرائن في لفظ الحديث تنفي هذا الاحتمال فاذا ذلك يتقوى العمل به وينظر الى الراجح منه بعد تلك القرائن أو من القياس : وقد استعمل في هذا الحديث لفظ الجنابة بازاء المنى : وقد ذكرنا انه يستعمل بازاء المنع والحكم الشرعى المرتب على خروج الخارج والله أعلم

الشعب جمع شعبة وهى الطائفة من الشيء والقطعة منه : واختلفوا في المراد بالشعب الأربع : فقيل يداها ورجلاها أو رجلها ونفخاها أو فخذاها وإسكتها (١) أو نواحي الفرج الأربع : وفسر الشعب بالنواحي وكأنه يحوم على طلب الحقيقة الموجبة للغسل : والأقرب عندي انها اليدان والرجلان أو الرجلان

(١) الاسكتان بكسر الهمزة جانباً الفرج واحده اسكت قال جرير لها برص بأسفل اسكتها * كعنفقة الفرزدق حين شأبا

وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ﴿١﴾

والفخذان : ويكون الجماع مكنيا عنه بذلك ويكتفى بما ذكر عن التصريح وانما رجحنا هذا لانه أقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس بينها: وأما اذا حمل على نواحي الفرج فلا جلوس بينها حقيقة وقد يكتفى بالكناية عن التصريح لاسيما في امثال هذا المكان الذي يستحي من التصريح بذكرها : وأيضا فقد نقل عن بعضهم انه قال الجهد من أسماء النكاح ذكر ذلك عن الخطابي وعلى هذا فلا يحتاج الى ان يجعل قوله جلوس بين شعبها الأربع كناية عن الجماع لتصريحه به بعد

وقوله في الحديث ثم جهدها بفتح الجيم والهاء أي بلغ مشقتها يقال منه جهده وأجهده أي بلغ مشقته : وهذا أيضا لا يراد حقيقته : وانما المقصود منه وجوب الفسل بالجماع وان لم ينزل . وهذه كلها كنايات يكتفى بفهم المعنى منها عن التصريح : وقوله بين شعبها الأربع كناية عن المرأة وان لم يجرها ذكر اكتفاء بفهم المعنى من السياق كما في قوله عز وجل (حتى توارت بالحجاب) والحكم عند جمهور الأمة على مقتضى هذا الحديث في وجوب الفسل بالتقاء الختانين من غير انزال : وخالف في ذلك داود وبعض أصحابه الظاهرية : وخالفه بعض الظاهرية ووافق الجماعة ومستند الظاهرية قوله صلى الله عليه وسلم « انما الماء من الماء » وقد جاء في الحديث « انما كان الماء من الماء » رخصة في أول الاسلام ثم نسخ ذكره الترمذي

« ١ » خرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الفسل ماعدا وان لم ينزل : وأخرجه مسلم أيضاً بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي وابن ماجه . والامام احمد بن حنبل وقوله وجب الفسل هو بضم الفين المعجمة اسم للاغتسال وحقيقته افادة الماء على الأعضاء

٨ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ فَقَالَ يَكْفِيكَ صَاعٌ فَقَالَ رَجُلٌ مَا يَكْفِينِي فَقَالَ جَابِرٌ كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرًا مِنْكَ يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ : وَفِي لَفْظٍ كَانَ ﷺ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا * (١) قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ مَا يَكْفِينِي هُوَ الْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُوهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ

قلت أبو جعفر محمد بن علي هذا هو الباقر سمى بذلك لانه بقر العلم أى شقه سمع من جابر وسعيد بن المسيب وغيرها : وروى عنه عطاء والزهرى وربيعة وعلى بن الحسين بن علي وغيرهم : وتوفى سنة أربع عشرة ومائة . وقيل خمس عشرة ومائة وسنه ثلاث وسبعون سنة: وأبوه هوزين العابدين علي بن الحسين ابن علي سمع من جابر وغيره توفى سنة ثلاث وتسعين : قلت الحسن بن محمد هذا هو أخو عبد الله كان مقدما على أخيه في الفضل سمع أباه وجابراً وغيرها: وروى عنه عمرو بن دينار والزهرى وغيرها وقبيصة العجلي توفى سنة مائة أو تسع وتسعين روى له الجماعة وأبوه محمد بن الحنفية واسمها خولة بنت جعفر بن قيس من سبي البجامة سمع عثمان وأباه : وروى عنه بنوه الحسن وعبد الله ومحمد الواجب في الغسل ما يسمى غسلا : وذلك بإفاضة الماء على العضو وسيلانه

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في كتاب الغسل : ومسلم . والنسائي . والضمير المرفوع في امنا يرجع الى جابر : وفي الحديث بيان ما كان عليه السلف الصالح من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالتقياد الى ذلك : ودليل على جواز الرد بمنف علي من يمارى بغير علم إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك . والله اعلم .

عليه فتى حصل ذلك تأدى الواجب وذلك يختلف باختلاف الناس فلا يقدر الماء الذى يغسل به أو يتوضأ به بقدر معلوم : قال الشافعى وقد يرفق بالقليل فيكفى به ويحرق بالكثير فلا يكفى . واستحب ان لا ينقص فى الغسل من صاع ولا فى الوضوء من مد : وهذا الحديث أحد ما يستدل به للصاع وليس ذلك على سبيل التحديد : وقد دلت الأحاديث على مقادير مختلفة وذلك والله أعلم باختلاف الأوقات أو الحالات : وهو دليل على ما قلناه من عدم التحديد : والصاع أربعة أمداد . صلى الله عليه وسلم والمد رطل وثلاث بالبنجدادى : وأبو حنيفة يخالف فى هذا المقدار ولما جاء صاحبه أبو يوسف الى المدينة وتناظر مع مالك فى هذه المسئلة استدل عليه مالك بصيغان أولاد المهاجرين والأنصار الذين أخذوها عن آبائهم فرجع أبو يوسف الى قول مالك (١)

(١) الحديث الأول عن أبى سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد ان يعود فليتوضأ » رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : ورواه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وزادوا « فانه أنشط للعود » الحديث يدل على مشروعية الوضوء عند العود الى الجماع : وان غسل الجنابة لا يجب على الفور وانما يتضيق على المكلف حال قيامه الى الصلاة : وهذا متفق عليه بالاجماع : الا ان الغسل قبل المعاودة مستحب لما رواه أصحاب السنن من حديث رافع انه صلى الله عليه واله وسلم « طاف على نسائه ذات ليلة فيقتل عند هذه وعند هذه وقيل يارسول الله الا تجمعله غسل واحد فقال هذا ازكى وأطيب » : ذهب ابن حبيب والظاهرية الى وجوب الوضوء على المعاودة كما بهما الحديث : وذهب الجمهور الى عدم الوجوب محتجين بما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعاً « انما أمرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة » ويؤيد هذا ما أخرجه ابن حبان وابن خزيمة فى صحيحيهما من حديث ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اينام احدا نا هو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء » والمراد بالوضوء هنا الشرعى لا اللغوى الذى هو التنظيف لان اللفاظ فى كلام الشارع اذا اطلقت تنصرف الى الحقيقة الشرعية : والى هذا ذهب الجمهور : الحديث الثانى عن عائشة رضى الله عنها « قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً فقال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجد البلل فقال لا يغسل عليه فقالت ام سليم المرأة ترى ذلك عليها الغسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال » رواه أبو داود والترمذى : وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم الى ذلك ظن الشهوة أم لا : وهذا الحكم يشترك فيه

الرجال والنساء كما أفاده الحديث : قال ابن رسلان اجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني :

الحديث الثالث عن انس بن مالك رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحمد بن حنبل : الحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من اراد المعاودة الى الجماع بل يكفي غسل واحد اذا جامع اكثر من مرة وهذا مجمع عليه كما سلف بيانه

الحديث الرابع عن أم سلمة « قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفيك ان تحشي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد : والترمذي وقال حسن صحيح : وهو يدل على عدم وجوب نقض الضفائر أي الشعر المقنول اذا اغتسلت للجنابة ذهب الجمهور من العلماء الى عدم النقض الا ان يكون ملقاً ملبداً لا يصل الماء الى اذنيه الا ينقضه فيجب حينئذ من غير فرق بين جنابة وحيض اخذاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك موضع شجرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا في النار » رواه أبو داود واحمد وهو يفيد وجوب اتصال الماء الى البشرة : فن وصل بدون نقض فظاهر عدم الوجوب والا فواجب ! وذهب الامام احمد بن حنبل وغيره الى انه ينقض في الحيض دون الجنابة محتجاً بما رواه ابن ماجه باسناد صحيح « عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وكانت حائضاً انقضي شعرك واغتسلي » جمعاً بين الحديثين : وروي عن مالك وغيره انه لا يجب النقض لا على الرجال ولا على النساء : وجهه ان نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الشعرات في الرجال والنساء : ولا يلزم من كون السائل عن ذلك من النساء ان يكون الحكم مختصاً بهن اعتباراً بعموم النهي : والله اعلم

الحديث الخامس عن يعلى بن أمية « ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رأى رجلاً يفتسل بالبراز فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل يحب ستر محب الحياء والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستتر » رواه أبو داود والنسائي : ورجال اسناد هذا الحديث رجال الصحيح : وهو يدل على وجوب التستر حال الاغتسال : وبه قال ابن أبي ليلى وبعض الشافعية : وذهب أكثر العلماء الى ان التستر افضل ومكروه تركه وليس بواجب متعين بأدلة : منها ما رواه مسلم من حديث أم هانئ « قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عام الفتح فوجدته يفتسل وفاطمة رضى الله عنها تستره بثوب » * ومنها ما رواه النسائي من حديث أبي السمع « قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه واله وسلم فكان اذا أراد ان يفتسل قال ولني فأوليه ففأى فاستره به » وهما يدلان على الاستحباب لأنهما مجرد فعل : ويدلان على اتخاذ مطلق السر : والذي يؤخذ من مجموع الأحاديث التفصيل بين الخلوة والفضاء فاذا كان في الفضاء وجب السر وان كان في الخلوة ندب والله اعلم

باب التيمم (١)

١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلاً لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ فَقَالَ عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ﷺ (٢)

عمران بن حصين بن عبيد خزاعي كنيته أبو نجيد بضم النون وفتح الجيم بعدها ياء من فقهاء الصحابة وفضلاهم صح ان الملائكة كانت تسلم عليه : وقيل كان يراهم مات سنة اثنتين وخمسين في خلافة معاوية : والكلام على الحديث من وجوه

احدها المعتزل المنفرد عن القوم المتشحي عنهم يقال اعتزل وانعزل وتعزل بمعنى واحد . واعتزاله عن القوم استعمال للأدب والسنة في ترك جلوس الأنسان عند المصلين اذا لم يصل معهم : وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن رآه جالسا في المسجد والناس يصلون « ما منعك أن تصلي في القوم » وقد روى « مع الناس ألسنت برجل مسلم » : وهذا انكار لهذه الصورة

الثاني قوله ما منعك أن تصلي في القوم : ويروى مع القوم : والمعنى متقارب وان اختلف أصل اللفظين فان في للظرفية فكأنه جعل اجتماع القوم ظرفا خرج

(١) التيمم معناه لغة مطلق القصد ومنه قول الشاعر

ولا أدري اذا يمت أرضاً * أريد الخير أيهما يلين

وشرعا القصد الى الصعيد الطاهر لمسح الوجه واليدين على الهيئة المخصوصة الواردة عن الشارع : واختلف الأئمة فيه هل هو عزيمة أو رخصة : وفصل بضمهم فقال هو لدم الماء عزيمة وللعذر رخصة :

(٢) الحديث خرجه البخاري مختصراً بهذا اللفظ في كتاب التيمم ومطولا أيضاً : ومسلم في الصلاة : وقوله عليك هي من أسماء الأفعال ومعناها الزم : واللام في الصعيد للهد المذكور في الآية الكريمة

منه هذا الرجل : ومع للمصاحبة كأنه قيل مامنعك أن تصحبهم في فعلهم
 الثالث قوله اصابتني جنابة ولا ماء يحتمل من حيث اللفظ وجهين *
 أحدهما ان لا يكون عالما بمشروعية التيمم * والثاني ان يكون اعتقد ان الجنب
 لا يتيمم وهذا ارجح من الأول فان مشروعية التيمم كانت سابقة على زمن اسلام
 عمران راوى الحديث فانه اسلم عام خبير ومشروعية التيمم كانت قبل ذلك في
 غزوة المريسيع وهي واقعة مشهورة : والظاهر علم الرجل بها لشهرتها فاذا حملناه
 على كون الرجل اعتقد ان الجنب لا يتيمم كما ذكر عن عمر وابن مسعود كان
 ذلك دليلا على ان هذا الرجل ومن شك في تيمم الجنب حملوا الملامسة المذكورة
 في الآية أعني قوله تعالى (أولامستم النساء) على غير الجماع لانهم لو حملوها عليه
 لكان تيمم الجنب مأخوذا من الآية فلم يقع لهم شك في تيممه : وهذا الظهور الذي
 ادعى انما يكون اذا لم يكن اسلام هذا الرجل واقعا عند نزول الآية وهذا انما
 يكون في مدة تقتضى العادة يبلغوها الى علمه

الرابع قوله ولا ماء أى موجود أو عندي او اجدته أو ما شبه ذلك : وفي
 حذفه بسط لعذره لما فيه من عموم النفي كأنه نفى وجود الماء بالكلية بحيث لو
 وجد بسبب اوسمى أو غير ذلك لحصله فاذا نفى وجوده مطلقا كان ابلغ في
 النفي واعذرله : وقد انكر بعض المتكلمين على النحاة تقديرهم في قولنا لا إله الا
 الله لا إله لنا أو في الوجود وقال ان نفى الحقيقة مطلقة أعم من نفى مقيدة فانها
 اذا نفيت مقيدة دلت على سلب الماهية مع القيد واذا نفيت غير مقيدة كان نفيا
 للحقيقة واذا انتفت الحقيقة انتفت مع كل قيد أما نفيا مع نفى قيد مخصوص
 فلا يلزم نفيا مع قيد آخر هذا أو معناه

الخامس الحديث دل بصر يحه على أن للجنب أن يتيمم ولم يختلف فيه الفقهاء
 الا أنه روي عن عمر وابن مسعود منعهما لتيمم الجنب ووافقهما بعض التابعين (١)
 وقيل رجما عن ذلك وسبب التردد ما أشرنا اليه من حمل الملامسة على غير الجماع
 مع عدم وجود دليل عندهم على جوازه والله أعلم

(١) ووجه ما ذهب اليه البعض انه لم يبلغه هذا الخبر ورجوعه عن ذلك بعد دواغ
 الخبر : تنبيه

٢ — عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا ثُمَّ ضَرْبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ (١)

عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة أبو اليقظان العنسي بنون بعد المهملات أحد السابقين من المهاجرين : ومن عذب في ذات الله تعالى قتل بلا خلاف بصفين مع علي رضي الله عنه سنة سبع وثلاثين . والكلام على هذا الحديث من وجوه

أحدها يقال أجنب الرجل وجنب بالضم وجنب بالفتح وقد مر * الثاني قوله فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة كأنه استعمال لقياس لا بد فيه من تقدم العلم بمشروعية التيمم : وكأنه لما رأى أن الوضوء خاص ببعض الأعضاء وكان بدله وهو التيمم خاصا وجب أن يكون بدل الغسل الذي يعم جميع البدن عاما للجميع : قال أبو محمد بن حزم الظاهري في هذا الحديث إبطال القياس لأن عماراً قد رأى أن المسكوت عنه من التيمم للجنباة حكمه حكم الغسل للجنباة إذ هو بدل منه فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط : وجوابه أن الحديث قد يدل على بطلان هذا القياس الخاص ولا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام والقائسون لا يمتقدون صحة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالفاظ مختلفة في كتاب الطهارة والتيمم : وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله إنما يكفيك دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث : والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأثر لدلت على التشيع ولزم قبولها لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل والله أعلم

كل قياس . ثم في هذا القياس شيء آخر وهو ان الأصل الذي هو الموضوع قد
الغى فيه مساواة البدل له وهو التيمم فان التيمم لا يعم جميع أعضاء الموضوع فصار
مساواة البدل للأصل ملائمة في محل النص وذلك لا يقتضي المساواة في الفرع (١)
بل لقائل ان يقول الحديث دليل على صحة أصل القياس فان قوله صلى الله
عليه وسلم « انما كان يكفيمك كذا وكذا » كما جاء في الحديث يدل على انه لو
فعله لكفاه وهو دليل على صحة قولنا لو كان فعله لكان مصيبا ولو كان فعله لكان
قائماً للتيمم للجناية على التيمم للموضوع على تقدير ان يكون التمس المذكور في
الآية ليس هو الجماع لانه لو كان عند عمار هو الجماع لكان حكم التيمم مبيناً
في الآية فلم يحتج الى التمرغ فاذاً فعله ذلك يتضمن اعتقاد كونه ليس عاملاً
بالنص بل بالقياس وبحكم (٢) النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان يكفيه التيمم على
الصورة المذكورة مع ما يبين من كونه لو فعل ذلك لفعله بالقياس عنده لا بالنص
الثالث قوله ان تقول بيدك هكذا استعمل القول في معنى الفعل وقد قالوا ان
العرب استعملت القول في كل فعل *

الرابع قوله ثم ضرب الأرض بيديه ضربة واحدة دليل لمن قال بالاكتفاء
بضربة واحدة الوجه واليدين (٣) واليه يرجع حقيقة مذهب مالك فانه قال
يعيد في الوقت اذا فعل ذلك والاعادة في الوقت دليل على اجزاء الفعل اذا وقع
ظاهراً: ومذهب الشافعي انه لا بد من ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين * وقد
ورد في حديث « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين » (٤) الا انه

-
- (١) وحاصله ان القائلين بالقياس اشتراطوا له شروطاً : منها مساواة الاصل للفرع وهنا
ليس كذلك فبطل (٢) هكذا بحرف الجر وفي نسخة بدونه وعلى كل محتاج الكلام الى تأمل
(٣) وقد قال بذلك الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحاق وعطاء ومكحول قال ابن حجر
في الفتوح ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وهو قول عامة أهل الحديث
(٤) الحديث رواه أبو داود بسند ضعيف لأن مداره على محمد بن ثابت : قال أبو
داود لا يتابع محمد بن ثابت احد وضعفه ابن معين والبخاري واحمد بن حنبل : قال الحافظ
في الفتوح الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما
عدهما فضيف أ مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه : فاما حديث أبي جهيم فورد

٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أُعْطِيتَ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي نُصِرْتُ

لا يقاوم هذا الحديث في الصحة ولا يعارض مثله بمثله
الخامس قوله : ثم مسح الشمال على يمينه وظاهر كفيه ووجهه « قدم في اللفظ مسح اليدين على مسح الوجه لكن الواو لا تقتضى الترتيب هذا في هذه الرواية وفي غيرها ثم مسح وجهه بلفظة ثم المقتضية للترتيب فاستدل بذلك على ان ترتيب اليدين على الوجه ليس بواجب في التيمم فاخذ منه ان الترتيب في الوضوء ليس بواجب لأنه اذا ثبت ذلك في التيمم ثبت في الوضوء اذ لا فرق عند أحد

السادس قوله « وظاهر الكفين يقتضى الاكتفاء بمسح الكفين في التيمم وهو مذهب احمد ومذهب الشافعى وأبى حنيفة ان التيمم الى المرفقين : وفي حديث أبى الجهم ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على الجدار فمسح وجهه ويديه فتنازعوا في ان مطلق لفظ اليد هل يدل على الكفين أو على الزراعين أو على جملة العضو الى الأبط فادعى قوم انه يحمل على الكفين عند الاطلاق كما في قوله عز وجل (فاقطعوا ايديهما) : وقد ورد في بعض روايات أبى الجهم انه صلى الله عليه وسلم مسح وجهه وذراعيه والذي في الصحيح ويديه

جابر هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام بفتح الحاء المهملة وبعدها راء مهملة الأنصاري السامي بفتح السين واللام منسوب الى بنى سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله توفي سنة احدى وستين من الهجرة وهو ابن احدى وتسعين والكلام على حديثه من وجوه

بذكر اليدين بجملها واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين اه وبهذا تعلم ما هو الحق في المسألة والله أعلم

بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَأَيُّمَا
رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ
لِأَحَدٍ قَبْلِي وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةُ وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً
وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ﴿١﴾

أحدها قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا تعديدا للفضائل التي خص بها دون
سائر الأنبياء عليهم السلام : وظاهره يقتضي ان كل واحدة من هذه الخمس
لم تكن لأحد قبله : ولا يعترض على هذا بان نوحا عليه السلام بعد خروجه
من الفلك كان مبعوثا الى كل أهل الأرض لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه
وقد كان مرسل اليهم لان هذا العموم في الرسالة لم يكن في أصل البعثة وانما وقع
لأجل الحادث الذي وقع وهو انحصار الناس في الموجودين لهلاك سائر الناس
وأما نبينا صلى الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل بعثته : وأيضا فعموم
الرسالة توجب قبولها عموما في الأصول والفروع : وأما التوحيد وتمحيض
العبادة لله عز وجل فيجوز ان يكون عاما في حق بعض الأنبياء وان كان التزام
فروع شرعه ليس عاما . فان من الأنبياء المتقدمين عليهم السلام من قاتل غير
قومه على الشرك وعبادة غير الله تعالى فلو لم يكن التوحيد لازما لهم بشرعه أو
شرع غيره لم يقاتلوا ولم يقتلوا الا على طريقة المعتزلة . القائلين بالحسن والقبح
العقليين ويجوز ان تكون الدعوة على التوحيد عامة لكن على السنة أنبياء متعددة
فثبت ان التكليف به لسائر الخلق وان لم تعم الدعوة به بالنسبة الى نبي واحد
الثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم نصرت بالرعب الرعب هو الوجل

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع واخرجه مسلم في الصلاة : والنسائي
يتمامه في الطهارة واقتصر على بعضه في الصلاة : وقوله اعطيت خمسا قد تبين في رواية ان
ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعدد
لا مفهوم له فلا يرد على الحصر ما جاء من حديث أبي هريرة مرفوعا فضلت على الأنبياء بست :

والخوف لتوقع نزول محذور . والخصوصية التي يقتضيها لفظ الحديث مقيدة بهذا القدر من الزمان ويفهم منه أمران : أحدهما انه لا ينفي وجود الرعب من غيره في أقل من هذه المسافة : والثاني انه لم يوجد لغيره في أكثر منها فانه مذكور في سياق الفضائل والخصائص ويناسبه ان تذكر الغاية فيه : وأيضا فانه لو وجد أكثر من هذه المسافة لغيره لحصل الاشتراك في الرعب في هذه المسافة وذلك ينفي الخصوصية بها

الثالث قوله صلى الله عليه وسلم « وجعلت لى الأرض مسجداً » المسجد موضع السجود في الأصل ثم ينطلق في العرف على المكان المبني للصلاة التي السجود منها : وعلى هذا فيمكن ان يحمل المسجد ههنا على الوضع الانوى أى جعلت لى الأرض كلها مسجداً أعنى موضع سجود أى لا يختص السجود منها بموضع دون موضع غيره : ويمكن ان تجعل مجازاً عن المكان المبني للصلاة لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالسجود في ذلك فاطلاق اسمه عليها من مجاز التشبيه: والذي يقرب هذا التأويل ان الظاهر انه انما أريد انها موضع للصلاة بحملتها لا للسجود فقط . لانه لم ينقل ان الأمم الخالية كانت تخص السجود وحده بموضع دون موضع

الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وطهوراً » استدل به على أمور أحدها ان الطهور هو المطهر لغيره : ووجه الدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر خصوصيته بكونها طهوراً أى مطهرة ولو كان الطهور هو الظاهر لم تثبت الخصوصية فان طهارة الأرض عامة في حق كل الأمم. الامر الثاني استدل به من حوز التيمم بجميع أجزاء الأرض لعموم قوله « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » والذين خصوا التيمم بالتراب استدلوا بما جاء في الحديث الآخر « وجعلت تربتها لنا طهوراً » وهذا خاص ينبغى ان يحمل عليه العام وتختص الطهورية بالتراب

واعترض على هذا بوجوه : منها منع كون التربة مرادفة للتراب وادعى ان

ترتبة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره مما يقاربه : ومنها انه مفهوم لقب
أعنى تعليق الحكم بالتربة ومفهوم اللقب ضعيف عند الأصوليين : وقالوا لم يقل
به الالافاق . ويمكن ان يجاب عن هذا بان في الحديث قرينة زائدة على مجرد
تعليق الحكم بالتربة وهو الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجداً وجعل ترتبها
طهوراً على ما في ذلك الحديث (١) وهذا الافتراق في هذا السياق قد يدل على
الافتراق في الحكم والاعطف أحدهما على الآخر انساقاً كما في الحديث الذي
ذكره المصنف . ومنها ان الحديث المذكور الذي خصت فيه التربة بالطهورية
لو سلم ان مفهومه معمول به لكان الحديث الآخر بمنطوقه يدل على طهورية
بقية أجزاء الأرض أعنى قوله صلى الله عليه وسلم مسجداً وطهوراً فاذا تعارض
في غير التراب دلالة المفهوم الذي يقتضى عدم طهوريته ودلالة المنطوق الذي
يقتضى طهوريته فالمنطوق مقدم على المفهوم . وقد قالوا ان المفهوم يخص
العموم فتتمنع هذه الأولوية اذا سلم المفهوم ههنا . وقد أشار بعضهم الى خلاف
هذه القاعدة أعنى تخصيص المفهوم للعموم . ثم عليك بعد هذا كله بالنظر في
معنى ما أسلفناه من حاجة التخصيص الى التعارض بينه وبين العموم في محله :
الأمر الثالث أخذ منه بعض المالكية ان لفظ طهور يستعمل لاعتن حدث
ولا عن خبث وقال ان الصعيد قد يسمى طهوراً وليس عن حدث ولا عن
خبث لان التيمم لا يرفع الحدث هذا أو معناه وجعل ذلك جواباً عن استدلال
الشافعية على نجاسة فم الكلب لقوله صلى الله عليه وسلم « طهور انا أحدكم
اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعاً » فقالوا طهور يستعمل اما عن حدث أو
خبث ولا حدث على الاناء فيتعين ان يكون عن خبث : فنع هذا الجيب
المالكي الحصر وقال ان لفظة طهور تستعمل في اباحة الاستعمال كما في التراب

(١) هو ما أخرجه مسلم من حديث حذيفة بلفظ « جعلت لى الأرض مسجداً وجعلت
ترتبتها طهوراً » ففرق في الحكم بين كونها مسجداً وكونها طهوراً فعلق المسجدية بالأرض
والطهورية بالتراب ولو كان غير التراب يجزىء لعطفه عليه كما في حديث الباب فهذه التفرقة
أيدت اختصاص التراب بالطهورية

اذ لا يرفع الحدث كما قلنا فيكون قوله طهور انا أحدكم مستعملا في اباحة استعماله أعنى الاناء كما في التيمم (١) وعندى فيه نظر فان التيمم وان قلنا انه لا يرفع الحدث لكنه عن حدث أى موجب استعماله حدث و فرق بين قولنا انه عن حدث وبين قولنا انه يرفع الحدث

الخامس قوله صلى الله عليه وسلم « فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل » مما يستدل به على عموم التيمم باجزاء الأرض لأن قوله صلى الله عليه وسلم أيما رجل صيغة عموم فيدخل تحته من لم يجد ترابا ووجد غيره من اجزاء الأرض : ومن خص التيمم بالتراب يحتاج ان يقيم دليلا يخص به هذا العموم أو يقول دل الحديث على أنه يصلى (٢) وأنا أقول بذلك فيمن لم يجد ماء ولا ترابا فصلى على حسب حاله وأقول بموجب الحديث الا أنه قد جاء في رواية أخرى فعنده طهوره ومسجده والحديث اذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضها

الوجه السادس قوله صلى الله عليه وسلم « واحلت لى الغنائم (٣) » يحتمل ان يراد به انها جعلت له يتصرف فيها كيف يشاء ويقسمها كما أراد كما في قوله عز وجل « يستلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول » ويحتمل أن يراد به لم يحل منها شيء لغيره وامته : وفي بعض الأحاديث ما يشعر ظاهره بذلك : ويحتمل أن يراد بالغنائم بعضها : وفي بعض الأحاديث « واحل لنا الخمس » أو كما قال أخرجه ابن حبان بكسر الحاء وبعدها موحدة في صحيحه

السابع قوله صلى الله عليه وسلم « وأعطيت الشفاعة » قد ترد الألف واللام للعهد نحو « فعصى فرعون الرسول » وترد للعموم نحو قوله صلى الله عليه وسلم

- (١) وقد تقدم الجواب عن هذا في الكلام على نجاسة الكلب فارجع اليه
 (٢) لان لفظ الحديث أدركته الصلاة فليصل ولم يقل فليتيمم وليصل قال ابن حجر يقال هو خاص بالصلاة لانا نقول لفظ حديث جابر مختصر وزاد في رواية أبي امامة عند السهيلي فأيما رجل من أمتي أتى الصلاة ولم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً وعند أحمد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عمرو بن شعيب فأيما أدركتني الصلاة لمسحت وصليت
 (٣) قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن بالجهاد ولم يكن لهم مقام ومنهم من اذن لهم فيه ولكن اذا غنموا شيئاً لم يحل لهم ان يأكلوه وجاءت نار فاحرقته :

« المسلمون تتكافأ دماؤهم » وورد لتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار : وقد ورد في الحديث الصحيح استعمال الألف واللام في تعريف الحقيقة (١) وهو قول عبد الله بن أبي أوفى « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد » وإذا ثبت هذا فنقول الأقرب أنها في قوله صلى الله عليه وسلم « وأعطيت الشفاعة » عهدية وهو ما بينه صلى الله عليه وسلم من شفاعته العظمى وهي شفاعته في أراحة الناس طول القيام بتعجيل حسابهم وهي شفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيها ولا ينكرها المعتزلة : والشفاعات الأخرى خمس : أحدها هذه وقد ذكرنا اختصاص الرسول بها وعدم الخلاف فيها : وثانيها الشفاعة في ادخال قوم الجنة من دون حساب : وهذه قد وردت أيضاً لنبينا صلى الله عليه وسلم ولا أعلم الاختصاص فيها ولا عدم الاختصاص : وثالثها قوم قد استوجبوا النار فيشفع في عدم دخولهم وهذه أيضاً قد تكون غير مختصة : ورابعها قوم ادخلوا النار فيشفع في خروجهم منها وثبت في هذه عدم الاختصاص لما صح في الحديث من شفاعة الأنبياء والملائكة : وقد ورد أيضاً الأخوان من المؤمنين يشفعون : وخامسها الشفاعة بعد دخول الجنة في زيادة الدرجات لأهلها : وهذه أيضاً لا تنكرها المعتزلة فتلخص من هذا ان من الشفاعة ما علم الاختصاص به : ومنها ما علم عدم الاختصاص به ومنها ما يحتمل الأمرين فلا تكون الألف واللام للعموم فان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد تقدم منه اعلام الصحابة بالشفاعة الكبرى المختص هو بها التي صدرنا بها الأقسام الخمسة فلتكن الألف واللام عهدية وان لم يتقدم ذلك في الحديث فهي لتعريف الحقيقة : وتنزل على تلك الشفاعة

(١) لا يخفى عليك ان كون اللام للحقيقة في هذا الحديث غير صحيح لان لام الحقيقة يكون الحكم فيها على الماهية فقط من دون نظر الى الافراد مثل الرجل خير من المرأة وليس المراد في الحديث نأكل ماهية الجراد بل المراد افراد من الجراد غير معينة وهي للمهد الذهني

لأنه كالمطلق حينئذ فيكفي تنزيله على فرد وليس لك ان تقول لاحاجة الى هذا التكليف اذ ليس في الحديث الا قوله « وأعطيت الشفاعة » وكل هذه الأقسام التي ذكرتها قد أعطيها صلى الله عليه وسلم فليحمل اللفظ على العموم لانا نقول هذه الخصلة المذكورة في الخمس التي اختص بها صلى الله عليه وسلم فلفظها وان كان مطلقاً الا ان ماسبق في صدر الكلام يدل على الخصوصية (١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لم يعطهن أحد قبلي » وأما قوله « وكان النبي يبعث الى قومه » قد تقدم الكلام عليه في صدر الحديث والله أعلم (٢)

(١) لو قيل ان اللام للاستغراق ويكون اختصاصه صلى الله عليه واله وسلم بالجموع من حيث هو مجموع لم يكن بعيداً ولا يبعد أن يكون الاول تكلفاً
(٢) الحديث الأول عن جابر « قال خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل اصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما تجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فأت فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبر بذلك فقال قتلوه قتالهم الله الا سألوا اذ لم يعلموا فانما شفاء العي السؤال انما كان يكفيه ان يتيمم ويمصر أو يعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويفسل سائر جسده » رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن السكن : وهو يدل على مشروعية التيمم اذا خاف ضرراً من استعمال الماء وقد ذهب الى هذا مالك وأبو حنيفة : والشافعي في أحد قوليهِ وغيرهم : وذهب الشافعي في أحد قوليهِ والامام احمد بن حنبل الى عدم جواز التيمم لحشية الضرر محتجين بأنه واجد الماء وهما محجوجان بالحديث « وبقوله تعالى (وان كنتم مرضى) ويدل الحديث أيضاً على وجوب المسح على الجبائر وبه قال الفقهاء السبعة وروى عن أبي حنيفة : وقال الشافعي بشرط ان توضع على طهر وان لا يكون تحتها من الصحيح الا مالا يد منه والله اعلم

الحديث الثاني « عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فاشتقت ان اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت باصحابي صلاة الصبح فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكروا ذلك له فقال يا عمرو صليت باصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً فتيممت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئاً » رواه أبو داود والامام أحمد وابن حبان والحاكم والدارقطني : ورواه البخاري أيضاً تعليقا : وهو يدل على جواز التيمم عند شدة البرد وخفاة الهلاك من وجهين : الأول تبسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم له واستبشاره : والثاني عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك ان النبي لا يقر على باطل : والتبسم والاستبشار اقوى دلالة من السكوت على الجواز : وقد استدلل الثوري ومالك وأبو

حقيقة وابن المنذر بهذا الحديث على أن من تيمم لشدة البرد وصلى لا يجب عليه الاعادة لأن النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يأمره بالاعادة ولو كانت واجبة لأمره بها : قال ابن رسلان لا يتييم لشدة البرد من أمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضواً ويستره وكلما غسل عضواً ستره ودفأه من البرد لزمه ذلك وإن لم يتدر تيمم وصلى في قول أكثر العلماء : وقال الحسن وعطاء يقتسل وإن مات : وفي الحديث فوائد كثيرة تركناها خوف الإطالة تنبه

الحديث الثالث « عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فأن ذلك خير » رواه النسائي وأبو داود وابن ماجه والامام احمد والترمذى وصححه : وهو يفيد مشروعية الاغتسال للمتييم للجنب إذا وجد الماء وهذا يجمع عليه إلا ما يحكى عن أبي سلمة الامام التابعى انه قال لا يلزمه وهو محجوج بالأحاديث الصحيحة : ومن صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة هل يعيد أم لا ذهب أبو حنيفة والشافعى ومالك واحمد وغيرهم الى انه لا يجب عليه الاعادة : مستدلين بما رواه أبو داود والنسائي والدارى والحاكم والدارقطنى من حديث أبي سعيد الخدرى « قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فقيما صعيداً طيباً فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فذكرا ذلك له فقال للذى لم يعد أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وقال للذى توضأ وأعاد لك الأجر مرتين » وذهب طاوس وعطاء وابن سيرين والزهرى وغيرهم الى وجوب الاعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع بقائه لقوله تعالى (اقم الصلاة) مع قوله (إذا قم الى الصلاة) فشرط في صحتها الوضوء وقد أمكن في وقتها : والحديث حجة عليهم والله أعلم



باب الحيض

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ قَالَ لَا إِنْ ذَلِكَ عَرِقٌ وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرَ الْيَوْمِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِي. وَفِي رِوَايَةٍ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَأَتْرَكِي الصَّلَاةَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدَرُهَا فَغَسِّلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي (١)

الكلام عليه من وجوه * أحدها يقال حاضت المرأة وتحيضت تحيض حيضاً ومحاضاً ومحيضاً إذا سال الدم منها في نوبة معلومة : وإذا استمر من غير نوبة قيل استحيضت فهي مستحاضة : ونقل المروى عن ابن عرفة (٢) أنه قال الحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان : ومنه سمي الحوض حوضاً لاجتماع الماء فيه : قال الفارسي في مجمه بعد ما نقل ما ذكرناه وهذا زلل ظاهر لأن الحوض من فوات الواو يقال حضت أحوض أى اتخذت حوضاً واستحوض الماء إذا اجتمع وسميت الحائض حائضاً عند سيلان الدم منها لا عند اجتماعه في رحمها . وكذلك المستحاضة تسمى بذلك عند استمرار السيلان بها : فإذا أخذ الحيض من الحوض خطأ لفظاً ومعنى فليست أدرى كيف وقع : وما ذكره من جهة المعنى فليس بالقاطع (٣) لأن تلك الحالة ليست تمنع أن يطلق عليها لفظ الاجتماع لاسيما في بعض الأحوال

(١) الحديث خرجه البخاري في غير موضع بلفظه وقريب من هذا : ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح (٢) هو ابن نفطويه النحوي (٣) أى أن ما ذكره من جهة تفارقها لفظاً لمسلم لا معنى فالدليل الذي ذكره في الافتراق ليس بالقاطع

الثاني أبو حيش بضم الجاء المهملة بـاء ثاني الحروف مفتوحة ثم ياء آخر الحروف ساكنة ثم شين معجمة وهو أبو حيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى : ووقع في أكثر نسخ صحيح مسلم عبد المطلب وهو غلط والصواب المطلب كما ذكرنا

الثالث قولها استحاض قد تقدم معنى الاستحاضة يقال منه استحاضت المرأة مبنيًا للمفعول ولم يبين هذا الفعل للفاعل كما في قولهم نفست المرأة ونتجت الناقة : وأصل الكلمة من الحيض والزوائد التي لحقتها للمبالغة كما يقال قرّ في المكان ثم يزداد للمبالغة فيقال استقر ويقال اعشب المكان ثم يزداد فيه فيقال اعشوشب وكثيراً ما نجيء الزوائد لهذا المعنى

الرابع الطهارة تطلق بازاء النظافة وهو الوضع اللغوي وتطلق بازاء استعمال المطهر فيقال الوضوء طهارة صغرى والغسل طهارة كبرى : وتطلق ويراد بها الحكم الشرعى المرتب على استعمال المطهر فيقال لمن ارتفع عنه مانع الحدث هو على طهارة ولمن لم يرتفع عنه المانع هو على غير طهارة : فاذا ثبت هذا فنقول قولها فلا أظهر يحمل على الوضع اللغوي وكنت باللفظة عن عدم النظافة عن الدم لأنها لم تكن مستعملة للمطهر في ذلك الوقت ولا هي أيضاً عالمة بالحكم الشرعى فانها جاءت تسأل عنه فتعين حمله على الوضع اللغوي ثم حقيقته استمرار الدم وعليه حمله بعضهم ويمكن حمله على المبالغة ومجاز كلام العرب لكثرة تواليه وقرب بعضه من بعض

الخامس قولها أفادع الصلاة سؤال عن استمرار حكم الحيض في حالة دوام الدم وأزالته وهو كلام من تقرر عنده ان الحائض ممنوعة من الصلاة السادس قوله صلى الله عليه وسلم « لا ان ذلك عرق » فيه دليل على ان الصلاة لا يتركها من غلبه دم من جرح أو انبثاق عرق (١) كما فعل عمر رضي

(١) في القاموس في باب القاف وفصل الباء بثق النهر بثقاً كسر شطه ينبثق الماء والعين أسرع دمها والركية بثوة امتلاّت وطمت

الله عنه حيث صلى وجرحه يثعب دما وقوله صلى الله عليه وسلم « ان ذلك عرق » ظاهره انبثاق الدم من عرق : وقد جاء في الحديث « عرق انفجر » (١) ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ان كان سبب الاستحاضة كثرة مادة الدم وخروجه من مجارى الحيض المعتادة

السابع في الحديث دليل على ان الحائض تترك الصلاة من غير قضاء وهو كلاجتماع من الخلف والسلف في تركها وعدم وجوب القضاء ولم يخالف في عدم وجوب القضاء الا الخوارج نعم استحب بعض السلف للحائض اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتستقبل القبلة وتذكر الله عز وجل وأنكره بعضهم

الثامن قوله صلى الله عليه وسلم « قدر الايام التي كنت تحيضين فيها » رد الى ايام العادة : والمستحاضة اما مبتدئة او معتادة وكل منهما اما مميزة او غير مميزة فهذه أربعة : والحديث قد دل بلفظه على ان هذه المرأة كانت معتادة لقوله صلى الله عليه وسلم « دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها » وهذا يقتضى انها كانت لها ايام تحيض فيها وليس في هذا اللفظ الذى في هذه الرواية ما يدل على انها كانت مميزة او غير مميزة فان ثبت في هذا الحديث رواية أخرى تدل على التميز ليس لها معارض فذاك وان لم تثبت فقد يستدل بهذه الرواية من يرى الرد الى ايام العادة سواء كانت مميزة أولا وهو اختيار أبى حنيفة وأحد قولى الشافعى : والتمسك به ينبئ على قاعدة أصولية وهى ما يقال ان ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم الأحوال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى لفيروز وقد أسلم عن أختين « اخترايتهما شئت » ولم يستفصله هل وقع العقد عليهما مترتباً أو متقارناً : وكذا نقول ههنا لما سألت هذه المرأة عن حكمها في الاستحاضة ولم يستفصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كونها مميزة أو غير مميزة كان دليلاً على ان هذا الحكم عام في المميزة وغيرها كما قالوا في حديث فيروز الذى اعترض به ثمة يرد ههنا أيضاً وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون علم حال الواقعة كيف وقعت فاجاب



(١) قال في شرح مسلم وهذه الريادة أعنى انفجر وانقطع لا يعرف في كتب الحديث وان كان لها معنى

على ما علم : وكذا يقال هنا يجوز ان يكون علم حال الواقعة في التمييز أو عدمه وقوله في رواية « وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » اختار بعضهم في قوله « وليس بالحیضة » كسر الحاء أى الحالة المألوفة المعتادة والحيضة بالفتح المرة من الحيض وقوله فاذا أقبلت تعليق الحكم بالاقبال والادبار فلا بد ان يكون معلوما لها بعلامة تعرفها فان كانت مميزة ردت الى التمييز فاقبالها بدؤ الدم الأسود وادبارها ادبار ماهو بصفة الحيض وان كانت معتادة وردت الى العادة فاقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وادبارها انقضاء أيام العادة وقد ورد في حديث فاطمة بنت أبي حبيش هذه ما يقتضى الرد الى التمييز وقالوا ان حديثها في الميزة وحمل قوله « فاذا أقبلت الحيضة » على الحيضة المألوفة التى هي بصفة الدم المعتاد : وأقوى الروايات في الرد الى التمييز الرواية التي فيها دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة : وأما الرد الى العادة فقد ذكرناه في الرواية الأولى التي ذكرها المصنف : وقد يشير اليه في هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم فاذا ذهب قدرها والاشبه انه يريد قدر أيامها : وصحف بعض الطلبة هذه اللفظة فقال فاذا ذهب قدرها بالذال المعجمة المفتوحة وانما هو بالمهملة الساكنة أى قدر وقتها والله أعلم

وقوله « فاغسلي عنك الدم وصلي » مشكل في ظاهره لعدم ذكر الغسل ولا بد فيه بعد انقضاء الحيض من الغسل : وحمل بعضهم هذا الاشكال على ان جعل الادبار انقضاء أيام الحيض والاعتسال وجعل قوله « فاغسلي عنك الدم » محمولا على دم يأتي بعد الغسل : والجواب الصحيح ان هذه الرواية وان لم يذكر فيها الغسل فقد ذكر في رواية أخرى صحيحة فقال فيها واغتسلي (١) وفي الحديث دليل على نجاسة دم الحيض

(١) وردت من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث قال في

آخره ثم اغتسلي وصلي ولم يذكر غسل الدم

٢ -  عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة استحيضت
 سبع سنين فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغتسل
 فكانت تغتسل لكل صلاة  (١)

أم حبيبة هذه ابنة جحش بن رآب الأسدي أخت زينب بنت جحش
 وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ويقال فيها أم حبيب وأهل السير يقولون ان
 المستحاضة حنة : قال أبو عمر ابن عبد البر والصحيح عند الحديثين انهما كانتا
 تستحاضان جميعا ووقع في نسخ من هذا الكتاب « فأمرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند ذلك ان تغتسل لكل صلاة » وليس في الصحيحين ولا
 أحدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ان تغتسل لكل صلاة : وانما في
 الصحيح فأمرها ان تغتسل فكانت تغتسل لكل صلاة : وفي كتاب مسلم
 عن الليث لم يذكر ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة
 ان تغتسل لكل صلاة وانما هو شيء فعلته هي

وذعب قوم الى ان المستحاضة تغتسل لكل صلاة وقد ورد الأمر بالغسل
 لكل صلاة في رواية ابن اسحاق خارج الصحيح والذين لم يوجبوا الغسل
 لكل صلاة حملوا ذلك على مستحاضة ناسية للوقت والعدد يجوز في مثلها ان
 ينقطع الدم عنها في وقت كل صلاة : واستدل بعضهم على انه لا يلزمها الغسل
 لكل صلاة لقوله في الحديث المتقدم « اغتسل وصى » من حيث لم يأمر
 بتكراره لكل صلاة ولو وجب لأمر به (٢) واستدل أيضا بتلك الرواية على
 من يقول ان المستحاضة تجمع بين كل صلاتين بغسل واحد وتغتسل للصبح
 وحده : ووجه الدليل ما ذكرناه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض ومسلم في الطهارة : وأبو داود والنسائي
 والترمذي : وابن ماجه
 (٢) ذهب الجمهور من السلف والخلف الى ان المستحاضة تغتسل غسلا واحدا :

٣ - عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جنب وكان يأمرني فأترز فيبأشرنى وأنا حائض وكان يخرج إلى رأسه وهو معتكف فأغسله وأنا حائض (١)

الكلام عليه من وجوه: أحدها جواز اغتسال الرجل والمرأة في إناء واحد وقد مر الكلام فيه: الثاني جواز مباشرة الحائض فوق الأزار لقولها فاترز فيبأشرنى واختلف الفقهاء (٢) فيما تحت الأزار وليس في هذا الحديث تصريح بمنع ولا

وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وعلى بن أبي طالب وعائشة ومالك وأبي حنيفة واحد محتجين بأن الأصل عدم الوجوب فلا يجب إلا بورود الشرع بإيجابه: قال النووي ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها وما ورد في سنن أبي داود وغيره أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت: قال الشافعي رحمه الله إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفتسل لكل صلاة وقال لأشك أن شاء الله أن غسائها كان تطوعاً غير مأمرت به وذلك واسع لها: وكذلك قال سفيان ابن عيينة والليث ابن سعد وغيرهما وهو الأرفق بحال النساء

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في هذا الباب: وفي الصوم ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه

(٢) اعلم أن المباشرة تنقسم إلى قسمين: الأول المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو الممانعة أو القبلة أو ما أشبه ذلك وهذا لا خلاف بين العلماء في جوازه وإباحته: الثاني المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر وهذا اختلف فيه العلماء على مذاهب الأول المنع على سبيل التحريم وبه قال مالك وأبو حنيفة وهو قول أكثر العلماء سداً للذرية لأن الحوم حول الحمى مظنة للوقوع فيه: وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من حام حول الحمى يوشك أن يواقع» الحديث * الثاني الجواز وبه قال عكرمة ومجاهد والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل وغيرهم مستدلين بهذا الحديث * الثالث التفصيل فإن كان المباشر يملك نفسه عن الفرج جاز والا فلا وهي أوجه للشافعية: وأما الجماع في حال الحيض فحرام بالإجماع وبمنص القرآن الحكيم لقوله (واعتزلوا النساء في الحيض) وبالسننة الصحيحة الصريحة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اصنعوا كل شيء إلا النكاح وفي لفظ الألبان» رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد: وفعل ذلك يفصل فيه بين أن يكون

٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَنَا حَائِضٌ (١)

جواز وانما فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب على المختار * الثالث فيه جواز استخدام الرجل امرأته فيما خف من الشغل واقتضته العادة * الرابع فيه جواز مباشرة الحائض بهذا الفعل من الطاهر فان بدنها غير نجس اذا لم يلاق نجاسة * الخامس فيه ان المعتكف اذا اخرج رأسه من المسجد لم يفسد اعتكافه : وقد يقاس عليه ما أشبهه من الأعضاء اذا لم يخرج جميع بدنه من المسجد : وقد يستدل به على ان من حلف ان لا يخرج من بيت أو غيره فخرج ببعض بدنه لم يحنث : ووجه الاستدلال ان الحديث دل على ان خروج بعض البدن لا يكون كخروج كله فيما يعتبر فيه الكون في المكان المعين واذا لم يكن خروج بعضه كخروج كله لم يحنث بذلك فان اليمين انما تعلقت بخروجه وحقيقته في الكل أعنى كل البدن

فيه مثل ما تقدم من طهارة بدن الحائض وما يلابسها مما لم تلحقه نجاسة وجواز ملابسها أيضا كما قلناه : وفيه اشارة الى ان الحائض لا تقرأ القرآن لان قولها فيقرأ القرآن انما يحسن التصحيح عليه اذا كان ثمة ما يوجب منعه ولو كانت قراءة القرآن للحائض جائزة لكان هذا الوهم منتفيا أعنى توهم امتناع قراءة القرآن في حجر الحائض ومذهب الشافعي الصحيح امتناع قراءة الحائض القرآن ومشهور مذهب أصحاب مالك جوازه

مستحلا أولا فان كان مستحلا فهو كافر : وان كان غير مستحل اما ناسيا أو جاهلا لوجود الحيض أو لتحريمه أو مكرها فلا اثم عليه ولا كفارة : واما حامدا عالما بالحيض والتحريم فمختارا فقد ارتكب معصية كبيرة نص على ذلك الشافعي ويجب عليه التوبة : (١) أخرجه البخاري أيضا في التوحيد بهذا اللفظ : ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي ابن ماجة

٥ — عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ فَقَالَتْ أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ فَقُلْتُ لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ فَقَالَتْ كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ (١)

معاذ بنت عبد الله العدوية امرأة صلة بن أشيم بصرية أخرج لها الشيخان في صحيحهما: والحرورى نسبة الى حروراء وهو موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ثم كثر استعماله حتى استعمل في كل خارجي: ومنه قول عائشة لمعاذة أحرورية أنت أى خارجية: وانما قالت ذلك لان مذهب الخوارج ان الحائض تقضى الصلاة وانما ذكرت ذلك أيضا لأن معاذة أوردت السؤال على غير جهة السؤال المجرد بل صيغتها قد تشعر بتعجب أو انكار فقالت لها عائشة ذلك فاجابتها بان قالت لا ولكنى اسأل أى اسأل سؤالا مجردا عن الانكار والتعجب بل لطلب مجرد العلم بالحكم فاجابتها عائشة بالنص ولم تعرض للمعنى لانه أبلغ وأقوى فى الردع عن مذهب الخوارج واقطع لمن يعارض بخلاف المعانى المناسبة فانها عرضة للمعارضة: والذي ذكره العلماء من المعنى فى ذلك ان الصلاة تتكرر فإيجاب قضائها مفض الى حرج ومشقة فعفى عنه بخلاف الصوم فانه غير متكرر فلا يفيض قضاؤه الى حرج: وقد اكتفت عائشة رضى الله عنها فى الاستدلال على اسقاط القضاء بكونه لم يؤمر به فيحتمل ان يكون ذلك لوجهين: أحدهما ان تكون أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الأداء ويكون مجرد سقوط الأداء دليلا على سقوط القضاء الا ان يوجد معارض وهو الأمر بالقضاء كما فى الصوم والثانى وهو الأقرب ان يكون السبب فى ذلك ان الحاجة داعية الى بيان هذا

(١) خرجه البخارى بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدهما: ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه

الحكم فان الحيض يتكرر فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب لاسيما وقد اقترن بذلك قرينة أخرى وهي الأمر بقضاء الصوم وتخصيص الحكم به : وفي الحديث دلائل لما يقوله الأصوليون من ان قول الصحابي كذا نؤمر ونهى في حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم والا لم تقم الحجة به (١)

(١) الحديث الأول «عن أم سلمة انها استفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة تهرق الدم فقال لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستتر ثم تصلي » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد قال النووي اسناده على شرطهما : وهو يدل على ان المستحاضة ترجع الى عاداتها المعروفة قبل الاستحاضة : ويدل أيضاً على ان الاغتسال انما هو مرة واحدة عند ادبار الحيضة وقد سبق بيانه : وعلى استحباب اتخاذ الثفر ليمنع من خروج الدم حال الصلاة : والاستغفار ادخال الازار بين الفخذين ملوياً : يعني انها تشد ثوباً على فرجها : مأخوذ من ثفر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها :

الحديث الثاني عن فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان دم الحيضة فانه اسود يعرف فاذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق » رواه النسائي وأبو داود : والحاكم وابن حبان وصححه وهو يدل على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان متصفاً بصفة السواد فهو حيض والا فهو استحاضة والى هذا ذهب الشافعي وغيره في حق المبتدأة : ويدل الحديث أيضاً انها تتوضأ وهل تتوضأ لكل صلاة أو لكل وقت : وقد ذهب الشافعي وروى عن ابن الزبير والثوري وأبي نور والامام احمد انها تتوضأ لكل صلاة مستدلين بهذا الحديث وبما رواه البخاري بلفظ « وتوضأ لكل صلاة » وذهب أبو حنيفة الى ان طهارتها مقدره بالوقت فلها ان تجمع بين فريضتين وما شئت من النوافل بوضوء واحد مستدلاً بهذا الحديث أيضاً على تقدير مضاف أي تتوضأ لكل وقت وفيه انه مجاز يحتاج الى دليل والله اعلم

الحديث الثالث « عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد وفي لفظ للترمذي « اذا كان دماً أحمر فدينار وان كان دماً اصفر فنصف دينار » وهو يدل على مشروعية الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض : وبه قال ابن

عباس والحسن البصري وابن جبير والأوزاعي وإسحاق وأحمد بن حنبل في رواية؛ والشافعي في القديم محتجين بهذا الحديث؛ واختلاف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد عتيق رقة وقال الباقر دينار أو نصف دينار بحسب الحال؛ وقد ذهب إلى عدم الكفارة عطاء والشعبي ومكحول والزهري وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة؛ وأحمد في إحدى الروايتين عنه وهو الأصح عن الشافعي وغيرهم بل الواجب عليه الاستغفار والتوبة وقد طعنوا في الأحاديث الواردة في الباب وقالوا الأصل البراءة فلا ينتقل عنها إلا بحجة والله أعلم

الحديث الرابع «عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه؛ الحديث يدل على أن مدة النفاس أي أكثره أربعون يوماً وإلى هذا ذهب علي عليه السلام وعمر وعثمان وعائشة وأم سلمة وعطاء والثوري والشعبي والمزني وأحمد بن حنبل ومالك وغيرهم محتجين بهذا الحديث وروى عن غيرهم أن أكثر الحيض سبعون يوماً وهو مروي عن الشافعي في قول له قالوا اذ هو أكثر ما وجد؛ وروى أيضاً عن مالك وهو قول للشافعي وهو الذي في كتب الشافعية أنه ستون يوماً؛ وقال الحسن البصري خمسون يوماً والحديث حجة للأول؛ وقد وقع الاجماع من العلماء على أن النفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب والله أعلم

الحديث الخامس عن عائشة رضي الله عنها «قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناويلني الحجرة من المسجد فقلت اني حائض فقال ان حيضتك ليست في يدك» رواه مسلم وصححه وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه الحجرة بضم الحاء المعجمة واسكان الميم هي السجادة يسجد عليها المصلي؛ الحديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد وفيه خلاف بين العلماء ومنشأ اختلافهم أن قوله من المسجد هل هو متعلق بناويلني أو يقال لي؛ فذهب بعضهم إلى أنه متعلق بناويلني وهو الظاهر وعليه ذهب إلى الجواز؛ وبعضهم إلى أنه متعلق بقال وعليه ذهب إلى عدم الجواز؛ والظاهر من التعليل بقوله ان حيضتك ليست في يدك أنها لم تدخل المسجد بل تناولتها بيدها فلا يدل على جواز دخولها المسجد والله أعلم

﴿كتاب الصلاة﴾

﴿باب المواقيت﴾ (١)

١ - عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِي وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِيَّاسٍ : قَالَ حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ قَالَ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ قَالَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ اسْتَزِدُّهُ لَزَادَنِي (٢)

عبد الله بن مسعود بن الحرث بن شميخ هذلي يكنى أبا عبد الرحمن شهد بدرًا يعرف بابن أم عبد توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه الزبير ودفن بالبيع وكان له يوم مات نيف وسبعون سنة من أكابر الصحابة وفقهائهم قوله حدثني صاحب هذه الدار دليل على أن الإشارة يكتبني بها عن التصريح بالاسم وتنزل منزلته إذا كانت معينة للمشار إليه مميزة له عن غيره : وسؤاله عن أفضل الأعمال طلب المعرفة ما ينبغي تقديمه منها وحرصا على معرفة الأصل ليتأكد القصد إليه وتشتد المحافظة عليه : والأعمال هي العلم المحمولة على الأعمال البدنية (٣)

(١) المواقيت جمع ميقات والمراد منه هنا الوقت الذي عينه الله لاداء هذه العبادة وهو المقدار المحدود للفعل من الزمان : والصلاة معناها لغة الدعاء لاشتغالها عليه وشرعا عبارة عن الأفعال المخصوصة الميمنة بالأحداث الآتية : ولما كانت الطهارة شرطاً في الصلاة ناسب تقديمها على الصلاة لأن الشرط مقدم على المشروط :

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الإيمان والنسائي والترمذي (٣) أراد الشارح من حل الأعمال في الحديث على الأعمال البدنية الاحتراز عن الإيمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حيث أنه بين حديث أبي هريرة «أفضل الأعمال إيمان بالله» الحديث :

كما قال الفقهاء أفضل عبادات البدن الصلاة واحترزوا بذلك عن عبادة المال : وقد تقدم لنا كلام في العمل هل يتناول عمل القلب أم لا فاذا جعلناه مخصوصا بأعمال البدن تبين من هذا الحديث انه لم يرد أعمال القلوب فان من عملها ما هو افضل كالإيمان وقد ورد في بعض الحديث ذكره مصرحاً به اعني الإيمان فتبين بذلك الحديث انه اريد بالأعمال ما يدخل فيه اعمال القلوب وأريد في هذا الحديث ما يختص بعمل الجوارح : وقوله الصلاة على وقتها ليس فيه ما يقتضى أول الوقت وآخره وكأن المقصود به الاحتراز عما اذا وقعت خارج الوقت قضاء فاتها لا تنتزل هذه المنزلة (١) وقد ورد في حديث آخر الصلاة لوقتها وهو أقرب لان يستدل به على تقديم الصلاة في أول الوقت من هذا اللفظ وقد اختلفت الأحاديث في فضائل الأعمال وتقديم بعضها على بعض والذي قيل في هذا انها أجوبة مخصوصة لسائل مخصوص أو من يكون هو في مثل حاله أو هي مخصوصة ببعض الأحوال التي ترشد القرائن الى انها المراد : مثال ذلك ان يحمل ماورد عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « الا أخبركم بأفضل أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم » وفسره بذكر الله تعالى سبحانه على ان يكون ذلك أفضل الأعمال بالنسبة الى مخاطبين بذلك أو من هو في مثل حالهم أو من هو في صفاتهم ولو خوطب بذلك الشجاع الباسل المتأهل للنفع الأكبر في القتال لقليل له الجهاد ولو خوطب به من لا يقوم مقامه في القتال ولا يمتحض حاله لصلاحية التبتل لذكر الله تعالى وكان غنيا ينتفع بصدقته لقليل له الصدقة وهكذا في بقية أحوال الناس قد يكون الأفضل في حق هذا مخالفاً للأفضل في حق ذلك بحسب ترجيح المصلحة التي تليق به : وأما بر الوالدين فقد قدم في هذا الحديث على الجهاد وهو دليل على تعظيمه ولا شك في ان اذاها بغير مايجب ممنوع منه : وأما مايجب من البر في حق غير هذا ففي ضبطه اشكال كبير : وأما الجهاد في سبيل الله تعالى فترتبته في الدين عظيمة والقياس

(١) أقول فيه نظر « لأن اخراجها عن وقتها محرم ولفظ احب يقتضى المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت لا ماذهب اليه الشارح !

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ فَتَشْهَدُ مَعَهُ النِّسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ بِمِرْوَاهِنَ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمِرْوَاهُ أَوْ كَسِيَّةٌ مُعَامَةٌ تَكُونُ مِنْ خَزٍّ وَتَكُونُ مِنْ صُوفٍ وَتُتَلَفَعَاتٍ مُتَدَحِّفَاتٍ وَالْغُلَسُ اخْتِلَاطُ ضِيَاءِ الصُّبْحِ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ (١)

يقتضى انه أفضل من سائر الأعمال التي هي وسائل فان العبادات على قسمين منها ماهو مقصود لنفسه ومنها ماهو وسيلة الى غيره وفضيلة الوسيلة بحسب فضيلة المتوصل اليه فحيث تعظم فضيلة المتوصل اليه تعظم فضيلة الوسيلة ولما كان الجهاد في سبيل الله وسيلة الى اعلان الايمان ونشره واخلال الكفر ودحضه كانت فضيلة الجهاد بحسب فضيلة ذلك والله أعلم

وفي هذا الحديث دليل لمن يرى التغليس في صلاة الفجر وتقديمها في أول الوقت لاسيما مع ما روى من طول قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح وهذا مذهب مالك والشافعي رحمهما الله (٢) وخالف أبو حنيفة رحمه الله ورأى ان الاسفار بها أفضل لحديث ورد فيه «أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر» وفيه

(١) أخرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد : وقد بدأ بعض المؤلفين بوقت الظهر وبعضهم بالفجر وعليه جرى المؤلف وهو اجود لان الصلاة الوسطى هي العصر على ماسياني بيانه : وانما تكون وسطى اذا كان الفجر الأول فيكون بعدها صلاتان وقبلها كذلك

(٢) وبه قال احمد بن حنبل واسحاق والأوزاعي وأبو ثور : وداود بن علي والطبري وهو مروى أيضاً عن عمر وعثمان وانس وأبي موسى وأبي هريرة وابن الزبير وذهبوا الى ان الاسفار ليس بمندوب اخذا بهذا الحديث وبحديث أبي مسعود الأنصاري «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الصبح بغلس ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى ان يسفر» رواه أبو داود بهذا اللفظ : وقد اخرجاه في الصحيحين مطولا ورواه النسائي وابن ماجه أيضاً : والله أعلم

٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَغْلَسٍ (١)

دليل على شهود النساء الجماعة بالمسجد مع الرجال وليس في الحديث ما يدل على كونهن عجزاً أو شواباً وكره بعضهم الخروج للشواب : وقولها متلفعات بالعين وبيروى متلفعات بالفاء والمعنى متقارب الا ان التلفع يستعمل مع تغطية الرأس قال ابن حبيب لا يكون الالتفاع الا بتغطية الرأس واستأنسوا لذلك بقول عبيد بن الأبرص

كيف ترجون سقوطي بعدما * لقع الرأس بياض وصلع
واللفاع مالتفع به واللحاف مالتحف به . وقد فسر المصنف المروط بكونها اكسية من صوف أو خز وزاد بعضهم في صفتها ان تكون مربعة . وقال بعضهم ان سداها من شعر . وقيل انه جاء مفسراً في الحديث على هذا وقالوا ان قول امرئ القيس : على أثرينا ذيل مرط مرطل * ان المرط ههنا من خز وفسر الغلس بانه اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل والغلس والغبس متقاربان والفرق بينهما ان الغلس في آخر الليل وقد يكون الغبس في آخره وأوله وأما من قال الغبس بالغين والباء والسين المهملة فغلط عندهم

الحديث يدل على الفضيلة في أوقات هذه الصلوات : فاما الظهر فقوله يصلي الظهر بالهاجرة يدل على تقديمها في أول الوقت فانه قد قيل في الهاجرة والهجير انهما شدة الحر وقوته ويعارضه ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر اذا اشتد الحر فابدوا : ويمكن الجمع بينهما بان يكون اطلق اسم الهاجرة

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي :

على الوقت الذى بعد الزوال مطلقا فانه قد يكون فيه الهاجرة فى وقت فيطلق على الوقت مطلقا بطريق الملازمة وان لم يكن وقت الصلاة فى حرشديد وفيه بعد وقد يقرب بما نقل عن صاحب العين ان الهجير والهاجرة نصف النهار فاذا أخذ بظاهر هذا الكلام كان مطلقا على الوقت : وفيه وجه آخر وهو ان الفقهاء اختلفوا فى ان الابراد رخصة أو سنة ولاصحاب الشافعى وجهان فى ذلك فان قلنا انه رخصة فيكون قوله صلى الله عليه وسلم أبردوا أمر اباحة ويكون تعجيله لها فى وقت الهاجرة أخذاً بالأسبق والأولى أو نقول من يرى ان الابراد سنة ان التهجير لبيان الجواز وفى هذا بعد لان قوله كان يشعر بالكثرة والملازمة عرفا : وقوله والعصر والشمس نقية يدل على تعجيلها أيضا خلافا لمن قال ان أول وقتها ما بعد القامتين : وقوله والمغرب اذا وجبت أى الشمس والوجوب السقوط ويستدل به على ان سقوط قرصها يدخل به الوقت والأماكن تختلف فما كان منها فيه حائل بين الرائي وبين قرص الشمس لم يكتف بغيبوبة القرص عن العين ويستدل على غروبها بطولع الليل من المشرق « قال صلى الله عليه وسلم اذا غربت الشمس من ههنا وطلع الليل من ههنا فقد أفطر الصائم » أو كما قال فان لم يكن ثمة حائل فقد قال بعض أصحاب مالك ان الوقت يدخل بغيبوبة الشمس وشعاعها المستولى عليها وقد استمر العمل بصلاة المغرب عقيب الغروب وأخذ منه ان وقتها واحد : والصحيح عندي ان الوقت مستمر الى غيبوبة الشفق : وأما العشاء فاختلف الفقهاء فيها فقال قوم تقديمها أفضل وهو ظاهر مذهب الشافعى وقال قوم تأخيرها أفضل لأحد حديث سترد فى الكتاب : وقال قوم ان اجتمعت الجماعة فالتقديم أفضل وان تأخرت فالتأخير أفضل وهو قول عند المالكية ومستندهم هذا الحديث : وقال آخرون انه يختلف باختلاف الأوقات ففى الشتاء وفى رمضان تؤخر وفى غيرها تقدم وانما أخرت فى الشتاء لطول الليل وكراهية الحديث بعدها

وهذا الحديث يتعلق بمسئلة تكلموا فيها وهو ان صلاة الجماعة افضل من

الصلاة في أول الوقت أو بالعكس حتى انه اذا تعارض في حق شخص أمر ان أحدهما ان يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخر الصلاة في الجماعة أيهما أفضل : والا قرب عندي ان التأخير لصلاة الجماعة أفضل : وهذا الحديث يدل عليه لقوله واذا ابطأوا أخر فأخر لأجل الجماعة مع امكان التقديم ولان التشديد في ترك الجماعة والترغيب في فعلها موجود للأحاديث الصحيحة وفضيلة الصلاة في أول الوقت وردت على جهة الترغيب في الفضيلة : وأما جانب التشديد في التأخير عن أول الوقت فلم يرد كما في صلاة الجماعة : وهذا دليل على الرجحان لصلاة الجماعة : نعم اذا صح لفظ يدل دلالة ظاهرة على ان الصلاة في أول وقتها (١) أفضل الأعمال كان متمسكا لمن يرى خلاف هذا المذهب * وقد قدمنا في الحديث الماضي انه ليس فيه دليل على الصلاة في أول الوقت فان قوله على وقتها لا يشعر بذلك والحديث الذي فيه الصلاة لوقتها ليس فيه دلالة قوية الظهور في أول الوقت وقد تقدم تفسير الغلس وان الحديث دليل على ان التغليس بالصبح أفضل والحديث المعارض له وهو قوله اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر قيل فيه ان المراد بالاسفار تبين طلوع الفجر ووضوحه للرائي يقينا : وفي هذا التأويل نظر فانه قبل التبين والتيقن في حالة الشك لا تجوز الصلاة فلا أجر فيها : والحديث يقتضي بلفظة أفضل ان ثم أجرين أحدهما أكمل من الآخر لاقتضاء صيغة أفعل المشاركة في الأصل مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة وقد رد من غير اشتراك في الأصل قليلا على وجه الحجاز فيمكن ان يحمل عليه ويرجح وان كان تأويلا بالعمل (٢) من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء

(١) قال صاحب العدة اشارة الى ان احاديث لاول وقتها لم تصح بهذا اللفظ وان

وردت فن طرق فيها مقال

(٢) قال صاحب العدة قوله بالعمل اشارة الى قاعدة في ترجيح التأويل بخلاف ظاهر

الدلول وقد عمل السلف سيما الشارع على خلاف ما افاده ظاهر اللفظ فيكون المرجوح راجحا :

٢ - عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ فَقَالَ كَانَ يُصَلِّيُ الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَذْخُضُ الشَّمْسُ وَيُصَلِّيُ الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدَنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ وَنَسِيتُ مَا قَالَتْ فِي الْمَغْرِبِ وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ ﷻ (١)

أبو برزة الأسامي اختلف في اسمه واسم أبيه والأشهر الأصح نضلة بن عبید أو نضلة بن عبد الله ويقال نضلة بن عائذ بالذال المعجمة مات سنة أربع وستين وقيل مات بعد ولاية ابن زياد قبل موت معاوية سنة ستين وكانت وفاته بالبصرة وقد تقدم أن لفظة كان تشعر عرفاً بالدوام والتكرار كما يقال كان فلان يكرم الضيوف وكان فلان يقاتل العدو إذا كان ذلك دأبه وعادته : والألف واللام في المكتوبة للاستغراق ولهذا أجاب بذكر الصلوات كلها لفهمه من السائل العموم وقوله كان يصلي الهجير فيه حذف مضاف تقديره كان يصلي صلاة الهجير : وقد قدمنا قبل أن الهجير والهجرة شدة الحر وقوته : وإنما قيل لصلاة الظهر الأولى لأنها أول صلاة أقامها جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم على ماجاء في حديث إمامة جبريل عليه السلام : وقوله حين تَذْخُضُ الشَّمْسُ بفتح التاء والحاء والمراد به ههنا زوالها واللفظة من حيث الوضع أعم من هذا

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة : ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه :

وظاهر اللفظ يقتضى وقوع صلاته صلى الله عليه وسلم للظهور عند الزوال ولا بد من تأويله

وقد اختلف أصحاب الشافعى فيما تحصل به فضيلة أول الوقت فقال بعضهم انما تحصل بان يقع أول الصلاة مع أول الوقت بحيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت وتكون الصلاة واقعة في أوله وقد يتمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث فانه قال يصلى حين تزول فظاهره وقوع أول الصلاة في أول جزء من الوقت عند الزوال لان قوله يصلى يجب حمله على يبتدىء الصلاة فانه لا يمكن ايقاع جميع الصلاة حين تدحض الشمس : ومنهم من قال تمتد فضيلة أول الوقت الى نصف وقت الاختيار فان النصف السابق من الشيء ينطلق عليه أول الوقت بالنسبة الى المتأخر : ومنهم من قال وهو الأعدل انه اذا اشتغل باسباب الصلاة عقيب دخول أول الوقت وسعى الى المسجد وانتظر الجماعة وبالجملة لم يشتغل بعد دخول الوقت الا بما يتعلق بالصلاة فهو مدرك لفضيلة أول الوقت . ويشهد لهذا فعل السلف والخلف ولم ينقل عن أحد منهم انه كان يشدد في هذا حتى يوقع أول تكبيرة في أول جزء من الوقت : وقوله والشمس حية مجاز عن بقاء بياضها وعدم مخالطة الصفرة لها : وفيه دليل على ما قدمناه من الحديث السابق من تقديمها : وقوله وكان يستحب ان يؤخر من العشاء يدل على استحباب التأخير قليلا لما يدل عليه لفظة من من التبعض الذى حقيقته راجعة الى الوقت أو الفعل المتعلق بالوقت : وقوله التى تدعوها العتمة اختيار لتسميتها بالعشاء كما فى لفظ الكتاب العزيز : وقد ورد فى تسميتها بالعتمة ما يقتضى الكراهة (١) وورد أيضا فى الصحيح تسميتها بالعتمة ولعله لبيان الجواز أو لعل المكروه ان يغلب عليها اسم العتمة بحيث يكون اسم العشاء لها مهجورا

(١) يشير الى ما رواه مسلم والنسائى وابن ماجه وغيرهم عن ابن عمر مرفوعا « لا يقلبكنم الأعراب على اسم صلاتكم فانها فى كتاب الله تعالى العشاء وانما تسمون بحلاب الابل » معناه ان الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعمون بحلاب الابل أى يؤخرونه الى شدة الظلام وكان ابن عمر اذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب ! وهو يحول على هجران اسم العشاء

٥ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخُنْدِ مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيَوْمَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ : وَفِي لَفْظٍ رَأْسُ لِمِ شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى

أو كالمهجور . وكرهية النوم قبلها لانه قد يكون سببا للنسيانها أو لتأخيرها الى خروج وقتها المختار . وكرهية الحديث بعدها اما لأنه قد يؤدي الى سهر يفضي الى النوم عن الصبح أو الى ايقاعها في غير وقتها المستحب : أو لان الحديث قد يقع فيه من اللغو والمغو مالا ينبغي ختم اليقظة به أو لغير ذلك والله أعلم والحديث ههنا قد يختص بمالا يتعلق بمصلحة الدين أو اصلاح المسلمين من الأمور الدنيوية فقد صرح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدث اصحابه بعد العشاء وترجم عليه البخاري باب السمر بالعلم ويستثنى منه أيضاً ما تدعو الحاجة الى الحديث فيه من الأشغال التي يتعلق بها مصلحة الانسان * وقوله فكان يفتل الخ دليل على التغليس بصلاة الفجر فان ابتداء معرفة الانسان لجليسه يكون مع بقاء الغلس وقوله وكان يقرأ بالسنتين الى المائة أى بالسنتين من الآيات الى المائة منها وفي ذلك مبالغة في التقدم في أول الوقت لاسيما مع ترتيل قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فيه بحدان احدهما ان العلماء اختلفوا في تعيين الصلاة الوسطى : فذهب أبو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى الى انها العصر ودليلهما هذا الحديث مع غيره وهو قوى في المقصود وهذا المذهب هو الصحيح في المسئلة : وميل مالك والشافعي الى اختيار صلاة الصبح والذين اختاروا ذلك اختلفوا في طريق الجواب عن هذا الحديث : فمنهم من سلك فيه مسلك المعارضة وعورض بما رواه مالك من حديث أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين انه قال امرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ثم قالت اذا بلغت هذه الآية فاذني « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » فلما بلغت آيتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين : ثم قالت سمعتها من رسول الله

صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ : وَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ حَبَسَ الشُّرَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا أَوْ حَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا ﴿١﴾

صلى الله عليه وسلم : وروى مالك أيضا عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع قال كنت أكتب مصحفا لحفصة أم المؤمنين فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فلما بلغت اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين

ووجه الاحتجاج منه انه عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى والمعطوف والمعطوف عليه متغايران : ويقع الكلام في هذا من وجهين أحدهما انه يتعلق بمسئلة اصولية وهو ان ماروي من القرآن بنجر الآحاد اذا لم يثبت كونه قرآنا فهل ينزل منزلة الأخبار في العمل به فيه خلاف بين الأصوليين : والمنقول عن أبي حنيفة انه ينزل منزلة الأخبار في العمل به : ولهذا أوجب التابع في صوم الكفارة للقراءة الشاذة « فصيام ثلاثة ايام متتابعات » والذي اختاره غيره خلاف ذلك وقالوا لاسبيل الى اثبات كونه قرآنا بطريق الآحاد ولا الى كونه خبرا لانه لم يرو على انه خبر : الثاني احتمال اللفظ للتأويل وان يكون ذلك كالعطف في قول الشاعر

الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتبية في المزدحم

فقد وجد العطف ههنا مع اتحاد الشخص وعطف الصفات بعضها على

(١) أخرجه البخارى في مواضع مختلفة ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذى

بعض موجود في كلام العرب : وربما سلك بعض من رجح ان الصلاة الوسطى صلاة الصبح طريقة أخرى وهو ما يقتضيه قرينة قوله تعالى (قوموا لله قانتين) من كونها الصبح الذي فيه القنوت وهذا ضعيف من وجهين : احدهما ان القنوت لفظ مشترك يطلق على القيام وعلى السكوت وعلى الدعاء وعلى كثرة العبادة فلا يتعين حمله على القنوت الذي في صلاة الصبح : الثاني انه قد يعطف حكم على حكم وان لم يجتمعا معا في محل واحد مختصين به فالقرينة ضعيفة : وربما سلكوا طريقا أخرى وهو ايراد الأحاديث التي تدل على تأكيد أمر صلاة الفجر كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا » (١) ولكونهم كانوا يعلمون نفاق المنافقين بتأخيرهم عن صلاة العشاء والصبح وهذا معارض بالتأكيدات الواردة في صلاة العصر كقوله صلى الله عليه وسلم « من صلى البردين دخل الجنة » وكقوله « فان استطعتم ان لا تغلبوا عن صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وقد حمل قوله عز وجل (فسيحج محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) على صلاة الصبح والعصر بل تزيد فنقول وقد ورد من التشديد في ترك صلاة العصر ما لا نعلمه ورد في صلاة الصبح وهو قوله صلى الله عليه وسلم « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » : وربما سلك من رجح الصبح طريق المعنى وهو ان تخصيص الصلاة الوسطى بالأمر بالمحافظة لأجل المشقة في ذلك وأشق الصلوات صلاة الصبح لانها تأتي في حال النوم والغفلة : وقد قيل ان ألد النوم اغفاءة الفجر فناسب ان تكون هي الخشوش على المحافظة عايتها : وهذا قد يعارض في صلاة العصر لمشقة أخرى وهي أنها وقت اشتغال الناس بالمعاش والتكسب ولو لم يعارض بذلك لمكان المعنى الذي ذكره في صلاة الصبح ساقط الاعتبار مع النص على انها العصر : وللفضائل والمصالح مراتب لا يحيط بها البشر فالواجب اتباع النص فيها : وربما سلك

(١) الحديث رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة : وحديث من صلى البردين المذكور بعد هذا رواه البخاري أيضاً « وحديث من ترك صلاة العصر حبط عمله » أيضاً

المخالف لهذا المذهب مسلك النظر في كونها وسطى من حيث العدد وهذا عليه أمران : أحدهما ان الوسطى لا يتعين ان تكون من حيث العدد فيجوز ان تكون من حيث الفضل كما يشير اليه قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) أى عدولا : الثانى انه اذا كان من حيث العدد فلا بد من ان يتعين ابتداء فى العدد يقع بسببه معرفة الوسط وهذا يقع فيه التعارض فمن يذهب الى انها الصبح يقول سبقها المغرب والعشاء ليلا وبعدها الظهر والعصر نهائياً فكانت هى الوسطى ومن يقول هى المغرب يقول سبق الظهر والعصر وتأخر العشاء والصبح فكانت المغرب هى وسطى : ويترجح هذا بان صلاة الظهر قد سميت الأولى : وعلى كل حال فأقوى ما ذكرناه حديث العطف الذى صدرناه به ومع ذلك فدلالته قاصرة عن هذا النص الذى استدل به على انها العصر والاعتقاد المستفاد من هذا الحديث أقوى من الاعتقاد المستفاد من حديث العطف . والواجب على الناظر المحقق ان يزن الظنون ويعمل بالأرجح منها

البحث الثانى قوله « ثم صلاها بين المغرب والعشاء » يحتل أمرين أحدهما ان يكون التقدير فصلاها بين وقت المغرب ووقت العشاء : والثانى ان يكون التقدير فصلاها بين صلاة المغرب وصلاة العشاء : وعلى هذا التقدير يكون الحديث دالا على ان ترتيب الفوائت غير واجب لانه يكون صلاها أعنى العصر الفائتة بعد صلاه المغرب الحاضرة وذلك لا يراه من يوجب الترتيب الا ان هذا الاستدلال يتوقف على دليل يرجح هذا التقدير أعنى قولنا بين صلاة المغرب وصلاة العشاء على التقدير الأول أعنى قولنا بين وقت المغرب ووقت العشاء فان وجد دليل على هذا الترجيح تم الاستدلال والا وقع الاجمال : وفى هذا الترجيح الذى أشرنا اليه مجال للنظر على حسب قواعد علم العريضة والبيان (١) وقد ورد

(١) لعله اشارة الى أن الاحتمال الاول أرجح من حيث عدم الاحتياج الى الحذف والتقدير لان المغرب والعشاء حقيقة فى الوقتين ومن ذهب الى الاحتمال الثانى يحتاج الى حذف مضاف وهو لفظ صلاة ولا يقال قد وقع الحذف فى الاحتمال الاول لان الشارح قد قدر

التصريح بما يقتضى الترجيح للتقدير الأول وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالعصر وصلى بعدها المغرب وهو حديث صحيح فلا يلتفت الى غيره من الاحتمالات والترجيحات والله أعلم : وحديث ابن مسعود الآتى عقيب هذا الحديث يدل على ان الصلاة الوسطى صلاة العصر أيضاً كما فى الحديث : وقوله فيه حبس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت وقت الاصفرار ووقت الكراهة فيكون وقت الاختيار خارجاً ولا تؤخر الصلاة عن وقت الاختيار وقد ورد فى ذلك انه كان قبل نزول قوله تعالى (فان خفتم فرجالاً أو ركبانا) والمراد بذلك انه لو كانت الآية نزلت لأقيمت الصلاة فى حالة الخوف على ما اقتضته الآية : وقوله حتى اصفرت الشمس قد يتوهم منه مخالفة لما فى الحديث الأول من صلاتها بين المغرب والعشاء وليس كذلك بل الحبس انتهى الى هذا الوقت ولم تقع الصلاة الا بعد المغرب كما فى الحديث الأول : وقد يكون ذلك الاشتغال باسباب الصلاة أو غيرها كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتضياً لجواز التأخير الى ما بعد الغروب وفى الحديث دليل على جواز الدعاء على الكفار بمثل هذا ولعل قائل يقول فيه متمسك لعدم رواية الحديث بالمعنى فان ابن مسعود تردد بين قوله ملاً الله أو حشاً الله ولم يقتصر على أحد اللفظين مع تقاربهما فى المعنى : وجوابه ان بينهما تفاوتاً . فان قوله حشاً الله يقتضى من التراكم وكثرة اجزاء الحشو مالا يقتضيه ملاً : وقد قيل ان شرط الرواية بالمعنى ان يكون اللفظان مترادفين لا ينقص أحدهما عن الآخر على انه ان جوزنا الرواية بالمعنى فلا شك ان رواية اللفظ أولى فقد يكون ابن مسعود تحرى لطلب الأفضل

لفظ وقت لانا نقول انما قدره الشارح لزيادة الايضاح ووقع الاحتمال والا فليس بضرورى فمرفت ان الاحتمال الاول بقاء على الحقيقة بخلاف الثانى فانه يصير من مجاز الحذف والبقاء على الحقيقة أولى والله أعلم

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ فَخَرَجَ مُعْمَرٌ فَقَالَ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ يَقُولُ لَوْلَا أَنِ اشُقَّ عَلَى أُمِّي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ (١) ﷺ

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو العباس رباني هذه الأمة ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أكابر الصحابة وعلمائهم كان يقال له البحر لسعة علمه مات بالطائف سنة ثمان وستين في أيام ابن الزبير وولد قبل الهجرة بثلاث سنين في قول الواقدي : وفي الحديث مباحث الأول يقال عتم الليل بعم بكسر التاء إذا أظلم والعتمة الظلمة : وقيل انها اسم لثلث الليل الأول بعد غروب الشفق نقل ذلك عن الخليل : وقوله أعم أى دخل في العتمة كما يقال أصبح وأمسى وأظهر قال الله تعالى (حين تمسون وحين تصبحون) الى قوله (وحين تظهرون)

الثاني اختلف الناس في كراهية تسمية العشاء بالعتمة فمنهم من أجازها واستدل بهذا الحديث وفي الاستدلال به نظر فان قوله أعم أى دخل في وقت العتمة والمراد صلى فيه ولا يلزم من ذلك ان يكون سمى العشاء عتمة . وأصبح منه الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح » ومنهم من كره ذلك : قال الشافعي واحب أن لا تسمى صلاة العشاء بالعتمة ومستنده هذا الحديث الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) خرجه البخاري في مواضع مختلفة وألفاظ متقاربة : ومسلم وغيرهما : وقول صاحب العدة ان هذه الالفاظ لم يتفقا عليها بل الحديث في الصحيح بالفاظ مختلفة ولفظ العدة بهذا السياق ليس لهما ولا لأحدهما بل هو مجموع من مجموع ماقيهما غير مسلم لان البخاري رواه في باب التمني بهذا اللفظ ولعل كلام صاحب العدة محمول على أن البخاري لم يروه بهذا اللفظ في المواقيت لا مطلقا تنبه والله أعلم

«قال لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم الا وانها العشاء» ولكنهم يعتمدون بالابل أى يؤخرون حلها الى ان يظلم الظلام : وعتمة الليل ظلمته كما قدمناه : وهذا الحديث يدل على هذا المقصود من وجوه : أحدها صيغة النهي : والثانى مافى قوله تغلبنكم فان فيه تنفيراً عن هذه التسمية فان النفوس تأنف من الغلبة والثالث اضافة الصلاة اليهم فى قوله على اسم صلاتكم فان فيه زيادة الا ترى انا لو قلنا لا تغلبن على مالك كان أشد تنفيراً من قولنا لا تغلبن على مال أو على المال لدلالة الاضافة على الاختصاص به ولعل الأقرب ان يجوز هذه التسمية ويكون الأولى تركها : وقد قدمنا الفرق بين كون الأولى ترك الشيء وبين كونه مكروهاً اما الجواز فللفظ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما عدم الأولوية فللحديث المذكور : ولفظ الشافعى وهو قوله لا أحب أقرب الى ما ذكرناه من قول من قال من أصحابه ويكره ان يقال لها العتمة أو نقول المنهى عنه انما هو الغلبة على الاسم وذلك بان يستعمل دائماً أو أكثرها ولا يناقضه ان يستعمل قليلاً فيكون الحديث من باب استعماله قليلاً أعنى قوله صلى الله عليه وسلم ولو يعلمون مافى العتمة والصبح ويكون حديث ابن عمر محمولاً على ان تسمى بذلك الاسم غالباً أو دائماً

الثالث فى الحديث دليل على ان الأولى تأخير العشاء وقد قدمنا اختلاف العلماء فيه : ووجه الاستدلال قوله صلى الله عليه وسلم «لولا ان أشق على أمتى أو على الناس» الخ وفيه دليل على ان المطلوب تأخيرها لولا المشقة

الرابع قد حكينا ان العتمة اسم لثلث الليل بعد غيوبة الشفق فلا ينبغى ان يحمل قوله اعتم على أول أجزاء هذا الوقت فان أول اجزائه بعد غيوبة الشفق ولا يجوز تقديم الصلاة على ذلك الوقت وانما ينبغى ان يحمل على آخره أو ما يقارب ذلك فيكون ذلك مخالفاً للعادة وسبباً لقول عمر رضى الله عنه رقد النساء والصبيان الخامس قد كنا قدمنا فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لولا ان أشق

على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » انه استدل بذلك على ان الأمر للوجوب فلك ان تنظر هل يتساوى هذا اللفظ مع ذلك في الدلالة أم لا فأقول لقائل أن يقول لا يتساوى مطلقاً فان وجه الدليل ثمة ان كلمة لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فيقتضى ذلك انتفاء الأمر لوجود المشقة والأمر المنتفى ليس أمر الاستحباب لثبوت الاستحباب فيكون المنتفى هو أمر الوجوب فثبت ان الأمر المطلق للوجوب فاذا استعملنا هذا الدليل في هذا المكان وقلنا ان الأمر المنتفى ليس أمر الاستحباب لثبوت الاستحباب توجه المنع ههنا عند من يرى ان تقديم العشاء أفضل بالدلائل الدالة على ذلك (١) اللهم الا ان نضم الى هذا الاستدلال الدلائل الخارجية الدالة على استحباب التأخير (٢) فيترجح على الدلائل المقتضية للتقديم ويجعل ذلك مقدمة ويكون المجموع دليلاً على ان الأمر للوجوب فيثبت ذلك بهذه الضميمة السادس في الحديث دليل على تنبيه الأَكْبَر اما لاحتمال غفلة أو لاستثارة فائدة منهم في التنبيه لقول عمر رقد النساء والصبيان : السابغ يحتمل ان يكون قوله رقد النساء والصبيان راجعاً الى من حضر المسجد منهم لقلة احتمالهم المشقة في السهر فيرجع ذلك الى انهم كانوا يحضرون للمسجد لصلاة الجماعة ويحتمل ان يكون راجعاً الى من تخلقه المصلون في البيوت من النساء والصبيان ويكون قوله رقد النساء اشفاقاً عليهم من طول الانتظار

(١) كحديث ابن عمر مرفوعاً «الوقت الاول من الصلاة رضوان الله والاخر عفو الله» وحديث ام فروة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم «أى الاعمال افضل قال الصلاة لأول وقتها» أخرجه الترمذى وأبو داود وقد ضعفه الترمذى وحديث ابن مسعود المتقدم وهى عمومات لا تنوي على معارضة الاحاديث الدالة على تأخير صلاة العشاء

(٢) كحديث جابر بن سمرة «كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يصلى الصلاة نحواً من صلاتكم وكان يؤخر العتمة بعد صلاتكم شيئاً» أخرجه مسلم وله من حديث عمر اعم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل ونام اهل المسجد ثم خرج يصلى فقال انه لوقتها لولا ان اشق على أمتي والاحاديث الدالة على تأخير العشاء الى ثلث الليل والى شطره كثيرة ثابتة في الامهات من حديث انس ومعاذ بن جبل وابى سعيد وابى موسى وابى هريرة

٧ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ فابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ : وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ (١) ﷺ

لا ينبغي حمل الالف واللام في الصلاة على الاستغراق ولا على تعريف الماهية بل ينبغي ان يحمل على المغرب لقوله فابدؤا بالعشاء وذلك يخرج صلاة النهار وبين انها غير مقصودة ويبقى التردد بين المغرب والعشاء فيترجح حمله على المغرب لما ورد في بعض الروايات « اذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدؤا به قبل ان تصلوا » وهو صحيح وكذلك صح « فابدؤا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضا : وأخذ الظاهرية بظاھرہ في تقديم الطعام على الصلاة فزادوا فيما نفل عنهم فقالوا ان صلى فصلاته باطلة : وأما أهل القياس والنظر فانهم نظروا الى المعنى وفهموا ان العلة التشويش لأجل التشوف الى الطعام وقد أوضحت تلك الرواية التي ذكرناها وهي قوله « وأحدكم صائم » فتنبعوا هذا المعنى فحيث حصل التشوف المؤدى الى عدم الحضور في الصلاة قدموا الطعام واقتصروا أيضا على مقدار ما يكسر سورة الجوع وتقل عن مالك يبدأ بالصلاة الا ان يكون طعاما خفيفا : واستدل بالحديث على ان وقت المغرب موسع فان أريد به مطلق التوسعة فصحيح لكن ليس بمحل الخلاف المشهور وان أريد التوسعة الى مغيب الشفق ففي هذا الاستدلال نظر فان بعض من ضيق وقت المغرب جعله مقدراً بزمان يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيمات يكسر بها سورة الجوع : فعلى هذا لا يلزم ان لا يكون وقت المغرب موسعا الى غروب الشفق : على ان الصحيح الذي نذهب اليه ان وقتها موسع الى غروب الشفق وانما الكلام في وجه هذا الاستدلال من هذا الحديث : وقد استدلل به أيضا على ان صلاة الجماعة ليست فرضا على الأعيان في كل حال : وهذا صحيح ان أريد به ان حضور الطعام مع التشوف اليه عذر في ترك الجماعة فان أريد به

(١) هذا الحديث أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة هذا احدها وذكره في كتاب الأطعمة

٨ - وَلِإِسْلَمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا صَلَاةَ بِمَحْضَرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ ﷺ

الاستدلال علي انها ليست بفرض من غير عنذر لم يصح ذلك . وفي الحديث دليل علي فضيلة تقديم حضور القلب في الصلاة علي فضيلة أول الوقت فانهما لما تزامنا قدم صاحب الشرع الوسيلة الي حضور القلب علي أداء الصلاة في أول الوقت والمتشوفون الي المعنى أيضا قد لا يقصرون الحكم علي حضور الطعام بل يقولون به عند وجود المعنى وهو التشوف الي الطعام

والتحقيق في هذا ان الطعام ان لم يحضر فاما ان يكون متيسر الحضور عن قريب حتى يكون كالحاضر اولا فان كان الأول فلا يبعد ان يكون حكمه حكم الحاضر : وان كان الثاني وهو ما يتراخي حضوره فلا ينبغي ان يلحق بالحاضر : فان حضور الطعام يوجب زيادة تشوف وتطلع اليه : وهذه الزيادة يمكن ان يكون اعتبارها الشارع في تقديم الطعام علي الصلاة فلا ينبغي ان يلحق بها مالا يساو بها للقاعدة الأصولية ان محل النص اذا اشتمل علي وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يبلغ

هذا الحديث ادخل في العموم من الحديث الأول اعني بالنسبة الي لفظ الصلاة والنظر الي المعنى يقتضي التخصيص ببعض الصلاة والنظر الي اللفظ يقتضي التعميم وهو الأليق بمذهب الظاهرية وقد قدمنا ما يتعلق بحضور الطعام : والأخبثين إما ان تؤدي الي الاختلال بركن أو شرط أولا فان أدى الي ذلك امتنع دخول الصلاة معه وان دخل واختل الركن أو الشرط فسدت الصلاة بذلك الاختلال وان لم يؤدي الي ذلك فالمشهور فيه الكراهة (١) ونقل عن مالك ان ذلك مؤثر

(١) قال النووي وهذه الكراهة عند جمهور اصحابنا وغيرهم اذا صلى لذلك وفي الوقت سعة فان ضاق الوقت بحيث لو أكل او تطهر خرج الوقت صلى علي حالته محافظة علي منهية الوقت فلا يجوز تأخيرها وحكي أبو سعيد من اصحابنا وجها لبعض اصحابنا انه لا يصلي علي

في الصلاة بشرط شغله عنه وقال يعيد في الوقت وبعده وتاوله بعض أصحابه على انه ان شغله حتى انه لا يدري كيف صلى فهو الذي يعيد قبل وبعد : وأما ان شغله شغلاً خفيفاً لم يمنعه من اقامة حدودها وصلى ضمماً بين وركيه فهو الذي يعيد في الوقت : وقال القاضي عياض وكلهم مجمعون على ان من بلغ به مالا يعقل به صلاته ولا يضبط حدودها انه لا يجوز ولا يحل له الدخول كذلك في الصلاة وانه يقطع صلاته ان اصابه ذلك فيها : وهذا الذي قدمناه من التأويل : وكلام القاضي عياض فيه بعض اجمال : والتحقيق ما أشرنا اليه أولاً انه ان منع من ركن أو شرط امتنع الدخول في الصلاة معه وفسدت الصلاة باختلال الركن والشرط وان لم يمنع من ذلك فهو مكروه ان نظر الى المعنى او تمتنع ان نظراً الى ظاهر النهي ولا يقتضى ذلك الاعادة عند الشافعي : وأما ما ذكر من التأويل من انه لا يدري كيف صلى او ما قاله القاضي عياض ان من بلغ به مالا يعقل صلاته فان أريد بذلك الشك في شيء من الأركان فحكمه حكم من شك في ذلك بغير هذا السبب وهو البناء على اليقين : وان أريد به انه يذهب الخشوع بالكلية فحكمه حكم من صلى بغير خشوع والجمهور على صحة صلاته : وقول القاضي ولا يضبط حدودها ان أريد به انه لا يفعلها كما وجب عليه فهو ما ذكرناه ميبناً : وان أريد به انه لا يستحضرها فان اوقع ذلك شكاً في فعلها فحكمه حكم الشاك في الاتيان بالركن أو الاخلال بالشرط من غير هذه الجهة : وان اريد به غير ذلك من ذهاب الخشوع فقد ينهأ أيضاً وهذا الذي ذكرناه انما هو بالنسبة الى اعادة الصلاة : واما بالنسبة الى جواز الدخول فيها فقد يتمال انه لا يجوز له ان يدخل في صلاة لا يتمكن فيها من تذكر اقامة اركانها وشرائطها : واما ما أشار اليه بعضهم من امتناع الصلاة مع مدافعة الأخبثين من جهة ان خروج النجاسة عن مقعرها يجعلها كالبارزة ويوجب انتقاض الطهارة وتحريم الدخول في الصلاة من غير التأويل الذي قدمناه فهو عندى بعيد لانه احداث سبب آخر في انتقاض الطهارة من غير دليل صريح فيه : فان استند الى هذا الحديث فليس بصريح في ان السبب ما ذكره وانما غايته انه مناسب أو محتمل والله اعلم

حاله بل يأكل ويتوضأ وان خرج الوقت لان مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته

٩ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي مُعَمَّرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ (١) وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْعَاثِرِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ (٢) ﷺ

في الحديث الأول رد على الروافض فيما يدعونه من المباينة بين أهل البيت وأكابر الصحابة رضى الله عنهم : وقوله نهى عن الصلاة بعد الصبح أى بعد صلاة الصبح : وبعد العصر أى بعد صلاة العصر : فان الاوقات المكروهة على قسمين منها ما تتعلق الكراهة فيه بالفعل بمعنى انه ان تأخر الفعل لم تكره الصلاة قبله وان تقدم في اول الوقت كرهت وذلك في صلاة الصبح وصلاة العصر فعلى هذا يختلف وقت الكراهة في الطول والقصر : ومنها ما يتعلق فيه الكراهة بالوقت كطول الشمس الى الارتفاع ووقت الاستواء ولا يحسن ان يكون في هذا الحديث الحكم معلقا بالوقت بل لا بد من اداء صلاة الصبح وصلاة العصر فتعين ان يكون المراد بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر : وهذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار * وعن بعض المتقدمين والظاهرية فيه خلاف (٣) من بعض الوجوه : وصيغة الذنبى اذا دخلت على الفعل في الفاظ الشارع

(١) اخرجه البخارى بهذا اللفظ في المواقيت ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه (٢) خرجه البخارى أيضاً في المواقيت بهذا اللفظ : ومسلم والنسائى (٣) لعله يريد ان بعض المتقدمين يجعل الحكم معلقاً بالوقت لا بالفعل : قال في العدة هذا اللفظ في الفتح ولم يبين الخلاف المشار اليه الا انه ذكر عند تعقب النووى لما ادعى الاجماع انه حكى عن طائفة من السلف الاباحة مطلقاً وان أحاديث النهى منسوخة وبه قال داود وغيره من اهل الظواهر وبذلك جزم ابن حزم انتهى ولعل هذا مراد الشارح والله أعلم

فالأولى حماها على نفي الفعل الشرعى لا على نفي الفعل الوجودى : فيكون قوله لاصلاة بعد الصبح نفيا للصلاة الشرعية لا الحسية وانما قلنا ذلك لان الظاهر ان الشارع يطلق الفاظه على عرفه وهو الشرعى : وأيضا قانا اذا حملناه على الفعل الحسى وهو غير منتف احتجنا الى اضرار لتصحيح اللفظ وهو المسمى بدلالة الاقتضاء وينشأ النظر فى ان اللفظ يكون عاما أو مجملا أو ظاهرا فى بعض الحامل أما اذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية لم نحتاج الى اضرار فكان أولى . ومن هذا البحث يطالع على كلام الفقهاء فى قوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي » فانك اذا حملته على الحقيقة الشرعية لم تحتاج الى اضرار فانه يكون نفيا للنكاح الشرعى وان حملته على الحقيقة الحسية وهى غير منتفية عند عدم الولى حسا احتجت الى اضرار فحينئذ يضمم بعضهم الصحة وبعضهم الكمال . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

وأما حديث أبى سعيد الخدرى وهو أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان وخدرة فى الأنصار والكلام فى قوله لاصلاة قد تقدم : وفى هذا الحديث زيادة على الأول فانه مد الكراهة الى ارتفاع الشمس وليس المراد مطلق الارتفاع عن الأفق بل الارتفاع الذى يزول عنده صفرة الشمس او حمرتها (١) وهو مقدر بقدر رمح أو رحين : وقوله لاصلاة فى الحديثين عام فى كل صلاة : وخصه الشافعى ومالك رحمهما الله بالنوافل ولم يقلوا به فى الفرائض الفوائت وأباحاها فى سائر الأوقات : وأبو حنيفة يقول بالامتناع وهو ادخل فى العموم الا أنه قد يعارض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها » وكونه جعل ذلك وقتا لها : وفى رواية « لا وقت لها الا ذلك » الا ان بين الحديثين عموما وخصوصا من وجه : فحديث النهى عن الصلاة بعد

(١) قال صاحب العمدة الذى فى الاحاديث لفظ الارتفاع واما ذكر مقداره بالرمح والرحين فتد ذكره فى شرح نظم الهدى من حديث عمرو ابن عتبة عن مسلم والنسائى وأبى داود والطبرانى

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
ابْنِ الْعَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ
وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَكَعْبِ بْنِ مُرَّةٍ وَأَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ
وَعَمْرٍو بْنَ عَبَّسَةَ السَّلْمِيِّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالصَّنَاجِي وَكَمْ
يَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ

الصبيح وبعد العصر خاص في الوقت عام في الصلاة : وحديث النوم والنسيان
خاص في الصلاة الفائتة عام في الوقت فكل واحد منهما بالنسبة الى الآخر
عام من وجه وخاص من وجه فليعلم ذلك

أما علي فهو علي بن أبي طالب أمير المؤمنين أبو الحسن واسم أبيه طالب
عبد مناف وقيل اسمه كنيته وعلي رضي الله عنه ذو الفضائل الجمة التي
لا تحصى قيل اسلم وهو ابن ثلاث عشرة أو اثنتي عشرة أو خمس عشرة أو ست
عشرة أو عشر أو ثمان أقوال وقتل رضي الله عنه بالكوفة سنة اربعين من
الهجرة في رمضان : وأما عبد الله ابن مسعود ابن شمع فهو أبو عبد الرحمن أحد
علماء الصحابة واكبرهم مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين : وأما عبد الله بن
عمر فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابن نقيل بن عبد العزى
ابن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن مرة العدوى
ورياح في نسبه بكسر الراء وبعدها ياء آخر الحروف ورزاح بفتح الراء المهملة
بعدها زاي مفتوحة وتوفي رحمه الله في سنة ثلاث وسبعين . وأما عبد الله
ابن عمرو فهو أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو نصير بضم النون وفتح
الصاد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح

العين ابن سهم السهمي أحد حفاظ الصحابة للحديث والمكثرين فيه عز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيل انه مات ليالى الحرة وكانت الحرة يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من ذى الحجة سنة ثلاث وستين وقيل مات سنة ثلاث وسبعين وقيل غيره : وأما ابو هريرة فقد تقدم الكلام عليه : وأما سمرة فابو عبد الرحمن وقيل ابو عبد الله أو ابو سميان أو ابو سعيد سمرة بن جندب بضم الدال وقد يال بفتحها ابن هلال فزارى حليف الأنصار : قاله الوائدي توفى في البصرة في خلافة معاربية سنة ثمان وخمسين : وأما سلمة بن الأكوع فهو سلمة بن عمرو بن الأكوع منسوب الى جده الاكوع سنان بن عبد الله وسلمة اسلمى يكنى ابا مسلم وقيل ابا ياس وقيل ابا عامر أحد شجعان الصحابة وفضلهم مات سنة أربع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة : وأما زيد بن ثابت فهو ابو خارجة زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد انصاري نجاري : وقيل يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن يقال انه كان حين قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ابن احدى عشرة سنة وكان رحمه الله تعالى من أكابر الصحابة متقدما في علم الفرائض : قيل مات سنة خمس وأربعين : وقيل اثنتين وقيل ثلاث وقيل غير ذلك : وأما معاذ بن عفراء فهو معاذ بن الحرث بن رفاعه بن سواد في قول ابن اسحق : وقيل ابن هشام هو معاذ ابن الحرث بن عفراء بن الحرث بن سواد بن غنم بن مالك بن النجار : وقيل موسى بن عقبة معاذ بن الحرث بن رفاعه بن الحارث : وأما معاذ بن جبل (١) فهو ابو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس انصاري خزرجي يكنى ابا عبد الرحمن أحد اكابر العلماء من الصحابة مات بالشام وهو اذ ذاك شاب في طاعون عمراس وهو ابن ثمان وثلاثين وقيل ابن ثمان وعشرين : وأما كعب بن مرة فبهزى سلمى فيما قيل مات بالشام سنة تسع وخمسين وقيل غيره : وأما ابو أمامة الباهلي فاسمه صمدى بن عجلان وصمدى بضم الصاد المهملة وفتح الدال

(١) قوله واما معاذ بن جبل هكذا في نسخ الشرح ومعاذ بن جبل ليس من رجال الباب بل من رجاله معاذ بن عفراء وهو ملحق في بعض نسخ الشرح ولعله تعرض له خوفاً الا لئلا يلبس به فبينه

١٠ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَمْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ
فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ
حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا قَلَّ فَقُمْنَا
إِلَى بَطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأَ نَالَهَا فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ
الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ (١)

وتشديد الباء من المكثرين في الرواية مات بالشام سنة احدى وثمانين : وقيل سنة
ست وثمانين وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في قول بعضهم : وأما عمرو بن عبسة فهو ابو نجيح ويقال ابو شعيب
 عمرو بن عبسة بفتح العين والياء ماً والباء تلهاء ابن عامر بن خاد سلمى لقي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قديما في أول الاسلام وروى عنه انه قل فلقد
 رأيتني وأنا رابع الاسلام ثم لقيه بعد الهجرة : وأما عائشة رضى الله عنها فتقد
 تقدم الكلام في أمرها : وأما الصديق فهو عبد الرحمن بن عسيلة منسوب الى
 قبيلة من اليمن كنيته ابو عبد الله كان مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وقصده فلما انتهى الى الجحفة لقيه الخبر بموته صلى الله عليه وآله وسلم وكان فاضلا :

حديث عمر فيه دليل على جواز سب المشركين لتقرير رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عمر على ذلك ولم يمين في الحديث لفظ السب فيذغى مع اطلاقه
 ان يحمل على ما ليس بفحش : وقوله يا رسول الله ما كدت أصلي العصر يقتضى
 انه صلاها قبل الغروب لأن النفي اذا دخل على كاد اقتضى وقوع الفعل في
 الاكثر كما في قوله عز وجل (وما كادوا يفعلون) وكذا في الحديث : وقوله

(١) ذكره البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة والنسائي والترمذى
 وقوله بطحان هو واد بالدينة :

صلى الله عليه وآله وسلم « والله ما صليتهما » قيل في هذا القسم اشفاق منه صلى الله عليه وسلم على من تركها وتحقيق هذا ان القسم تأكيد للقسم عليه : وفي هذا القسم اشعار ببعد وقوع القسم عليه حتي كانه لا ينتقد وقوعه فاقسم على وقوعه وذلك يقتضي تعظيم هذا الترك وهو مقتضى الاشفاق منه او ما يتأرب هذا المعنى : وفي الحديث دليل على عدم كراهية قول القائل ما صليتنا خلاف ما يتوهمه قوم من الناس وانما ترك النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة لشغله بالقتال كما ورد مصرحا به في حديث آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « شغلونا عن الصلاة الوسطى » فتمسك به بعض المتقدمين في تأخير الصلاة في حالة الخوف الى حالة الأمن : والبقاء على اقامة الصلاة في حالة الخوف : وهذا الحديث ورد في غزوة الخندق وصلاة الخوف فيما قيل شرعت في غزوة ذات الرقاع وهي بعد ذلك : ومنهم من سلك طريقا آخر وهو ان الشغل ان اوجب التمسك بالترك للنسيان وربما ادعى الظهور في اندلالة على النسيان وليس كذلك بل الظاهر تعليق الحكم بالمذكور لقضا وهو الشغل : وقوله فتمسكنا الى بطحان اسم موضع يتوله المحدثون بضم الباء وسكون الطاء وذكر غيرهم فيه النتج في الباء والكسر في الطاء دون الضم : وقوله فتوضأ للتوضأ وتوضأنا لها قد يشعر بصلاتهم معه صلى الله عليه وآله وسلم جماعة فيستدل به على صلاة القوائت جماعة وقوله فصلى الصبر فيه دليل على تقديم القائمة على الحاضرة في القضاء وهو واجب في القليل من القوائت عند مالك وهي مادون الخمس وفي الخمس خلاف ويستحب عند الشافعي مطلقا فاذا ضم الى هذا الحديث الدليل على اتساع وقت المغرب الى منيب الشفق لم يكن في هذا الحديث دليل على وجوب الترتيب في قضاء القوائت لان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب على المختار عند الاصوليين : وان ضم الى هذا الحديث الدليل على تضييق وقت المغرب كان فيه دليل على وجوب تقديم القائمة على الحاضرة عند ضيق الوقت لانه لو لم يجب لم تخرج الحاضرة عن وقتها لفعل ما ليس بواجب فللدلالة من هذا الحديث على حكم الترتيب تنبني على ترجيح أحد الدليلين على الآخر في امتداد وقت المغرب أو على القول بان الفعل للوجوب

(١) الحديث الأول عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فقرها اربعاً لا يذكر الله الا قليلاً » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والامام احمد . الحديث فيه امور : الأول قوله تلك صلاة المنافق أى الصلاة الواقعة قبل المغرب وفيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر وإيقاعها قبل المغرب عند الاصفرار * الثاني قوله « يجلس يرقب الشمس » دليل على ان الذم متوجه الى من لا عذر له قال شارح المتقى ولا أردع لذوي الايمان وافزع لقلوب اهل العرفان من هذا * الثالث اختلفوا « في قوله بين قرني الشيطان » هل هو على حقيقة او هو على المجاز قال النووي في شرح مسلم فقيل هو على حقيقة وظاهر لفظه والمراد انه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لان الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنوها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له ويحيل نفسه ولا عوانه انهم انما يسجدون له : وقيل هو على المجاز والمراد بقرنيه عاؤه وارتقاعه وسلطانه وتسلطه وغلبة اعوانه قال الخطابي هو تمثيل ومناه ان تأخيرها بتزيين الشيطان ومداغمته لهم عن تعجيلها كمداغة ذوات القرون لما تدغمه : والصحيح الأول * الرابع قوله قام فقرها : تصريح بدم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الحشوع والأذكار والطمأنينة والمراد به سرعة الحركات كسر الطائر وقد نقل بمضهم الاتفاق على عدم جواز التأخير الى هذا الوقت لمن لا عذر له والله اعلم

الحديث الثاني عن عبد الله بن منفل « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عند الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة » رواه البخاري وأبو داود والامام احمد : الحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وفيهما خلاف بين العلماء ذهب الى جوازهما الشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق وجاعة من الصحابة والتابعين : وذهب الامام مالك واكثر الفقهاء الى عدم الجواز وقال النخعي هما بدعة احتج الاولون بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلاً وقولاً وتقريراً واحتج الباقون لذلك بما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا تزال أمتي بخير او على افطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » رواه أبو داود واحمد بن حنبل والحاكم في المستدرک قالوا وهو يدل على شرعية تعجيلها : وقيل الركعتين يؤدي الى تأخير المغرب وأحاديث الباب حجة عليهم : قال النووي وأما قولهم يؤدي الى تأخير المغرب فهذا حال منابذ السنة ولا يلتفت اليه ومع هذا فهو زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن اول وقتها : وأما من زعم النسخ فهو مجازف لان النسخ لا يصار اليه الا اذا عجزنا عن التأويل والجمع بين الاحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء من ذلك اهـ قال بعض المحققين وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كسائر النوافل حديث « اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة » وقد كان لا يصلحها شيخنا تقليداً لمذهب امامه ولما اطلع على النصوص وكتب السنة عمل عليها اجتهاداً وفعلها وهذا دأب اصحاب المذهب العالية اذا اتضح الدليل عملوا عليه بدون تعصب لمذهب او قول عالم : فتنبه :

باب فضل الجماعة ووجوبها

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً (١)

الكلام عليه من وجوه أحدها استدلال به على صحة صلاة الفذ وإن الجماعة ليست بشرط : ووجه الدليل منه أن لفظة أفعل تقتضي وجود الاشتراك في الأصل مع التفاضل في أحد الجانبين وذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة الفذ وما لا يصح فلا فضيلة فيه : ولا يقال أنه قد ترد صيغة أفعل من غير اشتراك في الأصل لأن هذا إنما يصح عند الإطلاق وأما التفاضل بزيادة عدد فيقتضي بياناً ولا بد أن يكون ثمة جزء معدود يزيد عليه أجزاء أخر كما إذا قلنا هذا العدد يزيد على ذاك بكذا وكذا من الأحاد فلا بد من وجود أصل العدد وجزء معلوم في الآخر ومثل هذا ولعله أظهر منه ما جاء في الرواية الأخرى « يزيد على صلاته وحده أو تضاعف » فإن ذلك يقتضي ثبوت شيء يزداد عليه وعدد يضاعف : نعم يمكن من قال بأن صلاة الفذ من غير عذر لا تصح وهو داود على ما نقل عنه أن يقول التفاضل يقع بين صلاة المذمور فذا والصلاة في جماعة وليس يلزم إذا وجدنا محلاً صحيحاً للحديث أكثر من ذلك : وبجواب عن هذا بأن الفذ مرف بالالف واللام فإذا قلنا بالعموم دل ذلك على فضيلة صلاة الجماعة على صلاة كل فذ فيدخل تحته الفذ المصلي من غير عذر

الثاني قد ورد في هذا الحديث التفضيل بسبع وعشرين درجة : وفي غيره بخمس وعشرين جزءاً : فقليل في طريق الجمع أن الدرجة أقل من الجزء فتكون

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ورواه من طرق متعددة : ومسلم في الصلاة والنسائي أيضاً

الخمس والعشرون جزءاً سبعا وعشرين درجة : وقيل بل هي تختلف باختلاف الجماعات وأوصاف الصلاة فما كثرت فضيلته كان أكثر مضاعفة مما قلت فضيلته وقيل يحتمل ان يختلف باختلاف الصلوات فما عظم فضله منها عظم أجره وما نقص عن غيره نقص أجره ثم قيل بعد ذلك الزيادة للصبح والعصر وقيل للصبح والعشاء وقيل يحتمل ان يختلف باختلاف الأماكن كالمسجد مع غيره

الثالث قد وقع بحث في ان هذه الدرجات هل هي بمعنى الصلوات فتكون صلاة الجماعة بمثابة خمس وعشرين صلاة أو سبع وعشرين أو يقال ان لفظ الدرجة والجزء لا يلزم منها ان يكون بمقدار الصلاة والأول هو الظاهر وقد ورد مبيناً في بعض الروايات (١) وكذلك لفظة تضاعف تشعر بذلك

الرابع استدل به بعضهم على تساوى الجماعات في الفضل وهو ظاهر مذهب مالك رحمه الله : وقيل وجه الاستدلال به انه لا مدخل للقياس في التفاضل : وتقريره ان الحديث اذا دل على الفضل بمقدار معين مع امتناع القياس اقتضى ذلك الاستواء في العدد الخصوص : ولو قرر هذا بان يقال دل الحديث على فضيلة صلاة الجماعة بالعدد المعين فتدخل تحته كل جماعة ومن جملة الجماعة الكبرى والجماعة الصغرى والتقدير فيهما واحد بمقتضى العموم كان وجهاً : ومذهب الشافعي زيادة الفضيلة بزيادة الجماعة وفيه حديث مصرح بذلك ذكره ابو داود « وصلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الرجل » الحديث (٢) فان صحح من غير علة فهو معتمد

(١) كأنه يشير الى ما عنده سلم في بعض طرقه باللفظ « صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد » (٢) وسيأتى الكلام على هذا الحديث بعد ان شاء الله تعالى

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَضَعُفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي يَتْنِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرُ الصَّلَاةُ ﷺ (١)

الكلام عليه من وجوه : أحدها ان لقائل ان يقول هذا الثواب المقدر لا يحصل بمجرد صلاة الجماعة في البيت وذلك بناء على ثلاث قواعد : الأولى ان اللفظ أعنى قوله وذلك انه يقتضي تعليل الحكم السابق وهذا ظاهر لان التقدير وذلك لانه وهو مقتضى للتسليم : وسيأتى هذا اللفظ في نظائر هذا اللفظ يقتضى ذلك : الثانية ان محل الحكم لا بد ان تكون علته موجودة فيه وهذا أيضا متفق عليه وهو ظاهر أيضا لان العلة لو لم تكن موجودة في محل الحكم كانت أجنبية عنه فلا يحصل التعليل بها : الثالثة ان مراتب على المجموع لم يلزم حصوله في بعض ذلك المجموع الا اذا دل الدليل على الغاء بعض ذلك المجموع وعدم اعتباره فيكون وجوده كعدمه ويبقى ما عداه معتبرا ولا يلزم ان يترتب الحكم على بعضه (٢) فاذا تقررت هذه القواعد فاللفظ يقتضى ان النبي صلى الله عليه

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب فضل الجماعة وفى غيره بالفاظ قريبة من هذا : وأخرجه مسلم فى الصلاة وأبو داود والترمذى وابن ماجه : قال المافظ فى الفتح قوله خطوة ضبطناه بضم اوله ويجوز الفتح قل الجوهري الخطوة بالضم ما بين التقديمين والفتح المرة الواحدة وجزم اليعمرى . انما هنا بالفتح : وهو ما جرى عليه الشارح وتبيناه (٢) اى على بعض المعتبر بل لا بد من ان يترتب عليه جميعاً

وسلم حكم بمضاعفة صلاة الرجل في الجماعة على صلاته في بيته وسوقه بهذا القدر المعين وعلى ذلك (١) باجماع أمور منها الوضوء في البيت والاحسان فيه : والمشي الى الصلوة لرفع الدرجات : وصلاة الملائكة عليه مادام في مصلاه واذا عاين هذا الحكم باجماع هذه الأمور فلا بد ان تكون هذه الأمور موجودة في محل الحكم : وانما كانت موجودة فكما أمكن ان يكون مستتراً منها فلا أصل ان لا يترتب الحكم بدونه : فمن صلى في بيته في جماعة لم يحصل في صلاته بعض هذا المجموع وهو المشي الذي ترفع به الدرجات وتحط به الخطيئات : فمتضى القياس ان لا يحصل هذا القدر من المضاعفة له لان هذا انوصف أعنى المشي الى المسجد مع كونه رافعاً للدرجات حاطاً للخطيئات لا يمكن النأوه وهذا مقتضى قياس هذا اللفظ الا ان الحديث الآخر وهو الذي يقتضى ترتيب هذا الحكم على مطلق صلاة الجماعة يقتضى خلاف ما قلناه وهو حصول هذا المتدار من الثواب لمن صلى جماعة في بيته فيتصدى النظر في مدلول كل واحد من الحديثين بالنسبة الى العموم والخصوص : وروى عن احمد رحمه الله تعالى انه لا يتأدى الفرض في الجماعة باقامتها في البيوت ومعنى ذلك ولعل هذا ينظر الى ما ذكرناه

البحث الثاني هذا الذي ذكرناه أمر يرجع الى المقابلة بين صلاة الجماعة في المساجد والافتراء وهل يحصل للمصلي في البيوت جماعة هذا المتدار من المضاعفة أم لا والذي يظهر من اطلاقهم حصوله ولست أعنى انه لا يتفاضل صلاة الجماعة في البيت على الافتراء فيه فان ذلك لا يشك فيه : وانما النظر في انه هل يتفاضل بهذا القدر الخصوص أم لا ولا يلزم من عدم حصول هذا القدر الخصوص من الفضيلة عدم حصول مطابق الفضيلة وانما تردد أصحاب الشافعي رحمهم الله في ان اقامة الجماعة في غير المساجد هل يتأدى بها المطلوب (٢) فمن بعضهم انه لا يمكن اقامة الجماعة في البيوت في اقامة الفرض أعنى اذا قلنا ان صلاة الجماعة

(١) اي الحكم بالمضاعفة والمحكوم عليه صلاة الرجل في جماعة والمحكوم به المضاعفة

(٢) وهو سقوط فرض الكفاية

فرض على الكفائية : وقال بعضهم يكفي اذا اشتبرأى كما اذا صلى صلاة الجماعة في السوق مثلاً : والاولى عندى أصح لأن أصل المشرعية انما كان في جماعة المساجد وهذا وصف معتبر لا يتأتى الغاؤه . وليست هذه المسئلة هي التي صدرنا بها هذا البحث أولاً لأن هذه نظر في ان اقامة الشعار هل تنأدى بصلاة الجماعة في البيوت أم لا والذي بحثناه أولاً هو ان صلاة الجماعة في البيت هل تنضاعف بالفدر المخصوص أم لا

البحث الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه » يتعمد النظر هنا هل صلاته في جماعة في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة أو تفضل عليها منفرداً أما الحديث فحققتنا ان صلاته في المسجد جماعة تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة وفراى بهذا التدر لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاة الرجل في جماعة » محمول على الصلاة في المسجد لانه قوله بل بالصلاة في بيته وسوقه ولو جرينا على اطلاق اللفظ لم تحصل المقابلة لانه يكون قسم الشيء قسماً منه وهو باطل فاذا حمل على صلاته في المسجد نقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاته في بيته وسوقه » عام يتناول الانفراد والجماعة : وقد اشار بعضهم الى هذا بالنسبة الى الانفراد في المسجد والسوق من جهة ما ورد ان الأسواق موضع الشياطين فتكون الصلاة فيها ناقصة الرتبة كالصلاة في المواضع المكروهة لأجل الشياطين كالحمام وما قاله وان امكن في السوق لا يطارد في البيت فلا ينبغي ان تتساوى فضيلة الصلاة في البيت جماعة مع فضيلة الصلاة في السوق جماعة في مقدار الفضيلة التي لا توجد الا بالتوقيف : فان الأصل ان لا يتساوى ما وجد فيه مفسدة معينة مع ما لم توجد فيه تلك المفسدة هذا ما يتعاق بمقتضى اللفظ ولكن ظاهر السياق ان المراد تفضيل صلاة الجماعة في المسجد على صلاته في بيته وسوقه منفرداً (١) وكأنه خرج مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة

(١) وذلك لان الكلام سيق لبيان افضلية الجماعة في المسجد على صلاة المنفرد كما أفاده

في المسجد صلى منفرداً : وبهذا يرتفع الاشكال الذي قدمناه من استبعاد تساوى صلاته في البيت مع صلاته في السوق جماعة فيهما وذلك لان من اعتبر معنى السوق مع اقامة الجماعة فيه وجعله سبباً لنقصان الجماعة فيه عن الجماعة في المسجد يلزمه تساوى (١) ما وجدت فيه مفسدة معتبرة على ما لم يوجد فيه تلك المفسدة في مقدار التفاضل أما اذا جملنا التفاضل بين صلاة الجماعة في المسجد وصلاتها في البيت والسوق منفرداً فوصف السوق ههنا ملغى غير معتبر فلا يلزم تساوى ما فيه مفسدة مع مالا مفسدة فيه في مقدار التفاضل : والذي يؤيد هذا انهم لم يذكروا السوق في الاثما كن الكروية للصلاة وبهذا فارق الحمام المستشهد بها البحث الرابع قد قدمنا ان الاوصاف الممكن اعتبارها لا تلغى فلينظر في الاوصاف المذكورة في الحديث وما يمكن اعتباره ومالا : أما وصف الرجولية فحيث يجوز للمرأة الخروج الى المسجد ينبغي ان تتساوى مع الرجل لان وصف الرجولية بالنسبة الى ثواب الاعمال غير معتبر شرعاً : وأما الوضوء في كونه في البيت فوصف كونه في البيت غير داخل في التعليل : وأما الوضوء فمعتبر مناسب لكن هل المقصود منه مجرد كونه طاهراً أو فعل الطهارة فيه فنظر ويترجح الثاني بان تجريد الوضوء مستحب لكن الاظهر ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا توضأ » لا يتقيد بالفعل وانما خرج مخرج الغلبة أو ضرب المثال : وأما احسان الوضوء فلا بد من اعتباره : وبه يستدل على ان المراد فعل الطهارة لكن يبقى ما قلناه من خروجه مخرج الغالب أو ضرب

التصريح بلفظ الفرد ولفظ وحده ولكنه قابل في هذا الحديث صلاة الرجل بالجماعة بصلاته في سوقه ويثبته الخراج لذلك مخرج الغالب فان الانفراد فيهما هو الغالب وحينئذ فالحديث لم يفد الا افضلية الجماعة في المسجد على الفرادى في البيوت والاسواق وأما جماعة البيوت والاسواق فسيكون عنها الا انه معام ان جماعة البيوت افضل

(١) وذلك لانه جمل الجماعة في السوق ناقصة عن الجماعة في المسجد ومفهومه ان الجماعة في البيوت والاسواق سواء قساوى بين ما فيه مفسدة وهو السوق ومالا مفسدة فيه وهو البيت حيث جمل فضيلتها سواء في مقدار الفضيلة

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَثْقَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ انْطَلَقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حَزَمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ يُؤْتِيهِمْ بِالنَّارِ (١)

المثال : وأما خروجه للصلاة فيشعر بان الخروج لاجلها وقد ورد مصرحاً به في حديث آخر لابي هريرة رضى الله عنه الا الصلاة وهذا وصف معتبر : وأما صلاته مع الجماعة فالضرورة لا بد من اعتبارها فانها محل الحكم : البحث الخامس الخطوة بضم الخاء ما بين قدمي الماشي وافتتحها الفعلة وهي المهاد هنا :

الكلام عليه من وجوه أحدها قوله صلى الله عليه واله وسلم اثقل الصلاة محمول على الصلاة في جماعة وان كان غير مذكور في اللفظ لدلالة السياق عليه : وقوله عليه السلام « لأتوهما ولو حبوا » وقوله « ولقد هممت » الى قوله « لا يشهدون الصلوة » وكل ذلك مشعر بان المقصود حضورهم الى جماعة المسجد الثاني انما كانت هاتان الصلاتان اثقل على المنافقين لقوة الداعي الى ترك حضور الجماعة فيهما وقوة الصارف عن الحضور أما العشاء فلانها وقت الايواء الى البيوت والاجتماع مع الأهل واجتماع ظلمة الليل وطلب الراحة من متاعب السعي بالنهار : وأما الصبح فلانها وقت لذة النوم فان كانت في زمن البرد ففى وقت شدته لبد العبد بالشمس اطول الليل وان كانت في

« ١ » خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا احدها ورواه مسلم بهذا اللفظ في باب وجوب صلاة الجماعة وابو داود والنسائى والامام احمد :

ضمن الحر فهو وقت البرد والراحة من أثر حر الشمس لبعد العهد بها فلما قوى الصارف عن الفعل ثقلت على المنافقين * وأما المؤمن الكامل الايمان فهو عالم بزيادة الأجر لزيادة المشقة فتكون هذه الأمور داعية له الى الفعل كما كانت صارفة للمنافقين ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لو يعلمون ما فيهما أى من الأجر والثواب لأتوهما ولوحبوا » وهذا كما قلنا ان هذه المشاق تكون داعية للمؤمن الى الفعل

الثالث اختلف العلماء في الجماعة في غير الجمعة فقل سنة وهو قول الأكثرين وقيل فرض كفاية وهو قول للشافعي ومالك : وقيل فرض على الأعيان (١) ثم اختلفوا بعد ذلك فقل شرط في صحة الصلاة وهو مروي عن داود وقيل انه رواية عن احمد والمعروف عنه انها فرض على الأعيان ولكنها ليست بشرط فمن قال بفرضيتها على الأعيان قد يحتاج بهذا الحديث فانه ان قيل بانها فرض كفاية فقد كان هذا الفرض قائماً بفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه : وان قيل انها سنة فلا يقتل تارك السنن فتعين ان تكون فرضاً على الأعيان : وقد اختلف في الجواب عن هذا على وجوه فقل ان هذا في المنافقين ويشهد له ما جاء في الحديث الصحيح لو يعلم أحدكم انه يجد عظماً سمينا أو مراً متيناً حسنتين (٢) لشهد العشاء وهذه ليست صفة المؤمنين لاسيما أكابرهم وهم الصحابة واذا كانت في المنافقين كان التحريق للنفاق لا لترك الجماعة فلا يتم الدليل : قال القاضي عياض رحمه الله تعالى وقد قيل ان هذا في المؤمنين وأما المنافقون فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم : عالماً بطويباتهم كما انه لم يتعرضهم في التخلف ولا عاتبهم معاتبة كعب واصحابه من المؤمنين . قال شيخنا المؤلف فسمح الله في مدته وأقول هذا انما يلزم اذا كان ترك معاقبة المنافقين واجبا على

(١) وهو قول الاوزاعي واحمد وأبي ثور وابن المنذر وابن خزيمة وداود والظاهرى

(٢) بفتح الميم وكسرهما قال الازهرى هو بين ظمى الشاة قال أبو عبيدة هذا

حرف ما ادرى ما وجهه الا انه هكذا يفسر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ يمنع ان يعاقبهم بهذا التحريق فيجب ان يكون الكلام في المؤمنين : وأما ان نقول ان ترك عقاب المنافقين وعقابهم كان مباحاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خيراً فيه فعلى هذا لا يتعين ان يحمل هذا الكلام على المؤمنين اذ يجوز ان يكون في المنافقين لجواز معاقبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم وليس في اعراضه عنهم بمجرد ما يدل على وجوب ذلك عليه : ولعل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند ما طلب منه قتل بعضهم « لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه » يشعر بما ذكرناه من التخيير لانه لو كان يجب عليه ترك قتلهم لكان الجواب بذكر المانع الشرعى وهو انه لا يحل قتلهم وما يشهد لمن قال ان ذلك في المنافقين (١) عندي سياق الحديث من أوله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ائتمل الصلوة على المنافقين » ومن وجه آخر في تقدير كونه في المنافقين ان يقول القائل حم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتحريق يدل على جوازه وتركه التحريق يدل على جواز هذا الترك : فاذا اجتمع جواز التحريق وجواز تركه في حق هؤلاء القوم وهذا المجموع لا يكون في المؤمنين فيما هو حق من حقوق الله : ومما أجيب به عن حجة أصحاب الوجوب على الأعيان (٢) ما قاله القاضي عياض رحمه الله : والحديث حجة على


(١) قال الخافظ في الفتح المراد به (أى بالتفاق) تفاق المعصية لتفاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث اساءة لا يشهدون الجماعات واصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن ابن هريرة عند أبي داود ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على ان تفاقهم تفاق معصية لا كفر لأن الكافر لا يصل في بيته انما يصل في المسجد رياء وسمعة فذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء اهـ

(٢) وقد ذهب الى انها فرض عين عطاء والأوزاعي واحد : وجماعة من محدثي الشافعية كابن ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ولم يحملوها شرطاً في صحة العبادة : وتند بالغ داود الظاهري ومن تبعه فجعلها شرطاً في صحة الصلاة : قال الخافظ في الفتح وظاهر نص الشافعي انها فرض كفاية وعليه جمهور المتقدمين من اصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية والمشهور عند الباقيين انها سنة مؤبدة اهـ وأدلة كل تعرض لها الشارح واجاب عنها اذا تأملتها يظهر لك ما هو الحق في ذلك

داود لانه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هم ولم يفعل ولانه لم يخبرهم ان من تخلف عن الجماعة فصلاته باطلة غير مجزئة وهو موضع البيان :

وأقول أما الأول فضعيف جداً ان سلم القاضى ان الحديث في المؤمنين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم الا بما يجوز له فعله لو فعله : وأما الثاني وهو قوله ولانه لم يخبرهم ان من تخلف عن الجماعة فصلاته غير مجزئة وهو موضع البيان فلنأمل ان يقول البيان قد يكون بالتنصيص وقد يكون بالدلالة ولما قال صلى الله عليه وآله وسلم ولقد هممت الى آخره دل على وجوب الحضور للجماعة فاذا دل الدليل على ان ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها غالباً كان ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لهذا الهم دليلاً على وجوب الحضور وهو دليل على الشرطية فيكون ذكر هذا الهم دليلاً على لازمه وهو وجوب الحضور ووجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط فذكر هذا الهم بيان للاشتراط بهذه الوسيلة ولا يشترط في البيان ان يكون نصاً كما قلنا الا انه لا يتم هذا الا ببيان ان ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها وقد قيل انه الغالب : ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال احمد في أظهر قوله بوجوبها على الأعيان بدون شرطية: ومما أوجب به عن استدلال الموجبين لصلاة الجماعة على الأعيان انه اختلف في هذه الصلاة التي هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمعاقبة عليها فقبل العشاء وقيل الجمعة وقد وردت المعاقبة على كل واحدة منهما مفسرة في الحديث : وفي بعض الروايات العشاء والفجر فاذا كانت هي الجمعة والجماعة شرط فيها فلا يتم الدليل على وجوب الجماعة مطلقاً في غير الجمعة وهذا يحتاج الى النظر في تلك الأحاديث (١)

(١) وحاصل ما قاله صاحب الفتح انه تأمل الأحاديث قرأ في التبيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود أما حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم يومئذ الى انها العشاء وفي بعض الطرق الى انها العشاء والفجر وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة ولا يقدر أحدهما في الآخر فيجعل على أنهما واقعتان كما أشار اليه النووي والمحِب الطبري * قال شارح المنتقى قد تقرر ان الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشعة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتمسك بما يقتضى به الظاهر فيه

٤ -  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا قَالَ فَقَالَ

التي بينت فيها تلك الصلاة هي الجمعة أو العشاء أو الفجر فان كانت احاديث مختلفة قبل كل منها وان كان حديثا واحدا اختلف فيه الطرق فقد يتم هذا الجواب ان عدم الترجيح بين بعض تلك الروايات وبعض وعدم امكان ان يكون الجميع مذكورا فترك بعض الرواة بعضه ظاهرا بان يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد احدى الصلاتين أعنى الجمعة أو العشاء مثلا فعلي تقدير ان تكون هي الجمعة لا يتم الدليل وعلى تقدير ان تكون هي العشاء يتم فاذا تردد الحال وقف الاستدلال : ومما ينبه عليه هنا ان هذا الوعيد بالتحريق اذا ورد في صلاة معينة وهي العشاء أو الجمعة أو الفجر فانما يدل على وجوب الجماعة في هذه الصلوات : فمقتضى مذهب الظاهرية ان لا يدل على وجوبها في غير هذه الصلوات عملا بالظاهر وترك اتباع المعنى اللهم الا ان يؤخذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ان أمر بالصلاة فتقام » على عموم الصلوة فينبغي احتياج في ذلك الى اعتبار لفظ ذلك الحديث وسياقه وما يدل عليه فيحمل لفظ الصلاة عليه ان أريد التحقيق وطلب الحق والله أعلم **الرابع** قوله عليه السلام « ولقد هممت » الخ أخذ منه تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة وسره ان المفسدة اذا ارتفعت بالأهون من الزواجر اكتفى به عن الأعلى :

الحديث صريح في النهي عن المنع للنساء عن المساجد عند الاستئذان : وقوله في الرواية الأخرى « لا تمنعوا إماء الله يشعر أيضاً بطلهن للخروج فان المانع انما يكون بعد وجود المقتضى ويلزم من النهي عن منعهن من الخروج

اهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فأعدل الأقوال واقربها الى الصواب ان الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بسلامتها ما أمكن الا محروم مشكوك وأما انها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا :

بَلَّالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَنَمْنَعَنَّ قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ
 سَبًّا مَا سَمِعْتَهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَتَقُولُ وَاللَّهُ لَنَمْنَعَنَّ: وَفِي لَفْظٍ لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﷻ (١)

أباحته لمن لانه لو كان ممتنعاً لم ينه الرجال عن منعهن : والحديث عام في النساء
 ولكن الفقهاء قد خصصوه بشروط وحالات : منها ان لا يتطين وهذا الشرط
 المذكور في الحديث : ففى بعض الروايات وليخرجن ثملات (٢) وفي بعضها
 اذا شهدت احدا كن المسجد فلا تمس طيباً : وفي بعضها اذا شهدت احدا كن
 العشاء فلا تطيب تلك الليلة : فيلحق بالطيب ماني معناه فان الطيب انما منع منه
 لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم : وربما يكون سبباً لتحريك شهوة
 المرأة ايضاً فما اوجب هذا المعنى التحق به : وقد صح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ايما امرأة اصاب بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة ويلحق به
 ايضاً حسن الملابس : ولبس الحلي الذي يظهر اثره في الزينة : وحمل بعضهم
 قول عائشة رضى الله عنها في الصحيح لو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رأى ما أحدثت النساء بعده لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل على هذا
 تعنى احداث حسن الملابس والطيب والزينة * ومما خص به بعضهم هذا
 الحديث ان منعه الخروج الى المسجد للمرأة الجميلة المشهورة : ومما ذكره
 بعضهم مما يقتضى التخصيص ان يكون بالليل وقد ورد في كتاب مسلم ما يشعر

(١) رواه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا احدها ومسلم وأبو داود
 والنسائى والترمذى واحمد بن حنبل : قال الحافظ في الفتح ولم ار لهذه القصة (أى قصة بلال
 ابن عبد الله مع ابيه) ذكراً فى شىء من الطرق التى اخرجها البخارى لهذا الحديث وقد
 أوهم صانع البعثة (وهو متن هذا الكتاب) خلاف ذلك ولم يتعرض لبيان ذلك احد
 من شراحه : وأظن البخارى اختصرها للاختلاف فى تسمية ابن عبد الله بن عمر فقد رواه
 مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالا وذكر القصة : وبهذا تعلم ان هذا الحديث
 ليس لفظ البخارى تنبه وافهم : (٢) أى تاركات للطيب : يقال رجل ثقل وامرأة ثقلة

بهذا فتنى بعض طريقه لا تمنعوا النساء من الخروج الى المساجد بالليل فالتقييد بالليل قد يشعر بما قال : وما قيل ايضا في تخصيص هذا الحديث ان لا يراحم الرجال : و بالجملة فمدار هذا كله النظر الى المعنى فما اقتضاه المعنى من المنع كان خارجا عن الحديث وخص العموم به : وفي هذا زيادة وهو ان النص وقع على بعض ما اقتضاه التخصيص وهو عدم الطيب * وقيل ان في الحديث دليلا على ان للرجل ان يمنع امرأته من الخروج الا باذنه وهذا ان أخذ من تخصيص النهي بالخروج الى المساجد وان ذلك يقتضى بطريق المفهوم جواز المنع في غير المساجد * وقد يعترض عليه (١) بان هذا تخصيص الحكم باللقب ومفهوم اللقب ضعيف عند الأصوليين : ويمكن ان يقال في هذا ان منع الرجال النساء من الخروج مشهور معتاد وقد قرروا عليه وانما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز واخراجه عن المنع المستمر المعلوم فيبقى ماعداه على المنع وعلى هذا فلا يكون منع الرجل لخروج امرأته لغير المسجد مأخوذا من تقييد الحكم بالمسجد فقط : ويمكن ان يقال فيه وجه آخر وهو ان في قوله صلى الله عليه واله وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله مناسبة تقتضى الاباحة أعنى كونهن اماء الله بالنسبة الى خروجهن الى مساجد الله ولهذا كان التعبير باماء الله أوقع في النفس من التعبير بالنساء لوقيل واذا كان مناسباً أمكن ان يكون علة للجواز واذا انتفى انتفى الحكم لان الحكم يزول بزوال علته والمراد بالانتفاء ههنا انتفاء الخروج الى المساجد التي للصلاة وأخذ من انكار عبد الله بن عمر على ولده وسبه اياه تأديب المعارض على السنن برأيه وعلى العامل بهواه وتأديب الرجل ولده وان كان كبيرا في تغيير المنكر وتأديب العالم من يتعلم عنده اذا تكلم بما لا ينبغي :

(١) قلت ولقائل ان يقول ان المسجد له معنى مناسب بما فيها من كونها محلا للعبادة فلا يمنع انقاص من التعبد فيها ومفهوم اللقب انما ضعف لعدم راحة التعليل وهو ههنا موجود فلا يكون ذلك من مفهوم اللاب فقط هذا الاعتراض

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ
وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (١) وَفِي لَفْظٍ فَأَمَّا الْمَغْرِبُ
وَالْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ وَالْجُمُعَةُ فَمِنْ يَنْبَغِي : وَفِي لَفْظٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي
حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ
الْفَجْرُ وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا

وقوله فقال بلال بن عبد الله هذه رواية بن شهاب عن سالم بن عبد الله وفي
رواية ورقاء بن عمر عن مجاهد عن ابن عمر فقال ابن له يئال له واقد ولعبد الله
ابن عمر أبناء منهم بلال ومنهم واقد

هذا الحديث يتعلق بالسنن الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها : ويدل على
هذا العدد منها وفي تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب
أما في التقديم فلأن الإنسان يشتغل بأمور الدنيا وأسبابها فتتكيف النفس في ذلك
بحالة بعيدة عن حضور القلب في العبادة والخشوع فيها الذي هو روحها فإذا
قدمت السنن على الفريضة تأنسَت النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من
الخشوع فيدخل في الفرائض على حالة حسنة لم يكن يحصل لقلوبهم تقدم السنة فلان
النفس مجبولة على التكيف بما هي فيه لاسيما إذا كثر أو طال وورود الحالة المتنافية لما قبلها
قد تمحو أثر الحالة السابقة أو تضعفه : وأما السنن المتأخرة فلما ورد أن النوافل
جارية لنقصان الفرائض فإذا وقع العرض ناسب أن يكون بعده ما يحجر خللا
فيه أن وقع : وقد اختلفت الأحاديث في أعداد الركعات والرواتب فعلا وقولا

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في باب التطوع مثنى مثنى وفي غير موضع بالفاظ مختلفة
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي : وابن ماجه

واختلفت مذاهب الفقهاء في الاختيار لتلك الأعداد والرواتب : والمروى عن مالك رحمه الله انه لا نوقيت في ذلك قال ابو القاسم صاحبه وانما يؤقت في هذا أهل العراق * والحق والله اعلم في هذا الباب أعنى ماورد فيه أحاديث بالنسبة الى التطوعات والنوافل المرسلة ان كل حديث صحيح دل على استحباب عدد من هذه الأعداد او هيئة من الهيئات أو نافلة من النوافل يعمل به في استحبابه ثم يختلف مراتب ذلك المستحب : فما كان الدليل دالاً على تأكيده إما بملازمته فعلاً أو بكثرة فعله أو لقوة دلالة اللفظ على تأكد الحكم فيه وإما بماضدة دليل آخر له او أحاديث فيه تعارو مرتبته في الاستحباب وما تقتص عن ذلك كان بعده في الرتبة وما ورد فيه حديث لا ينتهي الى الصحة فان كان حسناً عمل به ان لم يعارضه صحيح أقوى منه وكانت مرتبته ناقصة عن هذه المرتبة الثانية أعنى الصحيح الذي لم يدم عليه أو لم يؤكد اللفظ في طلبه وان كان ضعيفاً لا يدخل في حيز الموضوع فان أحدث شعاراً في الدين منع منه وان لم يحدث فهو محل نظر يحتمل ان يقال انه مستحب لدخوله تحت العمومات المقتضية لفعل الخير واستحباب الصلاة : ويحتمل ان يقال ان هذه الخصوصية بالوقت او بالحل : والهيئة والفعل المخصوص يحتاج الى دليل خاص يقتضي استحبابه بخصوصه وهذا اقرب والله اعلم

وهنا تنبيهات * الأول انا حيث قلنا في الحديث الضعيف انه يحتمل ان يعمل به لدخوله تحت العمومات فشرطه ان لا يقوم دليل على المنع منه أخص من تلك العمومات : مثاله الصلاة المذكورة في ليلة أول جمعة من رجب لم يصح فيها الحديث ولا حسن فمن اراد فعلها ادراجاً لها تحت العمومات الدالة على فضل الصلاة والتسبيحات لم يستقم لانه قد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تخص ليلة الجمعة بقيام : وهذا أخص من العمومات الدالة على فضيلة مطلق الصلاة

الثاني ان هذا الاحتمال الذي قلناه من جواز ادراجها تحت العمومات نريد

به في الفعل لافي الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بهيئته الخاصة لان الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة يحتاج دليلا شرعيا عليه ولا بد بخلاف ما اذا فعل بناء على انه من جملة الخيرات التي لا تختص بذلك الوقت ولا بتلك الهيئة فهذا هو الذي قلنا باحتماله

الثالث قد منعنا احداث ما هو شعار في الدين : ومثاله ما احدثته الروافض من عيد ثالث سموه عيد الغدير وكذلك الاجتماع واقامة شعاره في وقت مخصوص على شيء مخصوص لم يثبت شرعاً وقريب من ذلك ان تكون العبادة من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص فيريد بعض الناس ان يحدث فيها أمراً آخر لم يرد به الشرع زاعماً انه يدرجه تحت عموم فهذا لا يستقيم لان الغالب على العبادات التعبد ومأخذها التوقيف وهذه الصورة حيث لا يدل دليل على كراهة ذلك المحدث أو منعه فاما اذا دل فهو اقوى في المنع واطهر من الأول ولعل مثال ذلك ماورد في رفع اليدين في القنوت فانه قد صح رفع اليد في الدعاء مطلقا فقال بعض الفقهاء يرفع اليد في القنوت لانه دعاء فيندرج تحت الدليل المقتضى لاستحباب رفع اليد في الدعاء مطلقا ، وقال غيره يكره لان الغالب على هيئة العبادة التعبد والتوقيف والصلاة تصان عن زيادة عمل غير مشروع فيها فاذا لم يثبت الحديث في رفع اليد في القنوت كان الدليل الدال على صيانة الصلاة عن عمل لم يشرع أخص من الدليل الدال على رفع اليد في الدعاء

الرابع ما ذكرناه من المنع فتارة يكون منع تحريم وتارة منع كراهة ولعل ذلك يختلف بحسب ما يفهم من نفس الشرع من التشديد في الابتداع بالنسبة الى ذلك الجنس أو التخفيف . الا ترى انا اذا نظرنا الى البدع المتعلقة بامور الدنيا لم تساو البدع المتعلقة بامور الأحكام الفرعية : ولعل البدع المتعلقة بامور الدنيا لا تكره اصلا بل كثير منها يحزم فيه بعدم الكراهة : واذا نظرنا الى البدع المتعلقة بالأحكام الفرعية لم تكن مساوية للبدع المتعلقة باصول العقائد فهذا ما أمكن ذكره في هذا الموضوع مع كونه من المشكلات القوية لعدم ضبطه بقوانين تقدم ذكرها للسابقين

وقد تبين الناس في هذا الباب تبايناً شديداً حتي باغى ان بعض المالكية من في ليلة من احدى ليلتي الرغائب اعنى التي في رجب او التي في شعبان يقوم يصلونها وقوم عاكفين على محرم او ما يشبهه او ما يثار به خمسن حال العاكفين على محرم على حال المصلين لتلك الصلاة وعلى ذلك بان العاكفين على المحرم عالمون بارتكاب المعصية فيرجى لهم الاستغفار والتوبة والمصلون لتلك الصلاة مع امتناعها عندهم متقنون انهم في طاعة فلا يتوبون ولا يستغفرون : والتباين في هذا يرجع الى الحرف الذي ذكرناه وهو ادراج الشيء المخصوص تحت العمومات او طلب دليل خاص على ذلك الشيء الخاص وميل المالكية الى هذا الثاني * وقد ورد عن السلف الصالح ما يؤيده في مواضع الا ترى ان ابن عمر رضي الله عنه قال في صلاة الضحى انها بدعة لانه لم يثبت عنده فيها دليل ولم ير ادراجها تحت عمومات الصلاة لتخصيصها بالوقت المخصوص : وكذلك قال في القنوت الذي كان يفعله الناس في عصره انه بدعة ولم ير ادراجه تحت عمومات الدعاء وكذلك روى الترمذي من قول عبد الله بن مغفل لانه في الجهر بالبسملة اياك والحدث ولم ير ادراجه تحت دليل عام : وكذلك ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه الطبراني في معجمه بسنده عن قيس بن ابي حازم قال ذكر لابن مسعود قاص يجلس بالليل ويقول للناس قءلوا كذا وقولوا كذا فقال اذا رأيتموه فاخبروني قال فاخبروه فانه ابن مسعود متقنما فقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فانا عبد الله بن مسعود تعلمون انكم لا هدى من محمد صلى الله عليه وآله وسلم واعجابه يعنى او انكم لمتعلقون بذنب ضلالة : وفي رواية لقد جئتم ببعدة عظمت او لقد فضلتكم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم علما : فهذا ابن مسعود انكر هذا الفعل مع امكان ادراجه تحت عموم فضيلة الذكر على ان ما حكيناه في القنوت والجهر بالبسملة من باب الزيادة في العبادات

الخامس ذكر المصنف حديث ابن عمر في باب صلاة الجماعة ولا تظهر له مناسبة فان كان اراد ان قول ابن عمر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله

٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ (١) وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ﷺ

وسلم معناه انه اجتمع معه في الصلاة فليست الدلالة على ذلك قوية فان المعية مطلقاً اعم من المعية في الصلاة وان كان محتملاً: ومما يقتضى انه لم يرد ذلك بانه اورد عقيبه حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل اشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وهذا لا تعاق له بصلاة الجماعة:

فيه دليل على تأكد ركعتي الفجر وعلو مرتبتهما في الفضيلة وقد اختلف اصحاب مالك اعنى في قوله انهما سنة او فضيلة بعد اصطلاحهم على الفرق بين السنة والفضيلة: وذكر بعض متأخريهم قانونا في ذلك وهو ان ما واطب صلى الله عليه وآله وسلم عليه مظهر له في جماعة فهو سنة: وما لم يواظب عليه وعده في نوافل الخير فهو فضيلة: وما واطب عليه ولم يظهره وهذا مثل ركعتي الفجر ففيه قولان احدهما انه سنة والثاني انه فضيلة

واعلم ان هذا ان كان راجعاً الى الاصطلاح فالأمر فيه قريب فان لكل احد ان يصطلح في التسميات على وضع يراه وان كان راجعاً الى اختلاف في معنى فقد ثبت في هذا الحديث تأكد أمر ركعتي الفجر بالمواطبة عليهما ومقتضاه تأكد استحبابهما فلنقل به ولا حرج على من يسميهما سنة وان اريد انهما مع تأكدهما اخفض رتبة مما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم مظهر له في الجماعة فلا شك ان رتب الفضائل تختلف: فان قال قائل انما سمي بالسنة اعلاها رتبة رجع ذلك الى الاصطلاح والله اعلم

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في باب تعاهد ركعتي الفجر ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي:

الحديث الأول عن أبي هريرة « أن رجلاً أعمى قال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له فيها ولي دمه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب » رواه مسلم والنسائي : الكلام عليه من وجوه : الأول قوله أن رجلاً أعمى هو عمرو بن أم مكتوم وقد جاء مصرحاً به في بعض الروايات : الثاني قوله فرخص له وقوله فأجب يدلان على أن الترخيص باعتبار المذنب والاعتراف بالندب فكأنه قال الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تجيب وتحضر : لأن الرخصة هي التسهيل في الأمر والتيسير : الثالث تمسك القائلون بأن الجماعة فرض على الأعيان بهذا الحديث وقد سبق بيان ذلك : وأجاب أيضاً الجمهور عنه بأنه سأل هل له رخصة أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل لا : ولا شك أن حضور الجماعة يستلزم بالمعنى بالاجتماع :

الحديث الثاني عن أبي موسى « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أعظم الناس في الصلاة أجراً أبدهم إليها ممثي » رواه مسلم : وهو يدل على أن أجر من كان مسكنه بعيداً من المسجد أعظم أجراً : وقد أخرج مسلم عن جابر « قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا بنوا سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم انه بلغني انكم تريدون ان تنتقلوا الى قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله قد اردنا ذلك فقال يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم »

الحديث الثالث عن أبي بن كعب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد وابن حبان : وصححه ابن السكن والحاكم : وهو يدل على أن ما أكثر جمعه فهو أفضل مما قل وان الجماعات تتفاوت في الفضل : وقوله أزكى من صلاته وحده أي أكثر أجراً وأبلغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول الرحمة والسكينة دون الانفراد والله اعلم

الحديث الرابع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال اذا سمعتم الاقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فإدا أدركتم فصاوا وما فتكم فأتوا » رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد : الحديث يدل على مشروعية المثني إلى الصلاة بسكينة ووقار : وكراهية الاسراع والسعي : والحكمة في ذلك ما نبه عليه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أبي هريرة عند مسلم بالنظر « فان أحدكم اذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة » أي أنه في حكم المصلي فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اجتنابه : وفي الحديث فوائد كثيرة ليس هذا محل بيانها والله اعلم

باب الأذان (١)

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أُمِرَ بِإِلَالَةٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةُ (٢)

المختار عند أهل الأصول أن قوله أمر راجع إلى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وكذا أمرنا ونهينا لأن الشاهر انصرافه إلى من له الأمر والنهي شرعاً : ومن يلزم اتباعه ويحتج بشهره وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وفي هذا الموضع زيادة على هذا وهو أن العبادات والتفديرات فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف (٣) والحديث دليل على إيتار الإقامة ويخرج عنه التكبير الأول فإنه مثنى والتكبير الأخير أيضاً : : وخالف أبو حنيفة وقال بأن الفاظ الإقامة مثناة كالأذان : واختلف مالك رحمه الله والشافعي رحمه الله في موضع

(١) هو لغة الاعلام واشتقاقه من الأذن بتشديد الهمزة وهو الاستماع : وشرحا الاعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة : قال القرطبي وغيره الأذان على قلة الفاظه مشتغل على مسائل البقيدة لأنه بدأ بالإكبرية وهي تتضمن وجود الله وكلمه ثم تبي بالوحييد ونفى الشرك : ثم باثبات الرسالة لحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة تنقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإدارة إلى المماد ثم أضاف ما أضاف تأكيداً : ويحصل من الأذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وإظهار شعار الإسلام : وفرض في السنة الأولى من الهجرة : وإقامته ستأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وقوله يشفع الأذان يفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالفاظه شفعا يعني مثنى مثنى ويستثنى من ذلك كلمة التوحيد التي في آخره فتمها مفردة كما وردت من حديث عبد الله بن زيد وغيره :

(٣) ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطية قاسم بإللا بالنصب وفاعل أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وأخرج من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتبية عن عبيد الوهاب يلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بإللا » :

واحد وهو لفظ قد قامت الصلاة فقال مالك يفرد وظاهر هذا الحديث يدل له : وقال الشافعي يثنى للحديث الآخر في صحيح مسلم وهو قوله «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة» أي الالفاظ قد قامت الصلاة. ومذهب مالك مع ما مر من الحديث يتأيد بعمل أهل المدينة وتعلمهم وفهمهم في هذا أقوى لأن طريقه النقل : والمادة في مثله تتضمن شيوع العمل فانه لو كان تغير لعلم به وقد اختلف أصحاب مالك في أن اجتماع أهل المدينة حجة مطلقاً في مسائل الاجتهاد أو يختص ذلك بما طريقه النقل والانتساب كالأذان والإقامة والصاع والمد والأوقات وعدم أخذ الزكاة من الخضراوات . فقال بعض المتأخرين منهم والصحيح التعميم : وما قاله غير صحيح عندنا جزماً ولا فرق في مسائل الاجتهاد بينهم وبين غيرهم من العلماء اذ لم يقد دليل على عصمة بعض الأمة (١) نعم ما طريقه النقل اذا علم اتصاله وعدم تنزيهه واقتضت العادة مشروعيتها من صاحب الشرع ولو بالتقرير عليه فلا استدلال به قوى يرجع الى أمر عادي وانه أعلم : وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الأذان من حيث انه اذا أمر بالوصف لزم أن يكون الأصل مأموراً به وظاهر الأمر الوجوب : وهذه مسألة اختلف فيها والمشهور أن الأذان والإقامة سنتان وقيل هما فرضان على الكفاية وهو قول الأصطخري من أصحاب الشافعي وقد يكون له متمسك بهذا الحديث كما قلنا :

(١) قال في زاد الماد والسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدفع ولا ترد بعمل أهل بلد كثنائاً من كان وقد احدث الأمراء بالمدينة وغيرها في الصلاة (وغيره) أموراً استمر عليها العمل ولم ينتفت إلى استمراره : وعمل أهل المدينة الذي يحتج به ما كان في زمن الخلفاء الراشدين : وأما عملهم بعد موتهم وبعد انقراض عصر من بها من الصحابة فلا فرق بينهم وبين عمل غيرهم : والسنة تحكم بين الناس لا عمل أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه : وبالله التوفيق

٢ - عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّوَّائِيِّ قَالَ
 أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمٍ قُلْ فَخَرَجَ بِلَالٌ
 بَوْضُوهُ فَمَنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ قَالَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ حَالَةُ حَمْرَاءَ
 كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضٍ سَاقِيَةٍ قُلْ فَتَوَضَّأَ وَأَذَّنَ بِلَالٌ قَالَ فَجَعَلْتُ
 أَتَجَمُّ فَاهُ هُمْنًا وَهُمْنًا يَقُولُ بَيْنًا وَبَيْنًا يَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ
 عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عِزَّةٌ فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ
 لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ (١)

قوله عن أبي جحيفة وهب بن عبد الله هو المشهور وقيل وهب بن جابر
 وقيل وهب بن وهب السوائي في نسبه مضموم السين ممدود نسبه الى سواءه
 ابن عامر بن صعصعة مات في اماره بشر بن مروان بالكوفه . وقيل سنة أربع
 وسبعين . والكلام عليه من وجوه

أحدها قوله فخرج بلال بوضوء وهو منتوح الواو بمعنى الماء وهل هو اسم
 لمطلق الماء أو بقيد الاضافة الى الوضوء فيه نظر قدمي * وقوله فمن ناضح ونائل
 النضح الرش : قيل مناه ان بعضهم كان ينال منه مالا يفضل منه شيء وبعضهم
 كان ينال منه ما ينضح على غيره وتشهد له الرواية الأخرى في الحديث
 الصحيح فرأيت بلالا أخرج وضوءاً فرأيت الناس يبتدون ذلك الوضوء
 فمن اصاب منه شيئاً مسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلال يد صاحبه

الثاني يؤخذ من الحديث التماس البركة بما لا يسه الصالحون بملاسته فانه ورد

(١) خرجه البخاري في غير موضع مطولاً ومختصراً بالفاظ مختلفة ليس هذا احدها ومسلم
 في الصلاة بهذا اللفظ مع زيادة « يمر بين يديه الحمار والكلاب لا يمنع » وأبو داود والترمذي
 وابن ماجه

في الوضوء الذي توضحا منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويعدى بالمعنى الى سائر ما يلابسه الصالحون

الثالث قوله فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يريد يمينا وشمالا فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماع عند الدعاء الى الصلاة وهو وقت التلغظ بالحيعلتين وقوله يقول حي على الصلاة حي على الفلاح بين وقت الاستدارة وانه وقت الحيعلتين واختلفوا في موضعين احدهما انه هل تكون قدماه قارتين مستقبلي القبلة ولا يلتفت الا بوجهه دون بدنه او يستدير كله : الثاني هل يستدير مرتين احدهما عند قوله حي على الصلاة حي على الصلاة والأخرى عند قوله حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الصلاة أخرى ثم يلتفت يمينا ويقول حي على الفلاح ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح أخرى نقل وجهان عن أصحاب الشافعي : وقد يرجح الثاني انه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة وهو اختيار الفقهاء والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الأول

الرابع قوله ثم ركزت له عنزة اى اثبتت في الأرض يقال ركزت الشيء اركزه بضم الكاف في المستقبل ركزا اذا اثبتته والعنزة عصا في طرفها زج او الحربة الصغيرة

الخامس فيه دليل على استحباب وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور كالصحراء . ودليل على الاكتفاء في السترة بمثل غلظ النزة . ودليل على ان المرور من وراء السترة غير ضار

السادس قوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة هو اخبار عن قصره صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ومواظبته على ذلك وهو دليل على رجحان القصر على الاتمام وليس دليلا على وجوبه الا على مذهب من يرى ان افعاله صلى الله عليه وآله وسلم تدل على الوجوب وليس بمختار في علم الأصول السابع لم يبين في هذه الرواية موضع اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَسَكَاوَا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ (١)

وقد بين ذلك في رواية أخرى قال فيها أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهو بالأبطح في قبة له حمراء من آدم : وهذه الرواية المبينة مفيدة لفائدة زائدة فانه في الرواية الأولى المهمة يجوز ان يكون اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في طريقه الى مكة قبل وصوله اليها وعلى هذا يشكل قوله فلم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة على مذهب بعض الفقهاء من حيث ان السفر تكون له نهاية فوصل اليها قبل الرجوع وذلك مانع من القصر عند بعضهم اما اذا تبين انه كان الاجتماع بالأبطح فيجوز ان تكون صلاة الظهر التي أدركها عند ابتداء الرجوع ويكون قوله حتى رجع الى المدينة انتهاء الرجوع

في الحديث دليل على اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد وقد استحبه أصحاب الشافعي : واما الاقتصار على مؤذن واحد فغير مكروه : وفرق بين ان يكون الفعل مستحباً وبين ان يكون تركه مكروهاً كما تقدم : اما الزيادة على مؤذنين فليس في الحديث تعرض له . وكره بعض أصحاب الشافعي الزيادة على أربعة وهو ضعيف : وفيه دليل على انه اذا تعدد المؤذنون فالمستحب ان يترتبوا واحداً بعد واحد اذا اتسع الوقت لذلك كما في أذان بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما فانهما

(١) خرجه البخاري في باب الأذان بهذا اللفظ ومسلم : والنسائي والترمذي والامام احمد : قال النووي في شرح مسلم : قال العلماء معناه ان بلالاً كان يؤذن قبل الفجر ويترتب بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يركب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم فيتأهب ابن أم مكتوم بالطبارة وغيرها ثم يرق ويترفع في الأذان مع اول طلوع الفجر اه : وتداول ابن عبد البر جواز أذان الأعمى عند اهل العلم اذا كان معه مؤذن اخر يهديه الأوقات : والتوثيق انما هو في الأذان الأول : لما رواه النسائي والبيهقي من حديث أبي عذرة انه كان يثوب في الأذان الأول من الصبح باسمه صلى الله عليه وآله وسلم :

وقعا مترتبين لكن في صلاة يتسع وقت أدائها كصلاة الفجر : واما في صلاة المغرب فلم ينقل فيها مؤذنان والفقهاء من أصحاب الشافعي قالوا يتخيرون بين ان يؤذن كل واحد منهم في زاوية من زوايا المسجد وبين ان يجتمعوا ويؤذنوا دفعة واحدة : وفي الحديث دليل على جواز الأذان للصبح قبل دخول وقتها ذهب اليه مالك والشافعي (١) ونقل عن أبي حنيفة خلافه قياساً على سائر الصلوات ومن قال يجوز الأذان للصبح قبل دخول وقتها اختلفوا في وقته وذكر بعض أصحاب الشافعي انه يكون في وقت السحر بين الفجر الصادق والكاذب قال ويكره التقديم على ذلك الوقت (٢) وقد يوجد في الحديث ما يقرب هذا وهو ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان بلالا يؤذن بليل اخبار تتعلق به فائدة للسامعين قطعاً وذلك اذا كان وقت الأذان مشتبهاً يحتمل ان يكون عند طلوع الفجر فبين ان ذلك لا يمنع الأكل والشرب الا عند طلوع الفجر الصادق وذلك يدل

(١) واحد والاوزاعي وعبد الله بن المبارك واسحاق وأبو ثور وداود والجهور ورجع اليه أبو يوسف بعد ان كان يقول بالنوع : واحتج المأثورون بحديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام فرجع فادى رواه أبو داود في سننه وصححه علي بن عمر في أذان مؤذن له يقال له مسود واجاب الجمهور بضمه ضعفه الشافعي وعلي بن المدين والذهبي وغيره وعارضه على تقدير صحته ما هو اصح منه قال البيهقي والاحاديث الصحاح مع قول أهل الحرمين اولى بالصواب

(٢) ويزاد في أذان الصبح الأول الصلاة خير من النوم مرتين لما رواه أبو داود واحمد بن حنبل والنسائي وابن حبان وصححه ابن خزيمة عن أبي عذرة « قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان كان صبح الصلاة خير من النوم الله اكبر الله اكبر لاله الا الله » وقد ذهب الى هذا عمر بن الخطاب وابنه وانس وحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري واحمد واسحاق وأبو ثور وداود واصحاب الشافعي وهو رأي الشافعي في القديم ومكرهه عنده في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة : واختلفوا في محله على اقوال : المشهور انه في صلاة الصبح فقط للاحاديث فالواجب الاختصار على ذلك والجزم بان قوله في غيرها بدعة ممنوعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره : وبهذا تعلم ان ما احذته بعض المشايخ الناقضين من الأذان نصف الليل لاحتلاله في الدين وهو ضرر وايذاء للنامين لان نصف الليل ليس وقتاً للصلاة ولا للسجود ولا ادري قصدهم في ذلك اللهم اهد علماءنا الى العمل بالسنة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وترك ما ابتدع في الدين :

٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ (١)

على تقارب وقت اذان بلال من الفجر : وفي الحديث دليل على جواز اذان الأعمى فان ابن أم مكتوم كان أعمى وجواز تقليده البصير في الوقت أو جواز اجتهاده فان ابن أم مكتوم لا بد له من طريق يرجع اليه في طلوع الفجر وذلك اما سماع من بصير أو اجتهاد : وقد جاء في الحديث وكان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت وهذا يدل على رجوعه الى البصير ولو لم يرد ذلك لم يكن في هذا اللفظ دليل على جواز رجوعه الى الاجتهاد بينه لان الدال على أحد الأمرين مبهما لا يدل على واحد منهما معينا واسم ابن أم مكتوم فيما قيل عمرو بن قيس والله أعلم.

الكلام عليه من وجوه . احدها اجابة المؤذن مطلوبة اتفاقا . وهذا الحديث دليل على ذلك : ثم اختلف العلماء في كيفية الاجابة وظاهر هذا الحديث ان الاجابة تكون بحكاية لفظ المؤذن في جميع الفاظ الأذان وذهب الشافعي الى ان سامع المؤذن يبذل الحيلة بالحولقة ويقال الحولقة لحديث (٢) ورد فيها وقدمه على الأول لخصوصه وعموم الأول وذكر فيه من المعنى ان الأذكار الخارجة عن الحيلة يحصل ثوابها بذكرها فيشارك السامع والمؤذن في ثوابها اذا حكاها السامع واما الحيلة فقصدوها الدعاء وذلك يحصل من المؤذن وحده ولا يحصل مقصوده

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الأذان مع زيادة في آخره : المؤذن ومسام وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد والترمذي وقال حسن صحيح : قال الفاظ في الفتح ادعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعقب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العدة في حذفها

(٢) أخرجه مسلم وأبو داود من حديث عمر رضي عنه

من السامع فموض عن الثواب الذى يفوته بالحيعة الثواب الذى يحصل له بالحوقة
ومن العلماء من قال يحكيه الى آخر التشهدين فقط

الثانى المختار ان يكون حكاية قوله من الفاظ الأذان عقيب قوله ! وعلى هذا
فقوله اذا سمعتم المؤذن تجمل على سماع كل كلمة منه والفاء تقتضى التعقيب فاذا حمل
على ما ذكرناه اقتضى تعقيب قول المؤذن بقول الحاكى وفي اللفظ احتمال لغير ذلك
الثالث اختلفوا في انه اذا سمعه في حال الصلاة هل يحببه أم لا على ثلاثة
أقوال للعلماء : أحدها انه يحبب لعموم هذا الحديث : ثانياً لا يحبب لان في
الصلاة شغلاً كما ورد من حديث ابن مسعود رضى الله عنه متفق عليه : ثالثاً الفرق
بين الفريضة والنافلة فيجب في النافلة دون الفريضة لان أمر النافلة اخف
وذكر بعض مصنفى أصحاب الشافعى انه هل يكره اجابته في الأذكار التى
في الأذان اذا كان في الصلاة وجهين مع الجزم بانها لا تبطل . وهذا ينبغي ان يخص
بما اذا كان في غير قراءة الفاتحة : أما الحيعة فاما ان يحبب بلفظها أو بالحوقة
فان أجاب بالحوقة لم تبطل لانه ذكر كما في غيرها من الذكر الذى في الأذان
وان أجاب بلفظها بطلت الا ان يكون ناسياً أو جاهلاً بانه يبطل الصلاة
وذكر أصحاب مالك في هذه الصورة قولين أعنى اذا قال حي على الصلاة في
الصلاة هل تبطل : والذين قالوا بالبطلان علوه بانه مخاطبة للآدميين فابطل بخلاف
بقية ألفاظ الأذان التى هي ذكر والصلاة محل الذكر : ووجه من قال بعدم
البطلان ظاهر هذا الحديث وعمومه : ومن جهة المعنى انه لا يقصد بقوله حي
على الصلاة دعاء الناس الى الصلاة بل حكاية ألفاظ الأذان

الرابع في الحديث دليل على ان لفظة المثل لا تقتضى المساواة من كل وجه
فانه قال فقولوا مثل ما يقول المؤذن ولا يراد المائلة في كل الأوصاف حتى في
الجهر برفع الصوت : الخامس قيل في مناسبة جواب الحيعة بالحوقة انه لما
دعاهم الى الحضور أجابوا بقولهم لاحول لنا ولا قوة الا بالله أى بمعونته وتأيدته
والحول والقوة غير مترادفتين فالقوة القدرة على الشيء والحول الاعتماد في تحصيله
والحاولة له والله أعلم بالصواب .

(١) الحديث الأول عن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذا الأذان « الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله » رواه مسلم والنسائي وذكر التكبير في أوله أربعاً : قال الحافظ حاكماً عن ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بترتيب التكبير وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح اهـ وزواه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد عن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة » قال الترمذي حديث حسن صحيح : الحديث يدل على أمور الأول ترتيب التكبير وقد قال به أبو حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور العلماء محتجين بهذا الحديث وغيره وبأن الريادة من الثقة مقبولة : وبأن الترتيب عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم : وذهب مالك وأبو يوسف وغيرهما إلى ثنيته عتجين بحديث الباب الذي تقدم « امر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة » وبأن الثنية عمل أهل المدينة وهم اعرف بالسنة * الثاني ترجيع الشهادتين قال النووي في شرح مسلم وفي هذا الحديث حجة بينة ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع وهو يعود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين بخفض الصوت ! وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد فإنه ليس فيه ترجيع وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح والريادة مقدمة مع أن حديث أبي حمزة عن هذا من متأخر عن حديث عبد الله بن زيد فإن حديث أبي حمزة عن سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث ابن زيد في أول الأمر وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار اهـ : الثالث قوله « حتى على الصلاة حتى على الفلاح » اسم فل معناه اقبلوا إلى الصلاة وهاجوا إلى الفوز والنجاة : وفتحت ياء حتى لسكونها وسكون الياء السابقة المدغمة : وتوفي في الرواية الاخرى « علمه الأذان تسع عشرة كلمة » بيانه أن التكبير في أوله مرتين والترجيع في الشهادتين يصير كل واحدة منهما أربعة الفاظ والحيملتين أربع كلمات والتكبير بعد الحيملتين كلمتان وكلمة التوحيد في آخره فصار الجميع تسع عشرة كلمة : واما كون الاقامة سبع عشرة كلمة فالتكبير في أول الاقامة أربع وترك الترجيع وزيادة قد تمت الصلاة مرتين وبقي انفاظها كالأذان الحديث الثاني عن جابر بن سمرة قال « كن بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يخرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا خرج اقام حين يرام » رواه مسلم وأبو

داود والنسائي واحمد بن حنبل : فيه امور : الأول قوله لا يخرج من اى لا يترك شيئاً من الغاظة الثاني فيه الخافضة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما سبق بيانه : الثالث ان المؤذن لا يقيم الا اذا اراد الامام الصلاة : الحديث الثالث عن عبد الله بن عمرو انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على الله من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشرأ ثم سلوا الله لى الوسيلة فانها منزلة فى الجنة لا تنبغى الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون أنا هو فن سأل الله لى الوسيلة حلت عليه شفاعى » الحديث يدل على مشروعية حكاية الأذان وقد تقدم الكلام عليه فى الشرح : وقوله ثم صلوا على يدل على طلب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقب الادان : وقد وردت صيغة الصلاة رواها البخارى ومسلم وغيرهما بنقل « قال رجل يا رسول الله اما السلام عليك فقد علمناه فكيف الصلاة قال قل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » الحديث : وفى الأحاديث الواردة فى ذلك اختلاف من تقديم وتأخير ونقص وزيادة يحصل المراد بالبرافعة : وما أحدثه المحدثون من الزيادات يجب هجره واحياء ما ثبت عن لسان صاحب الشريعة المطهرة : وقوله ثم سلوا لى الوسيلة الخ يدل على طلب الوسيلة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : وقد وردت صيغة الدعاء بها عن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابته مقاماً محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتى يوم القيامة » رواه البخارى وابو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام احمد

الحديث الرابع عن معاوية « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤذنين اطول الناس اعتناقاً يوم القيامة » رواه مسلم وابن ماجه والامام احمد : فيه دلالة على فضيلة الأذان وان صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره : وقد اختلف العلماء فى قوله اطول الناس اعتناقاً : قيل معناه اكثر الناس تشوقاً الى رحمة الله : وقال النضر بن شميل اذا الجم الناس العرق يوم القيامة طالعت اعتناقهم لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق : وقيل غير ذلك والله اعلم

✽ تنبيه ✽

فان قيل هل يترك تكبير الأذان او يسكن : اتول قد سبق لنا ايراد حديث أبى مخنف وفيه ان الأذان تسع عشرة كلمة فلما راد بالكلمة هنا الجملة ولا شك ان الجملة المشتملة على المبتدأ والخبر يصح فيها الوجهان اى السكون اذا وقف والاعراب اذا وصل ولم يرد فى الصحيح ما يدين احدهما فيبقى الحكم على جوازهما وظاهر كلام النووى اختيار الوصل لانه قال فى شرح

مسلم : قال أصحابنا يستحب للدؤن ان يقول كل تكبيرتين بنفس واحد اه ولم يبين وجه الاستحباب : قال ابن حجر الهيتمي الشافعي في شرح بافضل بسن الوقف على اواخر الكلمات في الأذان لانه روى موقوفا : فانه علل الوقف بكونه مرويا ولم يبين سنده في ذلك كما هي عادة امثاله من متأخري مقننى المذاهب ۝ ولعله يشير الى ما ذكره الرافعي في شرحه الوجيز فانه استدل على ان التكبير جزم لا يمد بقوله روى « انه صلى الله عليه واله وسلم قال التكبير جزم والسلام جزم » فشكل من جاء بعده من الشافعية قلده في هذا وليس ما ذكره بحديث صحيح ولا ضعيف انما هو قول ابراهيم النخعي حكاه الترمذي عنه على ان هذا ظاهره انه في تكبير الاحرام لا في تكبير الأذان لانه ذكر معه السلام فذكر تكبير الاحرام الذي هو في أول الصلاة والسلام الذي هو في اخرها : ولا يخلف احد بأنه يمين الوقف على الراعي اكبر لانه ليس بعده كلام بخلاف الأذان : وهاك ما قاله الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : قال حديث روي انه صلى الله عليه وسلم قال « التكبير جزم والسلام جزم » لا اصل له بهذا اللفظ وانما هو قول ابراهيم النخعي حكاه الترمذي عنه : وممنه عند الترمذي وأبي داود والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حذف السلام سنة : وقال الدارقطني في الملل الصواب انه موقوف : تنبيه حذف السلام الاسراع فيه وهو المراد بقوله جزم واما ابن الأثير في النهاية فال معناه ان التكبير والسلام لا يمدان ولا يعرب التكبير بل يسكن اخره وتبعه الحب الطبري وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به على ان التكبير جزم لا يمد قلت وفيه نظر لان استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لاهل العربية فكيف تحمل عليه الالفاظ النبوية اه بحر وفاء ۝ ولعل من يرى الوقف على رأس كل تكبيرة ويلتزمه في زماننا هذا يستدل بما سبق عن ابن حجر الهيتمي ولا يخفى ما فيه

وقد علم مما ذكرناه ان لكل وقت اذانا واحداً الا الفجر فان له اذنين الأول كان يؤذنه بلال تارة وأبو محذورة تارة : وأما الاذان الثاني كان يؤذنه ابن ام مكتوم ۝ وما احسنه عثمان رضى الله عنه من اذان ثان للجمعة فسأني الكلام عليه في باب الجمعة ان شاء الله تعالى :



باب استقبال القبلة

١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ : وَفِي رِوَايَةٍ كَانَ يُؤْتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ (١) وَلَيْسَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ : وَلِلْبُخَارِيِّ الْأَلْفَرَاءُضِيُّ ﷺ

الكلام عليه من وجوه : أحدها التسبيح يطاق على صلاة النافلة : وهذا الحديث منه فقوله يسبح أى يصلى النافلة وربما أطلق على مطلق الصلاة وقد فسر قوله سبحانه (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) بصلاة الصبح وصلاة العصر والتسبيح حثيقة في قول القائل سبحانه الله فإذا أطلق على الصلاة فاما من باب اطلاق اسم البعض على الكل كما قالوا في الصلاة ان اصلها الدعاء ثم سميت العبادة كلها بذلك لاشتمالها على الدعاء واما لان المصلي منزله عز وجل باخلاص العبادة له وحده والتسبيح التنزيه فيكون ذلك من مجاز الملازمة لان التنزيه يلزم الصلاة المخلصة لله سبحانه وتعالى وحده

الثاني الحديث دليل على جواز النافلة على الراحلة وجواز صلاتها حيث توجهت بالراكب راحلته (٢) ولأن السبب فيه تيسير تحصيل النوافل على العباد

(١) خرجه البخاري في غير موضع مرفوعاً وموقفاً على ابن عمر : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :

(٢) قال في شرح المنتقى الحديث يدل على جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي والراقي والحافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر بخوزه أبو يوسف والاصطخري من اصحاب الشافعي واهل الظاهر : قال ابن حزم وقد روينا عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين عموماً في الحضر والسفر : قال النووي وهو محكي عن انس بن مالك انه قال الراقي اسدل من ذهب الى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ماش على فاعدتهم في انه

وتكثيرها فان ماضيق طريقه قل وما اتسع طريقه سهل فاقترضت رحمة الله تعالى على العباد ان قليل عليهم الفرائض تسهيلا للكلفة وفتح لهم طريقة تكثير النوافل تعظيما للأجور

الثالث قوله حيث كان وجهه يستبطل منه مقاله بعض الفقهاء ان جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتي لا ينحرف عنها لغير حاجة المسير
الرابع الحديث يدل على الايماء ومطلقه يقتضي الايماء بالركوع والسجود : والفقهاء قالوا يكون الايماء للسجود اخفض من الايماء للركوع ليكون البدل على وفق الأصل وليس في هذا الحديث ما يدل عليه ولا على ما ينفيه. وفي اللفظ ما يدل على انه لم يأت بحقيقة السجود ان حمل قوله يومئ على الايماء في الركوع والسجود معا :

الخامس استدل بآثاره صلى الله عليه وآله وسلم على البعير على عدم وجوبه بناء على مقدمة اخرى وهو ان الفرض لا يقام على الراحة وان الفرض مرادف للوجوب

السادس قوله غير انه لا يصلي عليها المكتوبة قد يتمسك به في ان صلاة الفرض لا تؤدى على الراحة. وليس ذلك بقوى في الاستدلال لانه ليس فيه الا ترك الفعل المخصوص وليس الترك بدليل على الامتناع. وكذا الكلام في قوله الا الفرائض فانه اما يدل على ترك هذا الفعل وترك الفعل لا يدل على امتناعه كما ذكرنا : وقد يقال ان دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافرين فترك الصلاة على الراحة مشعر بالفرقان بينهما في الجواز وعدمه مع ما يتايد به من المعنى وهو ان الصلوات المفروضة قليلة محصورة لا يؤدى النزول لها الى نقصان المطلوب والنوافل المرسلات لا حصر لها فيؤدى النزول لها الى ترك المطلوب من تكثيرها مع اشتغال المسافرين والله اعلم :

لا يحمل المطلق على المقيّد بل يعمل بكل منهما : فاما من يحمل المطلق على المقيّد وهم يحوز العلماء فعمل الروايات المطابقة على المقيدة بالفرق اهل وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والتقصير واليه ذهب الشافعي وجهور البلاء : وذهب مالك الى انه لا يجوز

٢ — عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ يَدْنِمَا النَّاسُ بِقِيَامٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذَا جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَلَسْتَقْبِلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَلَسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ (١)

يتعلق بهذا الحديث مسائل اصولية وفروعية نذكر منها ما يحضرنا الآن اما الاصولية * المسئلة الاولى منها قبول خبر الواحد وعادة الصحابة في ذلك اعتداد بعضهم بنقل بعض وليس المقصود في هذا ان تثبت قبول خبر الواحد بهذا الخبر الذي هو خبر واحد فيكون من اثبات الشيء بنفسه . وانما المقصود بذلك التنبيه على مثال من امثلة قبولهم لخبر الواحد ليضم اليه امثال لا تحصى فيثبت بالجموع القطع بقبولهم لخبر الواحد * المسئلة الثانية نسخ الكتاب والسنة المتواترة هل يجوز بخبر الواحد ام لا منعه الا كثرون لان المقطوع لا يزال بالظنون وجوزه الظاهرية واستدلوا بهذا الحديث . ووجه الدليل انهم عملوا بخبر الواحد ولم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم . وفي هذا الاستدلال عندي مناقشة ونظر فان المسئلة مفروضة في نسخ الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد ويمتنع عادة ان يكون اهل قباء مع قربهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واثباتهم له وتيسر مراجعتهم له ان يكون مستندهم في

الا في سفر تنصرف فيه الصلاة : وهو محكي عن الشافعي : وظاهر الأحاديث ان الجواز مختص بالراكب واليه ذهب اهل الظاهر وأبو حنيفة واحمد بن حنبل : وقال الأوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل : وهو استدلال بالقياس على الراكب ولا يخفى ما فيه ! والله اعلم !

(١) اخرج البهاري هذا اللفظ في غير موضع : وسلم في الصلاة والندائي : وقوله قباء البلد والعرف وهو الاشهر : ويجوز فيه القصر وعدم الصرف : يذكر ويؤتى موضع معروف ظاهر المدينة : قال الحافظ ابن حجر والمراد به هنا مسجداً اهل قباء فيه شجر الخذف : واللام في الناس للعهد الذهني والمراد اهل قباء ومن حضر منهم ام :

الصلاة الى بيت المقدس خبرا عنه صلى الله عليه وآله وسلم مع طول المدة وهي ستة عشر شهرا من غير مشاهدة لفعله أو مشافهة من قوله ولو سلمت ان ذلك غير ممتنع عادة فلا شك انه يمكن ان يكون المستند مشاهدة فعل أو مشافهة قول ومحمّل الأمرين لا يتعين حملة على أحدهما فلا يتعين حمل استقبالهم لبيت المقدس على خبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم بل يجوز ان يكون عن مشاهدة ما واذا جاز انتفاء أصل الخبر جاز انتفاء خبر التواتر لان انتفاء المطلق يلزم منه انتفاء قيوده فاذا جاز انتفاء خبر التواتر لم يلزم كون الدليل منصوبا في المسألة المفروضة * فان قلت الاعتراض على ما ذكرته من وجهين * أحدهما ان ما ادعيت من امتناع ان يكون مستند أهل قباء بمجرد الخبر من غير مشاهدة ان صح انما يصح في جميعهم وأما في بعضهم فلا يمتنع عادة ان يكون مستنده الخبر المتواتر * الثاني ان ما ابديته من جواز استنادهم الى المشاهدة يقتضى انهم ازالوا القاطع بالمظنون لان المشاهدة طريق قطع واذا جاز ازالة المقطوع به بالمشاهدة بخبر الواحد فمثله زوال المقطوع به بخبر التواتر بخبر الواحد فاتهما مشتركان في زوال المقطوع بالمظنون

قلت أما الجواب عن الأول فانه اذا سلمتم امتناع ذلك على جميعهم فقد انقسموا الى من يجوز ان يكون مستنده التواتر ومن يكون مستنده المشاهدة فهؤلاء المستديرون لا يتعين ان يكونوا ممن استند الى التواتر فلا يتعين حمل الخبر عليهم * فان قال قائل قوله أهل قباء يقتضى الجميع فيقتضى ان يكون بعض من استند الى التواتر فيصح الاحتجاج قلت لاشك في امكان ان يكون الكل مستندهم للمشاهدة ومع هذا التجوز لا يتعين حمل الحديث على ما ادعوه الا ان تبين ان مستند الكل أو البعض خبر التواتر ولا سبيل الى ذلك * وأما الثاني فجوابه من وجهين أحدهما ان المقصود التنبيه والمناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور على المسئلة المعينة وقد تم الغرض من ذلك : وأما اثباتها بطريق القياس على المنصوص فليس بمقصود : الثاني انه يكون اثبات جواز النسخ خبر الواحد لاخير المتواتر مقيسا على جواز نسخ خبر الواحد المقطوع به مشاهدة بخبر الواحد

المظنون بجامع اشتراكهما في زوال المقطوع بالمظنون لكنهم نصبوا الخلاف مع الظاهرية : وفي كلام بعضهم ما يدل على ان من عداهم لم يقل به والظاهرية لا يقولون بالقياس ولا يصح استدلالهم بهذا الخبر على المدعى وهذا الوجه مختص بالظاهرية والله أعلم

المسئلة الثالثة رجوع الى الحديث أيضا في ان نسخ السنة بالكتاب جائز ووجه التعلق بالحديث في ذلك ان الخبر لهم ذكر انه انزل الليلة قرآن واحال في النسخ على الكتاب ولو لم يذكر ذلك لعلمنا ان ذلك من الكتاب وليس التوجه الى بيت المقدس بالكتاب اذ لانص في القرآن على ذلك فهو بالسنة ويلزم من مجموع ذلك نسخ السنة والمنقول عن الشافعي خلافه ويعترض على هذا بوجوه بعيدة : أحدها ان يقال المذسوخ كان ثابتا بكتاب نسخ لفظه : والثاني ان يقال النسخ كان بالسنة ونزل الكتاب على وفقها : الثالث ان يحمل بيان الحمل كالمفوض به وقوله تعالى (اقيموا الصلاة) بحمل فسر بأمر : منها التوجه الى بيت المقدس فيكون كالأمر به لفظا في الكتاب * واجيب عن الأول والثاني بان مساق هذا التجويز يفرض ان لا يسلم ناسخ من منسوخ بعينه اصلا فان هذين الاحتمالين مطردان في كل ناسخ ومنسوخ والحق ان هذا التجويز ينفي القطع اليقيني بالنظر اليه الا ان تحتف الفرائن بنفي هذا التجويز كما في كون الحكم بالتحويل الى النقلة مستندا الى الكتاب العزيز واجيب عن الثالث باننا لا نسلم بان المبين كالمفوض به في كل أحكامه

المسئلة الرابعة اختلفوا في ان حكم الناسخ هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له وتعلقوا بهذا الحديث في ذلك : ووجه التعلق انه لو ثبت الحكم في أهل قباء قبل بلوغ الخبر اليهم لبطل ما فعلوه في التوجه الى بيت المقدس فيفقد شرط العبادة في بعضها فيتبطل

المسئلة الخامسة قيل فيه دليل على جواز مطلق النسخ لان ما دل على جواز الأخص دل على جواز الأعم * المسئلة السادسة قد يؤخذ منه جواز الاجتهاد

في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو بالقرب منه لانه كان يمكن ان يقطعوا الصلاة وان يبغوا فرجحوا البناء وهو محل الاجتهاد تمت المسائل الأصولية وأما المسائل الفروعية فالأولى منها ان الوكيل اذا عزل فتصرف قبل بلوغ الخبر اليه هل يصح تصرفه ببناء على مسئة النسخ وهل يثبت حكمه قبل بلوغ الخبر وقد نزع في هذا البناء على ذلك الأصل : ووجه قول هذا المنازع في هذا البناء على مسئة النسخ ان النسخ خطاب تمكيني اما بالفعل أو بالاعتقاد ولا تكليف الا مع الامكان ولا امكان مع الجهل بوزود النسخ : وأما تصرف الوكيل فعني ثبوت حكم النزل فيه انه باطل ولا استحالة في ان يعلم بعد البلوغ بطلانه وعلى تقدير صحته فالحكم هناك يكون مأخوذاً بالقياس لا بالنص

الثانية اذا صلت الأمة مكشوفة الرأس ثم علمت بالعتق في أثناء الصلاة هل تقطع الصلاة أم لا فمن أثبت الحكم قبل بلوغ العلم اليها قال بفساد ما فعلت فالزمها القطع ومن لم يثبت ذلك لم يلزمها القطع الا ان يتراخي سترها لرأسها وهذا أيضا مثل الأول وانه بالقياس

الثالثة قيل فيه دليل على جواز تنبيه من ليس في الصلاة لمن هو فيها وان يفتح عليه كذا ذكره القاضي عياض رحمه الله : وفي استدلاله على جواز ان يفتح عليه مطلقا نظر (١) لأن هذا المخبر عن تحويل القبلة مخبر عن واجب او امر بترك ممنوع ومن يفتح على غيره ليس كذلك مطلقا فلا يساويه ولا يلحق به هذا اذا كان الفتح في غير الفاتحة

الرابعة قيل فيه دليل على جواز الاجتهاد في القبلة ومراعاة السمات لميلهم الى جهة الكعبة لأول وهلة في الصلاة قبل قطعهم الفاتحة على موضع عينها الخامسة قد يؤخذ منه ان من صلى الى غير القبلة بالاجتهاد ثم تبين له الخطأ انه لا يلزمه الاعادة لانه فعل ماوجب عليه في ظنه مع مخالفة الحكم في نفس

(١) النظر من حيث اطلاق القاضي العبارة بل يمتن التفصيل بانه ان كان الفتح في واجب او في ترك ممنوع منه فهو يوجد من الحديث لوروده في ذلك واما في مذنب ونحوه فلا يجيد منه وقد بين الشارح ذلك بالمثل بالفاتحة

٣ — عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ فَرَأَيْنَهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ فَقُلْتُ رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فَقَالَ لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ (١)

الأمر كما ان اهل قباء فعلوا ماوجب عليهم عند ظنهم بقاء الأمر ولم يفسد فعلهم ولا أمروا بالاعادة

السادسة قال الطحاوي في هذا دليل على ان من لم يعلم بفرض الله تعالى ولم تبليته الدعوة ولا امكنه استعلام ذلك من غيره فالقرض غير لازم له والحجة غير قائمة عليه وركب بعض الناس على هذا مسألة من أسلم في دار الحرب او اطراف بلاد الاسلام حيث لا يجد من يستعلمه عن شرائع الاسلام هل يجب عليه ان يقضى ما امر من صلاة او صيام لم يعلم وجوبهما : وحكى عن مالك والشافعي الزامه ذلك أو ما هذا معناه لقدرته على الاستعلام والبحث والخروج لذلك : وهذا أيضا يرجع الى القياس والله أعلم * وقوله في الحديث وقد أمر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها يروى بكسر الباء (٢) على الأمر وافتحها على الخبر :

الحديث يدل على جواز النافلة على الدابة الى غير القبلة وهو كما تقدم في حديث ابن عمر وليس في هذا الحديث الا زيادة انه على حمار فقد يؤخذ منه

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في باب صلاة التطوع على الحمار : ومسلم وقوله حين قدم من الشام هو الصواب لان أنساً رضى الله عنه سافر الى الشام يشكو من الحجاج الثقفي الى عبد الملك بن مروان وقوله بعين التمر هو موضع مذكور في تحديد العراق :

(٢) وفي نسخة بكسر الباء هو المعروف وافتحها جائز انتهى ورجع الحافظ ابن حجر ايضاً في الفتح الكسر. برواية البخارى في التفسير الا فاستقبلوها فان حرف الاستفتاح يشعر بان الذي بعده امر لا انه بقية الخبر الذي قبله

طهارته لان ملاسته مع التحرز عنه متعذرة لاسيما اذا طال زمن ركوبه فاحتمل العرق وان كان يحتمل ان يكون على حائل بينه وبينه : وقوله من الشام هو الصواب في هذا الموضع ووقع في كتاب مسلم حين قدم الشام وقالوا هو وهم وانما خرجوا من البصرة ليتلقوه من الشام : وقوله رأيتك تصلي الى غير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما فعلته انما يعود الى الصلاة الى غير القبلة فقط وهو الذي سئل عنه لا الى غير ذلك من هيئته والله أعلم : وروى هذا الحديث عن أنس بن مالك أبو حمزة أنس بن سيرين أخو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك : ويقال انه لما ولد ذهب به الى أنس بن مالك فسماه أنسا وكناه بابي حمزة باسمه وكنيته متفق على الاحتجاج بحديثه : ومات بعد أخيه محمد وكانت وفاة أخيه محمد سنة عشر ومائة :

الحديث الأول عن أبي هريرة رضي الله عنه « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح : قال ابن حجر في بلوغ المرام بعد ما أورد هذا الحديث : رواه الترمذي وقوام البخاري : وهو يدل على ان الفرض استقبال الجهة لا العين وهذا لمن بعد عن السكبة : والى هذا ذهب أبو حنيفة والامام مالك واحمد بن حنبل وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي : وذهب الشافعي في اظهر القولين عنه الى ان غرض من بدل العين وانه يلزمه ذلك بالظن : واختلف في معنى الحديث قال العراقي ليس عاماً في سائر البلاد وانما هو بالنسبة الى المدينة المشرفة وما وافق قبلتها : وهكذا قال البيهقي في الخلافات : وهكذا قال احمد بن خالويه الوهي قال وسائر البلدان من السمة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك : قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين اهل العلم فيه :

الحديث الثاني عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على اقدامهم وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع ولا أرى ابن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « رواه البخاري ورواه مالك في الموطأ أيضاً وابن خزيمة : وهو يدل على جواز ترك استقبال القبلة في حال الخوف لاسيما اذا كثرت العدو : وهذا قال الجمهور الا ان المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشي فوات الوقت والله أعلم :

باب الصفوف

- ١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ (١)
- ٢ - عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ

تسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد وقد تدل تسويتها أيضا على سد الفرج فيها بناء على التسوية المعنوية والاتفاق على ان تسويتها بالمعنى الأول والثاني أمر مطلوب وان كان الأظهر ان المراد بالحديث الأول : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من تمام الصلاة يدل على ان ذلك مطلوب وقد يؤخذ منه أيضا انه مستحب غير واجب لقوله من تمام الصلاة ولم يقل انه من أركانها ولا واجباتها وتمام الشيء أمر زائد على وجود حقيقته التي لا يسمى الا بها في مشهور الاصطلاح (٢) : وقد ينطلق بحسب الوضع على بعض مالا تتم الحقيقة الا به :

النعمان بن بشير يفتح الباء وكسر الشين المعجمة ابن سعد بن ثعلبة الأنصاري ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثمان او ست سنين قال أبو عمر والأول اصح ان شاء الله تعالى قتل سنة اربع وستين بمرج راهط تسوية الصفوف قد تقدم الكلام عليها : وقوله « او ليخالفن الله بين وجوهكم »

(١) أخرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ مع ابدال لفظ تمام الصلاة باقامة الصلاة : ومسلم بهذا اللفظ : وأبو داود وابن ماجه :

(٢) ومراده بالاصطلاح الاصطلاح العرفي كما صرح بذلك في غير موضع وفيه نظر لان الفاظ الشرع لا تستعمل بحسب العرف والذي يدل على الاستحباب ما جاء في الصحيح من رواية أبي هريرة « فان اقامة الصف من حسن الصلاة »

وَجُوهِكُمْ : وَلِمُسْلِمٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا
يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدِ عَقَلْنَا ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ
حَتَّى كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ فَقَالَ عِبَادَ اللَّهِ لَتُسَوَّنَّ
صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ ﷺ (١)

معناه ان لم تسووا لانه قابل بين التسوية وبينه اى الواقع احد الامرين اما
التسوية او المخالفة : وكان يظهر لى في قوله او ليخالفن الله بين وجوهكم انه
راجع الى اختلاف القلوب وتغير بعضهم على بعض فان تقدم انسان على آخر
أو على الجماعة وتخليفه اياهم من غير ان يكون مقاما للامامة بهم قد يوغر صدورهم
وهو موجب لاختلاف قلوبهم فعبر عنه بمخالفة وجوههم لان المختلفين في التباعد
والتقارب يأخذ كل واحد منهما غير وجه الآخر فان شئت بعد ذلك ان تجعل
الوجه بمعنى الجهة وان شئت ان تجعل الوجه معبراً به عن اختلاف المقاصد
وتباين النفوس فان من تباعد عن غيره وتنافر زوى وجهه عنه فيكون المقصود
التخدير من وقوع التباغض والتنافر : وقال القاضي عياض رحمه الله في قوله
أو ليخالفن الله بين وجوهكم يحتمل انه كقوله « ان يحول الله صورته صورة
حمار » فيخالف بصفتهم الى غيرها من المسوخ او يخالف بوجه من لم يرق صفه
ويغير صورته عن وجه من أقامه او يخالف باختلاف صورها بالمسوخ والتغيير
وقال شيخنا فسح الله في مدته اقول أما الوجه الاول وهو قوله فيخالف
بصفتهم الى غيرها من المسوخ فليس فيه محافظة ظاهرة على مقتضى لفظة بين :
والأليق بهذا المعنى ان يقال يخالف وجوهكم عن كذا الا ان يراد المخالفة بين
وجوه من مسخ ومن لم يمسح وهو الوجه الثاني : وأما الوجه الأخير ففيه محافظة

(١) رَوَاهُ أَيْضاً أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَلَمْ
يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ :

٣ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته
 ملىكة دعت رسول الله ﷺ إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم
 قال قوموا فلا صل لكم قال أنس فقمتم إلى حصير لنا قد اسود
 من طول ما لبس فنضجته بماء فقام عليه رسول الله ﷺ وشففت

على معنى بين الا انه ليس فيه محافظة قوية على قوله وجوهكم فان تلك المخالفة
 مخالفة بعد المسخ وليس تلك صفة وجوههم عند المخاطبة بالفعل والأمر في هذا
 قريب محتمل : وقوله القداح هي خشب السهام حين تبرى وتنحت وتهيا للرمى
 وهي مما يطلب فيها التحرير والا كان السهم طائشا وهي مخالفة لغرض اصابه
 الغرض فضرب به المثل لتحرير التسوية لغيره : وفي الحديث دليل على ان
 تسوية الصفوف من وظيفة الامام وقد كان بعض أئمة السلف (١) يوكل بالناس
 من يسوى صفوفهم : وقوله « حتى اذا رأى ان قد عقلنا » قال محتمل ان المراد
 انه كان يراعيهم في التسوية ويراقبهم الى ان رأى انهم عقلوا المقصود منه
 وامتلأوه فكان ذلك غاية لمراقبتهم وتكف مراعاة اقامتهم : وقوله حتى كاد ان
 يكبر فرأى رجلا بادياً صدره فقال عباد الله الخ يستدل به على جواز كلام الامام
 فيما بين الاقامة والصلاة لما يعرض من حاجة واختلف العلماء في كراهة ذلك :

ملىكة بضم الميم وفتح اللام وبعض الرواة رواه بفتح الميم وكسر اللام
 والأصح الأول قيل هي أم سليم وقيل أم حزام قال بعضهم ولا يصح : وهذا
 الحديث رواه اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فقليل ضمير

(١) قال الترمذي في سننه وروى عن عمر انه كان يوكل رجلا باقامة الصفوف فلا
 يكبر حتى يجبران الصفوف قد استوت : وروى عن علي وعثمان انهما كانا يتماهدان ذلك ويقولان
 استووا : وكان علي يقول تقدم يافلان تأخر يافلان اه ولقد أضاع هذه السنة علماء زماننا
 وأئمة المساجد انا لله وانا اليه راجعون :

أَنلَوْا الْيَتِيمَ ذِرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنَّا فَصَلَّى لَنَارَ كَعْتَيْنِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ (١)
وَلِئَلَّا يُسَلِّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمَّهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ
وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا : الْيَتِيمُ هُوَ ضُمَيْرَةُ جَدُّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ ضُمَيْرَةَ

ابْنِ ضُمَيْرَةَ

جده عائذ على اسحاق بن عبد الله فانها أم أبيه قاله الحافظ أبو عمر فعلى هذا
كان ينبغي للمصنف ان يذكر اسحق فانه لما أسقط ذكره تعين ان تكون جدة
أنس وقال غير أبي عمر انها جدة أنس أم أمه فعلى هذا لا يحتاج الى ذكر اسحاق
وعلى كل حال فالأحسن اثباته : وفي الحديث دليل على ما كان عليه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من التواضع واجابة دعوة الداعي ويستدل به على اجابة
أولى الفضل لمن دعاهم لغير الوليمة : وفيه ايضا الصلاة للتعليم او لحصول البركة
بالاجتماع فيها او باقامتها في المكان المخصوص وهو الذي قد يشعر به قوله لكم
وقوله « الى حصير قد أسود من طول ما لبس » أخذ منه ان الافتراش يطلق عليه
اللباس ورتب عليه مسئلتان

احدهما لو حلف لا يلبس ثوبا ولم يكن له نية لبسه فافترشه انه يحتمل : والثانية
ان افتراش الحرير لباس له فيحرم على ان ذلك أعنى افتراش الحرير قد ورد فيه
نص يخصه : وقوله « فنضخته » النضخ يطلق على الغسل ويطلق على مادونه
وهو الأشهر فيحتمل ان يريد الغسل فيكون ذلك لأحد أمرين : إما لمصلحة
دنيوية وهي تليينه وتهنيئته للجلوس عليه : وإما لمصلحة دينية وهي طلب طهارته
بزوال ما يعرض من الشك في نجاسته لطول لبسه ويحتمل ان يريد ما دون
الغسل وهو النضج الذي تستحبه المالكية لما يشك في نجاسته وقد قرب ذلك
بان ابا عمير كان معهم في البيت واحتراز الصبيان من النجاسة بعيد : وقوله

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي

٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ﷺ (١)

« فصفت انا واليتم وراه » حجة لجمهور الأمة في ان موقف الاثنين وراء الامام : وكان بعض المتقدمين يرى ان موقف احدهما عن يمينه والاخر عن يساره : وفيه دليل على ان للصبي موقفا في الصف : وعلى ان موقف المرأة وراء موقف الصبي ولم يحسن من استدل به على ان صلاة المنفرد خلف الصف صحيحة فان هذه الصورة ليست من صور الخلاف : وأبعد من استدل به على انه لا تصح امامتها للرجال لانه وجب تأخيرها في الصف فلا تتقدم اماما : وقوله ثم انصرف الاقرب انه اراد الانصراف عن البيت ويحتمل انه اراد الانصراف عن الصلاة أما علي رأى أبي حنيفة فبناء على ان السلام لا يدخل تحت مسمى الركعتين : وأما علي رأى غيره فيكون الانصراف عبارة عن التحلل الذي يستعقب السلام : وفي الحديث دليل على جواز الاجتماع في التوافل خلف إمام : وفيه دليل على صحة صلاة الصبي والاعتداد بها والله أعلم

خالته ميمونة بنت الحارث أخت أمه أم الفضل بنت الحرث : ومبיתה عندها فيه دليل على جواز مثل ذلك من المبيت عند المحارم مع الزوج وقيل انه تحرى لذلك وقتا لا يكون فيه ضرر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وقت الحيض : وقيل انه بات عندها لينظر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وفيه دليل على ان للصبي موقفا مع الامام في الصف : واذا أخذ بما ورد في غير

(١) رواه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع مطولا ومختصراً ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد : وقوله واقامني عن يمينه تحتل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلا وفي رواية فتمت الى جنبه وهو ظاهر في المساواة :

هذه الرواية من انه دخل في الصلاة بعد دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ففيه دليل على جواز الائتام لمن لم ينو الامامة : وفيه دليل على ان موقف المأموم الواحد مع الامام عن يمين الامام : وفيه دليل على ان العمل اليسير في الصلاة لا يفسدها (١)

(١) ويدل أيضاً على ان الجماعة تتمتع بالصبي : ذهب الشافعي وغيره الى انها صحيحة لافرق بين الفرض والنفل وذهب أبو حنيفة ومالك : في رواية عنه الى صحتها في النافذة : وذهب أبو حنيفة أيضاً في رواية عنه وغيره الى انها لا تتمتع : واستدل لهم بحديث رفع النعل : وليس فيه دلالة على ذلك والله أعلم

الحديث الاول عن عبد الله بن مسعود « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاني منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين ياونهم ثلاثاً واباكم وهيشات الاسواق » رواه مسلم وأبو داود والترمذي واحمد بن حنبل وقال حسن غريب الحديث يدل على ان الصف الاول لأرباب الاحلام والنهي فينبغي لهم ان يتقدموا قال ابن سيد الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع نرية بالضم أيضاً وهي القول لانها تنهى عن القبح : وقيل المراد بأولي الاحلام البالغون وبأولي النهي القلاء ثم يليهم الصبيان : وقد روي عن عمر بن الخطاب وغيره رضي الله عنه من انه كان اذا رأى صبياً في الصف أخرجه : وانما خص النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا النوع بالتقديم لانه الذي يتأق منه التبليغ ويستخلف اذا احتيج الى استخلافه : ويقوم بتبنيه الامام اذا احتيج اليه : وهيشات الاسواق ارتفاع الاصوات والفتن التي فيها

الحديث الثاني عن انس رضي الله عنه « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بالاعتاق فوالذي نفسي بيده اني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف » رواه ابو داود والنسائي مطولاً ومختصراً : وفيه أمور الاول قوله رصوا بضم الراء والصاد المهملتين معناه ضموا : الثاني قوله « وقاربوا بينها » أي بين الصفوف بحيث لا يسمع بين الصفين صف اخر : وقوله وحاذوا بالاعتاق هو بالماء المهملة والذال المعجمة أي اجعلوا المناكب بعضها حذاء بعض بحيث تكون المناكب والاعتاق والاقدام على سمت واحد : وقوله فوالذي الخ كالتعليق لما قبله : والحلل بفتح الحين الفرج أو كثرة تباعد الصفوف بعضها عن بعض : والحذف بحاء مهملة وذال معجمة مفتوحتين ثم فاء جمع حذفة مثل قصب وقصبة غنم صفار سود : والحديث يدل على مشروعية ما ذكر

الحديث الثالث عن وابصة بن سعيد قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً

باب الإمامة

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ
حِمَارٍ أَوْ يُجْعَلَ صُورَتُهُ صُورَةَ حِمَارٍ (١)

الحديث دليل على منع تقدم المأموم على الإمام في الرفع بنصه أى في الرفع
من الركوع والسجود هذا منصوصه . ووجه الدليل التوعده على الفعل ولا

يصلى خلف الصف وحده فأمره ان يبعد الصلاة » رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل
والترمذي وقال هذا حديث حسن وصححه ابن حبان أيضا وهو يدل على بطلان صلاة المأموم
خلف الصف وحده : وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب احمد بن حنبل والنخعي واسحاق
والحسن بن صالح وحماد وابن ابى ليلى وغيرهم الى عدم صحة ذلك : وفي الباب احاديث كثيرة
تشهد لذلك : وذهب الاوزاعي والحسن البصري ومالك والشافعي وغيرهم الى جواز ذلك
محتجين بحديث ابى بكر « انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع
قبل ان يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال زادك الله حرصا
ولا تزد » رواه البخارى وابو داود والنسائى واحمد بن حنبل لانه أتى ببعض الصلاة خلف
الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة فيحمل الأمر بالاعادة على جهة التندب
مبالغة في المحافظة على الأولى : والله اعلم

(١) خرجه البخارى في باب الامامة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن
ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله أما مخففة حرف استفتاح مثل الا واصلاها ماالتافية دخلت
عليها همزة الاستفهام وهى هنا استفهام توبيخ : وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الامام لكونه
توعده عليه بالمسوخ وهو اشد العقوبات : وقد حزم النووي بذلك في شرح المذهب : وهل تجزئه
صلاته ام لا ذهب الجمهور الى ان فعله يائمه وتجزئه صلاته : وعن ابن عمر تبطل وبه قال
احمد في رواية عنه واهل الظاهر بناء على ان النهى يقتضى الفساد والوعيد بالمسوخ في مناه :
وقد ورد التصريح بالنهى في رواية انس في الباب عن السبق بالركوع والسجود والقيام والقعود :
والله اعلم

وعيد الا على ممنوع (١) ويقاس عليه السبق في الخفض كالهوى الى الركوع
والسجود : وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أما يخشى الذي يرفع رأسه
قبل الامام » ما يدل على ان فاعل ذلك متعرض لهذا الوعيد ولا دليل فيه
على وقوعه ولا بد : وقوله « ان يحول الله وجهه وجه حمار أو يجعل صورته
صورة حمار » يقتضى تغيير الصورة الظاهرة ويحتمل رجوعه الى أمر معنوى
بجazy فان الحمار موصوف بالبلادة ويستعار هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من
فروض الصلاة ومتابعة الامام : وربما يرجح هذا الجاز بان التحويل في الصورة
الظاهرة لم يقع مع كثرة رفع المأمومين قبل الامام ونحن قد بينا ان الحديث لا يدل
على وقوع ذلك وانما يدل على تعرض فاعله له وصلاحيه فعله لوقوع ذلك الوعيد
ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء : وأيضا فالمتوعد به لا يكون
موجودا في الوقت الحاضر أعنى عند الفعل والجهل موجود عند الفعل ولست
أعنى بالجهل ههنا عدم العلم بالحكم بل إما هذا : وإما ان يكون عبارة عن فعل
ملا ينبغي وان كان العلم بالحكم موجودا لانه قد يقال في هذا انه جهل ويقال
لفاعل جاهل : وسببه ان الشيء قد ينتفى لانتفاء ثمرته والمقصود منه فيقال فلان
ليس بانسان اذا فاتته الأفعال الانسانية : ولما كان المقصود من العلم العمل به
جاز ان يقال لمن لا يعمل بعلمه انه جاهل غير عالم

(١) قال في المدة بل قد ورد النص بالنهي عن التقدم في الموضعين منها ما جاء في حديث
أخرجه البزار من رواية أبي هريرة الذي يخفض ويرفع قبل الامام اما ناصيته بيد الشيطان :
ومثله عند ابن ابى شيبة من رواية ابى هريرة رضى الله تعالى عنه :



- ٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 إِذَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا
 رَكَعَ فَأَرْكَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
 وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ (١) ﷺ
- ٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ
 أَنْ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ إِذَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ
 فَأَرْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا
 وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ (٢) ﷺ

الكلام على حديث أبي هريرة من وجوه * الأول اختلفوا في جواز صلاة المفترض خلف المتنفل فمنعها مالك وأبو حنيفة وغيرهما واستدل لهم بهذا الحديث وجعل اختلاف النيات داخلا تحت قوله فلا تختلفوا عليه : واجاز ذلك الشافعي وغيره والحديث محمول في هذا المذهب على الاختلاف في الأفعال الظاهرة : الثاني الفاء في قوله فاذا ركع فاركعوا الخ تدل على ان أفعال المأموم تكون بعد أفعال الامام لاقتضاء الفاء التعقيب : وقدم الكلام في المنع من سبق : وقال الفقهاء المساواة في هذه الأشياء : مكروهة * الثالث قوله « واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » يستدل به من يقول ان التسميع مختص بالامام فان

(١) خرجه البخاري بالفاظ متقاربة من هذا وذكره في غير موضع من عدة طرق | ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد :

(٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود

قوله (ربنا ولك الحمد) مختص بالمأموم وهو اختيار مالك رحمه الله (١) الرابع
اختلفوا في اثبات الواو واسقاطها من قوله (ولك الحمد) بحسب اختلاف
الروايات وهذا اختلاف في الاختيار لا في الجواز ورجح اثباتها بأنه يدل على
زيادة معنى لأنه يكون التقدير ربنا استجب لنا أو مقارب ذلك ولك الحمد
فيشتمل الكلام على معنى الدعاء ومعنى الخبر وإذا قيل باسقاط الواو دل على
أحد هذين * الخامس قوله (وإذا صلى جالساً فصلوا جنوباً أجمعون) أخذ به
قوم فجازوا الجلوس خلف الامام القاعد للضرورة مع قدرة المأمومين على القيام
وكأنهم جمعوا متابعة الامام عذراً في اسقاط القيام : ومنع أكثر الفقهاء
المشهورين ذلك

والمأمنون اختلفوا في الجواب عن هذا الحديث على طرق * الطريق الأول
ادعاء كونه منسوخاً وناسخه صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالناس في
مرض موته قاعداً وهم قيام وأبو بكر قائم يعلمهم بأفعال صلاته وهذا مبنى على
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان الامام وان ابا بكر كان مأموماً في تلك
الصلاة : وقد وقع في ذلك خلاف وموضع الترجيح هو الكلام على ذلك
الحديث : قال القاضي عياض قالوا ثم نسخت إمامة القاعد جملة بقوله « لا يؤمن

(١) وحاصل ذلك ان العلماء اختلفوا في التسميع والتحميد حال الرفع من الركوع :
ذهب مالك وعطاء والشافعي وأبو بردة وأبو داود واسحاق ومحمد بن سيرين وداود الى ان
المصلي يجمع بين التسميع والتحميد لافرق بين الأمام والمؤتم والمنفرد فإذا رفع رأسه المصلي
من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده فإذا استوى قائماً يقول ربنا ولك الحمد :
محتجين بحديث أبي هريرة في الصحيحين وفيه « ثم يقول (أى النبي) سمع الله لمن حمده حين
يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد » : وفيه ان الدليل اخص من الدعوى
لأنه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماماً كما هو الغالب والمتبادر : وذهب الأوزاعي
والثوري وروى عن مالك أيضاً الى انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم : محتجين
بادلة ينظرها الاحتمال : وذهب بعضهم منهم أبو حنيفة الى ان الامام والمنفرد يقولان سمع
الله لمن حمده فقط والمأموم يقول ربنا ولك الحمد فقط : وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة
والشعبي ومالك والامام احمد بن حنبل : محتجين بهذا الحديث : وسيأتي ما يوضح هذا والله اعلم :

أحد بعدى جالسا» و بفعل الخلفاء بعده وانه لم يؤم احد منهم جالسا وان كان النسخ لا يمكن بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثابتهم على ذلك يشهد بصحة نهيه عن امامة القاعد بعده وتقوى لين هذا الحديث

وأقول هذا ضعيف أما الحديث في « لا يؤمن احد بعدى جالسا » حديث رواه الدارقطني عن جابر بن يزيد الجعفي بضم الجيم وسكون العين عن الشعبي بفتح الشين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا يؤمن أحد بعدى جالسا » وهذا مرسل وجابر بن يزيد قالوا فيه متروك ورواه مجاهد عن الشعبي وقد استضعف مجاهد : واما الاستدلال بترك الخلفاء الامامة عن قعود فاضعف فان ترك الشيء لا يدل على تحريره فلعلهم اكتفوا بالاستنابة للقادرين وان كان الاتفاق قد حصل على ان صلاة القاعد بالقائم مرجوحة وان الأولى تركها فذلك كاف في بيان سبب تركهم الامامة عن قعود : وقولهم انه يشهد بصحة نهيه عن امامة القاعدين بعده ليس كذلك لما بيناه من ان الترك للفعل لا يدل على تحريره * الطريق الثاني في الجواب عن هذا الحديث للمانعين ادعاء ان ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرف ان الأصل عدمه حتى يدل عليه دليل * الطريق الثالث التأويل بان يحمل قوله « واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا » على انه اذا كان في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تتخالفوه بالقيام وكذلك اذا صلى قائما فصلوا قياما أى اذا كان في حال القيام فقوموا ولا تتخالفوه بالقعود: وكذلك في قوله « اذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا » وهذا بعيد : وقد ورد في بعض الأحاديث وطرقها ما ينفية مثل ما جاء في حديث عائشة رضى الله عنها انه اشار اليهم ان اجلسوا : ومنه تعليل ذلك لموافقة الأعاجم في القيام على ملوكهم: وسياق الحديث في الجملة يمنع من سبق الفهم الى هذا التأويل والكلام على حديث عائشة مثل الكلام على حديث أبي هريرة وما فيه من الزيادة قد حصل التنبيه عليه :

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمْ يَحْنُ مِنَّا أَحَدٌ ظَهَرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا ثُمَّ تَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ (١)

عبد الله بن يزيد الخطمي مفتوح الخاء ساكن الطاء من بني خطمة وخطمة من الأوس كان أميراً على الكوفة والذي روى عنه هذا الحديث أبو اسحاق وقوله « وهو غير كذوب » حملة بعضهم على انه كلام أبي اسحاق في وصف عبد الله بن يزيد لا كلام عبد الله بن يزيد في وصف البراء بن عازب : والذي ذكره المصنف يقتضي انه كلام عبد الله بن يزيد في وصف البراء بن عازب ولو ذكر ابا اسحاق لكان أحسن لاحتمال الكلام الوجهين معا : واما على ما ذكره فلا يحتمل الا أحدهما وهو البراء : والذين حملوا الكلام على الوجه الأول ان قصدوا تنزيه البراء عن مثل هذه التزكية لانه في مقام الصحة وكذا نقل عن يحيى بن معين انه قال يعنى أبا اسحاق ان عبد الله بن يزيد غير كذوب ولا يقال للبراء انه غير كذوب فاذا قصدوا ذلك فعبد الله بن يزيد أيضا قد شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة ورد هذا بعضهم برواية شعبة عن أبي اسحاق قال سمعت عبد الله بن يزيد يخطب يقول حدثنا البراء وكان غير كذوب وان

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في الامامة : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي واحمد بن حنبل . وسبب رواية عبد الله بن يزيد هذا الحديث على ما رواه الطبراني من طريقه انه كان يصلى بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رؤوسهم قبل ان يرفع رأسه فذكره في انكاره عليهم . واذا علمت ذلك تعلم ان قوله غير كذوب لا يوجب تهمة في الراوى وانما يوجب حقيقة الصدق له لان هذا عادتهم اذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل بما روى . وكان ابن مسعود يقول حدثني الصادق المصدوق صلى الله عليه واله وسلم : وكذلك أبو هريرة يقول سمعت خليلي الصادق المصدوق والله اعلم .

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (١) ﷺ

كان هذا محتملاً أيضاً : والحديث يدل على تأخر الصحابة في الاقتداء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يتلبس بالركن الذي ينتقل إليه لاحقين يشرع في الهوى إليه : وفي ذلك دليل على طول الطمأنينة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظ الحديث الآخر يدل على ذلك اعنى قوله « فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا » فإنه يقتضى تقدم ما يسمى ركوعاً وسجوداً

الحديث يدل على ان الامام يؤمن وهو اختيار الشافعي وغيره : واختيار مالك ان التأمين للمأمومين . ولعله يؤخذ منه جهر الامام بالتأمين فإنه علق تأمينهم بتأمينه فلا بد ان يكونوا عاين به وذلك بالسمع والذين قالوا لا يؤمن الامام اولوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا أمن الامام » على بلوغه موضع التأمين وهو خاتمة الفاتحة كما يقال انجد اذا بلغ نجداراتهم اذا بلغ تهامة وأحرم اذا بلغ الحرم وهذا مجاز فان وجد دليل يرجحه على ظاهر الحديث وهو قوله اذا امن فإنه حقيقة في التأمين عمل به والا فلا أصل عدم المجاز . ولعل مالكا رحمه الله اعتمد على عمل أهل المدينة ان كان لهم في ذلك عمل ورجح به مذهبه واما دلالة الحديث على الجهر بالتأمين (٢) فاضعف من دلالة على نفس التأمين قليلا

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الجهر بأمين . ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي والامام احمد بن حنبل وابن ماجة

(٢) يدل على مشروعية الجهر ماراه أبو داود وابن ماجة والدارقطني وحسنه : والحاكم وقال على شرطهما عن أبي هريرة « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تلا غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد » وروى أبو داود والترمذي واحمد بن حنبل عن وائل بن حجر « قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله

٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ (١) ﷺ

٧ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ لَنَا تَأَخُّراً عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا

لأنه قد يدل دليل على تأمين الامام من غير جهر وموافقة الامام لتأمين الملائكة ظاهره الموافقة في الزمان . ويقويه الحديث الآخر « اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احداها الأخرى » . وقد يحتمل ان تكون الموافقة راجعة الى صفة التأمين أي يكون تأمين المصلي لصفة تأمين الملائكة في الاخلاص أو غيره من الصفات المدوحة والأول اظهر . وقد تقدم لنا كلام في مثله في قوله صلى الله عليه وآله وسلم غفر له ما تقدم من ذنبه وهل ذلك مخصوص بالصغار:

حديث ابي هريرة وأبي مسعود واسمه عقبة بن عمر ويعرف بالبصري والأكثر على انه لم يشهد بداراً ولكنه نزلها فنسب اليها يدلان على التخفيف في صلاة الامام والحكم فيهما مذكور مع علته وهو المشقة اللاحقة للمؤمنين

وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين بمد بها صوته « قال الحافظ ابن حجر وسنده صحيح . قال الترمذي وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون ان الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفها وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق اه

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الائمة ماعدا قوله وذال الحاجة فانه قال والكبير في رواية أبي هريرة وفي رواية ابن مسعود : وذال الحاجة : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي : والامام احد:

غَضِبَ يَوْمَئِذٍ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ فَأَيْكُمْ أَمْ
النَّاسَ فَلْيُوجِزْ فَإِنَّ وَرَاءَهُ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ وَذَا الْحَاجَةَ ﷺ (١)

إذا طول : وفيه بعد ذلك بثمان . أحدها انه لما ذكرت العلة وجب ان يتبع الحكم لها حيث يثق على المأمومين التطويل ويريدون التخفيف يؤمر بالتخفيف وحيث لا يثق أولا يريدون التخفيف لا يكره التطويل : وعلى هذا قال الفقهاء انه اذا علم من المأمومين انهم يؤثرون التطويل طوّل كما اذا اجتمع قوم لقيام الليل فان ذلك وان شق عليهم فقد آثروا ودخلوا عليه : الثاني التطويل والتخفيف من الأمور الاضافية فقد يكون الشيء طويلا بالنسبة الى عادة قوم وقد يكون خفيفا بالنسبة الى عادة آخرين : وقد قال بعض الفقهاء انه لا يزيد الامام على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود والمروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من ذلك مع أمره بالتخفيف (٢) فكأن ذلك لان عادة الصحابة لاجل شدة رغبتهم في الخير تقتضى ان لا يكون ذلك تطويلا هذا اذا كان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عاما في صلاته كلها أو أكثرها وان كان خاصا ببعضها فيحتمل ان يكون لان أولئك المأمومين يؤثرون التطويل وهو متردد بين ان لا يكون تطويلا بسبب ما يقتضيه حال الصحابة وبين ان يكون تطويلا لئلا يسهو بسبب ايثار المأمومين له . وظاهر الحديث المروى لا يقتضى الخصوص ببعض صلواته صلى الله عليه وآله وسلم : وحديث أبي مسعود يدل على الغضب في الموعظة وذلك يكون اما لمخالفة الموعوظ لما علمه أو للتصغير في تعلمه والله أعلم :

- (١) أخرجه البخارى في غير موضع بالفاظ قريبة من هذا ومسلم والنسائي وابن ماجه (٢) وهاك ما قاله ابن القيم في كتاب الصلاة في وصف صلاة النبي وإضاعة الناس لها من بعده وعدم فهم الناس التخفيف : في الصحيحين من حديث انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوجز الصلاة ويكملها : وفي الصحيحين عنه أيضا وسيأتى « قال ماصليت وراء امام قط

أخف صلاة ولا أتم من صلاة النبي صلى الله عليه واله وسلم» زاد البخاري «وان كانت ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة ان تفتت أمه» فوصف صلاته صلى الله عليه واله وسلم بالإيجاز والتمام والإيجاز هو الذي كان يفعله لا الإيجاز الذي كان يظنه من لم يقف على مقدار صلاته فان الإيجاز أمر نسبي اضافى راجع الى السنة لا الى شهوة الأمام ومن خلفه فلما كان يقرأ في الفجر بالمائة الى المائة (أى آية) كان هذا الإيجاز بالنسبة الى ستمائة الى ألف ولما قرأ في المغرب بالأعراف كان هذا الإيجاز بالنسبة الى البقرة : ويدل على هذا ان أنساً نفسه قال في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن إبراهيم بن كيسان حدثني أبي عن وهب سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت أنس بن مالك يقول ماصليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من هذا الفتى يعنى عمر بن عبد العزيز فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي سجوده عشر تسبيحات وأنس أيضاً هو القائل في الحديث المتفق عليه انى لا أألو ان أصلى بكم كما كان رسول الله يصلى بنا قال ثابت كان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول القائل قد نسي : وأنس هو القائل هذا وهو القائل ماصليت وراء امام اخف صلاة ولا أتم من صلاة النبي صلى الله عليه واله وسلم وحديثه لا يكذب بعضه بعضاً اه فقل من ذلك ان ما يفعله المصلون والأئمة في المساجد الآن من تخفيف الصلاة وعدم الاطمئنان مخالف للسنة غير ثابت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا عن الصحابة والتابعين وهذا ناشى عن عدم فهم الأحاديث الواردة في ذلك : وباليتمهم اقتصروا على ذلك بل اذا رأوا أحد أصلى اماماً بالناس وأطال عن عادتهم في الركوع والسجود عابوا عليه ونسبوه الى الجهل وأنوا بحديث من ام بالناس فليخفف : وقد علمت ما فيه والله اعلم :

بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب

الحديث الأول عن أبي مسعود الأنصاري « قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوم القوم اقروهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يعتمد في يده على تكرمه الا باذنه » رواه مسلم والامام احمد بن حنبل : يدل الحديث على امور : الأول قوله يوم القوم اقروهم لكتاب الله يفيد تقديم الأقرأ على الأقل في الامامة والى هذا ذهب الثوري وابن سيرين وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وبعض اصحابهما محتجين بهذا الحديث وغيره مما يفيد معناه : وذهب مالك والشافعي واصحابهما الى ان الأقل

مقدم على الاقراء : واجابوا عن هذا الحديث بان الاقراء من الصحابة كان هو الاقفة : قال الشافعي المحاطب بذلك الذين كانوا في عصره صلى الله عليه واله وسلم كان اقروهم افقههم فانهم كانوا مسلمون كباراً ويتفقون قبل ان يقرؤا فلا يوجد قارىء منهم الا وهو فقيه وقد يوجد الفقيه وهو ليس بقارىء : وبحاج عن هذا بان قوله في الحديث « فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة » دليل على تقديم الاقراء مطلقاً لان التفقه في امور الصلاة لا يكون الا من السنة وقد جعل القارىء مقدماً على العالم بالسنة : الثاني قوله « فان كانوا في القراءة » الخ يفيد تقديم العالم بالسنة على غيره لان مزية العلم مقدمة على غيرها من المزايا الدينية : والمراد بعالم السنة العالم بأحاديث الرسول صلى الله عليه واله وسلم حلالها وحرامها : الثالث قوله فأقدمهم هجرة المراد بالهجرة المقدم بها في الامامة المطلقة التي لا تختص بزمن الرسول صلى الله عليه واله وسلم وهي التي لا تنقطع الى يوم اقيامته كما وردت بذلك الاحاديث : وهذا مذهب الجمهور : وهكذا يقدم على حسب ترتيب الحديث : الرابع قوله « ولا يؤمن » الخ منناه كما قاله النووي ان صاحب البيت والمجلس وامام المسجد احق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطته اه قال شارح المنتقى والظاهر ان المراد به السلطان الذي اليه ولاية امور الناس لا صاحب البيت ونحوه ويدل على ذلك ما في رواية أبي داود بلفظ « ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه » وفيه نظر لان كل انسان في بيته له سلطة عليه سواء كان ذا سلطة مطلقة ام لا : وظاهر الحديث ان السلطان مقدم على غيره وان كان اكثر منه قرآناً وفقهاً وفضلاً : وقوله « على تكريمه » قال النووي وغيره هي بفتح التاء وكسر الراء الفرائس ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به دون اهله : وقيل هي الوسادة وفي معناها السرير ونحوه والله اعلم

الحديث الثاني عن انس « ان النبي صلى الله عليه واله وسلم استخاف ابن ام مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو اعشى » رواه أبو داود والامام احمد وابن حبان : وهو يدل على جواز امامة الاعشى : وهل امامة الاعشى افضل او البصير اقول قد صرح أبو اسحاق المروزي والغزالي بان امامة الاعشى افضل لانه اشد خشوعاً لشغل قلب البصير بالبصرات وذهب بعضهم الى ان امامة البصير أولى لانه اشد توقياً للنجاسة : والذي يترجح عندي ان امامة البصير افضل واولى لان اكثر من جملة النبي صلى الله عليه واله وسلم اماما البصراء : اما استنابته صلى الله عليه واله وسلم لابن ام مكتوم في غزواته فلانه كان لا يتخلف عن النزول من المؤمنين الا معذور : فاعلم لم يكن في البصراء من يقوم مقامه : والله اعلم

باب صفة صلاة النبي

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هَنِيئَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ قَالَ أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ تَقْنِيْ مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقِي الثَّوْبُ الْأَيُّضُ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ (١) ﷺ

قد تقدم القول في ان كان تشعر بكثرة الفعل أو المداومة عليه وقد تستعمل في مجرد وقوعه : وهذا الحديث يدل لمن قال باستحباب الذكر بين التكبير والقراءة فانه دل على استحباب هذا الذكر والدال على المقيد دال على المطلق فينا في ذلك كراهية الذكر فيما بين التكبير والقراءة ولا يقتضى استحباب ذكر آخر غير معين وفيه دليل لمن قال باستحباب هذه السكينة بين التكبير والقراءة . والمراد بالسكينة ههنا السكوت عن الجهر لاعن مطلق القول أو عن قراءة القرآن لاعن الذكر . وقوله ما تقول يشعر انه فهم ان هناك قولاً فان السؤال وقع بقوله ما تقول ولم يقع بقوله هل تقول والسؤال بهل مقدم على السؤال بما ههنا . ولعله استدلل على أصل القول بحركة الفم كما ورد في استدلالهم على القراءة في السر باضطراب لحيته وقوله * اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب *

(١) خرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي . وابن ماجه وقوله هنيئة بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بمعنى همزة وهي تصغير هنة اصله هنية فلما صغرت قيل هنية وقلت الواو ياء لاجتماعهما وسكون السابق : قيل ومن همز فقد اخطأ ورواية بعضهم هنية صحيحة

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِالحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ صلى الله عليه وسلم

عبارة اما عن محوها وترك المؤاخذه بها واما عن المنع من وقوعها والعصمة منها وفيه مجازان أحدهما استعمال المباحة في ترك المؤاخذه او في العصمة منها والمباحة في الزمان أو المكان في الاصل . الثاني استعمال المباحة في الازالة البكئية فان أصلها لا يقتضى الزوال وليس المراد ههنا البقاء مع البعد ولا ما يطابقه من المجاز وانما المراد الازالة بالبكئية وكذلك التشبيه بالمباحة بين المشرق والمغرب المقصود منه ترك المؤاخذه أو العصمة . وقوله « اللهم تقنى من خطاياى الى قوله من الدنس » مجاز كما تقدم عن زوال الذنوب واثرها ولما كان ذلك أظهر في الثوب الأبيض من غيره من الألوان وقع التشبيه به . وقوله « اللهم اغسلنى » الى آخره يحمل أمرين بعد كونه مجازاً عما ذكرناه: أحدهما ان يراد بذلك التعبير عن غاية الحوائى بالجموع فان الثوب الذى تكرر عليه التنقية بثلاثة اشياء منقية يكون فى غاية النقاء . الوجه الثانى ان يكون كل واحد من هذه الأشياء مجازاً عن صفة يقع بها التكفير والحوائى ولعل ذلك كقوله تعالى (واعف عنا واغفر لنا وارحمنا) فكل واحدة من هذه الصفات اعنى العفو والمغفرة والرحمة لها اثر فى محو الذنب فملى هذا الوجه ينظر الى الأفراد ويجعل كل فرد من افراد الحقيقة الاعلى معنى فرد مجازى: وفي الوجه الأول لا ينظر الى افراد الألفاظ بل تجعل جملة اللفظ دالة على غاية الحوائى للذنوب :

هذا الحديث سها المصنف فى إرادته فى هذا الكتاب فانه مما انفرد به مسلم عن البخارى فرواه من حديث حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة رضى الله عنها وشرط الكتاب تخريج الشيخين للحديث . قولها كان يستفتح الصلاة بالتكبير قد تقدم الكلام على لفظة كان فانها قد تستعمل فى مجرد وقوع الفعل . وهذا الحديث مع حديث ابى هريرة رضى الله عنه قد يدل على ذلك فانه قد استعملت فى احدهما على غير ما استعملت فيه فى الآخر فان حديث

وكان إذا ركع لم يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ وَكَانَ
 إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا وَكَانَ إِذَا رَفَعَ
 رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ
 رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى
 وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ وَيَنْهَى أَنْ يَفْرِشَ الرَّجْلُ ذِرَاعِيَهُ إِفْتِرَاشَ
 السَّمْعِ وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ (١)

ابي هريرة ان اقتضى المداومة أو الأكرية على السكوت وذلك الذكر وهذا
 الحديث يقتضى المداومة أو الأكرية لافتتاح الصلاة بعد التكبير بالحمد لله رب
 العالمين تعارضاً وهذا البحث مبنى ان يكون لفظ القراءة مجروراً (٢) وان كانت لفظة
 كان لا تدل الا على الكثرة فلا تعارض اذ قد يكثر ان جميعاً وهذه الأفعال التى
 تذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى انصلا قد استدلل الفقهاء بكثير منها
 على الوجوب لان الفعل يدل على الوجوب بل لانهم يرون ان قوله تعالى
 (أقيموا الصلاة) خطاب بمحمل مبين بالفعل والفعل المبين للمجمل المأمور به
 يدخل تحت الأمر فيدل مجموع ذلك على الوجوب : واذا سلمت هذه الطريقة
 ووجدت أفعالا غير واجبة فلا بد ان يحال ذلك على دليل آخر دل على عدم
 الوجوب : وفى هذا الاستدلال بحث وهو ان يتمال الخطاب المجمل يتبين باول
 الأفعال وقوعاً فاذا تبين بذلك الفعل لم يكن ما وقع بعده بيانا لوقوع البيان بالأول
 فيبقى فعلاً مجرداً لا يدل على الوجوب اللهم الا ان يدل دليل على وقوع ذلك

(١) أخرجه مسلم بهذا اللفظ وأبو داود والامام احمد بن حنبل : وهذا الحديث له علة وهى
 انه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل : وقوله يفتح
 الصلاة بالتكبير هو الله أكبر وهو يرد على من قال انه يجزء كل ما فيه تعظيم نحو الله اجل الله
 اعظم : وقوله « الحمد لله » قال النووي هو يرفع الدال على الحكاية
 (٢) اذا لو كانت مفتوحة لكانت بيانا لافتتاح القراءة لا افتتاح الصلاة فلا معارضة .

الفعل المستدل به بيانا فيتوقف الاستدلال بهذه الطريقة على وجوب ذلك الدليل بل قد يقوم الدليل على خلافه كرواية من رأى فعلا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسبقت له صلى الله عليه وآله وسلم مدة يقيم الصلاة فيما وكان هذا الراوي من اصاغر الصحابة الذين حصل تميزهم بعد اقامة الصلاة مدة فهذا مقطوع بتأخره : وكذلك من اسلم بعد مدة اذا اخبر برؤيته للفعل وهذا ظاهر في التأخير وهذا تحقيق بانغ : وقد يجاب عنه بأمر جدلي لا يقوم مقامه وهو ان يقال دل الحديث المعين على وقوع هذا الفعل والأصل عدم غيره وقوعا بدلالة الأصل فيتمين ان يكون وقوعه بيا ناهذا قد يتوى اذا وجدنا فعلا ليس فيه شيء مما قام الدليل على عدم وجوبه : فالما اذا وجد فيه شيء من ذلك فاذا (١) جعلناه ميئنا بدلالة الأصل على عدم غيره ودل الدليل على عدم وجوبه لزم النسخ لذلك الوجوب الذي ثبت اولاً فيه ولا شك ان مخالفة الأصل اقرب من التزام النسخ : وقولها وكان يفتتح الصلاة بالتكبير يدل على امرين : احدهما ان الصلاة تفتتح بالتكبير اعني ما هو اعم من التكبير بمعنى انه لا يكتفى بالنية في الدخول فيها فان التكبير تحريم مخصوص والدال على وجود الاخص دال على وجود الأعم واعني بالأعم ههنا هو المطلق ونقل عن بعض المتقدمين خلافه وربما تأوله بعضهم (٢) على مالك والمعروف خلافه عنه وعن غيره (٣) الثاني ان التحريم يكون بالتكبير خصوصا وأبو حنيفة رحمه الله

(١) اي ما قام الدليل على عدم وجوبه وقد فرضناه نوع واحد وانه بيان للمجمل الواجب لزم قيام الدليل على عدم وجوب ما قام الدليل على نفي وجوبه
(٢) قال صاحب المدة وقد تأوله بعضهم على مالك في ناسي تكبيرة الاحرام وانه يعيد احتياطاً فكأنه اخذ البعض من قوله يعيد احتياطاً انه يقول تجزيء النية والا لا وجب الاعادة حتماً

(٣) وحاصل ذلك ان العلماء اختلفوا في حكم تكبير الاحرام قال الحافظ ابن حجر انه ركن عند الجمهور وشرط عند الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري اه وهذا الأخير رواه القاضى عياض عن الزهري وابن المسيب والحسن وغيرهم وعليه يجزىء الدخول بالنية فقط . قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره أى غير الزهري : وروى عن سميد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً وانما قالوا فيمن ادرك الإمام راكعاً يجزىء تكبيرة الركوع :

يخالف فيه ويكتفى بمجرد التعظيم كقوله الله اجل او اعظم : والاستدلال على الوجوب بهذا الفعل اما على الطريقة السابقة من كونه بيانا للمجمل وفيه ما تقدم واما بان يضم الى ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » وقد فعلوا ذلك في مواضع كثيرة واستدلوا على الوجوب بالفعل مع هذا القول أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » وهذا اذا اخذ منفرداً عن ذكر سببه وسياقه اشعر بانه خطاب للأمة بان يصلوا كما صلى صلى الله عليه وآله وسلم فيقوى الاستدلال بهذه الطريقة على كل فعل ثبت انه فعله في الصلاة واما هذا الكلام قطعة من حديث مالك بن الحويرث « قال اتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن شببة متقاربون فاقنا عنده عشرين ليلة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً رفيقاً فظن انا قد اشتقنا اهلنا فسلأنا عمن تركنا من اهلنا فاخبرناه فقال ارجعوا الى اهلكم فاقيموا فيهم وعلموهم ومروهم فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم ثم ليؤمكم اكرمكم » زاد البخاري « وصلوا كما رأيتموني اصلي » فهذا خطاب لمالك وامحابه بان يوقعوا الصلاة على الوجه الذي رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه وشاركهم في هذا الخطاب كل الأمة في ان يوقعوا الصلاة على ذلك الوجه فما ثبت استمرار فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه دائماً دخل تحت الأمر وكان واجبا وبعض ذلك مقطوع به اى مقطوع باستمرار فعله له وما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلاة التي

فتول الشارح خلافه اي أنه لا يجب الاحرام وان التكبير الاحرام سنة : يدل على الوجوب ما في حديث المسىء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ « فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وفي لفظ « اذا قمت الى الصلاة فكبر » : وحديث المسىء هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف : ويدل على الشرطية حديث رفاعة في قصة المسىء في صلاته أيضاً عند أبي داود بلفظ « لا تتم صلاة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر » : ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله اكبر » قال شارح المتقى والاستدلال بهذا على الشرطية صحيح ان كان نفي التمام يستلزم نفي الصحة وهو الظاهر لانا متمبدون بصلاة لا نقصان فيها قالنا قصة غير صحيحة : ومن ادعى صحتها فليعلم البيان وقد تعرض لذلك الشارح فتنبه : والله اعلم

تعلق الأمر بإيقاع الصلاة على صفتها لا يجزم بتناول الأمر له : وهذا أيضاً يقال فيه من الجدل ما اشرنا اليه : وقولها والقراءة بالحمد لله رب العالمين : تمسك به مالك واصحابه في ترك الذكر بين التكبير والقراءة فانه لو تخلل ذكر بينهما لم يكن الاستفتاح بالقراءة بالحمد لله رب العالمين : وهذا على ان تكون القراءة مجرورة (١) لامنصوبة : واستدل به اصحاب مالك أيضاً على ترك التسمية في ابتداء الفاتحة وتأوله غيرهم على ان المراد يفتتح بسورة الفاتحة قبل غيرها ابتداء وليس بقوى لانه اذا جرى مجرى الحكاية فذلك يقتضي البداء بهذا اللفظ بعينه فلا يكون قبله غيره لان ذلك الغير يكون هو المفتتح به وان جعل اسما فسورة الفاتحة لا تسمى (٢) بهذا المجموع اعني الحمد لله رب العالمين بل تسمى بسورة الحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتتح بالحمد لقوى هذا المعنى فانه يدل حينئذ على الافتتاح بالسورة التي بالبسملة بعضها عند هذا المؤل فهذا الحديث : وقولها وكان اذا ركع لم يشخص رأسه اى لم يرفعه ومادة اللفظ تدل على الارتفاع ومنه اشخص بصره اذا رفعه نحو جهة العلو : ومنه الشخص لارتفاعه للابصار : ومنه شخص المسافر اذا خرج من منزله الى غيره ومنه ما جاء في بعض الآثار فشخص بي أى اتانى ما يقلقنى كأنه رفع من الأرض لقلقه : وقولها ولم يصوبه أى لم ينكسه : ومنه الصيب المطر صاب يصوب اذا نزل قال الشاعر

فلست لأنسى ولكن لملاك * تنزل من جو السماء يصوب

- (١) اذا لو كانت منصوبة لكانت بياناً لافتتاح القراءة لا لافتتاح الصلاة فلا معارضة
 (٢) فيه نظر فان فى سنن أبى داود عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله رب العالمين أم اقران وأم الكتاب والسبع المتانى وفيها أيضاً من حديث سميد بن المعلى الحمد لله رب العالمين هي السبع المتانى التي أوتيت والقران العظيم فهو ظاهر أو نص فى ان الفاتحة تسمى بهذا المجموع الذى هو الحمد لله رب العالمين واخرج تسميتها بالحمد لله رب العالمين أيضاً البخارى والدارى والترمذى وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه واحمد والنسائى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم والله اعلم

ومن اطلق الصيب على النسيم فهو من باب المجاز لانه سبب الصيب الذي هو المطر : وقولها ولكن بين ذلك اشارة الى المسنون في الركوع وهو الاعتدال واستواء الظهر والعنق : وقولها وكان اذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً دليل على الرفع من الركوع والاعتدال فيه : والفقهاء اختلفوا في وجوب ذلك على ثلاثة اقوال الثالث انه يجب ما هو الى الاعتدال اقرب وهذا عندنا من الأفعال التي ثبت استمرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها اعني الرفع من الركوع : واما قولها وكان اذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعدا يدل على الرفع من السجود وعلى الاستواء في الجلوس بين السجدين : وأما الرفع فلا بد منه لانه لا يتصور تعدد السجود الا به بخلاف الرفع من الركوع فان الركوع غير متعدد : وسها بعض الفضلاء من المتأخرين فذكر الخلاف في الرفع من الركوع والاعتدال فيه فلما ذكر السجود قال الرفع من السجود والاعتدال فيه والطمانينة كالركوع فقد أشعر كلامه ان الخلاف في الرفع من الركوع جار في الرفع من السجود وهذا سهو عظيم وليس كذلك بالضرورة لانه لا يتصور خلاف في الرفع من السجود اذ السجود متعدد شرعاً ولا يتصور تعدده الا بالرفع الفاصل بين السجدين * وقولها وكان يقول في كل ركعتين التحية أطلقت لفظ التحية على التشهد كله من باب اطلاق اسم الجزء على الكل وهذا الموضع مما فارق فيه الاسم المسمى فان التحية الملك أو البقاء أو غيرها على ما سيأتي : وذلك لا يتصور قوله وانما يقال اسمه الدال عليه وهذا بخلاف قولنا أكلت الخبز وشربت الماء فان الاسم هناك أريد به المسمى : وأما لفظة الاسم فقد قيل فيها ان الاسم هو المسمى وفيه نظر دقيق * وقولها وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى يستدل به أصحاب أبي حنيفة على اختيار هذه الهيئة للجلوس للرجل : ومالك اختار التورك وهو ان يقضي بوركه الى الأرض وينصب رجله اليمنى : والشافعي فرق بين التشهد الأول والتشهد الأخير فني الأول اختار الافتراش على التورك وفي الثاني اختار التورك : وقد ورد أيضاً هيئة التورك فجمع الشافعي بين الحديثين فحمل الافتراش على الأول وحمل التورك على الثاني : وقد ورد ذلك مفصلاً في بعض الأحاديث ورجح من جهة

المعنى بامرین ليسا بالتقويين : أحدهما ان المخالفة في الهيئة قد تكون سبباً للتذكر عند الشك في كونه في التشهد الأول او في التشهد الأخير : والثاني ان الافتراض هيئة استيفاز فناسب ان تكون في التشهد الأول لان المصلى مستوفز للقيام والتورك هيئة اطمئنان فناسب الأخير والاعتماد على النقل أولى * وقولها وكان ينهى عن عقبة الشيطان وروى عن عقب الشيطان وفسر بان يفرش قدميه ويجلس بأليتيه على عقبيه وقد سمي ذلك ايضاً الاقواء * وقولها وينهى ان يفتش الى قولها السبع وهو ان يضع ذراعيه على الأرض في السجود والسنة ان يرفعها ويكون الموضوع على الأرض كفيه فقط * وقولها وكان يختم الصلاة بالتسليم اكثر الفقهاء على تعيين التسليم للخروج من الصلاة اتباعاً للفعل المواظب عليه ولا يدل الحديث على أكثر من مسمى السلام : وقد يؤخذ من هذا ان التسليم من الصلاة لقولها وكان يختم الصلاة بالتسليم وليس بالشديد الظهور في ذلك : وأبو حنيفة يخالف فيه : (١)

(١) وروى عدم تعيينه الترمذى أيضاً عن احمد واسحاق بن راهويه : وعن بعض اهل العلم : قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود : وذهب الى الوجوب الشافعى وغيره قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين من بعدهم ولا تصح الصلاة الا به : وقال أبو حنيفة والثورى والأوزاعى هو سنة لو تركه صحت صلاته بل لو فعل فملا منافياً للصلاة من حدث او غيره في آخرها صحت واحتجوا بان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يمامه الأعرابي في واجبات الصلاة : وهذا الاحتجاج صحيح ولكن ليس فيه أيضاً ذكر الخروج بالمدت عن الصلاة حتى يقال به : قال النووي وحجة الجمهور حديث « وتحايها التسليم » وهو في سنن أبي داود والترمذى ولا وجه لاهماله ثم المشروع عند احمد والشافعى وأبي حنيفة والجمهور تسليمتان والله أعلم اه ووجه دلالة على الوجوب ان الاضافة في قوله « وتحايها التسليم » تقتضى الحصر فكأنه قال جميع تحايها التسليم : اى انحصرت صحة تحايها في التسليم لانحليل لها غيره كقولهم مال فلان الابل : وعلم فلان النحو : وهذا الحديث أقوى ما استدلل به القائلون بالوجوب وعلى تسليم دلالة عليه فانما يتم ذلك لو قدرنا تأخيرهم عن حديث المسمى فانه لم يذكر فيه السلام وقد علم أن واجبات الصلاة قد انحصرت فيه الا ان يأتي ما يدل على الوجوب وثبت تأخره عن حديث المسمى لما تقرر ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز : واما الخلاف في التسليم هل هو واحدة او اثنتان أو ثلاث فالادلة الصحيحة الكثيرة تدل على تسليمتين : ولم يرد في مشروعية الثلاث شيء يعتد به : والله اعلم

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ وَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ (١)

اختلف الفقهاء في رفع اليدين في الصلاة على مذاهب متعددة فالشافعي رحمه الله قال بالرفع في هذه الأماكن الثلاثة أعنى في افتتاح الصلاة والركوع والرفع من الركوع : وحجته هذا الحديث وهو من أقوى الأحاديث سنداً : (٢) وأبو حنيفة رحمه الله لا يرى الرفع في غير الافتتاح وهو المشهور عند أصحاب مالك والمعمول به عند المتأخرين منهم : واقتصر الشافعي على الرفع في هذه الأماكن الثلاثة لهذا الحديث وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين (٣) وقياس نظره ان يسن الرفع في ذلك المكان أيضاً لأنه لما قال باثبات الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط وجب أيضاً ان يثبت الرفع عند القيام من الركعتين فانه زائد على من أثبت الرفع في هذه الأماكن الثلاث

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في الصلاة : ومسلم : والنسائي في الصلاة أيضاً : قال البخارى في جزء رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات اسماء من روى الرفع نحواً من ثلاثين صحابياً : واجمعت الأئمة على رفع اليدين عند تكبير الاحرام وانما اختلفوا في استجاب ذلك عند الركوع والاعتدال منه وعند القيام من التشهد الأوسط وأدلة الطرفين تعرض لها الشارح تنبيه : والله اعلم

(٢) قال ابن حجر في تلخيص الحبير قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق من سمعه فمليه ان يعمل به لانه ليس في استاده شيء

(٣) اقول وفي شرح مسلم وللشافعي قول يستحب رفعهما في موضع رابع وهو اذا قام من التشهد الأول وهذا القول هو الصواب فقد صح فيه حديث ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يفعل رواه البخارى وصح أيضاً في حديث أبي حميد رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيحة

فقط والحجة واحدة في الموضعين وأول راض سيرة من يسيرها : والصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث فيه : وأما كونه مذهباً للشافعي لانه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي أو ما هذا معناه ففى ذلك نظر : ولما ظهر لبعض الفضلاء المتأخرين من المالكية قوة الرفع في الأئمة كن الثلاثة على حديث ابن عمر اعتذر عن تركه في بلاده فقال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه رفع يديه فيهما أى في الركوع والرفع منه ثبوتاً لا مرد له صحة ولا وجه للعدول عنه الا ان في بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لانه ان فعله نسب الى البدعة وتأذى في عرضه وربما تعدت الأذية الى بدنه فوقاية العرض والبدن بترك سنة واجب في الدين (١) : وقوله حذو منكبيه هو اختيار الشافعي في منتهى الرفع وأبو حنيفة اختار الرفع حذو الأذنين : وفيه حديث آخر يدل عليه ورجح مذهب الشافعي بقوة السند لحديث ابن عمر : وبكثرة الرواة لهذا المعنى فقبل عن الشافعي انه قال وروى هذا الخبر بضعة عشر نقساً من الصحابة : وربما سلك طريق الجمع فحمل خبر ابن عمر على انه رفع يديه حتى حاذى كفاه منكبيه والخبر الأول على انه رفع يديه حتى حاذت أطراف أصابعه أذنيه : وقيل انه رويت رواية من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ويحاذي بإبهاميه أذنيه : واختلف اصحاب الشافعي متى يبتدىء التكبير : فمنهم من قال يبتدىء التكبير مع ابتداء رفع اليدين ويتم التكبير مع انتهاء ارسال اليدين ونسب هذا الى رواية وائل بن حجر : وقد نقل في رواية وائل بن حجر استقبال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبر ورفع يديه حتى حاذي بهما أذنيه وهذه الرواية لا تدل على ما نسب الى رواية وائل بن حجر : وفي رواية لابي داود فيها بعض مجهولين لفظها انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وهذا اقرب في الدلالة : وفي رواية اخرى لابي داود فيها انقطاع انه ابصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قام

(١) ولا يخفى ما فيه من الضعف مع قوله صلى الله عليه وسلم من أحيا سننى عند فساد أمتى فله أجر مئة شهيد وقوله « عليكم بسننى وسنة الخلفاء » الحديث

الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذى بابهاميه اذنيه ثم كبر: وفي رواية اخرى اجود من هاتين فكان اذا كبر رفع يديه: وهذه محتملة لانا اذا قلنا فلان فعل احتمل ان يراد شرع في الفعل ويحتمل ان يراد فرغ منه ويحتمل ان يراد جملة الفعل: ومن اصحاب الشافعي من قال يرفع اليد غير مكبر ثم يبتدىء التكبير مع ابتداء الارسال ثم يتم التكبير مع تمام الارسال وينسب هذا الى رواية ابي حميد الساعدي: ومنهم من قال يرفع اليدين غير مكبر ثم يكبر ثم يرسل اليد بعد ذلك وينسب هذا الى رواية ابن عمر وهذه الرواية التي ذكرها المصنف ظاهرة عندى مخالف لما نسب الى رواية ابن عمر فانه جعل افتتاح الصلاة ظرفا لرفع اليدين: فلما ان يحمل الافتتاح على أول جزء من التكبير فينبغي ان يكون رفع اليدين معه وصاحب هذا القول يقول يرفع اليدين غير مكبر: وأما ان يحمل الافتتاح على التكبير كله فايضا لا يقتضى ان يرفع اليد غير مكبر: وقوله وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يقتضى جمع الامام بين الأمرين فان الظاهر ان ابن عمر اتما حكي وروى عن حالة الامامة فانها الحالة الغالبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفرائض وغيرها نادر جداً فيها وان حمل اللفظ على العموم دخل فيه المنفرد والامام: وقد فسر قوله سمع الله لمن حمده اى استجاب الله دعاء من حمده: وقد تقدم الكلام في اثبات الواو وحذفها: وقوله وكان لا يفعل ذلك في السجود يعنى الرفع وكأنه يريد بذلك عند ابتداء السجود او عند الرفع منه وحمله على الابتداء أقرب: واكثر الفقهاء على القول به-ذا الحديث وانه لا يسن رفع اليد عند السجود وخالف بعضهم في ذلك وقال يرفع الحديث ورد فيه وهذا مقتضى ما ذكرناه في القاعدة وهو القول باثبات الزيادة وتقديمها على من نهاها او سكنت عنها: والذين تركوا الرفع في السجود سلكوا مسلك الترجيح لرواية ابن عمر في ترك الرفع في السجود: والترجيح انما يكون عند التعارض ولا تعارض بين رواية من اثبت الزيادة وبين من نهاها او سكنت عنها الا ان يكون النفي والاثبات منحصرين في جهة واحدة فان ادعى ذلك في حديث ابن عمر والحديث الآخر وثبت اتحاد الوقتين فذاك:

٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ (١)

الكلام عليه من وجوه الأول انه صلى الله عليه وآله وسلم سمي كل واحد من هذه الأعضاء عظما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد منها على عظام : ويحتمل ان يكون ذلك من باب تسمية الجملة باسم بعضها * الثاني ظاهر الحديث يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء لان الأمر للوجوب : والواجب عند الشافعي منها الجبهة لم يتردد قوله فيه واختلف قوله في اليدين والركبتين والقدمين (٢) وهذا الحديث يدل للوجوب : وقد رجح بعض أصحابه عدم الوجوب ولم ارم عارضوا هذا بدليل قوى أقوى من دلالة فانه استدل لعدم الوجوب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث رقاغة ثم يسجد فيمكن جبهته وهذا غاية ان تكون دلالة مفهوم لقب اوغاية : والمنطوق الدال على وجوب السجود على هذه الاعضاء مقدم عليه وليس هذا من باب تخصيص العموم بالمفهوم كما مر لنا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » مع قوله « جعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا » فانه ثم يعمل بذلك العموم من وجه اذا قدمنا دلالة المفهوم وههنا اذا قدمنا دلالة المفهوم اسقطنا الدليل الدال على وجوب السجود على هذه الاعضاء أعنى اليدين والركبتين والقدمين مع تناول اللفظ لها بخصوصها : واضعف من

(١) خرجه البخاري في الصلاة من عدة طرق هذا احد الفاظها : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله أمر قال الحافظ في الفتح هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء لما لم يسم فاعله وهو الله جل جلاله
(٢) له قولان احدهما لا يجب بل يستحب استحبابا مؤكدا والثاني يجب وهو الأصح وهو الذي رجحه الشافعي

هذا ما استدل به على عدم الوجوب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « سجدة وجهي للذي خلقه » قالوا فاضاف السجود الى الوجه فانه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه انحصار السجود فيه : واضعف من هذا الاستدلال على عدم الوجوب بان مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة فان هذا الحديث يدل على اثبات زيادة على المسمى فلا تترك : واضعف من هذا المعارضة بقياس شبيه ليس بقوى مثل ان يتال أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها كغيرها من الأعضاء سوى الجبهة : وقد رجح الحامي من أصحاب الشافعي القول بالوجوب وهو أحسن عندنا من قول من رجح عدم الوجوب : وذهب ابو حنيفة الى انه ان سجد على الأنف وحده كفاه وهو قول في مذهب مالك وأصحابه : وذهب بعض العلماء الى ان الواجب السجود على الجبهة والأنف معاً وهو قول في مذهب مالك ايضاً : ويحتج لهذا المذهب بحديث ابن عباس هذا فان في بعض طرقه الجبهة والأنف معاً : وفي هذه الطريق التي ذكرها المصنف الجبهة وأشار بيده الى انفه فقليل معنى ذلك انهما جعلاً كالمضمو الواحد ويكون الأنف كالمتبع للجبهة : واستدل على هذا بوجهين * أحدهما انه لو كان كعضو منفرد عن الجبهة حكماً لكانت الأعضاء المأمور بالسجود عليها ثمانية لا سبعة فلا يطابق العدد المذكور في اول الحديث * الثاني انه قد اختلفت العبارة مع الإشارة الى الأنف فاذا جعل كعضو واحد امكن ان تكون الإشارة الى احدهما إشارة الى الآخر فتطابق الإشارة العبارة : وربما استنتج من هذا انه اذا سجد على الأنف وحده اجزأه لانها اذا جعل كعضو واحد كان السجود على الأنف كالسجود على بعض الجبهة فيجزئ * والحق ان مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة والأنف لكونهما داخليين تحت الأمر وان امكن ان يعتقد انهما كعضو واحد من حيث العدد المذكور فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر : وايضا فان الإشارة قد لاتعين المشار اليه فانها انما تتعلق بالجبهة فاذا تفاوت ما في الجهة امكن ان

لا يتعين المشار اليه يقيناً : واما اللفظ فانه معين لما وضع له فتقديمه اولى (١)
 الثالث المراد باليدين ههنا الكفان : وقد اعتقد قوم ان مطلق لفظ اليدين
 يطلق عليهما كما في قوله تعالى (فاقطعوا ايديهما) واستنتجوا من ذلك ان
 التيمم الى السكوعين وعلى كل تقدير فسواء صح هذا ام لا فالمراد ههنا الكفان
 لانا لو حملناه على بقية الذراع لدخل تحت المنهى عنه من افتراس الكلب والسبع
 ثم تصرف الفقهاء بعد ذلك فقال بعض مصنفى الشافعية ان المراد الراحة او
 الأصابع ولا يشترط الجمع بينهما بل يكفي احدهما ولو سجد على ظهر الكف
 لم يجزه هذا معنى ما قال :

الرابع قد يستدل بهذا على انه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء فان
 مسمي السجود يحصل بالوضع فن وضعها فقد اتى بما أمر به فوجب ان يخرج
 عن العهدة وهذا يلتفت الى بحث اصولى وهو ان الاجزاء فى مثل هذا هل هو
 راجع الى اللفظ ام الى ان الأصل عدم وجوب الزائد على الملفوظ به مضموما
 الى فعل المأمور به : وحاصله ان فعل المأمور به هل هو علة الاجزاء او جزء
 علة الاجزاء ولم يختلف فى ان كشف الركبتين غير واجب وكذلك القدمان :
 اما الأول فلما يحذر فيه من كشف العورة : واما الثانى وهو عدم كشف القدمين
 فعليه دليل لطيف جداً لان الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة
 مع الخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخفين وانتقضت الطهارة وبطلت
 الصلاة وهذا باطل (٢) ومن نازع فى انتقاض الطهارة بنزع الخف فيرد عليه
 بحديث صفوان الذى فيه امرنا ان لا ننزع خفافنا الى آخره . فنقول لو وجب
 كشف القدمين لناقضه اباحة عدم النزع فى هذه المدة التى دل عليها لفظة امرنا
 المحمولة على الاباحة واما اليدان فللشافعى تردد قول فى وجوب كشفها (٣)

(١) فادا نظرت الى الحديث وجدت اللفظ انما عين الجبهة فلا يجزىء الأنف وحدها
 والا لزم تقدم الأضف دلالة وهو الاشارة على الأقوي وهى العبارة :

(٢) قد تعقبه ابن حجر فى الفتح بان هذه حالة رخصة فلا يقاس عليها

(٣) قال فى شرح مسلم فيها قولان للشافعى احدهما يجب كشفهما كالجبهة وأصهما لا يجب :

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الشَّئْنَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ (١)

الكلام عليه من وجوه احدها انه يدل على اتمام التكبير بان يوقع في كل خفض ورفع مع التسميع في الرفع من الركوع وقد اتفق الفقهاء على هذا بعد ان كان وقع فيه خلاف لبعض المتقدمين (٢) وفيه حديث رواه النسائي انه كان لا يتم التكبير الثاني قوله يكبر حين يقوم يقتضى ايقاع التكبير في حال القيام ولا شك ان القيام واجب في الفرائض للتكبير وقراءة الفاتحة عندهم بوجبهامع القدرة فكل انحناء يمنع اسم القيام عند التكبير يبطل التحريم ويقتضى عدم انعقاد الصلاة فرضاً * وقوله ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع يدل على جمع الامام بين التسميع والتحميد لما ذكرنا ان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة محمولة على حال الامامة للغلبة : ويدل على ان التسميع يكون حين الرفع والتحميد بعد الاعتدال . وقد ذكرنا ان الفعل قد يطلق على ابتدائه وعلى انتهائه

(١) خرجه البخارى فى الصلاة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي :
(٢) روى عن عمر بن عبد العزيز وابن المسيب وقوله رواه النسائي الخ قال صاحب العدة : اخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يتم التكبير الا انه نقل البخارى فى التاريخ عن أبي داود الطيالسي انه قال هو حديث باطل وأما حديث النسائي الذى اشار اليه الشارح فلم اجده اه

٦ - عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ
 ابْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَكَانَ إِذَا سَجَدَ
 كَبَّرَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ فَلَمَّا قَضَى
 الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ فَقَالَ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ
 ﷺ أَوْ قَالَ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ (١)

وعلي جملة حال مباشرته ولا بأس بان يحمل قوله يقول حين يرفع صلبه علي جملة
 حالة المباشرة ليكون الفعل مستصحبا في جميعه للذكر :
 الثالث قوله يكبر حين يقوم الى آخره اختلفوا في وقت هذا التكبير فاختلف
 بعضهم ان يكون عند الشروع من النهوض وهو مذهب الشافعي رحمه الله :
 واختلف بعضهم ان يكون عند الاستواء قاعا وهو مذهب مالك رحمه الله : فان
 حمل قوله حين يرفع على ابتداء الرفع وجمل ظاهرا فيه دل ذلك لمذهب الشافعي
 ويرجح من جهة المعنى بشغل زمن الفعل بالذكر والله أعلم :

مطرف بن عبد الله بن الشخير مكسور الشين المعجمة مشدد الحاء المكسورة
 وآخره راء أبو عبد الله العامري يقال انه من بني الحارث بن فهر بن مالك
 وكسر الراء المهملة وآخره شين معجمة والحارث بن فهر بن مالك بن
 سنة خمس وتسعين متفق على اخراج حديثه في الصحيحين * والحديث يدل
 على التكبير في الحالات المذكورة فيه واتمام التكبير في حالات الانتقالات وهو
 الذي استمر عليه عمل الناس وائمة فقهاء الأمصار : وقد كان فيه من بعض
 السلف خلاف ما قدمنا : فمنهم من اقتصر على تكبيرة الاحرام ومنهم من زاد
 عليها من غير اتمام : والذي اتفق الناس عليه بعد ذلك ما ذكرناه : وأما حكم

(١) خرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ . ومسلم * ومطرف هو بضم اوله وفتح
 ثانيه وتشديد الراء المكسورة بصري ثقة عابد فاضل من الطبقة النازية قاله في التقریب

٧ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَمَقَتْ
 الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَتَهُ فَأَعْدَاهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ
 فَسَجَدَتْهُ فَجَلَسَتْهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَسَجَدَتْهُ فَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ
 وَالْأَنْصَرَفِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ ؛ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ مَا خَلَا الْقِيَامَ
 وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ (١)

تكبيرات الانتقالات وهل هي واجبة أم لا فذلك مبني على ان الفعل للوجوب
 أم لا واذا قلنا انه ليس للوجوب رجع الى ما تقدم البحث فيه من انه بيان
 للمجمل أم لا فن ههنا مأخذ من يرى الوجوب والأكثرون على الاستحباب (٢)
 واذا قلنا بالاستحباب فهل يسجد للسهو اذا ترك منها شيئاً ولو واحدة أو لا
 يسجد ولو ترك الجميع أو لا يسجد حتى يترك متعددا منها اختلفوا فيه وليس له
 بهذا الحديث تعلق الا أن يجعل مقدمة فيستدل به على انه سنة ويضم اليه مقدمة
 أخرى ان ترك السنة يقتضي السجود ان ثبت على ذلك دليل فيكون المجموع دليلاً
 على السجود ؛ وأما التفرقة بين أن يكون المتروك مرة أو أكثر فراجع الى الاستحباب
 وتخفيف أمر المرة الواحدة : ومذهب الشافعي ان تركها لا يوجب السجود :

قوله قريباً من السواء قد يقتضى إما تطويل ما العادة فيه التخفيف أو تخفيف
 ما العادة فيه التطويل اذا كان فيه عادة متقدمة : وقد ورد ما يقتضى التطويل في
 القيام كقراءة ما بين الستين الى المائة : وكما ورد في التطويل في قراءة الظهر بحيث
 يذهب الذهاب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى مما يطولها ؛ وقد تكلم الفقهاء في الأركان

(٣) خرجه البخاري في غير موضع . ومسلم واللفظ له وأبو داود والنسائي والترمذي

وابن ماجه ، (٢) ومستندهم عدم ذكره في حديث النبي ﷺ صلاته

الطويلة والقصيرة : واختلفوا في الرفع من الركوع هل هو ركن طويل أو قصير ورجح أصحاب الشافعي انه ركن قصير * وفائدة الخلاف فيه ان تطويله يقطع الموالاة الواجبة في الصلاة ومن هذا قال بعض أصحاب الشافعي انه اذا طوله بطلت الصلاة (١) وقال بعضهم لا تبطل حتى ينقل اليه ركن كقراءة الفاتحة أو التشهد * وهذا الحديث يدل على ان الرفع من الركوع ركن طويل لانه لا يتأتى أن تكون القراءة في الصلاة فرضها ونقلها بمقدار ما اذا فعل في الرفع من الركوع كان قصيراً : وهذا الذي ذكر في الحديث من استواء الصلاة ذهب بعضهم الى أنه الفعل المتأخر بعد ذلك التطويل : وقد ورد في بعض الأحاديث وكانت صلاته بعد تخفيفاً ، والذي ذكره المصنف عن رواية البخاري وهو قوله ما خلا القيام والقعود الى آخره ذهب بعضهم الى تصحيح هذه الرواية دون الرواية التي ذكر فيها القيام ونسب رواية ذكر القيام الى الوهم وهذا بعيد عندنا لان توهيم الراوي الثقة على خلاف الأصل لا سيما اذا لم يدل دليل قوى لا يمكن الجمع بينه وبين الزيادة على كونها وهماً وليس هذا من باب العموم والخصوص حتى يحمل العام على الخاص فيما عدا القيام فانه قد صرح في حديث البراء في تلك الرواية بذكر القيام :

ويمكن الجمع بينهما بان يكون فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك

(١) اقول يرد على هذا القول ما في الباب من الأحاديث التي هي نص في تطويل الاعتدال من الركوع على ان الشافعي رحمه الله تعالى اشار في الامم الى عدم البطلان فقال في ترجمة كيف القيام من الركوع : ولو اطال القيام بذكر الله أو يدعو ساهياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت له ذلك ولا اعاده : اه قال في الفتح فالحجب مع هذا ممن يصحح بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال : وتوجيههم ذلك انه اذا اطيل انتفت الموالاة معترض بان معنى الموالاة ان لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها : وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها اه : اقول وقد ترك الناس في زماننا هذه السنة الناجية بالأحاديث الصحيحة من عالم وفقه وامام ومنفرد وكبير وصغير فليت شعري ما الذي عدوا عليه في ذلك : والاعظم من ذلك انهم اذا رأوا أحداً وفق للعمل بالمروي واطال الركوع تجمروا عليه وملاؤا المسجد مكاءً وتصدية وقالوا يبطلان صلاته وصلاة من اقتدى به من الناس : انا لله وانا اليه راجعون :

كان مختلفا فتارة يستوى الجميع وتارة يستوى ما عدا القيام والقعود وليس في هذا الا أحد أمرين : اما الخروج عما يقتضيه لفظه كان ان كانت وردت من المداومة أو الأكثرية : واما ان يقال الحديث واحد اختلفت رواياته عن واحد فيقتضي ذلك التعارض ولعل هذا هو السبب الذي دعا من ذكرنا عنه انه نسب تلك الرواية الى الوهم الى من قاله : وهذا الوجه الثاني أعنى اتحاد الرواية أقوى من الأول في وقوع التعارض وان احتمل غير ذلك على الطريقة الفقهية * ولا يقال اذا وقع التعارض فالذي أثبت التطويل في القيام لا يعارضه من تناه فان المثبت مقدم على النافي * لانا نقول الرواية الأخرى تقتضي بصحتها عدم التطويل في القيام وخروج تلك الحالة أعنى حالة القيام والقعود عن بقية حالات أركان الصلاة فيكون النفي والاثبات محصورين في محل واحد والنفي والاثبات اذا انحصر في محل واحد تعارضا الا ان يقال باختلاف هذه الأحوال بالنسبة الى صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يبقى فيها انحصار في محل واحد بالنسبة الى الصلاة : ولا يعترض على هذا الا بما قدمناه من مقتضى انقطة كان ان وجدت في حديث أو كون الحديث واحدا عن مخرج واحد اختلف فيه فلينظر ذلك فيه من الروايات وبحقق الاتحاد أو الاختلاف في مخرج الحديث والله أعلم (١)

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح بعد ما اورد كلام الشارح هذا : وقد جمعت طرقة فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوي ذلك الا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله ما خلا القيام والقعود : واذا جمع بين الروایتين ظهر من الاخذ بالزيادة فيهما ان المراد بالقيام المستثنى للقيام للقراءة وكذا القعود والمراد به القعود للتشهد :

٨ - عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنِّي لَا أَلُوْأَنْ أَصَلَّيْتُ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا قَالَ ثَابِتٌ فَكَانَ أَنَسُ يُصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ قَدْ نَسِيَ (١)

قوله لا ألو أى لا أقصر وقد قيل ان الالو يكون بمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة معا والسياق يرشد الى المراد والالو على مثال العتو : وقد قيل الالى على مثال العتى والماضى الا وقد يقال في هذا المعنى الا بالتشديد وقوله ان أصلى أى في ان أصلى : وتقديم أنس رضى الله عنه لهذا الكلام امام روايته ليدل السامعين على التحفظ بما يأتي به ويحقق عندهم المراقبة لا تباع افعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وهذا الحديث اصرح في الدلالة (٢) على ان الرفع من الركوع ركن طويل بل هو والله اعلم نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف (٣) ذكر في انه ركن قصير وهو ما قيل انه لم يسن فيه تكرار التسيبحات على الاسترسال كما سنت القراءة في القيام والتسيبحات في الركوع والسجود مطلقا :

(١) رواه البخاري مطولا بهذا اللفظ ومختصرا وخرجه مسلم في كتاب الصلاة

(٢) أى من حديث البراء بن عازب المتقدم

(٣) وجه ضعفه انه قياس في مقابلة الص وهو فسد الاعتبار : وأيضا فلذكر المشروع في الاعتدال اطول من الذكر المشروع في الركوع فتكرر سبعان ركن العظام ثلاثا بجيء قدر قوله اللهم ربنا ولك الحمد حدا كثيرا طيبا مباركا فيه : قال الحافظ ابن حجر وقد شرع في الاعتدال ذكر اطول (أى من الذكر المشروع في الركوع) كما اخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى . وأبى سعيد الخدرى . وعبد الله بن عباس بد توله حدا كثيرا طيبا ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شىء بعد : زاد في حديث ابن أبي أوفى اللهم طهرنى بالتاج الخ وزاد في حديث الآخرين اهل الثناء والمجد الخ اه ولذلك اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافا للمرجح في المذهب : واستدل لذلك أيضا بحديث

- ٩ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ مَا صَلَّيْتُ
وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَثَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١)
- ١٠ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْجَرَمِيِّ الْبَصْرِيِّ
قَالَ جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِيثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا فَقَالَ إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ
وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَقُلْتُ
لِأَبِي قِلَابَةَ كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي قَالَ مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا وَكَانَ
يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَهْضَ (٢) أَرَادَ بِشَيْخِهِمْ
أَبَا بُرَيْدٍ عُمَرَو بْنَ سَلَمَةَ الْجَرَمِيِّ ﷺ

حديث أنس بن مالك يدل على طلب أمرين في الصلاة التخفيف في حق
الامام مع الاتمام وعدم التقصير وذلك هو الوسط العدل والميل الى احد الطرفين
خروج عنه : أما التطويل في حق الامام فاضرار بالمأمومين : وقد تقدم ذلك
والتصریح بعلمته * وأما التقصير عن الاتمام فببخس لحق العبادة ولا يراد بالتقصير

حديثه في مسلم « انه صلى الله عليه واله وسلم قرأ في ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحوها
قرأ ثم قام بعد ان قال ربنا ولك الحمد قياماً طويلاً قريباً مما ركع » : قال النووي بعد ان
تكلم على هذا الحديث الجواب عن هذا الحديث صعب والأقوي جواز الاطالة بالذكر اه
(١) خرجه البخارى بزيادة في اخره « وان كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة ان تفتن
امه » ومسلم في الصلاة بهذا اللفظ : ورواه الترمذى وابن ماجه والامام احمد بالفاظ متقاربة :
(٢) خرجه البخارى بهذا اللفظ في الامامة وفي لفظ اخر في الصلاة . وأبو داود
والنسائى : وقوله « انى لأصلى بكم وما اريد الصلاة » استشكل نفى هذه الارادة لما يلزم
عليها من وجود صلاة غير قرينة ومثلها لا يصح : وأجيب بأنه لم يرد نفى القرينة وانما أراد
بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة : وكأنه قال ليس الباعث لى
على هذا الفعل حضور صلاة معينة من اداء او اعادة او غير ذلك وانما الباعث لى عليه قصد
التعليم : وهو احد من خطوبه صلى الله عليه واله وسلم « صلوا كما رأيتمونى اصلى »

ههنا ترك الواجبات لان ذلك مفسد موجب للنقص الذي يرفع حقيقة الصلاة :
وانما المراد والله أعلم التقصير عن المسنونات والتمام بفعلها

والكلام على حديث أبي قلابة من وجوه * أحدها ان هذا الحديث مما
انقرد به البخارى عن مسلم وليس من شرط هذا الكتاب وأيضا فان البخارى
خرجه من طرق منها رواية وهيب وأكثر ألفاظ هذه الرواية التي ذكرها
المصنف هي رواية وهيب : وفي آخرها في كتاب البخارى « واذا رفع رأسه
من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » وفي رواية خالد عن أبي
قلاية عن مالك بن الحويرث الليثي « انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدا »

الثاني مالك بن الحويرث ويقال ابن الحارث ويقال حويرثة : والأول أصح
أحد من سكن البصرة من الصحابة مات سنة أربع وتسعين ويكنى أبا سليمان
وشيوخهم المذكور في الحديث هو أبو برد يضمن الباء الموحدة وفتح الراء عمرو
ابن سلمة بكسر اللام الجرمي يفتح الجيم وسكون الراء المهملة : الثالث قوله اني
لا أصلي بكم وما أريد الصلاة أى أصلى صلاة التعليم لا أريد الصلاة لغير ذلك :
ففيه دليل على جواز مثل ذلك وانه ليس من باب التشريك في العمل * الرابع
قوله « أصلى كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي » يدل على
البيان بالفعل وانه يجري مجرى البيان بالقول وان كان البيان بالقول أقوى في الدلالة
على آحاد الأفعال اذا كان القول ناصبا على كل فرد منها

الخامس اختلاف الفقهاء في جلسة الاستراحة عقيب الفراغ من الركعة
الأولى والثالثة فقال بها الشافعي في قول وكذا غيره من أصحاب الحديث وأباها
مالك وأبو حنيفة وغيرها : وهذا الحديث يستدل به القائلون بها وهو ظاهر في
ذلك : وعذر الآخرين عنه انه يحمل على انها بسبب الضعف للكبر كما قال المغيرة
ابن حكيم انه رأى عبد الله بن عمر رضى الله عنه يرجع من سجدتين من الصلاة
على صدور قدميه فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال انها ليست من سنة الصلاة
وانما أفعل ذلك من أجل اني أشتكي : وفي حديث آخر غير هذا في فعل آخر

١١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بَحْيَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ (١)

لابن عمر أنه قال ان رجلي لا تحملاني : والأفعال اذا كانت للجملة او ضرورة الخلقة لا تدخل في أنواع القرب المطلوبة فان تأيد هذا التأويل بقريئة تدل عليه مثل ان يتبين ان افعاله السابقة على حالة الكبر والضعف لم يكن فيها هذه الجلسة أو يقترن فعلها بحالة الكبر من غير ان يدل دليل على قصد القربة فلا باس بهذا التأويل : وقد ترجح في علم الأصول ان ما لم يكن من الأفعال مخصوصا بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا جاريا مجرى أفعال الجملة ولا ظهر انه بيان لجملة ولا علم صفته من وجوب او نذر او غيره فاما ان يظهر فيه قصد القربة أولا فان ظهر فنذورب والا فباح لكن لقائل ان يقول ما وقع في الصلاة فالظاهر انه من هيئتها لاسيما الفعل الزائد الذي تقتضى الصلاة منعه (٢) وهذا قوى الا ان تقوم القرينة على ان ذلك الفعل كان بسبب الكبر أو الضعف حينئذ يظهر بتلك القرينة ان ذلك أمر جبلي فان قوى ذلك باستمرار فعل السلف على ترك ذلك الجلوس فهو زيادة في الرجحان :

الكلام عليه من وجهين * أحدهما عبد الله بن مالك بن بحينة وبحينة أمه بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وبعدها ياء ساكنة ونون مفتوحة وأبوه مالك بن القشرب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة وآخره باء أزدي النسب من ازدشنوءة توفي آخر خلافة معاوية وهو أحد من نسب الى أمه فعلى هذا

(١) وأيضاً ان مالك بن الحويرث راوى هذا الحديث هو راوى حديث « صاوا كما رأيتموني أصلي » فكنايته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخلة تحت هذا الأمر والأحاديث التي لم تذكر فيها هذه الزيادة تدل على عدم وجوبها لا على عدم مشروعيتها : وكذلك ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتها لان ترك ما ليس بواجب جواز واقعه اعلم :

(٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ومسلم والنسائي : وقوله « فرج بين يديه » أي نحى كل يد عن الجنب الذي يليها : قال ابن المنير الحكمة فيه ان يظهر كل عضو بنفسه ويميز حتى يكون الانسان الواحد في سجوده كأنه عدد : ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو

إذا وقع عبد الله في موضع رفع وجب ان ينون مالك أبوه ويرفع ابن لانه ليس
صفة لمالك فيترك تنوينه ويجر وانما هو صفة لعبد الله بن مالك : وإذا وقع
عبد الله في موضع جر نون مالك وجر ابن لانه ليس ابن صفة لمالك : وهذا
من المواضع التي يتوقف فيها محجة الاعراب على معرفة التاريخ وذلك مثل محمد
ابن حبيب اللغوى صاحب كتاب المحرر في المؤلفات والمختلف في قبائل العرب
فان حبيب أمه لا أبوه فلي هذا يمنع صرفه ويقال محمد بن حبيب : وقيل انه
أبوه : ومن غريب ما وقعت عليه في هذا محمد بن شرف القيروانى الأديب الشاعر
الجيد انه منسوب الى امه شرف : ولذلك نظائر لو تتبعتم لجمع منها قدر كثير :
وقد قيل ان بحينة أم ابيه مالك والاول أصح وقد اعتنى بجمعها بعض الحفاظ (١)
الثاني في الحديث دليل على استحباب التجافى في اليدين عن الجنين في
السجود وهو الذى يسمى تخوية (٢) ونفيه أيضاً عدم بسط الذراعين على
الأرض فانه لا يرى بياض الابطين مع بسطهما : والتخوية مستحبة للرجال
لأن فيها اعمال اليدين في العبادة واخراج هينتهما عن صفة التكاسل والاستهانة
الى صفة الاجتهاد : وقد يكون فى ذلك أيضاً على ما أشار اليه بعضهم بعض الحمل
عن الوجه حتى لا يتأثر بما يلاقيه من الأرض وهذا مشروط بان لا يكون هذا
الحمل عن الوجه مزيلاً للتحامل على الأرض فانه قد اشترط في السجود : والفقهاء
خصصوا ذلك بالرجال وقالوا المرأة تضم بعضها الى بعض لان المقصود منها
التصون والتجمع والتستر وتلك الحالة الى هذا المقصود أقرب :

بنفسه ولا يمتد بعض الأعضاء على بعض فى سجوده وهذا ضد ما ورد فى الصفوف من التصاق
بعضهم ببعض لان المقصود هناك اظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد والله اعلم :

(١) هو الحافظ أبو سعيد السمعاني

(٢) قال فى الصحاح خوى البعير تخوية اذا جأى بطنه عن الأرض فى روكه وكذلك
الرجل فى سجوده : وفى القاموس خوى فى سجوده تخوية تجافى وفرج ما بين عضديه وجنبه ۝

١٢ - عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ
ابْنَ مَالِكٍ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ قَالَ نَعَمْ ﷺ (١)

سعيد بن يزيد بن سلمة أبو مسلمة أزدى طاحي بالطاء المهملة والحاء المهملة
أيضاً منسوب الى طاحية بطن من الأزد من أهل البصرة متفق على الاحتجاج
بحديثه * والحديث دليل على جواز الصلاة في النعال ولا ينبغي ان يؤخذ منه
الاستحباب لان ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة * فان قلت لعلة من
باب الزينة وكالهيئة فيجوز مجرى الأردية والثياب التي يستحب التجمل
بها في الصلاة : قلت هو وان كان كذلك الا ان ملاسته للأرض التي تكثف فيها
النجاسات مما يقصر به عن هذا المقصود ولكن البناء على الأصل ان انتهى
دليلاً على الجواز فيعمل به في ذلك : والقصور الذي ذكرناه عن الثياب المتجمل
بها يمنع من إلحاقه بالمستحبات الا ان يرد دليل شرعي (٢) بإلحاقه بما يتجمل به
فيرجع اليه ويترك هذا النظر : ومما يقوى هذا النظر ان لم يرد دليل على خلافه
ان الترتين في الصلاة من الرتبة الثالثة من المصالح وهي رتبة التزيينات والتحسينات

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والترمذي * وقوله في نعليه
تشية نعل وهي معروفة : وقد اختلف نظر الصحابة ثم من بعدهم من التابعين في الصلاة في النعالين
هل هو مباح او مستحب او مكروه : قال العراقي في شرح الترمذي ومن كان يفعل ذلك عمر
ابن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعويمر بن ساعدة وانس بن مالك وسلمة
ابن الأكوع واوس الثقفي : ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم
ابن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجاز
وغيرهم مما ذكره : ومن كان لا يصلي فهما عبد الله بن عمرو وأبو موسى الأشعري اه وكان أبو
عمر الشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم وروي عن ابراهيم النخعي انه كان يكره خلع
النعال والله اعلم :

(٢) اقول قد ورد عند أبي داود في باب الصلاة في النعال عن يعلى بن شددان بن
اوس عن ابيه بلفظ « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون
في نعالهم ولا خفافهم » ورواه الحاكم أيضاً : وأخرجه ابن حبان في صحيحه ولا مطعن في
اسناده وهو يفيد ان علة استحباب ذلك قصد إلحاقه المذكورة :

ومراعاة أمر النجاسة من الرتبة الأولى وهي الضروريات : أو من الثانية وهي الحاجيات على حسب اختلاف العلماء في حكم ازالة النجاسة فيكون رعاية الأولى بدفع ما قد يكون مزيلاً لها أرجح بالنظر إليها : ويعمل بذلك في عدم الاستحباب : وبالحديث في الجواز وترتب كل حكم على ما يناسبه ما لم يمنع من ذلك مانع والله أعلم * وقد يكون في الحديث دليل على جواز البناء على الأصل في حكم النجاسات والطهارات : واختلف الفقهاء فيما اذا عارضه الغالب أيهما يقدم وقد جاء في الحديث الأمر بالنظر في النملين ودلكهما ان رأى فيهما أذى أو كما قال (١) فاذا كان الغالب اصابة النجاسة فالظاهر رؤيتها لأمره بالنظر فاذا رآها فالظاهر دلكها لأمره بذلك عند الرؤية فاذا فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان طهوراً لهما كما جاء في الحديث لم يكن ذلك من باب تعارض الأصل والغالب بل يكون من ذلك الباب ما لو صلى فيهما من غير ذلك : فان قلت الأصل عدم ذلك : قلت لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر بشيء من هذا لم يتركه كما بيناه والظن المستفاد بهذا راجح على الأصل الذي ذكرته وهو انه لم يدل على

(١) اقول اخرج هذا الحديث أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري بإلفظ قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا جاء احدكم المسجد فلينظر فن رأى في نعليه قدراً او اذى فيمسهح ويصل فيهما » : قل بعضهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما علم حدوث الشكوك في الطهارات فيما يأتي من الزمان واطلمه الله على ما يأتي به المصابون بالوسوسة من التأويلات التي ليس لها في الشريعة اساس اوضح هذا المعنى ايضاً فيهم عنده كل ما ينزه على قنطرة الشك والخيال فقال « اذا جاء احدكم المسجد فلينظر » الحديث : ولفظ احمد وأبي داود « اذا جاء احدكم الى المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فان رأى خبثاً فيمسهح بالأرض ثم ليصل فيهما » وهذا يدل على ان النمل يطهر بالمسح وكذلك الخف لانه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة وظاهره عام في النجاسة الرطبة واليابسة فانظر الى هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه اولاً بين لهم انهم اذا وجدوا النجاسة في النملين وجوداً محققاً فعلموا المسح بالأرض ثم امرهم بالصلاة في النملين ليعلموا بان هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها : وظاهر الحديث الوجوب الا انه صرف عنه لما رواه أبو داود وغيره : قال في نيل الأوطار ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « اذا صلى احدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحداً ليجعل ما بين رجليه

١٣ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :
وَلِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ فَأَدَّاسَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا
قَامَ حَامِلًا ﷺ (١)

أبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع بكسر الراء المهملة وسكون الباء الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد الياء ابن بلدمة بضم الباء والذال وفتحهما مات بالمدينة سنة أربع وخمسين : وقيل مات في خلافة علي بالكوفة وهو ابن سبعين سنة : ويقال سنة أربعين : وقيل انه كان يدريا ولا خلاف انه شهد أحدا وما بعدها : والكلام على هذا الحديث من وجهين

أحدهما النظر في هذا الحمل ووجه اباحته * الثاني النظر فيما يتعلق بطهارة

أو ليصل فيهما » وهو كما قال العراقي صحيح الاسناد : وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « قال رأيت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصلي حافيا ومتعلا » أخرجه أبو داود وابن ماجه : وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى انه « قال صلى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في نعليه فصلى الناس في نعالهم فخلع نعليه فخلعوا فلما صلى قال من شاء ان يصلي في نعليه فليصل ومن شاء ان يخلع فليخلع » قال العراقي وهذا مرسل صحيح الاسناد : ويجمع بين أحاديث الباب بحمل حديث أبي هريرة وغيره مما في معناه صارفا للأوامر المذكورة المملة بالخلافة لاهل الكتاب من الوجوب إلى الذنب لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة بعد تلك الأوامر لا ينافي الاستحباب * وقد هجر هذا العمل في هذا الزمان حتى أصبح من يصلي في نعليه بعد مسحهما ودلكهما بالتراب وإزالة ما عليهما من القذورات مخالفاً للشرعية في اعتقاد الجمهور ولربما فسقوه وأخرجوه عن الشريعة المطهرة : وهذا إنما نشأ من جهلهم بالشرعية الغراء وعمل صاحب الشرعة ولو أنهم علموا ما ثبت عن إمام المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه واله وسلم لعملوا به ولما عابوا على فاعلي ذلك والله اعلم :

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والامام أحمد وابن حبان * وقوله إمامة هي بضم الهمزة وتخفيف اليمين كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه واله وسلم وزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تقب :

ثوب الصبية : فاما الأول فقد تسكلموا في تخريجه على وجوه أحدها ان ذلك في النافلة وهو مروى عن مالك رحمه الله وكأنه لما رأى المساحة في النافلة قد تقع في بعض الأركان والشرائط وكان ذلك تأنيساً بالمساحة في مثل هذا : ورد هذا القول بما وقع في بعض الروايات الصحيحة بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو انصرخ خرج علينا حاملاً امامة وذكر الحديث (١) وظاهره يقتضى ان ذلك كان في القرية وان كان يحتمل انه في نافلة سابقة على القرية : وما يبعد هذا التأويل ان الغالب في امامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها كانت في الفرائض دون النوافل وهذا يتوقف على ان يكون الدليل قائماً على كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً وقد ورد ذلك مصرحاً به في رواية سفيان بن عيينة بسنده الى أبي قتادة الأنصاري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤم الناس وأمامة بنت أبي العاص

(١) رواه مسلم وأبو داود ولفظه « بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وامامة بنت أبي العاص بنت بنته على عاتقه فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مصلاه وقتنا خلفه وهي في مكانها الذي فيه فكبر وكبرنا حتى اذا اراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يركع أخذها فوضها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردّها في مكانها فزال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع بها ذلك الى كل ركعة حتى فرغ من صلاته » قال النووي في شرح مسلم : الحديث يدل على جواز حمل الصبي والصبية وغيرهما من الحيوان الطاهر في صلاة الفرض وصلاة النفل ويجوز ذلك للأمام والمأموم والتفرد : وهذا مذهب الشافعي : قال رحمه الله المالكية على النافلة وهذا التأويل فاسد لأن قوله يؤم الناس صريح او كما صريح في انه كان في القرية : وادعى بعضهم انه منسوخ او انه خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم او كان للضرورة وكل هذه الدعاوى باطلة مردودة لادليل غائب ولا ضرورة اليها بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك : وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع لأن الأذى ظاهر وما في جوفه من الجلوس مقبوع عنه لكونه في معدته وثياب الأطفال واجسادهم على الطوارة ودلائل الشرع مشظاهرة على هذا : والأقوال في الصلاة لا تبطأها اذا قلت او تفرقت وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا بيان للجواز وتنبه به على هذه القواعد التي ذكرتها : اهـ

وهي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عاتقه الحديث
 * الوجه الثاني ان هذا الفعل كان للضرورة وهو مروي أيضاً عن مالك وفرق
 بعض أتباعه بين ان تكون الحاجة شديدة بحيث لا يجد من يكفيه أمر الصبي
 ويخشى عليه فهذا يجوز في النافلة والقرينة وان كان حمل الصبي في الصلاة على
 معنى الكفاية لآمه اشغالها بغير ذلك لم يصح الا في النافلة : وهذا أيضاً عليه
 من الاشكال ان الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط والأركان الا ما خصه
 الدليل * الوجه الثالث ان هذا منسوخ وهو مروي أيضاً عن مالك قال أبو عمر
 ولعل هذا نسخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة بنبيها : وقد رد هذا بأن
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشئلا كان قبل بدر عند قدوم عبد الله
 ابن مسعود من الحبشة فان قدوم زينب وابنتها الى المدينة كان بعد ذلك ولو لم
 يكن الأمر كذلك لكان فيه اثبات النسخ بمجرد الاحتمال * الوجه الرابع ان
 ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكره القاضي عياض رحمه الله
 فقال : وقد قيل هذا مخصوص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لا يؤمن من
 الطفل البول وغير ذلك على حامله : وقد يعتصم منه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وتعلم سلامته من ذلك مدة حمله : وهذا الذي ذكره ان كان دليلاً على
 الخصوص فبالنسبة الى ملابس الصبية مع احتمال خروج النجاسة منها وليس
 في ذلك تعرض لأمر الحمل بخصوصه الذي الكلام فيه ولعل قائل هذا لما أثبت
 الخصوصية في الحمل بما ذكره من اختصاص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 بجواز علمه بمصمة الصبية من البول حالة الحمل تأنس بذلك فجعله مخصوصاً
 بالعمل الكثير أيضاً فقد يفعلون ذلك في الأبواب التي ظهرت خصوصيات النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فيها ويقولون خص بكذا في هذا الباب فيكون هذا
 مخصوصاً الا ان هذا ضئيف من وجهين * أحدهما انه لا يلزم من الاختصاص
 في أمر الاختصاص في غيره بلا دليل فلا يدخل القياس في مثل هذا والأصل
 عدم التخصيص * الثاني ان الذي قرب دعواه الاختصاص لجواز الحمل هو

ما ذكره من جواز اختصاص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم بالمعصية من البول وهذا معنى مناسب لاختصاصه بجواز ملاسته للصبيّة في الصلاة وهو معدوم فيما تنكلم فيه من أمر الحمل بخصوصه : فالقول بالاختصاص فيه قول بلا علة تناسب الاختصاص * الوجه الخامس حمل هذا الفعل على أن تكون أمانة في تعلقها بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتأنمها به كانت تتعلق به بنفسها فيتزكها فإذا أراد السجود وضعها فإذا الفعل الصادر منه إنما هو الوضع لا الرفع فيقل العمل الذي يتوهم من الحديث : ولقد وقع لي أن هذا حسن فإن لفظة وضع لا تساوي حمل في اقتضاء فعل الفاعل فإنا نقول لبعض الحوامل حمل كذا وإن لم يكن هو فعل الحمل ولا يقال وضع إلا بفعل حتى نظرت في بعض طرق الحديث الصحيحة فوجدت فيه فإذا قام أعادها وهذا يقتضي الفعل ظاهراً * الوجه السادس وهو معتمد بعض مصنفى أصحاب الشافعي وهو أن العمل الكثير إنما يفسد إذا وقع متواليًا وهذه الأفعال قد لا تكون متوالية فلا تكون مفسدة والطائفة في الأركان لا سيما في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكون فاصلة ولا شك أن مدة القيام طويلة فاصلة : وهذا الوجه إنما يخرج به الإشكال كونه عملاً كثيراً ولا يتعرض لمطلق الحمل :

وأما الوجه الثاني وهو النظر في الإشكال من حيث الطهارة فهو يتعلق بمسئلة تعارض الأصل والغالب في النجاسات : ورجح هذا الحديث العمل بالأصل : وصح في كلام الشافعي رحمه الله إشارة إلى هذا : قال رحمه الله وثوب امامة ثوب صبي : ويرد على هذا (١) أن هذه حالة فردة والناس يعتادون تنظيف الصبيان في بعض الأوقات وتنظيف ثيابهم عن الأقدار : وحكايات الأحوال لا عموم لها

(١) قال الفكهاني قلت وهو أراد فيه ضعف والشيخ رحمه الله أكبر من أن يورد مثله فإن الغالب عدم التفصيل بالنسبة إلى الصبيان عملاً بالوجدان والحكم للغالب لا للتأخر فلا يصار إلى رد المذهب المشهور بالاحتمال المرجوح :

١٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِسَاطَ مِطَالَةٍ وَمِثْلَهُ
الْكَلْبِ (١)

فيحتمل ان يكون هذا وقع في تلك الحالة التي وقع فيها التنظيف والله أعلم :
وقوله ولأنى العاص بن الربيع هذا هو الصحيح في نسبه عند أهل النسب :
ووقع في رواية مالك لأنى العاص بن ربيعة (٢) فقال بعضهم هو جده له وهو
أبو العاص بن الربيع بن ربيعة فنسب في رواية مالك الى جده وهذا ليس بمعروف
ومنهم من استدلل بالحديث على ان لمس المحارم او من لا يشتهى غير ناقض للطهارة
وأجيب عنه بانه يحتمل ان يكون من وراء حائل : وهذا يستمد مما ذكرناه من
ان حكايات الحال لا عموم لها :

لعل الاعتدال ههنا محمول على امر معنوى وهو وضع هيئة السجود موضع
الشرع وعلى وفق الأمر : فان الاعتدال الخلفي الذى طلبناه في الركوع لا يتأدى
في السجود فانه ثمة استواء الظهر والعنق والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعالي
حتى لو تساوى نفى بطلان الصلاة وجهان لاصحاب الشافعي : ومما يقوى هذا

(١) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم فى الصلاة وأبو داود
والنسائى والترمذى وابن ماجه والأمام احمد : وقوله ولا يبسط هكذا رواية صاحب الكتاب
وفى رواية ولا يبسط وهى رواية الأكثر : وفى رواية ولا يبسط ومعناها واحد : وقوله
انبساط الكلب مصدر قبل محذوف تقديره ولا يبسط فينبسط انبساط الكلب : ومثله قوله
تعالى (والله ابتكم من الأرض نباتا) اى ابتكم فنبتم : نباتا وقد اشار الى ذلك الشارح
قال ابن رسلان وابن المنير الانبساط ان يجعل ذراعيه على الأرض كالفراس والانبساط
قال القرطبي ولا شك فى كراهة هذه الهيئة ولا فى استحباب تقيضها : قال بعضهم والمراد
بالاعتدال المذكور به فى الحديث هو التوسط بين الافتراش والتبسط : والله اعلم

(٢) قال القاضى عياض نسبه عند أهل الأخبار والأناس باتفاقهم أبو العاص بن الربيع بن
عبد العزى بن عبد الشمس بن عبد مناف واسم أبى العاص لقيط وقيل هشيم وقيل غير ذلك :

الاحتمال انه قد يفهم من قوله عقيب ذلك « ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب » انه كالشمة للأول وان الأول كالعلة له فيكون الاعتدال الذي هو فعل الشيء على وفق الشرع علة لترك الانبساط كانبساط الكلب فانه مناف لوضع الشرع : وقد تقدم الكلام في كراهة هذه الصفة : وقد ذكر في هذا الحديث الحكم مقروناً بعلمته فان التشبيه بالأشياء الخمسية مما يناسب تركه في الصلاة : ومثل هذا التشبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قصد التنفير عن الرجوع في الهبة قال « مثل الراجع في هبته كالكلب يعود في قيئه » أو كما قال (١)

(١) الحديث الأول عن وائل بن حجر « انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التجف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع اخرج يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه » رواه مسلم والنسائي واحمد بن حنبل وابن حبان وابن خزيمة : وفي رواية لاهمداؤ بن داود « ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد » وهو يدل على مشروعية وضع الكف على الكف بعد تكبيرة الاحرام وبه قال الجمهور مستدلين بهذا الحديث وما في معناه : وفي الباب عشرون حديثاً عن ثمانية عشر صحابياً وتابعين : وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي انه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي أيضاً عن الليث بن سعد : وحكى حافظ ابن حجر في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ اه : واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرة عند مسلم وأبي داود « قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مالي أراكم افمى ايديكم كأنها اذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة » واجيب عن ذلك انه ورد على سبب خاص فن مسلماً رواه أيضاً من حديث جابر المذكور « قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار يديه الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم علام تومثون بايديكم كأنها اذنان خيل شمس انما يكفى احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه ومن شماله » فدل على ان المنهى عنه في الصلاة الاشارة باليدين مد السلام : فلا يكون فيه حجة لما ادعوه : والحديث يدل أيضاً على ان المصلي يضع رأسه في حال السجود بين كفيه : وفيه فوائد اخرى تقدم الكلام عليها والله اعلم :

الحديث الثاني عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم « انه كان يسكت سكتين اذا استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها : وفي رواية سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المفضوب عليهم » رواه أبو داود : ورواه بمعناه أيضاً أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه : الحديث يدل على مشروعية سكتتين الأولى اذا استفتح الصلاة : والثانية اذا فرغ من القراءة كلها هذا بالنظر الى الرواية الأولى واما الرواية الثانية فتفيد مشروعية سكتة ثالثة وهي بعد قراءة غير المفضوب عليهم : وقد ذهب الى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والامام أحمد والشافعي واسحاق : وقال مالك وأصحاب الرأي السكتة مكروهة : وقال ابن القيم في كتاب الصلاة لم ينقل عنه صلى الله عليه واله وسلم بإسناد صحيح ولا ضعيف انه كان يسكت بعد قراءة الفاتحة حتى يقرأها من خلفه : وما ذهب اليه الشافعية يحتاج الى دليل والله اعلم :

الحديث الثالث عن وائل بن حجر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وهو يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين عند النهوض الى السجود ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين : والى هذا ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء : وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي وسفيان الثوري ومسلم بن يسار واسحاق وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي قال وبه أقول : وذهب الأوزاعي ومالك وابن حزم وغيرهم الى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية عن أحمد : وروى الحازمي عن الأوزاعي انه قال ادركت الناس يضعون ايديهم قبل ركبتهم محتجين بحديث أبي هريرة بلفظ « قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركبتيه » رواه أبو داود والنسائي والامام أحمد : وقد اجاب ابن القيم في الهدى عن حديث أبي هريرة وقوى مذهب الجمهور بأدلة كثيرة تقتصر على اهمها قال واما حديث أبي هريرة بعد ما اورده بلفظه والله اعلم قد وقع فيه وهم من بعض الرواة أن أوله يخالف اخره فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير فان البعير انما يضع يديه أولاً : ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير الى يديه لاني رجله فهو اذا برك وضع ركبتيه أولاً فهذا هو المنهى عنه وهو فاسد لوجوه : احدها ان البعير اذا برك فانه يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين فاذا نهض فانه يمشي برجليه أولاً وتبقى يده على الأرض وهذا هو الذي نهى عنه صلى الله عليه واله وسلم وفعل خلافة : وكان أول ما يقع منه على الأرض الاقرب منها فالاقرب وأول ما يرتفع عن الأرض منها الاعلى فالاعلى وكان يضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم جهته : واذا رفع رفع رأسه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهو عكس

فعل البعير وهو صلى الله عليه وآله وسلم نبى في الصاوات عن التشبه بالحيوانات فنبى عن برك كبروك البعير والتفات كالتفات الثعلب الخ ما سرده رحمه الله والله اعلم :

الحديث الرابع عن أبى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال لينتهين اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في الصلاة او لتخطفن ابصارهم» رواه مسلم والنسائي والامام احمد ابن حنبل وهو يدل على منع المصلى رفع بصره الى السماء وهو في الصلاة واطلاقه يقتضى بانه لا فرق بين ان يكون عند الدعاء او عند غيره : والعلة في ذلك انه اذا رفع بصره الى السماء خرج عن سمت القبلة واعرض عنها وعن هيئة الصلاة : والظاهر ان الرفع المذكور حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون الا عن محرم : والمشهور عند الشافعية انه مكروه : وبالنسبة ابن حزم فقال تبطل الصلاة به : وقوله «لينتهين اقوام» بفتح اللام وتشديد النون الاخيرة : فيه دليل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يواجه أحداً بمكروه بل ان رأي أو سمع ما يكرهه عمن كما قال «ما بال اقوام يرفعون ابصارهم» في رواية احمد : وقال «ما بال اقوام يشترطون شروطاً» : وهكذا : والله اعلم

الحديث الخامس عن عبد الله بن الزبير قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى و اشار بالسبابة ولم يجاوز بصره اشارته» رواه أبو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل وهو يدل على مشروعة وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس للتشهد وهو يجمع عليه وهذه احدي هيئاته : وتانيها ما رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين و اشار بالسبابة» وثالثها ما اخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن الزبير باللفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى و اشار باصبعه السبابة ووضع ابهامه على اصبعه الوسطى وبقم كفه اليسرى ركبته» واختاب العلماء في معنى الاشارة فقال بعضهم اي يحركها وبه قال المالكية وذهب اصحاب الشافعية الى ان الاشارة تكون بالأصبع عند قوله لا اله الا الله : قال ابن رسلان والحكمة في الاشارة بها الى ان المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد :

تم بحمد الله وعونه طبع الجزء الأول من شرح عمدة الأحكام

لابن دقيق العيد ويتلوه الجزء الثاني مفتتحاً بباب

وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود

— فهرس الجزء الاول من شرح عمدة الاحكام —

صحيفة	صحيفة
٢	خطبة المملي عليه شرح هذا الكتاب وهو الشيخ عماد الدين بن الاثير الحلبي تلميذ العلامة ابن دقيق العيد
٣	الحامل له علي طلبه املاء الشرح من العلامة ابن دقيق العيد
٥	خطبة صاحب المتن وبيان اصل متن هذا الكتاب
٥	ترجمة صاحب العمدة وهو الحافظ عبد الغنى المقدسى وبيان مؤلفاته
٧	كتاب الطهارة وتعريفها لغة وشرعا وبيان الحكمة في ترتيب الكتب : انما وتخرج الحديث الأول وهو « انما الأعمال بالنيات »
٨	بحث في انما هل تقيد الحصر منطوقا او مفهوما وفهم ابن عباس الحصر منها وامثلة ذلك وتحقيقه
٩	الكلام على الممل هل يطلق على ما يتعلق بالجوارح والقلوب أو ما يتعلق بالجوارح فقط
١٠	محة الاعمال هل تتوقف على نية ام لا وبيان المذاهب في ذلك
١٠	بيان انواع الهجرة
١١	بحث في تغاير المبدأ والخبر والشرط والجزاء
١١	بحث في معنى النية لغة وشرعا وبيان ان النطق بها خلاف السنة وتحقيقه
١٢	الكلام على الحديث الثاني « لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا » وتخرجه
١٢	بحث في معنى القبول وهل يلزم من انتفائه انتفاء الصحة ام لا وايراد اشكالات والجواب عنها : وقد اطنب فيه الشارح اطنابا لمالك لا تجده لغيره
١٥	الكلام على الحديث الثالث قوله « ويل للأعقاب من النار » وبيان من اخرجه
١٥	بيان ان الحديث يدل على وجوب تعميم الاعضاء بالمطهر
٢٥	تفسير الأعقاب : والعراقيب
١٦	الكلام على الحديث الرابع « اذا توضأ احدكم فليجعل في انفه » الخ
١٦	بيان وجوب الاستنشاق ومن قال به
١٧	تفسير الاستنشاق : والكلام على الاستجمار : وبيان من خرج الحديث الرابع
١٨	بيان ان الاستجمار واجب فيه الا يتار بالثلاث وذكر المذاهب فيه وتحقيقه

صحيفة	صحيفة
١٨ بيان ان ما ذهب اليه الشافعية من الاكتفاء بالجرا الواحد له ثلاثة اضراف ليس مذهبا للامام الشافعي	٢٧ كلام لبعض اطباء العصر في حكمة القول بنجاسة الاناء وغسله سبعا
١٨ افادة الحديث وجوب غسل اليدين ثلاثا قبل ادخلهما في الاناء : واقوال العلماء في ذلك : وادلتهم فيه	٢٨ بيان ادلة من يقول ان الاناء من ولوغ الكلب يغسل ثلاثا : والرد عليها بصحيح القول :
١٩ بيان ان الاحكام الشرعية لاتبني على الفرضيات	٢٩ بيان ادلة من قال بالترتيب وانها الثامنة واقوال العلماء في ذلك وتحقيقه
٢٠ تفريق اصحاب الشافعي بين حال المستيقظ من النوم وغيره : وبيان العلة في ذلك	٣٠ بحث في ان غسل الاناء عام في الكلاب او خاص بالمنهى عن اتخاذها
٢١ الكلام علي الحديث الخامس « لا يبولن احدكم في الماء الدائم » الخ وبيان من خرجه	٣١ بحث في ان الصابون والاشنان يقوم مقام التراب ام لا :
٢١ تفسير الماء الدائم وبيان اقوال العلماء في تنجيسه مطلقا او عدم تنجيسه علي تفصيل فيه	٣٢ الكلام علي الحديث السابع « دعا عثمان بوضوء فانزع علي يديه » الخ : تفسير الوضوء وتحقيق القول فيه
٢٢ الكلام علي الماء اذا حلت فيه النجاسة وتحقيق القول فيه وهو مبحث مهم جداً	٣٣ بيان اشتقاق الوضوء : والكلام علي كيفية غسل اليدين في ابتداء الوضوء وتفسير المضمضة : وبيان من خرج الحديث السابع :
٢٤ بيان ان الماء المستعمل لا يخرج عن الطهورية بالاستعمال وتحقيق القول فيه	٣٤ بيان افادة الحديث وجوب الترتيب بين اعضاء الوضوء : وتفصيل ذلك وتحقيق القول فيه وذكر اقوال العلماء في ذلك
٢٦ الكلام علي الحديث السادس « اذا شرب الكلب في اناء احدكم » الخ وبيان من خرجه	٣٥ الكلام علي تفسير المرفق وهل هو داخل في غسل اليد ام لا وتحقيق القول فيه ينبنى الاطلاع عليه
٢٦ بيان ان الكلب نجس ونجاسة الاناء	٣٦ بيان القدر الواجب من مسح الرأس

صحيفة	صحيفة
خرجه : وتفصيل القول فيه	وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك
٤٥ الكلام على الحديث العاشر « ان	وبيان الحق فيه
امتى يدعون يوم القيامة غراً » الخ :	٣٧ بيان دلالة الحديث على غسل الرجلين
تفسير الفرة والتحجيل	وانه بيان لما ذكر في الآية : وان
٤٦ بيان التغليب الحقيقي والحجازي	غسلهما ثلاث
٤٧ بيان ان الغسل الى الاطباط في	٣٧ بيان الفرق بين لفظ مثل ولفظ
الوضوء ثابت عن بعض السلف	نحو : وتحقيق ذلك
رضى الله عنهم	٣٨ الثواب المترتب على الوضوء المشابه
٤٧ بيان الأحاديث التي تركها المؤلف	لوضوء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
ولم ينبه عليها الشارح لعدم اتفاق	٣٩ بيان ان الخواطر والوساوس التي
الشيخين على تحريمها	ترد على النفس في اثناء الصلاة
٤٧ الحديث الأول منها « لا وضوء لمن	تنقسم الى قسمين
لا يذكر اسم الله عليه » وبيان	٣٩ غفران الذنوب الوارد في الحديث
المذاهب فيه	عقب الوضوء هل يشمل الكبائر
٤٧ الحديث الثاني « كان يخلل لحيته »	ام لا :
وبيان اقوال العلماء فيه	٤٠ الكلام على الحديث الثامن المبين
٤٨ الحديث الثالث « يحرك خاتمه في	كيفية وضوء النبي صلى الله عليه
الوضوء »	وآله وسلم :
٤٨ الحديث الرابع تحليل اصابع اليدين	٤١ بيان ان الرأس يمسح في الوضوء
والرجلين في الوضوء	مرة واحدة بخلاف غسل باقي الاعضاء
٤٨ الحديث الخامس والسادس والسابع	فانه ثلاث : والحكمة في ذلك
والثامن وبيان استنباط الأحكام	٤٢ بيان الادبار والاقبال الواردين في
منها واقوال العلماء فيها	مسح الرأس : وذكر من خرج
٤٩ باب الاستطابة الحديث الأول	الحديث الثامن
« اذا دخل الخلا قال اللهم اني	٤٤ بيان الحديث التاسع « كان رسول
اعوذ » وبيان من خرجه	الله بعجبه التيمن » الخ وبيان من

صحيفة	صحيفة
٥٠ تفسير الخبيث والخبائث	٦٢ بيان من خرج الحديث السادس
٥١ الحديث الثاني « اذا انتم الخلاء	٦٣ بيان ان الحديث يدل على عظم امر
فلا تستقبلوا القبلة بغائط »	التمية : الكلام على الجريدة التي شقها
٥٢ تفسير الخلاء : واختلاف الفقهاء	النبي ووضعها على القبرين
في النهي عن الاستقبال	٦٤ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا
٥٣ بيان من خرج حديث النهي عن	الباب وهي ستة وبيان استنباط
استقبال القبلة في البول والغائط :	الأحكام منها واختلاف المذاهب فيها
وبيان علة النهي فيه	٦٥ باب السواك : الحديث الأول قوله
٥٤ تفسير الغائط : وبيان صيغة العموم	« لولا ان اشق على امتي » وبيان
اذا وردت على الذوات او على الأفعال	من خرجه : وتفسير السواك :
وهو بحث نفيس جداً	وفوائده العظيمة
٥٦ الحديث الثالث « رأيت النبي صلى	٦٧ الحديث الثاني « اذا قام من الليل
الله عليه وآله وسلم يقضى حاجته	يشوص فاه بالسواك » وبيان من
مستقبل الشام » وبيان من خرجه	خرجه
٥٧ بيان الجمع بين احاديث استقبال القبلة	٦٨ الحديث الثالث والرابع من باب
والنهي عنه	السواك وبيان من خرجهما
٥٨ الحديث الرابع « يدخل الخلاء	٦٩ وفي الحديث دليل على الاستياك
فاحمل انا وغلام نحوي إداوة » وبيان	بسواك الغير : وتفسير قوله « في
من خرجه والكلام عليه : وتفسير	الرفيق الأعلى »
العزرة	٧٠ مشروعية الاستياك على اللسان :
٥٩ الحديث الخامس « لا يمسه احدكم	وصوته
ذكره يمينه وهو يقول » وتخرجه :	٧١ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا
وبيان اختلاف العلماء في ذلك :	الباب وهي اربعة وبيان استنباط
والنهي عن التنفس في الاناء	الأحكام منها واقوال العلماء فيها
٦٠ الحديث السادس « من يقيرين فقال	٧٢ باب المسح على الخفين وتفسيرها
انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير »	

صحيفة	صحيفة
٧٢ الحديث الأول « فاهويت لانزع خفيه » وبيان من خرجته : وهل المسح افضل ام الغسل : وبيان من خالف في حكم المسح	٧٢ الحديث الأول « فاهويت لانزع خفيه » وبيان من خرجته : وهل المسح افضل ام الغسل : وبيان من خالف في حكم المسح
٧٣ في بيان اشتراط الطهارة للمسح	٧٣ في بيان اشتراط الطهارة للمسح
٧٤ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان وبيان ما يتعلق بهما من الأحكام واختلاف المذاهب	٧٤ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان وبيان ما يتعلق بهما من الأحكام واختلاف المذاهب
٧٥ باب في المذى وغيره الحديث الاول « يغسل ذكره ويتوضأ » وتفسير المذى من حيث النجاسة وبيان من خرجته	٧٥ باب في المذى وغيره الحديث الاول « يغسل ذكره ويتوضأ » وتفسير المذى من حيث النجاسة وبيان من خرجته
٧٦ بيان ان المذى يوجب غسل الفرج وما اصاب من ثوب او غيره	٧٦ بيان ان المذى يوجب غسل الفرج وما اصاب من ثوب او غيره
٧٨ الحديث الثاني « شكى الى النبي الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء » وبيان من خرجته	٧٨ الحديث الثاني « شكى الى النبي الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء » وبيان من خرجته
٧٨ الكلام على قاعدة اعمال الأصل واطراح الشك واقوال العلماء في ذلك وهو مبحث مطول جدا وتفسير ينبغي الاطلاع عليه	٧٨ الكلام على قاعدة اعمال الأصل واطراح الشك واقوال العلماء في ذلك وهو مبحث مطول جدا وتفسير ينبغي الاطلاع عليه
٨٠ الحديث الثالث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بصبي فبال على ثوبه » وبيان من خرجته :	٨٠ الحديث الثالث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بصبي فبال على ثوبه » وبيان من خرجته :
٨٠ بيان اختلاف العلماء في بول الصبي هل يغسل او ينضح وهل هو على	٨٠ بيان اختلاف العلماء في بول الصبي هل يغسل او ينضح وهل هو على
٨٢ الحديث الرابع « جاء اعرابي فبال في طائفة المسجد » وبيان من خرجته : الكلام على لفظ الأعرابي	٨٢ الحديث الرابع « جاء اعرابي فبال في طائفة المسجد » وبيان من خرجته : الكلام على لفظ الأعرابي
٨٣ بيان ان في الحديث دليلا على تطهير الأرض النجسة بالماء	٨٣ بيان ان في الحديث دليلا على تطهير الأرض النجسة بالماء
٨٤ الحديث الخامس « الفطرة خمس الختان والاستحداد » الخ وبيان من خرجته	٨٤ الحديث الخامس « الفطرة خمس الختان والاستحداد » الخ وبيان من خرجته
٨٤ تفسير الفطرة وانها تطلق على اشياء وبيان المراد منها هنا	٨٤ تفسير الفطرة وانها تطلق على اشياء وبيان المراد منها هنا
٨٥ بيان معنى الختان : والاستحداد واقوال العلماء في حكمهما	٨٥ بيان معنى الختان : والاستحداد واقوال العلماء في حكمهما
٨٨ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان : وكيفية استنباط الأحكام منهما واقوال العلماء فيها	٨٨ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان : وكيفية استنباط الأحكام منهما واقوال العلماء فيها
٨٩ باب الجنابة : الحديث الأول « سبحان الله ان المؤمن لا يتنجس » وبيان من خرجته	٨٩ باب الجنابة : الحديث الأول « سبحان الله ان المؤمن لا يتنجس » وبيان من خرجته
٨٩ تفسير معنى الجنابة والانتحاس	٨٩ تفسير معنى الجنابة والانتحاس
٩٠ استدلل بهذا الحديث على طهارة الميت من بني آدم	٩٠ استدلل بهذا الحديث على طهارة الميت من بني آدم
٩١ الحديث الثاني « اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثم توضأ » وبيان من خرجته	٩١ الحديث الثاني « اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثم توضأ » وبيان من خرجته

صحيفة	صحيفة
٩٢ بحث في الوضوء الواقع في غسل الجنابة هل هو حقيقى أم لا	٩٢ الصلاة وان يقع الماء في ثوبه « وبيان من خرجه
٩٣ تفسير التخييل : وبيان ان الظن قد يطلق على العلم	١٠٢ بيان اختلاف العلماء في طهارة المنى ونجاسته وتحقيق القول فيه
٩٤ في الحديث دليل على جواز اغتسال المرأة والرجل من اناء واحد	١٠٤ الحديث السابع « اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل » : تفسير الشعب والاسكت
٩٥ الحديث الثالث « فاكفا يمينته على يساره مرتين او ثلاثا » وبيان من خرجه	١٠٥ بيان من خرج الحديث السابع وتفسير الجهد والمراد منه
٩٥ بيان كيفية غسل الجنابة واول ما يبدأ به الفرج	١٠٦ الحديث الثامن « فسألوه عن الغسل فقال يكفينيك صاع » وبيان من خرجه
٩٦ بيان حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل واقوال العلماء في ذلك	١٠٦ بيان المقدار الذى ينبغي ان يقتصر عليه من احب الغسل
٩٧ حكم تنشيف اعضاء الوضوء : وحكم تقض الأعضاء بعد الطهارة	١٠٧ بيان الاحاديث التى لم تذكر من هذا الباب وهى خمسة وكيفية استنباط الأحكام منها واقوال العلماء في ذلك
٩٨ الحديث الرابع « ابرقوا احدنا وهو جنب قال نعم » وبيان من خرجه اقوال العلماء في وضوء الجنب قبل النوم	١٠٩ باب التيمم : ومناه لغة وشرعا
٩٩ الحديث الخامس « فهل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت » وبيان تأويل قول المرأة وان الله لا يستحي من الحق »	١٠٩ الحديث الأول « اصابتنى جنابة ولا ماء فقال عليك بالصميد » وبيان من خرجه : والكلام عليه
١٠٠ تفسير الاحتلام	١١١ الحديث الثانى « فاجنبت فلم اجد الماء فتمرغت في الصميد » الخ
١٠٢ الحديث السادس « كنت اغسل الجنابة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج الى	وبيان من خرجه
	١١١ بيان كيفية التيمم واخذ جواز

صحيفة	صحيفة
من جرح او انبثاق عرق لا يترك الصلاة	القياس من الحديث وبيان المذاهب في ذلك وتحقيق القول فيه
١٢٣ في الحديث دليل على ان الحائض تترك الصلاة ولا قضاء عليها : بيان احوال المستحاضة وتفصيلها	١١٣ الحديث الثالث « اعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الانبياء قبلي » وبيان من خرجه
١٢٤ بيان اقبال الحيضة وادبارها	١١٤ الكلام على عموم رسالته صلى الله عليه وآله وسلم
١٢٥ الحديث الثاني « ان أم حبيبة استحيضت سبع سنين : الخ وبيان من خرجه	١١٥ بيان المراد بالمسجد في الحديث : تفسير الطهور بالمطهر لغيره : المراد بالترية
١٢٥ بيان حكم المستحاضة واختلاف المذاهب فيه	١١٧ الحديث يستدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض : وبيان قوله « واحلت لي الفنائم »
١٢٦ الحديث الثالث « كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أناء واحد » الخ وبيان من خرجه	١١٨ الكلام على الشفاعة وبيان انواعها
١٢٦ الكلام على مباشرة الحائض وتقسيم المباشرة واقوال العلماء في ذلك	١١٩ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي ثلاثة احاديث كيفية استنباط الأحكام منها واقوال العلماء فيها
١٢٧ بيان ان المعتكف اذا اخرج رأسه من المسجد لم يفسد اعتكافه	١٢١ باب الحيض الحديث الأول « اني استحاض فلا اطهر افادع الصلاة » الخ وبيان من خرجه : وتفسير الحيض
١٢٧ الحديث الرابع « يتكئ في حجرى فيقرأ القرآن وأنا حائض » وبيان من خرجه : وبيان ان الحائض لا تقرأ القرآن	١٢٢ بيان ان فعل استحاض لم يبين : للفاعل
١٢٨ الحديث الخامس « فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » وبيان من خرجه : وبيان الحكمة في ذلك	١٢٢ الطهارة تطلق بازاء معان وبيانها
	١٢٢ الحديث يدل على ان من غلبه الدم

صحيفة	صحيفة
١٢٩	بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي خمسة واستفادة الأحكام منها واختلاف المذاهب في ذلك وبيان الحق فيه
١٣٨	كتاب الصلاة : باب المواقيت الحديث الأول « أى العمل أحب الى الله عز وجل قال الصلاة على وقتها » الخ وبيان من خرجه
١٣٩	بيان اختلاف الأحاديث في فضائل الأعمال والجمع بينهما
١٣٩	الحديث الثاني « يصلي الفجر فشهد معه النساء » الخ وبيان من خرجه : وان الاسفار بالفجر افضل ام التغليس واختلاف المذاهب في ذلك وتحقيق القول فيه
١٤٣	الحديث الثالث فيه بيان أوقات الصلوات الخمس : وبيان من خرجه
١٤٤	تفسير الهاجرة : وبيان وقت العصر والمغرب والعشاء وكلام العلماء في ذلك
١٤٣	مبحث في ان صلاة الجماعة افضل من الصلاة في أول الوقت او بالعكس
١٤٤	الحديث الرابع « كيف كان النبي يصلي المكتوبة » الخ وبيان من خرجه : وفي الحديث ذكر
١٤٣	مواقيت الصلاة كلها باتم مما تقدم اختلاف اصحاب الشافعي فيما تحصل به فضيلة أول الوقت : وبيان النهي عن تسمية العشاء بالعتمة
١٣٩	بيان كراهية النوم قبل العشاء والحديث بعدها
١٣٩	الحديث الخامس « ملائكة يورهم ويوتهم نارا » وتعيين الصلاة الوسطى واختلاف العلماء في ذلك
١٤٣	جواز الدعاء على الكفار
١٤٤	الحديث السادس « اعلم النبي بالعشاء » وبيان من خرجه : وبيان افضلية تأخير صلاة العشاء جماعة
١٤٧	الحديث السابع « اذا اقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء » وبيان من خرجه
١٤٨	الحديث الثامن « لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبثين » وبيان الحكمة في ذلك والكلام عليه
١٥٠	الحديث التاسع « نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر » الخ وبيان من خرجه
١٥٠	بيان ان الأوقات المكروهة على قسمين وتفصيل القول فيها
١٥٢	تراجم رواة احاديث الباب وهم

صحيفة	صحيفة
صلاة الجماعة	اربعة عشر راويا
الحديث الرابع « اذا استأذنت احدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها » وبيان من خرجه والكلام عليه من وجوه	١٥٤ الحديث العاشر « فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتها » وبيان من خرجه : والكلام عليه
١٦٧	١٥٦ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان وكيفية استنباط الأحكام منهما واختلاف الفقهاء في ذلك
١٦٩ بيان ان مفهوم اللقب لا يعمل به	١٥٧ باب فضيل الجماعة ووجوبها
١٧٠ الحديث الخامس « صليت مع رسول الله ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء » الخ وبيان من خرجه	الحديث الأول « صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » وبيان من خرجه : والكلام عليه من وجوه
١٧٠ الكلام على السنن الرواتب	١٥٩ الحديث الثاني « صلاة الرجل في الجماعة تضيف على صلاته في بيته وفي سوقه » الخ وبيان من خرجه : والكلام عليه من وجوه
١٧١ بيان ان صحة العمل بالحديث الضعيف مقيد بشروط وهو بحث نفيس جداً	١٦٠ بيان تعليل الحكم بالمضاعفة بامور
١٧٢ الكلام على ما أحدث من البدع في الدين وانها ممنوعة مطلقاً	١٦٣ الحديث الثالث « انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر » الخ وبيان من خرجه
١٧٤ الحديث السادس « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وبيان من خرجه	١٦٤ بيان اختلاف العلماء في حكم الجماعة في غير الجمعة
١٧٥ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي أربعة أحاديث والكلام عليها وبيان المذاهب في ذلك	١٦٥ تفسير النفاق وما المراد به هنا في الحديث
١٧٦ باب الأذان : الحديث الأول « قال أمر بلال ان يشفع الأذان ويوتر الأقامة » وبيان من خرجه	١٦٦ بيان ان الدلائل قاضية بوجوب
١٧٦ تعريف الأذان لغة وشرعاً : وبيان اشتماله على التوحيد كله	

صحيفة	صحيفة
١٨٧	بيان أن عمل أهل المدينة ليس حجة على إطلاقه بل فيه تفصيل
١٨٨	الحديث الثاني « قال فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يقول ميمناً وشمالاً » الخ وبيان من خرج
١٨٩	بيان أن المؤذن يستدير يمينا وشمالا وقت التلفظ بالحيعلتين
١٨٩	الحديث الثاني : امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام الخ وبيان من خرج
١٨٩	الكلام على قبول خبر الواحد وهو مبحث مطول ينبغي الاطلاع عليه
١٩٠	بيان ان النسخ جائز وهل يجوز نسخ الكتاب بالسنة ام لا
١٩١	جواز الاجتهاد في القبلة وفيه مسائل فروعية مهمة
١٩٣	الحديث الثالث فرأيت يصلي على حمار ووجهه من ذا الجانب الخ وبيان من خرج والكلام عليه
١٩٤	بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما اثنتان وبيان استنباط الاحكام منها واقوال العلماء في ذلك
١٩٥	باب الصفوف الحديث الاول سووا صفوفكم فار تسوية الصفوف من تمام الصلاة وبيان من خرج
١٩٥	الحديث الثاني لتسوين صفوفكم او ليخالفن الله بين وجوهكم
١٩٦	بيان من خرج الحديث الثاني
١٨٧	بيان أن عمل أهل المدينة ليس حجة على إطلاقه بل فيه تفصيل
١٨٨	الحديث الثاني « قال فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يقول ميمناً وشمالاً » الخ وبيان من خرج
١٨٩	بيان أن المؤذن يستدير يمينا وشمالا وقت التلفظ بالحيعلتين
١٨٠	الحديث الثالث : ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم . وبيان من خرج : وان التشويب في الأذان الاول من الفجر
١٨١	اقوال العلماء في الاذان قبل دخول الوقت كالنصف
١٨١	احداث بعض المشايخ اذا نأ نصف الليل بدون حكمة
١٨٢	الحديث الرابع : اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول وبيان من خرج : اختلاف العلماء في كيفية الاجابة
١٨٤	بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي اربعة وبيان استنباط الاحكام منها واقوال العلماء فيها
١٨٤	بيان ان الاذان يجوز فيه الوقف والوصل خلافا لمن عين احدهما والنزاهة بدون دليل

صحيفة	صحيفة
وسلم ساجداً . و بيان من خرجه	والكلام على المخالفة وما المراد بها
٢٠٧ الحديث الخامس . اذا آمن الامام	هنا في الحديث
فأمّنوا الخ . و بيان من خرجه .	١٩٧ الحديث الثالث . قوموا فلا تصلّ
و بيان المذاهب في ذلك	لكم الخ
٢٠٨ الحديث السادس : اذا صلى احدكم	١٩٨ بيان من اخرجه . والكلام على
للناس فليخفف . و بيان من خرجه	ترتيب الصفوف و بيان موقف
٢٠٨ الحديث السابع : انى لا تأخر عن	الامام ومن خلفه رجالا ونساء
صلاة الصبح لأجل فلان مما يطيل	١٩٩ الحديث الرابع . فاخذ برأسي
بنا الخ	فاقمى عن يمينه و بيان من خرجه
٢٠٩ بيان من خرج الحديث السابع :	وفيه دليل أن الصبي يقف مع
والكلام على التخفيف الوارد في	الامام في الصف
الحديث و بيانه وقول الحق فيه	٢٠٠ بيان الاحاديث التى لم تذكر من
٢١٠ بيان الأحاديث التى لم تذكر من	هذا الباب وهي ثلاثة وذكر الاحكام
هذا الباب وهما اثنان وذكر استنباط	المستفادة منها واختلاف الفقهاء فيها
الاحكام منهما واقوال العلماء في ذلك	٢٠١ باب الامامة الحديث الاول . أما
٢١٢ باب صفة صلاة النبي صلى الله	يخشى الذى يرفع رأسه قبل الامام
عليه وآله وسلم	ان يحول الله الخ و بيان من خرجه
٢١٢ الحديث الاول « اذا كبر في الصلاة	٢٠٣ الحديث الثاني . انما جعل الامام ليؤتم
سكت هنيهة قبل أن يقرأ » الخ	به فلا تختلفوا عليه و بيان من خرجه
و بيان من خرجه	٢٠٣ الحديث الثالث . صلى جالساً وصلى
٢١٢ دعاء الافتتاح وموضعه	وراءه قوم قياما الخ . و بيان من
٢١٣ الحديث الثاني : يستفتح الصلاة بالتكبير	خرجه . واقوال العلماء في جواز
والقراءة بالحمد لله رب العالمين الخ	صلاة المفترض خلف المتنفل
٢١٥ كلام العلماء في حكم تكبيرة الاحرام	٢٠٤ موضع التسميع والتحميد في
٢١٧ استدلال المالكية بالحديث على	الصلاة وكلام العلماء في ذلك
ترك التسمية في ابتداء الفاتحة	٢٠٦ الحديث الرابع . لم يحن احد مناظره
٢١٩ بيان ان التسليم في الصلاة واجب	حتى يقع رسول الله صلى الله عليه وآله

صحيفة	صحيفة
يصلي بنا الخ و بيان من خرجه	وذكر اقوال العلماء فيه
٢٣٢ الكلام على الحديث التاسع والعاشر	٢٢٠ الحديث الرابع « كان يرفع يديه
و بيان من خرجهما	حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة »
٢٣٣ جواز الصلاة للمعلم : والكلام على	و بيان من خرجه
جلسة الاستراحة واقوال العلماء في ذلك	٢٢٠ اختلاف الفقهاء في رفع اليدين في
٢٣٤ الحديث الحادي عشر : كان اذا	الصلاة على مذاهب والتحقيق فيه
صلى فرّج بين يديه حتى يبدو	٢٢٣ الحديث الرابع « أمرت أن أسجد
يباض ابطيه . و بيان من خرجه	على سبعة أعظم » و بيان من خرجه
٢٣٦ الحديث الثاني عشر . كان النبي يصلي	٢٢٤ بيان ان السجود على الألف دون
في نعليه و بيان من خرجه واختلاف	الجمعة يكفي أم لا واقوال العلماء
الصحابة والتابعين في جواز	في ذلك
الصلاة في النعلين و بيان استحباب	٢٢٦ الحديث الخامس : اذا قام الى
ذلك خلافا لبعض المنتظمين	الصلاة يكبر حين يقوم الخ
٢٣٨ الحديث الثالث عشر « كان يصلي	و بيان من خرجه : مشروعية
وهو حامل أمانة » و بيان من خرجه	التكبير في كل خفض ورفع
٢٣٩ تفصيل القول في جواز حمل الأطفال	٢٢٧ الحديث السادس : اذا سجد كبر
في الصلاة و بيان المذاهب في ذلك	واذا رفع رأسه كبر واذا نهض الخ
واقوال العلماء فيه	و بيان من خرجه والكلام عليه
٢٤٢ الحديث الرابع عشر « قال اعتدلوا	٢٢٨ الحديث السابع : فوجدت قيامه
في السجود ولا يبسط احدكم	فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته
ذراعيه » و بيان من خرجه	قريباً من السواء الخ و بيان من خرجه
٢٤٣ بيان الأحاديث التي لم تذكر من	٢٢٩ اختلاف العلماء في الرفع من الركوع
هذا الباب وهي خمسة و ذكر استنباط	هل هو ركن طويل او قصير
الأحكام منها وكلام العلماء في ذلك	وتحقيق ذلك
و به يتم الجزء الاول من الكتاب	٢٣١ الحديث الثامن : اني لا آلو أن
٢٤٦ فهرس الكتاب	أصلي بكم كما رأيت رسول الله

ما قيل في مدح علم الحديث

﴿ آيات في مدح علم الحديث وأهله العاملين به وذم ماعداد ﴾
وقد أنشد عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رضي الله عنه
دينُ النبيِّ محمدٍ أخبارُ * نعم المطيعة للفتى آثارُ
لا ترغبين عن الحديث وأهله * فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى أثر الهدى * والشمس بازغة لها أنوار
(ولابن دريد)

أهلاً وسهلاً بالذين أودهم * واجبههم في الله ذى الآلاء
أهلاً بقوم صالحين ذوى تقى * غر الوجوه وزين كل ملاء
يسعون في طلب الحديث بعفة * وتوقر وسكينة وحياء
لهم المهابة والجلالة والنهى * وفضائل جللت عن الإحصاء
ومداد ما تجرى به أقلامهم * أزكى وأطهر من دم الشهداء
يا طالب علم النبي محمد * ما أنتم وسواكم بسواء
فكيف لا يمدح علم الحديث وأهله وأن بينهما تفاوتاً كما بين الأرض والسماء فان
في الحديث ذكر النبيين والمرسلين وذكر ربوبية الرب وجلاله وعظمته وذكر
الموت وذكر الجنة والنار وذكر الحلال والحرام والحث على صلة الأرحام
وجماع الخير: وفي الرأي استعمال الحيل والمكر والخديعة والتشاؤم واستقصاء الحق
والمأكسة في الدين والبعث على قطع الأرحام والتجريح على الحرام اللهم انا
نسألك ان تجعلنا من أصحاب الحديث العاملين به وان تحشرنا معهم في الرفيق
الأعلى مع النبيين والصديقين وحسن أولئك رفيقاً. آمين

إِحْكَامُ الْأَمْكَامِ

شَيْخ

عَمْدَةُ الْأَمْكَامِ

لِلإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ الْقُدْوَةِ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَبِي الْفَتْحِ
الشَّهِيرِ بَابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمَتَوَفَّى

سَنَةِ ٧٠٢

وَهُوَ مَا أَمْلَاهُ عَلَى الشَّيْخِ عَمَادِ الدِّينِ الْقَاضِي بْنِ الْإِثِيرِ الْحَلَبِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

❧ عَنِ بَتَضَحِيحِهِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهِ وَنَشَرَهُ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى سَنَةَ ١٣٤٢ ❧

إِدَارَةُ الطَّبَعَةِ الْمُنِيرَةِ

❧ بِمَصْرِ بَشَارِعِ الْكَحَاكِينِ نَمْرَةَ ١ ❧

حَقَّ الطَّبَعُ بِالتَّعْلِيقِ مَحْفُوظٌ لَهَا

❧ مَطْبَعَةُ الشَّرْقِ : أَصْحَابُهَا عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ فَايِدُ ❧

بِحَارَةِ الْمَدْرَسَةِ نَمْرَةَ ٦ بِجَوَارِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ

اشتمل هذا الجزء على
١٥٧ حديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب وجوب الطهانية

في الركوع والسجود

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى ثُمَّ جَاءَ
فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثَلَاثًا فَقَالَ

الكلام عليه من وجوه * الأول فيه الرفق بالأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامله بالرفق فيما أمر به كما قال معاوية
ابن الحكم السامي فأكبرني : ووصف رفق رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم به : وكذلك قال في الأعرابي لا ترموه ولم يعتقه : وفيه حسن خلق رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : وفيه رد السلام مزاراً إذا كرره المسلم كما ورد في
بعض طرقه مع الفصل القريب :

الثاني تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث
وعدم وجوب ما لم يذكر فيه . فأما وجوب ما ذكر فيه فله تعليل الأمر به : وأما
عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأمر بوجوب بل الأمر
زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف لواجبات

وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرُهُ فَعَلِمَنِي فَقَالَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ
فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ
ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى
تَطْمِئِنَّ جَالِسًا وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ﷺ (١)

الصلاة وذلك يقتضى انحصار الواجبات فيما ذكر ويتوى مرتبة الحصر انه صلى
الله عليه وآله وسلم ذكر ما تعلقت به الاساءة من هذا المصلي ومالم يتعلق به
اساءته من واجبات الصلاة وهذا يدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت
فيه الاساءة فقط : فاذا تقرر هذا فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان
مذكوراً في هذا الحديث فلنا ان نتمسك به في وجوبه : وكل موضع اختلفوا في
وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث فلنا ان نتمسك به في عدم وجوبه
لكونه غير مذكور في هذا الحديث على ما تقدم من كونه موضع تعليم وقد
ظهرت قرينة مع ذلك على قصد ذكر الواجبات وكل موضع اختلف في
تحريمه فلك ان تستدل بهذا الحديث على عدم تحريمه لانه لو حرم لوجب
التلبس بضده فان النهي عن الشيء أمر باحد اضداده ولو كان التلبس بالضد
واجباً لذكر على ما قررناه فصار من لوازم النهي الأمر بالضد : ومن لوازم الأمر
بالضد ذكره في الحديث على ما قررناه فاذا انتهى ذكره اعنى ذكر الأمر بالتلبس
بالضد انتهى ملزومه وهو الأمر بالضد واذا انتهى الأمر بالضد انتهى
ملزومه وهو النهي عن ذلك الشيء : فهذه الثلاث الطرق يمكن الاستدلال بها
على شيء كثير من المسائل المتعلقة بالصلاة الا ان على طالب التحقيق في هذا
ثلاث وظائف احداها ان يجمع طرق هذا الحديث (٢) ويحصي الأمور المذكورة

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى :

وقوله فدخل رجل هو خالد بن رافع كذا بينه ابن أبي شيبة :

(٢) وحاصل مقاله ابن حجر في الفتح قد امتثلت ما اشار اليه (أى الشارح رحمه الله)

فجمعنا من طرق هذا الحديث ما تدعو اليه الحاجة وتظهر الاختلاف في الفاظه مزيد فائدة

فيه ويأخذ بالزائد فالزائد فان الأخذ بالزائد واجب * وثانيها اذا قام دليل على أحد الأمرين إما على عدم الوجوب او الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى منه : وهذا في باب النفي يجب التحرز فيه اكثر فليتنظر عند التعارض أقوى الدليلين فيعمل به : وعندنا انه اذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالمقدم صيغة الأمر (١) وان كان يمكن ان يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل

وعملنا بالزائد فالزائد من الفاظه فوجدنا الخارج عما اشتمل عليه حديث الباب : الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسميع والاقامة وقراءة الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهر وتمكين السجود وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ : والأمر بالتمجيد والتكبير والتهليل : والتشهد الأوسط : والتمجيد عند عدم استطاعة القراءة : والخارج عن جميع الفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال النووي والحافظ ابن حجر : النية والقعود الأخير : ومن المختلف فيها التشهد الأخير : والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه : والسلام في اخر الصلاة :

(١) وقد ناقشه في ذلك شارح المنتقى وأطال فأجاد فاستحسن ان نقله تنميماً للقاعدة : قال قوله انها تقدم صيغة الأمر اذا جاءت من حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة امر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت متقدمة على تاريخه كان صارفاً لها الى الندب لان اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غيرها وتركها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرر من ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز : وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها لأن الواجبات الشرعية مازالت تتجدد وقتاً فوقتاً والالزام قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره اعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام باطل فاللزوم مثله : وان كانت صيغة الأمر واردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الاشكال ومقام الاحتمال : والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال عن الأصل والبراءة ولا شك ان الدليل المفيد للزيادة على حديث المسىء اذا التبس بتاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتهز للاستدلال به على الوجوب : وهذا التفصيل لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال الى حد الافراط او التفريط لان قصر الواجبات على حديث المسىء فقط واهدار الأدلة الواردة بعده تخيلاً لمصاحيته لصرف كل دليل يرد بعده دالاً على الوجوب سد لباب التشريع ورد لما تجدد من

الكلام على حديث المسئء في صلاته

صيغة الأمر على الذنب لكن عندنا ان ذلك اقوى لان عدم الوجوب متوقف على مقدمة أخرى وهو ان عدم الذكر في الرواية يدل على عدم الذكر في نفس الأمر وهذه غير المقدمة التي قررناها وهو ان عدم الذكر يدل على عدم الوجوب لان المراد ثمة ان عدم الذكر في نفس الأمر من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يدل على عدم الوجوب فانه موضع البيان وعدم الذكر في نفس الأمر غير عدم الذكر في الرواية وعدم الذكر في الرواية انما يدل على عدم الذكر في نفس الأمر بطريق ان يقال لو كان لذكر او بان الأصل عدمه : وهذه المقدمة أضعف من دلالة الأمر على الوجوب. وأيضاً فالحديث الذي فيه الأمر اثبات لزيادة فيعمل بها وهذا البحث كله بناء على إعمال صيغة الأمر في الوجوب الذي هو ظاهر فيها والمخالف يخرجها عن حقيقة بدليل عدم الذكر فيحتاج الناظر المحقق الى الموازنة بين الظن المستفاد من عدم الذكر في الرواية وبين الظن المستفاد من كون الصيغة للوجوب والثاني عندنا ارجح * وثالثها ان يستمر على طريقة واحدة ولا يستعمل في مكان ما يتركه في آخر فيتشعب نظره وان يستعمل القوانين المعتمدة في ذلك استعمالاً واحداً فانه قد يقع هذا الاختلاف في النظر في كلام كثير من المتناظرين

الوجه الثالث من الكلام على الحديث قد تقدم انه يستدل حيث يراد نفى

واجبات الصلاة ومنع للشارع من ايجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الاوقات : والقول بوجوب كل ماورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي الى ايجاب كل احوال الصلاة وافعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين ان يكون نبوتها قبل حديث المسئء أو بعده لانها بيان الأمر القرآني أعني قوله تعالى (اقيموا الصلاة) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صالوا كما رأيتموني أصلي » وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم : وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسئء ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم الوجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسئء أو تحريمه ان فرضنا وجوده : والله اعلم

الوجوب بعدم الذكر في الحديث وفعلوا هذا في مسائل * منها ان الاقامة غير واجبة خلافا لمن قال بوجوبها من حيث انها لم تذكر في الحديث : وهذا على ماقررناه يحتاج الى عدم رجحان الدليل الدال على وجوبها عند الخصم وعلى انها غير مذكورة في جميع طرق الحديث : وقد ورد في بعض طرقه الأمر بالاقامة (١) فان صح فقد عدم أحد الشرطين اللذين قررناهما * ومنها الاستدلال على عدم وجوب دعاء الاستفتاح حيث لم يذكر في الحديث : وقد نقل بعض (٢) المتأخرين ممن لم يرسخ قدمه في الفقه ممن ينسب الى غير الشافعي ان الشافعي يقول بوجوبه وهذا غلط قطعاً فان لم ينقله غيره فالوهم منهم لانه * ومنها استدلال بعض المالكية به على عدم وجوب التشهد مما ذكرناه من عدم الذكر ولم يتعرض هذا المستدل للدال على عدم الوجوب لان للحنفية ان يستدلوا به على عدم وجوب السلام بعينه مع ان المادة واحدة الا ان يريد (٣) ان الدليل المعارض الدال على وجوب السلام أقوى من الدليل على عدم وجوبه فلذلك تركه بخلاف التشهد : فهذا يقال فيه امران * احدهما ان دليل ايجاب التشهد هو الأمر وهو ارجح مما ذكرناه : وبالجمله فله ان يناظر على الفرق بين الرجحانين ويمهد عنده ويبقى النظر ثمة فيما يقول * الثاني ان دلالة اللفظ على الشيء لا تنفي معارضة المانع الراجح فان الدلالة أمر يرجع الى اللفظ او الى أمر لو جرد النظر اليه لثبت الحكم وذلك لا ينفي وجود المعارض : نعم لو استدل بلفظ يحتمل أمرين على السواء لكانت الدلالة منتفية : وقد يطلق اندليل على الدليل التام الذي يجب العمل

(١) الحديث اخرجه الترمذي وأبو داود من حديث رفاعة بن رافع ولفظه «وتوضأ كما امرك الله ثم تشهد فاقم» (٢) وهو ابن رشد الفيلسوف

(٣) قوله الا أن يريد أى بعض المالكية ان الدليل الدال على وجوب السلام أقوى من الدليل الدال على عدم وجوبه وهو عدم ذكره في حديث المسئء وحيثئذ فلا يرد عليه عدم تعرضه للاستدلال لعدم وجوبه لانه يتاوم عدم ذكره دليل أقوى منه فلذا تركه : قلت والتشهد مما ذكر في روايات حديث المسئء كما أسلفناه سابقا عن الحافظ

به وذلك يقتضى عدم وجود المعارض الراجح والأولى ان يستعمل فى دلالة الفاظ الكتاب والسنة الطريق الأول: ومن ادعى المعارض الراجح فعليه البيان: الوجه الرابع من الكلام على الحديث استدل بقوله فكبر على وجوب التكبير بعينه وابو حنيفة يخالف فيه ويقول اذا أتى بما يقتضى التعظيم كقوله الله أجل او اعظم كنى وهذا نظر منه الى المعنى وان المقصود التعظيم فيحصل بكل ما دل عليه: وغيره اتبع اللفظ وظاهره يعين التكبير ويتأيد ذلك بان العبادات محل التعمدات ويكثر ذلك فيها فلا احتياط فيها الاتباع: وايضاً فان خصوص قد يكون مطلوباً اعنى خصوص التعظيم بلفظ الله اكبر وهذا لان رتب هذه الأذكار مختلفة كما تدل عليه الأحاديث فقد لا يتأدى برتبة ما يقصد من أخرى ولا يمارض هذا ان يكون أصل المعنى مفهوماً فقد يكون التعبد واقعاً فى التفصيل كما انا نفهم ان المقصود من الركوع التعظيم بالخضوع ولو أقام مقامه خضوعاً آخر لم يكتف به ويتأيد هذا باستمرار العمل من الأمة على الدخول فى الصلاة بهذه اللفظة أعنى الله اكبر: وايضاً فقد اشتهر بين اهل الأصول ان كل علة مستنبطة تعود على النص بالابطال فهى باطلة: ويخرج على هذا حكم هذه المسئلة فانه اذا استنبط من النص ان المقصود مطلق التعظيم بطل خصوص التكبير: وهذه القاعدة الأصولية قد ذكر فيها بعضهم نظراً وتفصيلاً وعلى تقدير تقريرها مطلقاً يخرج ما ذكرناه:

الوجه الخامس قوله «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» يدل على وجوب القراءة فى الصلاة: ويستدل به من يرى ان الفاتحة غير متعينة: ووجهه ظاهر فانه اذا تيسر غير الفاتحة وقراه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة: والذين عينوا الفاتحة للوجوب وهم الفقهاء الأربعة الا ان أبا حنيفة منهم جعلها واجبة وليست بفرض على أصله فى الفرق بين الواجب والفرض (١) اختلف من نصر مذهبهم

(١) وحاصل مذهب الحنفية فى ذلك ان الفاتحة واجبة وليست شرطاً فى صحة الصلاة: لان وجوبها انما ثبت بالسنة والذى لانتم الصلاة الا به فرض والفرض عندهم لا يثبت بما

في الجواب عن الحديث وذكر فيه طرقاً * الطريق الأول ان يكون الدليل الدال على تعيين الفاتحة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (١) مثلاً منسراً للمجمل الذي فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم

يزيد على القرآن وقد قال تعالى (فاقروا ما تيسر منه) فالفرض قراءة ما تيسر : وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون واجباً يأثم بتركه وتجزيء الصلاة بدونه : قال العلامة شارح المنتقى وهذا تمويل على رأى فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة فكهم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجزيء كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المتمسكون بهذا الرأي يجزيء ويقبل ويصح : ولثل هذا حذر السلف من أهل الرأى : ومن جملة ما اشادوا به هذه القاعدة ان الآية مصرحة بما تيسر وهو تخيير فلو تعينت الفاتحة لكان التعيين نسخاً للتخيير واقطعى لا ينسخ بالظن فيجب توجه النفي الى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند ما تقدم من تحول اهل قبا الى الكعبة بخبر واحد ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستقبال ولو سلمت لكان محل النزاع خارجاً عنها لان المنسوخ انما هو استمرار التخيير وهو ظني وأيضاً الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن فيه : واما قولهم ان الحل على توجه النفي الى الصحة اثبات لافقة بالترجيح وان الصحة عرف متجدد لاهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تصحيح الكلام ممكن بتقدير الكمال فيكفى لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده تصریح الشارع بلفظ الاجزاء : وكونه من اثبات اللغة بالترجيح ممنوع بل هو من الحاق الفرد المجهول بالأعم الاغلب للمعلوم : اه وقد اطنب في ذلك واطال فارجع اليه :

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : عن عبادة بن الصامت بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وفي لفظ للدارقطني « لا تجزيء صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » : ووجهه ان النفي المذكور في الحديث يتوجه الى الذات ان امكن انتفاؤها والا توجه الى ما هو اقرب الى الذات وهو الصحة لا الى الكمال لان الصحة اقرب المجازين والكمال ابعدهما والحل على اقرب المجازين واجب : ولا شك ان توجه النفي الى الذات ههنا ممكن والى هذا ذهب الحافظ في الفتح : لأن المراد بالصلاة هنا معناها الشرعى لا اللغوى لان الفاظ الشارع محمولة على عرفه لا على عرف غيره لكونه بمثل تعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية : واذا كان المنفى الصلاة الشرعية استقام نفي الذات لان المركب كما ينتفى بانتفاء جميع اجزائه ينتفى بانتفاء بعضها فلا يحتاج الى اضرار الصحة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روي عن جماعة لانه انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم امكان انتفاء الذات : ولو سلم ان المراد هنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجه النفي الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما

« ثم اقرأ ماتيسر معك » وهذا ان أريد بالجمل ما يريده الأصوليون به فليس كذلك : فان الجمل مالا يتضح المراد منه : وقوله « ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن » متضح المراد اذ يقع امثاله بكل ماتيسر حتى لو لم يرد قوله صلي الله عليه وآله وسلم « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » لا كفتينا في الامثال بكل ماتيسر : وان أريد بكونه مجملا انه لا يتعين فرد من الأفراد فهذا لا يمنع من الاكتفاء بكل فرد ينطق عليه ذلك الاسم كما في سائر المطلقات * الطريق الثاني ان يجعل قوله « اقرأ ماتيسر معك » مطلقا يمتد أو عاماً يخصص بقوله « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وهذا يرد عليه ان يقال لا نسلم انه مطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضى التخيير في قراءة كل فرد من أفراد التيسرات وهذا القيد المخصوص يقابل التعيين : وانما نظير المطلق الذى لا يتأني التعيين ان يقول اقرأ قرآنًا ثم يقول اقرأ فاتحة الكتاب فانه يحمل المطلق على المقيد حينئذ : والمثال الذى يوضح ذلك انه لو قال لعلامة اشترى لحماً ولا تشتري اللحم الضان لم يتعارض : ولو قال اشترى أى لحم شئت ولا تشتري اللحم الضان في وقت واحد لتعارض الا ان يكون اراد بهذه العبارة ما يراد بصيغة الاستثنا : وأما دعوى التخصيص فابعد لان سياق الكلام يقتضى تيسير الأمر عليه وانما يقرب هذا اذا جعلت ما بمعنى الذى وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها فهي التيسرة * الطريق الثالث ان يحمل قوله « ماتيسر » على ما زاد على فاتحة الكتاب ويدل على ذلك بوجهين أحدهما الجمع بينه وبين دلائل إيجاب الفاتحة والثاني ما ورد في بعض

قاله البعض لكان المتعين توجيه النفي الى الصحة أو الاجزاء لا الى الكمال أما اولا فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فانها مصرحة بالاجزاء فيتمتعين تقديره : وخير ما فسره بالوارد : وأما ثانيا فلما ذكرناه اننا من ان ذلك اقرب المجازين : واذا علمت ذلك وتقرر في ذهنك فالحديث صالح للاحتجاج به على ان الفاتحة من شروط الصلاة لا من واجباتها فقط وهذا مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط تنبه لذلك والله اعلم :

رواية أبي داود « ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله ان تقرأ » وهذه الرواية اذا صحت تزيل الاشكال بالكلية لما قررناه من انه يؤخذ بالرائد اذا جمعت طرق الحديث ويلزم من هذه الطريقة اخراج صيغة الأمر عن ظاهرها عند من لا يرى بوجوب زائد عن الفاتحة وهم الأكثرون :

الوجه السادس قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ثم اركع حتى تطمئن راكعاً » يدل على وجوب الركوع واستدلوا به على وجوب الطمأنينة وهو كذلك دال عليها ولا يتخيل ههنا ما تكلم الناس فيه من ان الغاية هل تدخل في المغيا أم لا : او ما قيل من الفرق بين ان تكون من جنس المغيا اولاً فان الغاية ههنا وهي الطمأنينة وصف للركوع لتقييده بقوله راكعاً : ووصف الشيء معه حتى لو فرضنا انه ركع ولم يطمئن بل رفع عقيب مسمى الركوع لم يصدق عليه انه جعل مطلق الركوع مغياً بالطمأنينة : وجاء بعض المتأخرين فاغرب جداً : وقال ما تقريره ان الحديث يدل على عدم وجوب الطمأنينة من حيث ان الأعرابي صلى غير مطمئن ثلاث مرات والعبادة بدون شرطها فاسدة حرام فلو كانت الطمأنينة واجبة لكان فعل الأعرابي فاسداً ولو كان ذلك لم يقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه في حال فعله واذا تقرر بهذا التقرير عدم الوجوب حمل الأمر في الطمأنينة على الندب ويحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فانك لم تصل » على تقدير لم تصل صلاة كاملة (١) ويمكن ان يقال ان فعل الأعرابي بمجرده

(١) وقد اعتذر بعض من يقول بعدم وجوب الطمأنينة بأنه زيادة على النص لان الأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة فطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر : ورد هذا بانها ليست زيادة لكن لبيان المراد بالسجود وانه خالف السجود اللغوي لانه مجرد وضع الجبهة فينت السنة ان السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة : ويؤيدها الآية زلت تأكيداً لوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بغير طمأنينة : قال الحافظ وهذا مذهب الجمهور واشتهر عن الحنفية ان الطمأنينة سنة وصرح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه

لا يوصف بالحرمة عليه لان شرطه علمه بالحكم فلا يكون التقرير تقريراً على محرم الا انه لا يكتفى ذلك في الجواب فانه فعل فاسد : والتقرير يدل على عدم فساده والا لما كان التقرير في موضع ما يدل على الصحة : وقد يقال ان التقرير ليس بدليل على الجواز مطلقاً بل لا بد من انتفاء الموانع وزيادة (١) قبول المتعلم لما يلحق اليه بعد تقرر فعله واستجاء نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة الى التعليم لا سيما مع عدم خوف القوات إما بناء على ظاهر الحال او بوجه خاص :

الوجه السابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ارفع حتى تعتدل قائماً يدل على وجوب الرفع خلافاً لمن تقاه ويدل على وجوب الاعتدال في الرفع وهو مذهب الشافعي في الموضعين : ولما امكن خلاف فيهما : وقد قيل في توجيهه عدم وجوب الاعتدال ان المقصود من الرفع الفصل وهو يحصل بدون الاعتدال وهذا ضعيف لانا نعلم ان الفصل مقصود ولا نسلم انه كل المقصود : وصيغة الأمر دلت على ان الاعتدال مقصود مع الفصل فلا يجوز تركها وقريب من هذا في الضعف استدلال بعض من قال بعدم وجوب الطمأنينة بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) فلم يأمرنا بما زاد على ما يسمى ركوعاً وسجوداً وهذا واه جداً فان الأمر بالركوع والسجود يخرج عنه المكلف بمسمى الركوع والسجود كما ذكر وليس الكلام فيه وانما الكلام في خروجه عن عهدة الأمر الآخر وهو الأمر بالطمأنينة فانه يجب امتثاله كما يجب امتثال الأول :

الوجه الثامن قوله « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً » والكلام فيه كالکلام في الركوع وكذلك قوله « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » فيما يستنبط منه :

أبو داود وغيره في قوله سبحانه ربنا العظيم ثلاثاً في الركوع وذلك ادناه قال فذهب قوم الى ان هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزىء ادنى منه قال وخالفهم اخرون فقالوا اذا استوى راكعاً واطمأن ساجداً اجزأ ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد اه والله اعلم (١) وقوله زيادة مبتدا خبره قوله بعد مصلحة مانعة ٥ تنبه

الوجه التاسع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم افعل ذلك في صلاتك كلها يقتضى وجوب القراءة في جميع الركعات واذا ثبت ان الذى أمر به الأعرابي هو قراءة الفاتحة دل على وجوب قراءتها في كل الركعات وهو مذهب الشافعى : رحمه الله : وفي مذهب مالك رحمه الله ثلاثة اقوال : أحدها الوجوب في كل ركعة والثاني الوجوب في الأَكْثَر : والثالث الوجوب في ركعة واحدة (١)

(١) وحاصل ذلك ان القائلين بوجوب الفاتحة في الصلاة اختلفوا في تكرارها وعدمه فذهب الجمهور الى انها تجب في كل ركعة مستدلين بهذا الحديث على ان المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اقرأ ما تيسر معك من القرآن » الفاتحة : وما رواه البخارى عن ابى قتادة ■ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقد نسب هذا النووى في شرح مسلم والحافظ في الفتح الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح الترمذى عن على بن ابي رضى الله عنه وجابر وعن ابن عون والأوزاعى وأبى نؤير قال واليه ذهب احمد وداود وبه قال مالك الا في الناسي : وذهب الحسن البصرى واسحق وداود في قول الى ان الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أى ركعة : مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » وسيدكره المصنف بعد ■ ووجه ذلك ان قراءتها في ركعة واحدة تقتضى حصول مسمى القراءة في تلك الصلاة والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم الكل على البعض مجاز لا يبصر اليه الا لموجب فليس في الحديث الا ان الواجب في الصلاة التى هى اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة : اقول محل هذا اذا لم يدل دليل خارجي على وجوبها في كل ركعة كما هنا والا وجب المصير اليه : وسيأتى تأييد هذا عن الفاكهائى رادا به على الشارح تفطن : والله اعلم



باب القراءة في الصلاة

١ - عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (١)

عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم أنصاري سألني عقيب بدرى يكنى أبا الوليد توفي بالشام وقبره معروف به على ما ذكر يقال توفي سنة أربع وثلاثين بالرملة وقيل بيت المقدس . والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة : ووجه الاستدلال منه ظاهر إلا أن بعض علماء الأصول (٢) اعتقد في مثل هذا اللفظ الاجمال من حيث أنه يدل على نفى الحقيقة وهي غير منتفية فيحتاج الى اضرار ولا سبيل الى اضرار كل محتمل لوجهين : أحدهما أن الاضرار إنما احتيج اليه للضرورة والضرورة تندفع باضرار فرد ولا حاجة الى اضرار أكثر منه : وثانيهما أن اضرار الكل قديتنا قض فإن اضرار الكمال يقتضى اثبات اصل الصحة ونفى الصحة يعارضه وإذا تعين اضرار فرد فليس البعض أولى من البعض فتعين الاجمال : وجواب هذا أنا لأنسلم أن الحقيقة غير منتفية وإنما تكون غير منتفية لو حمل لفظ الصلاة على غير عرف الشرع : وكذلك لفظ الصيام وغيره أما إذا حمل على عرف الشرع فيكون منتفياً حقيقة ولا يحتاج الى الاضرار المؤدى الى اجمال لكن الفاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه الغالب ولأنه

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة : ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل والنسائي وزاد معمر عن الزهري في اخر هذا الحديث فصاعداً أخرجه النسائي وغيره : واستدل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة وتعقب بأنه ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في القراءة هو نظير قوله تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً وادعى ابن حبان وغيره الاجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهم ممن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره : (٢) وهو الباقلاني

الاحتاج اليه فيه فانه بعث الينا لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة .
وقوله لاصلاة الا بفاتحة الكتاب قد يستدل به من يرى وجوب قراءة
الفاتحة في كل ركعة بناء على ان كل ركعة تسمى صلاة : وقد يستدل به من
يرى وجوبها في ركعة واحدة بناء على انه يقتضى حصول اسم الصلاة عند
قراءة الفاتحة فاذا حصل مسمى قراءة الفاتحة وجب ان تحصل الصلاة والمسمى
يحصل بقراءة الفاتحة مرة واحدة فوجب القول بحصول مسمى الصلاة : ويدل
على ان الأمر كما ندعيه ان اطلاق اسم الكل على الجزء مجاز : ويؤيده قوله
صلى الله عليه وآله وسلم « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » فانه يقتضى ان
اسم الصلاة حقيقة لجموع الأفعال لا لكل ركعة لانه لو كان حقيقة في كل ركعة
لكان المكتوب على العباد سبعة عشرة صلاة : وجواب هذا ان غاية ما فيه
دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة فاذا دل (١) دليل خارج
منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدما عليه : وقد يستدل بالحديث على
وجوب قراءة الفاتحة على المأموم لان صلاة المأموم صلاة فتتفى عند انتفاء
قراءة الفاتحة فان وجد دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم
قدم على هذا والا فلا أصل للعمل به . وتستدل به الشافعية على وجوب قراءة
الفاتحة في صلاة الجنائز :

(١) قال الفاكهاني قلت قد دل دليل من خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة وهو
قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » روى من طرق
كثيرة وان كانت قد اختلفت في رفعه ووقفه على جابر رضى الله عنه هذا من حيث الأثر : واما
من حيث النظر فقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي « واقبل ذلك في صلاتك كلها » فانه
يقتضى إعادة الفاتحة في كل ركعة كما يمد الركوع والسجود وأيضاً فان القيام فرض في الثانية وما
بعدها والقيام لا يراد لنفسه وانما هو محل لغيره وليت شعري ما يقول من لم يوجبها في كل ركعة
في صلاة من خص قراءتها بالرابعة مثلاً أو الثالثة فان اجازها فليس في الحديث ما يدل على
جوازها وان ابطالها فكذلك !

٢ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ يُسْمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ (١)

الأوليان تنبيه الأولى . وكذلك الآخرين . وأما ما يسمع من الألسنة من الأولتين وتنبيهها بالأولتين فمرجوح في اللغة . ويتعلق بالحديث أمور أحدها يدل على قراءة السورة مع الفاتحة في الجملة وهو متفق عليه والعمل متصل به من الأئمة وإنما اختلفوا في وجوب ذلك وعدم وجوبه وليس في مجرد الفعل كما قلنا ما يدل على الوجوب إلا أن يتبين أنه وقع بياناً لمجمل واجب ولم يرد دليل راجح على إسقاط الوجوب . وقد ادعي في كثير من الأفعال التي قصد اثبات وجوبها أنها بيان للمجمل وقد تقدم لنا في هذا بحث وهذا الموضع مما يحتاج من سلك تلك الطريقة إلى إخراجها عن كونه بياناً وإلى أن يفرق بينه

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود وزاد « قال فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى » وبه استدل بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لاجل الداخل : قال القرطبي ولا حجة فيه لأن الحكمة لا يعمل بها لحفظها أو إدمان انضباطها ولا أنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لاجل الآتي وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى فافترق الأصل والفرع فامتنع اللاحق اه : قال الحافظ وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء : وقوله أحياناً جمع حين وهو يدل على تكرار ذلك منه صلى الله عليه واله وسلم والله أعلم :

وبين ما ادعى فيه كونه بياناً من الافعال فانه ليس معه في تلك المواضع الا مجرد الفعل وهو موجود هنا :

الثاني اختلاف العلماء في استحباب قراءة السورة في الركعتين الآخرين :
ولاشافعي قولان : (١) وقد يستدل بهذا الحديث على اختصاص القراءة بالأولين فانه ظاهر الحديث حيث فرق بين الأولين والآخرين فيما ذكره من قراءة السورة وعدم قراءتها وقد يحتمل غير ذلك لاحتمال اللفظ لان يكون اراد تخصيص الأولين بالقراءة الموصوفة بهذه الصفة اعنى التطويل في الأولى والتقصير في الثانية :

الثالث يدل على ان الجهر بالشيء اليسير من الآيات في الصلاة السرية جائز معتبر لا يوجب سهواً يقتضى السجود :

الرابع يدل على استحباب تطويل الركعة الأولى بالنسبة الى الثانية فيما ذكر فيه : وأما تطويل القراءة في الأولى بالنسبة الى الثانية ففيه نظر وسؤال على من اراد ذلك لان اللفظ انما دل على تطويل الركعة وهو متردد بين تطويلها بمحض القراءة وبمجموع منه القراءة فمن لم ير ان يكون مع القراءة غيرها وحكم باستحباب تطويل الأولى مستدلاً بهذا الحديث لم يتم له الا بدليل من خارج على انه لم يكن مع القراءة غيرها : ويمكن ان يجاب عنه بان المذكور هو القراءة والظاهر ان التطويل والتقصير اجماعان الى ما ذكر فيها وهو القراءة :
الخامس فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الاخبار دون التوقف

على اليقين لان الطريق الى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون الا بسمع كلها وانما يفيد اليقين ذلك لو كان في الجهرية : وكأنه أخذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها . فان قلت قد يكون أخذ ذلك باخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . قلت لفظه كان ظاهرة في الدوام والأكثرية : ومن ادعى ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقيب الصلاة دائماً او اكثرها بقراءة السورتين فقد ابعد جداً :

(١) قال النووي في شرح مسلم : استحسنته في الجديد دون القديم والقديم هنا اصح وهو مذهب مالك :

٣ - عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ (١) - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ فَأَسَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ (٢)

جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف قرشي نوفلي يكنى أبا محمد ويقال أبو عدى كان من حكماء قريش وساداتهم : وكان يؤخذ عنه النسب اسلم فيما قيل يوم الفتح : وقيل عام خير ومات بالمدينة سنة سبع وخمسين : وقيل سنة تسع وخمسين : وحديثه وحديث البراء الذى بعده يتعلقان بكيفية القراءة في الصلاة . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك افعال مختلفة في الطول والقصر وصنف فيها بعض الحفاظ (٣) كتابا مفردا والذى اختاره الشافعية التطويل في قراءة الصبح والظهر والتقصير في المغرب والتوسط في العصر والعشاء وغيرهم يوافق في الصبح والمغرب ويخالف في الظهر والعصر والعشاء (٤) واستمر

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة : وأبو داود والنسائي وابن ماجه : والامام احمد بن حنبل : وقوله بالطور اى بسورة الطور : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قرأ في المغرب بالأعراف : والمرسلات : وبالطور رواها البخارى وغيره . (٢) اخرجه البخارى في صحيحه في غير موضع : ومسلم في الصلاة : وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه (٣) هو ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحاق بن منده

(٤) ذهب مالك رحمه الله الى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال والحديث حجة عليه : وقال الشافعى لا اكراه ذلك بل استحبه : قال الحافظ والمشهور عند الشافعية انه لا براهة ولا استحباب : وقد ادعى الطحاوى انه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال ان يكون المراد انه قرأ بعض السورة ثم استدلل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهرى في حديث جبير بلفظ سمعته يقرأ (ان عذاب ربك لواقع) قال فاختبر أن

❏ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَكُوهُ لَا يَنْبَغِي

العمل من الناس على التطويل في الصبح والقصر في المغرب. وما ورد على خلاف ذلك في الأحاديث فإن ظهرت له علة في المخالفة فقد يحمل على تلك العلة كما في حديث البراء بن عازب المذكور فإنه ذكر أنه في السفر فمن يختار أوساط المفصل لصلاة العشاء الآخرة يحمل ذلك على أن السفر مناسب للتخفيف لاستئصال المسافر وتعبه : والصحيح عندنا أن ما صح في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما لم يكن مواظبته عليه فهو جائز من غير كراهة كحديث جبير بن مطعم في قراءة الطور في المغرب . وكحديث قراءة الأعراف فيها : وما صححت المواظبة عليه فهو في درجة الرجحان في الاستحباب إلا أن غيره مما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير مكروه : وقد تقدم الفرق بين كون الشيء مستحباً وبين كون تركه مكروهاً . وحديث جبير بن مطعم مما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل إسلامه لما قدم في فداء الأسارى . وهذا النوع في الأحاديث قليل أعني التحمل قبل الإسلام والأداء بعده :

قولها فيختم بقل هو الله أحد يدل على أنه كان يقرأ بغيرها . والظاهر أنه كان يقرأ قل هو الله أحد مع غيرها في ركعة واحدة ويختم بها في تلك الركعة وإن كان اللفظ يحتمل أن يكون يختم بها في آخر ركعة يقرأ فيها السورة .

الذي سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ (والطور وكتاب مسطور) ومثله لابن سعيد وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد : وقد أنكر زيد بن ثابت على مروان في تخفيف القراءة في صلاة المغرب وقال له أنك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً : رواه ابن خزيمة : ومن ادعى النسخ فعليه الدليل : والله أعلم

يَصْنَعُ ذَلِكَ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَنَا أَحِبُّ
 أَنْ أَقْرَأَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ ^(١)
 ٦ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ فَلَوْلَا صَكَّيْتُ
 بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى فَاتَهُ
 يُصَلِّي وَرَأَىكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ ^(٢)

وعلى الأول يكون ذلك دليلاً على جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة
 إلا أن يزيد الفأحة معها . وقوله أنها صفة الرحمن يحتمل أن يراد به أن فيها ذكر
 صفة الرحمن كما إذا ذكر وصف فمبر عن ذلك الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن
 ذلك الذكر نفس الوصف ويحتمل أن يراد به غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك
 بقل هو الله أحد . ولعلها خصت بذلك الاختصاص بصفات الرب تعالى
 دون غيرها . وقوله صلى الله عليه وسلم أخبروه أن الله تعالى يحبه يحتمل أن
 يريد بمحبته قراءة هذه السورة ويحتمل أن يكون لما شهد به كلامه من محبته
 لذكر صفات الرب عز وجل وصحة اعتقاده :

وأما حديث جابر وهو الحديث السادس فلم تتمين فيه هذه الرواية في أى صلاة
 قيل له ذلك وقد عرف أن صلاة العشاء الآخرة طول فيها معاذ بقومه فيدل ذلك على
 استحباب قراءة هذا القدر في العشاء الآخرة . وعن الحسن أيضاً قراءة هذه السور
 بعينها فيها وكذلك كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هذه القراءة

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في التوحيد : ومسلم في الصلاة والنسائي في الصلاة
 وفي عمل اليوم والليلة : وقوله بمثل رجل هو كاثوم بن زهدم : وقيل كرز بن زهدم .
 (٢) أخرجه البخاري مطولاً في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائي وابن ماجه :
 والحديث له قصة ولفظه عند البخاري عن جابر « قال أقبل رجل بنا صبحين وقد جنح الليل
 فوافق معاذاً يصلي فبك ناضحه واقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل
 وبلغه أن معاذاً نال منه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا إليه معاذاً فقال النبي صلى الله

المختلفة فينبغي ان تفعل . ولقد أحسن من قال من العلماء (١) اعمل بالحديث ولو مرة تكن من اهله : (٢)

عليه وآله وسلم يامعاذ أفنان انت او أفنت انت ثلاث مرات فلو لا صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى فانه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة » وقوله يناضحين تنية ناضح وهو بالنون والضاد المجمة والحاء المهملة ما استعمل من الابل في سقى النخل والزرع : وسيدكر الشارح ما يتعلق بالحديث من الأحكام فيما بعد : والله اعلم (١) هو احمد بن حنبل رحمه الله تعالى

(٢) عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يقرأ في الفجر بق والقرآن المجيد ونحوها وكان يعد الى تخفيف » : رواه مسلم والامام احمد بن حنبل : وفي رواية لها أيضاً كان يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك » الكلام عليه من وجوه : الأول قوله كان يقرأ في الفجر بق يفيد الاستمرار وعوموم الأزمان كما تقرر في الأصول من ان لفظ كان يفيد ذلك فينبغي ان يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بق على الغالب من حاله صلى الله عليه وآله وسلم : او تحمل كان على انها مجرد وقوع الفعل لأنها لا تستعمل كذلك كما قاله الشارح فيما تقدم لانه قد ثبت انه قرأ في الفجر بالطور كما تقدم وأنه قرأ اذا الشمس كورت عند الترمذى والنسائي وثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح بسورة المؤمنين عند مسلم : وأنه كان يقرأ في ركعتي الفجر أو احدهما ما بين الستين الى المائة كما رواه البخاري ومسلم : واخرج النسائي من حديث أبي برزة انه قرأ الروم . وهكذا كثير من الروايات تفيد غير ذلك من السور : الوجه الثاني قوله « وكان يعد الى تخفيف » يفيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخفف في آخر عمره القراءة في الفجر وهو كذلك حين بدن بدنه صلى الله عليه وآله وسلم يدل له ما رواه النسائي من حديث عقبة بن عامر انه قرأ المعوذتين : وروى أبو داود انه قرأ اذا زلزلت الأرض : الوجه الثالث قوله « وكان يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك » ينبغي ان يحمل هذا على ما تقدم لأنه قد ثبت عند أبي داود والترمذى وصححه من حديث جابر بن سمرة انه كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق وشبههما : وثبت عند مسلم عن جابر بن سمرة أيضاً انه كان يقرأ في الظهر بسبح اسم ربك الأعلى : وفي الباب روايات كثيرة : الوجه الرابع قوله « وفي الصبح أطول من ذلك » يفيد استحباب تطويل القراءة في الصبح وقد تقدم الكلام عليه هنا وفي باب المواقيت . وقد علل العلماء ذلك بان صلاة الفجر تفعل في وقت النقلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار للمتأخر : والظهر أيضاً كذلك فانه وقت القائلة والعصر ليست كذلك لأنها تفعل في وقت تمب اهل الأعمال تخفف عن ذلك : وحاصل ما حكى عن العلماء ان السنة ان تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل والمغرب تارة بقصار المفصل وتارة بطوالها : والاعتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غيره مخالف هديه صلى الله عليه وآله وسلم والله اعلم :

باب ترك الجهر

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ : وَفِي رِوَايَةٍ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : وَلَمْ أَسْمَعْ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا ص (١)

أما قوله كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين . فقد تقدم الكلام في مثله . وتأويل من تأول ذلك بأنه كان يبتدئ بالفاتحة قبل السورة . وأما بقية الحديث فيستدل به من يرى عدم الجهر بالبسملة في الصلاة . والعلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب . أحدها تركها سرا وجهرا وهو مذهب مالك رحمه الله (٢) الثاني قراءتها سرا لاجهرا وهو مذهب أبي حنيفة واحمد رحمهما الله (٣) الثالث

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة : ومسلم أيضاً كذلك ورواه النسائي : وقد روى هذا الحديث من عدة طرق بالفاظ مختلفة :

(٢) قال في شرح المنتقى : ونقل عن مالك قراءتها في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن :

(٣) وإلى هذا ذهب سفيان واخكم والأوزاعي وحامد وأبو عبيد وحكى عن النخعي ومن رأى الاسرار بها من الصحابة عمر وعلى وعمار وعبد الله بن مسعود : وروي ابن أبي شبة عن ابراهيم انه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة : وقد روى الترمذي والجازي الاسرار بها عن اكثر اهل العلم :

الجهر بها في الجهرية وهو مذهب الشافعي رحمه الله (١) والمتيقن من هذا الحديث عدم الجهر . واما الترك اصلاً فمحمّل مع ظهور ذلك في بعض الألفاظ وهو قوله لا يذكرون (٢) وقد جمع جماعة من الحفاظ باب الجهر وهو أحد الأبواب التي يجمعها أهل الحديث وكثير منها أو الأكثر ممثّل وبعضها جيد الاسناد الا انه غير مصرح فيه بالقراءة في الفرض أو في الصلاة : وبعضها فيه ما يدل على القراءة في الصلاة الا انه ليس بصريح الدلالة على خصوص التسمية : ومن صحيحها حديث نعيم بن عبد الله المجرى قال « كنت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ ولا الضالين ثم قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله اكبر واذا قام من الجلوس قال الله اكبر ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » (٣) وقريب من هذا في الدلالة والصحة

(١) قال ابن سيد الناس روى ذلك (اي الجهر بها) عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى بن أبي طالب : وقد اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسرارها : وروى الشافعي باسناده عن أنس بن مالك « قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهراً فيها القراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانسار يا معاوية نقصت الصلاة ابن بسم الله الرحمن الرحيم وابن التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا صلى لهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » واخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم :

(٢) قال الفاكهاني قلت هو الى النص اقرب منه الى الظهور والله اعلم :

(٣) الحديث اخرجه النسائي وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم : وقال البيهقي صحيح الاسناد وله شواهد : وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعميل : وقد روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم » قل الدارقطني رجل اسناده كلهم ثقات : وفي الباب احاديث كثيرة مصرحة بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم وهي بين قوى وضعيف وهي تعارض حديث الباب الدال على ترك البسملة : فيحمل حديث أنس المذكور على ترك الجهر لترك البسملة مطلقاً لما في بعض الروايات عن أنس باللفظ فكانوا لا يجهرون

بسم الله الرحمن الرحيم لان الجمع اذا امكن تعين المصير اليه : قال الحافظ ابن حجر في الفتح
واذا انتهى البحث الى ان محصل حديث انس نفي الجهر بالبسملة على مظهر من طريق الجمع
بين مختلف الروايات عنه فني وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه لا لجرد تقديم
رواية المثبت على النافي لان انساباً بعد جدا ان يصحب النبي صلى الله عليه واله وسلم مدة عشر
سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة
واحدة بل لكون انس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه بعد عهده به ثم تذكر منه الجزم
بالافتتاح بالمحمد جهراً ولم يستحضر الجهر بالبسملة فيتعين الأخذ بحديث من اثبت الجهر اه
ويؤيد ذلك ما أخرجه الدارقطني عن أبي سامة قال سألت أنس بن مالك أكل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يستفتح بالمحمد لله رب العالمين او بسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني
عن شيء ما أحفظه وماسألني عنه احد قبلك فقلت أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في
النملين قال نعم « قال الدارقطني هذا اسناد صحيح : وقد ذكر ابن القيم في الزاد ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ولا
ريب انه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات ابداً حضراً وسفراً ويخفي ذلك
على خلفائه الراشدين وعلى جمهور اصحابه واهل بيته في الأعصار الفاضلة هذا من اجل الحال
حتى يحتاج الى التثبت فيه بالفاظ مجملة وأحاديث واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح
وصريحها غير صحيح اه :

هذا ما يتعلق بالبسملة من حيث الجهر بها في الصلاة وعنده : وأما من حيث انها آية من
كل سورة أولاً فقول اختلف العلماء في البسملة هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة
أو ليست بآية فذهب ابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعطاء ومكحول وطاوس وابن المبارك
وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكي هذا عن احمد وأبي عبيد
واسحاق وجماعة اهل الكوفة ومكة واكثر العراقيين : وحكا الخطابي عن أبي هريرة وسعيد
ابن جبير ورواه البيهقي في الخلافيات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهري وسفيان الثوري :
وحكى في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط : وحكى عن
الأوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهو رواية عن احمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في
اوائل السور : وقال أبو بكر الرازي وغيره من الخنفية هي آية بين كل سورتين غير الأنفال
وبراعة وليست من السور بل هي قرآن منقول كسور قصيرة وحكى هذا عن داود واصحابه
وهو رواية عن احمد : قال العلامة في شرح منتقى الأخبار واعلم ان الأمة اجمعت انه لا يكفر
من اثبتها ولا من نفلها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً مجماً عليه أو أثبت ما لم
يقبل به احد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية في أثناء سورة النمل ولا خلاف في اثباتها

صلاة المعتمر (١) بن سليمان وكان يحجر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها ويقول ما ألوان اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما ألوان اقتدى بصلاة انس وقال انس ما ألوان اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وذكر الحاكم أبو عبد الله ان رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات واذا ثبت شيء من ذلك فطريق أصحاب الجهر انهم يقدمون الاثبات على النفي ويحملون حديث انس على عدم السماع : وفي ذلك بعد مع طول مدة صحبته وأيد المالكية ترك التسمية بالعمل المتصل من اهل المدينة والمتيقن من ذلك كما ذكرناه في الحديث الأول ترك الجهر الا ان يدل دليل على الترك مطلقا .

خطا في اوائل السور في المصحف الا في اول سورة التوبة : واما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما في اوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فانها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في اول كل سورة الا اول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحمة وورش وابن حاتم : اه والله اعلم

(١) مولى بني ثمرة ويعرف بالتيمي البصري سمع اياه وعاصمها الاحول وليث بن أبي سليمان ومنصورا وروى عنه ابن المبارك وعبد الرزاق مات سنة سبع وثمانين ومائة




باب سجود السهو^(١)

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَسَمَّا هَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا قَالَ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ يَنْ أَصَابِعِهِ وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ

الكلام على هذا الحديث من وجوه تتعلق بمباحث : بحث يتعلق باصول الدين وبحث يتعلق باصول الفقه : وبحث يتعلق بالفقه : فاما البحث الاول ففي موضعين * أحدهما انه يدل على جواز السهو في الأفعال على الأنبياء عليهم السلام وهو مذهب عامة العلماء والنظار : وهذا الحديث مما يدل عليه : وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود بانه ينسى كما تنسون : وشدت طائفة من المتوغلين فقالت لا يجوز السهو عليه وانما ينسى عمداً ويتمد بصورة النسيان ليسن وهذا باطل لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم بانه ينسى : ولان الأفعال العمدية تبطل الصلاة : ولان صورة الفعل النسياني كصورة الفعل العمدي وانما يتميزان للغير بالآخبار : والذين اجازوا السهو قالوا لا يقر عليه فيما طريقه البلاغ الفعلي : واختلفوا هل من شرط التنبيه الاتصال بالحادثة او ليس من شرطه ذلك

(١) اي هذا باب في بيان ما جاء في امر السهو الواقع في الصلاة من الأحاديث : والسهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره : وقد فرق بعضهم بينه وبين النسيان كما سيأتى عن الشارح بان السهو ان يتعمد له شعور والنسيان له فيه شعور : فهو حالة متوسطة بين الادراك والنسيان

يُكَلِّمُهُ وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتْ الصَّلَاةُ قَالَ لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ فَقَالَ
 أَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالُوا نَعَمْ فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ
 كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ
 وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ اطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ ثُمَّ
 سَلَّمَ قَالَ فَتَنَبَّهْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ ثُمَّ سَلَّمَ  (١)

بل يجوز التراخي الى ان تنقطع مدة التبليغ وهو العمر : وهذه الواقعة قد وقع
 البيان فيها على الاتصال : وقد قسم القاضى عياض رحمه الله الأفعال الى ما هو على
 طريقة البلاغ والى ما ليس على طريقة البلاغ ولا بيان للأحكام من أفعاله البشرية

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى باب تشييك الأصابع فى المسجد : ومسلم وأبو
 داود والنسائى وابن ماجه : والطحاوى : قال الحافظ فى الفتح : اختلف فى حكمه فقال الشافعية
 مسنون كله : وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة : وعن الحنابلة التفصيل بين
 الواجبات غير الأركان فيجب لتركها سهواً وبين السنن القولية فلا يجب وكذا يجب اذا سها
 بزيادة فعل او قول يبطلها عمده : وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله فى حديث ابن مسعود
 الماضى فى ابواب القبلة ■ ثم ليسجد سجدتين : ومثله لمسلم من حديث أبى سعيد : والأمر
 للوجوب : وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم : وأفعاله فى الصلاة محمولة على البيان
 وبين الواجب واجب ولا سيما مع قوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى » : وقوله احدى صلاتى
 العشى قال النووى هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء قال الأزهري
 العشى عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها وبين ذلك ما وقع عند البخارى من حديث
 أبى هريرة قال « صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر أو العصر » وفى رواية
 له قال محمد بن سيرين وأكثر ظنى انها العصر : وفى رواية لمسلم انها العصر من غير شك :
 وفى رواية له أيضاً انها الظهر : قال الحافظ والظاهر ان الاختلاف فيه من الرواة : وقوله
 السرطان هو بفتح المهملات ومنهم من يسكن الراء ■ وحكى عياض ان الأصلي ضبطه بضم
 ثم اسكان كأنه جمع سريع والمراد بهم اول الناس خروجاً من المسجد وهم اهل الحاجات غالباً :

وما تختص به من عاداته وأذكار قلبه : وأبي ذلك بعض من تأخر عن زمنه :
وقال ان أقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وأقراره كله بلاغ واستتيج
ذلك العصمة في الكل بناء على ان المعجزة تدل على العصمة فيما طريقه البلاغ
وهذه كلها بلاغ فهذه كلها تتعلق بها العصمة اعني القول والفعل والتقرير ولم
يصرح في ذلك بالفرق بين عمد وسهو وأخذ البلاغ في الأفعال من حيث التأسي
به صلى الله عليه وآله وسلم فان كان يقول بان السهو والعمد سواء في الأفعال
فهذا الحديث يرد عليه :

الموضع الثاني الأقوال وهي تنقسم الى ما طريقه البلاغ والسهو فيه ممتنع
ونقل فيه الاجماع (١) كما يمتنع التعمد قطعاً واجماعاً . وأما طرق السهو في الأقوال
الدنيوية وفيما ليس سبيله البلاغ من الاخبار التي لا مستند للاحكام اليها ولا
اخبار المعاد ولا ما تضاف الى وحى فقد حكى القاضي عياض عن قوم انهم جوزوا
السهو والغفلة في هذا الباب عليه اذ ليس من باب التبليغ الذي يتطرق به الى
القدح في الشريعة . قال والحق الذي لا مرية فيه ترجيح قول من لم يحز ذلك على
الأنبياء في خبر من الأخبار كما لم يحزوا عليهم فيها العمد فانه لا يجوز عليهم خلف
في خبر لا عن قصد ولا سهو ولا في محبة ولا مرض ولا رضى ولا غضب . والذي
يتعلق بهذا من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لم أنس ولم تقصر »
وفي رواية أخرى « كل ذلك لم يكن » واعتذر عن ذلك بوجوه * أحدها ان
المراد لم يكن القصر والنسيان معاً وكان الأمر كذلك * وثانيها ان المراد الاخبار
عن اعتقاد قلبه وظنه وكأنه مقدر النطق به وان كان محذوفاً لانه لو صرح به
وقيل لم يكن في ظني ثم تبين انه كان خلافه في نفس الأمر لم يقتض ذلك أن
يكون خلافه في ظنه فاذا كان لو صرح به كما ذكرناه فكذلك اذا كان مقدراً

(١) وقد نقل الاجماع القاضي عياض والامام النووي على عدم جواز دخول السهو في
الأقوال وخصاً الخلاف بالأقوال وقد تعقبا : قال الحافظ في الفتح نعم اتفق من جوز ذلك
على انه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك امامتصلاً بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث ||
وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي اذا وقع مثله لغيره .

مراداً . وهذان الوجهان يختص أولهما برواية من روى كل ذلك لم يكن . وأما من روى لم أنس ولم تقصر فلا يصح فيه هذا التأويل . وأما الوجه الثاني فهو مستمر على مذهب من يرى ان مدلول اللفظ الخبرى هو الأمور الذهنية فانه وان لم يذكر ذلك فهو الثابت في نفس الأمر عند هؤلاء فيصير كالمفوض به * وثالثها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لم أنس » يحمل على السلام أى انه كان مقصوداً لكننه بناء على ظن التمام ولم يقع سهواً في نفسه وانما وقع السهو في عدد الركعات وهذا بعيد * ورابعها الفرق بين السهو والنسيان فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسهو ولا ينسى ولذلك نفى عن نفسه النسيان لانه غفلة ولم يغفل عنها وكان يشغله عن حركات الصلاة ما في الصلاة شغلا به لا غفلة عنها ذكره القاضي عياض رحمه الله وليس في هذا تلخيص للعبارة عن حقيقة السهو والنسيان مع بعد الفرق بينهما في استعمال اللغة وكأنه يلوح رحمه الله من اللفظ على ان النسيان عدم الذكر لا أمر لا يتعلق بالصلاة والسهو عدم الذكر لا أمر يتعلق بها ويكون النسيان للاعراض عن تفقد أمورها حتى يحصل عدم الذكر : والسهو عدم الذكر لا لاجل الاعراض وليس في هذا بعد ما ذكرنا تفريق كلي بين السهو والنسيان * وخامسها ما ذكره القاضي عياض رحمه الله انه ظهر له ما هو اقرب وجهاً وأحسن تأويلاً وهو انه انما انكر صلى الله عليه وآله وسلم نسبة نسيت المضافة اليه وهو الذي نهى عنه بقوله « بئسما لاحدكم ان يقول نسيت كذا وانما نسي » . وقد روى اني لا أنسى على النفي ولكنى انسى (١) وقد شك الراوى علي رأي بعضهم في الرواية الاخرى هل قال أنسى او انسى وان أو هنا للشك وقيل بل للتقسيم وان هذا يكون منه مرة من قبل شغله وسهوه ومرة يغلب على ذلك ويجبر عليه ليسن فلما سأله السائل بذلك اللفظ أنكره

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ وضعف قال ابن حجر في الفتح وقد تعقبوا هذا أيضاً بان حديث اني لا أنسى لا اصل له فانه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد له وأيضاً قد عارضه ما في الصحيح كما سيأتى عن الشارح رحمه الله تعالى والله اعلم //

وقال له كل ذلك لم يكن . وفي الرواية الأخرى « لم أنس ولم تقصر » أما القصر فبين وكذلك لم أنس حقيقة من قبل نفسي وغفلت عن الصلاة ولكن الله نساني لأنني :

واعلم انه قد ورد في الصحيح . من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « انه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم ولكن انما انا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني » (١) وهذا يعترض ما ذكره القاضي من انه صلى الله عليه وآله وسلم أنكر نسبة النسيان اليه فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد نسب النسيان اليه في حديث ابن مسعود مرتين وما ذكره القاضي عياض من انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يقال نسيت كذا الذي أعرف فيه ■ بشما لأحكم ان يقول نسيت آية كذا » وهذا نهى عن اضافة نسيت الى الآية وليس يلزم من النهى عن اضافة النسيان الى الآية النهى عن اضافته الى كل شيء فان الآية من كلام الله تعالى المعظم ويقبح بالمرء المسلم ان يضيف الى نفسه نسيان كلام الله تعالى وليس هذا المعنى موجوداً في كل ما ينسب اليه النسيان فلا يلزم مساواة غير الآية لها . وعلى كل تقدير لو لم يظهر مناسبة لم يلزم من النهى عن الخاص النهى عن العام واذا لم يلزم ذلك لم يلزم ان يكون قول القائل نسيت الذي اضافته الى عدد الركعات داخلاً تحت النهى فيشكر والله أعلم . ولما تكلم بعض المتأخرين (٢) علي هذا الموضع ذكر ان التحقيق في الجواب عن ذلك ان العصمة انما تثبت في الاخبار عن الله تعالى في الأحكام وغيرها لانه الذي قامت عليه المعجزة . وأما اخباره عن الأمور الوجودية فيجوز عليه فيه النسيان هذا أو معناه

(١) الحديث رواه البخارى وغيره : فانك تجده اثبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله انما انا بشر ولم يكتف باثبات نفس النسيان حتى رفع قول من عساه يقول ليس نسيان كذا فانا فقال كما تنسون :

(٢) هو عبد الكريم بن عطاء الكندي

وأما البحث المتعلق باصول الفقه فان بعض من صنف في ذلك احتج به على جواز الترجيح بكثرة الرواة من حيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب اخبار القوم (١) بعد اخبار ذى الدين وفي هذا بحث (٢) وأما البحث المتعلق بالفقه فمن وجوه أحدها ان نية الخروج من الصلاة وقطعها اذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها * الثاني ان السلام سهواً لا يبطل الصلاة * الثالث استدلل به بعضهم على ان كلام الناس لا يبطل الصلاة وأبو حنيفة يخالف فيه (٣) الرابع

(١) وفي كلام النووي انه يدل على ان الواحد اذا ادعى شيئاً بحضرة جمع كثير لا يخفى عليهم سئلوا عنه ولا يعمل بقوله من غير سؤال :

(٢) قال بعضهم لعل وجه البحث ان الترجيح فرع التعارض ولا تمارض هنا : وفي الحديث العمل بالاستصحاب لان ذا الدين استصحب حكم الاتمام فسأل مع كون أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتشريع والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ وبقيّة الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجوز النسخ فسكتوا : والسرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بان الصلاة قصرت : فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام والله اعلم .

(٣) وقد حصل اختلاف بين العلماء في من تكلم في الصلاة هل تبطل أم لا : قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من تكلم في صلاته عامداً وهو لا يريد اصلاح صلاته ان صلاته فاسدة : واختلفوا على كلام السامعي والجاهل وقد حكى الترمذى في سننه عن اكثر اهل العلم انهم سوا بين كلام الناسي والعامد والجاهل : واليه ذهب ابن المبارك والثوري : وبه قال النخعي وحماد ابن أبي سليمان وأبو حنيفة وغيرهم : وذهب جمع الى الفرق بين كلام الناسي والجاهل وبين كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن بن مسعود وعبد الله بن الزبير وابن عباس : ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقتادة في احدى الروايتين عنه : وحكاها الحازمي عن عمرو بن دينار ونفر من اهل الكوفة وعن اكثر اهل الحجاز واكثر اهل الشام : ومن قال به مالك والشافعي واحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر وسفيان الثوري في احدى الروايتين عنه : وحكاها النووي في شرح مسلم عن الجمهور : احتج الاوّلون بما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى والامام احمد بن حنبل عن زيد بن ارقم « قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل منا صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتى تزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » وسأني في باب جامع : وفي هذا المعنى احاديث كثيرة مصرحة بالنهاي عن التكلم في الصلاة : وظاهرها عدم الفرق بين العامد والجاهل والناسي : واحتج الآخرون لعدم فساد الصلاة بهذا الحديث فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم حال السهو وبني عليه : وبحديث « رفع عن امي الخطأ والنسيان » أخرجه

الكلام العمد لا صلاح الصلاة لا يبطل وجهه الفقهاء على انه يبطل : وروي ابن انقاسم عن مالك ان الأمام لو تكلم بما تكلم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفسار والسؤال عن الشك واجابة المأموم ان صلاتهم تامة علي مقتضي الحديث : والذين منعوا من هذا اختلفوا في الاعتذار عن هذا الحديث والذي ذكر فيه وجوه منها انه منسوخ لجوازن يكون في الزمن الذي كان يجوز فيه الكلام في الصلاة : وهذا لا يصح لان هذا الحديث رواه أبو هريرة وذكر انه شاهد القصة واسلامه عام خير وتحريم الكلام في الصلاة كان قبل ذلك بسنين ولا ينسخ المتأخر بالمتقدم : ومنها التأويل لكلام الصحابة بان المراد بجوابهم جوابهم بالاشارة والاياء لا بالنطق وفيه بعد لانه خلاف الظاهر من حكاية الراوى لقولهم وان كان قد ورد في حديث حماد بن زيد قاوموا اليه فيمكن الجمع بين ان يكون بعضهم فعل ذلك ايماء وبعضهم كلاما او اجتمع الأمر ان في حق بعضهم : ومنها ان كلامهم كان اجابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجابته واجبة : واعترض عليه بعض المالكية بان قال ان الاجابة لاتعين بالقول فيكفي فيها الايماء : وعلى تقدير ان يجيب القوم لا يلزم منه الحكم بصحة الصلاة لجواز ان تجب الاجابة ويلزمهم الاستئناف : ومنها ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تكلم معتقداً لتمام الصلاة والصحابة تكلموا مجوزين للنسخ فلم يكن كلام واحد منهم مبطلا وهذا يضعفه ما في كتاب مسلم ان ذا اليمين قال « اقصرتم الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس فقال أصدق ذو اليمين فقالوا نعم يا رسول الله » بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل ذلك لم يكن » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل ذلك لم يكن يدل على عدم النسخ فقد تكلموا بعد العلم بعدم النسخ :

ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ : ولعدم فساد صلاة الجاهل بما رواه مسلم وأبو داود والنسائي والأمام احمد . وفيه انه تكلم وعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأمره بالاعادة : والله اعلم

ولننبه ههنا على نكتة لطيفة في قول ذي اليمين قد كان بعض ذلك بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل ذلك لم يكن فان قوله كل ذلك لم يكن تضمن أمرين: أحدهما الاخبار عن حكم شرعي وهو عدم القصر : والثاني الاخبار عن أمر وجودي وهو عدم النسيان وأحد هذين الأمرين لا يجوز فيه السهو وهو الاخبار عن الأمر الشرعي والآخر متحقق عند ذي اليمين فلزم ان يكون الواقع بعض ذلك كما ذكر (١) .

الخامس الأفعال التي ليست من جنس أفعال الصلاة اذا وقعت سهواً فاما ان تكون قليلة أو كثيرة فان كانت قليلة لم تبطل الصلاة وان كانت كثيرة ففيها خلاف في مذهب الشافعي رحمه الله : واستدل لعدم البطلان بهذا الحديث فان الواقع فيه أفعال كثيرة ألا ترى الى قوله «خرج سرعان الناس» وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه وآله وسلم «خرج الى منزله ومشى» (٢) قال في كتاب مسلم رحمه الله «ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند اليها» ثم قد حصل البناء بعد ذلك فدل على عدم بطلان الصلاة بالأفعال الكثيرة سهواً .

السادس فيه دليل على جواز البناء على الصلاة بعد السلام سهواً : والجمهور عليه (٣) وذهب سحنون من المالكية الى ان ذلك انما يكون اذا سلم من ركعتين على ما ورد في الحديث ولعله رأي ان البناء بعد قطع الصلاة ونية الخروج منها على خلاف القياس وانما ورد النص على خلاف القياس في هذه الصورة المعينة وهو السلام من اثنتين فيقتصر على مورد النص ويبقى فيما عداه على القياس * والجواب عنه انه اذا كان القرع مساوياً للأصل ألحق به وان خالف القياس

(١) حاصل هذه النكتة هو التأدب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يواجهه بأنه قد سهى بل جاء بعبارة مجاملة وهي متعينة عنده * ذهب اكثر اهل العلم الى ان اسم ذي اليمين الخرباق اعتماداً على ما وقع في رواية عمران بن حصين عند مسلم وأصحاب السنن ماعدا الترمذي

(٢) أخرجه أبو داود عن عمران بن حصين

(٣) أى بدون فرق بين من سلم من ركعتين او اكثر او اقل .

عند بعض أهل الأصول وقد علمنا ان المانع لصحة الصلاة انما كان هو الخروج منها بالنية والسلام : وهذا المعنى قد ألغى عند ظن التمام بالنص ولا فرق بالنسبة الى هذا المعنى بين كونه بعد ركعتين أو كونه بعد ثلاث أو بعد واحدة * السابع اذا قلنا بجواز البناء فقد خصصوه بالقرب في الزمن وأبى ذلك بعض المتقدمين فقال بجواز البناء وان طال ما لم ينتقض وضوءه روى ذلك عن ربيعة : وقيل ان نحوه عن مالك وليس ذلك بمشهور عنه : واستدل لهذا المذهب بهذا الحديث ورأوا ان هذا الزمن طويل لا سيما على رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى منزله * الثامن اذا قلنا انه لا يبنى الا في القرب فقد اختلفوا في حده على أقوال : منهم من اعتبره بمقدار فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث فما زاد عليه من الزمن فهو طويل وما كان بمقداره او دونه فقريب ولم يذكروا على هذا القول الخروج الى المنزل : ومنهم من اعتبر في القرب العرف : ومنهم من اعتبر مقدار ركعة : ومنهم من اعتبر مقدار الصلاة : وهذه الوجوه كلها في مذهب الشافعي رحمه الله واصحابه * التاسع فيه دليل على مشروعية سجود السهو * العاشر فيه دليل على انه سجدتان * الحادي عشر فيه دليل على انه في آخر الصلاة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله الا كذلك : وقيل في حكمته انه آخر لاحتمال وجود سهو آخر فيكون جارا للكل : وفرع الفقهاء على هذا انه لو سجد ثم تبين انه لم يكن آخر الصلاة لزمه اعادته في آخرها وصوروا ذلك في صورتين : احدها ان يسجد للسهو في الجمعة ثم يخرج الوقت وهو في السجود الأخير فيلزمه اتمام الظهر ويعيد السجود : والثانية ان يكون مسافرا فيسجد للسهو وتصل به السفينة الى الوطن أو ينوي الإقامة فيتم ويعيد السجود * الثاني عشر فيه دليل على ان سجود السهو يتداخل ولا يتعدد بتعدد اسبابه (١) فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلم وتكلم ومشى وهذه موجبات متعددة

(١) قال ابن حجر في الفتح : ان سجود السهو لا يتكرر بتكرر السهو ولو اختلف الجنس خلافا للأوزاعي : وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشعي ان لكل سهو سجدتين

واكتفى فيها بسجدين وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء : ومنهم من قال يتعدد السجود بتعدد السهو على ما نقله بعضهم : ومنهم من فرق بين أن يتحد الجنس أو يتعدد : وهذا الحديث دليل على خلاف هذا المذهب فانه قد تعدد الجنس في القول والفعل ولم يتعدد السجود * الثالث عشر الحديث يدل على السجود بعد السلام في هذا السهو واختلف الفقهاء في محل السجود فقيل كله قبل السلام وهو مذهب الشافعي رحمه الله (١) وقيل كله بعد السلام وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله (٢) وقيل ما كان من نقص فحله قبل السلام وما كان من زيادة فحله بعد السلام وهو مذهب مالك رحمه الله : وأوماً إليه الشافعي في القديم (٣) وقد ثبت في الأحاديث السجود بعد السلام في الزيادة وقبله في النقص : واختلف الفقهاء فذهب مالك

ورود على وفقه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع وحمل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أى لا يختص بما سجد فيه الشارع : وروى البيهقي من حديث عائشة « سجدا السهو تجزئان من كل زيادة ونقصان » :

(١) وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو سعيد الخدري : وروى أيضاً عن معاوية وعبد الله بن الزبير وابن عباس على خلاف في ذلك كما سيأتي : وبه قال الزهري ومكحول والأوزاعي والليث بن سعد وابن أبي ذئب والشافعي في الجديد وأصحابه ورواه الترمذي عن ' ذر فقهاء المدينة وعن أبي هريرة :

(٢) وله سلف في ذلك فقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى ذلك « فمن الأول على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود : وسعد ابن أبي وقاص وعمران بن حصين وعمار بن ياسر وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبة : وأبو هريرة : وروى الترمذي عنه خلاف ذلك : وروى أيضاً عن ابن عباس وعبد الله بن الزبير ومعاوية على خلاف في ذلك عنهم * ومن الثاني أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري وغيرهم : وحكى عن الشافعي قولاً له :

(٣) وإلى هذا ذهب أبو ثور والمزني وهو قول للشافعي : قال ابن عبد البر وبه يصح استعمال الخبرين جميعاً قال واستعمال الأخبار على وجهها أولى من ادعاء النسخ ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك لأن السجود في النقصان إصلاح وجبروحال أن يكون الإصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة : وأما السجود في الزيادة فإتمام هو ترغيم للشيطان وذلك ينبغي أن يكون بعد الفراغ « وسيأتي عن ابن حجر رده : قال ابن العربي : مالك أسعد قتيلاً وأهدي سبيلاً : وفيه أقوال آخر لم يتعرض لها الشارح أنهاها شارح متقى الأخبار إلى تسعة وسيأتي بيان الأقرب منها إلى الصواب والله أعلم :

الى الجمع بان استعمل كل حديث قبل السلام في النقص وبعده في الزيادة: والذين نقلوا بان الكل قبل السلام اعتذروا عن الأحاديث التي جاءت بعد السلام بوجوه* احدها دعوى النسخ لوجهين : احدهما ان الزهري قال ان آخر الأمرين من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود قبل السلام : الثاني ان الذين رووا السجود قبل السلام من متأخري الاسلام وأصاغر الصحابة : والاعتراض على الأول ان رواية الزهري مرسلة ولو كانت مسندة فشرط النسخ التعارض باتحاد المحل ولم يقع ذلك مصرحاً به في رواية الزهري فيحتمل ان يكون الآخر هو السجود قبل السلام لكن في محل النقص وانما يقع التعارض المحوج الى النسخ لو تبين ان المحل واحد ولم يتبين ذلك : والاعتراض على الثاني ان تقدم الاسلام والكبر لا يلزم منه تقدم الرواية حالة التحمل * الوجه الثاني في الاعتذار عن الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام التأويل إما على ان يكون المراد بالسلام هو السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي في التشهد : واما ان يكون تأخره بعد السلام على سبيل السهو وهما بهيدان : اما الأول فلان السابق الى الفهم عند اطلاق السلام في سياق ذكر الصلاة هو الذي به التحلل : واما الثاني فلان الأصل عدم السهو وطرقه الى الأفعال الشرعية من غير دليل غير سائغ : وايضاً فانه مقابل بعكسه وهو ان يقول الحنفى محله بعد السلام وتقدمه قبل السلام على سبيل السهو * الوجه الثالث في الاعتذار الترجيح بكثرة الرواة وهذا ان صح فالاعتراض عليه ان طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح فانه انما يصار اليه عند عدم امكان الجمع : وايضاً فلا بد من النظر في محل التعارض واتحاد موضع الخلاف من الزيادة والنقصان : والقائلون بان محل السجود بعد السلام اعتذروا عن الأحاديث المخالفة لذلك بالتأويل اما بان يكون المراد بقوله قبل السلام السلام الثاني (١) او يكون المراد بقوله وسجد سجدتين سجود الصلاة : وما

(١) قال في المدة لا يخفى انه محل النزاع فان القائل بان السجود قبل السلام لا يثبت

ذكره الأولون من احتمال السهو عائد همنا والكل ضعيف والأول يبطله ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليمتين اتفاقا : وذهب احمد بن حنبل (١) الى الجمع بين الأحاديث بطريق أخرى غير ما ذهب اليه مالك وهو ان يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ولم يرد فيه حديث فحل السجود فيه قبل السلام وكأن هذا نظر الى ان الأصل في الجابر ان يقع في الجبور فلا يخرج عن هذا الأصل الا في مورد النص ويبقى فيما عداه على الأصل وهذا المذهب مع مذهب مالك يتفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق الترجيح لكنهما اختلفا في وجه الجمع ويرجح قول مالك بان تذكر المناسبة في كون سجود السهو قبل السلام عند النقص وبعده عند الزيادة واذا ظهرت المناسبة وكان الحكم على وفقها كانت علة واذا كانت علة عم الحكم جميع محالها فلا يتخصص ذلك بمورد النص (٢) * الوجه الرابع عشر اذا سها الامام تعلق حكم سهوه بالأمومين وسجدوا معه وان لم يسهوا : واستدل عليه بهذا الحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم سها وسجد القوم معه لما سجد وهذا انما يتم في حق من لم يتكلم من الصحابة ولم يمش ولم يسلم ان كان ذلك * الوجه الخامس عشر فيه دليل على التكبير لسجود السهو (٣) كما

(١) وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي : وأبو خيثمة

(٢) قال الحافظ في الفتح بعد ما اورد كلام الشارح هذا مانصه وتمعب بان كون السجود في الزيادة ترغيبا للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر أيضا لما وقع من الخال فانه وان كان زيادة فهو نقص في المعنى اه : قال بعض المحققين وأحسن ما يقال في المقام انه يعمل على ما تقتضيه اقواله وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم من السجود قبل السلام وبعده فاكان من اسباب السجود مقيدا بقبل السلام سجد له قبله : وما كان مقيدا ببعد السلام سجد له بعده وما لم يرد تقييده باحدهما كان مخيرا بين السجود قبل السلام وبعده من غير فرق بين الزيادة والنقص : وهو حسن يدل له ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين » فلم يقيد بقبل السجود ولا بعده والله اعلم : (٣) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبير احرام أو يكتفى بتكبيره السجود فالجمهور على الاكتفاء وهو ظاهر غالب الأحاديث وحكى القرطبي ان قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو قال وما يتحل منه بسلام لا بدله من تكبير احرام

٢ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ
 فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ
 وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ ﷺ (١)

في سجود الصلاة * الوجه السادس عشر القائل فنبئت ان عمران بن حصين قال
 ثم سلم هو محمد بن سيرين الراوى عن ابي هريرة وكان الصواب للمصنف ان
 يذكره (٢) فانه لما لم يذكر الا ابا هريرة اقتضى ذلك ان يكون هو القائل فنبئت
 وليس كذلك : وهذا يدل على السلام من سجود السهو * الوجه السابع عشر
 لم يذكر التشهد (٣) بعد سجود السهو وفيه خلاف عند اصحاب مالك في السجود
 الذى بعد السلام : وقد يستدل بتركه في الحديث على عدمه في الحكم كما فعلوا
 مثله كثيراً من حيث انه لو كان لذكر ظاهراً :

الكلام عليه من وجوه الأول فيه دليل على السجود قبل السلام عند النقص

ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين
 في هذا الحديث قال فكبر ثم كبر وسجد للسهو وقال أبو داود ولم يقل احد فكبر ثم كبر الا
 حماد بن زيد فإشار الى شذوذ هذه الزيادة وقال القرطبي أيضاً قوله يعنى في رواية مالك الماضية
 فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم كبر ثم سجد يدل على ان التكبير الاحرام لانه أتى بهم التى
 تقتضى التراخي فلو كان التكبير للسجود لكان معه وتعقب بان ذلك من تصرف الرواة فقد تقدم
 من طريق عون عن ابن سيرين بلفظ فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد فأتى بواو المصاحبة
 التى تقتضى المية والله اعلم :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في باب من لم ير التشهد الأول واجبا ولفظ آخر
 في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه :
 (٢) هذا بناء على ما في بعض النسخ من عدم ذكر محمد بن سيرين والذي في اكثر النسخ اثباته
 (٣) قد ذكر التشهد في حديث عمران بن حصين ولفظه كما في بلوغ المرام ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود
 والترمذي وحسنه الحاكم وصححه :

فانه نقص من هذه الصلاة الجلوس الأوسط وتشهده * الثاني فيه دليل على ان هذا الجلوس غير واجب اعنى الأول من حيث انه جبر بالسجود ولا يجبر الواجب الا بتداركه وفعله : وكذلك فيه دليل على عدم وجوب التشهد الأول * الثالث فيه دليل على عدم تكرار السجود عند تكرار السهو لانه قد ترك الجلوس الأول والتشهد معا واكتفى لهما بسجدةين هذا اذا ثبت ان ترك التشهد الأول بمفرده موجب * الرابع فيه دليل على متابعة الامام عند القيام عن هذا الجلوس وهذا لا اشكال فيه على قول من يقول ان الجلوس الأول سنة فان ترك السنة للاتباع بالواجب واجب ومتابعة الامام واجبة * الخامس ان استدلال به على ان ترك التشهد الأول بمفرده موجب لسجود السهو فيه فقيه نظر من حيث ان المتيقن السجود عند هذا القيام عن الجلوس وجاء من ضرورة ذلك ترك التشهد فيه فلا يتيقن ان الحكم يترتب على ترك التشهد الأول فقط لاحتمال ان يكون مرتباً على ترك الجلوس وجاء هذا من الضرورة الوجودية أو عليهما :

الحديث الأول عن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته وان كان صلى اثمناً لا ربع كانتا ترغماً للشيطان » رواه مسلم وأحمد بن حنبل : وهو يدل على وجوب اطراح الشك والبناء على اليقين لمن شك في ركعة مطلقاً وبه قال الجمهور كما نقله النووي والراقي وحكاه المهدى في البحر عن على عليه السلام وأبي بكر وعمر وابن مسعود وربيعة والشافعى ومالك وذهب الشافعى والأوزاعى وعطاء وأبو حنيفة وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص الى ان من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا مبتلى به اعاد : محتجين بما أخرجه الطبرانى في الكبير عن عبادة بن الصامت « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن رجل سها في صلاته فلم يدرك صلى فقال فليعد صلاته وليسجد سجدتين قاعداً » وهو من رواية اسحاق بن يحيى عن عبادة قال الراقى لم يسمع اسحاق من جده عبادة : فلا ينهض لمعارضة الاحاديث الصحيحة المصرحة بوجوب البناء على الأقل ومع هذا فظاهره عدم الفرق بين المبتدأ والمبتلى : وقوله قبل ان يسلم دليل لمن قال بان السجود للسهو قبل السلام وقد تقدم الكلام عليه : وقوله « فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته » معناه ان السجدةين بمنزلة الركعة لانها ركناها فكأنه بفعلهما قد فعل ركعة سادسة فصارت الصلاة شفعاً : وقوله كانتا ترغماً للشيطان « لأنه لما قصد التلبيس على المصلي وابطال صلاته كانت

باب المرور بين يدي المصلي

١ - عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَرْتَبِينَ يَدَيْهِ : قَالَ (١) أَبُو النضر لا أدرى قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة ﷺ (٢)

أبو جهيم عبد الله بن جهيم الأنصاري سماه ابن عينة في روايته والثوري : فيه دليل على منع المرور بين يدي المصلي اذا كان دون سترة أو كانت له سترة فر بينه

السجدتان لما فيها من الثواب ترغيباً له فماد عليه بسببهما قصده بالنقض : والله اعلم الحديث الثاني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمساً فقيل له أزيد في الصلاة فقال وما ذلك فقالوا صليت خمساً فسجد سجدتين بعد ما سلم «رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على ان من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الرابعة ان صلاته لا تبطل والى هذا ذهب الجمهور : وذهب أبو حنيفة وسفيان الثوري انها تفسد ان لم يجلس في الرابعة : قال ابو حنيفة فان جلس في الرابعة ثم صلى خامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافلة : وفرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من السلي : قال القاضي عياض ان مذهب مالك انه ان زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للسهو وان زاد النصف او أكثر فذهب ابن القاسم ومطرف الى بطلانها وقال عبيد الرحمن بن حبيب وغيره ان زاد ركعتين بطلت صلاته وان زاد ركعة فلا : وحكى عن مالك انها لا تبطل مطلقاً : وقوله بعد ما سلم استدل به على ان سجدة السهو محلها بعد التسليم مطلقاً وليس فيه حجة على ذلك لأنه لم يعلم صلى الله عليه وآله وسلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سأله أزيد في الصلاة : وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على فعل ذلك بعد السلام لتمذره قبله : والله اعلم :

(١) قال الحافظ قوله قال أبو النضر هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري لانه ثابت في الموطأ من جميع الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عينة :

(٢) رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لكان ان يقف أربعين » يعني لو علم المار مقدار الإثم الذي يلحقه من صوره بين يدي المصلي لاختر ان يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم : وعلى

وبينها وقد صرح في الحديث بالاثم (١) وبعض الفقهاء المالكية قسم ذلك على أربع صور * الأولى ان يكون للمرء مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالاثم ان مر * الصورة الثانية مقابلتها وهو ان يكون المصلي تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالاثم دون المار * الصورة الثالثة ان يتعرض المصلي للمرور ويكون للمرء مندوحة فيأثم * أما المصلي فلتعرضه : وأما المار فلمروره مع امكان ان لا يفعل * الصورة الرابعة ان لا يتعرض المصلي ولا يكون للمرء مندوحة فلا يأثم واحد منهما (٢) :

هذا بخلاف لو قوله لكان ان يقف : قال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لو وقف اربعين ولو وقف اربعين لكان خيراً له قال الحافظ في الفتح وليس ما قاله متميماً : وقوله « اربعين » قال بعض المحققين لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتان احدهما كون الأربعة اصل جميع الأعداد فلما أريد التكثير ضربت في عشرة : ثانيهما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة وكذا بلاغ الأشد : وما قاله غير متمين يحتمل غير ذلك : وقد ورد في سنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « لكان ان يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها » وهو مشعر بان اطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأثر لا لخصوص عدد معين : وروى في مسند البزار « لكان ان يقف اربعين خريفاً : وقوله خيراً له هكذا رواية الصحيحين بالنصب على انه خبر كان : ورواية الترمذي بالرفع على انه اسم كان قال الحافظ في الفتح ويحتمل ان يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها . والله اعلم :

(١) أي في رواية للبخاري كما هنا تفرد بها الكشميني . قال الحافظ ولم أرها في شيء من الروايات مطبقاً قال فيحتمل ان تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميني أصلاً . وقد انكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها . والحديث يدل على ان المرور بين يدي المصلي من الكبائر الموجبة للنار وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة .

(٢) قال الحافظ بعد نقله لكلام الشارح وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ولو لم يجد مسلماً بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته ويؤيده ما يأتى من قصة أبي سعيد مع الشاب فانه لم يجد مساعداً :

٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ وَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ (١)

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان خدري : وقد تقدم الكلام فيه والحديث يتعرض لمنع المار بين يدي المصلي وبين سترته وهو ظاهر : وفيه دليل على جواز العمل القليل في الصلاة لمصلحتها ولقظة المقاتلة محمولة على قوة المنع من غير ان تنتهي الى الأعمال المناهية للصلاة : وأطلق بعض المصنفين من أصحاب الشافعي القول بالقتال وقال فليقاتله على لفظ الحدث : ونقل القاضي عياض الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مقامه الى رده والعمل الكثير في مدافعة لان ذلك في صلاته أشد من مروره عليه : وقد يستدل بالحديث على انه اذا لم يكن سترته لم يثبت هذا الحكم من حيث المفهوم وبعض المصنفين من أصحاب الشافعي نص على انه اذا لم يستقبل شيئا أو تباعد عن السترة فان أراد ان يمر وراء موضع السجود لم يكره وان أراد ان يمر في موضع السجود كره ولكن

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل . وقوله « فان أبى فليقاتله » فيه انه يدافعه اولاً بما دون القتل فيبدأ بأسهل الوجوه ثم ينتقل الى الأشد فلا أشد الى حد القتل . وروي الاسماعيلي بلفظ « فان أبى فليجمل يده في صدره وليدفعه » وهو صريح الى الدفع باليد . وكذلك فعل أبو سعيد بالسلام الذي اراد ان يجتاز بين يديه فانه دفعه في صدره فنظر فلم يجد مساعاً الا بين يديه فمد قدفعه أشد من الأولى كما في البخاري وغيره . وظاهر الأمر الوجوب : قال النووي لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع . وتمتبه الحافظ ابن حجر بانه قد صرح بوجوبه اهل الظاهر : قال القاضي عياض فان دفعه بما يجوز فهلك فلا قود عليه باتفاق العلماء . وهل تجب دية أم يكون هدراً مذهبان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك . والله اعلم

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ (١)

ليس للمصلي ان يقاتله وعلل ذلك بتقصيره حيث لم يقرب من السترة أو ما هذا معناه : ولو أخذ من قوله « اذا صلى أحدكم الى شيء يستتره » جواز الستر بالأشياء عموما لكان فيه ضعف لان مقتضى العموم جواز المقاتلة عند وجود كل شيء سائر لا جواز الستر بكل شيء الا ان يحمل السترة على الأمر الحسى لا الاجزاء الشرعى : وبعض الفقهاء كره السترة بأدي أو حيوان غيره لانه يصير في صورة المصلي اليه : وكرهه مالك في المرأة : وفي الحديث دليل على جواز اطلاق لفظ الشيطان في مثل هذا والله أعلم (٢)

قوله حمار أتان فيه استعمال للفظ الحمار في الذكر والأنثى كلفظ الشاة وكلفظ الانسان : وفي رواية مسلم على أتان ولم يذكر لفظة حمار : وقوله ناهزت الاحتلام

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع . وسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وقوله على أتان هو بهمة مفتوحة وتاء مثناة من فوق الأنثى من الحمار ولا يقال أتانة والحمار يطلق على الذكر والأنثى كالفرس .

(٢) فاطلاق الشيطان عليه يحتمل ان يكون من باب التشبيه حذف منه أداة التشبيه للمبالغة أى انما هو كشيطان . ويحتمل انه أريد به شيطان الانس واطلاق الشيطان على المار من الانس شائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى (شياطين الانس والجن) وقد استنبط بعضهم من قوله فانما هو شيطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة اللطيفة لاحقية القتال لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستمادة والتستر عنه بالتسمية ونحوها . وهذا حسن لو لم يرد التصريح بالدفع باليد كما ذكرناه آنفا . والله اعلم .

أى قاربته وهو يؤنس لقول من قال ان ابن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين :
وقول من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم مات وابن عباس ابن ثلاث عشرة
سنة خلافا لمن قال غير ذلك بما لا يقارب البلوغ ولعل قوله قد ناهزت الاحتلام
ههنا تأكيد لهذا الحكم وهو عدم بطلان الصلاة لمرور الحمار لانه استدلل على
ذلك بعدم الانكار وعدم الانكار على من هو في مثل هذا السن أدل علي هذا
الحكم فانه لو كان في سن الصغر وعدم التمييز مثالا لاحتمل ان يكون عدم
الانكار عليه لعدم مؤاخذته بسبب صغر سنه وعدم تمييزه : وقد استدلل ابن
عباس بعدم الانكار ولم يستدل بعدم استئنافهم الصلاة لانه أكثر فائدة (١) فانه اذا
دل عدم انكارهم على ان هذا الفعل غير ممنوع من فاعله دل ذلك على عدم افساد
الصلاة اذ لو أفسدها لامتنع افساد صلاة الناس على المار ولا ينعكس هذا وهو
أن يقال لو لم يفسد لم يمتنع على المار لجواز ان لا تقسد الصلاة ويمتنع المرور على
المار كما نقول في مرور الرجل بين يدي المصلي حيث يكون له مندوحة انه ممنوع
عليه المرور وان لم يفسد الصلاة على المصلي فثبت بهذا ان عدم الانكار دليل
على الجواز والجواز دليل على عدم الافساد وانه لا ينعكس فكان الاستدلال
بعدم الانكار أكثر فائدة من الاستدلال بعدم استئنافهم الصلاة : ويستدل
بالحديث على ان مرور الحمار بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة : وقد قال في
الحديث بغير جدار ولا يلزم من عدم الجدار عدم السترة فان لم يكن ثمة سترة
غير الجدار فالاستدلال ظاهر وان كان وقف الاستدلال على أحد أمرين اما
أن يكون هذا المرور وقع دون السترة أعني بين السترة والامام واما ان يكون
الاستدلال وقع بالمرور بين يدي المأمومين أو بعضهم لكن قد قالوا ان سترة
الامام سترة لمن خلفه (٢) فلا يتم الاستدلال الا بتحقيق أحد هذه المقدمات التي

(١) قال الحافظ وتوجيهه ان ترك الأعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور
وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا :

(٢) حكى الحافظ عن ابن عبد البر انه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي
سعيد « اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه » فان ذلك مخصوص بالامام

منها ان سترة الامام ليست سترة لمن خلفه ان لم يكن مجتمعا عليها : وعلى الجملة فالأكثر من الفقهاء على انه لا تفسد الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي ووردت أحاديث معارضة لذلك : فمنها ما دل على انقطاع الصلاة بمرور الكلب والمرأة والحمار (١) ومنها ما دل على انقطاعها بمرور الكلب الأسود والمرأة والحمار وهذان صحيحان : ومنها ما دل على انقطاعها بمرور الكلب والمرأة والحمار واليهودي والنصراني والجوسي والخزير وهذا ضعيف فذهب أحمد بن حنبل الى أن مرور الكلب الأسود يقطعها قال وفي قلبي من المرأة والحمار شيء : وانما ذهب الى هذا والله أعلم لانه ترك الحديث الضعيف بمروره ونظر الى الصحيح فحمل مطلق الكلب في بعض الروايات على تقييده بالأسود (٢) في بعضها ولم يجد لذلك معارضا فقال به ونظر الى المرأة والحمار فوجد حديث عائشة الآتي يعارض أمر المرأة : وحديث ابن عباس هذا يعارض أمر الحمار فتوقف في ذلك وهذه العبارة التي حكيناها عنه أجود مما دل عليه كلام الأثرم من جزم القول عن احمد رحمه الله بانه لا يقطع المرأة والحمار : وانما كان كذلك لان جزم القول به يتوقف على أمرين : أحدهما ان يتبين تأخر المقتضي لعدم الفساد على المقتضى للفساد وفي ذلك عسر عند المبالغة في التحقيق : والثاني ان يتبين ان مرور المرأة مساو لما روته عائشة رضى الله عنها من الصلاة اليها وهي راقدة وليست هذه المقدمة بالبينة عندنا الوجهين : أحدهما انها رضى الله عنها ذكرت ان البيوت

والمفرد فاما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا : قال وهذا كله لاخلاف فيه بين العلماء : وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على ان المأمومين يصلون الى سترة لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الأمام او سترتهم الأمام نفسه اه قال شارح المنتقى اذا تقرر الاجماع على ان الأمام او سترته سترة للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة ان الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين لك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على ان الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تناوله لحل النزاع وهو القطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع بما تقدم اه والله اعلم (١) رواه أبو داود واحمد بن حنبل (٢) وهذا من تقييد المطلق بالمقيد الموافق وقد تقدم للشارح عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم وتربها ظهور ان تضعيف مثل هذا ولكنه لم يقل به الا أبو نؤر :

حينئذ ليس فيها مصاييح فلعل سبب هذا الحكم عدم المشاهدة لها : والثاني ان قائلًا لو قال ان مرور المرأة ومشيتها لا يساويه في التشويش على المصلي اعتراضها بين يديه فلا يساويه في الحكم لم يكن ذلك بالمتنع وليس يبعد من تصرف الظاهرية مثل هذا : وقوله فارسلت الاثنان ترتع أى ترعى : وفي الحديث دليل على ان عدم الانكار حجة على الجواز وذلك مشروط بان تنتفى الموانع من الانكار ويعلم الاطلاع على الفعل وهذا ظاهر : ولعل السبب في قول ابن عباس ولم ينكر ذلك على أحد ولم يقل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك انه ذكر ان هذا الفعل كان بين يدي بعض الصف وليس يلزم (١) من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لجواز ان يكون الصف ممدوداً ولا يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الفعل منه ولا يجزم بترك انكاره مع اطلاعه فلا يوجد شرط الاستدلال بعدم الانكار على الجواز وهو الاطلاع مع عدم المانع : أما عدم الانكار ممن رأى هذا الفعل فهو متيقن فترك المشكوك فيه وهو الاستدلال بعدم انكار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ المتيقن وهو الاستدلال بعدم انكار الرائي للواقعة وان كان يحتمل ان يقال ان قوله ولم ينكر ذلك على أحد يشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره لعموم لفظة أحد الا ان فيه ضعفًا لانه لا معنى للاستدلال بعدم انكار غير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بحضرته وعدم انكاره الا على بعد :

(١) قال الحافظ في الفتح ما لفظه ولا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاحتمال ان يكون الصف حائلًا دون رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانا نقول قد تقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى من ورائه في الصلاة كما يرى من أمامه وتقدم في رواية المصنف في الحج انه مر بين يدي بعض الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما يحدث لهم كافيًا في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله اعلم :

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أُنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلَهُ فَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا وَالْبَيُوتُ يَوْمئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ (١)

وحديث عائشة هذا استدلل به على ما قدمناه من عدم افساد مرور المرأة صلاة المصلي وقد مر ما فيه وما يمارضه : وفيه دليل على جواز الصلاة الى النائم وان كان قد كرهه بعضهم. وورد فيه حديث (٢) وفيه دليل على ان اللمس إما بغير لذة وإما من وراء حائل لا ينقض الطهارة أعني انه يدل على أحد الحكيمين ولا بأس بالاستدلال به على ان اللمس من غير لذة لا ينقض من حيث انها ذكرت ان البيوت ليس فيها مصابيح : وربما زال الساتر فيكون وضع اليد مع عدم العلم بوجود الحائل تعريض الصلاة للبطلان ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعرضها لذلك : وفيه دليل على ان العمل اليسير لا يفسد الصلاة : وقولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح إما لتأكيد الاستدلال على حكم من الاحكام الشرعية كما أشرنا اليه : وإما لاقامة العذر لنفسها حيث أحوجته الى أن يغمز رجلها اذ لو كان ثمة مصابيح لعلمت بوقت سجوده بالرؤية فلم تكن لتجوجه الى الغمز : وقد قدمنا كراهية ان تكون المرأة سترة للمصلي عند مالك وكراهة أن تكون السترة آدمياً او حيواناً عند بعض مصنفى الشافعية مع تجويزه للصلاة الى المضطجع والله أعلم :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسام وأبو داود والنسائي : وقولها غمزني من الغمز باليد لا بالعين يقال غمزت الشيء يدي وغمزته بمعنى : وفي رواية أبي داود « فإذا أراد ان يسجد ضرب رجلتي فقبضتهما فسجد »

(٢) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس يلقظ « لا تصلوا خلف النائم والمتحدث » وقد ضعف هذا الحديث قال أبو داود طرقة كلها واهية وقال النووى هو ضعيف باتفاق الحفاظ : والى كراهة ذلك ذهب مجاهد وطاوس ومالك : وعلموا ذلك بأنه خشية ما يبدو منه مما يلهى المصلي عن صلاته وحديث عائشة حجة عليهم :

الحديث الأول عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستمر إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : الكلام عليه من وجوه الأول قوله مثل آخره الرجل بهمة ممدودة وكسر الحاء وفي رواية مسلم عن عائشة « كؤخرة الرجل » قال النووي المؤخرة بضم الميم وكسر الحاء وهمة ساكنة ويقال بفتح الحاء مع فتح الهوزمة وتشديد الحاء ومع اسكان الهوزمة وتخفيف الحاء فهذه اربع لغات وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الراكب من كور بعير وهي قدر عظم الذراع وهو نحو ثلث ذراع : وهو يدل على مشروعية السترة : قال النووي ويحصل باى شيء اقام بين يديه : قال العلماء والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقرية : الثاني قوله يقطع صلاته المرأة الخ يدل على ان المرأة والحمار والكلب الأسود تقطع الصلاة والظاهر بطلانها والى هذا ذهب جماعة من الصحابة منهم ابو هريرة وانس وابن عباس في رواية عنه وحكى أيضاً عن أبي ذر وابن عمر : وجاء عن ابن عمر انه قال به في الكلب وقال به الحكم بن عمرو الغفاري في الحمار : ومن قال من التابعين يقطع الثلاثة المذكورة الحسن البصري وأبو الاحوص والامام احمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري وحكى الترمذي عنه انه يخصه بالكلب الأسود دليله ما ذكره الشارح قبل ويتوقف في الحمار والمرأة ولذلك قال الشارح رحمه الله فيما تقدم ان هذا اجود مما دل عليه كلام الاثر من جزم القول عن احمد بانه لا يقطع المرأة والحمار : وذهب اهل الظاهر أيضاً الى قطع الصلاة بالثلاثة اذا كان الكلب والحمار بين يديه سواء كان الكلب والحمار ماراً أم غير مار وصغيراً أم كبيراً حياً أم ميتاً وكون المرأة بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة الا ان تكون مضطجعة معترضة : وذهب اسحاق ابن راهويه الى انه يقطعها الكلب الأسود فقط وحكاه ابن المنذر عن عائشة ودليله ان حديث ابن عباس اخرج الحمار وحديث أم سلمة أيضاً وحديث عائشة اخرج المرأة : والتقييد بالأسود اخرج ماعده من الكلاب : وذهب مالك والشافعي وحكاه النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف الى انه لا يبطل الصلاة مرور شيء : قال النووي وتأول هؤلاء هذا الحديث على ان المراد بالقطع نقص الصلاة لسفل القلب بهذه الاشياء وليس المراد ابطالها : ومنهم من يدعى النسخ بحديث أبي سعيد وفيه « لا يقطع الصلاة شيء » وادروا ما استطعتم » قال وهذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلمنا التاريخ وليس ههنا تاريخ ولا تعذر الجمع والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه مع ان حديث لا يقطع صلاة المرأة شيء ضعيفاه : الثالث قوله « ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر الخ » يدل على جواز استفهام السائل عن حكمة المشروع ولم خص هذا الحكم بهذا دون ذلك والله اعلم :

باب جامع

١ -- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ (١)

الكلام عليه من وجوه : أحدها في حكم الركعتين عند دخول المسجد وجهور العلماء على عدم الوجوب (٢) لهما : ثم اختلفوا فظاهر مذهب مالك انهما من النوافل : وقيل انهما من السنن وهذا على اصطلاح المالكية في الفرق بين النوافل والسنن والفضائل ونقل عن بعض الناس انهما واجبتان (٣) تمسكا بالنهي عن الجلوس قبل الركوع وعلى الرواية الأخرى التي وردت بصيغة

الحديث الثاني عن المقداد ابن الأسود انه قال « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى عود ولا عمود ولا شجرة الا جملة على حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد اليه صمداً » رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على استحباب ان تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار : قال ابن رسلان ولعل الايمن اولى ولهذا بدأ به في الحديث : والحديث فيه مقال لان في استاده أبو عبيدة الوليد بن كامل البجلي الشامي : الا انه يشهد له ماورد في الصحيحين وغيرها عن عائشة « كان يعجبه التيمن في تملة وترجله وفي شأنه كله » وقوله ولا يصمد هو بفتح أوله وضم ثالثه والصمد لغة القصد يقال اصمد صمداً فلان اى اقصد قصده أى لا يجعله قصده الذى يصلى اليه تلقاء وجهه ||

(١) خرجه البخاري في غير موضع واورده بلفظ النهي كما ذكره المصنف : ولفظ الأمر ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : والامام احمد بن حنبل : ورواه الأثرم في سننه ولفظه « اعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها قال ان تصلوا ركعتين قبل ان تجلسوا »

(٢) قال النووي انه اجماع المسلمين : وقال الحافظ في الفتح وافق أئمة الفتوى على ان الأمر في ذلك للندب ||

(٣) وقد ذهب الى القول بالوجوب داود وأصحابه حكاه عنه القاضي عياض : قال الحافظ والذي صرح به ابن حزم عدمه :

الأمر يكون التمسك بصيغة الأمر ولا شك ان ظاهر الأمر الوجوب وظاهر النهي التحريم فمن ازالهما عن الظاهر فهو محتاج الى الدليل ولعلمهم يفعلون في مثل هذا ما فعلوا في مسألة الوتر حيث استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » وقول السائل هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع فعملوا لذلك صيغة الأمر على النذب لدلالة هذا الحديث على عدم وجوب غير الخمس الا ان هذا يشكل عليهم بايجابهم الصلاة على الميت تمسكا بصيغة الأمر (١) الوجه الثاني اذا دخل المسجد في الاوقات المكروهة فهل يركع أم لا اختلفوا فيه فذهب مالك انه لا يركع والمعروف من مذهب الشافعي واحكامه انه يركع لانها صلاة لها سبب ولا يكره في هذه الاوقات من التوافل الا مالا سبب له وحكي وجه آخر انه يكره وطريقة أخرى ان محل الخلاف اذا قصد الدخول في هذه الاوقات لأجل ان يصلي فيها أما غير هذا الوجه فلا وأما ما حكاه القاضي عياض عن الشافعي في جواز صلاتها بعد العصر ما لم تصفر الشمس وبعد الصبح ما لم يسفر اذ هي عندهم من التوافل التي لها سبب وانما يمنع في هذه الاوقات مالا سبب له ويقصد ابتداء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » انتهى كلامه هذا لانعرفه من نقل أصحاب الشافعي على هذه الصورة وأقرب الأشياء اليه ما حكيناه من هذه الطريقة الا انه ليس هو اياه بعينه وهذا الخلاف في هذه المسئلة ينبنى على مسئلة أصولية مشكلة وهو ما اذا تعارض نصان (٢) كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر عام من وجه خاص من وجه ولست أعنى بالنصين ههنا مالا يحتمل التأويل وتحقيق ذلك

(١) يقال هذا من فروض الكفاية والحصر في الحديثين في فروض الأعيان فيزول الاشكال (٢) قال ابن حجر في الفتح اذا تعارض عمومان كالأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص العمومين فذهب جمع الى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو الأصح عند الشافعية وذهب جمع الى عكسه وهو الأصح عند الحنفية والمالكية :

أولاً يتوقف على تصوير المسئلة : فنقول مدلول أحد النصين ان لم يتناول مدلول الآخر ولا شيئاً منه فهما متباينان كلفظة المشركين والمؤمنين مثلاً وان كان مدلول أحدهما يتناول مدلول الآخر فهما متساويان كلفظة الانسان والبشر مثلاً وان كان مدلول أحدهما يتناول كل مدلول الآخر ويتناول غيره فالتناول له ولغيره عام من كل وجه بالنسبة الى الآخر والآخر خاص من كل وجه وان كان مدلولهما يجتمع في صورة وينفرد كل واحد منهما بصورة أو صور فكل واحد منهما عام من وجه خاص من وجه فاذا تقرر هذا فقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا دخل أحدكم المسجد » الخ مع قوله « لا صلاة بعد الصبح » من هذا التمثيل فانهما يجتمعان في صورة وهو ما اذا دخل المسجد بعد الصبح أو العصر وينفردان أيضاً بان توجد الصلاة في هذا الوقت من غير دخول المسجد ودخول المسجد في غير ذلك الوقت فاذا وقع مثل هذا فلاشكل قائم لأن أحد الخصمين لوقال لا تكره الصلاة عند دخول المسجد في هذه الأوقات لان هذا الحديث دل على جوازها عند دخول المسجد وهو خاص بالنسبة الى الحديث الأول المانع من الصلاة بعد الصبح فأخص قوله « لا صلاة بعد الصبح » بقوله « اذا دخل أحدكم المسجد » فإخصمه ان يقول قوله « اذا دخل أحدكم المسجد » عام بالنسبة الى الأوقات فأخصه بقوله « لا صلاة بعد الصبح » فان هذا الوقت أخص من عموم الأوقات : فالخاص أن قوله عليه السلام « اذا دخل أحدكم المسجد » خاص بالنسبة الى هذه الصلاة أعني الصلاة عند دخول المسجد عام بالنسبة الى هذه الأوقات وقوله « لا صلاة بعد الصبح » خاص بالنسبة الى هذا الوقت عام بالنسبة الى الصلوات فوقع الأشكال من ههنا وذهب بعض المحققين في هذا الى الوقف حتى يأتي ترجيح خارج بقرينة أو غيرها فمن ادعى أحد هذين الحكمين أعني الجواز والمنع فعليه ابداء أمر زائد على مجرد الحديث * الوجه الثالث اذا دخل المسجد بعد ان صلى ركعتي الفجر في بيته فهل يركعها في المسجد اختلف قول مالك فيه وظاهر الحديث يقتضي الركوع وقيل ان الخلاف في هذا من جهة معارضة هذا الحديث للحديث الذي رواه من قوله عليه السلام

«لا صلاة بعد الفجر الا ركعتي الفجر» وهذا أصعب من المسئلة السابقة لانه يحتاج في هذا الى اثبات صحة هذا الحديث حتى يقع التعارض فان الحديثين الأولين في المسئلة الأولى صحيحان (١) وبعد التجاوز عن هذه المطالبة وتقدير تسليم صحته يعود الأمر الى ما ذكرنا من تعارض أمرين يصير كل واحد منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه وقد ذكرناه * الوجه الرابع اذا دخل مجتازاً فهل يؤمر بالركوع خفف مالك رحمه الله ذلك وعندى ان دلالة هذا الحديث لا يتناول هذه المسئلة فانا ان نظرنا الى صيغة النهى قالتهى يتناول جلوساً قبل الركوع فاذا لم يحصل الجلوس أصلاً لم يفعل المنهى وان نظرنا الى صيغة الأمر فالأمر توجه بركوع قبل جلوس فاذا انتفيا معاً لم يخالف الأمر * الوجه الخامس لفظة المسجد تتناول كل مسجد وقد أخرجوا عنه المسجد الحرام وجعلوا تحيته الطواف (٢) فاذا كان في ذلك خلاف فمخالفتهم ان يستدل بهذا الحديث وان لم يكن فالسبب في ذلك النظر الى المعنى وهو ان المقصود افتتاح الدخول في محل العبادة بعبادة وطواف تحصل هذا المقصود مع ان غير هذا المسجد لا يشاركه فيها فاجتمع في ذلك تحصيل المقصود مع الاختصاص : وأيضاً فقد يؤخذ ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجته حين دخل المسجد فابتدأ بالطواف على ما يقتضيه ظاهر الحديث واستمر عليه العمل وذلك أخص من هذا العموم وأيضاً فاذا اتفق ان طاف ومشى على السنة في تعقيب الطواف بركتيه وجرينا على ظاهر اللفظ في الحديث فقد وفينا بمقتضاه * الوجه السادس اذا صلى العيد

(١) وهما حديث ابن عباس وحديث أبي سعيد المتقدمان : ولفظ حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح الخ ولفظ حديث أبي سعيد لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس :

(٢) ذكر ابن القيم ان تحية المسجد الحرام الطواف لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ فيه بالطواف : وتعقب بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلس اذ التحية انما تشرع لمن جلس كما تقدم والداخل الى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى فأما لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له ان يصلى التحية.

٢ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ (١) ﷺ

في المسجد فهل يصلي التحية عند الدخول فيه اختلف فيه والظاهر من لفظ هذا الحديث انه يصلي لكن جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها أعني صلاة العيد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل العيد في المسجد ولا نقل ذلك فلا معارضة بين الحديثين الا أن يقول قائل ويفهم فاهم ان ترك الصلاة قبل العيد وبعدها من سنة صلاة العيد من حيث هي و ليس لكونها واقعة في الصحراء أثر في ذلك الحكم فينبذ يقع التعارض غير ان ذلك يتوقف على أمر زائد وقرائن تشعر بذلك فان لم يوجد فالاتباع أولى استحساناً أعني في ترك الركوع في الصحراء وفعله في المسجد للمسجد لا للعيد (٢) * الوجه السابع من كثر ترده الى المسجد وتكرر هل يتكرر له الركوع مأموراً به قال بعضهم لا وقاسه على الخطابين والفكاهين المترددين الى مكة في سقوط الاحرام عنهم اذا كثر ترددهم والحديث يقتضي تكرار الركوع بتكرار الدخول وقول هذا القائل يتعلق بمسئلة اصولية وهو تخصيص العموم بالقياس وللأصوليين في ذلك أقوال متعددة :

الكلام عليه من وجوه * الأول هذا اللفظ أحد ما يستدل به على الناسخ والمنسوخ وهو ذكر الراوى لتقدم أحد الحكمين على الآخر وهذا لاشك فيه وليس كقوله هذا منسوخ من غير بيان التاريخ فان ذلك قد ذكر فيه انه لا يكون دليلاً لاحتمال ان يكون الحكم بالنسخ عن طريق اجتهادي * الثاني القنوت يستعمل

- (١) الحديث خرجه البخارى في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذى
(٢) وقد استثنى من عموم التحية من دخل المسجد وقد اقيمت القرية فانها لا تشرع
لحديث أبى هريرة عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً باللفظ « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » :

في معنى الطاعة وفي معنى الاقرار بالعبودية والخضوع والدعاء وطول القيام
والسكوت (١) وفي كلام بعضهم ما يفهم منه أنه موضوع للمشترك قال القاضي
عياض رحمه الله وقيل أصله الدوام على الشيء فإذا كان هذا أصله فديم الطاعة
قانت وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص فيها والساكت فيها كلهم فاعلون
للقنوت وهذا اشارة الى ما ذكرناه من استعماله بمعنى مشترك وهذه طريقة
المتأخرين من اهل العصر وماقار به يقصدون بها دفع الاشتراك والحجاز عن
موضوع اللفظ ولا باس بها ان لم يقم دليل على ان اللفظ حقيقة في معنى معين
أو معاني ويستعمل حيث لا يقوم دليل على ذلك * الثالث لفظة الراوى تشعر بان
المراد بالقنوت في الآية السكوت لما دل عليه لفظة حتى التي للغاية والفاء التي
تشعر بتعليل ما سبق عليها لما يأتي بعدها وقد قيل ان القنوت في الآية الطاعة
وفي كلام بعضهم ما يشعر بحمله على الدعاء المعروف حتى جعل ذلك دليلا على ان
الصلاة الوسطى هي الصبح من حيث قرائتها بالقنوت والارجح في هذا كله حمله
على ما اشعر به كلام الراوى فان المشاهدين للوحي والتنزيل يعلمون بسبب النزول
والقرائن المحتقة به ما يرشدهم الى تعيين احتمالات وبيان الجملات فهم في ذلك
كاه كالناقلين للفظ يدل على التعيين والتسبب وقد قالوا ان قول الصحابي في الآية
نزلت في كذا يتنزل منزلة المسند * الرابع قوله فنهينا عن الكلام وأمرنا بالسكوت
يقتضى ان كل ما يسمى كلاما فهو منهي عنه ومالا يسمى كلاما فدلالة الحديث
قاصرة عن النهي عنه وقد اختلف الفقهاء في أشياء هل تبطل الصلاة أم لا كالنفخ
والتنحنج بغير علة وحاجة وكالبكاء والذي يقتضيه القياس ان مسمى كلاما فهو
داخل تحت اللفظ ومالا يسمى كلاما فمن أراد الحاقه به كان ذلك بطريق القياس

(١) قال في الفتح ذكر ابن العربي ان القنوت ورد بعشرة معان فتوسطها شيخنا الحافظ
زين الدين العراقي كما أنشد

ولفظ القنوت اعدد معانيه نجد * مزيدا على عشر معاني مرضيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة * أقامتها اقرارنا بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله * كذلك دوام للطاعة الرابع النية

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمَرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ
شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ (١)

فليراع شرطه في مساواة الفرع للأصل أو زيادته عليه واعتبر اصحاب الشافعي
ظهور حرفين وان لم يكونا مفهيمين فان اقل الكلام حرفان ولقائل ان يقول
ليس يلزم من كون الحرفين يتالف منهما الكلام ان يكون كل حرفين كلاما واذا
لم يكن كلاما فلا بطلان به لا يكون بالنص بل بالقياس على ما ذكرنا فليراع شرطه
اللهم الا ان يريد بالكلام كل مركب مفهماً كان او غير مفهم فحينئذ يندرج
المتنازع فيه تحت اللفظ الا ان فيه بحثاً والا قرب ان ينظر الى مواقع الاجماع
والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاماً فما أجمع على الحاقه بالكلام الحقناه به
وما لم يجمع عليه مع كونه لا يسمى كلاماً فيقوى فيه عدم الابطال ومن هذا
استضعف القول بالحاق النفخ بالكلام ومن ضعيف التعليل فيه قول من علل
البطلان به بانه يشبه الكلام وهذا ركيك مع ثبوت السنة الصحيحة ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف في سجوده :

الكلام عليه من وجوه (أحدها) الابراد ان يؤخر الصلاة عن أول الوقت
مقدار ما يظهر للحيطان ظل ولا يحتاج الى المشي في الشمس هذا ما ذكره بعض

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في مواقيت الصلاة : ومسلم وأبو داود والنسائي
والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « فأبردوا بالصلاة » أى أبردوها عن
ذلك الوقت وادخلوها بها في وقت الابراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر
ويوجد فيه برودة جهنم يقال ابرد فلان أى صار في برد النهار : وفيح جهنم شدة حرها
وغليانها : قال القاضي عياض اختلف العلماء في ممناه فقال بعضهم هو على ظاهره وقيل هو على
وجه التشبيه والاستعارة وتقديره ان شدة الحر تشبه نار جهنم فاحذروه واجتنبوا ضررها قال
والأول أظهر : وقال النووي هو الصواب لانه ظاهر الحديث :

مصنفى الشافعية وعند المالكية يؤخر الظهر الى أن يصير الفىء أكثر من ذراع
 * الثاني اختلف الفقهاء فى أن الإبراد بالظهر فى شدة الحر هل هوسنة أو رخصة (١)
 وعبر بعضهم بان قال هل الأفضل التقديم أو الإبراد وبنوا على ذلك ان من
 صلى فى بيته أو مشى فى كن الى المسجد هل يسن له الإبراد فان قلنا انه رخصة
 لم يسن اذ لا مشقة عليه فى التعجيل وان قلنا انه سنة أبرد والا قرب انه سنة
 لورود الأمر به مع ما اقترن به من العلة وهو ان شدة الحر من فيج جهنم وذلك
 مناسب للتأخير والأحاديث الدالة على فضيلة التعجيل عامة أو مطلقة وهذا
 خاص ولا مبالاة مع ما ذكرناه من صيغة الأمر ومناسبة العلة بقول من قال ان
 التعجيل أفضل لانه أكثر مشقة فان مرانب الثواب انما يرجع فيها الى النصوص
 وقد ترجح بعض العبادة الخفيفة على ما هو أشق منها بحسب المصالح المتعلقة
 بها * الثالث اختلف أصحاب الشافعي فى الإبراد بالجمعة على وجهين وقد يؤخذ من
 الحديث الإبراد بها من وجهين أحدهما لفظة الصلاة فانها تطلق على الظهر والجمعة
 والثاني التعليل فانه مستمر فيها وقد وجه القول بانه لا يبرد بها بان التبريد سنة فيها
 وجواب هذا ما تقدم (٢) وبانه قد يحصل التأذى بحر المسجد عند انتظار الامام :

(١) لأن الأمر محمول على الاستحباب : وحكى القاذى عياض ان الأمر محمول على
 الوجوب وهو المعنى الحقيقى الى الأول ذهب جماهير العلماء لكن خصوا ذلك بايام شدة الحر
 كما يشعر بذلك التعليل بقواه فان شدة الحر من فيج جهنم : وظاهر هذا الحديث وغيره عدم
 الفرق بين الجماعة والمنفرد : وقال أكثر المالكية الأفضل للمنفرد التعجيل ولا يمارض ذلك
 ماورد من افضلية اول الوقت لأن الأحاديث الواردة بتمجيل الظهر وفضلية أول الوقت
 عامة ومطلقة وحديث الإبراد خاص أو مقيد ولا تعارض بين عام وخاص ولا بين مطلق
 ومقيد : والله اعلم :

(٢) يريد من قوله فيما تقدم والأقرب انه سنة لكن لا يخفى ان هذا الحديث الدال
 على الإبراد جاء بلفظ الصلاة وهى تطلق على الظهر والجمعة كما ذكره الشارح والأحاديث فى
 التبريد بالجمعة خاصة كحديث أبى هريرة انه صلى الله عليه واله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة
 ثم راح فى الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة الحديث وحديث سلمة بن الأكوع قال كنا نصلى
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به وفى لفظ
 ثم ترجع وتنبع الفىء وغير ذلك من الاحاديث الدالة على عدم الإبراد فى الجمعة فالاولى الجمع

٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي *
وَلْيُسَلِّمْ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا ﴿١﴾

الكلام عليه من وجوه * أحدها انه يجب قضاء الصلاة اذا فاتت بالنوم أو بالنسيان وهو منطوقه ولا خلاف فيه * الثاني اللفظ يقتضى لوجه الامر بقضائها عند ذكرها لانه جعل الذكر ظرفا للما مور به فيتعلق الامر بالفعل فيه وقد قسم الأمر فيه عند بعض الفقهاء بين ما ترك عمداً فيجب القضاء فيه على الفور وقطع به بعض مصنفى الشافعية وبين ما ترك بنوم أو نسيان فيستحب قضاؤه على الفور ولا يجب (٢) واستدل على عدم وجوبه على الفور

بين الأدلة بحمل العام على الخاص أو المطلق على المقيد هذا والتحقيق ان بين أحاديث الإبراد وأحاديث التذكير الى الجملة عموم وخصوص من وجه فلا يعمل بأيهما إلا بمرجح راجح والله اعلم :
(١) خرجه البخارى في كتاب المواقيت : ومسلم في الصلاة وأبو داود : وقوله « من نسي » تمسك بدليل الخطاب من قال ان العائد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه ان من لم ينس لا يصلى : والى هذا ذهب داود الظاهرى وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى قال العلامة ابن تيمية : والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد اليها عند التنازع وأكثرهم يقولون لا يجب القضاء الا بامر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا ننازع في وجوب القضاء فقط بل ننازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه : قال شارح منتقى الأخبار والأمر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العائد وهو من عدا من ذكرنا على دليل ينفي في سوق المناظرة ويصلح للتحويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم الاحديث (فدين الله احق ان يقضى) باعتبار ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم : ولكنهم لم يرفعوا اليه رأسا : اه وسأيت تحقيق ذلك عند كلام الشارح بعد :

(٢) ومن قال بعدم الوجوب على الفور مالك والقاسم : وذهب الى وجوب القضاء فوراً أبو حنيفة وأبو يوسف والمزنى والكرخى وغيرهم .

في هذه الحالة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما استيقظ بعد فوات الصلاة بالنوم أخر قضاءها واقتادوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي وذلك دليل على جواز التأخير وهذا يتوقف على ان لا يكون ثم مانع من المبادرة وقد قيل ان المانع أن الشمس كانت طالعة فأخر القضاء حتى ترتفع بناء على مذهب من يمنع القضاء في هذا الوقت ورد ذلك بانها كانت صبح اليوم وأبو حنيفة يحجزها في هذا الوقت وبانه جاء في الحديث فما أيقظهم الا حر الشمس وذلك يكون بالارتفاع وقد يعتقد مانع آخر وهو ما دل عليه الحديث من ان الوادي به شيطان وأخر ذلك للخروج عنه ولا شك ان هذا علة للتأخير والخروج يكادل عليه الحديث ولكن هل يكون ذلك مانعاً على تقدير ان يكون الواجب المبادرة في هذا نظر ولا يمتنع ان يكون مانعاً على تقدير جواز التأخير * الثالث قد يستدل به من يقول بان من ذكر صلاة منسية وهو في صلاة انه يقطعها اذا كانت واجبة الترتيب مع التي شرع فيها ولم يقل بذلك المالكية مطلقاً بل لهم في ذلك تفصيل مذهبي بين الفذ والامام والمأموم و بين أن يكون الذكر بعد ركعة أولاً فلا يستمر الاستدلال به مطلقاً لهم وحيث يقال بالقطع فوجه الدليل منه انه يقتضي الأمر بالقضاء عند الذكر ومن ضرورة ذلك قطع ما هو فيه ومن أراد اخراج شيء من ذلك فعليه ان يبين مانعاً من أعمال اللفظ في الصورة التي يخرجها ولا يخلو هذا التصرف من نوع جدل والله أعلم (١) * الرابع قوله عليه السلام «لا كفارة لها الا ذلك» يحتمل ان يراد به نفي الكفارة المالية كما وقع في أمور أخر فانه لا يكتفي فيها الا بالاتيان بها ويحتمل ان يراد به انه لا بدل لقضائها

(١) كأنه يشير الى ان الامر بالقضاء عند الذكر تام قد خص بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الوادي فانه لم يصالحا حين ذرها لمانع وهو كراهة الصلاة في ذلك الزمان او المكان فلا يبعد أن يقال ان التلبس بالصلاة الاخرى يكون مانعاً عن الاتيان بالفائتة عند الذكر قياساً على الوقت المكروه أو المكان بجماع الكراهة ويتأيد لذلك تضعيف دلالة العام بعد تخصيصه على الباقي حتى خالف فيها بعض اهل الاصول والله اعلم :

كما يقع الابدال في بعض الكفارات ويحتمل ان يراد انه لا يكفي فيها مجرد التوبة والاستغفار ولا بد من الاتيان بها * الخامس وجوب القضاء على الغامد بالترك من طريق الأولى فانه اذا لم يقع المسامحة مع قيام العذر بالنوم والنسيان فلا ن لا يقع مع عدم العذر أولى (١) وحكى القاضى عياض عن بعض المشايخ ان قضاء الغامد مستفاد من قوله عليه السلام « فليصلها اذا ذكرها » لانه انقلته عنها وعمده كالناسى ومتى ذكر تركها لزمه قضاؤها وهذا ضعيف لان قوله عليه السلام « فليصلها اذا ذكرها » كلام مبنى على ما قبله وهو قوله من نام عن صلاة أو نسيها والضمير في قوله فليصلها اذا ذكرها عائد الى الصلاة المنسية أو التي يقع النوم عنها فكيف يحمل ذلك على ضد النوم والنسيان وهو الذكر واليقظة * نعم لو كان كلاماً مبتدئاً مثل ان يقال من ذكر صلاة فليصلها اذا ذكرها لكان ما قيل محتملاً على تحمل مجاز وأما قوله كالناسى ان أراد بذلك انه مثله في الحكم فهو دعوى ولو صحت لم يكن ذلك مستفاداً من اللفظ بل من القياس أو من مفهوم الخطاب الذى أشرنا اليه : وكذلك ما ذكر في هذا من الاستناد الى قوله لا كفارة لها الا ذلك والكفارة انما تكون من الذنب والنائم والناسى لا ذنب لهما وانما الذنب للغامد لا يصح أيضاً لأن الكلام كله مسوق على قوله من نام عن صلاة ونسيها والضائر عائدة اليها فلا يجوز ان يخرج عن الارادة ولا ان يحمل اللفظ مالا يحتمله وتأويل لفظ الكفارة هنا اقرب وأيسر من ان يقال ان الكلام الدال على الشيء مدلول به على ضده فان ذلك ممتنع وليس ظهور لفظ الكفارة في الأشعار بالذنب بالظهور القوى الذى يصادم به النص الجلى في أن المراد الصلاة

(١) اقول والحق الذى لا مرية فيه ان من ترك صلاة عامداً يجب عليه قضاؤها لعموم الأدلة القاضية بوجوب قضاء الفرائض المتركة عمداً كالصوم وحديث « قدين الله أحق ان يقضى » عام ولا يخص له : لاسيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأول الدال على الوجوب الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على الغامد فيما نحن بصدده تردد لانه يقول المتعمد للترك قد خطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا بأدائه : افهم ذلك وانصف :

٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِشَاءَ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ
تِلْكَ الصَّلَاةَ (١)

المنسية او التي وقع النوم عنها وقد وردت كفارة القتل خطأ مع عدم الذنب
وكفارة اليمين بالله مع استحباب الحنث في بعض المواضع وجواز اليمين
ابتداء ولا ذنب :

اختلف الفقهاء في جواز اختلاف نية الامام والمأموم على مذاهب أوسعها
الجواز مطلقاً فيجوز ان يقتدي المفترض بالمتنفل وعكسه والقاضي بالمؤدى وعكسه
سواء اتفقت الصلاتان أم لا الا ان تختلف الأفعال الظاهرة وهذا مذهب
الشافعي * الثاني مقابله وهو اضيقها وهو انه لا يجوز اختلاف النيات حتى لا يصلي
المتنفل خلف المفترض * والثالث اوسطها انه يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض لا عكسه
وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ومن نقل عن مذهب مالك مثل
المذهب الثاني فليس بحيد فليعلم ذلك : وحديث معاذ استدل به على جواز اقتداء
المفترض بالمتنفل : وحاصل ما يعتذر به عن هذا الحديث لمن منع ذلك من وجوه:
أحدها ان الاحتجاج به من باب ترك الانكار من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وشرطه علمه بالواقعة وجاز ان لا يكون علم بها وانه لو علم لأنكر وأجيبوا عن
ذلك بأنه يبعد او يمتنع في العادة ان لا يعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك
من عادة معاذ واستدل بعضهم اعنى المانعين برواية عمرو بن يحيى المازني عن معاذ
ابن رفاعة الزرقى ان رجلاً من بني سلمة يقال له سليم أتى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال انا نضل في اعمالنا فنأتي حين نمسي فنصلي فيأتي معاذ بن
جبل فينادى بالصلاة فتأتية فيطول علينا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) قد مر بيان من خرج هذا الحديث : ورواه الشافعي والدارقطني وزاداه في له
نطوع ولهم مكتوبة المشاء وقوله الى قومه هم بنو سلمة بكسر اللام

يا معاذ لا تكن او لا تكونن فتناً إما ان تصلي معي وإما ان تخفف عن قومك (١)
 قال فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ يدل على انه عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يفعل احد الأمرين أما الصلاة معه او بقومه وانه لم
 يكن يجمعهما لانه قال اما أن تصلي معي أى ولا تصل بقومك وأما ان تخفف
 بقومك أى ولا تصل معي (٢) * الوجه الثاني في الاعتذار ان النية أمر باطن
 لا يطلع عليه إلا باخبار الناوي فجاز ان تكون نيته مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الفرض وجاز ان تكون النفل ولم يرد عن معاذ ما يدل على أحدها وإنما
 يعرف ذلك باخباره (وأجيب) عن هذا بوجوه * أحدها انه قد جاء في
 الحديث رواية ذكرها الدارقطني فيها فهي لهم فريضة وله تطوع (٣) * الثاني انه
 لا يظن بمعاذ انه يترك فضيلة فرضه خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأتي
 بها مع قومه * الثالث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أقيمت الصلاة
 فلا صلاة إلا المكتوبة» فكيف يظن بمعاذ مع سماع هذا الحديث ان يصلي النافلة
 مع قيام المكتوبة (واعترض) بعض المالكية على الوجه الاول بوجهين * أحدهما
 لا يساوى ان يذكر لشدة ضعفه * والثاني ان هذا الكلام أعنى قوله فهي لهم
 فريضة وله تطوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيحتمل ان يكون
 من كلام الراوي بناء على ظن او اجتهاد لا يحزم به وذكر معنى هذا ايضا بعض
 الحنفية ممن له شرب في الحديث قال ما حاصله ان ابن عيينة روى هذا الحديث
 ولم يذكر هذه اللفظة والذي ذكرها هو ابن جريج فيحتمل ان يكون من قوله
 او قول من روى عنه او قول جابر (واما الجواب الثاني) ففقيه نوع ترجيح ولعل

(١) أخرجه احمد بن حنبل ثقات الا ان معاذ بن رفاع لم يدرك سليما الذي من سلمة لان

معاذ بن رفاع تابعي والرجل قتل في احد

(٢) لم يجب الشارح عنه وأجاب عنه الحافظ في الفتح ان للمخالف ان يقول اما ان
 تصلي معي فقط اذا لم تخفف واما ان تخفف بقومك فتصلي معي قال وهذا أقوى مما قبله
 لما فيه من مقابلة التخفيف لعدم التخفيف لانه هو للمثل عن المتنازع :

(٣) وقد أخرجه عبد الرزاق عن جابر وقال الحافظ رجاله ثقات وقد صرح ابن

جرير بسماعه:

خصوصهم يقولون فيه ان هذا انما يكون عند اعتقاده الجواز لذلك فلم قلتم بانه كان يعتقده (واما الجواب الثالث) فيمكن ان يقال فيه ان المفهوم ان لا يصلى نافلة غير الصلاة التي تقام لان الحذور وقوع الخلاف على الأئمة وهذا الحذور منتف مع الاتفاق في الصلاة المقامة ويؤيد هذا الاتفاق من الجمهور على جواز صلاة المتنفل خلف المفترض ولو تناوله النهي المستفاد من النفي لما جاز جوازا مطلقا * الوجه الثالث في الاعتذار ادعاء النسخ وذلك من وجهين * أحدهما أنه يحتمل ان يكون ذلك حين كانت الفرائض تقام في اليوم مرتين حتى نهى عنه وهذا الوجه منقول المعنى عن الطحاوى وعليه اعتراض من وجهين * أحدهما طلب الدليل على كون ذلك كان واقعا اعنى صلاة القرىضة في اليوم مرتين فلا بد من نقل فيه (١) * والثاني انه اثبات للنسخ بالاحتمال (الوجه الثاني) مما يدل على النسخ ما أشار اليه بعضهم دون تقرير حسن له ووجه تقريره ان اسلام معاذ متقدم وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد سنين من الهجرة صلاة الخوف غير مرة على وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالافعال المنافية للصلاة في غير حالة الخوف فيقال لو جاز صلاة المفترض خلف المتنفل لا يمكن ايقاع الصلاة مرتين (٢) على وجه لا يقع فيه المنافاة والمفسدات في غير هذه الحالة وحيث صليت على هذا الوجه مع امكان دفع المفسدات على تقدير جواز صلاة المفترض خلف المتنفل دل على انه لا يجوز ذلك وبعد ثبوت هذه الملازمة يبقى النظر في التاريخ وقد اشير بتقدم اسلام معاذ الى ذلك وفيه ما تقدمت الاشارة اليه (الوجه الرابع) من الاعتذار عن الحديث ما أشار اليه بعضهم من ان الضرورة دعت الى

(١) قيل عليه كائن الشارح لم يقف على كتاب الطحاوى فانه ساق في حديث ابن عمر تصلوا الصلاة في اليوم مرتين ووجه آخر مرسل وهو ان هل العالية كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبلغه ذلك فنهاهم وفي الاستدلال بهذا على تقدير الصحة نظر لاحتمال على انها فريضة ولهذا جزم البيهقي جمعا بين الحديثين وقال حديث ابن عمر لا يثبت ثبوت حديث معاذ للاختلاف في الاحتجاج

(٢) اقول قد جاء في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بجماعة صلاة الخوف ركعتين ثم صلى بأخرين ركعتين :

٦ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَاذْأَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُكِنَّ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ
 بَسَطَ تَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ ^(١)

ذلك نقلة القراء في ذلك الوقت ولم يكن لهم غنى عن معاذ ولم يكن لمعاذ غنى عن
 صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتمل ان يريد به قائله معنى
 النسخ فيكون كما تقدم ويحتمل ان يريد انه مما يسح بحالة مخصوصة فيرفع الحكم
 بزوالها ولا يكون نسخا وعلى كل حال فهو ضعيف لعدم قيام الدليل على تعيين
 ما ذكره هذا القائل علة لهذا الفعل ولان القدر الجزئ من القراءة في الصلاة ليس
 حفظه بقليل وما زاد على الحاجة من زيادة القراءة فلا يصح ان يكون سببا
 لارتكاب ممنوع شرعا كما يقوله هذا المانع فهذا مجامع ما حضر من كلام الفريقين
 مع تقرير لبعضه فيما يتعلق بهذا الحديث وما زاد على ذلك من الكلام على احاديث
 أخر والنظر في الأقيسة فليس من شرط هذا الكتاب:

الكلام عليه من وجوه * احدها انه يقتضى تقديم الظاهر في اول الوقت
 مع الحر و يعارضه ما قدمناه في امر الابراد على ما قيل فن قال ان الابراد رخصة
 فلا اشكال عليه لان التقديم حينئذ يكون سنة والابراد جائز : ومن قال ان الابراد
 سنة فقد ردد بعضهم القول في ان يكون منسوخا اعنى التقديم في شدة الحر
 أو يكون على الرخصة ويحتمل عندى ان لا يكون ثمة تعارض لانا ان جعلنا الابراد
 الى حيث يبقى ظل يمشي فيه الى المسجد او الى ما زاد على الذراع فلا يبعد ان
 يبقى مع ذلك حر يحتاج معه الى بسط الثوب فلا يقع تعارض * الثاني فيه

١ أخرجه البخارى في غير موضع : ومسلم فى الصلاة وأبو داود والنسائى والترمذى
 وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله توبه قال فى الفتح التوب فى الاصل يطلق على
 غير المحيط

جواز استعمال الثياب وغيرها في الخيلولة بين المصلي وبين الارض اتقاء بذلك حر الارض وبردها (١) الثالث فيه دليل على ان مباشرة ما يباشر الارض بالجهة واليدين هو الاصل فانه علق بسط الثوب لعدم الاستطاعة وذلك يفهم منه ان الاصل والمعتاد عدم بسطه * الرابع استدل به بعض من اجاز السجود على الثوب المتصل بالمصلي (٢) وهو يحتاج الى امرين * احدهما ان تكون لفظة ثوبه دالة على المتصل به إيمان حيث اللفظ أو من امر خارج عنه ونعني بالأمر الخارج قلة الثياب عندهم ومما يدل عليه من جهة اللفظ قوله بسط ثوبه فسجد عليه يدل على ان البسط معقب بالسجود لدلالة الفاء على ذلك ظاهراً * والثاني ان يدل الدليل على تناوله محل النزاع اذ من منع السجود على الثوب المتصل به يشترط في المنع ان يكون متحركاً بحركة المصلي وهذا الأمر الثاني سهل الاثبات لان طول ثيابهم الى حيث لا تتحرك بالحركة بعيد

(١) ولا يعارض هذا ماورد من حديث خباب بن الأثرث عند الحاكم في الاربعين والبيهقي بلفظ « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه واله وسام حر الرمضاء في جياهانا واكفنا فلم يشكنا » وأخرجه أيضاً مسلم بدون لفظ حر وبدون لفظ جياهانا واكفنا لانه محمول بان الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر لا لأجل السجود على الحائل جمعاً بين الأحاديث : وقد ورد ان النبي صلى الله عليه واله وسلم « صلى على بساط » وكان يصلي على الحصير والفرو المذبوغة والحرة .

(٢) قال النووي وبه قال ابو حنيفة والجمهور وحمل الشافعي على الثوب المنفصل وايد البيهقي هذا الحمل بما رواه الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فيأخذ احداً الحصى في يده فاذا برد وضعه وسجد عليه قال فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا الى تبريد الحصى مع طول الامر فيه وتعقب باحتمال ان يكون الذي برد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَصِلُ أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ (١)

هذا النهي معلل بامرين * أحدهما ان في ذلك تعري اعلى البدن ومخالفة الزينة المسنونة في الصلاة * والثاني ان الذي يفعل ذلك امان يشغل يده بامساك الثوب او لا فان لم يشغل خيف سقوط الثوب وانكشف العورة وان شغل كان فيه مفسدتان * احدها انه يمنع من الاقبال على صلاته والاشتغال بها * الثانية انه اذا شغل يديه في الركوع والسجود لا يؤمن من سقوط الثوب وانكشف العورة ونقل عن بعض العلماء القول بظاهر هذا الحديث ومنع الصلاة في السراويل والازرار وحده لانها صلاة في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء وهذا مخصوص بغير حالة الضرورة : والأشهر عند الفقهاء خلاف هذا المذهب وجواز الصلاة بما يستر العورة وعارضوا هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لجابر في الثوب وان كان ضيقا فانزربه ويحمل هذا النهي على الكراهة والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ ما عدى منه : ومسلم بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي والائمام احمد بن حنبل : وقوله لا يصلح بانبات الياء قال ابن الاثير كذا في الصحيحين : ووجهه ان لانا فيه وهو خبر بمعنى النبي : قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب مالك باللفظ لا يصل ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك باللفظ لا يصلح بزيادة نون التأكيد ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد باللفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ : وقوله على عاتقه : العاتق ما بين المنكبين الى اصل العنق والمراد انه لا يتزجر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الستر من اعلى البدن وان كان ليس بعورة * وهذا الحديث يدل على المنع من الصلاة في الثوب الواحد اذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء : وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه * وقد اشار الشارح الى ذلك بعد بقوله ونقل عن بعض العلماء : وعنه أيضاً تصح ويأثم * وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز : وحكى أيضاً المنع عن ابن عمر وطاوس والنخعي وابن وهب وابن جرير : وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه او عاتقيه فان لم يفعل بطت صلاته فان كان ضيقا انزربه واجزأه سواء كان معه ثياب غيره ام لم يكن * ثم ذكر ذلك عن تافع مولى ابن عمر والنخعي وطاوس :

٨ -- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَكَلَ تَوَمًّا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا وَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ وَأُتِيَ بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بَقُولِ فَوْجَدَ هَارِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبَقُولِ فَقَالَ قَرَّبُوهَا إِلَيَّ بَعْضُ اصْحَابِهِ فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا فَقَالَ كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي ^(١)

الكلام عليه من وجوه * احدها هذا الحديث صريح في التخلف عن الجماعة في المساجد بسبب اكل هذه الامور واللازم عن ذلك أحد امرين اما ان يكون أكل هذه الامور مباحا وصلاة الجماعة غير واجبة على الاعيان او تكون الجماعة واجبة على الاعيان ويمتنع اكل هذه الأشياء ان حملنا النهي عن القربان على التحريم وجمهور الامة على اباحة أكلها لقوله (٢) عليه السلام ليس لي تحريم ما اجل الله ولكني اكرهه ولأنه علل بشئ يختص به وهو قوله عليه السلام فاني اناجي من لا تناجي ويلزم من هذا ان لا تكون الجماعة واجبة على الاعيان في المساجد وتقريره ان يقال اكل هذه الامور جائز بما ذكرناه ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز جائز فتترك الجماعة في حق آكلها جائز

(١) اخرج به البخاري في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي : وقوله « فيه خضرات » بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين قال الحافظ كذا ضبط في رواية أبي ذر ولغيره بفتح اوله وكسر ثانيه ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها وهو جمع خضرة : وقوله « قربوها الى بعض اصحابه » قال الكرماني فيه النقل بالمعنى اذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل بهذا اللفظ بل قال قربوها الى فلان مثلا وفيه حذف أي قال قربوها مشيراً أو اشار الى بعض اصحابه : والمراد بالبعض أبو ايوب الانصاري : والله اعلم

(٢) هذه الملازمة لادليل عليها اذ من الجائز ان تكون صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ويكون اكل هذه المباحات عندها مسقطا للوجوب كالسفر المباح فانه مسقط اصلها الجمعة :

وذلك ينافي الوجوب عليه ونقل عن اهل الظاهر او بعضهم تحريم اكل الثوم
بناء على وجوب صلاة الجماعة على الأعيان وتقرير هذا ان يقال صلاة الجماعة
واجبة على الأعيان ولا تتم الا بترك اكل الثوم لهذا الحديث وملايم الواجب
الا به فهو واجب فترك اكل هذا واجب * الثاني قوله مسجدا تعلق به بعضهم
في ان هذا النهي مخصوص بمسجد الرسول وربما يتأكد ذلك بانه كان مهبط الملك
بالوحي والصحيح المشهور خلاف ذلك وانه عام لما جاء في بعض الروايات
مساجدنا ويكون مسجدا للجنس أو لضرب المثال فان هذا النهي معلل اما
بتأذى الآدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها
* الثالث قوله وأنى بقدر فيه خضرات قيل ان لفظة الذئدر تصحيف وان الصواب
يبدل بالباء والبدر الطبق وقد ورد ذلك مفسرا في موضع آخر ومما استبعد به
لفظة القدر انها تشعر بالطبخ وقد ورد الأذن بأكلها مطبوخة وأما البدر الذى
هو الطبق فلا يشعر كونها فيه بالطبخ فجاز ان تكون نيئة فلا يعارض ذلك الاذن
في أكلها مطبوخة بل ربما يدعى ان ظاهر كونها في الطبق ان تكون نيئة *
الرابع قوله قربوها الى بعض أصحابه يقتضى ما ذكرناه من اباحة أكلها وترجيح
مذهب الجمهور * الخامس قد يستدل به على ان أكل هذه الأمور من الأعذار
المرخصة في ترك حضور الجماعة وقد يقال ان هذا الكلام خرج مخرج الزجر
عنها فلا يقتضي ذلك أن يكون عذرا في ترك الجماعة الا ان تدعو الى أكلها
ضرورة ويبعد هذا من وجه تقريره الى بعض أصحابه فان ذلك ينافي الزجر
وأما حديث جابر الأخير وهو الحديث :





٩ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَالْبَصَلَ
وَالْكُرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى ^(١) مِمَّا يَتَأَذَّى
مِنْهُ إِلَّا نَسَانَ

وفي رواية بنو آدم ففيه زيادة الكراث وهو في معنى الأول اذ العلة تشمله
وقد توسع القائلون في هذا حتى ذهب بعضهم الى ان من به نجر أو جرح له
ريح يجرى هذا المجرى كما انهم أيضاً توسعوا وأجروا حكم الجامع التي ليست
بمساجد كصلى العيد ومجمع الولائم يجرى المساجد لمشاركتها في تأذى الناس بها
وقوله عليه السلام فان الملائكة تتأذى اشارة الى التعليل بهذا وقوله في حديث
آخر يؤذينا بريح الثوم يقتضى ظاهره التعليل بتأذى بنى آدم ولا تنافي بينهما
والظاهر ان كل واحد منهما علة مستقلة : (٢)

(١) قوله تتأذى قال النووي هو بتشديد الذال ووقع في اكثر الاصول بالتخفيف
وهي لغة يقال أذى يأذى مثل عمى يعمى قال بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ « فلا يقربن
المساجد » هذا تصريح بنهى من اكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء
كافة : الا ما حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء ان النهى خاص بمسجد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لقوله في رواية مسجدنا : قال القاضى عياض ويلحق به من اكل بخلا وكان يتجشأ :
اقول ويلحق به الدخان لانه اشد رائحة منه وايداء

(٢) قال في شرح المنتقى ثم النهى انما هو عن حضور المسجد لا عن اكل الثوم والبصل
ونحوهما فهذه البقول حلال باجماع من يعتد به : وحكى القاضى عياض عن أهل الظاهر تحريمها
لائها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين : وحجة الجمهور قوله صلى الله عليه وآله
وسلم في أحاديث الباب « كل فائى أناجى من لا تناجى » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ايها
الناس ليس لي تحريم ما أحل الله ولكنها شجرة أكره ريحها » أخرجه مسلم وغيره : وعلى
ما ذكره الشارح من ان كلا منهما علة مستقلة تكون الأسواق كغيرها من مجامع العبادات :
وقد سبق للشارح كلام في هذا المعنى قريباً والله اعلم

باب التشهد^(١)

١ -  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ كَفِّي يَنْ كَفِيهِ كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ : وَفِي لَفْظٍ إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَذَكَرَهُ : وَفِيهِ فَأَنْزَلَكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَكَمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ : وَفِيهِ فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الْمَسْئَلَةِ مَا شَاءَ  ^(٢)

اختلف الفقهاء في حكم التشهد فقليل ان الأخير واجب وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب مالك انه سنة (٣) واستدل للوجوب بقوله فليقل والأمر

(١) هو تفعل سمي بذلك لاشتماله على النطق بالشهادة تمليا لها على بقية اذكاره لشرفها (٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل والترمذي وقال حديث ابن مسعود اصح حديث في التشهد والعمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين : وقال أبو بكر البزار هو اصح حديث في التشهد قال وقد روي من نيف وعشرين طريقا وسرد اكثرها : وقال مسلم انما اجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم بمضا وغيره قد اختلف اصحابه : وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس : وجابر وعمر وابن عمر وعلي وعائشة ومعاوية وسليمان :

(٣) ومن قال بوجوب التشهد الاخير عمر وابنه وأبو مسعود والقاسم : قال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهدين سنة : وررى عن مالك القول بوجوب الاخير ولذلك قال الشارح والظاهر من مذهب مالك انه سنة : واحتج القائلون بالوجوب بما قاله الشارح وبما رواه الامام احمد بن حنبل في الرواية الاخرى وأمره ان

للو جوب (١) الا ان مذهب الشافعي ان مجموع ما توجه اليه هذا الأمر ليس بواجب بل الواجب بعضه وهو التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته من غير ايجاب ما بين ذلك من المباركات والطيبات والصلوات وكذلك أيضا لا يوجب كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اللفظ الذي توجه عليه الأمر بل الواجب بعضه واختلفوا فيه وعلل هذا الاختصار على بعض ما عليه الحديث بانه المتكرر في جميع الروايات وعليه اشكال لان الزائد في بعض الروايات زيادة من عدل فيجب قبولها اذا توجه الأمر بها * واختلف الفقهاء في المختار من ألفاظ التشهد فان الروايات اختلفت فيه فقال أبو حنيفة وأحمد باختيار تشهد ابن مسعود هذا وقيل انه أصح ما روى في التشهد وقال الشافعي باختيار تشهد ابن عباس وهو في كتاب مسلم لم يذكره المصنف (٢) ورجح من اختار تشهد ابن مسعود بعد كونه متفقا عليه في الصحيحين بان واو العطف تقتضي المفارقة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلة واذا اسقطت واو العطف كان ماعدا اللفظ الأول صفة له فيكون جملة واحدة في الثناء والأول ابلغ فكان أولى وزاد بعض الحنفية في تقرير هذا بان قالوا لو قال والله الرحمن الرحيم لكانت ايمانا متعددة يتعددها الكفارة ولو قال والله الرحمن الرحيم لكانت يميना واحدة فيها كفارة واحدة هذا او منهاه * ورأيت

يعلمه الناس : ويقول ابن مسعود عند الدارقطني والبيهقي وصحاحه « كننا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على عباد الله » الحديث وهو مشعر بقريضة التشهد ۱ والله اعلم (١) واجاب بعض المالكية بان التسبيح في الركوع والسجود مندوب وقد وقع الامر به في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم « اجعلوها في ركوعكم » الحديث فكذلك التشهد واجاب الكرمانى بان الامر حقيقة للوجوب فيحمل عليه الا اذا دل دليل على خلافه ولولا الاجماع على عدم وجوب التسبيح لملناه على الوجوب انتهى وفي دعوى الاجماع نظر فان احمد رحمه الله يقول بوجوبه وبوجوب التشهد الأول ايضا ورواية ابى الاحوص المتقدمة وغيره تقويه اه فتح

(٢) وهو التحيات لله المباركات والصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ۱

بعض من رجح مذهب الشافعي في اختيار تشهد ابن عباس اجاب عن هذا بان قال واو العطف قد تسقط وانشد في ذلك * كيف اصبحت كيف امسيت مما (١) والمراد بذلك كيف اصبحت وكيف امسيت وهذا اولاً اسقاط للواو العاطفة في عطف الجمل ومسا لثنا في اسقاطها في عطف المفردات وهو اضعف من اسقاطها في عطف الجمل ولو كان غير ضعيف لم يمتنع الترجيح بوقوع التصريح بما يقتضى تعدد الثناء بخلاف ما لم يصرح به فيه وترجىح آخر لتشهد ابن مسعود وهو ان السلام معرف في تشهد ابن مسعود منكر في تشهد ابن عباس والتعريف أعم : واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي علمه الناس على المنبر ورجحه أصحابه بشهرة هذا التعظيم ووقوعه على رؤوس الصحابة من غير نكير فيكون كالاجماع ويترجح عليه تشهد ابن مسعود وابن عباس بان رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مصرح به ورفع تشهد عمر بطريق استدلالى * وقد رجح اختيار الشافعي لتشهد ابن عباس بان اللفظ الذي وقع فيه مما يدل على العناية بتعلمه وتعليمه وهو قوله كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وهذا ترجيح مشترك لان هذا أيضاً ورد في تشهد ابن مسعود كما ذكره المصنف ورجح اختيار الشافعي بان فيه زيادة المباركات وبانه أقرب الى لفظ القرآن قال الله تعالى (تحية من عند الله مباركة طيبة) * والتحيات جمع التحية وهي الملك وقيل السلام وقيل العظمة وقيل البقاء فاذا حمل على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مثلاً مستحقة لله تعالى واذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله تعالى به واذا حمل على الملك والعظمة فيكون معناه الملك الحقيقي التام لله والعظمة الكاملة لله لان ماسوى ملكه وعظمته تعالى فهو ناقص * والصلوات يحتمل ان يراد بها الصلوات المعهودة ويكون التقدير انها واجبة لله لا يجوز أن يقصد بها غيره او يكون ذلك اخباراً عن اخلاصنا الصلوات له اى ان صلواتنا مخصصة له لا لغيره ويحتمل ان يراد بالصلوات الرحمة ويكون

(١) قوله * يثبت الرد في قلوب الرجال * ومعناه قوله كيف اصبحت وكيف امسيت مما يثبت الخ حذف لفظة قوله من اوله والواو العاطفة لدلالة الكلام عليهما والله اعلم

معنى قوله لله تعالى أى المتفضل بها والمعطى هو الله لأن الرحمة التامة لله تعالى لا لغيره
 * وقرر بعض المتكلمين فى هذا فصلاً بأن قال ما معناه ان كل من رحم أحداً
 فرحمته له بسبب ما حصل له عليه من الرقة فهو برحمته دافع لآلم الرقة عن نفسه
 بخلاف رحمة الله تعالى فانها مجرد ايصال النفع للعبد * وأما الطيبات فقد فسرت
 بالأقوال الطيبات وامل تفسيرها بما هو أعم أولى أعنى الطيبات من الأفعال
 والأقوال والأوصاف وطيب الأوصاف كونها بصفة الكمال وخلوصها عن
 شوائب النقص * وقوله «السلام عليك أيها النبي» قيل معنا التعوذ باسم الله الذى
 هو السلام كما تقول الله معك أى الله متوليك وكفيل بك وقيل معناه السلامة
 والنجاة لكم كما فى قوله تعالى (فسلام لك من أصحاب اليمين) وقيل الانقياد لك كما
 فى قوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى
 أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وليس يخلو بعض هذا من ضعف لانه
 لا يعتمدى السلام ببعض هذه المعانى بكلمة على * وقوله «السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين» لفظ عموم وقد دل عليه قوله عليه السلام «فانه اذا قال ذلك أصاب
 كل عبد صالح فى السماء والارض» وقد كانوا يقولون السلام على الله السلام على
 فلان السلام على فلان حتى علموا هذا اللفظ * وفى قوله عليه السلام فانه اذا قال
 ذلك أصابت كل عبد صالح دليل على ان للعموم صيغة وان هذه صيغة العموم
 كما هو مذهب الفقهاء خلافاً لمن توقف فى ذلك من الأصويين وهو مقطوع به
 من لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة عندنا ومن تتبع ذلك وجده
 واستدلنا بهذا الحديث ذكر فرد من أفراد لا يحصى الجع لا مثاها لا للاقتصار
 عليه وإنما خص العباد الصالحون لانه كلام ثناء وتعظيم * وقوله عليه السلام
 «ثم ليتخير من المسئلة ماشاء» دليل على جواز كل سؤال يتعلق بالدنيا والآخرة الا
 أن بعض الفقهاء من أصحاب الشافعى استثنى بعض صور من الدعاء تقيح كما
 لو قال اللهم اعطني امرأة صفتها كذا وكذا وأخذ يذكر أوصاف أعضائها
 واستدل بهذا الحديث على عدم كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ركناً من التشهد من حيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم التشهد وأمر عقبيه
 ان يتخير من المسئلة ماشاء ولم يعلم ذلك وموضع التعليم لا يؤخر فيه بيان الواجب:

٢ — عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ لَقِيتُ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ فَقَالَ أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ فَقَالَ قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ (١)

الكلام عليه من وجوه * أحدها كعب بن عجرة من بني سالم بن عوف وقيل من بني الحارث بن قضاة شهد بيعة الرضوان ومات سنة اثنتين وخمسين بالمدينة فيما قيل روى له الجماعة كلهم * الثاني صيغة الأمر في قوله قولوا ظاهره في الوجوب وقد اتفقوا على وجوب الصلاة على النبي (٢) صلى الله عليه وآله وسلم

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وفي الباب صيغ كثيرة صحيحة غير ما ذكرها المصنف فلا ينبغي الاقتصار على بعضها : قال النووي في شرح المذهب ينبغي ان تجمع ما في الأحاديث الصحيحة « فتقول اللهم صل على محمد النبي الأُمِّي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد : قال العراقي بقى عليه مما في الأحاديث الصحيحة الفاظ آخر وهي خمسة بجمعها قولك « اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأُمِّي وعلى آل محمد وازواجه أهبات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الأُمِّي وعلى آل محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد » :

(٢) قال القاضي عياض ولم يجيء في هذه الأحاديث ذكر الرحمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وقع في بعض الأحاديث الغريبة قال واختلف شيوخنا في جواز الدعاء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرحمة فذهب بعضهم وهو اختيار ابني عمر بن عبد البر الى انه لا يقال واجزه غيره وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد وحجة الاكثرين تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة عليه وليس فيها ذكر الرحمة والمختار انه لا يذكر الرحمة :

فقل تجب في العمر مرة وهو الاكثر وقيل تجب في كل صلاة في التشهد الاخير وهو مذهب الشافعي وقيل انه لم يقله أحد قبله (١) وتابعه اسحاق وقيل تجب كلها ذكر واختاره الطحاوي من الحنفية والحنابلة والشافعية وليس في الحديث تنصيص على ان هذا الأمر مخصوص بالصلاة وقد كثر الاستدلال على وجوبها في الصلاة بين المتفقهة بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع فيمتنع ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جداً لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان أراد به لا تجب في غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان تجب في الصلاة عينا لجواز أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين أعنى خارج الصلاة وداخل الصلاة وان أراد أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع * الثالث في وجوب الصلاة على الآل وجهان عند أصحاب الشافعي وقد يتمسك من قال بالوجوب بلفظ الأمر * الرابع اختلفوا في الآل فاختر الشافعي انهم بنو هاشم وبنو المطلب وقال غيره أهل دينه عليه السلام (٢) قال الله تعالى (أدخلوا

(١) قال في شرح المنتقى قوله قولوا في الحديث استدلل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد والى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر ابن زيد والشامي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي : وذهب الجمهور الى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة واصحابه والثوري والأوزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون قال الطبري والطحاوي انه اجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب : وقال بعضهم انه لم يقل بالوجوب الا الشافعي وهو مسبوق بالاجماع : وقد طول القاضي في الشقاء الكلام في ذلك : ودعوى الاجماع من الدعوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء : اه ولذلك تجد الشارح حكى القول بانه لم يقل به أحد قبل الشافعي بقيل تنبيه : والله اعلم

(٢) قال النووي وهو اختيار الأزهري وجماعة من المحققين وهو اظهرها واليه ذهب نشوان الحميري امام اللغة ومن شعره في ذلك

آل النبي هم اتباع ملتته * من الأعاجم والسودان والعرب

لو لم يكن آله الا قرابته * صلى المصلي على الطاغى أبى لهب

(١٠٢ - ج ٢)

آل فرعون أشد الذناب) * الخامس اشتهر بين المتأخرين سؤال وهو ان المشبه دون المشبه به فكيف يطلب صلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تشبه بالصلاة على ابراهيم والذي يقال فيه وجوه * أحدها انه تشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا القدر بالقدر وهذا كما اختاروا في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) ان المراد أصل الصيام لا عينه ووقته وليس هذا بالقوى * الثاني ان التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان قوله اللهم صل على محمد مقطوعاً عن التشبيه وقوله وعلى آل محمد متصل بقوله كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وفي هذا من السؤال ان غير الأنبياء لا يمكن أن يساويهم فكيف يطلب وقوع ما لا يمكن وقوعه وههنا يمكن ان يرد الى أصل الصلاة ولا يرد عليه ما يرد على تقدير أن يكون التشبيه للصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم * الثالث ان المشبه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله بالصلاة على ابراهيم وآله أى المجموع بالمجموع ومعظم الأنبياء عليهم السلام هم آل ابراهيم فاذا تقابلت الجملة بالجملة وتعدر أن يكون لآل الرسول مثل ما لآل ابراهيم الذين هم الأنبياء كان متوفر من ذلك حاملاً للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيكون زائداً على الحاصل لابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم والذي يحصل من ذلك هو آثار الرحمة والرضوان فمن كانت في حقه أكثر كان أفضل * الرابع ان هذه الصلاة الأمر بها للتكرار بالنسبة الى كل صلاة في حق كل مصل فاذا اقتضت في حق كل مصل حصول صلاة مساوية للصلاة على ابراهيم عليه السلام كان الحاصل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبة الى مجموع الصلاة أضعافاً مضاعفة لا ينتهي اليها العد والاحصاء * فان قلت التشبيه حاصل بالنسبة الى أصل هذه الصلاة والفرد منها فالاشكال وارد * قلت متى يرد الاشكال اذا كان الأمر للتكرار أو اذا لم يكن : الأول ممنوع (١) والثاني مسلم ولكن هذا الأمر للتكرار بالاتفاق واذا كان للتكرار فالمطلوب من المجموع حصول مقدار ما لا

(١) وفي نسخة بنصب ممنوع ومكتوب عليها فاعل يكن ضمير عائذ الى الأمر للتكرار وقوله الأول أى يكون الأول ممنوعاً تأمل

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو اللَّهَ إِنْ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ

يخصى من الصلاة بالنسبة الى المقدار الحاصل لابراهيم عليه السلام * الخامس لا يلزم من مجرد السؤال لصلاة مساوية للصلاة علي ابراهيم عليه السلام المساواة او عدم الرجحان عند السؤال وانما يلزم ذلك لو لم يكن الثابت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم صلاة مساوية لصلاة ابراهيم او زائدة عليها اما اذا كان كذلك فالمسئول من الصلاة اذا انضم الى الثابت المتقرر للرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان المجموع زائداً في المقدار على القدر المسئول وصار هذا في المثال كما اذا ملك انسان أربعة آلاف درهم وملك آخر ألفين فساءلنا ان يعطى صاحب الأربعة آلاف مثل ما لذلك الآخر وهو الألفان فاذا حصل ذلك انضمت الألفان الى أربعة آلاف فالمجموع ستة آلاف وهي زائدة على المسئول الذي هو ألفان * السادس من الكلام على الحديث قوله انك حميد بمعنى محمود ورد بصيغة المبالغة أى مستحق لانواع الحمد: ومجيد مبالغة من ماجد والمجد الشرف فيكون ذلك كالتعليل لاستحقاق الحمد بجميع الحمد ويحتمل أن يكون حميد مبالغة من حامد ويكون ذلك كالتعليل للصلاة المطلوبة فان الحمد والشكر متقاربان فحميد قريب من معنى شكور وذلك مناسب لزيادة الافضال والاعطاء لما يراد من الأمور العظام ولذلك المجد والشرف مناسبة لهذا المعنى ظاهرة * والبركة الزيادة والنماء من الخير والله أعلم :

في الحديث اثبات عذاب النار وهو متكرر مستفيض في الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والايان به واجب : وفتنة الحيا ما يتعرض له الانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأشدّها وأعظمها والعياذ بالله تعالى أمر الخاتمة عند الموت : وفتنة الممات يجوز أن يراد

وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ : وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ
إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ
مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ ^(١)

بها الفتنة عند الموت أضيفت الى الموت لقربها منه ويكون فتنة الحيا على هذا
ما يقع قبل ذلك في مدة حياة الانسان وتصرفه في الدنيا فان ما قارب شيئاً يعطى
حكمه فحالة الموت شبهة بالموت ولا تعد من الدنيا ويجوز ان يكون المراد بفتنة
المات فتنة القبر كما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فتنة القبر « كمثل
أو أعظم من فتنة الدجال » (٢) ولا يكون على هذا الوجه متكرراً مع قوله من
عذاب القبر لان العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير المسبب : ولا يقال ان
المقصود زوال عذاب القبر لان الفتنة نفسها أمر عظيم وهو شديد مستعاذ بالله
من شره : والحديث الذي ذكره عن مسلم فيه زيادة كون الدعوات ما موراً بها
عقيب التشهد : وقد ظهرت العناية بالدعاء بهذه الأمور حيث أمرنا بها في كل
صلاة وهي حقيقة بذلك لعظم الأمر فيها وشدة البلاء في وقوعها ولأن أكثرها
أو كلها أمور إيمانية غيبية فتكررها على الأنفس يجعلها ملكة لها : وفي لفظ
مسلم أيضاً فائدة أخرى وهي تعليم الاستعاذة وصيغتها فانه قد كان يمكن التعبير

(١) الحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله
« فتنة » قال اهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار : قال عياض واستعماله في العرف انكشف
ما يكره : ويطلق على القتل والاحراق والنميمة وغير ذلك : وقوله « المسيح » قال في الفتح
هو بتخفيف الهمزة المكسورة وفتح الميم يطلق على الدجال وعلى عيسى ابن مريم عليه السلام
ولكن اذا اريد الدجال قيد : وقال أبو داود في السنن المسيح مثقل للدجال ومخفف عيسى
والمشهور الأول !

(٢) قال في الفتح أخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفيان الثوري ان
الميت اذا سئل من ربك تراأى له الشيطان فلماذا ورد سؤال التثنية له حين يسئل ثم اخرج
بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحبون اذا وضع الميت في القبر اللهم اغفره من الشيطان :

٤ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ نَزَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي

عنها بغير هذا اللفظ ولو عبر بغيره لحصل المقصود وامتنل الأمر ولكن الأولى قول ما أمر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذهب الظاهرية الى وجوب هذا الدعاء في هذا المحل (١) وليعلم ان قوله عليه السلام « اذا تشهد أحدكم فليستعذ » عام في التشهد الأول والأخير معا : وقد اشتهر بين الفقهاء استحباب التخفيف في التشهد الأول وعدم استحباب الدعاء بعده حتى شاحج بعضهم في الصلاة على الآل فيه والعموم الذي ذكرنا يقتضى الطلب بهذا الدعاء فمن خصه فلا بد له من دليل راجح (٢) وان كان نصا فلا بد من صحته والله أعلم :

هذا الحديث يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين لمحله ولو فعل فيها حيث لا يكره الدعاء في اى الأماكن كان لجاز ولعل الأولى ان يكون في احد موطنين اما السجود واما بعد التشهد فانهما الموضعان اللذان امرنا فيهما بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام « واما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء » وقال

(١) قال ابن حزم يلزم فرضاً اذا فرغ من التشهد : قيل وقد روى عن طاوس انه صلى ابنه بحضرته قال له ذكرت هذه الكلمات قال لا فامر به باعادة هذه الصلاة وهذا ذكره مسلم في صحيحه بلاغا بغير اسناد ! قال عياض انه حمل امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك على الوجوب قال القرطبي يحتمل ان يكون امره بالاعادة تغليظا لئلا يتهاون بتلك الدعوات فيتركها فيحرم فئدتها وثوابها وما ذكره ابن حزم عقيب التشهد لم يوافقه عليه احد وفي رواية لمسلم يقيد التشهد بالآخر فيرد ما قال ويحمل المطلق على المقيد وهي من رواية الوليد بن مسلم وزيادة العدل مقبولة ولم يستحضر الشارح هذه الرواية المقيمة فقال وليعلم :

(٢) قد قام الدليل بل التخصيص بالآخر في رواية لمسلم « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ » وروى احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى التحيات لله الى قوله عبسده ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان في آخره دعا في تشهده بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم :

فَقَالَ قُلُوبُ اللَّهِمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ
فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١﴾

في التشهد « وليتخير بعد ذلك من المسئلة ماشاء » ولعله يترجح كونه فيما بعد التشهد
لظهور الغاية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل (٢) وقوله « اني ظلمت نفسي
ظلما كثيرا » دليل على ان الانسان لا يعرى من ذنب وتقصير كما قال عليه الصلاة
والسلام « استقيموا ولن تحصوا » وفي الحديث « كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين
التوابون » وانما اخذنا ذلك من حيث الأمر بهذا القول مطلقا من غير تقييد
وتخصيص بحالة فلو كان ثمة حالة لا يكون فيها ظلم ولا تقصير لما كان هذا الاخبار
مطابقا للواقع فلا يؤمر به : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا يغفر الذنوب
الا أنت » اقرار بوحداية الباري تعالى واستجلاب لمغفرته بهذا الاقرار كما قال
تعالى « علم ان له ربا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب » وقد وقع في هذا الحديث
امثال لما اننى الله تعالى عليه في قوله (والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم
ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله) وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم « ولا يغفر الذنوب الا أنت » كقوله تعالى (ومن يغفر الذنوب الا الله) وقوله
« فاغفر لي مغفرة من عندك » فيه وجهان : احدهما ان يكون اشارة الى التوحيد
المذكور كأنه قال لا يفعل هذا الا انت فافعله انت والثاني وهو الأحسن ان

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه
وقوله ظلمنا كثيرا روى بالثاء المثلثة وبالياء الموحدة : قال النووي ينبغي ان يجمع بينهما فيقول
كثيرا كبيرا : وتعقبه الشيخ عز الدين بن جماعة فقال ينبغي ان يجمع بين الروايتين فيأتى
مرة بالمثلثة ومرة بالموحدة فاذا أتى بالدعاء مرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتيا بالسنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
ينطق به كذلك :

(٢) قال الفاكهاني في هذا الترجيح نظرا والاولى الجمع بينهما في الحولين المذكورين :
اقول وقد اشار البخارى الى محله فأورده في باب الدعاء قبل السلام :

٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ إِلَّا يَقُولُ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي : وَفِي لَفْظٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يكون إشارة الى طلب مغفرة متفضل بها من عند الله تعالى لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره فهي رحمة من عنده بهذا التفسير ليس للعبد فيها سبب وهذا تبرؤ من الأسباب والأدلال بالأعمال والاعتقاد في كونها موجبة للتوابع وجوبا عقليا : والمغفرة الستر في لسان العرب : والرحمة من الله تعالى عند المنزهين من الأصوليين عن التشبيه إما تنفس الأفعال التي يوصلها الله تعالى من الأنعام والافضال الى العبد واما ارادة ايصال تلك الأفعال الى العبد فعلى الأول هي من صفات الفعل وعلى الثاني هي من صفات الذات : وقوله « انك انت الغفور الرحيم » صفتان ذكرنا ختمنا للكلام على جهة المقابلة لما قبله فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني : وقد وقت المقابلة ههنا للأول بالأول والثاني بالثاني : وقد يقع على خلاف ذلك بان يراعي القرب فيجعل الأول للأخير وذلك على حسب اختلاف المقاصد وطلب التفتين في الكلام ومما يحتاج اليه في علم التفسير مناسبة مقاطع الآي لما قبلها والله اعلم :

حديث عائشة فيه مبادرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الى امتثال ما أمره الله تعالى به وملازمته لذلك : وقوله فسيح بحمد ربك فيه وجهان ا احدهما ان يكون المراد ان يسيح بنفس الحمد لما يتضمنه الحمد من معنى التسبيح الذي هو التنزيه لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال الحمود عليها الى الله تعالى وحده وفي ذلك نفى الشراكة : والثاني ان يكون المراد فسيح متلبسا بالحمد فتكون الباء دالة على الحال وهذا يرجح لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سبى وحمد بقوله سبحانك وبحمدك : وعلى مقتضى الوجه الأول يكتفى بالحمد فقط وكان

اللَّهُ ﷻ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ^(١)

تسبيح الرسول على هذا الوجه دليلا على ترجيح المعنى الثاني : وقوله وبحمدك قيل معناه وبحمدك سبحت وهذا يحتمل ان يكون فيه حذف أى بسبب حمد الله سبحت ويكون المراد بالسبب ههنا التوفيق والاعانة على التسبيح واعتقاد معناه : وهذا كما روى عن عائشة في الصحيح بحمد الله لا بحمدك أى وقع هذا بسبب حمد الله أى بفضلته واحسانه وعطائه فان الفضل والاحسان سبب للعمل لا للحمد فيعبر عنهما بالحمد : وقوله اللهم اغفر لي امثال لفوله تعالى (واستغفره) بعد امثال قوله (فسبح بحمد ربك) واما اللفظ الآخر فانه يقتضى الدعاء في الركوع واباحته ولا يعارضة قوله عليه السلام « وأما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء » فانه يؤخذ من هذا الحديث الجواز ومن ذلك الأولوية بتخصيص الركوع بالتعظيم (٢) ويحتمل ان يكون السجود قد امر فيه بتكثير الدعاء لاشارة قوله فاجتهدوا واحتمالها للكثرة والذي وقع في الركوع من قوله اغفر لي ليس كثيرا فليس في معارضة ما امر به في السجود : وفي حديث عائشة الأول سؤال وهو ان لفظة اذا تقتضي الاستقبال وعدم حصول الشرط حينئذ : وقول عائشة « ماصلى صلاة بعد ان انزلت عليه اذا جاء نصر الله » يقتضى تعجيل هذا القول لقرب الصلاة الأولى

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في باب التفسير وبلفظ آخر في غير موضع : وابو داود والنسائي وابن ماجه * وقوله « سبحانك » هو منصوب على المصدرية والتسبيح التثنية كما قال الشارح وقوله وبحمدك متعلق بحمدوف دل عليه التسبيح أى وبحمدك سبحتك : ومعناه بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك على سبحتك لا بحولى وقوتى : والله اعلم

(٢) لان تعظيم الرب في الركوع لا ينافى الدعاء كما ان الدعاء في السجود لا ينافى التعظيم وقد كرهه مالك رضي الله عنه واحتج بها ذكره الشارح : واذا امكن الجمع بين الروايات عمل به :

التي هي عقيب نزول الآية من النزول والفتح اى فتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجا يحتاج الى مدة أوسع من الوقت الذي بين نزول الآية والصلاة الأولى بعده : وقول عائشة في بعض الروايات يتأول القرآن (١) قد يشعر بأنه يفعل ما امر به فيه فان كان الفتح ودخول الناس في دين الله أفواجا حاصلا عند نزول الآية فلم قيل فيه اذا جاء وان لم يكن حاصلا فكيف يكون القول امثالاً للأمر الوارد بذلك ولم يوجد شرط للأمر . وجوابه ان نختار انه لم يكن حاصلاً على مقتضى اللفظ ويكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بادى الى فعل المأمور به قبل وقوع الزمن الذي تعلق به الأمر فيه اذ ذلك عبادة وطاعة لا يخص بوقت معين فاذا وقع الشرط كان الواقع من هذا القول بعد وقوعه واقعا على حسب الامثال وقبل وقوع الشرط واقعا على حسب التبرع وليس في قول عائشة يتأول القرآن ما يقتضي ولا بد ان يكون (٢) جميع قوله صلى الله عليه وآله وسلم واقعا على جهة الامثال للمأمور حتى يكون دالا على وقوع الشرط بل مقتضاه انه يفعل تأويل القرآن وما دل عليه لفظه فقط وجاز ان يكون بعض هذا القول فعلا لطاعة مبتدأة وبعضه امثالاً للأمر والله اعلم :

(١) هذه الرواية رواها الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وممناه انه يتأول قوله تعالى فسيح بحمد ربك واستغفره أى يعمل بما امر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما امر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لان حالة الصلاة افضل من غيرها فكان يختارها لأداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل : (٢) قوله ولا بد تأكيد وقوله ان يكون مفعول يقتضي والله اعلم بالصواب

وفي الباب أحاديث كثيرة في صيغ الدعاء في الركوع والسجود نورد لك أهمها ■ الحديث الاول عن عائشة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والامام احمد : وهو يدل على مشروعية هذا الدعاء في الركوع والسجود : وقوله « سبح قدوس » خبران مبتداهما محذوف تقديره ركوعي وسجودي لمن هو سبح قدوس : هما بضم أولهما وبفتحهما والضم أكثر : قال الجوهرى سبح من صفات الله : وقال ابن فارس والريدى وغيرها سبح هو الله

عز وجل والمراد المسيح والمقدس : فكأنه يقول مسيح مقدس ومعنى سبح المبرأ من النقائص
والشريك وكل مالا يليق بالالهية : وقدوس المطهر من كل مالا يليق بالخالق : وقوله « رب
الملائكة والروح » هو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملك عظيم
يكون اذا وقف كجميع الملائكة : وقيل جبريل والله اعلم :

الحديث الثاني عن معاذ بن جبل « قال لقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى اوصيك
بكلمات تقوهن فى كل صلاة « اللهم اعنى ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود
والنسائى والامام احمد بن حنبل : قال الخافض ابن حجر سنده قوى : وهو يدل على مشروعية
هذا الدعاء فى كل صلاة بدون تقييد بمحل وفى لفظ لأبى داود فى دير كل صلاة فيكون
باعتبار هذه الزيادة من الأدعية التى هى آخر الصلاة بناء على ان المراد من ذكر الصلاة
آخرها قبل الخروج منها : وقوله « انى اوصيك » الخ وفى رواية أبى داود لاتدعهن يفيد
النسب وأصله التحريم فدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات : وقيل انه نهي ارشاد : ووجه
تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتقة على جميع خيرى الدنيا والآخرة والله اعلم :

الحديث الثالث عن سداد بن اوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول فى
صلاته « اللهم انى اسألك الثبات فى الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن
عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم
واستغفرك لما تعلم » رواه النسائى بإسناد رجاله ثقات واخرجه الترمذى بنحو من هذا : وقوله
من خير ما تعلم هو سؤال خير الأمور على الإطلاق لأن علمه جل جلاله محيط بجميع الاشياء
وكذلك التوعد من شر ما تعلم والاستغفار لما يعلم فكأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم اسألك
من خير كل شئ وأعوذ بك من شر كل شئ واستغفرك لكل ذنب : والكلام على عصمة
الأنبياء قد تقدم فيكون من باب الارشاد والتعليم للأمة والله اعلم :



باب الوتر

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ مَثْنِي مَثْنِي فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءُ^(١)

الكلام على هذا الحديث من وجوه احدها قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى اخذ به مالك رحمه الله في انه لا يزداد في صلاة النفل على ركعتين وهو ظاهر هذا اللفظ في صلاة الليل وقد ورد حديث آخر «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» وانما قلنا انه ظاهر اللفظ لان المبتدا محصور في الخبر فيقتضى ذلك حصر صلاة الليل فيما هو مثنى وذلك هو المقصود اذ هو يناه في الزيادة لما انحصرت صلاة الليل في المثنى وهذا يعارضه ظاهر حديث عائشة الآتي (٢) وقد

(١) أخرجه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وزاد الحصة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى : وقد اختلف العلماء في زيادة قوله والنهار فضعفها جماعة من أئمة الحديث بان الحفاظ من اصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه والذي ذكرها على البارقي الأزدي عن ابن عمر وهو ضعيف وحكم النسائي على راويها بانه اخطأ فيها فقال يحيى بن معين من على الأزدي حتى اقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الانصارى عن نافع عن ابن عمر كان يصلي التطوع بالنهار او بما لا يقصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحا لما خالفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه رواه عنه مصر بن محمد في سؤالاته لكن روي وهب باسناد قوى عن ابن عمر قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ولعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالرفع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريق من يشترط في الصحيح ان لا يكون شاذ :

(٢) وهو قولها «وتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء الا في آخرها» وحمله الجمهور على انه لبيان الأفضل : ويحتمل ان يكون للأرشاد الى الاخشاذ السلام من الركعتين اخف على المصلي من الأربع لما فوقها بما فيه من الراحة غالبا :

اخذ به الشافعي وأجاز الزيادة على الركعتين من غير حصر في العدد وذكر بعض مصنفى أصحابه شرطين في ذلك : حاصل قوله انه متى تنفل بازيد من ركعتين شفعا أو وراً فلا يزيد على تشهدين ثم ان كان المتنفل به شفعا فلا يزيد بين التشهدين على ركعتين وان كان وراً فلا يزيد بين التشهدين على ركعة فعلى هذا اذا تنفل بعشر جلس بعد الثامنة ولا يجلس بعد السابعة ولا بعد ما قبلها من الركعات لانه حينئذ يكون قد زاد على ركعتين بين التشهدين فاذا تنفل بخمس مثلاً جلس بعد الرابعة وبعد الخامسة ان شاء أو بسبع فبعد السادسة والسابعة وان اقتصر على جلوس واحد في كل ذلك جاز وانما الجأ الى ذلك تشبيه التوافل بالفرائض والفريضة الوتر هي صلاة المغرب وليس بين التشهدين فيها الا ركعة واحدة والفرائض الشفع ليس بين التشهدين فيها أكثر من ركعتين ولم يتفق أصحاب الشافعي على هذا الذي ذكره الوجه الثاني من الكلام على الحديث انه كما يقتضى ظاهره عدم الزيادة على ركعتين فكذلك يقتضى عدم النقصان منهما : وقد اختلفوا في التنفل بركعة فردة والمذكور في مذهب الشافعي جوازه وعن أبي حنيفة منعه : والاستدلال به لهذا القول كما تقدم وهو أولى من استدلال من استدلل على ذلك بانه لو كانت الركعة الفردة صلاة لما امتنع قصر صلاة الصبح والمغرب فان ذلك ضعيف : الوجه الثالث يقتضى الحديث تقديم الشفع على الوتر من قوله « صلاة الليل مثنى مثنى » وقوله « توتر له ما صلى » فلو أوتر بعد صلاة العشاء من غير شفع لم يكن آتياً بالسنة : وظاهر مذهب مالك انه لا يوتر بركعة فردة هكذا من غير حاجة : الوجه الرابع يفهم منه انتهاء وقت الوتر بطلوع الفجر من قوله « فاذا خشي أحدكم الصبح » وفي مذهب الشافعي وجهان أحدهما انه ينتهي بطلوع الفجر والثاني ينتهي بصلاة الصبح : الوجه الخامس قد يستدل بصيغة الأمر من يرى وجوب الوتر فان كان يرى وجوب الوتر كونه آخر صلاة الليل فالأمر قريب ولا أعلم احداً قال ذلك وان كان لا يرى بذلك فيحتاج ان يحمل الصيغة على الندب ولا يستقيم الاستدلال بها على وجوب صلاة الوتر عند من

يمنع استعمال اللفظ الواحد في الحقيقة والحجاز والا كان جمعا بين الحقيقة والحجاز في لفظة واحدة وهي صيغة الأمر : الوجه السادس يقتضى الحديث ان يكون الوتر آخر صلاة الليل فلو أوتر ثم أراد التنفل فهل يشفع بركعة أخرى ثم يصلي فيه وجهان للشافعية وان لم يشفعه بركعة ثم يتنفل فهل يعيد الوتر أخيراً ففيه قولان للمالكية فيمكن كل واحد من الفريقين ان يستدل بالحديث بعد تقديم مقدمة لكل واحد منهما يحتاج الى اثباتها : اما من قال انه يشفع وتره فيقول الحديث يقتضى ان يكون آخر صلاة الليل وترا وذلك يتوقف على ان لا يكون قبله وتر لما جاء في الحديث « لا وتران في ليلة » (١) فلزم عن ذلك ان يشفع الوتر الأول فانه ان لم يشفعه واعاد الوتر لزم وتران في ليلة وان لم يعيد الوتر لم يكن آخر صلاة الليل وتراً : وأما من قال لا يشفع ولا يعيد الوتر فلانه منع ان ينقطع حكم صلاة على أخرى بعد السلام والحديث وطول الفصل ان وقع ذلك فاذا لم يجتمعا فالحقيقة انهما وتران ولا وتران في ليلة فامتنع الشفع وامتنع إعادة الوتر أخيراً ولم يبق الا مخالفة ظاهر قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا فلا يحتاج الى الاعتذار عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا وتران في ليلة » وهو محمول على الاستحباب كما ان الأمر باصل الوتر كذلك وترك المستحب أولى من ارتكاب المكروه وأما من قال بالاعادة فهو أيضاً مانع من شفع الوتر للأول محافظة على قوله عليه السلام « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » ويحتاج الى الاعتذار عن قوله « لا وتران في ليلة » ■ واعلم انه ربما يحتاج في هذه المسئلة الى مقدمة أخرى وهو ان التنفل بركعة فردة هل يشرع فعليك بتأمله (٢)

(١) وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي

(٢) استدلل بعض الشافعية للجواز بموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الصلاة خير

موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل » صححه ابن حبان :

٢- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَنْ كُلَّ اللَّيْلِ أوترَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
مَنْ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَوْسَطَهُ وَآخِرَهُ فَانْتَهَى وَتَرَعَهُ إِلَى السَّحَرِ ^(١)

اختلفوا في ان الأفضل تقديم الوتر في أول الليل او تأخيره الى آخره على وجهين لاصحاب الشافعي (٢) مع الاتفاق على جواز ذلك وحديث عائشة يدل على الجواز في الأول والوسط والآخر ولعل ذلك كان بحسب اختلاف الحالات وطروء الحاجات وقيل بالفرق بين من يرجو ان يقوم في آخر الليل وبين من يخاف ان لا يقوم والأول تأخيره افضل والثاني تقديمه أفضل : ولا شك ان اذا نظر الى آخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه أفضل من أوله لكن اذا عارض ذلك احتمال تقويت الأصل قدمناه علي فوات الفضيلة وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ومن جملة صورها ما اذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت فهل يقدم التيمم في اول الوقت احرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره احرازاً للوضوء فيه خلاف : والمختار في مذهب الشافعي ان التقديم افضل فعليك بالنظر في التنظير بين المسئلتين والموازنة بين الصورتين :

(١) خرجه البخاري في باب الوتر ولم يذكر لفظ من اول الليل واوسطه وآخره ورواه مسلم بهذا اللفظ وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :
(٢) قال النووي والصواب ان تأخير الوتر الى آخر الليل افضل لمن وثق بالاستيقاظ آخر الليل ومن لا يثق بذلك فالتقديم له افضل وبدل له حديث جابر المذكور في صحيح مسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل ويحمل ما في الأحاديث المطلقة على هذا التفصيل الصحيح الصريح : ومن ذلك حديث اوصاني خليل ان لا انام الا على وتر وهو محمول على من لا يوثق بالاستيقاظ :

٣ — عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُوترُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا ^(١)

هذا كما قدمناه يتمسك به على جواز الزيادة على ركعتين في النوافل : وتأوله بعض المالكية بتأويل لا يتبادر الى الذهن وهو ان حمل ذلك على ان الجلوس في محل التيمام لم يكن الا في آخر ركعة كأن الأربع كانت الصلاة فيها قياما والاخيرة كانت جلوسا في محل التيمام وربما دل لفظه على تأويل أحاديث قدمها هذا منها بان السلام وقع بين كل ركعتين وهذا مخالفة للفظ فانه لا يقع السلام بين كل ركعتين الا بعد الجلوس وذلك ينافيه قولها « لا يجلس في شيء الا في آخرها »

(١) قوله « يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء الا في آخرها » يدل على الوصل وقد اختلف السلف في الأفضل من الوصل والفصل فقال احمد رحمه الله الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى وان صلى بالنهار اربعا فلا بأس : وقال محمد بن نضر نحوه في صلاة الليل : وقد ذهب الجمهور الى الايتار بركعة قال العراقي ومن كن يوتر بركعة من الصحابة الخلفاء الاربعة وسعد بن ابى وقاص ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وأبو موسى الأشعري وأبو الدرداء وحذيفة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومعاوية وتميم الداري وأبو ايوب الأنصاري وأبو هريرة وغيرهم : وقد روى عن عمر وعلى وأبى وابن مسعود الايتار بثلاث متصلة : قال ومن أوتر بركعة (اى من التابعين) سالم بن عبد الله وعبد الله بن عباس وابن أبى ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبى رباح وغيرهم : ومن الأئمة مالك والشافعي والأوزاعي واحمد واسحق وأبو ثور وداود وابن حزم : وذهبت الهاديوية وبعض الخنفية الى انه لا يجوز الايتار بركعة : استدلل الأولون بحديث الباب وغيره من الأحاديث الصحيحة الواردة في الباب : واستدل الآخرون بما روي من حديث محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن البتراء : قال العراقي وهذا مرسل ضعيف : وقال ابن حزم لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن البتراء : واحتج بعض الخنفية على الاقتصار على ثلاث وعدم اجزاء غيرها بان الصحابة اجمعوا على ان الوتر بثلاث موصولة حسن جاز واختلفوا فيها عداه قال فخذنا بما اجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه : ونعقب بمنع الاجماع كما سبق بيانه بما ورد من النبي عن الايتار بثلاث : والله اعلم :

وفي هذا نظر * واعلم ان محط النظر هو الموازنة بين الظاهر من قوله عليه السلام « صلاة الليل مثنى مثنى » في دلالاته على الحصر وبين دلالة هذا الفعل على الجواز والفعل يتطرق اليه الخصوص الا انه بعيد لا يصار اليه الا بدليل فتبقى دلالة الفعل على الجواز معارضة بدلالة اللفظ على الحصر ودلالة الفعل على الجواز عندنا أقوى : نعم يبقى نظر آخر وهو ان الأحاديث دلت على جواز اعداد مخصوصة فاذا جمعناها ونظرنا اكثرها فازاد عليه اذا قلنا بجوازه كان قولنا بالجواز مع اقتضاء الدليل منعه من غير معارضة الفعل له فلقائل ان يقول يعمل بدليل المنع حيث لا معارض له من الفعل الا ان يصمد عن ذلك اجماع أو يقوم دليل على ان الأعداد المخصوصة ملغاة عن الاعتبار ويكون الحكم الذي دل عليه الحديث مطلق الزيادة فهنا يمكن أمران : احدهما ان نقول بمقادير العبادات يغلب عليها التبعيد فلا يحزم بان المقصود لا يتعلق بالعدد وان المقصود مطلق الزيادة : الثاني ان نقول المانع الخيل هو الزيادة على مقدار الركعتين وقد انفي بهذه الأحاديث ولا يقوى كثيراً والله عز وجل أعلم :

الحديث الأول عن ام سلمة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بسبع ويخمس لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام » رواه النسائي وابن ماجه والاثماني احمد بن حنبل : وهو يدل على مشروعية الايتار بسبع ويخمس بدون فصل بسلام وهي ترد على من قال بتعيين الثلاث : الحديث الثاني عن طاق بن علي قال « يقول سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يوتران في ليلة » رواه أبو داود والنسائي والاثماني احمد بن حنبل والترمذي وحسنه قال عبد الحق وغير الترمذي صححه وهو يدل على عدم مشروعية اعادة الوتر ثانياً ونقضه في ليلة : قال العراقي وإلى هذا ذهب اكثر العلماء وقالوا ان من اوتر واراد الصلاة بعد ذلك لا يفتن وترو ويصلي شفعا شفعا حتى يصبح : قال فن الصحابة أبو بكر الصديق وعمار بن ياسر ورافع بن خديجة وعائذ بن عمرو وطلق بن عتي وأبو هريرة وعائشة : ومن قال به من التابعين سعيد بن المسيب وعلقمة والشامي وابراهيم النخعي وسعيد بن جبير ومكحول والحسن البصري وغيرهم ومن الائمة سفيان الثوري ومالك وابن المبارك واحمد والأوزاعي والشافعي وأبو ثور : وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم جواز نقص الوتر وقالوا يضيف اليها أخرى ويصلي ما بداله ثم يوتر في آخر صلاته قال وذهب اليه اسحاق : والحديث حجة عليهم : وقد تقدم للشارح بحث في ذلك فارجع اليه والله اعلم

باب الذكر عقب الصلاة

١ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَفَعَ
الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا
سَمِعْتُهُ : وَفِي لَفْظٍ مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الَّا بِالتَّكْبِيرِ (١)

فيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة والتكبير بخصوصه من جملة
الذكر قال الطبري فيه الابانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر
بمدصلاته ويكبر من خلفه قال غيره ولم أجد من الفقهاء من قال هذا الا ما ذكره
ابن حبيب في الواضحة كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث اثر صلاة
الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاث مرات وهو قديم من شأن الناس : وعن مالك
انه محدث وقد يؤخذ منه تأخر الصبيان في الموقف لقول ابن عباس ما كنا
نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بالتكبير فلو كان
متقدماً في الصف الأول لعلم انقضاء الصلاة بسماع التسليم : وقد يؤخذ منه انه
لم يكن ثمة مسمع جهير الصوت يبلغ الناس بجهازة صوته :

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة : ومسلم وأبو داود : وقوله كان على عهد
الخاي على زمانه ومثل هذا يحكم له بالرفع عند الجمهور خلافاً لمن شذ في ذلك : وقوله كنت اعلم
اذا انصرفوا يؤخذ منه انه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الاوقات لصغره : استدلل
به بعض السلف على استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة ومن استحبه من
المتأخرين ابن حزم : وقال ابن بطال اصحاب المذاهب المتبعة وغيرهم متفقون على عدم
استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر حاشا ابن حزم : وحمل الشافعي هذا الحديث على انه
جهير ليعلمهم حصة الذكر لا أنه كان دائماً قال واختار الامام والمأموم أن يذكر الله بعد
انقضاء من الصلاة ويخفيان ذلك الا أن يقصدا التعليم فيعلمان ثم يسرا : والله أعلم

٢ - عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ أَمَلَى عَلَى الْمَغِيرَةِ
ابْنُ شُعْبَةَ مِنْ كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ
كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ
وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا
مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ ثُمَّ وَقَدْتُ بَعْدُ عَلَى
مُعَاوِيَةَ فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ : وَفِي لَفْظٍ كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلِ
وَقَالَ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الْأُمِّهَاتِ
وَوَادِ الْبَنَاتِ وَمَنْعٍ وَهَاتِ ^(١)

فيه دليل على استحباب هذا الذكر المخصوص عقيب الصلاة وذلك لما
اشتمل عليه من معاني التوحيد ونسبة الأفعال إلى الله تعالى والمنع والاعطاء
وتعمام القدرة والثواب المرتب على الأذكار يرد كثيرا مع خفصة الأذكار على
اللسان وقلتها وإنما كان ذلك باعتبار مدولاتها وإن كلها راجعة إلى الإيمان الذي
هو أشرف الأشياء والجد الحظ ومعنى لا ينفع ذا الجد منك الجد لا ينفع ذا الحظ
حظه وإنما ينفعه العمل الصالح والجد ههنا وإن كان مطلقا فهو محمول على حظ
الدنيا وقوله منك متعلق بـ (٢) وينبغي أن يكون مضمنا معنى يمنع أو ما يقار به

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي
وقوله أملى على المغيرة إذا كان المغيرة أميرا على الكوفة من قبل معاوية : وقوله عتيب كل صلاة
مكتوبة أي فريضة : وفي رواية أخرى للبخاري كان يقولها في دبر كل صلاة ولم يقل مكتوبة :
وقوله الجد قال النووي الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في الدنيا
بالمال أو الولد أو المظنة أو السلطان والمعنى لا ينجيه حظه منك وإنما ينجيه فضلك ورحمتك :

(٢) وقال الخطابي من في قوله منك بمعنى البذل قال الشاعر
فليت لنا من ماء زمزم شربة * مبردة باتت على الطهيان

ولا يعود منك الى الجسد على الوجه الذى يقال فيه حظي منك قليل أو كثير بمعنى عنايتك بي أو رعايتك لى فان ذلك نافع : وفي امر معاوية بذلك المبادرة الى امتثال السنن واشاعتها وفيه جواز العمل بالمكتوبة بالأحاديث واجرائها مجرى المسدوع والعمل بالخط في مثل ذلك اذا امن تغييره وفيه قبول خبر الواحد وهو فرد من افراد لا تحصى كما قررناه فيما تقدم وقرله عن قيل وقال والأشهر فيه قيل بفتح اللام على سبيل الحكاية وهذا النهى لابد من تقييده بالكثرة التى لا يؤمن معها وقوع الخطأ والخطأ والتسبب الى وقوع المفاسد من غير يقين والاخبار بالأمر الباطلة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كفى بالمرء اثماً ان يحدث بكل ما سمع (١) وقال بعض السلف لا يكون إماماً من حدث بكل ما سمع : واما اضاءة المال لحقيقته المتفق عليها بذله فى غير مصلحة دينية أو دنيوية وذلك ممنوع لان الله تعالى جعل الأموال قياماً لمصالح العباد وفي تبذيرها تفويت لتلك المصالح إمامي حق مضيعها أوفى حق غيره واما بذله وكثرة اتفائه في تحصيل مصالح الأخرى فلا يمنع من حيث هو كثرة وقد قالوا لاسرف في الخير واما اتفائه في مصالح الدنيا وملاذ النفس على وجه لا يلبق بحال المنفق وقدر ماله فقي كونه اسرافاً خلاف والمشهور انه اسراف وقال بعض الشافعية ليس باسراف لانه يقوم به مصالح البدن وملاده وهو غرض صحيح وظاهر القرآن يمنع من ذلك والأشهر في مثل هذا انه مباح اعنى اذا كان الاتفاق في غير معصية وقد نوزع فيه * واما كثرة السؤال فقيه وجهان احدهما ان يكون ذلك راجعاً الى الأمور العلمية وقد كانوا يكرهون تكلف المسائل التى لا تدعو الحاجة اليها وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعظم الناس جرماً عند الله من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم من أجل مسألتهم وفي حديث اللعان لما سئل عن الرجل يجد مع امرأته رجلاً فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها : وفي حديث معاوية

(١) أخرجه مسلم من طريق أبي هريرة

نهي عن الاغلوطات (١) وهي شداد المسائل وصعابها وانما كان ذلك مكروها لما يتضمن كثيراً من التكلف في الدين والتقطع والرجم بالظن من غير ضرورة تدعو اليه مع عدم الامن من العثار وخطا الظن والأصل المنع من الحكم بالظن الا ان تدعو الضرورة اليه : الوجه الثاني ان يكون ذلك راجعا الى سؤال المال وقد وردت احاديث في تعظيم مسألة الناس ولاشك ان بعض سؤال الناس أمواهم ممنوع وذلك حيث يكون الاعطاء بناء على ظاهر الحال ويكون الباطن خلافه أو يكون السائل مخبراً عن امر هو كاذب فيه وقد جاء في السنة ما يدل على اعتبار ظاهر الحال في هذا وهو ما روى انه مات رجل من اهل الصفة وترك دينارين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيتان وانما كان ذلك والله أعلم لانهم كانوا فقراء مجردين يأخذون ويتصدق عليهم بناء على الفقر والعدم وظهر ان معه هذين الدينارين على خلاف ظاهر حاله والمتقول عن مذهب الشافعي حينئذ جواز السؤال فاذا قيل بذلك فيبقى النظر في تخصيص المنع بالكثرة فانه ان كانت الصورة تقتضي المنع فالسؤال ممنوع كثيره وقليله وان لم تقتض المنع فينبغي حمل هذا النهي على الكراهة للكثير من السؤال مع انه لا يخلو السؤال من غير حاجة عن كراهة فتكون الكراهة في الكثرة اشد وتكون هي المخصوصة بالنهي وتبين من هذا ان من يكره السؤال مطلقا حيث لا يحرم ينبغي ان يحمل قوله كثرة السؤال على الوجه الاول المتعلق بالمسائل الدينية او يجعل النهي دالا على المرتبة الاشدية من الكراهة وتخصيص العقوق بالامهات مع امتناعه في الاتباء أيضا لاجل شدة حقوقهن ورجحان الامر يبرهن بالنسبة الى الاتباء وهذا من باب تخصيص الشيء بالذكر لاظهار عظمه في المنع ان كان ممنوعاً وشرفه ان كان مأموراً به وقد راعي في موضع آخر التنبيه بذكر الأدنى على الأعلى فيخص الأدنى بالذكر وذلك بحسب اختلاف المقصود ووأد البنات عبارة عن دقهن مع الحياة وهذا التخصيص بالذكر لانه كان هو الواقع في الجاهلية فتوجه النهي اليه لأن الحكم مخصوص بالبنات * ومنع وهات راجع الى السؤال مع ضميمته النهي عن المنع

(١) رواه احمد وورد ايضا ستكون اقوام من امتي يفلطون فقهاءهم بمطل المسائل أو تلك شرار امتي

٣- عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ
ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ
ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ قَالَ وَمَا ذَاكَ قَالُوا
يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ
وَيَعْتَقُونَ وَلَا نَعْتَقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَلَا أَعَلَّمَكُمُ شَيْئًا تَدْرِكُونَ
بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ وَلَا يَكُونُ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْكُمْ

وهذا يحتمل وجهين ■ أحدهما أن يكون النهي عن المنع حيث يؤمر بالاعطاء
وعن السؤال حيث يمنع منه فيكون كل واحد مخصوصا بصورة غير صورة
الآخر * والثاني أن يجتمعا في صورة واحدة ولا تعارض بينهما فيمكن
وظيفة الطالب أن لا يسأل ووظيفة المعطى أن لا يمنع إن وقع السؤال وهذا
لا بد أن يستثنى منه ما إذا كان المطلوب محرما على الطالب فانه يمنع على المعطى
إعطائه لكونه معيئا على الانتم ويحتمل أن يكون الحديث محمولا على الكثرة من
السؤال والله أعلم :

الحديث يتعلق بالمسئلة المشهورة بالتفضيل بين الغنى الشاكر والفقر الصابر
وقد اشتهر فيها الخلاف والفقراء ذكروا للرسل صلى الله عليه وسلم ما يقتضى
تفضيل الاغنياء بسبب القربات المتعلقة بالمال وأقرهم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم على ذلك لكن علمهم ما يقوم مقام تلك الزيادة فلما قالها الاغنياء ساوهم

(١) سَمِيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْقُرَشِيِّ الْحِزْوِيِّ
الْمَدَنِيِّ تَابِعِي رَوَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكَوَانٍ وَرَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ وَعَبْدُ
اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ وَعُمَرُ
ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ وَكَانَ سَمِيُّ جَيْلًا قُتِلَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ قَتَلَهُ الْحُرُورِيُّ يَوْمَ قَدِيدٍ :

إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تَسْبِّحُونَ
وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً قَالَ أَبُو صَالِحٍ
فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالُوا سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا
فَفَعَلُوا مِثْلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ
قَالَ سُمِّيَ فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ وَهَمْتُ إِنَّمَا قَالَ
تَسْبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُحَمِّدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا
وَثَلَاثِينَ فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ
وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى يَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ^(١) ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ^(٢)

فيها وبقي معهم رجحان قربات الأموال فقال عليه السلام «ذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء» فظاهره القريب من النص انه فضل الأغنياء بزيادة القربات المالية (٣)

(١) وذكر مسام بعد هذا الحديث من طرق غير طريق أبي صالح وظاهره انه يسبح
ثلاثا وثلاثين مستمرة ويكبر ويحمد مثل ذلك وهذا ظاهر الأحاديث قال القاضي عياض وهو
أولى من تأويل أبي صالح
(٢) أخرجه البخاري بنحو هذا اللفظ : ومسلم بهذا اللفظ والنسائي : وفي الحديث
دليل على ان الصحابة رضى الله عنهم لشدة حرصهم على الأعمال الصالحة وقوة رغبتهم في الخير
كانوا يحزنون على ما يمتدح عليهم فعله من الخير مما يقدر عليه غيرهم فكان الفقراء يحزنون
على فوات الصدقة بالأموال التي يقدر عليها الأغنياء ويحزنون على التخلف عن الخروج في
الجهاد لعدم القدرة على آتاه وقد أخبر الله عنهم بذلك في كتابه الحكيم فقال (ولا على الذين
إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا إلا
يجدوا ما يفتقون) فهلا اقتدى علماءنا بهذا وآثروا حب الآخرة على الدنيا وهيثوا زادا
للسفر الطويل :

(٣) وقال ابن بطال عن المهب في هذا الحديث فضل الغني نصا لا تأويلا إذا استوفى
أعمال الغني والفقر فيما افترض الله عليهما فللغني حيث فضل عمل البر من الصدقة ونحوها
مما لا سبيل للفقر إليه

وبعض الناس يؤول قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء بتأويل مستكره (١) يخرج به عما ذكرناه من الظاهر والذي يقتضيه الأصل أنهما أن تساويا وحصل الرجحان بالعبادات المالية أن يكون الغنى أفضل ولا شك في ذلك وإنما النظر إذا تساويا في أداء الواجب فقط وانفرد كل واحد بمصلحة ما هو فيه (٢) وإذا كانت المصالح متعابلة ففي ذلك نظر يرجع إلى تفسير الأفضل فإن فسر بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة وإن كان الأفضل بمعنى الأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل للنفس من التطهير للاخلاق والرياضة لسوء الطباع بسبب الفقر أشرف فيترجح انقراء ولهذا المعنى ذهب الجمهور من الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها وذلك مع انقراض أكثر منه مع الغنى فكان أفضل بمعنى الأشرف * وقوله ذهب أهل الدثور * الدر هو المال الكثير * وقوله تدركون به من سبقكم يحتمل أن يراد به السبق المعنوي وهو السبق في الفضيلة * وقوله من بعدكم أي من بعدكم في الفضيلة ممن لا يعمل هذا العمل ويحتمل أن يراد القبلية الزمانية والبعدية الزمانية ولعل الأول أقرب إلى السياق فإن سؤالهم كان عن أمر الفضيلة وتقدم الأغنياء فيها * وقوله لا يكون أحد أفضل منكم يدل على ترجيح هذه الأذكار على فضيلة المال وعلى أن تلك الفضيلة للأغنياء مشروطة بأن لا يفعلوا هذا الفعل الذي أمر به الفقراء وفي تلك الرواية تعليم كيفية هذا الذكر وقد كان يمكن أن يكون فرادى أي كل كلمة على حدة ولو فعل ذلك جاز وحصل به المقصود ولكن بين في هذه الرواية أنه يكون مجموعا ويكون العدد للجملته وإذا كان كذلك يحصل في كل فرد هذا العدد والله أعلم (٣)

(١) التأويل المستكره أن يكون الإشارة إلى الفقراء لتقدير ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء أي ذلك الحاصل لكم وهو فضل الله بسبب فقركم

(٢) أي الفقير بكثرة النوافل في الأذكار والغني بنوافل الصدقات

(٣) قال القرافي في القواعد من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعا لأن شأن العطاء إذا حدوا شيئا أن يوقف عنده وبعد الخارج عنه ميسرا للأدب اه وقدمته بعض العلماء بالدواء يكون مثلا فيه أوقية سكر فلو زيد فيه وقية أخرى لتخلف الانتفاع به فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع : والله أعلم

٢ -- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خِمِيصَةٍ
لَهَا أَعْلَامٌ فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ أَذْهَبُوا بِخِمِيصَتِي
هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُوا بَانِبْجَانِيَةَ أَبِي جَهْمٍ فَأَتَاهَا أَلْهَتْنِي أَنْفَاعُ عَنْ
صَلَاتِي ﷺ (١)

الخميصة كساء مربع له أعلام * والانبجانية كساء غليظ * فيه دليل على
جواز لباس الثوب ذي العلم ودليل على أن اشتغال الفكر يسيرا غير قاذح في
الصلاة * وفيه دليل على طلب الخشوع في الصلاة والاقبال عليها وتقي ما يقتضي
شغل الخاطر بنعيمها * وفيه دليل على مبادرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى
مصالح الصلوة وتقي ما يחדش فيها حيث أخرج الخميصة واستبدل بها غيرها لما
لا يشغل فهذا مأخوذ من قوله فنظر إليها نظرة : وبعثه إلى أبي جهم بالخميصة
لا يلزم منه أن يستعملها في الصلوة كما جاء في حلة عطار و قوله عليه السلام
لعمر « اني لم أ كسيتها التلبسها » * وقد استنبط الفقهاء من هذا كراهة كل ما يشغل
عن الصلوة من الاصباغ والتقوش والصنائع المستطرفة فان الحكم يعم بعموم علته
والعلة الاشتغال عن الصلوة وزاد بعض المالكية في هذا كراهة غرس الأشجار
في المساجد * والانبجانية يقال بفتح الهمزة وكسرهما وكذلك في الباء وكذلك
الباء تخفف وتشدد وقيل انها الكساء من غير علم فان كان فيه علم فهو خميصة

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي
وابن ماجه : وقوله في خميصة هو بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة وهي كساء اسود
مربع له علمان او اعلام ويكون من خر او صوف ولا يسمى خميصة الا ان تكون سوداء
مملعة سميت بذلك للينها ورقها وصغر حجمها اذا طويت مأخوذ من الخمس وهو ضمور البطن :
وقوله ألهتني اي شغلتني وهو من الالهاء وثلاثيه لى الرجل عن الشيء يلهى عنه اذا غفل وهو من
باب علم يعلم : واما لها يلها اذا لعب فهو من باب نصر ينصر : ومناسبة اراد هذا الحديث في
هذا الباب ان اشتغال الفكر يسير في الصلاة عند الذكر لا يغفر في الصلاة : وظاهره ترك
الذكر عقيب الصلاة ايضا :

* وفيه دليل على قبول الهدية من الأصحاب والارسال اليهم والطلب لها من يظن به السرور بذلك والمساحة :

الحديث الأول عن توبان قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام »
رواه مسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على مشروعية هذا الذكر عقيب الصلاة : قال النووي المراد بالانصراف السلام وفيه مشروعية الاستغفار ثلاثا : وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم مع انه مقفور له صلى الله عليه وآله وسلم واجاب ابن سيد الناس فقال هو وفاة بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر كما قال عليه الصلاة والسلام « افلا اكون عبداً شكوراً » : وليين للمؤمنين سنته فعلا كما بينهما قولاً في الدعاء والضراعة ليقبلى به في ذلك : وقوله « انت السلام ومنك السلام » السلام الأول اسم من اسماء الله تعالى والثاني السلامة : وقوله تباركت تفاعلت من البركة وهي الكثرة والثناء ومعناه تماظمت اذ كثرت صفات جلالك وكالك : وهذا لا يعارض الأحاديث الواردة بعهد السلام لان هذا غير مقيد بعهد السلام مباشرة بخلاف تلك فانها مقيدة بعهد السلام : فيجمع بينهما : فقههم :

الحديث الثاني عن ام سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا صلى الصبح حين يسلم اللهم اني اسألك علماً نافعاً : ورزقاً طيباً : وعملاً مقبلاً » رواه ابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على مشروعية هذا الذكر عقيب صلاة الصبح : وقوله علماً نافعاً قيد العلم بالنافع لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الآخرة وربما كان من زرائع الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع : وقوله « ورزقاً طيباً » الخ قيد الرزق بالطيب لان كل رزق غير طيب موقع في ورطة العقاب وكل عمل غير مقبل اتماب للنفس في غير طائل : اللهم انا نعوذ بك من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يقبل والله اعلم :



باب الجمع بين الصلاتين في السفر^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ^(٢)

هذا اللفظ في الحديث ليس في كتاب مسلم وإنما هو في كتاب البخاري وأما رواية ابن عباس في الجمع بين الصلاتين في الجملة من غير اعتبار لفظ بعينه فتفق عليه ولم يختلف الفقهاء في جواز الجمع في الجملة لكن أبا حنيفة رحمه الله يخصه بالجمع بعرفة ومزدلفة وتكون العلة فيه النسك لا السفر: ولهذا يقال لا يجوز الجمع عنده بعذر السفر وأهل هذا المذهب يؤولون الأحاديث التي وردت بالجمع على أن المراد تأخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية في أول وقتها: وقد قسم بعض الفقهاء الجمع إلى جمع مقارنة وجمع مواصلة وأراد بجمع المقارنة أن يكون الشيطان في وقت واحد كالأكل والقيام مثلاً فانهما يقعان في وقت واحد وأراد بجمع المواصلة أن يقع أحدهما عقيب الآخر وقصد إبطال تأويل أصحاب أبي حنيفة بما ذكرناه لأن جمع المقارنة لا يمكن في الصلاتين إذ لا يقعان في حالة

(١) أي هذا باب في بيان حكم الجمع في السفر بين الصلاتين وقد اطلق المصنف لفظ الجمع وإن لم يذكر في الباب إلا حديثاً واحداً مقيداً بما إذا كان على ظهر سیر ليتناول جميع أقسامه كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى:

(٢) (قوله على ظهر سیر) هكذا رواية الأكثر بإضافة الظهر للسیر: وفي رواية الكشميهني على ظهر بالتوين يسير بلفظ المضارع بتحتانية مفتوحة في أوله: قال الطيبي الظهر في قوله ظهر سیر للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غنى: ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعاً للكلام كأن السیر كان مستنداً إلى ظهر قوى من المطى مثلاً: وقال غيره جعل للسير ظهر لأن الراكب مادام سائراً فكأنه راکب ظهر:

واحدة وابطل جمع المواصلة أيضاً وقصد بذلك ابطال التأويل المذكور اذ لم يتنزل على شيء من القسمين : وعندى انه لا يبعد ان يتنزل على الثاني اذ وقع التحرى في الوقت او وقعت المساحة بالزمن اليسير بين الصلاتين اذا وقع فاصلاً لكن بعض الروايات في الأحاديث (١) لا يحتمل لفظها هذا التأويل الا على بعد كبير أولاً يحتمل اصلاً فاما ما لا يحتمل فاذا كان صحيحاً في سنده فيقطع العذر واماماً يبعد تأويله فيحتاج الى ان يكون الدليل المعارض له أقوى من العمل بظاهره وهذا الحديث الذى في الكتاب ليس يبعد تأويله كل البعد بما ذكر من التأويل : وأما ظاهره فان ثبت ان الجمع حقيقة لا يتناول عمورة التأويل فالحجة قائمة به حتى يكون الدليل المعارض له أقوى مع ذلك التأويل من هذا الظاهر : والحديث يدل على الجمع اذا كان على ظهر سير ولولا ورود غيره من الأحاديث بالجمع في غير هذه الحالة لكان الدليل يقتضي امتناع الجمع في غيرها لان الأصل عدم جواز الجمع وجوب ايقاع الصلاة في وقتها الحدود لها وجواز الجمع بهذا الحديث قد علق بصفة مناسبة الاعتبار فلم يكن ليجوز الغاؤها لكن اذا صح الجمع في حالة النزول فالعمل به أولى لقيام دليل آخر على الجواز في غير هذه الصورة أعنى السير وقيام ذلك الدليل يدل على الغاء اعتبار هذا الوصف ولا يمكن ان يمارض ذلك الدليل بالمفهوم من هذا الحديث لان دلالة ذلك المنطوق على الجواز في تلك الصورة بخصوصها أرجح : وقوله « وكذلك المغرب والعشاء » يريد في الجمع وظاهره اعتبار الوصف الذى ذكره فهما وهو كونه على ظهر سير : وقد دل الحديث

(١) وهى رواية انس « كان اذا ارتحل قبل زوال الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما » وهو صريح في الجمع بينهما في وقت الثانية : والرواية الاخرى اوضح دلالة وهى قوله « اذا اراد ان يجمع بين الصلاتين في السفر اخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم يجمع بينهما » وفى الرواية الاخرى عن ابن عمر « كان اذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق » فهذه الروايات صريحة في ابطال تأويل ابى حنيفة قال الخطابى ولو كان على ما ذكر لكان اعظم ضيقاً من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن اوائل الأوقات وواخرها مما لا يدركها اكثر الخاصة فضلاً عن العامة والله اعلم :

على الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ولا خلاف ان الجمع ممتنع بين الصبح وغيرها وبين العصر والمغرب كما لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر والعصر بمعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة : ومن ههنا ينشأ نظر القائسين في مسئلة الجمع فاحباب ابي حنيفة يقيسون الجمع المختلف فيه على الجمع الممتنع اتفاقا ويحتاجون الى الغاء الوصف الفارق بين محل النزاع ومحل الاجماع وهو الاشتراك الواقع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء * اما مطلقا أو في حالة العذر وغيرهم يقيس الجواز في محل النزاع على الجواز في محل الاجماع ويحتاج الى الغاء الوصف الجامع وهو اقامة النسك (١)

(١) والحاصل ان العلماء اختلفوا في جواز الجمع على ستة اقوال : احدها جواز الجمع للمسافر مطلقاً تقديماً وتأخيراً وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وسعد ابن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وأبو موسى وابن عمر وابن عباس : وبه قال جماعة من التابعين منهم عطاء ابن أبي رباح وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر ابن زيد وربيعة الرأي : وبه قال جماعة من أئمة المذاهب منهم سفيان الثوري والشافعي واسحق واحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر : ومن المالكية اشهب وحكاه ابن قدامة عن مالك أيضاً والمشهور عن مالك تخصيص الجمع بحمد السير مستلدين بحديث انس ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر » وهو مطلق والمقيد فرد منه : وفيه نظر : ودليلهم على جواز جمع التقديم سند كره به * ثانياً انما يجوز الجمع اذا جد به السير روى ذلك عن اسامة بن زيد وابن عمر وهو قول مالك في المشهور عنه مستلدين بحديث الباب قال ابن القيم في الهدى النبوي لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يجمع دائماً في سفره كما يفعله كثير من الناس ولا يجمع حال نزوله أيضاً وانما كان يجمع اذا جد به السير واذا سار عقيب الصلاة كما في حديث تبوك واما جمعه وهو نازل غير مسافر فلم ينقل عنه ذلك الا بعرفة ومزدلفة لاجل اتصال الوقوف كما قال الشافعي رحمه الله وشيخنا وجعله ابو حنيفة من تمام النسك وانه سببه * ثالثاً انه يجوز اذا اراد قطع الطريق وهو قول ابن حبيب من المالكية : وقال ابن العربي واما قول ابن حبيب فهو قول الشافعي لان السفر نفسه انما هو لقطع الطريق * رابعاً ان الجمع مكروه قال ابن العربي انها رواية المصريين عن مالك * خامساً انه يجوز جمع التأخير لاجمع التقديم وبه قال احمد بن حنبل وهو اختيار ابن حزم وهو مروى أيضاً عن مالك : مستلدين بحديث انس بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارتحل قبل ان تزف

الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل بجمع بينهما فان زاعت قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم ركب « رواه البخاري ومسلم : وفي رواية لمسلم « كان اذا اراد ان يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل اول وقت العصر ثم يجمع بينهما » واما ما جاء من الأحاديث الدالة على جمع التقديم كحديث معاذ بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب اخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب يحل العشاء فصلها مع المغرب » رواه أبو داود والترمذي واحمد بن حنبل وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي فقد اجابوا عنه بان حديث معاذ فيه مقال قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمروفي عند اهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم : يعني الذي أخرجه مسلم وذكر آتفا : وقال ابو داود هذا حديث منكرو وليس في جمع التقديم حديث قائم : وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه : وأعله الحاكم : اقول قد ورد في الباب أحاديث صحيحة تفيد جواز جمع التقديم في السفر : منها ما رواه انس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال اسناده صحيح بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا » قال شارح المنتقى وله طريق اخرى عند الحاكم في الأربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر : قال الحافظ ابن حجر في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد : وقد صححه المنذري والمعلق وفي الباب أيضاً عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه « ثم اذن ثم أقام فصل الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا وكان ذلك بعد الزوال » وبهذا تعلم ان ماورد في هذا الباب من جمع التقديم ليس كله ضعيفا كما قاله أبو داود بل بعضها حسن وبعضها صحيح وبعضها ضعيف وهذه الأحاديث تخصص الأحاديث الأوقات التي بينهما جبريل وبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللأعرابي حيث قال في آخرها « الوقت ما بين هذين الوقتين » * سادسها انه لا يجوز مطلقا بسبب السفر وانما يجوز بمعرفة والمزدلفة وقد حكاه الشارح رحمه الله عن أبي حنيفة وهو قول الحسن وابن سيرين وابراهيم النخعي وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختاره : وقد تعرض الشارح للكلام على ذلك والله اعلم :



باب قصر الصلاة في السفر^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَوُ عُمَانَ كَذَلِكَ^(٢)

هذا هو لفظ رواية البخاري في الحديث ولفظ رواية مسلم أكثر وأزيد فليعلم ذلك : وفي الحديث دليل على المواظبة على القصر وهو دليل على رجحان ذلك : وبعض الفقهاء قد أوجب القصر والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب لكن المتحقق من هذه الرواية الرجحان فيؤخذ منه وما زاد مشكوك فيه فيترك . وقد خرج قول للشافعي أن الانمام أفضل قياساً على قوله أن الصيام أفضل والصحيح أن القصر أفضل : أما أولاً فلمواظبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : وأما ثانياً فليقيام الفارق بين القصر والصوم فإن الأول تبرئ الذمة من الواجب بخلاف الثاني

(١) أي هذا باب حكم قصر الصلاة أي جعل الرابعة ركعتين : يقال قصرت الصلاة بفتحين قصراً وقصرتها بالتشديد تقصيراً واقصرتها اقصاراً والأول أشهر في الاستعمال : وقد نقل الإجماع ابن المنذر وغيره على أن لا تقصر في صلاة المغرب ولا في صلاة الصبح : وقد اختلف العلماء في جواز القصر مطلقاً أو بقيد وشرط قال النووي في شرح مسلم مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور أنه يجوز القصر في كل سفر مباح : وشرط بعض السلف كونه سفر خوف : وبعضهم كونه سفر حرج أو عمرة أو غزو وبعضهم كونه سفر طاعة قال الشافعي ومالك وأحمد والجمهور لا يجوز في سفر المعصية وجوزه أبو حنيفة والثوري اهـ وهل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل أقول ذهب الحنفية والمالكية إلى الأول وروى عن علي وعمر قال النووي وقال أبو حنيفة وكثيرون القصر واجب ولا يجوز الانمام : قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر ابن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال حماد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعاً وقال مالك يعيد مادام في الوقت اهـ وذهب إلى الثاني مالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل : قال النووي

وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يرى التنفل في السفر وقال لو كنت متنفلاً لامت فقله « لا يزيد » يحتمل ان يريد لا يزيد في عدد ركعات الفرض ويحتمل ان يريد لا يزيد نفلاً وحمله على الثاني أولى لانه وردت أحاديث عن ابن عمر يقتضي سياقها انه اراد ذلك ويمكن ان يراد العموم فيدخل فيه هذا أعنى النافلة في السفر تبعاً لا قصداً : وذكره لابي بكر وعمر وعثمان مع ان الحجة قائمة بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ليعين والله اعلم ان ذلك كان معمولاً به عند الأئمة لم يتطرق اليه نسخ ولا معارض راجح وقد فعل ذلك مالك رحمه الله في موطأه لتقويته بالعمل

واكثر العلماء يجوز القصر والائتمام والقصر افضل : وروى عن عائشة وعثمان وابن عباس : استدل الأولون بأدلة منها هذا الحديث وقد تكلم عليه الشارح قال ابن القيم رحمه الله ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه اتم الرباعية في السفر ألبتة * ومنها حديث عائشة في الصحيحين « فرضت الصلاة ركعتين فقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر » وهو دليل ناهض على الوجوب لان صلاة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم يجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على اربع في الحضر : واستدل الآخرون بآية « فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » وأحاديث وردت في الصحيحين وغيرهما : قال النووي في شرح مسلم واحتج الشافعي وموافقه بالأحاديث المشهورة في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففهم القاصر ومنهم المقيم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض : وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشة وغيرها وهو ظاهر قول الله عز وجل (فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) وهذا يقتضي رفع الجناح والاباحة : وأما حديث « فرضت الصلاة ركعتين » فمعناه فرضت ركعتين لمن اراد الاقتصار عليهما فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحميم واقرت صلاة السفر على جواز الاقتصار وثبتت دلائل الاتهام فوجب المصير اليها والجمع بين دلائل الشرع اه : وقد ناقشه شارح المنتقى قال ولم نجد في صحيح مسلم قوله ففهم القاصر ومنهم المقيم وليس فيه الا احاديث الصوم والافطار : واذا ثبت ذلك فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطاع على ذلك وقرره عليه وقد نادت اقواله واقواله بخلاف ذلك : وما قال النووي (اى في الجواب المتقدم) ان المراد بقوله فرضت يعنى لمن اراد الخ هو تأويل متعسف لا يعول على مثله : وقد انكر جماعة منهم على عثمان لما اتم بمنى وتأولوا له تأويلات : قال ابن القيم احسنها انه كان قد تأهل بمنى والمسافر اذا اقام بموضع وتزوج فيه او كان له به زوجة اتم : وقد

روى احمد عن عثمان انه قال ايها الناس لما قدمت تأهلت بها واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تأهل رجل يلد فليصل به صلاة مقيم اه : قال شارح المستقى بمد ما نقل حجج كل من الطرفين وقد لاح لك من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب اه اقول مما يرجح مذهب الثألين بعدم الوجوب ما قاله ابن حجر في الفتح عند قول ابن مسعود لما قيل له ان عثمان رضى الله عنه صلى بمى اربع ركعات : فليت حظى من اربع ركعات ركعتان متبعتان : هذا يدل على انه كان يرى الاتمام جائزا والا لما كان له حظ من الاربع ولا من غيرها فانها كانت تكون فاسدة كلها وانما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى ويؤيده ما روى أبو داود ان ابن مسعود صلى اربعا فقتل له عبت على عثمان ثم صليت اربعا فقتل الخلاف شر وفي رواية البيهقي « انى لا كره الخلاف » ولا احمد من حديث أبي ذر مثل الأول وهذا يدل على انه لم يكن يعتقد ان القصر واجب اه * قال ابن قدامة المشهور عن احمد انه على الاختيار والقصر عنده افضل وهو قول جمهور الصحابة والتابعين : والله اعلم * هذا ما يتعلق بصلاة المسافر من حيث جواز القصر مطلقا او بشرط وقيد وأما ما يتعلق بها من حيث تحديد مسافة السفر التي تقصر فيها الصلاة فاوردته لك فاقول وقع خلاف طويل بين علماء السلف في مقدار المسافة التي تقصر فيها الصلاة وقد حكى ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولاً اقل ما قيل في ذلك يوم وليلة واكثره مادام غائبا عن بلده وقيل اقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له باطلاق السفر فى كتاب الله تعالى كقوله تعالى (واذا ضربتم فى الأرض) الآية : وفى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون باجمعهم سفرا من سفر ثم احتج على ترك القصر فيما دون الميل بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد خرج الى البقيع لدفن الموتى وخرج الى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصر ولا افطر : وقد استدلل لهذا المذهب بحديث انس فى الصحيحين بانفط * قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة اربعا وصليت معه العصر بنى الخليفة ركعتين « وفي رواية عن يحيى بن يزيد الهنائى « قال سألت أنسا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين « رواه مسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل : قال النووي هذا مما احتج به اهل الظاهر فى جواز القصر فى طويل السفر وقصره : واما هذا الحديث فلا دلالة فيه لاهل الظاهر لان المراد انه حين سافر صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فى حجة الوداع صلى الظهر بالمدينة اربعا ثم سافر فادركته العصر وهو مسافر بنى الخليفة فصلها ركعتين وليس المراد أن ذا الخليفة كان غايبة سفره فلا دلالة فيه قطعا اه قال الحافظ ابن حجر فى الفتح راد هذا التأويل ولا يخفى بمد هذا الجمل مع ان البيهقي ذكر فى روايته من هذا الوجه ان

يحيى بن زيد راويه عن أنس قال سألت أنس عن قصر الصلاة وكنت أخرج الى الكوفة يعني من البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع قال أنس فذكر الحديث فظهر انه سأله عن جواز القصر في السفر لاعن الموضع الذي يبتدأ القصر منه : اه وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والليث والأوزاعي وفتاه أصحاب الحديث وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهما ثمانية واربعون ميلا هاشمية : وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يقصر في اقل من ثلاث مراحل : وحجج هذه الأقوال مأخوذ بعضها من قصره صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا معها ذو محرم » : والذي أقرب الى الصواب ان ما يسمى سفراً لغة او عرفاً تقصر فيه الصلاة ومالا فلا لان الأدلة في هذا الباب مختلفة جداً في تحديد ذلك * وقد اختلف أيضاً فيمن قصد سفراً يقصر في مثله الصلاة على اختلاف الأقوال من أين يقصر فقال ابن المنذر اجمعوا على ان المراد السفر ان يقصر اذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور الى انه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين الى انه اذا اراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله : ومنهم من قال اذا ركب قصر ان شاء ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على انه يقصر اذا فارق البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على اصل ما كان عليه حتى يثبت ان له القصر : قال ولا أعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصر في سفر من أسفاره الا بعد خروجه من المدينة : وانما اطلت ذلك هنا لعدم تعرض الشارح له واقتضاء الحاجة لذلك : والله اعلم تنبيه ~~ح~~ روى ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال اراد ان لا يخرج امته » رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والأمام احمد بن حنبل : وهو يدل على جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر بدون عذر وورد الحديث بلفظ من غير خوف ولا سفر : ولفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ ابن حجر واعلم أنه لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر : قال شارح المنتقى وقد استدل بهذا الحديث بجواز الجمع مطلقاً بشرط ان لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة : قال الحافظ ومن قال به ابن سيرين وربيعه وابن المنذر والقفال الكبير وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث : وذهب الجمهور الى ان الجمع لغیر عذر لا يجوز : وحكى عن البعض أنه اجماع واجابوا عن هذا الحديث باجوبة اقواها ان الجمع المذكور صوري بان يكون آخر الظهر الى آخر وقتها وعجل العصر في اول وقتها وقد استحسنته القرطبي ورجحه امام الحرمين وحزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بان ابا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به : قال الحافظ ويقوي ما ذكر من الجمع الصوري ان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فاما ان يحمل على مطلقها فيستلزم اخراج الصلاة عن وقتها المحدود بعذر عذر واما ان يحمل على صفة مخصوصة لاستلزم

الاخراج ويجمع بها بين مقتضى الأحاديث فجمع الصوري أولى : قال شارح المنتقى ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء » فهذا ابن عباس راوى الحديث قد صرح بأن مارواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري : ومما يؤيد ذلك مارواه الشيخان عن عمرو ابن دينار « انه قال يا ابا الشفاء اظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظنه » وأبو الشفاء هو راوى الحديث عن ابن عباس : ومن المؤيدات للحمل على الجمع الصوري ما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي والامام مالك في الموطأ عن ابن مسعود « قال مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » ففي ابن مسعود مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع انه من روى حديث الجمع بالمدينة : وهو يدل على ان الجمع الواقع بالمدينة صوري ولو كان جمعا حقيقيا لتعارض روايته : والجمع ما أمكن المصير اليه هو الواجب : قال وهذه الروايات معينة لما هو المراد من لفظ جمع لما تقرر في الأصول من ان لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري الا انه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها اذ الفعل المثبت لا يكون عاماً في اقسامه كما صرح بذلك أئمة الأصول فلا يتمين واحد من صور الجمع المذكور الا بدليل وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري فوجب المصير الى ذلك : وهذا لا ينافي ما قدمناه سابقا عن الخطأين من أن تأخير احدى الصلاتين الى آخر وقتها والاتيان بها في وقتها مما لا يدركه أكثر الخواص : لأن الشارع قد عرف أمته اوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان حتى انه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة والتخفيف في تأخير احدى الصلاتين الى آخر وقتها : وفعل الأول في أول وقتها متحقق بالنسبة الى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ذلك ديدنه صلى الله عليه وآله وسلم حتى قالت عائشة ماصلى صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى « فإن قيل الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة من الصلاتين المجموعتين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزيمة فاي فائدة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث « لئلا تخرج امتي » مع شمول الأحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري وهل حمل الجمع على ما شملته احاديث التوقيت الا من باب الاطراح لفائدته والنفاء مضمونه * يقال لاشك ان الاقوال الصادرة منه صلى الله عليه وآله وسلم شاملة للجمع الصوري كما ذكرت فلا يصح ان يكون رفع الحرج منسوباً اليها بل هو منسوب الى الأفعال ليس الا لما علمت من انه صلى الله عليه وآله وسلم ماصلى صلاة لآخر وقتها مرتين فربما ظن ظان ان فعل الصلاة في أول وقتها متحتم للملازمة صلى الله عليه وآله وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جمعا صوريا تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالأفعال أكثر منه بالأقوال : والله اعلم

باب الجمعة^(١)

١ -- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ رَفَعَ فَزَلَّ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي : وَفِي لَفْظٍ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهَا ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا فَزَلَّ الْقَهْقَرَى ﷺ^(٢)

أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري وبنو ساعدة من الأنصار متفق على إخراج حديثه مات سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام صلاة الجمعة وهي بضم الميم على المشهور وقد تسكن وقد اختلفت في تسمية اليوم بذلك على أقوال مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة اقربها ما روى عن ابن عباس أنه قال إنما سمي يوم الجمعة لأن الله تعالى جمع فيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام : قال الحافظ في الفتح وهذا أصح الأقوال : وذكر ابن القيم في الهدى ليوم الجمعة اثنتين وثلاثين خصوصية وفيها أنها يوم عيد : ولا يصام منفرداً : وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صيغتها والجمعة والمتفقين فيها أوسع اسم ربك الأعلى والفاشية والغسل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب وتبخير المسجد والتكبير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب : والخطبة والانصات وقراءة الكهف ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء : ومنع السفر قبلها : وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة : ونفي تسجير جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفير الآثام : وانها يوم المزيد والشهادة والمدخر لهذه الأمة : وخير ايام الاسبوع : وتجتمع فيه الأرواح ان ثبت الخبر فيه : قال ابن حجر وذكر أشياء اخر فيها نظر وترك أشياء يطول تتبعها والله اعلم : وقوله في الحديث صلى عليها الضمير عائذ الى اعواد المنبر المذكور في صدر الحديث

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي : وقوله فزل القهقري وهو الرجوع الى الخلف والحامل له على ذلك المحافظة على استقبال القبلة : وكان منبر النبي صلى

وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فيه دليل على جواز صلاة الامام على ارفع مما عليه المأموم لقصد التعليم (١) وقد بين ذلك في لفظ الحديث : فاما من غير هذا القصد فقد قيل بکراهته وزاد أصحاب مالك أو من قال منهم فقالوا ان قصد التكبر بطلت صلاته ومن أراد ان يحيز هذا الارتفاع من غير قصد التعليم فاللفظ لا يتناولوه والقياس لا يستقيم لانفراد الأصل بوصف معتبر تقتضى المناسبة اعتباره : وفيه دليل عن جواز العمل اليسير في الصلاة لكن فيه اشكال على من حدد الكثير من العمل بثلاث خطوات فان منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ثلاث درجات والصلاة كانت على العليا ومن ضرورة ذلك أن يقع ما أوقفه من العمل على الأرض بعد ثلاث خطوات فأكثر وأقله ثلاث * والذي يعتد به عن هذا ان يدعي عدم التوالى بين الخطوات فان التوالى شرط في الابطال أو ينازع في كون قيام هذه الصلاة فوق الدرجة العليا : وفيه دليل على جواز اقامة الصلوة أو الجماعة لغرض التعليم كما صرح به في لفظ الحديث : والرواية الأخيرة قد توهم انه نزل في الركوع وربما يقوى هذا باقتضاء الفاء للتعقيب لكن الرواية الأولى تبين أن النزول كان بعد القيام من الركوع والمصير اليها أوجب لانها نص : ودلالة الفاء على التعقيب ظاهرة والمصير الى الأول أوجب والله أعلم :

الله عليه وآله وسلم ثلاث درجات لا غير واستمر على ذلك مدة الخلفاء الراشدين ثم احدثت الزيادة في زمن معاوية فهي من جملة ما احدث في المساجد من البدع المكروهة :

(١) ويقوى منع ارتفاع الإمام مطلقا ما عند الدارقطني من حديث ابن مسعود بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه اسفل منه» واما حديث سهل فانما فعل ذلك لغرض ان لا يخفى على احد صلاته !

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ (١)

الحديث صريح في الأمر بالغسل للجمعة وظاهر الأمر الوجوب : وقد جاء مصرحاً به بلفظ الوجوب في حديث آخر * فقال بعض الناس بالوجوب بناء على الظاهر * وخالف الأكثرون فقالوا بالاستحباب وهم محتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر * فأولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال حقق واجب على : وهذا التأويل الثاني أضعف من الأول وإنما يصار اليه اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر وأقوى

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه : وقوله فليغتسل صريح في الأمر كما قاله الشارح : قال النووى حكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه قال اهل الظاهر : وحكاه ابن المنذر عن مالك : وحكاه الخطائى عن الحسن البصرى ومالك وحكاه ابن المنذر ايضا عن أبى هريرة وعمار وغيرهما : وحكى قولاً للشافعى وقد حكى الخطائى وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة وإنما تصح بدونه وذهب جمهور العلماء من الساف والخالف وفقهاء الأمصار الى انه مستحب : استدل الأولون بادلة كثيرة منها حديث الباب : وحديث أبى سعيد بلفظ « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » رواه الشيخان : وانكار عمر رضى الله عنه على عثمان حين أتى الجمعة متأخراً ولم يغتسل وقوله له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل : متفق عليه : والوجوب ثابت بأقول من هذا : وقد استدل الآخرون بما ذكره الشارح وبحديث عمر ايضا حين انكر على عثمان رضى الله عنهما قال شارح المتقى فما اراه (اى هذا الحديث) الا حجة على القائل بالاستحباب لانه لان انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابى الجليل وتقرير جمع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من اعظم الأدلة القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الأمر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابى في الاعتذار على غيره فأبى تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا : ولعل النووى ومن معه ظنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ بيد ذلك الصحابى وذهب به الى المفتسل او لقال له لا تتف في هذا الجمع او اذهب فاغتسل فانا سننظرك او ما شبه ذلك : ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة : وغاية ما كفنا به في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة : والله اعلم

ما عارضوا به حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها وتعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل » ولا يقاوم سنده سند هذه الأحاديث وإن كان المشهور من سنده صحيحاً على مذهب بعض أصحاب الحديث (١) وربما احتمل أيضاً تأويلاً مستكراً بعيداً كبعد تأويل لفظ الوجوب على التأكيد : وأما غير هذا الحديث من المعارضات المذكورة لما ذكرناه من دلائل الوجوب فلتقوى دلالة على عدم الوجوب بقوة دلائل الوجوب عليه : وقد نص مالك رحمه الله تعالى على الوجوب بحمله المخالفون ممن لم يمارس مذهبه على ظاهره وحكى عنه انه يرى الوجوب ولم يرد ذلك أصحابه على ظاهره : وفي الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالحجى الى الجمعة والمراد ارادة الحجى وقصد الشروع فيه : وقال مالك به واشترط الاتصال بين الغسل والرواح وغيره لا يشترط ذلك ولقد أبعد الظاهرى إبعاداً مجزوماً يطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على اقامة الصلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقاً باضافة الغسل الى اليوم فى بعض الروايات وقد تبين من بعض الأحاديث ان الغسل لازالة الروائح الكريهة* ويفهم منه ان المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد اقامة الجمعة: وكذلك اقول لو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به : والمعنى اذا كان معلوماً كالنص قطعاً أو ظناً مقارباً للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ : وقد كنا قررنا فى مثل هذا قاعدة وهى انقسام الأحكام الى أقسام منها ان يكون اصل المعنى معقولاً وتفصيله يحتمل التعمد فذا وقع مثل هذا فهو محل نظر ومما يبطل مذهب الظاهرى ان الأحاديث التى علق فيها الأمر بالاتيان أو الحجى قد دلت على توجه الأمر الى هذه الحالة والاحاديث التى تدل على تعليق الأمر باليوم لا يتناول تعليقه بهذه

(١) قال الشارح فى الإمام من يحمل رواية الحسن عن سيرة على الاتصال يصحح هذا الحديث وهو مذهب على ابن المدينى كما نقله عنه البخارى والترمذى والحاكم وغيرهم ومن لم يحملها على الاتصال لم يصحح الحديث وهو البزار وغيره : قال ابن حجر رحمه الله فى التلخيص من اقوى ما استدلل به على عدم فريضة الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقيب الأمر بالغسل عن أبى هريرة صرفوها من توضأ فاحسن الوضوء الى آخره :

٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ
وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ صَلَّيْتَ يَا فُلَانُ قَالَ لَا
قَالَ قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ : وَفِي رِوَايَةٍ فَصَلَ رَكَعَتَيْنِ (١)

الحالة فهو اذا تمسك بترك ابطال دلالة هذه الأحاديث على تعليق الأمر بهذه
الحالة وليس له ذلك ونحن اذا قلنا بتعليقه بهذه الحالة فقد عملنا بهذه الأحاديث
من غير ابطال لما استدله :

اختلف الفقهاء فيمن دخل المسجد والامام يخطب هل يركع ركعتي التحية
حينئذ أم لا فذهب الشافعي واحمد رحمهما الله تعالى وأكثر أصحاب الحديث
الى انه يركع لهذا الحديث وغيره مما هو أصرح منه وهو قوله صلى الله عليه
وآله وسلم « اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز
فيهما » (٢) وذهب مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى (٣) الى انه لا يركعهما لوجوب
الاشتغال بالاستماع : واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا قلت
لصاحبك والامام يخطب انصت فقد لغوت » قالوا فاذا منع من هذه الكلمة
مع كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر في زمن يسير فلان يمنع من الركعتين
مع كونهما مسنونتين في زمن طويل من باب الأولى : ومن قال بهذا القول

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والبيهقي والترمذي وابن ماجه
والإمام احمد بن حنبل : وقوله صلّيت قال الخافض في الفتح كذا للأكثر بخذف همزة الاستفهام
وثبتت في رواية الأصيلي :

(٢) الحديث رواه مسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل : وذهب الى ذلك ايضا
الحسن البصري وابن عيينة وإسحاق ومكحول وأبو ثور وابن المنذر : وحكى ابن العربي ان
محمد بن الحسن حكاه عن مالك :

(٣) وذهب الى ذلك ايضا الثوري وأهل الكوفة : وحكاه القاضي عياض عن الليث
وجهور السلف من الصحابة والتابعين وحكاه العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والنخعي
وقتادة والزهرى :

يحتاج الى الاعتذار عن هذا الحديث الذي ذكره المصنف : والحديث الذي ذكرناه : وقد ذكروا فيه اعتذارات في بعضها ضعف : ومن مشهورها ان هذا مخصوص بهذا الرجل المعين وهو سليلك الغطفاني على ماورد مصرحاً به في رواية أخرى : وانما خص بذلك على ما أشاروا اليه لانه كان فقيراً قاريد قيامه لتستشفه العيون ويتصدق عليه : وربما يتأيد هذا بانه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بان يقوم للركعتين بعد جلوسه : وقد قالوا ان ركعتي التحية تفوت بالجلوس وقد عرف ان التخصيص على خلاف الأصل ثم يبعد الحمل عليه مع صيغة العموم وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب » فهذا تعميم يزيل توهم الخصوص بهذا الرجل : وقد تناولوا هذا العموم أيضا بتأويل مستكره (١) وأقوى من هذا العذر ماورد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت حتى فرغ من الركعتين (٢) حينئذ يكون المانع من عدم الركوع يعني الركعتين منتفيا فثبت الركوع : وعلى هذا أيضا ترد الصيغة التي فيها العموم :

(١) ولعله يشير الى ماأجاب به بعضهم من ان هذا منسوخ لانه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة ثم لما منع الكلام في الصلاة منع ايضا في الخطبة لانها شطر صلاة الجمعة او شرطها وأجاب عنه الحافظ بان سليكا متأخر الاسلام جدا وتحريم الكلام متقدم جدا فكيف يدعى نسخ المتأخر بالتقدم مع ان النسخ لا يثبت بالاحتمال :

(٢) وحاصله ان المانعين استدلوا بحديث الدارقطني « انه صلى الله عليه وآله وسلم لما خاطب سليكا سكت عن خطبته حتى فرغ سايك من صلاته » فملى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب : وقد رد هذا الحافظ في الفتح قال والجواب ان الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال ان الصواب انه من رواية سليمان التيمي مرسلا او مضملا : وقد تعقبه ايضا ابن المنذر بانه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم لانه يستلزم جواز قطع الخطبة لاجل الداخل والعمل عندهم لايجوز قطعه بعد الشروع فيه لاسيما اذا كان واجبا والله اعلم !

٤ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِالْجُلُوسِ (١)

الخطبتان واجبتان عند الجمهور من الفقهاء (٢) فإن استدل بفعل الرسول لهما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ففى ذلك نظر يتوقف على ان يكون اقامة الخطبتين داخلا تحت كيفية الصلاة فانه ان لم يكن كذلك كان استدلالا بمجرد الفعل : وفي الحديث دليل على الجلوس بين الخطبتين ولا خلاف فيه وقد قيل بركنيتها (٣) وهو منقول عن أصحاب الشافعى : وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف لم أقف عليه بهذه الصيغة فى الصحيحين فنأراد تصحيحه فعليه ابرازه والله أعلم

(١) الحديث لم يروه الشيخان بهذا اللفظ كما قال الشارح والذى فى مسام وغيره عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما فننبأك انه كان يخطب جالسا فقد كذب فقد صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه اكثر من الف صلاة » وهو عام يشمل الجمعة وغيرها : ورواية عبد الله بن عمر فى الصحيحين وغيرها « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب خطبتين يقعد بينهما » وفى رواية له أيضا عند الشيخين واصحاب السنن « قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما تفعلون الآن » وقوله اكثر من الف صلاة محمول على الصلوات الخمس لا الجمعة فقط لان الجمع الذى صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبلغ هذا المقدار :

(٢) قال النووي فى شرح مسلم قال عياض ذهب عامة العلماء الى اشتراط الخطبتين لصحة الجمعة وعن الحسن البصرى واهل الظاهر ورواية ابن الماجشون عن مالك انها تصح بلاخطبة واما القيام فكفى ابن عبد البر اجماع العلماء على ان الخطبة لا تكون الا قياما لمن اطاقه : وقال أبو حنيفة تصح قاعدا وليس اقيام بواجب وقال مالك هو واجب لو تركه اساء وصحت الجمعة

(٣) مذهب الشافعى انه فرض وشرط لصحة الخطبة قال الطحاوى ولم يقل هذا غير الشافعى دليل الشافعى انه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله صلوا الى آخره وقال أبو حنيفة ومالك والجمهور انه ليس بواجب ولا شرط :

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ (١)

يقال لغا بالغوا ولغا يلغى : واللغو واللغي قيل هو ردى الكلام وما لا خير فيه وقد يطلق على الخيبة أيضاً : والحديث دليل على طلب الانصات في الخطبة والشافعي يرى وجوبه في حق الأربعين وفي من عداهم قولان . واختلف الفقهاء أيضاً في انصات من لا يسمع الخطبة . وقد يستدل بهذا الحديث على انصاته وكرنه علقة بكون الامام يخطب وهذا عام بالنسبة الى سماعه وعدم سماعه . واستدل به المالكية على عدم تحية المسجد من حيث ان الأمر بالانصات أمر بمعروف وأصله الوجوب فاذا منع منه مع قلة زمانه وقلة اشتغاله فلان يمنع الركعتان مع كونهما سنة وطول الاشتغال وطول الزمان بهما أولى وهذا قد تقدم والله أعلم .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقد ذهب الجمهور الى تحريم كل كلام حال الخطبة ولكن قيد ذلك بمضهم السامع للخطبة والاكثر لم يقيدوا واذا اراد الأمر بالمعروف فيجمله بالاشارة : ومن جملة بدع المساجد المكروهة ان شخصا يقوم قبل ان يخطب الخطيب ويتأول على الحاضرين امام المنبر هذا الحديث تذكريا للسامعين واستمر على ذلك العمل واتخذ سنة في جميع انظار العالم الاسلامي انا لله وانا اليه راجعون .



٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَ قَرَبَ كَبْشٍ أَقْرَنَ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ ^(١)

الكلام عليه من وجوه الأول اختلف الفقهاء في ان الأفضل التبكير الى الجمعة أو التهجير . واختار الشافعي رحمه الله التبكير . واختار مالك رحمه الله التهجير . واستدل للتبكير بهذا الحديث وحمل الساعات فيه على الأجزاء الزمانية التي ينقسم النهار فيها الى اثني عشر جزءاً (٢) والذين اختاروا التهجير محتاجون الى الاعتذار عنه وذلك من وجوه . أحدها قد ينازع في ان الساعة حقيقة في هذه الأجزاء وفي وضع العرب واستعمال الشرع بناء على أنها تتعلق بحساب ومراجعة لآلات تدل عليه لم تجر عادة العرب بذلك ولا حال الشرع على اعتبار مثله حوالة لاشك فيها وان ثبت ذلك بدليل تجوزوا في لفظ الساعة وحملوها على الأجزاء التي يقم فيها المراتب ولا بد لهم من دليل يؤيد التأويل على هذا التقدير وسند ذكر منه شيئاً * الوجه الثاني هذا الحديث من قوله « من اغتسل ثم راح » والرواح لا

(١) خرجه البخاري وزاد « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة » ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والاثماني أحمد بن حنبل : وقد جاء في رواية النسائي بعد الكبش ثم دجاجة ثم بيضة : وفي رواية بعد الكبش دجاجة ثم عصفور ثم بيضة واسناد الروايتين صحيح ففي رواية النسائي ست ساعات : وقوله دجاجة هو بفتح الدال ويجوز الكسر وحكى الليث الضم أيضاً

(٢) فائدة في تاريخ ابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عباس اول من قسدر النهار اثني عشرة ساعة وكذلك الليل فوح عليه السلام حين كان في السفينة :

يكون الا بعد الزوال فحافظوا على حقيقة راح وتجوزوا في لفظ الساعة ان ثبت
انها حقيقة في الجزء من اثني عشر . واعترض عليهم في هذا بان لفظة راح يحتمل
ان يراد بها مجرد السير في أى وقت كان كما أول مالك قوله تعالى (فاسعوا) على
مجرد السعى لاعلى الشدة والسرعة هذا معنى قوله . وليس هذا التأويل ببعيد
في الاستعمال (١) الوجه الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات
* فلمهجر كالمهدى بدنة * والتهجير انما يكون في الهاجرة ومن خرج عند طلوع
الشمس مثلاً أو بعد طلوع الفجر لا يقال له مهجر . واعترض على هذا بان
يكون المهجر من هجر المنزل وتركه في أى وقت كان وهذا بعيد (٢) الوجه الرابع
يقتضى الحديث انه بعد الساعة الخامسة يخرج الامام وتطوى الملائكة الصحف
لاستماع الذكر وخروج الامام انما يكون بعد السادسة وهذا الاشكال انما ينشأ
اذا جعلنا الساعة هي الزمانية اما اذا جعلنا ذلك عبارة عن ترتيب منازل السابقين (٣)
فلا يلزم هذا الاشكال * الوجه الخامس يقتضى ان تتساوى مراتب الناس
في كل ساعة وكل من أتى في الأولى كان كالمقرب بدنة وكل من أتى في الثانية كان
كالمقرب بقرة مع ان الدليل يقتضى ان السابق لا يساويه اللاحق . وقد جاء
في الحديث « ثم الذى يليه ثم الذى يليه » ويمكن ان يقال ان التفاوت يرجع
الى الصفات :

(١) قال الحافظ في الفتح لم ار التعبير بالروح في شيء من طرق هذا الحديث الا في
رواية مالك هذه عن سمى . وقد رواه ابن جريج عن سمى بافظ غدا : ورواه أبو سلمة عن
ابن هريرة بافظ « المتعجل الى الجمعة كالمهدى بدنة » الحديث وصححه ابن خزيمة : ولابن داود
من حديث علي مرفوعا « اذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برايتها الى الأسواق وتفسدو
الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين » الحديث فدل
مجموع هذه الأحاديث على ان المراد بالروح الذهاب : وقد اشد انكار احمد وابن حبيب من
المالكية ما نقل من كراهية التبكير الى الجمعة : وقال احمد هذا خلاف حديث رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم :

(٢) وجه بعده أن مصدر هجر المنزل الهجر لا التهجير * والمراد بالتهجير هنا في
الحديث التبكير كما قاله الخليل :

(٣) وهي لحظات لطيفة اولها زوال الشمس وآخرها تعود الخطيب على المنبر ||

واعلم أن بعض هذه الوجوه لا بأس به الا انه يرد على المذهب الآخر انا اذا خرجنا على الساعة الزمانية لم يبق لنا مرد ينقسم فيه الحال الى خمس مراتب بل يقتضى ان يتفاوت الفضل بحسب تفاوت السبق فى الاتيان الى الجمعة وذلك يتأتى منه مراتب كثيرة جدا فان تبين بدليل ان يكون لنا مرد لا يكون فيه هذا التفاوت الشديد والكثير فى العدد فقد اندفع هذا الاشكال * فان قلت المراد ان يجعل الوقت من الهجير مقسما على خمسة اجزاء ويكون ذلك مردا * قلت لا يصح ذلك لوجهين احدهما ان الرجوع الى ما تقرر من تقسيم الساعات الى اثني عشر أولي اذا كان ولا بد من الحوالة على امر خفى على الجمهور فان هذه القسمة لم تعرف لاصحاب هذا العلم ولا استعملت على ما استعمله الجمهور وانما يندفع بها لو ثبت ذلك الاشكال الذى مضى من ان خروج الامام ليس عقيب الخامسة ولا حضور الملائكة لاستماع الذكر * الثاني أن القائلين بان التهجير افضل لا يقولون بذلك على هذه القسمة فان القائل قائلان قائل يقول بترتيب منازل السابقين على غير تقسيم هذه الأجزاء الخمسة وقائل يقول بتقسيم الأجزاء ستة الى الزوال فالقول بتقسيم هذا الوقت الى خمسة الى الزوال يكون مخالفا للكل وان كان قد قال به قائل فليكتف بالوجه الأول * الوجه الثاني من الحديث انه يقتضى ان البيضة تقرب وقد ورد فى حديث آخر كالمهدي بدنة وكالمهدي بقرة الى آخره فيدل على ان هذا التقريب هو الهدى وينشأ من هذا ان اسم الهدى هل يطابق على مثل هذا وان من التزم هديا هل يكفيه مثل هذا ام لا (١): وقد قال به بعض اصحاب الشافعى وهذا اقرب الى ان يؤخذ من لفظ ذلك الحديث الذى فيه لفظ الهدي ولكن لما كان ذلك يفسر هذا ويبين المراد منه ذكرناه ههنا * الوجه الثالث

(١) قال الحافظ ابن حجر والصحيح عند الشافعية الثانى وكذا عند الحنفية والحنابلة وهذا ينبى على ان النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرع او واجبه فعلى الأول يكفى اقل ما يتقرب به : وعلى الثانى يحمل على اقل ما يتقرب من ذلك الجنس ويقوى الصحيح أيضا ان المراد بالهدى هنا التصدق لما دل عليه لفظ التقرب :

٧ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ
 قَالَ كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ
 لِلْحَيَّطَانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ بِهِ : وَفِي لَفْظٍ كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَّبِعُ النَّبِيَّ ﷺ

لفظ البدنة في هذا الحديث ظاهرها انها منطلقة على الابل مخصوصة بها لأنها
 قوبلت بالبقرة وبالكبش عند الاطلاق وقسم الشيء لا يكون قسما ومقابلا
 وقيل ان اسم البدنة ينطلق على الابل والبقرة والغنم ولكن الاستعمال في الابل
 أغلب نقله بعض الفقهاء : ويبنى على هذا ما اذا قال لله علي ان اضحي ببدنة ولم
 يقيد بالابل لفظا ولا نية وكانت الابل موجودة فهل تتعين فيه وجهان للشافعية
 احدهما التعيين لأن لفظ البدنة مخصوصة بالابل أو غالبية فيه فلا يعدل عنه . والثاني
 انه يقوم مقامها بقرة أو سبع من الغنم حملا على ما علم من الشرع من اقامتها
 مقامها والأول اقرب وان لم توجد الابل فقليل يصبر الى ان توجد الابل :
 وقيل يقوم مقامها البقرة :

وقت الجمعة عند جمهور العلماء وقت الظهر ولا تجوز قبل الزوال وعن احمد
 واسحاق جوازها قبله : وربما يتمسك بهذا الحديث في ذلك من حيث انه يقع
 بعد الزوال الخطبتان والصلاة مع ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين وذلك يقتضي زمانا يمتد فيه الظل فحيث كانوا
 ينصرفون منها وليس للحيطان فيء يستظل به فربما اقتضي ذلك ان يكون
 واقعة قبل الزوال أو خطبتها أو بعضهما والحديث الثاني من هذا يبين انه بعد
 الزوال : وقوله « وليس للحيطان فيء يستظل به » لا ينفي أصل الظل بل ينفي
 ظلا يستظلون به ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولم يحزم بان النبي صلى

٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ^(١)

الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بالجمعة والمنافقين دائماً وإنما كان يقتضى ذلك ما توهم لو كان ينبغي أصل الظل على أن أهل الحساب يقولون ان عرض المدينة خمسة وعشرون درجة أو ما يقارب ذلك فإذا غاية الارتفاع تكون تسعة وثمانين فلا تسامت الشمس الرؤوس فإذا لم تسامت الرؤوس لم يكن ظل القائم تحته حقيقة بل لا بد له من ظل فامتنع أن يكون المراد تقي أصل الظل فالمراد ظل يكفي ابدانهم للاستظلال ولا يلزم من ذلك وقوع الصلاة ولا شيء من خطبتيها قبل الزوال وقوله نجتمع بفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة أى نقيم الجمعة واسم الفىء قيل هو مخصوص بالظل الذي بعد الزوال فإذا اطلق على مطلق الظل فمجاز لانه من فاء يفيء اذا رجع وذلك فيما بعد الزوال :

فيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذا الحفل وكره مالك رحمه الله للإمام قراءة السجدة في صلاة الفرض خشية التخليط على المأمومين وخص بعض أصحابه الكراهية بصلاة السرفىلى هذا لا يكون مخالفاً لمقتضى هذا الحديث وفي المواظبة على ذلك دائماً أمر آخر (٢) وهو انه ربما ادى الجهال

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب الجمعة : ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :

(٢) تقدم عن الشارح ان لفظ كان يفيد الاستمرار ويؤيده ما رواه الطبرانى في الصغير عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ يَدِيمُ ذَلِكَ « قال في مجمع الزوائد ورجاله موثقون : وعلى هذا لا يعارضه القياس الذي ذكره الشارح اصلاً : وعلى فرض حصول المفسدة

الى اعتقاد ان ذلك فرض في هذه الصلاة ومن مذهب مالك رحمه الله حسم مادة هذه الذريعة والذي ينبغي ان يقال اما القول بالكراهة مطلقاً فيأباه الحديث واذا انتهى الحال الى ان تقع هذه المفسدة فينبغي ان يترك في بعض الأوقات دفعا لهذه المفسدة وليس في الحديث ما يقتضى فعل ذلك دائماً اقتضاء قويا : وعلى كل حال فهو مستحب فقد يترك المستحب لدفع المفسدة المتوقعة وهذا المقصود يحصل بالترك في بعض الأوقات لا سيما اذا كان بحضرة الجهال ومن يخاف منه وقوع هذا الاعتقاد الفاسد :

على ما زعم الشارح تدفع بالنبيه والتعليم كما هي عادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا بالترك والهجران : تنبه لذلك والله اعلم * وقد اختلف القائلون باستحباب قراءة الم تنزيل السجدة في يوم الجمعة هل للأمام ان يقرأ بعدها سورة أخرى فيها سجدة فيسجد فيها او يمتنع ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يستحب ان يقرأ يوم الجمعة بسورة فيها سجدة : وروى أيضا عن ابن عباس : وقال ابن سيرين لا أعلم به بأسا : قال النووي في الروضة من زوائده : لو أراد ان يقرأ آية او آيتين فيهما سجدة افرض السجود فقط لم ارفيه كلاما لاصحابنا قال وفي كراهته خلاف للسلف : وافق الشيخ ابن عبد السلام بالنفع من ذلك وبطلان الصلاة به * وروى ابن ابن أبي شيبة عن أبي المألية والشمي كراهة اختصار السجود زاد الشمي وكانوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا : وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب ان اختصار السجود مما احدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها * وبما تقدمنا لك تعلم ان ما يفعله المنتسبون الى مذهب الشافعي من قراءة بعض آيات من سورة الم تنزيل فيها السجدة ويسجدون في صلاة صبح يوم الجمعة لا أصل له في الشريعة ولا في مذهب الشافعية كما نقلناه عن الأمام النووي رضى الله عنه فهو مكروه مخالف لما عليه السلف رضى الله عنهم * تدبر والله اعلم

✽ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب ✽

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة » رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه وهو يدل على فضل يوم الجمعة على غيرها : وقوله فيه خلق آدم يدل على ان آدم عليه السلام لم يخلق في الجنة بل خلق خارجها ثم ادخل اليها والله اعلم :

الحديث الثاني عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال « كان النداء يوم الجمعة اوله اذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد » رواه البخاري وأبو داود والنسائي : وفي رواية للنسائي واحد « كان بلال يؤذن اذا جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ويقم اذا نزل » : الحديث يدل على مشروعية الأذان يوم الجمعة اذا جلس الإمام على المنبر وقوله زاد النداء الثالث على الزوراء المراد بالنداء الأذان وكونه ثالثا بالنسبة للأذان والأقامة : وفي رواية فامر عثمان بالنداء الأول : وفي رواية التأذين الثاني أمر به عثمان : ولا منافاة لانه سمي أولا باعتبار كون فعله مقدما على الأذان : وثانيا باعتبار الأذان الحقيقي : وقوله على الزوراء بفتح الزاي وسكون الواو بعدها راء ممدودة قال البخاري هي موضع يسوق المدينة : قال الحافظ ابن حجر وهو المتمدن : قال الحافظ في الفتح والذي يظهر ان الناس اخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني ان أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد وبلغني ان اهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة اه اقول اما فعل عثمان رضي الله عنه لذلك انما كان باجتهاد منه وسبه ان المسلمين لما كثرت في المدينة بسبب المهاجرين من اقصى البلاد ولم يكن حينئذ في المدينة الا مسجد واحد فلو اذن المؤذن على باب المسجد او غنى المنارة لايسمع من في المدينة فامر عثمان ان يؤذن على الزوراء وهو قريب الى السوق للاعلام بدخول وقت الصلاة قياسا على بقية الصلوات والحق الجمعة بها وابقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب : ولا شك ان الأولى ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر بن الخطاب وعثمان في صدر من خلافته ولذلك روى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الأذان الأول يوم الجمعة بدعة : انكارا منه لذلك : وبهذا يظهر لك ان ما يفعل في زماننا هذا من الأولى والثانية ليس موافقا لفعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا لفعل عثمان رضي الله عنه : والاقتصار على آذان واحد هو الواجب للتأسي بفعله صلى الله عليه وآله وسلم وعدم وجود حكمة فعل عثمان رضي الله عنه فان الناس وان كثرت الآن الا ان المساجد تعددت وكثرت ايضا : قال الحافظ في الفتح : واما ما احدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء اليها بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد دون بعض واتباع السلف الصالح أولى اه :

الحديث الثالث عن عمار بن ياسر رضي الله عنه « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصروا

الخطبة « رواه مسلم والأمام أحمد بن حنبل : وهو يدل على مشروعية تطويل صلاة الجمعة واقصار خطبتها ولا خلاف في ذلك وقوله مثنة قال النووي هو بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أي علامة وإنما كان اقصار الخطبة علامة من فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الألفاظ فيتمكن بذلك من التعبير بالألفاظ المختصر عن المعاني الكثيرة :

الحديث الرابع عن جابر رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أحرث عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم ويقول أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » رواه مسلم وابن ماجه وللنسائي بعد قوله وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وهو يفيد استحباب ذلك للخطيب فإذا خطب فعليه أن يفخم امر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب : وبأما بعد بعد التشهد وحمد الله والثناء عليه ويظهر غاية الغضب والفرع لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتداهما : وقوله وشر الأمور محدثاتها الخ المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله ولا من رسوله قال شارح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني في تعريف البدعة ما نصه ❊ البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا من سنة وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة كحفظ العلوم بالتدين والرد على الملاحدة بأقامة الأدلة ومنذوبة كبناء المدارس ومباحة كالتوسع في ألوان الاطعمة وفاخر الثياب ومحرم ومكروهة وهما ظاهران : فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص كذا قيل والحق أن لفظة الكل في هذا الحديث وفي كل حديث ورد بمنه على حقيقتها من العموم وقسمة البدعة إلى الأقسام المذكورة وإلى الحسنة والسيئة ليس عليها إثارة من علم لأنه لم يرد دليل دال عليها ولم يرح حديث ورد في هذا الباب رأية القسمة قط والأمثلة المشار إليها ليست من البدعة على الإطلاق فإن تدوين العام دل عليه جمع القرآن في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين ودل عليه حديث اكتبوا لابن شاه والكتابة هي التدوين بعينها : والرد على الملاحدة يرشد إليه القرآن الكريم فإن فيه الرد على أهل الكتاب وعلى المشركين : وبناء المدارس ونحوها مسكوت عنه وما سكوت عنه فهو عفو ولم يرد نهى عن ذلك : وأما التوسع في الأطعمة والملابس فيستفاد من حديث أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ودل عليه الكتاب « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده » وحلية تلبسونها وأما بنعمة ربك فحدث : وأما المحرمة والمكروهة فهما محرمة ومكروهة ككثيرهما من الأشياء التي دلت الأدلة على تحريمها وكراهتها فهما محرمة ومكروهة وليستا من البدعة في شيء ومن ثم أنكر الراسخون في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة إلى أقسام وردوا على القاسمين ونصوا على أن كل محدث بدعة على الإطلاق

كأننا ما كان ومن كان وأينما كان وكل بدعة ضلالة على إطلاقها وبالله العجب من قوم فقهاء روا هذا الحديث وما في معناه من أحاديث فيها لفظة كل رواية صحيحة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولة اليه ثم صرفوه عن ظاهر معناه وواضح مبناه الى ما دعت اليه أهواؤهم من غير دليل لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس جلي لا يعتريه شبهة وحديث الباب حجة نيرة على كل قائل بالتقسيم والانواع ومن كان عنده دليل من الكتاب وبرهان من السنة دال على القسمة فليفضل علينا بآرائه وأراء الفقهاء وأمثالهم فلا حجة فيها على منكري القسمة وقد اتفق أهل المعرفة بالقرآن والحديث على أن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار صغيرة كانت أو كبيرة بارزة كانت أو كامنة لها تعاق بالعقيدة أو بالعمل ولم يختلف منهم اثنان في ذلك والمراد بأهل الحديث هنا من علمه مقصور على السنة المطهرة دون من هو من زمرة الفقهاء وإن عرف من السنة بعضها فقد عرف بالتجربة أن من خلط الفقه المصطلح والرأي المارخرف والتقليد المشؤم والقياس المجرد في أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة فقد أبعد النجاسة وأما الفقه الممول عليه والحكم المرجوع اليه ما أدبى اليه هدى السلف الصالح وعمل به الصدر الأول فإنهم كانوا على هدى مستقيم وصراط قويم ثم خلف من بعدهم خاوف يتولون مالا يفعلون ويقعلون مالا يؤمرون :

وهذا الحق ليس به خفاء * فدعني عن بنيات الطريق

الحديث الخامس عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته » رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل « وفي رواية لهم الا البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات » وهو يدل على مشروعية أربع ركعات بعد صلاة الجمعة والحديث الأول يفيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة في بيته ركعتين وهو لا ينافي مشروعية الأربع لما تقرر في الأصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالأمّة وقوله الذي لم يقترن بدليل خاص يدل على التأسي به فيه : وقد ذهب الى سنية أربع ركعات بعد الجمعة ابن مسمود والنخعي وأصحاب الرأي وذهب الى أن سنية صلاة الجمعة بعدها ركعتان عمران بن حصين وقد حكاه الترمذي عن الشافعي واحمد رضي الله عنهما : قال العراقي لم يرد الشافعي واحمد بذلك الا بيان أقل ما يستحب والاقصد استحبا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة الجمعة والميدين : ونقل ابن قدامة عن احمد أنه قال إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً : قال أبو عبد الله المازري وابن العربي إن أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن يصلي بعد الجمعة بأربع أثلا يخطر على بال جاهل أنه صلى ركعتين لتكملة الجمعة أو لثلاث يتطرق أهل البدع الى صلاتها ظهراً أربعاً أهواؤهم ما

باب العيدين ^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ^(٢)

لاخلاف في ان صلاة العيدين من الشعائر المطلوبة شرعاً وقد تواتر بها النقل الذي يقطع العذر وينفي عن اخبار الآحاد وان كان هذا الحديث من آحاد ما يدل عليها وقد كان للجاهلية يومان معدان للعب فابذل الله المسلمين منهما هذين اليومين اللذين يظهر فيهما تكبير الله وتحميدُه وتمجيدُه وتوحيدُه ظهوراً شائناً يغيظ المشركين ؛ وقيل انهما يتعمدان شكراً على ما أنعم الله به من اداء العبادات التي في وقتها فعيد الفطر شكراً لله تعالى على اتمام صوم شهر رمضان وعيد الاضحى شكراً على العبادات الواقعة في العشر وأعظمها اقامة وظيفة الحج : وقد ثبت أيضاً ان الصلاة مقدمة على الخطبة في صلاة العيد (٣) وهذا الحديث يدل عليه

يفعله المنتسبون الى مذهب الشافعي من الركنيتين او الأربع قبل الجمعة معتقدين انها سنة الجمعة القليلة لا أصل له في السنة لان الصلاة المسنونة ما كانت منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً أو فعلاً والصلاة قبل الجمعة لم يأت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انه سنة ولا يجوز القياس في شرعية الصلوات وقد صرح غير واحد من أئمة مذهب الشافعي كابى شامة شيخ الامام النووى والقسطلانى شارح البخارى بانها بدعة وغير مشروعة : واما صلاة النفل المطلق قبل الجمعة بخائر : افهم ذلك وتنبه والله اعلم

(١) أى هذا باب في ذكر الأحاديث التي تؤخذ منها احكام العيدين وهو مشتق من عاد يعود عوداً وهو الرجوع ويجمع على أعياد وسمياعيدين لكثرة عوائد الله تعالى فيهما : وقيل لانهم يعودون اليه مرة بعد اخرى :



(٢) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل :

(٣) اقول احاديث الباب تدل على ان المشروع في صلاة العيدين تقديم الصلاة على الخطبة قال القاضى عياض هذا هو المتفق عليه بين علماء الأمصار وأئمة الفتوى ولاخلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الا ماروى ان عمر في شطر خلافته الآخر قدم الخطبة لانه رأى من الناس من تقوته الصلاة وليس بصحيح

وقيل ان بنى أمية غيروا ذلك وجميع ماله خطب من الصلوات فالصلاة مقدمة
 الالجمعة وخطبة يوم عرفة : وقد فرق بين صلاة العيد والجمعة بوجهين : احدهما
 ان صلاة الجمعة فرض عين ينتابها الناس من خارج المصر ويدخل وقتها بعد
 انتشارهم في أسغالهم وتصرفاتهم في أمور الدنيا فقدمت الخطبة فيها حتى يتلاحق
 الناس ولا يفوتهم الفرض لاسيما فرض لا يقضى على وجهه وهذا معدوم في صلاة
 العيد * الثاني ان صلاة الجمعة هي صلاة الظهر حقيقة وانما قصرت بشرائط
 منها الخطبتان والشرط لا يتأخر وتعذر مقارنة هذا الشرط للمشروط الذي هو
 الصلاة فلزم تقديمه وليس هذا المعنى في صلاة العيد اذ ليست مقصورة عن شيء
 آخر بشرط حتى يلزم تقديم ذلك الشرط :

: وقال ابن قدامة لانعلم فيه خلافا بين المسلمين الا عن بنى أمية قال وعن ابن عباس وابن
 الزبير انهما فعلاه ولم يصح عنهما : قال ولا يعتد بخلاف بنى أمية لانه مسبوق بالاجماع الذي
 كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة : وقد انكر عابهم قائلهم وعد
 بدعة ومخالفا للسنة : قال العراقي الصواب ان أول من قدم الخطبة على الصلاة مروان
 ابن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري : وقد
 اختلف في صحة صلاة العيدين مع تقدم الخطبة ففي مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم
 الاعتداد بها قال النووي في شرح المهذب ان ظاهر نص الشافعي انه لا يعتد بها قال وهو
 الصواب والله اعلم :



٦ —  عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ وَقَالَ مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسُكَ لَهُ قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يَذْبَحُ فِي يَتِيٍّ فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَغَدَيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ قَالَ شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي عَنَاقٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِيَنَّيَ قَالَ نَعَمْ وَلَكِنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ 

البراء بن عازب بن الحرث بن عدي أبو عمارة ويقال أبو عمر انصاري أوسى نزل الكوفة ومات بها في زمن مصعب بن الزبير متفق على اخراج حديثه وأبو بردة بن نيار اسمه هاني بن عمرو : وقيل الحرث بن عمرو : وقيل مالك بن زهير ولم يختلفوا أنه من بلي وينسبونه هاني بن عمرو بن نيار كان عقيما بدر يا شهد العقبة الثانية مع السبعين في قول جماعة من أهل السير : وقال الواقدي أنه توفي

(١) خرجه البخاري في غير موضع بلفظ قريب من هذا : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقد اختلف العلماء في وقت الذبح فذهب مالك إلى أن وقته بعد نحر الإمام فلا يجوز ذبحها قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه : وذهب أحمد بن حنبل إلا أنه لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام وسواء عنده أهل القرى والامصار : وروى نحو ذلك عن الأوزاعي والحسن واسحق : وقد فصل أبو حنيفة بينهما قال يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإذا ذبح قبل ذلك لم يجزه : وقال الثوري يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثناءها : وذهب الشافعي وداود وآخرون إلى أن وقت الأضحية من طالع الشمس فإذا طلعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى الإمام أولا وسواء صلى المضحى أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل الامصار أو من المسافرين :

في أول خلافة معاوية: والحديث دليل على الخطبة لعبد الأضحى ولا خلاف فيه : وكذلك هو دليل على تقديم الصلاة عليها كما قدمناه :

والنسك هنا يراد به الذبيحة وقد استعمل فيها كثيراً واستعمله بعض الفقهاء في نوع خاص هو الدماء المراقبة في الحج: وقد يستعمل فيها هو أعم من ذلك من نوع العبادات : ومنه يقال فلان ناسك أى متعبد : وقوله « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا » أى مثل صلاتنا ومثل نسكنا : وقوله « فقد أصاب النسك » معناه والله أعلم فقد أصاب مشروعية النسك أو ما قرب ذلك : وقوله « من نسك قبل الصلاة فلا نسك له » يقتضى ان ما ذبح قبل الصلاة لا يقع مجزياً عن الأضحية ولا شك ان الظاهر من اللفظ ان المراد قبل فعل الصلاة فان اطلاق لفظ الصلاة وارادة وقتها خلاف الظاهر : ومذهب الشافعى اعتبار وقت الصلاة ووقت الخطبتين فاذا مضى ذلك دخل وقت الأضحية : ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة والخطبتين وقد ذكرنا انه الظاهر : ولعل منشأ النظر في هذا ان الألف واللام هل يراد بها تعريف العهد أو تعريف الحقيقة فاذا اريد بها تعريف الحقيقة جاز ما قاله غير الشافعى : واذا اريد بها تعريف العهد انصرف الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن اعتبار حقيقة ذلك الفعل في حق من ذبح بعد تلك الصلاة في غير ذلك الوقت فتعين اعتبار مقدار وقتها : والحديث نص على اعتبار الصلاة ولم يتعرض لاعتبار الخطبتين لكنه لما كانت الخطبتان مقصودتين في هذه العبادة اعتبرهما الشافعى : وفي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « شاتك شاة لحم » دلالة على ابطال كونها نسكاً * وفيه دليل على ان المأمورات اذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل. وقد فرقوا في ذلك بين المأمورات والمنهيات فعذروا في المنهيات بالنسيان والجهل كما جاء في حديث معاوية بن الحكم حين تكلم في الصلاة : وفرق بينهما بان المقصود من المأمورات اقامة مصالحها وذلك لا يحصل الا بفعلها والمنهيات مزجور عنها بسبب مفسادها امتحاناً للمكلف بالانكفاف عنها وذلك انما يكون بالتمتع

٣ - عَنْ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ ذَبَحَ وَقَالَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ ﷻ^(١)

لا ارتكابها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكف ارتكاب المنهى فعذر بالجهل فيه . وقوله « ولن تجزي عن أحد بعدك » الذي اختير فيه فتح البناء بمعنى تقضي يقال جزى عنى كذا أي قضى وذلك ان الذي فعله لم يقع نسكا فالذى يأتى بعده لا يكون قضاء عنه . وقد صرح في الحديث بتخصيص أبي بردة بجزائها في هذا الحكم عما سبق ذبحه فامتنع قياس غيره عليه :

جندب بن عبد الله بن سفيان بجلى من بجيلة علفي وهو حي من بجيلة يقال فيه جندب بن سفيان متفق على اخراج حديثه : يقال مات سنة اربع وستين والحديث الذي رواه في معنى الحديث الذى قبله وهو أدخل في الظهور في اعتبار فعل الصلاة من الاول من حيث ان الاول اقتضى تعليق الحكم بلفظ الصلاة وقد قلنا انه يحتمل ان يكون الالف واللام للعهد فينصرف الى صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيتمين وقتها وهذا المعنى معدوم في هذا الحديث وهذا لم يعلق فيه الحكم بلفظ فيه الالف واللام حتى يتأتى فيه ذلك البحث الا انه ان جرينا على ظاهره اقتضى انه لا تجزى الاضحية في حق من لم يضل صلاة العيد أصلا فان ذهب اليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث والا فالواجب الخروج عن الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها بعد الخروج عن الظاهر في محل البحث :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع: ومسلم في الاضاحي والنسائي وابن ماجه : وقوله قبل أن يصلي هكذا بالياء وفي رواية لمسلم قبل أن يصلي أو نصلى الاولى بالياء التحتية والثانية بالنون وهو شك من الراوى فلفظ أن يصلي موافقة لهذه الرواية : ورواية النون تدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره :

٤ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِلاَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ

وقد يستدل بصيغة الأمر في قوله عليه السلام فليذبح أخرى إحدى طائفتين أما من يرى الأضححية واجبة وأما من يرى أنها تتعين بالشراء بنية الأضححية أو بغير ذلك من غير اعتبار لفظ في التعيين : وإنما قلت ذلك لأن اللفظ المعين للأضححية من صيغة النذر أو غيرها قليل نادر : وصيغة من في قوله من ذبح صيغة عموم واستغراق في حق كل من ذبح قبل أن يصلى فقد ذكرت لتأسيس قاعدة وتمهيد أصل وتنزيل صيغ العموم التي ترد لتأسيس القواعد على الصورة النادرة أمر مستنكر على ما قرر في قواعد التأويل في أصول الفقه : فإذا تقرر هذا وهو استبعاد حمله على الأضححية المعينة بالنذر أو غيره من الألفاظ فيبقى التردد في أن الأولى حملها على من سبق له أضحية معينة بغير اللفظ أو حمله على ابتداء الأضححية من غير سبق تعيين :

أما البداءة بالصلاة قبل الخطبة فقد ذكرناه وأما عدم الأذان والإقامة للصلاة العيد فاتفق عليه (١) وكان سببه تخصيص الفرائض بالأذان تمييزاً لها بذلك عن النوافل وإظهاراً لشرفها : وأشار بعضهم إلى معنى آخر وهو أنه لو دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليها لوجب الاجابة وذلك مناف لعدم وجوبها وهذا حسن بالنسبة إلى من يرى أن صلاة الجماعة فرض على الأغنياء : وهذه

(١) قال النووي في شرح مسلم هذا دليل على أنه لا أذان ولا إقامة وهو إجماع العلماء اليوم وهو المعروف من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين :

وَقَالَ يَامَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنَّكُمْ أَكْثَرُ حَطَبِ جَهَنَّمَ فَقَامَتِ
 امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءَ الْخُدَّيْنِ فَقَالَتْ لِمَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ
 لَأَنْكُمْ تَكْثُرُنَ الشَّكَاةَ وَتَخْفُرُنَ الْعَشِيرَ قَالَ فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ
 مِنْ حُلِيِّهِنَّ يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَاطِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ ﴿١﴾


المقاصد التي ذكرها الراوي من الأمر بتقوى الله والحث على طاعته والموعظة
 والتذكير هي مقاصد الخطبة وقد عد بعض الفقهاء من أركان الخطبة الواجبة
 الأمر بتقوى الله وبعضهم جعل الواجب ما يسمى خطبة عند العرب : وما يتأدى
 به الواجب في الخطبة الواجبة تتأدى به السنة في الخطبة السنوية : وقوله عليه
 السلام « تصدقن فانكن أكثر حطب جهنم » فيه إشارة الى ان الصدقة من
 الدوافع للمذاب وفيه إشارة الى الاغلاظ في التصحيح بما لعله يبعث على ازالة
 العيب او الذنب الذي يتصف بهما الانسان وفيه أيضا العناية بذكر ما تشد
 الحاجة اليه من المخاطبين وفيه بذل النصيحة لمن يحتاج اليها : وقوله « فقامت
 امرأة من سطة النساء » فيه لطم وجهان : احدهما ما ذهب اليه بعض الفضلاء الاذناء
 من الأندلسيين انه تنيير (٢) أى تصحيح من الراوى كأن الأصل من سطة النساء
 فاختلطت الفاء باللام فصارت طاء ويؤيد هذا انه ورد في كتاب ابن أبي شيبة

(١) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة ليس هذا احدها : ومسلم والنسائي : وقوله « من
 اقراطهن » هو جمع قرط قال ابن دريد كل معلق في شحمة الأذن فهو قرط سواء كان
 من ذهب أو خرز : واما الخرص فهو الحلقة الصغيرة من الخلي :

(٢) قلت هذا الذى ذكره الشيخ الأمام هو كلام القاضى عياض قال النووى بعد
 ما ذكر مثل ما ذكره في الكتاب ما لفظه هذا كلام القاضى وهذا الذى ادعوا من تغيير الكلمة
 غير منقول بل هي صحيحة وليس المراد من خيار النساء كما قرره بل الخ ومنهم من قال المراد
 بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سطة النساء أى من وسطهن في المجلس أى كانت جالسة في
 وسطهم قال الجوهري وغيره من أهل اللغة يقال وسط القوم اسطهم وسطا وسطة أى توسطهم
 وهذا هو الصحيح في تفسير هذه اللفظة والله اعلم :

والنساء من سفلة النساء : وفي رواية أخرى فقامت امرأة من غير عليّة النساء
 * الوجه الثاني تقرير اللنظ على الصحة وهو ان يكن اللفظة اصلها من الوسط
 الذي هو الخيار وبهذا فسر بعضهم من عليّة النساء وخيارهن : وعن بعض
 الرواة من واسطة النساء : وقوله سغناء الخدين الأسنع والسغناء من اصاب خده
 لون يخالف لونه الأصل من سواد أو خضرة أو غيره : وتعليقه صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم بالشكّة وكفران العشي دليل على تحريم كفران النعمة لانه جملة سببا
 لدخول النار وهذا السبب في الشكّة يجوز أن يكون راجعا الى ما يتعلق بالزوج
 وجحد حقه ويجوز أن يكون راجعا الى ما يتعلق بالله تعالى من عدم شكره
 والاستكانة لفضائه واذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكر ذلك في
 حق من هذا ذنبه فكيف بمن له من ذنوب أكثر من ذلك كترك الصلاة والفذف
 : وأخذ الصوفية من هذا الحديث الطلب للفقراء عند الحاجة من الأغنياء وهذا
 حسن بهذا الشرط الذي ذكرناه : وفي مبادرة النساء لذلك والبذل لما لهن
 محتجّن اليه مع ضيق الحال في ذلك الزمان ما يدل على رفيع مقامهن في الدين
 وامثال امر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : وقد يؤخذ من هذا جواز تصدق
 المرأة من مالها في الجملة ومن اجاز التصدق مطلقا من غير تقييد بمقدار معين
 فلا بد له من أمر زائد على هذا يقرر به العموم في جواز الصدقة وكذا من
 خصص بمقدار معين (١)

(١) قال النووي في شرح مسلم : وفي هذا الحديث جواز صدقة المرأة من مالها بغير
 اذن زوجها ولا يتوقف ذلك على ثلث مالها هذا مذهبا ومذهب الجمهور : وقال مالك لا يجوز
 الزيادة على ثلث مالها الا برضا زوجها : ودليلا من الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يسألن هل استأذن أزواجهن في ذلك أم لا وهل هو خارج من الثلث أم لا ولو اختلف
 الحكم بذلك لسأل : وأشار التاخي الى الجواب عن مذهبهم بأن الغالب حضور أزواجهن
 فتركهم الانكار يكون رضا بعمام : وهذا الجواب ضعيف أو باطل لانهن كن معتزلات لا يعام
 الرجال من المتصدقة منهن من غيرها ولا قدر ما يتصدق به ولو علموا فسكوتهن ليس اذنا اه

٥ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ أَمَرَ نَارَسُوكَ
 اللَّهُ ﷺ أَنْ يُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ وَأَمَرَ الْحَيْضَ
 أَنْ يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُخْرِجَ الْحَيْضُ فَيَسْكَبْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ
 وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ : وَفِي لَفْظٍ
 كُنَّا نَوَرُّ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبِكْرُ مِنْ خِدْرِهَا  (١)

نسبته بضم النون وفتح السين المهملة بعدها ياء ساكنة آخر الحروف ثم باء
 ثاني الحروف وقيل نيشة بنون وباء وشين معجمة واختلف في اسم ابنتها فقيل
 نسبته بنت الحرث وقيل نسبته بنت كعب قال أحمد ويحيى قال أبو عمر وفي
 هذا نظر يعني في كون اسمها نسبته بنت كعب : والعواتق جمع عاتق قيل هي

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى
 وابن ماجه : وقوله حتى تخرج الحيض للمبالغة في الخروج : وقوله يكبرن بتكبيرهم يفيد مشروعية
 التكبير للرجال والنساء خلف الصلوات وغيرها : وفي الباب أحاديث كثيرة وآثار تدل لذلك
 وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال : قال الحافظ في الفتح وقد اشتملت هذه الآثار على
 وجود التكبير في تلك الايام « أى أيام التشريق » عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال
 وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع : فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات : ومنهم من
 خص ذلك بالكتوبات دون النوافل : ومنهم من خصه بالرجال دون النساء والجماعة دون المنفرد
 وبالوئادة دون المقضية : وبالمقام دون المسافر : وبساكن المصر دون القرية : وظاهر اختيار
 البخارى شمول ذلك للجميع والآثار التي ذكرها تساعده : وللعلماء اختلاف ايضا في ابتدائه
 وانتهائه فقيل من صبح يوم عرفة : وقيل من ظهره : وقيل من عصره : وقيل من صبح
 يوم النحر : وقيل من ظهره : وقيل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر : وقيل الى عصره : وقيل
 الى عصر ثانيه : وقيل الى صبح آخر أيام التشريق ١١ وقيل الى ظهره : وقيل الى عصره :
 حكى هذه الأقوال كلها النووي الا الثاني من الانتهاء : وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن
 مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واضح ماورد
 فيه عن الصحابة قول على وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام مني خرجه ابن

الجارية حتى تدرك : والمقصود بذلك بيان المبالغة في الاجتماع واظهار الشعار وقد كان ذلك الوقت أهل الاسلام في حيز القلة فاحتيج الى المبالغة باخراج العواتق وذوات الخدور (١) وفيه اشارة الى أن البروز الى المصلي هو سنة العيد : واعتزال الخيض للمصلي ليس لتحريم حضورهن فيه اذا لم يكن مسجدا بل اما مبالغة في التنزيه لحل العبادة في وقتها على سبيل الاستحسان او لكرهية جلوس من لا يصلي مع المصلين في محل واحد في حال اقامة الصلاة كما جاء « مامنعك ان تصلي مع الناس الست برجل مسلم » : وقولها في الرواية الأخرى « رجون بركة ذلك اليوم وطهرته » يشعر بتعميل خروجهن لهذه العلة : والفقهاء او بعضهم يستثنى خروج الشابة التي يخاف من خروجها الفتنة (٢)

المنذر وغيره والله اعلم : وأما صيغة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا » ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر القزويني في كتاب العيدين من طريق يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد والله الحمد : وقيل يكبر ثلاثا وزيد لاله الا الله وحده لا شريك له الى آخره : وقيل يكبر ثنتين بمسما لاله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن عمر : وعن ابن مسعود نحوه وبه قال احمد واسحق : وقد احدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا اصل لها بحروقه : وفي الحديث بيان مشروعية صلاة العيدين في الصحراء لمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا من بعده الا من عذر مطر ونحوه : وقد تركت هذه السنة من امد بعيد نسأل الله التوفيق للسنة :

(١) يشير الشارح رحمه الله تعالى الى ما ذهب اليه الطحاوي من ان هذا كان في صدر الاسلام لتكثير السواد ثم نسخ : ويرده مارواه ابن عباس أن خروجهن بعد فتح مكة : وقد اقتت به ام عطية بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمدة كما في البخاري :

(٢) قال في شرح المنتقى الحديث وما في مناه من الأحاديث قاضية بمشروعية خروج النساء في العيدين الى المصلي من غير فرق بين البكر واليبس والشابة والمعجوز والخائض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة او كان لها عذر : وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال : احدها ان ذلك مستحب وحملوا الأمر فيه على الندب ولم يفرقوا بين الشابة والمعجوز وهذا قول أبي حامد من الحنابلة والجرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي : القول الثاني التفرقة بين الشابة والمعجوز : قال المراقبي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعا لنص الشافعي في المختصر * والقول الثالث انه جائز غير مستحب لمن مطلقا وهو ظاهر كلام الأمام احمد فيما نقله عنه ابن قدامة * والرابع انه مكروه وقد حكاه الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكاه ابن قدامة عن النخعي ويحيى بن سعيد الأنصاري :

وروى ابن أبي شيبة عن النخعي أنه كره للشابة أن تخرج إلى العيد * أقول الخامس أنه حق على النساء الخروج إلى العيد حكاه القاضي عياض عن أبي بكر وعلي وابن عمر : وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعلي أنهما قلا حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدن اه والقول بكراهة الخروج على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالأراء الفاسدة وتخصيص الثواب بإياه صريح الحديث المتفق عليه وغيره :

الحديث الأول عن انس رضى الله عنه « قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا » رواه البخارى والأمام احمد وابن حبان والحاكم وهو يفيد مشروعية استحباب الأكل كل يوم عيد الفطر قبل الذهاب إلى المصلى وإن يكون من التمر وترا : قال ابن قدامة لانلم في استحباب تعجيل الأكل كل يوم الفطر اختلافا : قل المذهب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد فكانه أراد سد هذه الذريعة : وقيل لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحباب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال امر الله سبحانه : والحكمة في استحباب التمر فيه لما في الحلو من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويمر به المتأمم ويرق القاب وهو أسر من غيره : وقد روى الترمذى عن سلمان « اذا افطر احدكم فليفطر على تمر فإنه بركة فمن لم يجد فليفطر على ماء فإنه طهور » : وأما في الأضحية فكان لا يأكل كل حتى يرجع رواه الترمذى وابن ماجه والأمام احمد وزاد فإيا كل من أضحيته : قال ابن قدامة والحكمة في تأخير الأكل يوم الأضحية أنه يوم تشرع فيه الأضحية والأكل منها فشرع له أن يكون فطره على شيء منها : قال ابن المنير وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العيدين في الوقت المشروع لخراج صدقتهما الخاصة بهما فخراج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى وخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها والله اعلم :

الحديث الثانى عن جابر رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق » رواه البخارى وهو يدل على استحباب الذهاب إلى صلاة العيد في طريق والرجوع في طريق أخرى : قال الخافظ في الفتح وبه قال أكثر أهل العلم : وقد اختلف في الحكمة في مخالفته صلى الله عليه وآله وسلم الطريق فذكر ابن حجر في الفتح لذلك أقوالا كثيرة أقربها أنه ليفيظ المنافقين واليهود وليرهبهم بكثرة من معه والله اعلم الحديث الثالث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيد ثنى عشرة تكبيرة سبعا في الأولى وخمسا في الآخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها » رواه الأمام احمد بن حنبل وابن ماجه : قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذى في العمال المفردة عن البخارى أنه قال أنه حديث صحيح : وهو يفيد مشروعية التكبير في صلاة العيدين سبعا في الركعة الأولى وخمسا في الركعة الثانية قبل القراءة : قال العراقي وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة : قال الشافعى واسحق والأوزاعى إن السبع في الأولى بعد تكبيرة الاحرام : وقال مالك واحمد والمزنى أن تكبيرة الاحرام ممدودة من السبع في الأولى : وقال أبو حنيفة والثورى في الأولى ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة : وهناك أقوال ومذاهب آخر يطول الكلام بذكرها وأرجح الأقوال الأول والله اعلم :

باب صلاة الكسوف^(١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَاجْتَمَعُوا وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ^(٢)

الكلام عليه من وجوه * احدها قولها خسفت الشمس يقال بفتح الخاء والسين ويقال خسفت على ما لم يسم فاعله : واختلف الناس في الخسوف والكسوف بالنسبة الى الشمس والقمر فقليل الخسوف للشمس والكسوف للقمر وهذا لا يصح لان الله تعالى اطلق الخسوف على القمر وقيل بالعكس : وقيل هما بمعنى واحد ويشهد لهذا اختلاف الالفاظ في الأحاديث فاعلق فيها الخسوف والكسوف معاً في محل واحد : وقيل الكسوف زهاب النور بالكلية والخسوف التغير أعني تغير اللون * الثاني صلاة الكسوف على هذه الهيئة سنة مؤكدة بالاتفاق أعني كسوف الشمس دليله فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لها وجمعه الناس مظهراً لذلك وهذه أمارات الاعتناء والتأكيد : وأما كسوف القمر فتروى فيها مذهب مالك وأصحابه ولم يلحظها بكسوف الشمس في قول * الثالث لا يؤذن لصلاة الكسوف اتفاقاً : والحديث يدل على انه يتأدى لها الصلاة جامعة وهي

(١) الكسوف لغة التغير الى سواد ومنه كسف في وجهه وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها : قال الحافظ في الفتح والمشهور في استهمال الفقهاء ان الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهرى انه افسح : وقيل يتعين ذلك وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بالخاء في القمر في القرآن : وقيل يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث قال الحافظ ابن حجر ولا شك ان مدلال الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير الى سواد والخسوف نقصان أو الذل قال ولا يلزم من ذلك انهما مترادفان اه
(٢) حديث عائشة هذا خرجه البخارى بالفاظ مختلفة هذا احدها ومسلم وغيرهما مع اختلاف في الالفاظ :

حجة لمن استحب ذلك (١) الرابع سنتها الاجتماع للحديث المذكور وقد اختلفت الأحاديث في كیفيتها واختلف العلماء في ذلك فالذى اختاره مالك والشافعى رحمهما الله تعالى (٢) ما دل عليه حديث عائشة وابن عباس من انها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجودان وقد صح غير ذلك أيضاً وهو ثلاث ركعات وأربع ركعات في ركعة وقيل في ترجيح مذهب مالك والشافعى ان ذلك اصح الروايات : والحديث صريح في الرد على من قال باها ركعتان كسائر النوافل واعتدروا عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع رأسه ليختبر حال الشمس هل انجلت أم لا فلما لم يرها انجلت ركع وفي هذا التأويل ضعف اذا قلنا ان سنتها ركعتان كسائر النوافل لكن قال بعض العلماء انه يرفع رأسه بعد الركوع فان رأى الشمس لم تنجل ركع ثم يرفع رأسه ويختبر امر الشمس فان لم تنجل ركع ويزيد الركوع هكذا ما لم تنجل فاذا انجلت سجد ولعله قصد بذلك العمل بالأحاديث التي فيها اكثر من ركوعين في ركعة كثلاث واربع وخمس وهذا على هذا المذهب اقرب من تأويل المتقدمين لانه يجعل سنة صلاة الكسوف ذلك ويكون الفعل ميمنا لسنة هذه الصلاة : وعلى مذهب الاولين يريدون ان يخرجوا فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في العبادات عن المشروعية مع مخالفتهم للقياس في زيادة ما ليس من الأفعال المشروعة في الصلاة وقد اطلق في الحديث لفظ الركعات على الركوع :

- (١) اقول وقاس بعضهم صلاة العيد على الكسوف في مشروعية النداء بالصلاة جامعة وهو محل نظر لانه لم يرد الأمر بهذه الجملة الا في هذه الصلاة مع الحاجة الى ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم فلاقتصار عليه هو المشروع : والله اعلم
- (٢) وذهب ايضا احمد والجمهور الى ذلك وهي الصفة التي وردت بها الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب : وذهب أبو حنيفة والثوري والنعيمي انها ركعتان كسائر النوافل في كل ركعة ركوع واحد ۱ وقد اتفق العلماء على ان صلاة الكسوف سنة غير واجبة ۱

٢ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَقِبَةَ بْنِ عَمْرٍو وَالْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ
 آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ وَأَنْهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ
 النَّاسِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمْ ^(١)

في الحديث رد على اعتقاد اهل الجاهلية في ان الشمس والقمر تنكسفان لموت العظماء : وفي قوله عليه السلام « يخوف الله بهما عباده » اشارة الى انه ينبغي الخوف عند وقوع التغيرات العلوية : وقد ذكر اصحاب الحساب لكسوف الشمس والقمر اسبابا عادية وربما يفتقد معتقد ان ذلك يتنافى قوله عليه السلام يخوف الله بهما عباده : وهذا الاعتقاد فاسد لان الله تعالى افعالا على حسب الاسباب العادية وافعالا خارجة عن تلك الاسباب فان قدرته تعالى حاكمة على كل سبب ومسبب فيقطع ما شاء من الاسباب والمسببات بعضها عن بعض فاذا كان ذلك كذلك فاصحاب المراقبة لله تعالى ولافعاله الذين عقدوا ابصار قلوبهم بوحدايته وعموم قدرته على خرق العادة واقتطاع المسببات عن اسبابها اذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة اعتقادهم في فعل الله تعالى ما شاء وذلك لا يمنع ان يكون ثمة اسباب تجري عليها العادة الى ان يشاء الله تعالى خرقها : ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اشتداد هبوب الريح يتغير ويدخل ويخرج خشية ان تكون كريح عاد وان كان هبوب الريح موجودا

(١) خرجه البخاري في غير موضع || وسلم والنسائي وابن ماجه : قال النووي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشمس والقمر آيتان لا تنكسفان لموت احد فاذا رأيتنوها فصلوا فيه دلائل لمذهب الشافعي وجمع من الفقهاء من اصحاب الحديث في استحباب الصلاة لكسوف القمر على هيئة كسوف الشمس. وروى عن جماعة من الصحابة وغيرهم: وقال مالك وأبو حنيفة لا تسن لكسوف القمر هكذا وانما تسن ركعتان كسائر الصلوات فرادى:

٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ
 عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فَأُطَالَ الْقِيَامَ
 ثُمَّ رَكَعَ فَأُطَالَ الرُّكُوعَ ثُمَّ قَامَ فَأُطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ
 الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ فَأُطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ
 سَجَدَ فَأُطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ
 فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ

في العادة : والمقصود بهذا الكلام ان تعلم ان ما ذكره اهل الحساب من سبب
 الكسوف لا يتافى كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى وانما قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم هذا الكلام لان الكسوف كان عند موت ابنه ابراهيم فقبل انها
 كسفت لموت ابراهيم فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك : وقد ذكروا انها
 اذا صليت صلاة الكسوف على الوجه المذكور ولم تنجل الشمس انها لا تعاد
 على تلك الصفة وليس في قوله « فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » ما يدل
 على خلاف هذا لوجهين : احدهما انه امر بمطلق الصلاة لا بالصلاة على هذا
 الوجه المخصوص ومطلق الصلاة سائغ الى حين الانجلاء : الثاني لو سلمنا ان
 المراد الصلاة الموصوفة بالوصف المذكور لكان لنا ان نجعل هذه الغاية لمجموع
 الأمرين اعنى الصلاة والدعاء ولا يلزم من كونها غاية لمجموع الأمرين ان
 تكون غاية لكل واحد منهما على انفراده فجاز ان يكون الدعاء ممتدا الى غاية
 الانجلاء بعد الصلاة على الوجه المخصوص مرة واحدة ويكون غاية للمجموع :

الكلام عليه من وجوه احدها ما يتعلق بلفظ الخسوف بالنسبة الى الشمس
 واقامة هذه الصلاة في جماعة وقد تقدم : الثاني قولها فاطال القيام ولم تحد فيه
 حدا وقد ذكروا انه نحو من سورة البقرة لحديث آخر ورد فيه : وقولها

فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لَمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا ثُمَّ قَالَ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أُغْيِرَ مِنْ اللَّهِ أَنْ يَزِنِي عَبْدُهُ أَوْ تَزِنِي أُمَّتُهُ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا عِلْمُ لَضَحِكِكُمْ قَلِيلًا وَلَبْكِكُمْ كَثِيرًا : وَفِي لَفْظٍ فَاسْتَكْمَلُوا رُبْعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ^(١)

■ فاطال الركوع « لم تحد فيه حدا وقد ذكر أصحاب الشافعي فيه انه نحو من مائة آية واختار غيرهم عدم التحديد الا بما لا يضر من خلفه : وقولها « ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الأول » يقتضى ان سنة هذه الصلاة تقصير القيام الثانى عن الأول وقد تقدم قول من استحسب ذلك فى جميع الصلوات وكأن السبب فيه ان النشاط فى الركعة الأولى يكون اكثر فيناسب التخفيف فى الثانية حذرا من الملل : والفقهاء اتفقوا على القراءة فى هذا القيام الثانى اعنى الذين قالوا بهذه الكيفية فى صلاة الكسوف وجمهورهم على قراءة الفاتحة فيه الا بعض أصحاب مالك وكأنه رآها ركعة واحدة زيد فيها ركوع والركعة الواحدة لا تنفى الفاتحة فيها وهذا يمكن ان يؤخذ من الحديث كما سننبه عليه فى موضعه *

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ ■ ومسلم وأبو داود والنسائى ■ وقد ورد فى الصحيح بيان سبب هذا القول ولفظه « ان ابنا لثني صلى الله عليه وآله وسلم يقال له ابراهيم مات فقال الناس فى ذلك » قال الخطابى كانوا فى الجاهلية يعتقدون ان الكسوف يوجب حدوث تغير فى الأرض من موت او ضرر فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اعتقاد باطل وان الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان فى غيرهما ولا قدرة على الدفع عن انفسهما وعن ابن حبان فعملت اليهود يرمونه بالجهت ويضربون بالناقوس ويقلون سحر القمر : ويستفاد من هذا ان الضرب على الطاس ونحوه مما يفعل فى زماننا عند كسوف القمر من فعل اليهود فيكره ذلك لعموم نهيهم صلى الله عليه وآله وسلم عن التشبه بالكفار : والله اعلم :

الثالث قولها «سجد فاطال السجود» يقتضى طول السجود (١) فى هذه الصلاة :
 وظاهر مذهب مالك والشافعى ان لا يطول السجود فيها : وذكر الشيخ أبو
 اسحاق الشيرازى عن أبى العباس بن سريج انه يطيل السجود كما يطيل الركوع
 ثم قال وليس بشئ لأن الشافعى لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك فى خبر ولو كان
 قد اطل لنقل كما نقل فى القراءة والركوع قلنا بل نقل ذلك فى اخبار منها
 حديث عائشة رضى الله عنها هذا : وفى حديث آخر عنها انها قالت ما سجد
 سجودا اطول منه : وكذلك نقل تطويله فى حديث أبى موسى وجابر بن عبد
 الله * الرابع قولها « ثم فعل فى الركعة الثانية مثل ما فعل فى الركعة الأولى »
 وقد حكى فى الركعة الأولى ان القيام الثانى دون القيام الاول وان الركوع
 الثانى دون الركوع الاول : ومقتضى هذا التشبيه ان يكون القيام الثانى دون
 القيام الاول وان الركوع الثانى دون الركوع الاول ولكن هل يراد بالقيام
 الاول الأول من الركعة الأولى او الاول من الركعة الثانية : وكذلك فى الركوع
 اذا قلنا دون الركوع الاول هل يراد به الاول من الركعة الاولى او الاول من
 الركعة الثانية تكلموا فيه وقد رجح ان المراد بالقيام الاول الاول من الركعة
 الثانية والركوع الاول الاول من الثانية ايضا فيكون كل قيام وركوع دون
 الذى يليه * الخامس قولها غطب الناس فحمد الله واثى عليه ظاهر فى الدلالة
 على ان لصلاة الكسوف خطبة ولم يذكر ذلك مالك (٢) ولا أبو حنيفة قال بعض اتباع
 مالك ولا خطبته ولكن يستقبلهم ويذكرهم وهذا خلاف الظاهر من الحديث

(١) قال النووى جمهور اصحابنا قالوا لا يستحب تطويله بل يقصر على قدره كما فى سائر
 الصلوات وقال المحققون منهم يستحب اطالته نحو الركوع الذى قبله وهذا هو المنصوص للشافعى
 فى البويطى وهذا هو الصحيح للأحاديث الصريحة فى ذلك !
 (٢) قال ابن حجر فى الفتح اختلف فى الخطبة فيه (أى فى الكسوف) فاستحبها
 الشافعى واسحاق واثر اصحاب الحديث وقال ابن قدامة لم يبلغنا عن احمد ذلك ! وقال صاحب
 الهداية من الحنفية ليس فى الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتعقب بان الأحاديث ثبتت فيه
 وهى ذات كثرة : والمشهور عند المالكية ان لا خطبة لها مع ان مالكا روى الحديث وفيه
 ذكر الخطبة !

لا سيما بعد ان ثبت انه ابتداء بما تبتدأ به الخطبة من حمد الله والثناء عليه: والذي ذكر من العذر عن مخالفة هذا الظاهر ضعيف مثل قولهم ان المقصود انما كان الاخبار ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا لحياته الرد على من قال ذلك في موت ابراهيم والاخبار بما رآه من الجنة والنار وذلك يخصه وانما استضعفناه لان الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة وقد يكون بعض هذه الامور داخلا في مقاصدها مثل ذكر الجنة والنار وكونهما من آيات الله بل هو كذلك جزما * السادس قوله « فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا » اختلف الفقهاء في وقت صلاة الكسوف فقيل ما بعد حل النافلة الى الزوال وهو ظاهر مذهب مالك : وقيل الى ما بعد صلاة العصر وهو مذهب مالك ايضا : وقيل في جميع النهار وهو مذهب الشافعي ويستدل له بهذا الحديث فانه امر بالصلاة اذا رأي ذلك وهو عام في كل وقت : وفي الحديث دليل على استحباب الصدقة عند المخاوف لاستدفاع البلاء والحذور * السابع قوله « ما من احد اغير من الله ان يزني عبده او تزني امته » : المنزهون لله تعالى عن سمات الحدوث ومشابهة المخلوقين بين رجلين اما ساكت عن التأويل واما مؤل على أن يراد شدة المنع والحماية من الشيء لان الفاعل على الشيء مانع له وحام منه فالمنع والحماية من لوازم الغيرة فاطلق لفظ الغيرة عليهما من مجاز الملازمة وغير ذلك من الوجوه الشائعة في لسان العرب والأمر في التأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسلم التنزيه فانه حكم شرعي اعني الجواز وعدمه ويؤخذ كما تؤخذ سائر الاحكام الا ان يدعي المدعى ان هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع اعني المنع من التأويل ثبوتا قطعيا فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصريح وقد يتعدى بعض خصومه الى التكذيب القبيح * الثامن قوله « والله لو تعلمون ما أعلم » الى آخره فيه دليل على غلبة مقتضى الخوف وترجيح الخوف في الموعظة على الاشاعة بالرخص لما في ذلك من التسبب الى تسامح النفوس لما جبلت عليه

٤ - ﴿عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ فِرْعَاوْنُ يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَقَامَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ يُفْعَلُهُ فِي صَلَاتِهِ قَطَّ ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُهَا اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ﴾ (١)

من الاخلاص الى الشهوات وذلك مرضها الخطر . والطبيب الحاذق يقابل العلة بضدها لا بما يزيدها * التاسع قوله في لفظ ■ فاستكمل اربع ركعات وأربع سجودات» اطلق الركعات على عدد الركوع وجاء في موضع آخر في ركعتين وهذا هو الذي اشرنا الى انه متمسك من قال من اصحاب مالك انه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني من حيث انه اطلق على الصلاة ركعتين والله اعلم :

استعمل الخسوف في الشمس كما تقدم : وقوله فِرْعَاوْنُ يَخْشَى ان تكون الساعة فيه اشارة الى ما ذكرناه من دوام المراقبة لفعل الله وتجريد الاسباب العادية عن تأثيرها لمسبباتها : وفيه دليل على جواز الاخبار بما يوجب الظن من شاهد

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم والنسائي : وقوله ان تكون الساعة بالضم على ان كان تامة أى يخشى أن تحضر الساعة . او ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف . أو العكس . وهذا تحييل من الراوى وتمثيل منه كأنه قال فزع فِرْعَاوْنُ يَخْشَى ان تقع الساعة والا فالتبني صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بان الساعة لا تقوم وهو فيهم وقد وعده الله تعالى مواعيد لم تتم ولم تقع بعد : وأيضا كيف يعلم أبو موسى رضي الله عنه ما في ضمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ان سبب الفزع خشية قيام الساعة بل الظاهر

الحال حيث قال « فزعا يخشى أن تكون الساعة » مع أن الفزع محتمل ان يكون لذلك ومحتمل ان يكون لغيره كما خشي صلى الله عليه وآله وسلم من الربح ان يكون كريح قوم عاد ولم يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه كان سبب خوفه فالظاهر انه مبني على شاهد الحال أو قرينة دلت عليه : وقوله « كأطول قيام وركوع وسجود » دليل على تطويله السجود في هذه الصلاة وهو الذي قدمناه ان ابا موسى رواه : وفي الحديث دليل على أن سنة صلاة الكسوف في المسجد وهو المشهور عن العلماء : وخير بعض اصحاب مالك بين المسجد والصحراء : والصواب المشهور الأول فان هذه الصلاة تقتضي بالانجلاء وذلك مقتضى لان بعثي بمعرفة ويراقب حال الشمس فلولا ان المسجد ارجح لكانت الصحراء أولى لانها اقرب الى ادراك حال الشمس في الانجلاء وعدمه : وايضا فانه يخاف من تأخيرها فوات اقامتها بان يشرع الانجلاء قبل اجتماع الناس وبروزهم : وقد تقدم الكلام على قوله عليه السلام « لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » وانه رد على من اعتقد ذلك : وفي قوله فادعوا اشارة الى المبادرة الى ما أمر به وتنبيه على الالتجاء الى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار : واشارة الى ان الذنوب سبب البساي والعقوبات العاجلة أيضا وان الاستغفار والتوبة سببان للمحو يرجي بهما زوال المخاوف :

ان الفزع من وقوع العذاب والهيبة من جلال الله سبحانه وتعالى والله أعلم :

الحديث الاول عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » أخرجه البخاري ومسلم وابن حبان والحاكم وهو يدل على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الخسوف : وقد ذهب الى ذلك اسحق وأحمد بن حنبل وابن خزيمة وابن المنذر وغيرها من محدثي الشافعية وبه قال صاحب ابى حنيفة وابن العربي من المالكية : وحكي النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء على أنه يسر الى كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر : وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار : قال في شرح منتهى الاخبار واعلم انه لم يرد تعيين ما قرأ به صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت وفي الثانية بالروم أولقمان :

وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه فيتخير المصلي من القرآن ما شاء ولا يد من القراءة بالفاتحة في كل ركعة لما تقدم من الأدلة الدالة على أنها لا تصح ركعة بدون فاتحة : قال النووي واتفق العلماء على أنه يقرأ الفاتحة في القيام الأول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها فيه . وقال محمد بن مسلمة من المالكية لا تتمين الفاتحة في القيام الثاني والله أعلم :

الحديث الثاني عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعتاقة في كسوف الشمس » رواه البخاري وفي لفظ له أيضا « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة » : والعتاقة بفتح العين المهملة الاعتاق أي فك الرقاب من العبودية : وهو يدل على مشروعية الاعتاق عند الكسوف . فإن الاعتاق وسائر أنواع الخيرات والمبرات تدفع المذاب والنوازل : وفيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف امر عادي لا يتأخر ولا يتقدم اذ لو كان كما يقولون لم يكن للامر بالعتق والصدقة والذكر معنى فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف وإن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجي أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . وقد نقض ابن العربي زعمهم أن الشمس لا تنكسف حقيقة وإنما يحول القمر بينها وبين الأرض عند اجتماعهما في المقتدين فقال هم يزعمون أن الشمس اضغاف القمر في الجرم فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله أم كيف يظلم الكثير بالقليل ولا سيما وهو من جنسه وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسمين ضمعا : والله أعلم



باب الاستسقاء^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقَبِيلَةِ يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَاءِهِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ : وَفِي لَفْظٍ إِلَى الْمُصَلِّي^(٢)

فيه دليل على استحباب الصلاة للاستسقاء وهو مذهب جمهور الفقهاء وعند أبي حنيفة لا يصلي للاستسقاء ولكن يدعي وخالفه أصحابه فوافقوا الجماعة وقالوا تصلي فيه ركعتان بجماعة : واستدل لأبي حنيفة باستسقاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر يوم الجمعة ولم يصل للاستسقاء قالوا ولو كانت سنة لما تركها : وفيه دليل على أن سنة الاستسقاء البروز إلى المصلي : وفيه دليل على استحباب تحويل الرداء في هذه العبادة وخالف أبو حنيفة في ذلك وقيل إن سبب التحويل التفاؤل بتغيير الحال : وقال من احتج لأبي حنيفة إنما قلب ردائه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع اليدين في الدعاء أو عرف من طريق الوحي تغيير الحال عند تغيير ردائه قلنا القلب من جهة إلى جهة أخرى أو من ظهر إلى بطن لا يقتضي الثبوت على العائق بل أي حالة اقتضت الثبوت

(١) أي هذا باب في بيان أحكام الاستسقاء وهو لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير : وشرا طلبه من الله عند حصول الجذب على الوجه المبين في الأحاديث : قال النووي قال أصحابنا للاستسقاء ثلاثة أنواع : أحدها الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة : والثاني الاستسقاء في خطبة الجمعة أو في أي مفروضة وهو أفضل من النوع الذي قبله : والثالث وهو أكملها إن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين يتأهب قبله بصدقة وصيام وتوبة وإقبال على الخير ومجانبة الشر ونحو ذلك من طاعة الله تعالى : والله أعلم

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وقوله « جهر فيهما بالقراءة » قال النووي لم يذكر مسلم الجهر بالقراءة وذكره البخاري واجمعوا على استحبابه .

أو عدمه في إحدى الجهتين فهو موجود في الأخرى وإن كان قد قرب من السقوط تلك الحال فيمكن تنبيهه من غير قلب والأصل عدم ما ذكر من نزول الوحي بتغيير الحال عند تغيير الرداء والاتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص مع ما عرف من الشرع من صحة التفاؤل : وفيه دليل على تقديم الدعاء على الصلاة ولم يصرح بلفظ الخطبة لها والخطبة عند مالك والشافعي بعد الصلاة وفيه حديث عن أبي هريرة يقتضيه (١) وفيه دليل على استقبال القبلة عند تحويل الرداء والدعاء : ودليل على استحباب استقبال القبلة عند الدعاء مطلقا : وفيه دليل على الجهر في هذه الصلاة والتحويل المذكور في الحديث يكتفي في تحصيل مساهمة مجرد القلب من اليقين إلى اليسار والله اعلم :

(١) أقول حديث أبي هريرة رواه أحمد بن حنبل وابن ماجه بلفظ ■ خرج نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا « الخ وحديث انس وعبد الله بن زبد عند أحمد انه بدأ بالصلاة قبل الخطبة : وفي حديث ابن عباس عند أبي داود : وحديث عائشة انه بدأ بالخطبة قبل الصلاة : قال القرطبي يعضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشاهير للعبد وكذا ماقرر من تقديم الصلاة امام الحاجة ■ قال الحافظ في الفتح ويمكن الجمع بين ماختلف من الروايات في ذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فاذنك وقع الاختلاف ■ والمرجع عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة : وعند أحمد رواية كذلك : قال النووي في شرح مسلم وفيه قال الجماهير وقال الليث بعد الخطبة : وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير : قال اصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صحنا ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتها : وجاء في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة اه قال بعض المحققين وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق :

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ
 الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوُ دَارِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ
 الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ تَعَالَى يُغِيثَنَا قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ أَغْنِنَا اللَّهُمَّ أَغْنِنَا قَالَ أَنَسٌ فَلَا وَاللَّهِ
 مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ
 يَبْتٍ وَلَا دَارٍ قَالَ فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتْ
 السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ قَالَ فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْعِينَ

وهذا هو الحديث الذي اشرنا اليه انه استدل به لابي حنيفة في ترك الصلاة
 والذي دل على الصلاة واستحبابها لا ينافي ان يقع مجرد الدعاء في حالة أخرى
 وانما كان هذا الذي جرى في الجمعة مجرد دعاء وهو مشروع حيث ما احتيج اليه
 ولا ينافي شرعية الصلاة في حالة أخرى اذا اشتدت الحاجة اليها : وفي الحديث
 علم من اعلام النبوة في اجابة الله تعالى دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عقيبهِ او معه واراد بالأموال الأموال الحيوانية لانها هي التي يؤثر فيها انقطاع
 المطر بخلاف الأموال الصامتة : والسبل الطرق وانقطاعها اما لعدم المياه التي يعتاد
 المسافرين ورودها وإما باشتغال الناس وشدة الفحط عن الضرب في الأرض :
 وفيه دليل على استحباب رفع اليدين في دعاء الاستسقاء فمن الناس من عدا الى
 كل دعاء ومنهم من لم يعده لحديث عن أنس يقتضى ظاهره عدم عموم الرفع لما
 عدا الاستسقاء : وفي حديث آخر استثناء ثلاثة مواضع منها الاستسقاء ورؤية
 البيت وقد أول ذلك على ان يكون المراد رفعا تاما في هذه المواضع وفي غيرها
 دونه بدليل انه صح رفع اليدين عنه صلى الله عليه وآله وسلم في غير تلك المواضع

ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ فَأَيْمًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا عَنَّا قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظِّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ فَافْلَعْتَ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ : قَالَ شَرِيكَ ثُمَّ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ قَالَ لَا أَدْرِي : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الظِّرَابُ الْجِبَالُ الصَّغَارُ ^(١)

وصنف في ذلك شيخنا أبو محمد المنذرى رحمه الله جزءاً قرأته عليه : والقزع السحاب المتفرق والقزعة واحدة ومنه أخذ القزع في الرأس وهو ان يخلق بعض رأس الصبي ويترك بعضه : وسلع جبل عند المدينة : وقوله وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار تأكيد لقوله وما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة لانه أخبر ان السحابة من وراء سلع فلو كان بينهم وبينه دار لا يمكن ان تكون

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ : وَفِي رِوَايَةٍ بِأَثْبَاتِ حَرْفِ الْعَلَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ اسْتِثْنَاءً أَيْ فَهُوَ يَفْتَنِيْنَا وَفِي رِوَايَةٍ أَنْ يَفْتَنِيْنَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ. وَفِي رِوَايَةٍ يَفْتَنِيْنَا مَجْزُومٌ جَوَابُ الْأَمْرِ. وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ : وَقَوْلُهُ « نَحْوُ دَارِ الْقَضَاءِ » سَمِيَتْ دَارُ الْقَضَاءِ لِأَنَّهَا يَبِيعُ فِي قَضَاءِ دِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْصَى ابْنَهُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَبَاعَ فِيهِ مَالُهُ فَإِنْ عَجَزَ مَالُهُ اسْتَعَانَ بِبَنِي عَدِيٍّ ثُمَّ بِقَرِيشٍ فَبَاعَ ابْنَهُ دَارَهُ هَذِهِ لِمَعَاوِيَةَ وَمَالُهُ بِالْغَابَةِ ثُمَّ قَضَى دِينَهُ وَكَانَ ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ أَلْفًا وَكَانَ يُقَالُ لَهَا دَارُ قَضَاءِ دِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ثُمَّ اخْتَصَرُوا فَقَالُوا دَارُ الْقَضَاءِ هِيَ دَارُ مَرْوَانَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ دَارُ الْأَمَارَةِ وَغَلَطَ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهَا دَارُ مَرْوَانَ فَظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَضَاءِ الْأَمَارَةَ وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمَ هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلُهُ أَنَّ دِينَهُ كَانَ ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ أَلْفًا غَرِيبٌ بَلْ غَلَطَ وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ أَنَّ دِينَهُ سِتَّةٌ وَتَمَانُونَ أَلْفًا وَنَحْوُهُ هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِهِمْ .

القرعة موجودة لكن حال بينهم وبين رؤيتها ما بينهم وبين سلع من دار لو كانت : وقوله مارأينا الشمس سبتا أى جمعة (١) وقد تبين في رواية أخرى : وقوله في الجمعة الثانية هلكت الأموال أى بكثرة المطر : وفيه دليل على الدعاء لامسك ضرر المطر كما استحب الدعاء لنزوله عند انقطاعه فان الكل مضر : والآكام جمع أكم كاعتاق جمع عنق والآكام جمع إكام مثل كتب في جمع كتاب والآكام جمع أكم مثل جبال في جمع جبل والآكام جمع الاكمة وهي التل المرتفع من الأرض : والظراب جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء وهو صغار الجبال : وقوله وبطون الأودية ومنابت الشجر طلب لما يحصل المنفعة ويدفع المضرة : وقوله وخرجنا نمشي في الشمس علم آخر من اعلام النبوة في الاستسقاء (٢) كما سبق مثله في الاستسقاء والله اعلم :

(١) وقال ابن المنير أى من السبت الى السبت : وفيه تجوز لان السبت الاول لم يكن مبتدا ولا الثانى منتهى : وإنما عبر انس بذلك لأنه كان من الانصار وقد كانوا جاؤوا اليهود فاخذوا بكثير من اصطلاحهم وإنما سموا الاسبوع سبتا لانه اعظم الايام عند اليهود كما ان الجمعة عند المسلمين كذلك : وفي تعبيره عن الاسبوع بالسبت مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية : وقال النووى ووقع في رواية ستاى ستة ايام ووقع في رواية فطرنا من جمعة الى جمعة :

(٢) وفي الحديث فوائد أخرى : منها انه اذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد بوب لذلك البخارى : ومنها تكرار الدعاء وجواز المكالة من الخطيب حال الخطبة والدعاء به على المنبر : وترك تحويل الرداء والاستقبال والاجترأ بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء وغير ذلك من الفوائد والله اعلم

الحديث الاول عن ابن عباس رضى الله عنهما « وسئل عن الصلاة في الاستسقاء . فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متخشعا متضرعا فصلى ركعتين كما يصلى في العيد لم يخطب خطبتكم هذه » رواه النسائى وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل وأبو عوانة وابن حبان وصحاحه : وهو يفيد مشروعية التواضع والتبذل والتخشع والتضرع في صلاة الاستسقاء : وقوله متبذلا أى لا بسا لثياب البذلة تاركا لثياب الزينة تواضعا لله تعالى وقوله متخشعا أى مظهرا للخشوع ليكون ذلك وسيلة الى نيل ما عند الله عز وجل : وفي رواية « مترسلا » أى غير مستعجل في مشيه وهذا حال الملتجى الى سيده : وقوله متضرعا أى مظهرا للضراعة وهي التذلل عند طالب الحاجة : وقوله كصلاة العيد تمسك به الشافعى وابن

جرير وسبقه الى ذلك ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز في مشروعية التكبير فيه كتكبير العيد وبه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد وقال الجمهور انه لا تكبير في صلاة الاستسقاء : متأولين الحديث على ان المراد صلاة العيد في العمد والجهر بالقراءة وكونها قبل الخطبة. ولم يثبت في الصحيح ما يدل على التكبير سبعا او خمسا والزيادة تحتاج الى دليل صحيح يؤيدها : وقوله « لم يخطب خطبتكم هذه » النفي متوجه الى القيد لا الى المقيد كما يدل على ذلك الأحاديث الصحيحة الواردة في الباب المصرحة بالخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك والله اعلم.

الحديث الثاني عن أنس رضي الله عنه « ان عمر بن الخطاب كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطالب فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقسقنا وانا نتوسل اليك بم نبيك فاسقنا فيسقون » رواه البخاري قال الحافظ ابن حجر في الفتح قوله قحطوا بضم القاف وكسر المهملة أى اصابهم القحط : وقد بين الزبير بن بكار في الانساب صفة مادعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فاخرج باسناد له ان العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لم ينزل بلاء الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة وقد توجه القوم بي اليك لمكانى من نبيك وهذه ايدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الفيت فارخت السماء مثل الجبال حتى اخصبت الأرض وعاش الناس اهل وهو يدل على مشروعية استسقاء تقديم اهل الخير والصالح واهل بيت النبوة للاستشفاع بهم : وفيه فضل العباس وفضل عمر رضي الله عنهما لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه : والله اعلم



باب صلاة الخوف^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ بَازَاءِ الْعَدُوِّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ذَهَبُوا وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً وَقَضَتِ الطَّائِفَتَانِ رُكْعَةً رُكْعَةً^(٢)

جمهور الأمة على بقاء حكم صلاة الخوف كما صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زماننا ونقل عن ابن يوسف خلافة أخذنا من قوله تعالى « وإذا كنت فيهم » وذلك يقتضى تخصيصه بوجوده فيهم : وقد يؤيد هذا بانها صلاة على خلاف المعتاد وفيها أفعال منافية فيجوز أن يكون المسامحة فيها بسبب فضيلة إمامة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والجمهور يدل على مذهبهم دليل التأسى بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمخالفة المذكورة لاجل الضرورة وهي موجودة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما هي موجودة في زمانه ثم الضرورة تدعو إلى أن لا يخرج وقت الصلاة عن أدائها وذلك يقتضى إقامتها على خلاف المعتاد مطلقا أعنى في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده وإذا ثبت جوازها بعد الرسول على الوجه الذي فعله وقد وردت عنه صلى الله

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث التى يؤخذ منها أحكام صلاة الخوف : واختلفوا فى أى سنة شرعت صلاة الخوف قال الجمهور أن أول ما صليت فى غزوة ذات الرقاع : واختلف أهل السير فى أى سنة كانت فقل سنة أربع : وقل سنة خمس : وقل سنة ست وقل سنة سبع وقد وقع فى الوسيط للغزاة وتبعه عليه الراقى أن غزوة ذات الرقاع آخر الغزوات وهو وهم وليس بصحيح : وقد أنكر عليه ابن الصلاح فى مشكل الوسيط وقال ليست آخرها ولا من أواخرها وإنما آخر غزواته تبوك والله أعلم :

(٢) أخرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى

عليه وآله وسلم وجوه مختلفة في كيفية أدائها تزيد على العشرة (١) فمن الناس من أجاز الكل واعتقد انه عمل بالكل وذلك اذا ثبت له انها وقائع مختلفة قول محتمل : ومن الفقهاء من رجح بعض الصفات المنقولة : فابو حنيفة ذهب الى حديث ابن عمر هذا (٢) الا انه قال انه بعد سلام الامام تأتي الطائفة الاولى الى موضع الامام فتقضى ثم تذهب ثم تأتي الطائفة الثانية الى موضع الامام فتقضى ثم تذهب وقد أنكرت عليه هذه الزيادة وقيل انها لم ترد في حديث : واختار الشافعي رواية صالح بن خوات عن سهل بن ابى حشمة عن صلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف واختلف اصحابه لو صلى على رواية ابن عمر هل تصح اولاً وقيل انها صحيحة لصحة الرواية وترجيح رواية صالح من باب اولي : واختار مالك ترجيح الصفة التي ذكرها سهل بن ابى حشمة التي رواها عنه في الموطأ موقوفة وهي تخالف الرواية المذكورة في الكتاب في

(١) اقول قد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف قال النووي يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهاً كلها جائزة : وقال ابن القصار المالكي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن : وقال الخطابي صلاة الخوف انواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ايام مختلفة وأشكال متباينة يتجربى في كلها ما هو احوط للصلاة والبلغ في الحراسة ففي على اختلاف صورها متفقة المعنى : قال الحافظ في الفتح قال ابن حزم صح فيها اربعة عشر وجهاً وبينها فجزء مفرد : وقال ابن العربي في القبس جاء فيها روايات كثيرة اصحها ستة عشر رواية مختلفة ولم يبينها وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً لكن يمكن ان تتداخل : قال صاحب الهدي احوالها ست صفات وبلغها بعضهم اكثر وهؤلاء كلأوا اختلاف الرواة في قصة جماعوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال العلامة الشوكاني في شرح منتقى الاخبار والحق الذي لا يحصى عنه انها جائزة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال الامام احمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثاً الا صحيحاً فلا وجه للاخذ ببعض ما صح دون بعض اذ لا شك ان الأخذ بأحدها فقط تحكم محض : والله اعلم (٢) قال النووي في شرح مسلم وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي واشبه المالكي وهو سائر عند الشافعي قال الحافظ في الفتح وبهذه الكيفية اخذ الحنفية : وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية على غيرها لقوة الاستاد ولما ذكره الشارح بعد : والله اعلم

٢- عَنْ زَيْدِ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ
تَحْمَنَ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ
أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَ الْإِمَامِ وَطَائِفَةٌ وَجَّهَ الْعَدُوُّ وَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ
رُكْعَةً ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّهَ
الْعَدُوُّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ ثُمَّ
ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ * الرَّجُلُ الَّذِي صَلَّى مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ سَهْلٌ بْنُ أَبِي حَنِمَةَ ^(١)

سلام الامام فان فيها ان الامام يسلم وتقضى الطائفة الثانية بعد سلامه : والفقهاء
لما رجح بعضهم بعض الروايات على بعض احتاجوا الى ذكر سبب الترجيح
فتارة يرجحون بموافقة ظاهر القرآن وتارة بكثرة الرواة وتارة بكون بعضها
موصولا وبعضها موقوفا وتارة بالموافقة للأصول في غير هذه الصلاة وتارة
بالمعاني وهذه الرواية التي اختارها ابو حنيفة توافق الأصول في ان قضاء الطائفتين
بعد سلام الامام : وأما ما اختاره الشافعي فقيه قضاء الطائفتين معا قبل سلام الامام :
وأما ما اختاره مالك فقيه قضاء احدى الطائفتين فقط قبل سلام الامام :

هذا الحديث هو مختار الشافعي في صلاة الخوف اذا كان العدو في غير جهة
القبلة : ومقتضاه ان الامام ينتظر الطائفة الثانية قائما في الثانية وهذا في الصلاة

(١) خرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والاثام احمد بن حنبل
وقوله « صلات ذات الرقاع » هي غزوة نجد لقي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمعا من
غطفان فتوافقوا ولم يكن بينهم قتال وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باصحابه صلاة الخوف
وسميت هذه الغزوة ذات الرقاع لانها تقبت اقدامهم فلقوا على ارجلهم الحرق : وقيل ان
الأرض التي كانوا نزلوا بها كانت ذات الوان تشبه الرقاع : وقيل غير ذلك والله اعلم

المقصورة او الثنائية في اصل الشرع : فاما الرباعية فهل ينتظرها قائما في الثالثة
أو قبل قيامه فيه اختلاف للفقهاء في مذهب مالك واذا قيل بانه ينتظرها قبل
قيامه فهل تفارقه الطائفة الأولى قبل التشهد بعد رفع رأسه من السجود أو بعد
التشهد اختلاف الفقهاء فيه وليس في الحديث دليل على احد المذهبين وانما
يؤخذ بطريق الاستنباط منه : ومقتضى الحديث ايضا ان الطائفة الأولى تتم
لانفسها مع بقاء صلاة الامام وفيه مخالفة الاصول في غير هذه الصلاة لكنه
فيها ترجيح من جهة المعنى لانها اذا قضت وتوجهت الى نحو العدو وتوجهت
فارغة من الشغل بالصلاة فتوفر مقصود صلاة الخوف وهو الحراسة . وعلى الصفة
التي اختارها ابو حنيفة تتوجه الطائفة للحراسة مع كونها في الصلاة فلا يتوفر
المقصود من الحراسة فرما ادى الحال الى ان يقع في الصلاة الضرب والطعن
وغير ذلك من منافيات الصلاة ولو وقع في هذه الصورة لكان خارج الصلاة
وليس بمحذور : ومقتضى الحديث ايضا ان الطائفة الثانية تتم لانفسها قبل
فراغ الامام وفيه ما في الاول ومقتضاه ايضا انه يثبت حتى تتم لانفسها ويسلم
بهم وهو اختيار الشافعي وقول في مذهب مالك : وظاهر مذهب مالك ان الامام
يسلم وتقضى الطائفة الثانية بعد سلامه وربما ادعى بعضهم ان ظاهر القرآن
يدل على ان الامام ينتظرهم ليسلم بهم بناء على انه فهم من قوله تعالى « فليصلوا
معك » اى بقية الصلاة التي بقيت للامام فاذا سلم الامام بهم فقد صلوا معه
البقية واذا سلم قبلهم فلم يصلوا معه البقية لان السلام من البقية وليس بالقوى
الظهور : وقد يتعلق بلفظ الراوى من يرى ان السلام ليس من الصلاة من
حيث انه قال فصلي بهم الركعة التي بقيت فجعلهم مصليين معه فيما يسمى ركعة
ثم انى بلفظة ثم ثبت جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم فجعل مسمى السلام
متراخيا عن مسمى الركعة الا انه ظاهر ضعيف : واقوى منه في الدلالة ما دل
ان السلام من الصلاة والعمل باقوى الدليلين متعين والله أعلم :

٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَصَفَّفْنَا صَفَيْنِ خَلْفَ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ وَالْعَدُوُّ يَدْنُنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَكَعَ
 وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ
 وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا قَضَى
 النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ
 بِالسُّجُودِ وَقَامُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ ثُمَّ
 رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا مَعَهُ جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا

هذه كيفية الصلاة اذا كان العدو في جهة القبلة فانه تتأني الحراسة مع كون
 الكل مع الامام في الصلاة وفيها التأخير عن الامام لاجل العدو : والحديث
 يدل على أمور : أحدها ان الحراسة في السجود لا في الركوع هذا هو المذهب
 المشهور وحكي وجهه عن بعض اصحاب الشافعي انه يحرس في الركوع أيضا.
 والمذهب الأول : لان الركوع لا يمنع من ادراك العدو بالنظر فالحراسة ممكنة معه
 بخلاف السجود * الثاني المراد بالسجود الذي سجده النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وسجد معه الصف الذي ياليه هو السجدتان جميعا.

الثالث الحديث يدل على ان الصف الذي يلي الامام يسجد معه في الركعة
 الأولى ويحرس الصف الثاني فيها ونص الشافعي على خلافه وهو ان الصف
 الأول يحرس في الركعة الأولى فقال بعض اصحابه لعله سهى أو لم يبلغه الحديث.
 وجماعة من العراقيين وافقوا الصحيح ولم يذكر بعضهم سوى ما دل عليه الحديث
 كأبي اسحق الشيرازي : وبعضهم قال بذلك بناء على المشهور عن الشافعي ان

جَمِيعاً ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا
 فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَقَامَ الصَّفُّ الْمُوَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ
 ﷺ السُّجُودَ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُوَخَّرُ بِالسُّجُودِ
 فَسَجَدُوا ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَامَنَّا جَمِيعًا قَالَ جَابِرٌ كَمَا يَفْعَلُ
 حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِكُمْ . ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ . وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ
 طَرَفًا مِنْهُ وَأَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَزْوَةِ
 السَّابِعَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ (١)

الحديث اذا صح يذهب اليه ويترك قوله : وأما الخراسانيون فان بعضهم تبع
 نص الشافعي كالفزالي في الوسيط . ومنهم من ادعى ان في الحديث رواية كذلك
 ورجح مذهب اليه الشافعي بان الصف الأول يكون جنسة لمن خلفه ويكون
 سائراله عن أعين المشركين وبانه أقرب الى الحراسة وهؤلاء مطالبون بإبراز
 تلك الرواية والترجيح انما يكون بعدها * الرابع الحديث يدل على ان الحراسة
 تساوى فيها الطائفتان في الركعتين فلو حرس طائفة واحدة في الركعتين معا
 ففي صحة صلاتهم خلاف لأصحاب الشافعي :

(١) خرجه أيضا النسائي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله في الغزوة السابعة
 بين الحافظ ابن حجر وقوعها بعد غزوة خيبر قال بعد كلام : لانهم متفقون على ان صلاة
 الخوف متأخرة عن غزوة الخندق فتعين ان تكون ذات الرقاع بعد بني قريظة فتعين ان
 المراد الغزوات التي وقع فيها القتال والأولى منها بدر : والثانية احد : والثالثة الخندق :
 والرابعة قريظة : والخامسة المريسيع : والسادسة خيبر فيلزم من هذا ان تكون ذات الرقاع
 بعد خيبر للتخصيص على انها السابعة .

الحديث الأول عن جابر رضى الله عنه « قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع واقامت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع وللقوم ركعتان » رواه البخارى ومسلم : وهو يدل على ان من صلات صلاة الخوف ان يصلى الإمام بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا فى ركعتين ومتنفلا فى ركعتين : قال النووى وبهذا قال الشافعى وحكوه عن الحسن البصرى وادعى الطحاوى انه منسوخ ولا تقبل دعواه اذ لا دليل لنسخه اهـ والحامل للطحاوى وغيره على دعوى النسخ انهم لا يقولون بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل وقد تقدم صحة ذلك فى باب الصلاة بما فيه الكفاية فارجع اليه والله أعلم :

الحديث الثانى عن ابن عباس رضى الله عنهما « قال فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم الى الحضر أربعا وفى السفر ركعتين وفى الخوف ركعة » رواه مسلم وأبو داود والنسائى واحمد بن حنبل : وفى رواية للنسائى عن ابن عباس رضى الله عنهما « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بنى قرد فصص الناس خلفه صفين صفاه خلفه وصفا موازى السدو فصلى بالذى خلفه ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء اولئك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا ركعة » وهو يدل على ان من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة لكل طائفة : قال الحافظ ابن حجر فى الفتح والاقتصار على ركعة واحدة فى الخوف يقول الثوري واسحق ومن تبهما : وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين : ومنهم من قيد بشدة الخوف : وقال الجمهور قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد وتأولوا الأحاديث الواردة فى الباب بان المراد بها ركعة مع الإمام وليس فيها نفى الثانية : ويرد ذلك قول ابن عباس ولم يقضوا ركعة فى الحديث الثانى وكذلك قوله فى الحديث الأول وفى الخوف ركعة وتأول الجمهور قوله لم يقضوا بان المراد منه لم يميدوا الصلاة بعد الايمن وفيه بعد لا يخفى :

تنبيه - اجمع العلماء على ان صلاة المغرب لا يدخلها القصر ووقع الخلاف هل الأولى ان يصلى الإمام بالطائفة الأولى ثنتين والثانية واحدة او العكس فذهب الى الأول أبو حنيفة واصحابه والشافعى فى احد قوله : والى الثانى الناصر والشافعى فى احد قوله : قال الحافظ فى الفتح لم يقع فى شيء من الأحاديث المروية فى صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب : والله أعلم

كتاب الجنائز^(١)

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَعِيَ النَّبِيُّ ﷺ
النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ
بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا^(٢)

فيه دليل على جواز بعض النعي وقد ورد فيه نهى فيحتمل ان يحمل ذلك
على النعي لغير غرض ديني مثل اظهار التفجع على الميت واعظام حال موته :
ويحمل النعي الجائز على ما فيه غرض صحيح مثل طلب كثرة الجماعة تحصيلًا

(١) اى هذا كتاب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها احكام الجنائز : والجنائز بالفتح
لاغير جمع جنازة بفتح الجيم وكسرهما لفتان : قال ابن قتيبة وغيره الفتح افصح : وقيل بالكسر
اسم للنعش الذي عليه الميت وبالفتح اسم للعت المحمول : وهى مشتقة من جنز اذا ستر ذكره
ابن فارس وغيره ومضارعه يجنز بكسر النون :

(٢) خرجه البخارى في غير موضع بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى
وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله نعى قال فى القاموس نعا له نعيًا ونعيًا ونعيًا ناخبره
بموته : وقال صاحب النهاية نعى الميت نعيًا اذا أذاع موته وقوله النجاشى هو بفتح النون وتخفيف
الجيم وبسد الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصفاني : وحكى
المطرزى تشديد الجيم فيه عن بعضهم وخطأه : وقد ورد التصريح باسمه فى صحيح البخارى من
انه أمجمة : قال الحافظ فى الفتح وقع فى جميع الروايات التى اتصلت بنا من طريق البخارى
أمجمة بمهملتين بوزن أفعله مفتوح العين ووقع فى مصنف ابن أبى شعبة صحمة بفتح الصاد
وسكون الحاء وحكى الاسماعيلى ان فى رواية عبد الصمد اصحمة بخاء معجمة واثبات الالف
قال وهو غلط : وحكى الكرماني ان فى بعض النسخ صحبة بالموحدة بدل الميم اه قال ابن
قتيبة وغيره ومعنى النجاشى بالعربية عطية : قال المطرزى وابن خالويه وغيرهما ان كل من
ملك المسلمين يقال له امير المؤمنين : ومن ملك الحبشة النجاشى : ومن ملك الروم قيصر :
ومن ملك الفرس كسرى : ومن ملك الترك خاقان : ومن ملك القبط فرعون : ومن ملك
مصر العزيز : ومن ملك اليمن تبع : ومن ملك حمير القيل بفتح القاف وهو اقل درجة من الملك :

لدهائهم وتتميا للعدة الذى وعد بقبول شفاعتهم فى الميت كلما تة مثلا (١) وأما النجاشى فقد قيل انه مات بارض لم تقم عليه فيها فريضة الصلاة فيتعين الاعلام بموته ليقام فرض الصلاة عليه : وفى الحديث دليل على جواز الصلاة على الغائب وهو مذهب الشافعى وخالف مالك وأبو حنيفة وقالوا لا يصلى على الغائب ويحتاجون الى الاعتذار عن الحديث ولهم فى ذلك اعذار منها ما اشرنا اليه من قولهم ان فرض الصلاة لم يسقط بيلاد الحبشة حيث مات فلا بد من اقامة فرضها : ومنها ما قيل انه رفع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فرآه فيكون حين الصلاة عليه كيت يراه الامام ولا يراه المأمومون : وهذا يحتاج فيه الى نقل يثبتة ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال (٢) وأما الخروج الى المصلى فلهلغير كراهة

(١) يشير الشارح رحمه الله تعالى الى ان الاعلام للصلاة والفعل والتكفين والحل والدفن مخصوص من عموم النهى لان اعلام من لا تم هذه الأمور الابه مما وقع الاجماع على فعله فى زمن النبوة وما بعده وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهى : قال ابن العربى يؤخذ من مجموع الأحاديث (اى الواردة فى الباب) ثلاث حالات الأولى اعلام الأهل والاصحاب واهل الصلاح فهذا سنة : الثانية الدعوة للمفاخرة بالكثرة فهذا مكروه . الثالثة الاعلام بنوع آخر كالنيابة ونحو ذلك فهذا يحرم ! ومن هذا يعلم ان النعى بزماننا غالبا لا يخلو من نوع مفاخرة ونحوه والله اعلم .

(٢) وتعبه بعض الحنفية بان الاحتمال كان فى مثل هذا من جهة المانع . قال الحافظ وكأن مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدى فى اسبابه بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سرير النجاشى حتى رآه وصلى عليه اه ومن اعذارهم ايضا ان ذلك خاص بالنجاشى لانه لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية بن معاوية الليثى . قال ابن حجر وقد ذكرت فى ترجمته فى الصحابة ان خبره قوى بالنظر الى مجموع طرقه . قال النووى لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع انه لو كان شىء مما ذكره لتوفرت الدواعى على نقله . وقال ابن العربى قال ليس ذلك الاحمد قلنا وما عمل به محمد تعمل به امته : يعنى لأن الأصل عدم الخصوصية قالوا طويت له الأرض واخضرت الجنابة بين يديه ! قلنا ان ربنا عليه لتقدير وان نبينا . لاهل لذلك ولكن لا نقولوا الا بما رويتم ولا تخترعوا حديثا من عند انفسكم ولا تحدثوا الا بالناجيات ودعوا الضعاف فانها سبيل اتلاف الى ما ليس له تلاف : ذكره فى الفتح

٢ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَفَنَتْ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ ﷺ

الصلاة في المسجد فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ولعل من يكره الصلاة على الميت في المسجد يتمسك به ان كان لا يخص الكراهة بكون الميت في المسجد ويكرهها مطلقا سواء كان الميت في مسجد أم لا (١) وفيه دليل على ان سنة الصلاة على الجنازة التكبير أربعا : وقد خالف في ذلك الشيعة ووردت أحاديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر خمسا وقيل ان التكبير أربعا متأخر عن التكبير خمسا وروى فيه حديث عن ابن عباس : وروى عن بعض المتقدمين انه يكبر على الجنازة ثلاثا وهذا الحديث يرد :

وحديث جابر طرف من الأول وقد ورد عن بعض المتقدمين (٢) انه كان اذا حضر الناس للصلاة صفوفًا طلبا لقبول الشفاعة للحديث المروي فيمن

(١) اقول ذكر العلماء ان بني يضاء ثلاثة اخوة سهل وسهيل وصفوان وامهم البيضاء واسمها دعد والبيضاء وصفها واسم أبيهم وهب ابن ربيعة القرشي الفهري . ولفظ الحديث عن عائشة « ماصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهيل بن البيضاء الا في جوف المسجد » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام أحمد بن حنبل . وهو يدل على جواز ادخال الميت الى المسجد والصلاة عليه فيه وبه قال الشافعي واحمد واسحق والجمهور قال ابن عبد البر ورواه المدنيون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك في المشهور عنه : قال الحافظ وكل من قال بنجاسة الميت : واما من قال بطلهارته منهم فليخشي التلويت وحلوا الصلاة على سهيل بانه كان خارج المسجد والمصاون داخله وذلك جائز اتفاقا وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما انكروا عليها امرها بادخال الجنازة المسجد ويؤيد مذهب الجمهور ما ثبت عن أبي شبة وغيره ان عمر صلى على أبي بكر في المسجد وان صهيبا صلى على عمر في المسجد زاد في رواية ووضعت الجنازة تجاه المنبر : قال الحافظ في الفتح وهذا يقتضي الاجماع على جواز ذلك : والله اعلم

(٢) وهو مالك بن هبيرة كان اذا صلى على جنازة فتقال الناس عليها جزأهم ثلاثة اجزاء ثم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب »

٣ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا دُفِنَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ^(١)

صلى عليه ثلاثة صفوف : وأعل هذا الذي ورد في الحديث من هذا القبيل فإن الصلاة كانت في الصحراء وأهلها كانت لا تضيق عن صف واحد ويمكن أن يكون لغير ذلك والله أعلم :

فيه جواز الصلاة على القبر لمن لم يصل على الجنازة : ومن الناس من قال إنما يجوز ذلك إذا كان الولي أو الوالي لم يصلها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الوالي ولم يكن صلى على هذا الميت فيمكن أن يقال أنه خارج عن محل الخلاف

رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم : قال الطبري ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث : والله أعلم

(١) الحديث خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدها : وخرجه مسلم بهذا اللفظ في باب الصلاة على القبر : وقوله « صلى على قبر بعد ما دُفِنَ » فيه دليل لمن قال بجواز الصلاة على القبر مطلقا أي صلى عليه أم لا : وبمشروعية ذلك قال الجمهور : ومنعه أبو حنيفة ومالك والنخعي : وروى عنهم أن دفن قبل أن يصل عليه شرع والا فلا يشرع والحديث دليل للجمهور ويؤيد ذلك ما جاء في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة « أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شابا ففقدتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنها أوعته فقالوا مات قال أفلا كنتم آذنتهوني قال فكأنهم صغروا امرها وأمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلى عليها ثم قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاتي عليهم » فهو يدل على أنهم صلوا عليها بعد الدفن ولم يصل عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وقد استدلل بهذا الحديث المانعون بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أن الله عز وجل ينورها لهم بصلاتي عليهم » قالوا وهو يدل على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم : قال شارح المنتقى وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت إلا بدليل وبمجرد كون الله ينور القبور بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا ينفي مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي : وهذا كله

٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَتَابٍ بِيضٍ يَمَانِيَّةٍ سَحْوَلِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا
عِمَامَةٌ ^(١)

وقد احيب عن بعض ذلك بان غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اصحابه
قد صلى معه ولم ينكر عليه وهذا يحتاج الى نقل من حديث آخر اذ ليس في
الحديث ذكر لذلك : وفيه من الدلالة على ان التكبير أربع كما في الحديث قبله (٢)
والله أعلم :

فيه جواز التكفين بما زاد على الواحد السائر لجميع البدن وانه لا يضايق في
ذلك : ولا يتبع رأى من منع منه من الورثة : وقولها ليس فيها قميص ولا

باعتبار من قد صلى عليه قبل الدفن : واما من لم يصل عليه يفرض الصلاة عليه الثابت بالأدلة
واجماع الأئمة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض محتاج الى دلائل :

(٢) قال النووي في شرح مباهم نقلنا عن التاضي رحمه الله اختلف الاثار في ذلك (اى
في عدد التكبير على الميت) فجاء من رواية أبى خيثمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يكبر اربعا وخمسا وستا وسبعما وثمانا حتى مات النجاشي فكبر عليه اربعا وثبت على ذلك
حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال واختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث
تكبيرات الى تسع . وروى عن علي رضي الله عنه انه كان يكبر على اهل بدر ستا وعلى سائر
الصحابة خمسا وعلى غيرهم اربعا : قال ابن عبد البر وائمة الاجماع بعد ذلك على اربع واجمع الفقهاء
واهل الفتوى بالأتمصار على اربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ
لا يلتفت اليه : قال ولا نعلم احدا من فقهاء الأتمصار بخمس الا ابن أبى ليلى : اه وقال ابن
المنذر بعد ان ساق الخلاف والذي تختاره ما ثبت عن عمر ثم ساق باسناد صحيح الى سميد بن
المسيب قال كان التكبير اربعا وخمسا بجمع عمر الناس على اربع اه وروى البيهقي باسناد حسن
الى ابى وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعا وستا وخمسا
واربعا بجمع عمر الناس على اربع كأطول الصلاة اقول وهذا مبنى على ان الاجماع بعد الخلاف
يصح وقد اختلف في ذلك قال النووي والأصح ان الاجماع بعد الخلاف يصح : والله اعلم
(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم وأبو داود والنسائي
والترمذي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل وقوله يمانية بتحفيف الياء على الائمة الفصيحة


٥ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ فَقَالَ اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ

عمامة يحتمل وجهين احدهما ان لا يكون كفن في قميص وعمامة اصلا (١) والثاني ان يكون ثلاثة اثواب خارجة عن القميص والعمامة : والأول هو الأطهر في المراد والله أعلم :

هذه الابنة هي زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا هو المشهور : وذكر بعض اهل السير انها أم كلثوم : وقد استدلل بقوله اغسلها على وجوب غسل الميت وبقوله ثلاثا أو خمسا على ان الايتار مطلوب في غسل

الشهورة وحكي سيديويه والجوهري وغيرهما لغة في تشديدها : ووجه الأول ان الألف بدل من ياء النسبة فلا يجتمعان فيقال بمنية بالتشديد ويمانية بالتخفيف وكلاهما نسبة الى اليمن : وقوله سجولية هو بضم المهملةين وروى بفتح اوله نسبة الى سحول قرية باليمن : قال النووي والفتح اشهر وهو رواية الأكثرين : قال ابن الأعرابي وغيره هي ثياب بيض نقية لا تكون الا من القطن :

(١) قال النووي في شرح مسلم وقولها « ليس فيها قميص ولا عمامة » معناه لم يكفن في قميص ولا عمامة وانما كفن في ثلاثة اثواب غيرها ولم يكن مع الثلاثة شيء آخر هكذا فسر الشافعي وجمهور العلماء وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث قالوا ويستحب ان لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة : وقال مالك وأبو حنيفة يستحب قميص وعمامة وتأولوا الحديث على ان معناه ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة وانما هما زائدان عليها وهذا ضعيف فلم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في قميص وعمامة اه : اقول وقد استدلل القائلون باستحباب القميص والعمامة بحديث جابر بن سمرة عند البزار وابن عدى في انكامل انه كفن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة اثواب قميص وازار ولفافة : وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وبحديث ابن عباس عند أبي داود والاثمام احمد بن حنبل « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة اثواب قميصه الذي مات فيه وحلة نجرانية » والحلة ثوبان : وفي اسناده يزيد بن أبي زياد وقد تغير وهذا من اضعف حديثه وايضا لا ينهض كل من الحديثين لمعارضتهما لما في الصحيحين : قال الترمذي تكفينه في ثلاثة اثواب اصح ما ورد في كفته : والله اعلم

مَنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا
 أَوْ شَيْئًا مِّنْ كَافُورٍ فَإِذَا فَرَغْتَ فَأَذِنِّي فَأَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ فَأَعْطَانَا حَقُّوهُ
 فَقَالَ أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ يَعْنِي إِزَارَهُ . وَفِي رِوَايَةٍ أَوْ سَبْعًا وَقَالَ ابْدَأْ
 بِمِثْلِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا وَأَنْ أُمَّ عَطِيَّةٌ قَالَتْ وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا
 ثَلَاثَةَ قُرُونٍ  (١)

الميت : والاستدلال بصيغة هذا الأمر على الوجوب عندى متوقف على مقدمة
 أصولية وهو جواز ارادة الممتنعين المختلفين بلفظ واحد من حيث ان قوله ثلاثا
 غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فتكون محمولة فيه
 على الاستحباب وفي أصل الغسل على الوجوب ويراد بلفظة اغسلها الوجوب
 بالنسبة الى أصل الغسل والتدب بالنسبة الى الايتار (٢) وقوله عليه السلام « إن
 رأيته ذلك » تفويضا الى رأيهم بحسب المصلحة والحاجة لا الى رأيهم بحسب

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى
 وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وفي قوله اغسلها دلالة على ان النساء احق بغسل الميتة
 من الزوج : قال النووي وفي الحديث دلالة لاصح الوجهين عندنا ان النساء احق بغسل الميتة
 من زوجها وقد يمنع دلالة حق يصح ان زوج زينب كان حاضرا في وقت وفاتها وانه لا مانع
 له من غسلها وانه لم يفوض الأمر الى النسوة : ومذهبنا ومذهب الجمهور ان له غسلها وقال أبو
 حنيفة والشعبي والثوري لا يجوز له غسلها واجمعوا ان لها غسله واستدل بعضهم بهذا الحديث
 انه لا يجب الغسل من غسل ميت لانه موضع تعام فلو وجب لعامة : ومذهبنا والجمهور انه لا يجب
 بل يستحب وقال الخطابي لا اعلم احدا قال بوجوبه واوجب احمد واسحق الوضوء منه والجمهور
 على استحبابه ولنا وجه شاذ انه واجب وليس بشيء والحديث المروى فيه من حديث أبي هريرة
 « من غسل ميتا فليغتسل ومن مسه فليتوضأ » ضعيف بالاتفاق .

(٢) وعليه فن جوز ذلك جوز الاستدلال بهذا الأمر على الوجوب ومن لم يجوز حمل
 الأمر على التدب لهذه القرينة واستدل على الوجوب بدليل آخر : وقد ذهب اهل الظاهر
 والمزنى والكوفيون الى ايجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن . والله اعلم

التشهي فان ذلك زيادة غير محتاج اليها فهو من قبيل الاسراف في ماء الطهارة
واذا زيد على ذلك فلا ياتار مستحب وانهاؤه الزيادة الى سبعة في بعض الروايات
لأن الغالب ان لا يحتاج الى الزيادة عليها والله أعلم : وقوله بماء وسدر أخذ منه
أن الماء المتنير بالسدر تجوز منه الطهارة وهذا يتوقف على أن يكون اللفظ ظاهرا
في أن السدر ممزوج بالماء وليس يبعد ان يحمل على ان يكون الغسل بالماء من
غير مزج بالسدر بل يكون الماء والسدر مجموعين في الغسلة الواحدة من غير
أن يمزجا :

وفي الحديث دليل على استحباب الطيب وخصوصا الكافور (١) وقيل أن في
الكافور خاصية الحفظ لبدن الميت : ولعل هذا هو السبب في كونه في الأخيرة
فانه لو كان في غيرها اذهب الغسل بعدها فلا يحصل الغرض من الحفظ لبدن
الميت : والحق بفتح الحاء (٢) هنا الازار تسمية للشيء بما يجاوره : وقوله اشعرنها
اجعلنه شعرا لها (٣) والشعار ما يلي الجسد والدثار ما فوقه : وقوله ابدأن بما منها
دليل على استحباب التيمن في غسل الميت وهو مستنون في غيره من الاغسال أيضا

(١) لم يبين الشارح رحمه الله تعالى كيفية استعمال الكافور : وظاهر الحديث انه يحمل
الكافور في الماء وبه قال الجمهور : وقال الكوفيون والنخعي والأوزاعي انما يحمل الكافور في
الحنوط : وفي الكافور فوائد كثيرة منها كونه طيب الرائحة وذلك وقت تحضر فيه الملائكة :
ويطرد الهوام ويردع ما يتحلل من الفضلات ويمنع اسراع الفساد الى الميت : وفيه قوة ونفوذ
وخاصة في تصلب بدن الميت : واذا عدم قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص أو بعضها :

(٢) قال الحافظ في الفتح بفتح المهملة ويجوز كسرهما وهي لغة هذيل بعدها قف ساكنة
والمراد هنا الازار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية : والحق في الأصل معقد الازار
واطلق على الازار مجازا : وفي رواية للبخاري فنزع عن حرقه ازاره فهو على هذا حقيقة :
والله أعلم .

(٣) والحكمة في تأخير الازار معه صلى الله عليه وآله وسلم الى ان يفرغن من الغسل
ولم يتناولن اياه اولا ليكون قريب المهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده الى
جسدها فاصل وهو اصل في التبرك بأثار الصالحين : قاله في الفتح : وفيه جواز تكفين المرأة
في ثوب الرجل وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك :

٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ يَبْنِي رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعِرْفَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوْقَصَتُهُ أَوْ قَالَ فَأَوْقَصَتُهُ

وفيه دليل ايضا على البداء بمواضع الوضوء (١) وذلك تشريف وقد تقدمت إشارة الى ذلك اذا فعل في الغسل هل يكون وضوءا حقيقيا أو جزءا من الغسل خصت به هذه الأعضاء تشريفا : والفرون ههنا الضفائر (٢) وفيه دليل على استحباب تسريح شعر الميت وضمفره بناء على أن الغالب في أن الضمفر بعد التسريح وإن كان اللفظ لا يشعر به صريحا . وهذا الضمفر ثلاثا مخصوص الاستحباب بالمرأة وزاد بعض العلماء فيه أن يجعل الثلاث خلف ظهرها وروى في ذلك حديث أثبت به الاستحباب لذلك وهو غريب (٣) وهو ثابت من فعل من غسل بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث دليل على أن المحرم اذا مات يبقى في حقه حكم الاحرام وهو مذهب الشافعي رحمه الله وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى وهو مقتضى القياس لا تقطاع البداة بزوال محل التكليف وهو الحياة لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس . وغاية ما اعتذر به عن الحديث

(١) وقد توهم بعضهم أن بين البداء بمواضع الوضوء وميامن الميت تنافيا وليس كذلك لا يمكن البداء بمواضع الوضوء وبالميامن معا : قال الزين ابن المنير قوله ابدأ بميامنها أي في الفسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها أي في الفسلات المتصلة بالوضوء : وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداء بالميامن وهم الحنفية : وقد استدل به ايضا على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية : والله اعلم

(٢) قوله القرون هنا الضفائر : جعله ثلاثة قرون وهي ناحيتها وقرناها أي جانباً رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عند البخاري تمايضا ووصل ذلك الاسماعيل وتسمية الناحية قرنا تغليب : وقال الأوزاعي والحنفية انه يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا :

(٣) قال الحافظ في الفتح ردا على الشارح من استغراه حديث المستدل لانه الشعر خلف الظهر : وهو بما يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد تويع راويها عليها اه

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا . وَفِي رِوَايَةٍ وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْوَقْصُ كَسْرُ الْعُنُقِ ^(١)

ما قيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علل هذا الحكم في هذا المحرم بعله لا يعلم وجودها في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم . والحكم انما يعم في غير محل النص بعموم علته : وغير هؤلاء يرى ان هذه العلة انما تثبت لأجل الاحرام فيعم كل محرم (٢)

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله « ينهما رجل » قال الحافظ ابن حجر في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور ووههم بعض المتأخرين فزعم ان اسمه وافد بن عبد الله وعزاه الى ابن قتيبة : وقوله فاوقصته شك من الراوى والمعروف عند اهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ : ويحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة او الراحلة بان تكون اصابته بعد أن وقع والأول اظهر : وقوله « ولا تحنطوه » هو من الحنوط بالهملة وهو الطيب الذي يوضع للميت :

(٢) والحديث ظاهر في ان العلة هي كونه في النكس وهي عامة في كل محرم والأصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثبت لغيره حتى يثبت التخصيص : وما احسن ما اعتمد به الداودي عن الأمام مالك رحمه الله فقال انه لم يباغ فيه الحديث : وهكذا لو اجاب كل من اتبع اماما من أئمة المذاهب ان يحيب عن قول الأمام المخالف للحديث الصحيح بهذا لكان خيرا له من ان يتمحل باجوبة باردة تخالف المنقول والمقول كما هو شأن متعصي مقلدى المذاهب : والله اعلم



٧ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا

فيه دليل على كراهية اتباع النساء الجنائز من غير تحريم : وهو معنى قولها ولم يعزم علينا فان العزيمة دالة على التأكيد : وفي هذا ما يدل على خلاف ما اختاره بعض المتأخرين من أهل الأصول ان العزيمة ما أبيح فعله من غير قيام دليل المنع : وان الرخصة ما أبيح مع قيام دليل المنع . وهذا القول مخالف لما دل عليه الاستعمال اللغوي من اشعار العزم بالتأكيد فان هذا القول يدخل تحت المباح الذي لا يقوم عليه دليل الحظر : وقد وردت أحاديث تدل على التشديد في اتباع النساء أو بعضهن للجنائز أكثر مما يدل عليه هذا الحديث : كالحديث الذي جاء في فاطمة رضى الله عنها (١) فاما ان يكون ذلك لملو منصبها . وحديث أم عطية في عموم النساء أو يكون الحديثان محمولين على اختلاف حالات النساء : وقد أجاز مالك اتباعهن للجنائز وكرهه للشابة في الأمر المستنكر وخالفه غيره من أصحابه فكرهه مطلقا لظاهر الحديث :

(١) حديث فاطمة رضى الله عنها أخرجه أبو داود والنسائي والامام احمد والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص « قال قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميتا فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانصرفنا معه فلما حاذى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابه وقف فاذا نحن بامرأة مقبلة قال اظنه عرفها فلما ذهبت اذا هي فاطمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اخرجك يا فاطمة من بيتك قالت اتيت يا رسول الله اهل هذا البيت فرحمت اليهم ميتهم وعزيتهم به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لملك باغت معهم الكدى فقالت معاذ الله قد سمعتك تذكر فيها ما تذكر قال لو باغت معهم الكدى فذكر تشديدا في ذلك وفي رواية لو باغتها معهم مارأيت الجنة حتى يراها جدابيك ولا يخفى قوة دلالة على التحريم لاسيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله زوارات القبور .



٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَ صَاحِلَةً نَخِيرُ تَقَدَّمُونَهَا إِلَيْهِ وَإِنْ تَكَ سِوَى
 ذَلِكَ فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ ^(١)

يقال الجنائز والجنائز بالفتح والكسر بمعنى واحد ويقال بالفتح هو الميت
 وبالكسر النعش الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل . فعلى هذا يليق الفتح في
 قوله عليه السلام « اسرعوا بالجنائز » يعنى الميت فانه المقصود بان يسرع به :
 والسنة الاسراع كما جاء في الحديث وذلك بحيث لا ينتهى الاسراع الى شدة
 يخاف معها حدوث مفسدة بالميت وقد جعل الله لكل شئ قدرا . وقد ظهرت
 العلة في الاسراع من الحديث وهو قوله « فان تك صاحلة » الى آخره .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه
 والامام احمد بن حنبل . وقوله « اسرعوا بالجنائز » ظاهر الأمر الوجوب وبه قال ابن
 حزم : وقد نقل ابن قدامة ان الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء وشذ ابن حزم
 فقال بوجوبه : والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك حملة بعض السلف وهو قول الحنفية :
 قال صاحب الهداية ويمشون بها مسرعين دون الحبيب : وفي المبسوط ليس فيه شيء مؤقت غير
 ان العجلة احب الى أبي حنيفة : وعن الجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجية المشي المتداول يكره
 الاسراع الشديد : وقوله بالجنائز اى يحملها الى قبرها : وفيه استحباب المبادرة الى دفن الميت
 قال في الفتح لكن بعد ان يتحقق انه مات اما مثل المظنون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان
 لا يسرع في دفنهم حتى يمضى يوم وليلة يتحقق موتهم : ويؤخذ من الحديث ترك حبة اهل
 البطالة وغير الصالحين والله اعلم :



٩ -- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ

عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا فَقَامَ وَسَطُهَا ^(١)

الحديث يدل على ان القيام عند وسط المرأة والنصف الذي ورد في الحديث وهو كونها ماتت في نفاسها وصف غير معتبر بالاتفاق وانما هو حكاية أمر واقع. واما وصف كونها امرأة فهل هو معتبر أم لا . من الفقهاء من الغاء وقال يقام عند وسط الجنائزة يعنى مطلقا : ومنهم من اعتبره وقال يقام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة وهو مذهب الشافعي . وقيل لانص للشافعي فيه : وقد قيل ان سبب ذلك ان النساء لم يكن يسترن في ذلك الوقت بما يسترن به اليوم فقيام الامام عند عجيزتها يكون كالستر لها ممن خلفه :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : وسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله « وسطها » هو يسكن السين وهو يدل على ان المصلي على المرأة الميتة يستقبل وسطها : وأما الرجل فالمنشروع له ان يقف الأمام حذاء رأسه لحديث انس عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل بلفظ « عن أبي غالب الحنطاط قال شهدت انس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عابها فقام وسطها وفيها العلماء بن زياد العلوي فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا ابا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم » وفي سنن أبي داود « فقال العلماء بن زيادهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز كصلاتك يكبر عليها اربعا ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قل نعم » ولا منافاة بين قوله في هذا الحديث وعجيزة المرأة وبين قوله في حديث الباب وسطها لأن العجيزة يقال لها وسط : قال شارح المنتقى ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار ولا سيما مع تصريح من سأل انسا بالفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله نعم : والى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق : وقال أبو حنيفة حذاء صدرهما : وفي رواية حذاء وسطهما : وقال مالك حذاء الرأس منهما : والله اعلم

١٠ - عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيٌّ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ . قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّالِقَةُ الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ ^(١)

١١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا

فيه دليل على تحريم هذه الأفعال : والأصل السالقة بالسین وهو رفع الصوت بالعويل والندب وقريب منه قوله تعالى (سلفوكم بالسنة حداد) والصاد تبدل من السین : والحالقة حالقة الشعر : وفي معناه قطعه من غير حلق : والشاقة شاقة الجيب : وكل هذه الأفعال مشعرة بعدم الرضى بالقضاء والسيخط له فامتنعت لذلك :

فيه دليل على تحريم مثل هذا الفعل وقد تظاهرت دلائل الشريعة على المنع من التصوير والصور وأبعد غاية البعد من قال ان ذلك محمول على الكراهة وان هذا التشديد كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وهذا الزمان حيث انتشر الاسلام وتمهدت قواعده لا يساويه في هذا المعنى فلا يساويه في هذا التشديد هذا أو معناه : وهذا عندنا باطل قطعاً لانه قد ورد في الأحاديث الاخبار عن أمر الآخرة بعذاب المصورين فانهم يقال لهم أحيوا ما خلتكم

(١) الحديث لم يصله البخارى ووصله مسلم وكذا ابن حبان : وقوله « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برىء » اصل البراءة الانفصال وهو يحتمل ان يراد به ظاهره وهو البراءة من فاعل ذلك الفعل : ويحتمل ان يراد به المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معانته انا منك برىء اى لست على طريقتى : وحكى عن سفيان الثورى رضى الله عنه انه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول انه ينبغي ان تمسك عن ذلك ليكون اوقع في النفوس واهلن في الرجز :

مَارِيَّةُ وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَمِيمَةَ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا فَرَفَعَ رَأْسُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ ^(١)

وهذه علة مخالفة لما قاله هذا الفائل وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام « المشبهون بخلق الله » وهذه علة عامة مستقلة مناسبة لا تخص زمانا دون زمان وليس لنا ان نتصرف في النصوص المتظاهرة المتظاهرة بمعنى خيالي يمكن ان لا يكون هو المراد مع اقتضاء اللفظ التعليل بغيره وهو التشبيه بخلق الله : وقوله عليه السلام « بنوا على قبره مسجدا » اشارة الى المنع من ذلك : وقد صرح به الحديث الآخر « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد » :

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائى : وفي رواية للشيخين « في مرضه الذى مات فيه » وفيه التنصيص على زمن النهي اشارة الى انه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته عليه الصلاة والسلام : وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة في ذم الصور والمصورين : منها ما رواه البخارى وأبو داود والامام احمد بن حنبل عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الا نقضه » ومنها ما في الصحيحين عن عائشة « انها نصبت سترا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزعه قالت فقطعته وسادتين فكان يرتفق عليهما » وفي الصحيحين « عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه الصور يمسذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم » وفي الصحيحين ايضا عن ابن عباس « وجاءه رجل فقال انى اصور هذه التصاوير فأقنتي فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا تعذبه في جهنم فان كنت لا بد فاعلا فاجعل الشجر ومالا نفس له » وهى تدل على ان التصوير من اشد المحرمات للتوعد عليه بالعذاب في النار وبأن كل مصور من اهل النار ولورود لعن المصورين في

١٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ قَالَتْ وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا ^(١)

هذا الحديث يدل على امتناع اتخاذ قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مسجداً : ومنه يفهم امتناع الصلاة على قبره : ومن الفقهاء من استدل بعدم صلاة المسلمين على قبره صلى الله عليه وآله وسلم على عدم الصلاة على القبر جملة : واجيبوا عن ذلك بأن قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مخصوص عن هذا بما فهم من هذا الحديث من النهي عن اتخاذ قبره مسجداً : وبعض الناس اجاز الصلاة على قبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كجوازها على قبر غيره عنده وهو ضئيف لتطابق المسلمين على خلافه ولا شعار الحديث بالمنع منه والله اعلم :

أحاديث آخر وذلك لا يكون الا على محرم متبالغ في القبح : وانما كان التصوير من اشد الحرمات الموجبة لما ذكر لان فيه مضاهاة لفعل الخالق جل جلاله ولهذا سمي الشارح فمالم خالفاً وسماهم خالين : وظاهر قوله « كل مصور » وقوله « بكل صورة صورها » انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ماله جرم مستقل وسواء كان الفعل باليد او بالالة المعروفة الان ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم : لأن اسم الصورة صادق على الكل اذ هي في كتب اللغة الشكل وهو عام : وتدالف رسالة بعض المتعممين اباح فيها التصوير الشهي الذي هو عبارة عن حبس الظل وهو ليس بتصوير كما زعم وغفل عن معنى التصوير الذي هو فعل سواء كان باليد او بالالة والاله من الذين ينكرون حقائق الأشياء كالسوفطائية : ولعل الحامل له على نشر هذه الرسالة ارضاء الجمهور الذي اصبح جل همته اتباع العادات الافرنجية القبيحة وهجر عادات شرعه ودينه يألف تلك ويأنف من هذه انا لله وانا اليه راجعون اللهم اهد علماءنا ووفق امرءانا لاتباع ما جاء به الشرع الشريف : والملة الخفيفة السمجة : والذين القويم : (١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم وقوله « ابرز » على صيغة المجهول وبدون اللام اي اظهر : وفي رواية « لا يبرز » باتبات اللام اي لكشف قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتخذ عليه الخائل والمراد الدفن خارج بيته : قال الحافظ

١٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ^(١)

حديث ابن مسعود رضى الله عنه يدل على المنع مما ذكر فيه : وقد اشترك مع ما قبله في شق الجيوب وانفرد بضرب الحدود وصرح بدعوى الجاهلية فيه وهي احد ما يدخل تحت لفظ الصالفة في الحديث السابق : ودعوى الجاهلية يطلق على أمرين : احدهما ما كانت العرب تفعله في القتال من الدعوى : والثاني وهو الذى ينبغى ان يحمل عليه هذا الحديث وهو ما كانت تقوله عند موت الميت كقولهم : واجبلاه : واسنداه واسيداه :

فى الفتح وهذا قاله عائشة رضى الله عنها قبل ان يوسع المسجد النبوى ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل بمدة حتى لا يتأتى لأحد ان يصلى الى جهة القبر مع استقبال القبلة وقوله « خشى » روى بفتح الحاء المعجمة وضمها على الشك فى صحيح البخارى وفى صحيح مسلم خشى بالضم لا غير فالفتح على صيغة المعلوم اى خشى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فهمى تقتضى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم هو الذى امرهم بذلك بخلاف رواية الضم فهمى مبهمة تحتل هذا وغيره

(١) خرجه البخارى فى غير موضع : ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه : وقوله « ليس منا » اى ليس من اهل سنتنا ولا المهتدين بهدينا وليس المراد الخروج به من الدين جملة اذ المعاصى لا يكفر بها عند اهل السنة اللهم الا ان يمتدح حل ذلك : وقد اجراه سفيان الثورى على ظاهره من غير تأويل لان اجراءه كذلك ابلغ فى الزجر مما يذكر فى الاحاديث التى صيغها ليس منا : وقال الكرماتى هذا للتخليط اللهم الا أن يفسر دعوى الجاهلية بما يوجب الكفر نحو تحليل الحرام وعدم التسليم لقضاء الله تعالى فيثبت يكون الذى حقيقة : وقوله « الحدود جمع خد وخص بذلك لكون الضرب والاطم غالباً يكون فى الحدود الا قضر ببقية الوجه داخل فى ذلك .

١٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ قِيلَ وَمَا الْقِيرَاطَانِ قَالَ مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ. وَأَسْلَمَ أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ (١)

فيه دليل على فضل شهود الجنازة عند الصلاة وعند الدفن وان الأجر يزداد بشهود الدفن مضافا الى شهود الصلاة : وقد ورد في الحديث اتباعها من عند أهلها والقيراط تمثيل لجزء من الأجر ومقدار منه : وقد مثله في الحديث بان اصغرهما مثل أحد وهو من مجاز التشبيه تشبيها للمعنى العظيم بالجسم العظيم :

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي . وقوله « حتى يصلي » قال الحافظ واللام للأكثر مفتوحة وفي بعض الروايات بكسرها ورواية الفتح محمولة عليها فان حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذين يحصل له . وقوله « حتى تدفن » ظاهره ان حصول ذلك متوقف على فراغ الدفن وهو اصح الأوجه عند النافعية وغيرهم . وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد . وقيل عند انتهاء الدفن قبل اعادة التراب . قال الحافظ وقد وردت الأخبار بكل ذلك وقد رجح الأول بزيادة عند مسلم « حتى يفرغ منها » وفي أخرى « حتى توضع في اللحد » ويمتثل حصول القيراط بكل من ذلك لكن يتفاوت القيراط . والله اعلم

الحديث الأول عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المرضى واتباع الجنائز واجابة الدعوى وتشميت الدامس » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم « حق المسلم على المسلم ست » وزاد « واذا استنصحتك فانصحه » . وفي رواية للبخاري من حديث البراء « امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع » وذكر الخمس المذكورة في الحديث وزاد « ونصر المظلوم وابرار انقسم » . قال شارح الممتع والمراد بقوله حق المسلم انه لا ينبغي تركه ويكون فعله اما واجبا او مندوبا ندبا مؤكدا شيئا بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استتماله في المعنيين من باب استتمال المشترك في معنيين فان الحق يستعمل في معنى اوجب كذا ذكره ابن العربي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك . وقوله « وعبادة المريض » يفيد مشروعية عبادة



المريض وهو ثابت بالاجماع . وجزم البخاري بوجودها قال في صحيحه باب وجوب عيادة المريض قال ابن بطلان يحتمل ان يكون الوجوب للكفاية كاطعام الجائع وفك الأسير . ويحتمل ان يكون الوارد فيها محمولا على الندب . وجزم الداودي بالأول . وقال الجمهور بالندب وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض . ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعني على الأعيان وعامة في كل مرض : وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد غلاماً ذمياً خادمه في مرضه فمرض عليه الاسلام فاسلم . وباقى الحديث بوضه قد تقدم الكلام عليه وبعضه ليس هذا عمله . والله اعلم .

الحديث الثاني عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله » رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل . وهو يدل على مشروعية التلقين . نال النووي قوله (لقنوا موتاكم) اي من حضره الموت والمراد ذكره لا اله الا الله لتكون آخر كلامه كما في الحديث « من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة » والامر بهذا التلقين امر ندب واجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الاكثر عليه والمواالة لئلا يضجره اضيق حاله وشدة كربه . والمراد بلا اله الا الله ككلمة الشهادتين فتمها لا تقبل احدهما الا بالأخرى . قال الزين ابن النير ككلمة لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرها . والمراد من قوله موتاكم موتى المسلمين وأما موتى غيرهم فيفرض عليهم الاسلام كما عرضه صلى الله عليه وآله وسلم على عمه أبي طالب عند السياق وعلى الذمى الذي كان يخدمه كما تقدم انفا .

الحديث الثالث عن ام سلمة « قالت دخل رسول الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض اتبه البصر فضيح ناس من اهله فقال لا تدعوا على انفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لابى سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له فى قبره ونور له فيه واخفه فى عقبه » رواه مسلم . وهو يدل على امور الأول قوله (فاعمضه) يفيد مشروعية استجاب تعريض طرف الميت وقد اجمع عليه المسلمون وقد علل فى الحديث ذلك بان البصر يتبع الروح اي ينظر ابن يذهب . الثانى قوله « ثم قال اللهم اغفر » الخ يدل على مشروعية الدعاء للميت عند موته ولا اله وعقبه بأمور الآخرة والدينا . الثالث قوله « وافسح له فى قبره » يدل على ان الميت ينم فى قبره او يعذب . والله اعلم .

الحديث الرابع عن عائشة (ان ابا بكر دخل فبصر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مسجى برده فكشف عن وجهه واكب عليه فقبله) رواه البخاري والنسائي والامام احمد بن حنبل . وهو يفيد مشروعية استحباب تسجية الميت . قال النووي وهو يجمع عليه وحكمته صيانتة من الانكشاف وستر عورته المتغير . عن الأئمة قال اصحاب الشافعى ويلف طرف الثوب المسجى به تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا يتكشف منه قال وتكون

التسجية بعد نزع ثيابه التي توفي فيها لئلا يتغير بدنه بسببها ، وقوله فقبله يفيد جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لانه لم ينقل ان احداً من الصحابة انكر على أبي بكر رضى الله عنه فكان اجابا ويؤيده ما ثبت عند الترمذي وصححه واين ماجه والأمام احمد بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت :

الحديث الخامس عن جابر « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى احد في التوب الواحد ثم يقول ايهم اكثر اخذا للقرآن فاذا اشير له ان احدهما قدمه في اللحد وأمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » رواه البخارى واللفظان واين ماجه والترمذي وصححه : فيه امور الأول قوله يجمع بين الرجلين يدل على جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة الى ذلك والظاهر انه كان يجمعها في توب واحد . وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين . الثاني قوله « ايهم اكثر اخذا للقرآن » الخ يفيد استحباب تقديم من كان اكثر قرآنا ومثله سائر انواع الفضائل قياسا : الثالث قوله « ولم يغسلوا » يدل على ان الشهيد لا يغسل وبه قال الأكثر من العلماء : وقال سعيد بن المسيب والحسن البصرى انه يغسل وبه قال ابن سريج من الشافعية : والحديث يرد عليهم وقد انتذر عن هذا الحديث بان الترك انما كان لكثرة القتلى وضيق الحال وهو مردود بملة الزك المنصوصة في رواية احمد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في تقي احد لا تغسلوه فكل جرح او كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم » : اربع قوله « ولم يصل عليهم » فيه دليل على ترك الصلاة على الشهيد وقد اختلف اهل العلم في ذلك قال الترمذي قل بعضهم يصلى على الشهيد وهو قول الكوفيين واسحق : وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين والشافعي واحد اه وبالأول قال أبو حنيفة واصحابه والثوري والمزنى والحسن البصرى واين المسيب والله اعلم

الحديث السادس عن جابر رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من اصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا فزجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبر ارجل ليلا حتى يصلى عليه الا ان يضطر انسان ان ذلك وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفته » رواه مسلم وأبو داود واحمد بن حنبل : وهو يدل على المنع من الدفن ليلا حتى يصلى عليه قيل لان الدفن نهارا يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل الا افراد قليلة : وقيل لانهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداءة الكفن فلا يظهر في الليل ويؤيده أول الحديث وآخره : وقد اختلف العلماء في الدفن ليلا فكرهه الحسن البصري للضرورة وقال جماعة من علماء السلف والخلف لا يكرهوا واستدلوا

بان أبا بكر الصديق وجماعة من السلف دفنوا ليلا من غير انكار وبحديث المرأة السوداء أو الرجل الذي كان يتم المسجد فتوفي بالليل فدفنوه ليلا وسألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي فدفنناه في الليل فقال إلا آذنتموني قالوا كانت ظلمة ولم ينكر عليهم « أخرجه البخارى وقد تقدم وانتهى هنا كان لترك الصلاة لا لجرد الدفن بالليل : وقوله « فليحسن كفته » ضبط بفتح الحاء واسكانها قال النووي وكلاهما صحيح والمراد باحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة لا أنقر منه ولا احقر : قال العلماء وليس المراد باحسانه السرف فيه والمغالاة ونفاسته وانما المراد ماتقدم والله اعلم :

الحديث السابع عن جابر بن سمرة « ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وهو يدل على انه لا يصلى على الفاسق وبه قال الاوزاعى وعمر بن عبد العزيز وغيرهما من اهل البيت فقالوا لا يصلى على الفاسق تصرحوا أو تأويله ووافقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباغي والمخارب : ووافقهم الشافعى في قول له في قاطع الطريق : وذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة وجمهور العلماء الى انه يصلى على الفاسق وأجابوا عن هذا الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما لم يصل عليه بنفسه زجرا للناس وصلى عليه الصحابة : ويؤيد ذلك ما عند النسائى « اما انا فلا اصلى عليه » وحديث « صلوا على من قال لا اله الا الله » أخرجه الدارقطنى والله اعلم .

الحديث الثامن عن ابن عباس « انه صلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة » رواه البخارى وأبو داود والترمذى وصححه : والنسائى وقال فيه « فقراً بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق » فيه دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنازة « وقد حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمصور بن مخزومة وبه قال الشافعى واحمد واسحق : ونقل ابن المنذر أيضا عن أبى هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبى حنيفة وأصحابه وسائر الكوفيين وأحاديث الباب ترد عليهم : قال في شرح المنتقى واختلف الأولون هل قراءة الفاتحة واجبة ام لا فذهب الى الأول الشافعى واحمد وغيرهما « واستدلوا بالاحاديث المقدمة في كتاب الصلاة كحديث « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » ونحوه : وصلاة الجنازة صلاة وهو الحق : وقوله « وسورة » يدل على مشروعية قراءة سورة مع الفاتحة في الصلاة على الجنازة وهذا لا يحصى عن المصير اليه لانها زيادة خارجة من مخرج صحيح : ويؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنازة الأحاديث المتقدمة في باب وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فانها ظاهرة في كل

صلاة : وقوله « جهر » يدل على مشروعية الجهر في قراءة صلاة الجنازة : ذهب الجمهور الى انه لا يستحب الجهر في صلاة الجنازة وتمسكوا بقول ابن عباس وفيه انه قال « لم أقرأ » اي جهراً الا لتعلموا انه سنة : وبحديث أبي امامة عند الشافعي في مسنده « انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة ان يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهم ثم يسلم سرا في نفسه » وقوله في الحديث بعد التكبيرة الأولى : بيان محل قراءة الفاتحة : وقوله « ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم » يدل على مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجنازة : وقوله « ثم يسلم سرا في نفسه » يفيد مشروعية السلام في صلاة الجنازة والاسرار به وهو مجمع عليه : قل شارح متقى الأخبار العلامة الشوكاني ان المشروع في صلاة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وقراءة سورة وتكون ايضا بعد التكبيرة الأولى مع الفاتحة لقوله في حديث أبي امامة « يخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهم ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها والظاهر انها تفعل بعد القراءة ثم يكبر بقية التكبيرات ويستكمل من الدعاء بينهما للميت مخلصا له ولا يشغل بشيء من الاستحسانات التي وقعت في كتب الفقه فانه لا مستند لها الا التخيلات ثم بعد فراغه من التكبير والدعاء المأثور يسلم : اقول قد ورد تعيين الدعاء عند احمد وابن ماجه عن عبد الله بن أبي أوفى « انه ماتت ابنة له فكبر عليها اربعا ثم قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنازة هكذا » : وقد روى مسلم والنسائي عن عوف بن مالك « قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وثلاث وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجه وقه فتنة القبر وعذاب النار » قال عوف فتمنيت ان لو كنت انا الميت لدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الميت : وروي الترمذي والامام احمد بن حنبل عن أبي هريرة « قال كن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانتانا اللهم من أحييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا نترقه على الايمان » ورواه أيضا أبو داود وابن ماجه وزاد « اللهم لا تحرمنا اجره ولا تضلنا بعده » وفي الباب ادعية كثيرة تدل على ان الانسان يدعو لكل ميت بما يناسبه : والظاهر ان الجهر والاسرار بالدعاء جائزان وقال بعضهم ان جهره صلى الله عليه وآله وسلم لقصد تعليمهم والله اعلم :

الحديث التاسع عن عامر بن سعد قال (قال سعد الخدوا لي الخدا وانصبوا على اللبن نصبا

كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والائمة احمد بن حنبل : وهو يدل على استحباب اللحد وانه اولى من الفرح والى ذلك ذهب الاكثر وحكى النووي فى شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق : وقوله « الحدوا » قال النووي فى شرح مسلم هو بوصل الهمزة وفتح الحاء ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد ياحد كذهب يذهب والحد يلحد اذا حفر القبر واللحد بفتح اللام وضها معروف وهو الشق تحت جانب القبلى من القبر : ويستحب اعماق القبر واحسانه لحديث هشام بن عامر عند النسائي والترمذى وحسنه وفيه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال احفروا وأعمقوا وأحسنوا » : واختلف فى حد الاعماق فقال الشافعى قامة وقال عمر بن عبد العزيز الى السرة وقال مالك لاحد لاعماقه : وقد اخرج ابن أبى شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب انه قال أعمقوا القبر الى قدر قامة وبسطة : والغرض من ذلك موارات الميت ومنه من الهوام والسباع وهذا يكون بحسب الحاجة والله اعلم :

الحديث العاشر عن أنى اسحق « قال اوصى الحارث ان يصلى عليه عبد الله بن يزيد فصلى عليه ثم اسخه القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة » رواه أبو دارد وسكت عنه والمنذرى والمافظ فى التلخيص ورجال استاده رجال الصحيح وهو يدل على انه يستحب ان يدخل الميت من قبل رجل القبر اى موضع رجل الميت منه عند وضعه فيه : والى هذا ذهب الشافعى واحمد بن حنبل وغيرهما : وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة معرضا اذا هو ايسر واستدل له بما رواه البيهقى من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة انهم ادخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وبجانب بان البيهقى ضمه : ويستحب بعد وضع الميت فى القبر ان يقال بسم الله وعلى ملة رسول الله لما رواه أبوداود والترمذى وابن ماجه والائمة امام احمد بن حنبل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كان اذا وضع الميت فى القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله » وفى لفظ « وعلى سنة رسول الله » : وقد وردت احاديث تفيد استحباب ان يحث على الميت بعد دفنه ثلاث حثيات من التراب وهو قائم عند رأسه ويقول (منها خافناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى) : الا ان بعض العلماء ضعف هذه الاحاديث ومضمهم صحيحها والله اعلم :

الحديث الحادى عشر عن أبى الهياج الأسدى عن على « قال ابعتك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاتدع تمثالا الا طمست ولا قبرا مشرفا الا سويته » رواه مسلم وأبوداود والنسائي والترمذى والائمة امام احمد بن حنبل : وهو يدل على تسوية القبور وعدم رفعها عن الأرض : قال شارح المتن ان السنة ان القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من

كان فاضلا ومن كان غير فاضل والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم وقد صرح بذلك أصحاب احمد وجماعة من اصحاب الشافعي ومالك والقول بأنه غير محذور لوقوعه من السلف والخلف بلا تكثير كما قال الامام يحيى والمهدى في الغيث لا يصح لان غاية ما فيه انهم سكتوا عن ذلك والسكوت لا يكون دليلا اذا كان في الامور الظنية وتحريم رفع القبور ظني . ومن رفع القبور الداخلة تحت الحديث دخولا اوليا اتعب والمشاهد المعنوية على القبور وايضا هو من اتخاذ القبور مساجد وقد لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سيأتي . وكما قدسرى عن تشييد ابنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكى لها الاسلام منها اعتقاد الجهالة لها كاعتقاد الكفار الاصنام وعظم ذلك فظنوا انها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر بفعلها مقصدا لطلب قضاء الخوائج وملجأ لنجاح المطالب وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم وشدوا اليها الرحال وتمسحوا بها واستغاثوا وبالحلة أنهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالاصنام الا فعلوه فان الله وانا اليه راجعون . ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يفض الله ويغار حية للدين الخفيف لاعماله ولا اميرا ولا وزير ولا ملكا وقد توارد اليانا من الاخبار مالا يشك معه أن كثيرا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فاجرا فاذا قيل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني تلعنم وتلكأوا بى واعترف بالحق وهذا من أبين الأدلة الدالة على ان شرهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى ثلثي اثنين او ثالث ثلاثة فيا علماء الدين ويا ملوك المسلمين أى رزء الاسلام اشد من الكفر وأى بلاء لهذا الدين اضر عليه من عبادة غير الله وأى مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأى منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك البين واجبيا لقد اسمعت لو ناديت حيا * ولكن لاحياة لمن تنادى ولوانا نفخت بها أضاعت ■ ولكن أنت تنفخ في رماذ

وفي الباب احكام كثيرة تتعلق بالميت : منها عدم الجلوس على القبر لحديث رواه مسلم وغيره عن ابي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان يجلس احدكم على جمرة فتتحرق ثيابه فتخلص الى جملده خير له من ان يجلس على قبر » : ومنها وصول ثواب المتصدق به الى الميت لما رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابي هريرة « ان رجلا قتل للنبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم ان ابي مات ولم يوص افئذمه ان اتصدق عنه قال نعم » ومنها صنع الطعام لاهل الميت لما رواه ابوداود والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن عبد الله بن جعفر حين قتل « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طاماما فقد أناهم ما يشغلهم » ومنها عدم سب الاموات لما رواه البخارى وغيره عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد افضوا الى ما قدموا » والله اعلم :

كتاب الزكاة^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخِذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَبَرِّدْ عَلَى فَقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ^(٢)

الزكاة في اللغة لمعينين أحدهما النماء : الثاني الطهارة : فمن الأول قولهم زكى الزرع : ومن الثاني قوله تعالى (وتزكّهم بها) وسمى هذا الحق زكاة بالاعتبارين أما الأول فبمعنى ان يكون اخراجها سببا للنماء في المال كما صحح « ما نقص مال من صدقة » وجه الدليل منه ان النقصان محسوس باخراج القدر الواجب فلا

(١) اى هذا كتاب في ذكر الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام الزكاة وهي احد اركان الاسلام الخمسة باجماع الامة : وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فلا كبر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة انها فرضت قبل الهجرة : واختلف الاولون فقال النووي ان ذلك كان في السنة الثانية من الهجرة : وقال ابن الاثير في التاسعة ونظر فيه الحافظ في الفتح ورده فاجمع اليه والله اعلم :

(٢) رواه البخاري في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « بمث معاذا » كان بعثه صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره البخاري في اواخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه الواقدي بإسناده الى كعب بن مالك : وقد

يكون غير ناقص الا بزيادة تبلغه الى ما كان عليه على المعنيين جميعا اعنى المعنوى والحسى فى الزيادة . أو بمعنى ان متعلقها الأموال ذات النماء وسميت بالنماء لتعلقها به أو بمعنى تضعيف أجورها كما جاء « ان الله يرى الصدقة حتى تكون كالجبل » وأما بالمعنى الثانى فلائها طهرة للنفس من رذيلة البخل أو لانها تظهر من الذنوب وهذا الحق اثبتته الشارع لمصلحة الدافع والآخذ معا : أما فى حق الدافع فتطهيره وتضعيف أجوره وأما فى حق الآخذ فليس دخلته : وحديث معاذ يدل على فريضة الزكاة وهو امر مقطوع به فى الشريعة ومن جحد كفر : وقوله عليه السلام « انك ستأتى قوما اهل كتاب » لعلة للتوسط والنهي عن الوصية باستجماع همته فى الدعاء لهم فان اهل الكتاب اهل علم ومخاطبتهم لا تكون كمخاطبة جهال المشركين وعبد الاوثان فى العناية بها والبداءة فى المطالبة بالشهادتين لأن ذلك اصل الدين الذى لا يصح شىء من فروعه الا به فمن كان منهم غير واحد على التحقيق كالنصارى فالمطالبة متوجهة اليه بكل واحدة من الشهادتين عينا ومن كان موحد كاليهود فالمطالبة له بالجمع بين ما قر به من التوحيد وبين الاقرار بالرسالة وان كان هؤلاء اليهود الذين كانوا باليمن عندهم ما يقتضى الاشراك ولو بالزوم يكون مطالبهم بالتوحيد لنفى ما يلزم من عقائدهم :

وقد ذكر الفقهاء ان من كان كافرا بشىء مؤمنا بغيره لم يدخل فى الاسلام الا بالايان بما كفر به : وقد يتعلق بالحديث فى ان الكفار غير مخاطبين بانقروع من حيث انه انما امر أولا بالدعاء الى الايمان فقط وجعل الدعاء الى الفروع

اخرجه ابن سعد فى الطبقات عنه ثم حكى ابن سعد انه كان فى ربيع الآخر سنة عشر : وقيل بمئة عام الفتح سنة ثمان : واتفقوا على انه لم يزل باليمن الى ان قدم فى عهد أبى بكر ثم توجه الى الشام فات بها : واختلف هل كان قاضيا او واليا فجزم ابن عبد البر بالأول والفسافى بالثانى : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قسم اليمن على خمسة رجال : خالد بن سعيد على صنعاء : وزيد بن لبيد على حضر موت : والمهاجر بن أبى امية على كندة : وأبى موسى على زيد وعدن والساحل : ومعاذ على الجند : وقوله « خمس صلوات » يستدل به على ان صلاة العيدين والوتر وتحية المسجد ليست بفرض : والله اعلم

بعد اجابتهم الى الايمان وليس بالقوي من حيث ان الترتيب في الدعاء لا يلزم منه الترتيب في الوجوب الا ترى ان الصلاة والزكاة لارتتيب بينهما في الوجوب وقد قدمت الصلاة في المطالبة على الزكاة وأخر الاخبار بوجوب الزكاة عن الطاعة بالصلاة مع انها مستويتان في الخطاب للوجوب : وقوله عليه السلام « فان هم اطاعوا لك بذلك » طاعتهم في الايمان بالتلفظ بالشهادتين : واما طاعتهم في الصلاة فيحتمل وجهين : احدهما ان يكون المراد اقرارهم بوجوبها وفرضيتها عليهم والتزامهم لها . والثاني ان يكون المراد الطاعة بالفعل واداء الصلاة وقد رجح الأول بان المذكور في لفظ الحديث هو الاخبار بالفرضية فتعود الاشارة بذلك اليها : ويترجح الثاني بانهم لو اخبروا بالوجوب فبادروا الى الامتثال بالفعل لكفى ولم يشترط تلفظهم بالاقرار بالوجوب (١) وكذلك نقول في الزكاة لو امتثلوا بادائها من غير لفظ بالاقرار لكفى والشرط عدم الانكار والاذعان للوجوب لا التلفظ بالاقرار :

وقد استدل بقوله عليه السلام « ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم » على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال وفيه عندي ضعف لان الاقرب ان المراد تؤخذ من اغنيائهم من حيث انهم مسلمون لامن حيث انهم من اهل ائمن وكذلك الرد على فقرائهم وان لم يكن هذا هو الاظهر فهو محتمل احتمالا قويا ويقويه ان اعيان الأشخاص من مخاطبين في قواعد الشرع الكمية لا تعتبر ولولا وجود المناسبة في باب الزكاة لقطع بان ذلك غير معتبر : وقد وردت صيغة الأمر بخطابهم في الصلاة ولا يختص بهم قطعا اعني الحكم وان اختص بهم خطاب المواجهة :

وقد استدل بالحديث ايضا على ان من ملك النصاب لا يعطى من الزكاة

(١) قال الحافظ في الفتح المراد القدر المشترك بين الامرين فن امتثل بالاقرار أو بالفعل كفاه او بهما فأولى : وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذا صلوا وبعد ذكر الزكاة فاذا اقرؤا بذلك فخذ منهم :

وهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى وبعض أصحاب مالك رحمه الله تعالى من حيث انه جعل ان المأخوذ منه اغنياء وقابله بالفقراء ومن ملك النصاب والزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى لا يعطى من الزكاة الا في المواضع المستثناة في الحديث وليس بالشديد القوة * وقد يستدل به من يرى اخراج الزكاة الى صنف واحد لأنه لم يذكر في الحديث الا الفقراء : وفيه بحث هو انه لا يلزم من الجواز الاقتصار على الواحد (١) لانه لو كفى لكان واجبا ولا خلاف انه لا يجب : وقد يستدل به على وجوب اعطاء الزكاة للامام لانه وصف الزكاة بكونها مأخوذة من الأغنياء فكل ما اقتضى خلاف هذه الصفة فالحديث يتفيه : ويدل الحديث ايضا على ان كرائم الأموال لا تؤخذ من الصدقة كالأكولة والربا وهي التي تربي ولدها والماخض وهي الحامل وحفل النعم وحزرات المال وهي التي تحزر بالعين وترفق لشرفها عند اهلها : والحكمة فيه ان الزكاة وجبت مواساة للفقراء من مال الأغنياء ولا يناسب ذلك الاجحاف بآرباب الأموال فسامح الشرع آرباب الأموال بما يضمنون به ونهى المصدقين عن أخذه : وفي الحديث دليل على تعظيم امر الظلم واستجابة دعوة المظلوم وذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عقيب النهي عن أخذ كرائم الأموال لأن اخذها ظلم : وفيه تنبيه على جميع انواع الظلم (٢) :

(١) واحتمال ان يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك : وللدطابقة بينهم وبين الأغنياء

(٢) ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى الى استشكل عدم ذكر الحج والصوم في الحديث مع ان معاذ كان في آخر الأمر : واجيب عن ذلك بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة اكثر ولهذا كرر في القرآن فن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع انهما من اركان الاسلام : والله اعلم



٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ (١)

يقال اواق بالتشديد والتخفيف وبحذف الياء : ويقال أوقية بضم الهمزة وتشديد الياء ووقية وانكرها بعضهم : والأوقية اربعون درهما (٢) فالنصاب مائتا درهم والدرهم يطلق على الخالص حقيقة فان كان منشوشا لم تجب حتى تبلغ من الخالص مائتي درهم : والزود قيل انه يطلق على الواحد وقيل انه كالقوم والرهط : والحديث دليل على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقادير من هذه الأعيان (٣) وأبو

(١) خرجه البخارى فى غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله « خمسة اوسق » هو جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرها كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حيثئذ اوساق كحمل واحمال وهو ستون صاعا بالاتفاق :

(٢) قال النووى ولم يأت فى الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه احاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالا وهى ضعاف ولكن اجمع من يعتد به فى الاجماع على ذلك واتفقوا على اشتراط الحول فى زكاة الماشية والذهب والفضة دون زكاة المعشرات .

(٣) والى هذا ذهب الجمهور وذهب ابن عباس وزيد بن على والنخعي وأبو حنيفة كما قاله الشارح الى العمل بالعام فقالوا تجب الزكاة فى القليل والكثير ولا يعتبر النصاب وأجابوا عن هذا الحديث بأنه لا ينتهز لتخصيص حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم : قال شارح المنتقى وهذا انما يتم على مذهب الحنفية القائلين بان دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخص بالظنيات ولكن ذلك لا يجرى فيما نحن بصدده فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص ارجح دلالة واسنادا فيقدم على العام تقدم او تأخر او تارن على ما هو الحق من انه يبنى العام على الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء اذا جهل التاريخ : وقد قيل ان ذلك اجماع والظاهر ان مقام النزاع من هذا القيل : وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ان الزكاة لا تجب فيما دون خمسة اوسق كما اخرجت الأرض الا ان ابا حنيفة قال تجب فى جميع ما يقصد بزراعتها نماء الأرض الا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذى له ثمر : وحكى عياض عن داود ان كل ما يدخله الكيل يراعى فيه النصاب ومالا يدخل فيه الكيل ففيه ثلثه وكثيره الزكاة : وهو نوع من الجمع : والله اعلم

حنيقة يخالف في زكاة الحارث ويعلق الزكاة بكل قليل وكثير منه : ويستدل له بقوله عليه السلام « فيما سقت الجماء العشر وفيما سقى بنضح اردالية ففيه نصف العشر » وهذا عام في القليل والكثير : واجيب عن هذا بان المقصود من الحديث بيان قدر المخرج لا بيان المخرج منه : وهذا فيه قاعدة اصولية وهوان الالتفاف العامة بوضع اللغة على ثلاث مراتب : احدها مظهر فيه قرينة تدل على عدم قصد التعميم مثل هذا الحديث : الثاني مظهر فيه قصد التعميم بان اورد مبتدأ لا على سبب لقصد تأسيس القواعد : والثالث ما لم تظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم ولا قرينة تدل على عدم التعميم : وقد وقع تنازع من بعض المتأخرين في القسم الأول في كون المقصود منه عدم التعميم فطالب بعضهم بالدليل على ذلك وهذا الطالب ليس بحيد لان هذا امر يعرف من سياق الكلام ودلالة السياق لا يقام عليها دليل (١) وكذلك لو فهم المقصود من الكلام وطولب بالدليل عليه لعسر فالناظر يرجع الى ذوقه والمناظر يرجع الى دينه وانصافه : واستدل بالحديث من يرى ان النقصان اليسير في الوزن يمنع وجوب الزكاة وهو ظاهر الحديث ومالك رحمه الله سامح بالنقص اليسير جسدا الذي تروج معه الدراهم والدنانير رواج الكامل : وأما الأوسق فاختلف أصحاب الشافعي في ان المقدار فيها تقرب أو تحديد ومن قال انه تقرب سامح باليسير وظاهر الحديث يقتضي ان النقصان مؤثر والأظهر ان النقصان اليسير جسدا لا يمنع اطلاق الاسم في العرف ولا يعبا به اهل العرف انه يفتقر :

(١) قال في العدة وذلك لان دلالة السياق ذوقية والأذواق تختلف قرب شخص يدرك دلالة السياق على معنى لا يدركه غيره وكل مخاطب بما ادرك وفهم ولذلك اختلفت الاستنباطات واستخراج الأدلة والنكاة هذا تقرير ما قاله الشارح :



٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ : وَفِي أَفْظٍ إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ (١)

الجمهور على عدم وجوب الزكاة في عين الخيل واحترزنا بقولنا في عين الخيل عن وجوبها في قيمتها اذا كانت للتجارة : ووجب أبو حنيفة في الخيل الزكاة وحاصل مذهبه انه ان اجتمع الذكور والاناث وجبت الزكاة عنده قولاً واحداً وان انفردت الذكور والاناث فعنه في ذلك روايتان من حيث ان النماء بالنسل لا يحصل الا باجماع الذكور والاناث واذا وجبت الزكاة فهو مخير ان يخرج عن كل فرس ديناراً او يقوم ويخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم : وقد استدلل عليه بهذا الحديث فانه يقتضي عدم وجوب الزكاة في فرس المسلم مطلقاً : والحديث أيضاً يدل على عدم وجوب الزكاة في عين العبيد : وقد استدلل بهذا الحديث الظاهرية على عدم وجوب زكاة التجارة (٢) وقيل

(١) أخرجه البخاري في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « ليس على المسلم في عبده » الخ المراد بذلك الجنس في العبد والفرس لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب ولا خلاف ايضاً في انها لا تؤخذ من الرقاب .

(٢) ظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى ان الظاهرية لا يقولون بوجوب الزكاة في جميع انواع التجارة : وهكذا يؤخذ ايضاً من شرح النووي على مسلم : والظاهر من كلام العلامة الشوكاني انها لا تجب في نوع خاص من انواع التجارة لامطلقاً وهاك نصه : قال وقد احتج بحديث الباب الظاهرية فقالوا لا تجب الزكاة في الخيل والرقيق لا للتجارة ولا لغيرها : وأجيب عنهم بان زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها في كل نوع من انواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقيق الذي هو محل النزاع مما يبطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيهما فالظاهر ماذهب اليه اهله اه : وهكذا يؤخذ من سياق الحافظ لكلام ابن المنذر تدبره . وسيأتي بيان أدلة زكاة التجارة وتحقيقها والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْعَجَاءُ جُبَارٌ وَالْبَيْتُ جُبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخَمْسُ (١)

انه قول قديم للشافعي من حيث ان الحديث يقتضى عدم وجوب الزكاة في الخيل والعبيد مطلقا ويجيب الجمهور عن استدلالهم بوجهين احدهما القول بالوجوب فان زكاة التجارة متعلقة بالقيمة لا العين فالحديث يدل على عدم التعليق بالعين فانه لو تعلقت الزكاة بالعين من العبيد والخيل لثبتت ما بقيت العين وليس كذلك فانه لو نوى القنينة لسقطت الزكاة والعين باقية وانما الزكاة متعلقة بالقيمة بشرط نية التجارة وغير ذلك من الشروط : والثاني ان الحديث عام في العبيد والخيل فاذا اقاموا الدليل على وجوب زكاة التجارة كان ذلك الدليل اخص من ذلك العام من كل وجه فيقدم عليه * نعم يحتاج الى تحقيق اقامة الدليل على وجوب زكاة التجارة وانما المقصود ههنا بيان كيفية النظر بالنسبة الى هذا الحديث * والحديث يدل على وجوب زكاة الفطر عن العبيد ولا يعرف فيه خلاف الا ان يكون للتجارة وقد اختلف فيه وهذه الزيادة اعنى قوله الا صدقة الفطر في الرقيق ليست متفقة عليها وانما هي عند مسلم فيما اعلم والله اعلم :

الجبار الهدر ومالا يضم والعجاء الحيوان البهيم : والحديث يقتضى ان جرح العجاء جبار في رواية من رواه كذلك بنصه فيحتمل ان يراد بذلك جنائياتها على الأبدان والأموال : ويحتمل ان يراد الجنابة على الأبدان فقط وهو اقرب الى حقيقة الجرح وعلى كل تقدير فلم يقولوا بهذا العموم * أما

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والائمة احمد بن حنبل : وقوله « والبيت جبار » معناه الرجل يحفر بئرا بفلاة او بحيث يجوز له من العمران فيسقط فيها رجل او يستاجر من يحفر به بئرا في ملكه فينهار عليه فلا شيء عليه : وكذا المعدن اذا استاجر من يحفره :

جنايتها على الاموال فقد فصل في المزارع بين الليل والنهار واوجب على المالك ضمان ما اتلفته بالليل دون النهار وفيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يقتضى ذلك : واما جنايتها على الأبدان فندر تكلم فيها اذا كان معها الزاكب والسائق والفائد وفضلوا فيه القول واختلفوا فى بعض الصور فلم يقولوا بالعموم فى اهدار جنايتها فيمكن ان يقال ان جنايتها هدر اذا لم يكن ثمة تقصير من المالك او ممن هى تحت يده وينزل الحديث على ذلك : واما الركاز فالمعروف فيه عن الجمهور انه دفين الجاهلية والحديث يقتضى ان الواجب فيه الخمس بنصه : وفى مصرفه وجهان للشافعية : احدهما الى اهل الزكاة والثانى الى اهل النىء وهو اختيار المزنى :

وقد تكلم الفقهاء فى مسائل تتعلق بالركاز يمكن ان تؤخذ من الحديث * احدهما ان الركاز هل يختص بالذهب والنضة او يجرى فى غيرهما وللشافعى فيه قولان : وقد تتعلق بالحديث من يجرىه فى غيرهما من حيث العموم وجديد قول الشافعى انه يختص * الثمانية الحديث يدل على انه لا فرق فى الركاز بين القليل والكثير ولا يعتبر فيه النصاب وقد اختلف فى ذلك * الثالثة يستدل به على انه لا يجب الحول فى اخراج زكاة الركاز ولا خلاف فيه عند الشافعى كالغنيمة والمعثرات وله فى المعدن اختلاف قول فى اعتبار الحول : والفرق ان الركاز يحصل جملة من غير كد ولا تعب والتماء فيه متكامل وما تكامل فيه التماء لا يعتبر فيه الحول فان الحول مدة مضروبة لتحصيل التماء وفائدة المعدن تحصل بكد وتعب شيئاً فشيئاً فيشبهه ارباح التجارة فيعتبر فيها الحول * الرابعة تكلم الفقهاء فى الاراضى التى يوجد فيها الركاز وجعل الحكم يختلف باختلافها . ومن قال منهم بان فى الركاز الخمس اما مطلقا او فى اكثر الصور فهو اقرب الى الحديث . وعند الشافعية ان الارض ان كانت مملوكة لمالك محترم مسلم او ذمى فليس بركاز فان ادعاه فهو له وان نازعه منازع فالقول قوله وان لم يدعه لنفسه عرض على البائع ثم على بائع البائع حتى ينتهى الأمر الى من عمر الموضع فان لم يعرف فظاهر المذهب انه يجعل لقطة وقيل ليس بلقطة ولكنه مال ضائع يسلم الى الامام ويجهله فى بيت المال وان وجد الركاز فى ارض عامرة لحربى

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ مَنْعَ ابْنِ جُمَيْلٍ وَخَالِدِ ابْنِ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْقُمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَازْنَمُ تَظْمُونٌ خَالِدًا وَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ تَلَى وَمِنْهَا ثُمَّ قَالَ يَا عُمَرُ مَا شَعَرْتَ أَنْ عَمَّ الرَّجُلُ صِنُوْا أَبِيهِ ﷺ (١)

فهو كسائر أموال الحربى إذا حصلت فى أيدي المسلمين وإذا وجد فى موات دار الحرب فهو كموات دار الاسلام عند الشافعى الواجد أربعة أخماسه

الحديث مشكل فى مواضع منه والكلام عليه من وجده * الأول قوله «بعث عمر على الصدقة» الأظهر أن المراد على الصدقة الواجبة وذكر بعضهم أن يكون التطوع احتمالا أو قولا وإنما كان الظاهر أنها الواجبة لأنها المأمور فتصرف الألف واللام إليها ولأن البعث إنما يكون على الصدقات المفروضة * الثانى يقال نقم ينقم بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل وبالعكس بالكسر فى الماضى والفتح فى المستقبل . والحديث يقتضى أنه لا عذر له فى الترك فإن نقم بمعنى أنكر

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ إلا أنه ليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل له فى العباس : ورواه مسلم بهذا اللفظ والنسائى والأمام أحمد بن حنبل : وقوله ابن جُمَيْلٍ هو من عرف بابنه ولم يسم وقد وقع فى تعليق القاضى حسين الشافعى وتبعه الرويانى أن اسمه عبد الله : وذكر الشيخ ابن الملقن أن بعضهم سماه حميدا : قال الفاكهاني قيل أن ابن جُمَيْلٍ كان منافقا فنعى الزكاة فانزل الله تعالى (وما نقموا إلا أن اغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا يك خيرا لهم) فقال استدانى الله فتاب وصلاح حاله .

واذا لم يحصل له موجب المنع الا ان كان فقيرا فاغناه الله فلا موجب للمنع وهذا مما تقصد العرب في مثله النفي على سبيل المبالغة بالاثبات كما قال الشاعر

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

لانه ان لم يكن فيهم عيب الا هذا وهذا ليس بعيب فلا عيب فيهم: وكذلك هنا اذا لم يذكر الا كون الله اغناه بعد فقره فلم يذكر منكرا اصلا * الثالث المتاد ما اعد الرجل من السلاح والدواب وآلات الحرب (١) وقد وقع في هذه الرواية اعتاده وفي أخرى اعتده: واختلاف فيها ف قيل اعتده بالتاء وقيل اعبدته بباء ثاني الحروف: وعلى هذا اختلفوا فالظاهر ان اعبدته جمع عبد وهو الحيوان العاقل المماوك وقيل انه جمع صفة من قولهم فرس عبد وهو الصليب وقيل المعد للركوب وقيل السريع الوثب ورجح بعضهم هذا بان العادة لم تجر بتحسيس المبيد في سبيل الله بخلاف الخيل الرابع فيه دليل على تحسيس المنقولات (٢) واختلف الفقهاء في ذلك

الخامس نشأ اشكال في كونه لم يؤمر باخذ الزكاة منه وانزعها عند منعه فقيل في جوابه يجوز ان يكون عليه السلام اجاز لخالد ان يحسب ما حبسه من ذلك فيما يجب عليه من الزكاة لانه في سبيل الله حكاة القاضي عياض قال وهو

(١) قال بعض المحققين ومعنى ذلك انهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظنا منهم انها للتجارة وان الزكاة فيها واجبة فقال لهم لا زكاة فيها على قتالوا للنبي صلى الله عليه واله وسلم ان خالد منع الزكاة فقال انكم تغالوموه لانه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها: ويحتمل ان يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لاعطاها ولم يشح بها لانه قد وقف امواله لله تعالى متبرعا بها فكيف يشح بواجب عليه. واستنبط بعضهم منه وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور الساف والخالف خلافا لداود وقد تعرض لذلك الشارح وضمف هذا الاستنباط الا ان عموم الأدلة الحاتة على الزكاة واخراجها تشمل زكاة التجارة وليس هناك ما ينص على عدم وجوبها فوجب المصير الى القول بوجوبها ولا يخفى ان عموم الاموال في التجارة فالقول بعدم وجوبها تضيق على الفقراء والمساكين. وايضا يجب اخراج زكاة النقدين وان لم يتمرا فالأولى ما أئمر وانتج والله اعلم

(٢) قال النووي وبه قالت الأئمة بأسرها الا أبا حنيفة:

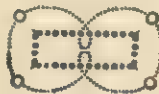
حجة لما لك في جواز دفعها لصنف واحد وهو قول كافة العلماء خلافا للشافعي في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية قال وعلى هذا يجوز اخراج القيم في الزكاة وقد ادخل البخاري هذا الحديث في باب اخذ العوض في الزكاة فيدل انه ذهب الى هذا التأويل : واقول هذا لا يزيل الاشكال لان ما حبس على جهة معينة تعين صرفه اليها واستحققه اهل تلك الصفة مضافا الى جهة الحبس فان كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعيين ما حبسه لمصرفه وان كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرق والمأشبية فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد تعين صرف ذلك الحبس الى جهته . واما الاستدلال بذلك على ان صرف الزكاة الى صنف من الثمانية جائز وان اخذ القيم جائز فضعيف جدا لانه لو امكن توجيه ما قيل في ذلك لكان الاجزاء في المسائلين مأخوذا على تقدير ذلك التأويل وما ثبت على تقدير لا يلزم ان يكون واقعا الا اذا ثبت وقوع ذلك التقدير ولم يثبت ذلك بوجه ولم يبين قائل هذه المقالة الابجد الجواز والجواز لا يدل على الوقوع (١) الا ان يريد القاضي انه حجة لما لك وابي حنيفة على التصديق فقربت الا انه يجب التنبيه لانه لا يفيد الحكم في نفس الامر

قال شيخنا الشارح رحمه الله وأنا أقول يحتمل ان يكون تحبيس خالد لأدراعه وأعتاده في سبيل الله ارضاده اياها لذلك وعدم تصرفه بها في غير ذلك وهذا النوع حبس وان لم يكن تحبيسا ولا يبعد أن يراد مثل ذلك بهذا اللفظ ويكون قوله « انكم تظلمون خالدا » مصروفا الى قولهم منع خالد أى تظلمونه في نسبتته الى منع الواجب مع كونه صرف ماله في سبيل الله ويكون المعنى انه لم يقصد منع الواجب ويحتمل منعه على غير ذلك * السادس أخذ بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وان خالدا طولب بأثمان الأدرع والأعتد قالوا ولا زكاة في هذه الاشياء الا ان تكون للتجارة * وقد استضعف هذا الاستدلال (١) انظر وجه ايراد قوله الا ان يريد الى قوله في نفس الامر وهذه زيادة وجدت في بعض النسخ

من حيث انه استدلال بأمر محتمل غير متعين لما ادعى * السابع من قال ان هذه الصدقة كانت تطوعا ارتفع عنه هذا الاشكال ويكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بما حبسه خالد على هذه الجهات عن أخذ شيء آخر من صدقة التطوع ويكون من طلب منه شيئا آخر مع ما حبسه من ماله وأعتاده في سبيل الله ظالما له في مجرى العادة وعلى سبيل التوسع في اطلاق اسم الظلم (١) الثامن قوله عليه السلام « فمى على ومثلها » فيه وجهان : أحدهما أن يكون هذا اللفظ صيغة انشاء لالتزام مالزم العباس ويرجحه قوله « ان عم الرجل صنو أبيه » فمى هذا اللفظ اشعار بما ذكرناه فان كونه صنوا لا يناسب تحمل ماعليه : الثاني أن يكون اخبارا عن أمر وقع ومضى وهو تسلف صدقة عامين من العباس وقد روى في ذلك حديث منصوص لانا تعجلنا منه صدقة عامين (٢) والصنو المثل وأصله في النخل ان يجمع النخلتين أصل واحد :

(١) اقول وفي حمل الصدقة على صدقة تطوع نظر لان قوله بمى وقوله فمى على ومثلها يدل على صدقة افترض لان البمى انما كان فى الفريضة : قال القاضي عياض ولكن ظاهر الأحاديث فى الصحيحين انها فى الزكاة لقوله بمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة وانما كان بمى فى الفريضة : ورجح هذا النووي :


(٢) فهو يدل على انه يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول ولو امامين والى ذلك ذهب أبو حنيفة والشافعى واحمد بن حنبل : وقال مالك وسفيان الثورى وداود وأبو عبيد بن الحرث وربيعة انه لا يجوز حتى يحول عليها الحول واستدلوا بالأحاديث التى فيها تعليق الوجوب بالحول : وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التعجيل لان الوجوب متعلق بالحول بلا نزاع وانما النزاع فى الاجزاء قبله :



٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ قَسَمَ فِي النَّاسِ فِي الْمَوْلَةِ قُلُوبَهُمْ وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ فَخَطَبَهُمْ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَذَا كُمُ اللَّهُ بِي وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِي وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمِنْ قَالَ مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُجِيبُوا رَسُولَ اللَّهِ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمِنْ قَالَ لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ جِئْنَا كَذًا وَكَذَا أَلَا

في الحديث دليل على اعطاء المولفة قلوبهم الا ان هذا ليس من الزكاة فلا يدخل في بابها الا بطريق ان يقاس اعطاؤهم من الزكاة على اعطائهم من الغنى والخمس : وقوله فكأنهم وجدوا في أنفسهم تعبير حسن في الأدب في الدلالة على ما كان في أنفسهم : وفي الحديث دليل على اقامة الحجة عند الحاجة اليها على الخصم وهذا الضلال المشار اليه ضلال الاشراك والكفر والهداية بالايان ولا شك ان نعمة الايمان أعظم النعم بحيث لا يوازيها شيء من أمر الدنيا ثم اتبع ذلك نعمة الألفة وهي أعظم من نعمة الأموال اذ تبذل الأموال في تحصيلها وقد كانت الانصار في غاية التباعد والتنافر وجرت بينهم حروب قبل المبعث منها يوم بعاث (١) ثم اتبع ذلك نعمة الغنى والمال : وفي جواب الصحابة رضى الله عنهم بما اجابوه استعمال الأدب والاعتراف بالحق والذي كنى عنه بقول الراوى كذا وكذا قد تبين مصرحا به في رواية أخرى فتأدب الراوى بالكنية : وفي جملة ذلك خير للأَنْصَار وتواضع وحسن مخاطبة ومماثرة : وفي قوله عليه السلام

(١) بعاث بالياء الموحدة والعين المهملة كغراب ويشك كذا في القاموس وهو موضع معروف بين مكة والمدينة ويومه معروف بين الاوس والخزرج

تَرْضَوْنَ أَنْ تَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ
إِلَى رِحَالِكُمْ لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَوْ سَلَكَ
النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا الْأَنْصَارُ
شِعَارُهُ وَالنَّاسُ دِنَارُهُ إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُتْرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي
عَلَى الْخَوْضِ  (١)

ألا ترضون الى آخره اشارة لا تقسمهم وتنبيه على ما وقعت الغفلة عنه من عظم
ما أصابهم بالنسبة الى ما أصاب غيرهم من عرض الدنيا : وفي قوله عليه السلام
« لولا الهجرة » وما بعده اشارة عظيمة بفضيلة الانصار : وقوله لكنت امرأ من
الانصار أى فى الأحكام والعداد والله أعلم ولا يجوز أن يكون المراد النسب
قطعا : وقوله الانصار شعار والناس دثار الشعار الثوب الذى يلى الجسد والذثار
الثوب الذى فوقه واستعمال اللفظين مجاز عن قربهم واختصاصهم وتميزهم على
غيرهم فى ذلك (٢) وقوله عليه السلام « انكم ستلقون بعدى اثرة » علم من أعلام
النبوّة اذ هو اخبار عن أمر مستقبل وقع على وفق ما أخبر به صلى الله عليه
 وآله وسلم والمراد بالاثرة استيثار الناس عليهم بالدنيا والله أعلم بالصواب :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى المنازى : ومسلم فى الزكاة : وقوله « لما افاء الله »
اى اعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين واصل الفىء الرد والرجوع ومنه سمى الظل بمد الزوال
فيثا لانه رجع من جانب الى جانب : وقوله « المؤلفه قلوبهم » اختلف فى المراد بالمؤلفه
قلوبهم الذين هم احد المستحقين للزكاة فقل كفار يعطون ترغيبا فى الاسلام : وقيل مسلمون
لهم اتباع كفار ليتألفوهم : وقيل مسلمون اول ما دخلوا فى الاسلام ليتمكن الاسلام من قلوبهم
: قال الخافظ واما المراد بالمؤلفه هنا فهذا الاخير لقوله فى رواية الزهرى « فانى اعطى رجالا
حديث عهد بكفر اتألفهم » وقد عد ابن الجوزى اسماء المؤلفه قلوبهم فى جزء مفرد فبلغوا
نحو الخمسين نفسا : منهم أبو سفيان وابناه معاوية ويزيد : وقوله « أمن » هو بفتح الهمزة
والميم وتشديد النون اقل تفضيل من المن : والله اعلم

(٢) اراد ايضا انهم بطائفة وخاصته وانهم ألصق به وأقرب اليه من غيرهم : وزاد
فى حديث أبى سعيد « اللهم ارحم الانصار وانباء ابناء الانصار قال فبكى القوم حتى اخضلوا
لحاهم وقالوا رضينا برسول الله قسما وحظا » والله اعلم :

باب صدقة الفطر^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ أَوْ قَالَ رَمَضَانَ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَالَ فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ : وَفِي لَفْظٍ أَنْ تَوَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢)

المشهور من مذاهب الفقهاء وجوب زكاة الفطر لظاهر هذا الحديث : وقوله فرض : وذهب بعضهم الى عدم الوجوب فتأولوا فرض بمعنى قدر وهو أصله في اللغة لكنه نقل في عرف الاستعمال الى الوجوب فالحمل عليه أولى لان ما اشتهر في الاستعمال فالقصد اليه هو الغالب (٣) وقوله « رمضان » في رواية أخرى « من

(١) اى هذا باب في ذكر الأحاديث التي تؤخذ منها أحكام صدقة الفطر : واضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان : وقال ابن قتيبة المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي اصل الخلقة : قال الحافظ والأول اظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث « زكاة الفطر في رمضان » :

(٢) خرجه البخاري : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل : وقوله « صاعاً من تمر » قال الحافظ انتصب صاعاً على التمييز او انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين الا ما اخرج به أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب : والسلت بضم المهملة وسكون اللام بعدها مشتاة نوع من الشعير

(٣) اقول قد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم في التفارقة بين افرض والواجب قالوا اذلا دليل قاطع تثبت به الفرضية قال ابن حجر في الفتح وفي نقل الاجماع مع ذلك نذر لان ابراهيم ابن علية وابا بكر بن كيسان الاصم قالوا ان وجوبها نسخ واستدل لها بما روي النسائي وغيره عن قيس بن سعد

رمضان » وقد يتعلق به من يرى ان وقت الوجوب غروب الشمس من ليلة العيد : وقد يتعلق به من يرى ان وقت الوجوب طلوع الفجر من يوم العيد (١) وكلا الاستدلالتين ضعيف لان اضافتها الى الفطر من رمضان لا يستلزم انه وقت الوجوب بل يقتضى اضافة الزكاة الى الفطر من رمضان فيقال حينئذ بالوجوب لظاهر لفظة فرض ويؤخذ وقت الوجوب من أمر آخر : وقوله « على الذكر والأنثى والحر والمملوك » يقتضى وجوب الاخراج عن هؤلاء وان كانت لفظة على تقتضى الوجوب عليهم ظاهرا : وقد اختلف الفقهاء في ان الذى يخرج عنهم هل باشرهم الوجوب أولا والمخرج عنهم يتحمله أم الوجوب يلاقى المخرج أولا فقد يتمسك من قال بالقول الأول (٢) بظاهر قوله « على الذكر والأنثى والحر والمملوك » فان ظاهره يقتضى تعلق الوجوب بهم كما ذكرناه وشرط هذا التمسك امكان ملاقة الوجوب للأصل : والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى وخالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله وجعل الصاع ثمانية أرتال : واستدل مالك بنقل الخلف عن السلف بالمدينة وهو استدلال صحيح قوى في مثل هذا ولما ناظر أبا يوسف بحضرة الرشيد في هذه المسئلة رجع أبو يوسف الى قوله لما استدلل بما ذكرناه : وقوله « صاعا من تمر أو صاعا من شعير » بيان الجنس المخرج في هذه الزكاة : وقد ورد تعيين أجناس لها في أحاديث متعددة

ابن عباد « قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله » وتمقب بان في استزاده راويا مجهولا : وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول لان زول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر : ونقل المالكية عن اشهب النهاسنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية وتأولوا الحديث بما ذكره الشارح رحمه الله تعالى :

(١) والأول قول الثورى واحمد واسحق والشافعى في الجديد واحدى الروايتين عن مالك « والثانى قول أبى حنيفة والليث والشافعى في القديم والرواية الثانية عن مالك : ويقويه قوله في الرواية الأخرى « وأمر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة »

(٢) فيه وجهان لأصحاب الشافعى قال النووى فن قال بالأول فلفظة على على ظاهرها ومن قال بالثانى قال لفظة على بمعنى عن والله اعلم

٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ أَرَى مُدَّامِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ ^(١)

أزيد مما في هذا الحديث فن الناس من أجاز جميع هذه الأجناس مطلقا لظاهر الحديث : ومنهم من قال لا تخرج الا غالب قوت البلد وانما ذكرت هذه الأشياء لانها كانت مقتناة بالمدينة في ذلك الوقت فعلى هذا لا يجزئ بأرض مصر الا اخراج البر لانه غالب القوت : وقوله « فعدل الناس » الى آخره هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله في البر وانه يخرج منه نصف صاع : وقيل اذ الذي عدل الى ذلك معاوية بن أبي سفيان وروى في ذلك حديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة ابن عباس رضى الله عنهما ولا يمكن من قال بهذا المذهب ان يستدل بقوله « فعدل الناس » ويجعل ذلك اجماعا على هذا الحكم ويقدمه على خبر الواحد لان أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قد خالف في ذلك وقال أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه : والسنة في صدقة الفطر أن تؤدى قبل الخروج الى الصلاة ليحصل غناء الفقير وينقطع تشوفه الى الطلب في حالة العباداة :

وقول أبي سعيد صاعا من طعام يريد به البر : فيه دليل على خلاف مذهب أبي حنيفة في ان البر يخرج منه نصف صاع وهذا أصرح في المراد وأبعد عن التقدير والتقويم بنصف صاع من حديث ابن عمر فان في ذلك الحديث نصاً

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والاسهام احمد بن حنبل : وقوله « اوصاعا من أقط » هو بفتح الهمزة وكسر القاف وهولن يابس غير منزوع الزبد : وقد اختلف في اجزائه على قولين : احدهما انه لا يجزئ لانه غير مقتات

على التمر والشعير فتقدير الصاع منهما بنصف الصاع من البر لا يكون مخالفا للنص بخلاف حديث أبي سعيد الخدري فانه يكون مخالفا له : وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في البر عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق البر (١) واذا غلب العرف بذلك نزل اللفظ عليه لان الغالب ان الاطلاق في الألفاظ على حسب ما يخطر في البال من المعاني والمدلولات وما غلب استعمال اللفظ عليه فخطوره عند الاطلاق اقرب فينزل اللفظ عليه وهذا بناء على ان يكون هذا العرف موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم : وتردد قول الشافعي في اخراج الأقط : وقد صح الحديث به : وقد ذكر الزبيد في هذا الحديث والكلام في هذه الأجناس قد مر : وهل تتعين هذه لانها كانت أقواتا في ذلك الوقت او يتعلق الحكم بها مطلقا والسمراء يراد بها الحنطة المحمولة من الشام : وفي هذا الحديث دليل على ما قيل من ان معاوية هو الذي عدل الصاع من غير البر بنصف الصاع منه : ويؤخذ منه القول بالاجتهاد بالنظر والتعويل على المعاني في الجملة وان كان في هذا الموضع اذا لم يرد بذلك نص خاص مرجوحا بمخالفة النص (٢) والله أعلم

وبه قال أبو حنيفة الا انه اجاز اخراجه بدلا عن القيمة على قاعدته : والقول الثاني انه يجزىء وبه قال مالك واحمد وهو الراجح بهذا الحديث الصحيح من غير معارض : وروى عن احمد انه يجزىء مع عدم وجدان غيره والله اعلم

(١) قال الحافظ في الفتح بعد ما نقل هذا عن الخطابي : وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض اصحابنا ان قوله في حديث أبي سعيد صاعا من طعام حجة لمن قال صاع من حنطة وهذا غلط منه وذلك ان ابا سعيد أجل الطعام ثم فسره ثم اورد طريق حفص بن ميسرة عند البخاري وغيره ان ابا سعيد قال كنا نخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعا من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وهو ظاهرة فيما قال : وقد ورد ذكر الحنطة في حديث أبي سعيد الخدري عن ابن خزيمة والحاكم الا انه غير محفوظ : والله اعلم

(٢) قال في العمدة اي نص حديث أبي سعيد الذي فيه ذكر الطعام وهو البر وانه يخرج منه صاع واذا كان القياس مخالفا للنص فهو فاسد الاعتبار باطل

الحديث الأول عن أبي هريرة رضى الله عنه «قال لما توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر كيف تقتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى فقال والله لا قتالين من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق» رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي والآنمام أحمد بن حنبل إلا أن لفظ مسلم وأبي داود والترمذي «لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه» بدل عناقاً وهو يدل على مشروعية قتال مانع الزكاة وأنه لا فرق بين الصلاة والزكاة : وقوله «كفر من كفر» قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفاً ارتدوا عن الدين وناشدوا الملة وعدلوا إلى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله في الحديث وكفر من كفر : وهذه الفرقة طائفتان أحدهما أصحاب مسيئة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة وأصحاب الأسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة لغيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيئة باليهامة والعنسي بصنعاء وانقضت جوعهم وهلك أكثرهم : والطائفة الأخرى ارتدوا عن الدين فانكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الأرض إلا في ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس : قال والصفى الآخرهم الذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فانكروا وجوبها ووجب أدائها إلى الإمام وهؤلاء على الحقيقة أهل بغى وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لدخولهم في غمار أهل الردة واضيف الاسم في الجملة إلى أهل الردة إذ كانت أعظم الأسماء وأهمها وأرخ مبدأ قتال أهل البغى في زمن علي بن أبي طالب رضى الله عنه إذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا بأهل الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمع بالزكاة ولم يعنه إلا أن رؤساءهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبنى يربوع فانهم قد كانوا جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر فمنهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم : وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع أبا بكر وناظره واحتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أقاتل الناس» الحديث وكان هذا من عمر رضى الله عنه تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه : فقال له أبو بكر إن الزكاة حق المال يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها فكان في ذلك من قوله دليل على أن

قتال الممتنع من الصلاة كان اجماعا من الصحابة ولذلك رد المختلف فيه الى المتفق عليه قال شارح المتن وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على ان العموم يخص بالقياس وان جميع مانضمه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه وممتد صحتة فلما استقر عند عمر صحة رأى أبي بكر وبأن له صوابه تابع على قتال القوم وهو معنى قوله « فدرت انه الحق » يشير الى انشراح صدره بالحجة التي أدلى بها والبرهان الذي اقامه نصا ودلالة واعلم انه وردت أحاديث صحيحة قاضية بان مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها ولعلمها لم تبلغ ابا بكر ولا عمر رضى الله عنهما ولو بلغت لما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بتلك الحجة التي هي القياس : فنهما ما اخرج به البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله » واخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » والله اعلم

الحديث الثاني « عن أنس ان أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها ورسوله فن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فإذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فإذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل الى عشرين ومائة فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا تبين أسنان الأبل في فرائض الصدقات فن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فأنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعند ابنة لبون فأنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فأنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعند ابنة مخاض فأنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا أربع من الأبل فليس فيها شيء الا ان يشاء

رهبها وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ومن كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية واذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها شيء الا ان يشاء رهبها وفي الرقة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا ان يشاء رهبها رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري وقطبه في عشرة مواضع : ورواه الدارقطني كذلك وله فيه في رواية في صدقة الأبل فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال الدارقطني هذا اسناد صحيح ورواه كلهم ثقات :

الحديث يدل على أمور الأول قوله « في كل خمس ذود شاة » الذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بمدّها دال مهمة وقد تقدم تفسيره وهو يدل على انه يجب في كل خمس ذود شاة من الغنم ■ الثاني قوله « فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض » هي بفتح الميم بمدّها خاء معجمة خفيفة وآخره ضاد معجمة هي التي أتى عليها الحول ودخلت في الثاني وحملت امها والمأخض الحامل والمراد انه قد دخل وقت حملها وان لم تحمل : وهو يدل على وجوب بنت مخاض في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين في الأبل : وإلى هذا ذهب الجمهور : وعن علي رضي الله عنه ان في الخمس والعشرين خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روي هذا عنه رضي الله عنه موقوفا ومرقوعا ■ قال الحافظ ابن حجر واسناد المرفوع ضعيف : وقوله « فاين لبون ذكر » هو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت امه لبونا بوضع الحمل : وقوله ذكر هو تأكيد لقوله ابن لبون وهو يدل على جواز العدول الى ابن اللبون عند عدم بنت مخاض ■ الثالث قوله « فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون » زاد البخاري اني يدل على وجوب ابنة لبون فيما اذا بلغت الأبل ستا وثلاثين الى خمس وأربعين : الرابع قوله « حقة طروقة الفحل » هي بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف والجمع حقاق بالكسر ايضا وطروقة الفحل بفتح أوله اي مطروقة كحلاوة بمعنى محلوقة والمراد انها بلغت ان يطرقها الفحل وهي التي انت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو يدل على ايجاب الحقة المطروقة فيما اذا بلغت الأبل ستا وأربعين الى ستين ■ الخامس قوله « ففيها جذعة » هي بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أتى عليها اربع سنين ودخلت في الخامسة وهو يدل على ايجاب ذلك في ذلك العدد ■ السادس قوله « فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » يدل على ايجاب ماجاوز المائة والعشرين بواحدة بنت لبون في كل أربعين فيكون الواجب في مائة واحدي وعشرين ثلاث بنات لبون : وإلى هذا ذهب الجمهور : وعليك بفهم باقي الفاظ الحديث والله اعلم.

كتاب الصيام^(١)

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه ^{عليه} ^{وسامه} ^(٢)

الكلام عليه من وجوه * أحدها فيه ضريح الرد على الروافض الذين يزعمون تقديم الصوم على الرؤية فان رمضان اسم لما بين الهلالين فاذا صام قبله

(١) اى هذا كتاب فى بيان الأحاديث التى تؤخذ منها أحكام الصيام : والصيام لغة الامساك مطلقا قال الله تعالى حكاية عن مريم (انى نذرت للرحمن صوما) اى صمتا وسكوتا وكان مشروعا عندهم الا ترى الى قولها (فلم اكلم اليوم انسيا) وقال النابغة الذبياني خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج واخرى تملك اللججا اى ممسكة عن السير كما قاله ابن فارس : وفى الشرع على ما قاله النووى والحافظ ابن حجر امساك مخصوص فى زمن مخصوص عن شىء مخصوص بشرائط مخصوصة : وفرض فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة : والله اعلم

(٢) خرجه البخارى تعليقا ووصله مسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وقوله « لا تقدموا » قال الحافظ فى الفتح قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان : قال الترمذى فى سننه لما اخرج هذا الحديث العمل على هذا عند اهل العلم كرهوا ان يتمهل الرجل بصيام قبل دخول رمضان بمعنى رمضان اهـ وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك : وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من اول السادس عشر من شعبان واستدلوا بحديث العلماء ابن عبد الرحمن عن أبيه عند أصحاب السنن عن أبي هريرة مرفوعا « اذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وصححه ابن حبان وغيره وقال الرويانى من الشافعية يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر : وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فى النهى عنه : وقد قال احمد وابن معين انه منكر والحكمة فى ذلك عدم الطعن فى الحكم لان الحكم معلق بالرؤية فن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن فى ذلك الحكم : والله اعلم

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ

بيوم فقد تقدم عليه * الثاني فيه تبين لمعنى الحديث الآخر الذى فيه « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » وبيان ان اللام للتأقيت لا للتعليل كما زعمت الروافض ولو كانت للتعليل لم يلزم تقديم الصوم على الرؤية أيضا كما تقول أكرم زيدا لدخوله فلا يقتضى تقديم الاكرام على الدخول ونظائره كثيرة وحمله على التأقيت لا بد فيه من اجمال تجوز وخروج عن الحقيقة لان وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محلا للصوم (١) الثالث فيه دليل على ان الصوم المعتاد اذا وافقت العادة فيه ما قبل رمضان بيوم أو يومين انه يجوز صومه ولا يدخل تحت النهى سواء كانت العادة بنذر أو تبرع من غير نذر فانهما يدخلان تحت قوله عليه السلام « الا رجلا كان يصوم صوما » * الرابع فيه دليل على كراهية انشاء الصوم قبل الشهر بيوم أو يومين بالتطوع فانه خارج عما رخص فيه ولا يبعد ان يدخل تحته النذر المخصوص باليوم من حيث اللفظ ولكنه تعارضه الدلائل الدالة على الوفاء بالنذر :

الكلام عليه من وجوه * أحدها انه يدل على تعليق الحكم بالرؤية ولا يراد بذلك رؤية كل فرد بل مطلق الرؤية (٢) ويستدل به على عدم تعليق الحكم

(١) وقد تمقبه الفاكهى بان المراد بقوله « صوموا » انوا الصيام والليل كما ظرف للنية اه اقول وفيه نظر لانه وقع ايضا في المجاز الذى فر منه لان النامى ليس صائما حقيقة بدليل انه يجوز له الاشكل والشرب بعد النية الى ان يطلع الفجر :

(٢) اى ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية فى حق كل احد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك اما واحد على رأى الجمهور او اثنان على رأى آخرين ورافق الحنفية على الاول الا انهم خصوا ذلك بما اذا كان فى السماء علة من غيم وغيره والا متى كان صحو لم يقبل الا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم :

فَأَفْطَرُوا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ ^(١)

بالحساب الذى يراه المنجمون : وعن بعض المتقدمين انه رأى العمل به وركن اليه بعض البغداديين من المالكية : وقال به بعض أكابر الشافعية بالنسبة الى صاحب الحساب : وقد استبشع هذا حتى لما حكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين قال بعضهم ليته لم يقله : والذى أقول به ان الحساب لا يجوز أن يعتمد عليه في الصوم لمفارقة الفجر للشمس على ما يراه المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين فان ذلك احداث لسبب لم يشرعه الله تعالى وأما اذا دل الحساب على ان الهلال قد طلع من الاتفاق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً فهذا يقتضى الوجوب لوجود السبب الشرعى وليس حقيقة الرؤية بشروطة في اللزوم لان الاتفاق على ان المحبوس في المطمورة اذا علم بالحساب باكل العدة أو بالاجتهاد بالأمارات ان اليوم من رمضان وجب عليه الصوم وان لم ير الهلال ولا أخبره من رآه * الثاني يدل على وجوب الصوم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقوله « فصوموا اذا رأيتموه » الضمير يعود الى الهلال وقد صرح به فى رواية أخرى بلفظ « لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه » الخ قال الحافظ وظاهره انجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهارة لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل : وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقاً وهو ظاهر فى النهى عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به لكن اللفظ الذى رواه أكثر الرواة اوقع للمخالف شبهة وهو قوله « فان غم عليكم فاقدروا له » فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم فيكون التعليق على الرؤية متملقاً بالصحو وأما الغيم فله حكم آخر : ويحتمل ان لا تفرقة ويكون الثانى مؤيداً للأول : والى الأول ذهب أكثر الحنابلة والى الثانى ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله « فاقدروا له » اى انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين : ويرجح هذا التأويل الروايات الأخرى المصروفة بالمراد وهى ما تقدم من قوله « فأكلوا الهدى ثلاثين » ونحوها : وأولى مفسر الحديث بالحديث : والله اعلم

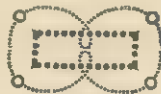
على المنفرد برؤية هلال رمضان وعلى الافطار على المنفرد برؤية هلال شوال (١) ولقد أبعد من قال بأنه لا يفطر اذا انفرد برؤية هلال شوال ولكن قالوا يفطر سرا * الثالث اختلفوا في ان حكم الرؤية ببلد هل يتعدى الى غيرها مما لم يرفيه (٢) وقد يستدل بهذا الحديث من قال بعدم تعدى الحكم الى البلد الأخرى لانا اذا فرضنا انه روى الهلال ببلد في ليلة ولم ير في تلك الليلة بأخرى فيكمل ثلاثون يوما بالرؤية الأولى ولم ير في البلد الأخرى هل يفطرون أم لا فن قال بتعدى الحكم قال بالافطار : وقد وقعت المسئلة في زمان ابن عباس وقال لانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه : وقال شكنا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويمكن انه أراد بذلك هذا الحديث العام لا حديثا خاصا بهذه المسئلة وهو الظاهر عندى والله أعلم * الرابع استدلى لمن قال بالعمل بالحساب في الصوم بقوله « فاقدروا له » فانه أمر يقتضى التقدير : وتأوله غيرهم بان المراد اكمال القدر ثلاثين ويحمل قوله « فاقدروا له » على هذا المعنى أعنى اكمال العدة ثلاثين كما جاء في الرواية الأخرى مينا « فاكلوا العدة ثلاثين » والمراد بقوله عليه السلام « غم عليكم » أى استتر أمر الهلال وغم أمره : وقد وردت فيه روايات على غير هذه الصيغة :

- (١) قال الخافظ في الفتح وقد استدلى به على وجوب الصوم والفطر على من رأى الهلال وحده وان لم ينبت بقوله وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم واختلفوا في الفطر فقال الشافعى يفطر ويحفيه وقال الاكثر يستمر صائما احتياطا : والله اعلم
- (٢) اقول وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب كما قاله ابن حجر وغيره : احدها لاهل كل بلد رؤيتهم وفى صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له (وهو ما ذكره الشارح رحمه الله بعد) وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق : وحكاه الترمذى عن اهل العلم ولم يحك سواه : وحكاه الماوردى وجهها للشافعية * ثانيها مقابلة اذا روى ببلدة لزم اهل البلاد كلها وهو المشهور عن المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقال اجمعوا على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس : وفى ضبط البعد اوجه ١ احدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلانى وصححه النووي فى الروضة وشرح المذهب : ثانيها مسافة القصر قطع به الأمام والبعوى وصححه الرافعى فى الصغير والنووى

٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً ^(٢)

فيه دليل على استحباب السحور للصائم وتعليل ذلك بأن فيه بركة وهذه البركة يجوز أن تعود إلى الأمور الأخروية فإن إقامة السنة توجب الأجر وزيادته : ويحتمل أن تعود إلى الأمور الدنيوية لقوة البدن على الصوم ونيسره من غير اجحاف به : والسحور بفتح السين ما يتسحر به وبضمها الفعل هذا هو الأشهر : والبركة محتملة لأن تضاف إلى كل واحد من الفعل والمتسحر به معا وليس ذلك من باب حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين بل من باب استعمال المجاز في لفظة في : وعلى هذا يجوز أن يقال في السحور بفتح السين وهو الأكثر وفي السحور بضمها : ومما علل به استحباب السحور المخالفة لأهل الكتاب فإنه يمتنع عندهم السحور : وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة في الأمور الأخروية :

في شرح مسلم : ثالثها اختلاف الأقاليم : رابعها حكاة السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم : وهناك أقوال أخر : والله أعلم (١١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وفيه دليل على مشروعية التسحر : وقد نقل الأجماع ابن المنذر على ندية السحور : وليس بواجب لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه أنهم واصلوا : وأقل ما يحمل به التسحر ما يتناوله المرء من مأكول ومشروب : وقد ورد عند احمد من حديث أبي سعيد الخدري باللفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين »



٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ أَنَسٌ قُلْتُ لَزَيْدٍ كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّجُورِ قَالَ قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً ^(١)

فيه دليل على استحباب تأخير السجود وتقريبه من الفجر : والظاهر ان المراد بالأذان ههنا الاذان الثاني : وانما استحباب تأخيره لانه أقرب الى حصول المقصود من حفظ القوى (٢) وللمتصوفة وأرباب الباطن في هذا كلام تشوفوا فيه الى اعتبار معنى الصوم وحكمته وهو كسر شهوة البطن والفرج وقالوا ان من لم

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله « قدر » بالرفع على انه خبر المبتدأ ويجوز النصب على انه خبر كان المقدره في جواب زيد لافي سؤال انس لثلاث تصير كان واسمها من قائل والخبر من آخر : وقوله « خمسين آية » أى متوسطة لاطويلة ولا قصيرة لا سريمة ولا بطيئة قاله الحافظ : قال المهلب وغيره فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات بالاعمال كقولهم قدر حلب شاة وقدر محر جزور فعدل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارة الى ان ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلا قدر درجة او ثلث خمس ساعة اه : والله اعلم

(٢) قال ابن ابي جرة كان صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ماهو الارفق بامته فيفعله لانه لو لم يتسحر لاتبعوه فيشقق على بعضهم ولو تسحر في جوف الليل لشق ايضا على بعضهم ممن يغلب عليه النوم فقد يفضى الى ترك الصبح او يحتاج الى المجاهدة بالسهو وفيه تقوية على الصيام لمعوم الاحتياج الى الطعام : ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صفرا ويا فقد يفشى عليه فيفضى الى الافطار في رمضان : قال وفي الحديث تأنيس الفاضل اصحابه بانوا اكله وجواز المشى بالليل للحاجة لان زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم : وفيه الاجتماع على السجود - وفيه حسن الادب في العبارة لقوله تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما يشمر لفظ المعية بالتبعية اه والله اعلم

— عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ^(١)

يتغير عليه عادته في مقدار أكله لا يحصل له المقصود من الصوم وهو كسر الشهوتين : والصواب ان شاء الله ان ما زاد في المقدار حتى تعدم هذه الحكمة بالكلية لا يستحب كمادة المترفين في التأني في الماء كل والمشارب وكثرة الاستعداد بها ومالا ينتهي الى ذلك فهو مستحب على وجه الإطلاق : وقد يختلف مراتب هذا الاستحباب باختلاف مقاصد الناس وأحوالهم واختلاف مقدار ما يستعملون :

كان قد وقع خلاف في هذا فروى فيه أبو هريرة حديثاً « من أصبح جنباً فلا صوم له » الى ان روجع في ذلك بعض أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرت بما ذكرت من كونه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً ثم يصوم : وصح أيضاً انه صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك عن نفسه : وأبو هريرة أحال في روايته على غيره : وانفق الفقهاء على العمل بهذا الحديث وصار ذلك إجماعاً أو كالأجماع :

وقولها من أهل فيه ازالة لاحتمال يمكن أن يكون سبباً لصحة الصوم فان

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والترمذي وقال حديث عائشة وأم سلمة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي وأحمد وإسحق . وقد قال قوم من التابعين اذا أصبح جنباً يقضى ذلك اليوم والقول الأول اصح اه أقول ما ذهب اليه الأكثر اعني الجمهور بدون تفرقة بين ان تكون الجنابة عن جماع أو غيره . وقد جزم النووي بأنه استقر الاجماع على ذلك : وفيه ان الاجماع وقع بعد الخلاف . وفي صحة الاجماع بعد الخلاف خلاف مشهور في الأصول . والحديث حجة للأول . ويؤيده ان الفسل شيء واجب بالانزال وليس في فعله شيء يجرم على الصائم فان الصائم قد يحتلم بالنهار فيجب عليه الفسل ولا يفسد صومه بل يتمه إجماعاً : والله أعلم

٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ
اللَّهُ وَسَقَاهُ ^(١)

الاحتلام في المنام على غير اختيار من الجنب فيمكن ان يكون ذلك سببا
للرخصة فيبين في الحديث ان هذا كان من جماع يزول هذا الاحتمال ولم يقع
خلاف بين الفقهاء المشهورين في مثل هذا الا في الحائض اذا طهرت وطلع
عليها الفجر قبل أن تغتسل : ففي مذهب مالك في ذلك قولان أعنى في وجوب
القضاء : وقد يدل كتاب الله أيضا على صحة صوم من أصبح جنباً فان قوله تعالى
(أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم
مطلقا : ومن جملة الوقت المقارب لطولوع الفجر بحيث لا يسع الغسل فتقتضى
الآية الاباحة في ذلك الوقت ومن ضرورته الاصبح جنباً والاباحة لسبب
الشيء اباحة للشيء : وقولها من أهله فيه حذف مضاف أى من جماع أهله :

اختلف الفقهاء في كل الناسى للصوم هل يوجب فساد الصوم أم لا :
فذهب أبو حنيفة والشافعى الى انه لا يوجب : وذهب مالك الى ايجاب القضاء
وهو القياس فان الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة تقتضى
ان النسيان لا يؤثر في باب المأمورات (٢) وعمدة من لم يوجب القضاء هذا الحديث
وما في معناه أو ما يقار به فانه امر بالانتهاء وسمى الذى يتم صوما : وظاهره حملة

(١) أخرجه البخارى ومسلم وابوداود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل
(٢) وما اجاب به الشارح عن المالكية هو اعتذار ابن العربى عن المالكية وحاصله ان
الحديث خبر واحد يخالف للقاعدة فلا يعمل به وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في
الصيام ولو فتح باب رد الاحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقى في الحديث الا القليل ولرد من
شاء ما شاء وعلى تسليم القاعدة المدعاة فتكون بمنزلة الدليل فيكون هذا الحديث مخصصا لها
والاعلم

على الحقيقة الشرعية واذا كان صوما وقع مجزئا ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء والمخالف حمله على ان المراد اتمام صورة الصوم وهو متفق عليه ، ويجاب بما ذكرناه من حمل الصوم على الحقيقة الشرعية واذا دار اللفظ بين حمله على المعنى اللغوي والشرعي كان حمله على الشرعي أولى اللهم الا أن يكون ثمة دليل خارج يقوى به هذا التأويل المرجوح فيعمل به : وقوله « فأنما أطعمه الله وسقاه » يستدل به على صحة الصوم فان فيه اشعارا بان الفعل الصادر منه مسلوب الاضافة اليه والحكم بالفطر يلزمه الاضافة اليه والذين قالوا بالافطار حملوا ذلك على ان المراد الاخبار برفع الائم عنه وعدم المؤاخذه به وتعليق الحكم بالاكل والشرب لا يقتضى من حيث هو هو المخالفة في غيره لانه تعليق الحكم باللقب فلا يدل على نفيه فيما عداه أو لانه تعليق الحكم بالغالب فان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليه والتخصيص بالتائب لا يقتضى مفهوما : وقد اختلف الفقهاء في جماع الناس هل يوجب الافساد على قولنا ان أكل الناس لا يوجب ، واختلف أيضا القائلون بالافساد هل يوجب الكفارة مع اتفاقهم على ان أكل الناس لا يوجبها ومدار الكل على قصور حالة المجمع ناسيا عن حالة الاكل ناسيا فيما يتعلق بالعدر بالنسيان : ومن أراد الحاق الجماع بالمنصوص عليه فأنما طريقه القياس والقياس مع الفارق متمذر الا اذا بين القائس ان الوصف الفارق ملغى :



٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَبْنِيَانِي جُلُوسٌ
عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ قَالَ مَا لَكَ
قَالَ وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ : وَفِي رِوَايَةٍ أُصَبَّتْ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَعْتِقُهَا قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ
أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا
قَالَ لَا قَالَ فَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ
فِيهِ تَمْرٌ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ قَالَ أَيْنَ السَّائِلُ قَالَ أَنَا قَالَ خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ
بِهِ فَقَالَ الرَّجُلُ عَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَا بَقِيَّهَا :
يُرِيدُ الْحَرَتَيْنِ : أَهْلٌ يَبْتَئِ أَفْقَرٌ مِنْ أَهْلِ يَبْتِي فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ أَطْعِمَهُ أَهْلَكَ : الْحَرَّةُ أَرْضٌ تَرْكَبُهَا
حِجَارَةٌ سَوْدَاءُ (١)

يتعلق بالحديث مسائل * المسئلة الأولى استدل به على ان من ارتكب
معصية لاحد فيها وجاء مستفتيا انه لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يعاقبه مع اعترافه بالمعصية : ومن جهة المعنى ان مجيئه مستفتيا يقتضى الندم
والتوبة والتعزير استصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ولان معاقبة المستفتي

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي
وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « وجاء رجل » قال الحافظ ابن حجر لم اقف على
تسميته . قال عبد الغنى في المهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي ويؤيده ما وقع
عند ابن ابي شيبة عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته . وأخرج ابن عبد البر في التمهيد
عن سعيد بن المسيب انه سلمان بن صخر : والله اعلم

تكون سببا لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في مثل ذلك : وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها :

المسئلة الثانية جمهور الأمة على إيجاب الكفارة بافطار الجامع عامدا ونقل عن بعض الناس انها لا تجب وهو شاذ جدا وتقريره على شذوذه ان يقال لو وجبت الكفارة بالجامع لما سقطت عند مقارنة الاعسار له لكن سقطت فلا تجب أما بيان الملازمة فمن وجهين احدهما ان الفياس والأصل ان سبب وجوب المال اذا وجد لم يسقط بالاعسار فان الاسباب تعمل الا مع ما يعارضها مما هو اقوى منها والاعسار انما يعارض وجوب الاخراج في الحال لاستحالاته او مشقته ويقدم على السبب في وجوب الاخراج في الحال اما ترتيبه في الذمة الى وقت القدرة فلا يعارضه الاعسار في وقت السبب فالقول برفع مقتضي السبب من غير معارض غير سائغ واما انها سقطت بمقارنة الاعسار فلانها لم تؤد ولا اعلم النبي صلى الله عليه وسلم انها مرتبة في الذمة ولو ترتبت لأعلم * وجواب هذا اما بمنع الملازمة على مذهب من يرى انها تسقط بمقارنة الاعسار ونجيب عن الدليل المذكور : واما بان نسلم الملازمة ونمنع كون الكفارة لم تؤد ويعتذر عن قوله عليه السلام « كله وأطعمه أهلك » واما بان يقال بانها لم تؤد ويعتذر عن السكوت عن بيان ذلك وسيأتي تفصيل هذه الاعتذارات ان شاء الله تعالى

المسئلة الثالثة اختلفوا في جماع الناس هل يقتضى الكفارة ولا يحاب مالك قولان : ويحتاج من يوجبها بان النبي صلى الله عليه وسلم او جبهها عند السؤال من غير استفصال بين كون الجماع على وجه العمد أو النسيان والحكم من الرسول صلى الله عليه وسلم اذا ورد عقيب ذكر واقعة محتملة لأحوال مختلفة الحكم من غير استفصال يتنزل منزلة العموم : وجوابه ان حالة النسيان بالنسبة الى الجماع ومحاولة مقدماته وطول زمانه وعدم اعتياده في كل وقت مما يبعد جريانه في حالة النسيان فلا يحتاج الى الاستفصال على الظاهر لاسيما وقد قال الأعرابي هلمكت فانه يشمر بتممه ظاهره ومعرفته بالتحريم

المسئلة الرابعة الحديث دليل على جريان الخصال الثلاث في كفارة الجماع اعنى العتق والصوم والاطعام : وقد وقع في كتاب المدونة من قول ابن القاسم ولا يعرف مالك غير الاطعام فان أخذ على ظاهره من عدم جريان العتق والصوم في كفارة الفطر فهي معضلة زبا ذات وبر لا يهتدى الى توجيهها مع مصادمتها الحديث غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الاطعام على غيره من الخصال وذكروا وجوها في ترجيح الطعام على غيره : منها ان الله تعالى قد ذكره في القرآن رخصة للقادر ونسخ هذا الحكم لا يلزم منه نسخ الفضيلة بالذكر والتعيين للاطعام لاختيار الله تعالى له في حق المفطر : ومنها بقاء حكمه في حق المفطر للعذر كالكبر والحمل والارضاع : ومنها جريان حكمه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان ثان : ومنها مناسبة ايجاب الاطعام لجبر فوات الصوم الذى هو امساك عن الطعام والشراب : وهذه الوجوه لا تقاوم ما دل عليه الحديث من البداءة بالعتق ثم بالصوم ثم بالاطعام فان هذه البداءة ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا اقل من ان تقتضي استحبابه : وقد وافق بعض اصحاب مالك على استحباب الترتيب على ما جاء في الحديث وبعضهم قال ان الكفارة تختلف باختلاف الأوقات ففي وقت الشدائد تكون بالاطعام وبعضهم فرق بين الافطار بالجماع والافطار بغيره فجعل الافطار بغيره يكفر بالاطعام لا غير وهذا اقرب في مخالفة النص من الأول

المسئلة الخامسة اذا ثبت جريان الخصال اثلاثة اعنى العتق والصيام والاطعام في هذه الكفارة فهل هي على الترتيب أو على التخيير اختلفوا فيه فذهب مالك انها على التخيير ومذهب الشافعى انها على الترتيب وهو مذهب بعض اصحاب مالك * واستدل على الترتيب في الوجوب بالترتيب في السؤال وقوله « ولا هل تجد رقبة تعتقها » ثم رتب الصوم بعد العتق ثم الاطعام بعد الصوم (١) ونازع الماضي

(١) قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من امر بعد عدمه إلى امر آخر وليس هذا شأن التخيير : وقال البيضاوى ان ترتيب الثانى على الاول والثالث على الثانى

عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال على ذلك وقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير او معناه وجمله يدل على الاولوية مع التخيير وما يقوى هذا الذي ذكره القاضى ما جاء في حديث كعب بن عجرة من قول النبي صلى الله عليه وسلم له « اتجد شاة فقال لا قال فضم ثلاثة ايام أو اطعم ستة مساكين » ولا ترتيب بين الشاة والصوم والاطعام والتخيير في الفدية ثابت بنص القرآن المسئلة السادسة قوله « هل تجدرقبة تعتقها » يستدل به من يجيز اعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة لاجل الاطلاق ومن يشترط الايمان يقيد الاطلاق ههنا بالتقييد في كفارة القتل وهو ينبى على ان السبب اذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد المطلق أم لا واذا قيد فهل هو بالقياس أم لا والمسئلة مشهورة في أصول الفقه : والأقرب انه ان قيد فبالقياس والله أعلم :

المسئلة السابعة قوله « فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا » لا اشكل في هذه الرواية على الانتقال عن الصوم الى الاطعام لان الاعرابى انى الاستطاعة وعند عدم الاستطاعة ينتقل الى الصوم لكن في بعض الروايات انه قال وهل أتيت الا من الصوم فاقتضى ذلك عدم استطاعته بسبب شدة الشبق وعدم الصبر في الصوم عن الوطاع فنشأ لأصحاب الشافعى نظر في هذا هل يكون عذرا مخصصا في الانتقال الى الاطعام في حق من هو كذلك أعنى شديد الشبق قال بذلك بعضهم :

المسئلة الثامنة قوله « فهل تجد اطعام ستين مسكينا » يدل على وجوب اطعام هذا العدد ومن قال بان الواجب اطعام ستين مسكينا فهذا الحديث (٢) عليه من وجهين : أحدهما انه أضاف الاطعام الذى هو مصدر أطم الى ستين ولا يكون ذلك موجودا في حق من أطم عشرين مسكينا ثلاثة أيام : الثانى ان القول

بإفاء يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم والى هذا ذهب الجمهور : وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين روى الترتيب أكثر ومعهم الزيادة : قال الحافظ ويترجح الترتيب ايضا بانه ادحوظ لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير ولا بخلاف العكس . والله اعلم (٢) كذا النسخ التى بين أيدينا ولعل لفظه يرد محذوف

باجزاء ذلك (١) عمل بعملة مستنبطة تعود على ظاهر النص بالابطال وقد عرف ما في ذلك في أصول الفقه

المسئلة التاسعة العرق يفتح العين والراء معا المكتل من الخوص واحده عرقه وهي ضفيرة تجمع الى غيرها فيكون مكتلا وقد روى فيه عرق باسكان اراء وقد قيل ان العرق يسع خمسة عشر صاعا فاخذ من ذلك ان اطعام كل مسكين مد لان الصاع أربعة أمداد وقد صرفت هذه الخمسة عشر صاعا الى ستين مدا وقسمة خمسة عشر الى ستين ربع فلكل مسكين ربع صاع وهو مد المسئلة العاشرة اللابة الحرة والمدينة تكنتفها حرتان والحرة حجارة سود وقيل في صحيح النبي صلى الله عليه وسلم انه يحتمل أن يكون لتباين حال الأعرابي حيث كان في الابتداء محترقا ملتفها حاكما على نفسه بالهلاك ثم انتقل الى طلب الطعام لنفسه قيل وتذكر من رحمة الله تعالى وتوسعته عليه واطعامه له هذا الطعام واحلاله له بعد ان كلف اخراجه

(١) اقول والمشهور عن الحنفية الاجزاء حتى لو اطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما لكفى قال في الفتح والمراد بالاطعام الاعطاء لاشتراط حقيقة الاطعام من وضع الطعام في الفم بل يكفي اوضع بين يديه بخلاف . وفي اطلاق الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط تناولته بخلاف رقة الغرض فان فيها النص على الايتاء . وصدة الفطر فان فيها النص على الأداء . وفي ذكر الاطعام ما يدل على وجود طاعمين فيخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية . ونظر الشافعي الى النوع فقال يسلم لوليه وذكر الستين ليفهم انه لا يجب ما زاد عليها . ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالاجماع على ذلك . قال الحافظ وذكر في حكمة هذه الحصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه بالمعصية فناسب ان يمتق رقبة فيقضى نفسه . وقد صح ان من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار » واما الصيام فناسبته ظاهرة لانه كالمقاصة بجنس الجنابة . واما كونه شهرين فلانه لما أمر بمصابرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما افسد منه يوما كان كمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصده : واما الاطعام فناسبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين . ثم ان هذه الحصال جامعة لاشتغالها على حق الله وهو الصوم وحق الاحرار بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجاني بثواب الامتنال . والله اعلم

المسئلة الحادية عشر قوله عليه السلام « أطعمه أهلك » تباينت المذاهب فيه فن قائل يقول هو دليل على اسقاط الكفارة عنه لانه لا يمكن ان يصرف كفارته الى أهله ونفسه : وقد ورد في بعض الروايات : واذا تمذر أن يقع كفارة ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم له استقرار الكفارة في ذمته الى حين اليسار لزم من مجموع ذلك سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وربما قرب ذلك بالاستشهاد لصدقة الفطر حيث تسقط بالاعسار المقارن لاستهلال الهلال وهذا قول للشافعي رحمه الله أعنى سقوط هذه الكفارة بهذا الاعسار المقارن : ومن قائل يقول لا تسقط الكفارة بالاعسار المقارن وهو مذهب مالك : والصحيح من مذهب الشافعي أيضا وبعد القول بهذا المذهب فقيهه طريقان * أحدهما منع أن لا تكون الكفارة أخرجت في هذه الواقعة : وأما قوله عليه السلام « أطعمه أهلك » فقيه وجوه : منها ادعاء بعضهم انه خاص بهذا الرجل اى يجزئه ان يأكل من صدقة نفسه لفقره فسوغها له النبي صلى الله عليه وسلم : ومنها ادعاء انه منسوخ وهذان ضعيفان اذ لا دليل على التخصيص ولا على النسخ : ومنها أن تكون صرفت الى أهله لانه فقير عاجز لا يجب عليه الشفقة اميره وهم فقراء ايضا فجاز اعطاء الكفارة عن نفسه لهم وقد جوز بعض أصحاب الشافعي لمن لزمته الكفارة مع الفقر ان يصرفها الى أهله واولاده وهذا لا يستمر على رواية من روى « كله وأطعمه أهلك » : ومنها ما حكاه القاضي انه قيل لما ملكه اياه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محتاج جاز له أكلها واطعامها أهله للحاجة وهذا ليس فيه تلميح لانه ان جعل عاما فليس الحكم عليه وان جعل خاصا فهو القول المحكي أولا * الطريق الثاني وهو الأقرب ان يجعل اعطاؤه اياها لا عن جهة الكفارة وتكون الكفارة مرتبة في الذمة لما ثبت وجوبها في الحديث وال سكوت لتقدم العلم بالوجوب فلما ان يحمل ذلك مع استقرار ان ماثبت في الذمة يتأخر للاعسار ولا يسقط للقاعدة الكلية والنظائر او يؤخذ الاستقرار من دليل يدل عليه اقوى من السكوت :

المسئلة الثانية عشرة جمهور الأمة على وجوب القضاء على مفسد الصوم بالجماع
 وذهب بعضهم الى عدم وجوبه لسكوته عليه السلام عن ذكره : وبعضهم ذهب
 الى انه ان كفر بالصيام اجزأه الشهران وان كفر بغيره قضى يوما والصحيح وجوب
 القضاء والسكوت عنه لتقرر وظهوره : وقد روى انه ذكر في حديث عمرو
 ابن شعيب وفي حديث سعيد بن المسيب اعنى القضاء : والخلاف في وجوب القضاء
 موجود في مذهب الشافعى ولا يحابه ثلاثة اوجه وهي المذاهب التى حكيناها
 وهذا الخلاف في الرجل فالمرأة فيجب عليها القضاء من غير خلاف عندهم اذ
 لم يوجب عليها الكفارة

المسئلة الثالثة عشر * اختلفوا في وجوب الكفارة على المرأة اذا مكنت
 طائفة فوطئها الزوج هل يجب عليها الكفارة ام لا وللشافعى قولان . احدها
 الوجوب وهو مذهب مالك وابي حنيفة واصح الروايتين عن احمد : الثانى عدم
 الوجوب عليها واختصاص الزوج بلزوم الكفارة وهو المنصور عند اصحاب
 الشافعى من قوليه : ثم اختلفوا هل هى واجبة على الزوج لا يلاقى المرأة وهى كفارة
 واحدة تقع عنهما جميعا وفيه قولان مخرجان من كلام الشافعى * واحتج الذين
 لم يوجبوا عليها الكفارة بامور منها مالا يتعلق بالحديث فلا حاجة بنا الى ذكره
 والذى يتعلق بالحديث من استدلالهم ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يعلم المرأة
 بوجوب الكفارة عليها مع الحاجة الى الاعلام ولا يجوز تأخير البيان عن وقت
 الحاجة وقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم انيسا ان يغدو على امرأة صاحب
 المسيف فان اعترفت رجمها فلو وجبت الكفارة على المرأة لاعلمها النبى صلى الله
 عليه وسلم بذلك كما جاء في حديث انيس : والذين اوجبوا عليها الكفارة اجابوا
 بوجوه : احدها انا لانسلم الحاجة الى اعلامها فانها لم تعترف بسبب الكفارة
 واقرار الرجل عليها لا يوجب عليها حكما وانما تمس الحاجة الى اعلامها اذا ثبت
 الوجوب فى حقها ولم يثبت على ما بيناه : وثانيها انها قضائية حال يتطرق اليها
 الاحتمال ولا عموم لها وهذه المرأة يجوز أن لا تكون ممن يجب عليها الكفار

بهذا الوطء اما لصفرها او جنونها او كفرها او حيضها او طهارتها من الحيض
في اثناء اليوم

واعترض على هذا بان علم النبي صلى الله عليه وسلم بحيض امرأة أعرابي
لم يعلم غيره حتى أخبره به مستحيل : وأما العذر بالصفر والجنون والكفر
والطهارة من الحيض فكلها اعذارتنا في التحريم على المرأة وينافيها قوله فيما روي
هلك وأهلك وجودة هذا الاعتراض موقوفة على صحة هذه الرواية : وثالثها
انا لانعلم عدم بيان الحكم فان بيانه في حق الرجل يبان له في حق المرأة لاستوائهما
في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم مع العلم بان سبب ايجاب الكفارة هو ذلك
والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين
وهذا كما انه عليه السلام لم يذكر ايجاب الكفارة على سائر الناس غير الأعرابي
لعلهم بالاستواء في الحكم وهذا وجه قوى وانما حاولوا التعليل عليه بان ينوا
في المرأة معنى يمكن ان يظن به اختلاف حكمها مع حكم الرجل بخلاف غير الأعرابي
من الناس فانه لا معنى يوجب اختلاف حكمهم مع حكمه وذلك المعنى الذي أبدوه
في حق المرأة هو ان هؤن النكاح لازمة للزوج كالمهر وثمن ماء الفسل عن جماعه
فيمكن ان يكون هذامنه . وايضا فجمعوا الزوج في باب الوطء هو الفاعل
المنسوب اليه العمل والمرأة محل فيمكن ان يقال الحكم مضاف الى من ينسب
اليه الفعل فيقال واطى . ومواقع ولا يقال للمرأة ذلك وليس هذان بقويين فان
المرأة يحرم عليها التمكن وتأنم به انهم مرتكب الكبائر كما في الرجل وقد اضيف
اسم الزنا اليها في كتاب الله تعالى ومدار ايجاب الكفارة على هذا المعنى

المسئلة الرابعة عشر دل الحديث بنصه على ايجاب التتابع في صيام الشهرين وعن
بعض المتقدمين انه خالف فيه * المسئلة الخامسة عشر دل الحديث على انه لا
مدخل لغير هذه الخصال في هذه الكفارة وعن بعض المتقدمين انه ادخل البدنة فيها
عند تعذر الرقبة وورد ذلك في رواية عطاء عن سعيد وقيل ان سعيد انكر روايته عنه

الحديث الأول عن الربيع بنت معوذ «قلت ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الأنصار التي حول المدينة من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه فكننا بذلك نصومه ونصومه الصغار منهم ونذهب الى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى احدهم من الطعام اعطيناها اياه حتى يكون عند الافطار» رواه البخارى ومسلم : الحديث يدل على امور : الاول قوله ■ ارسل الى قوله فليتم صومه « يفيد ان صوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان ويشهد له ما رواه البخارى ومسلم ايضا عن عائشة « قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه » : الثاني قوله « فليتم بقية يومه » تمسك به من قال بوجوب تبيت النية من الليل : وقد اختلف في ذلك فذهب ابن عمر وحابر بن زيد من الصحابة والناسر والمؤيد بالله ومالك والليث وابن ابي ذئب الى وجوب تبيت النية وابقاعها في جزء من اجزاء الليل ولم يفرقوا بين الفرض والنفل مستدلين بما ثبت عند ابن داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » واختلف في رفعه ووقفه والصحيح عن ابن عمر موقوف ■ وذهب ابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل والهادي والقاسم وابو طاحه الى انه لا يجب التبيت في التطوع : وعموم الادلة تفيد وجوب تبيت النية في الفرض وعدم وجوبها في النفل ■ الثالث قوله « ونصومه الصغار ■ هو بتشديد الواو : يفيد استحباب امر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا اطاقوه ■ وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري والشافعي وغيرهم واختلف اصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقل سبعة سنين وقيل عشر وبه قال احمد بن حنبل : وقيل اثنتا عشرة وبه قال اسحق : وقال الاوزاعي اذا اطلق صوم ثلاثة أيام تباعاً لا يضمف فيهن حمل على الصوم : والمشهور في مذهب المالكية ان الصوم لا يشترع في حق الصبيان واجيب عن الحديث بان هذا ليس قول ولا فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولعل النبي عليه الصلاة والسلام لم يطلع على ذلك ولم يعلم به : ورد هذا بان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الى سؤالهم اياه عن الأحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لانه ايلام لغير مكلف فلا يكون الا بدليل ■ وقد اخرج ابن خزيمة من حديث رزينة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضائه ورضعائه فطمة فيتفل في أفواههم ويأمر امهاتهم ان لا يرضعن الى الليل » الا ان ابن خزيمة توقف في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به على ان الصحيح عند اهل الأصول والحديث ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم كان حكمه الرفع * الرابع قوله «اللعبة من المهن» هو الشيء الذي يلعب به الصبيان من الصوف : والله اعلم

الحديث الثاني عن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم » رواه البخارى ومسلم وهو يدل على جواز التقبيل للصائم ولا يفسد الصوم بها : قال النووى ولا خلاف انها لا تبطل الصوم الا ان انزل بها وتقب بآن ابن شهرمة احد فقهاء الكوفة أفتى بافطار من قبل ونقله الطحاوى عن قوم ولم يسمهم : قال الحافظ فى الفتح وقد اختلف فى القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية : وروى ابن ابى شيبه باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ۱ ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى (فَلَا تَبْشُرُوهُمْ) الآية فَنَعَم من المباشرة فى هذه الآية تنهانا : والجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين عن الله تعالى وقد اباح المباشرة نهارا بما رواه البخارى ومسلم وابو داود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل عن عائشة « قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل وهو صائم ويأشتر وهو صائم ولكنه كان املككم لأمره » فدل على ان المراد بالمباشرة فى الآية الجماع لامادونه فى قبلة ونحوها واباح قوم القبلة مطلقا وهو المنقول صحيحا عن ابن هريرة وبه قال سعيد وسعد بن ابى وقاص وطائفة بل بالغ اهل الظاهر فاستحبها : وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرها للشاب واباحها للشيخ قال الحافظ وهو مشهور عن ابن عباس اخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف : وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما اشارت اليه عائشة رضى الله عنها فى الحديث المتقدم وقد تكلمنا على المباشرة وتقسيمها وأقوال العلماء فى ذلك فى باب الحيض فى الجزء الاول فارجع اليه والله الموفق للصواب :



باب الصوم في السفر^(١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسَدِيِّ
 قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ قَالَ إِنْ شِئْتَ
 فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ^(٢)

في الحديث دليل على التخيير بين الصوم والافطار في السفر وليس فيه تصريح
 بأنه صوم رمضان (٣) وربما استدل به من يجيز صوم رمضان في السفر فنعوا
 الدلالة من حيث ما ذكرناه من عدم الدلالة على كونه صوم رمضان

(١) أى هذا باب في بيان الاحاديث التي يؤخذ منها حكم الصيام في السفر والافطار
 فيه والاختصار فيه على احدهما من باب الاكتفاء وذكر المصنف في هذا الباب احد عشر حديثا
 (٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام
 احمد بن حنبل : وقوله « أَأَصُومُ » بهزتين الاولى هي همزة الاستفهام والاخرى همزة
 المتكلم وكتاتهما مفتوحتان ۱

(٣) قال الحافظ في الفتح بمدا ذكر كلام الشارح رحمه الله تعالى : وهو كما قال بالنسبة الى
 سياق حديث الباب لكن في رواية ابى مرواح التي ذكرتها عند مسلم انه قال « يا رسول الله
 أجد بى قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه » وهذا يشعر بأنه
 سأل عن صيام الفريضة وذلك ان الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب : وأصرح في ذلك
 ما أخرجه ابو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه انه قال « يا رسول
 الله انى صاحب ظهرا عاجله اسافر عليه واكرهه والله ربما صادفنى هذا الشهر يعنى رمضان
 وانا اجد القوة واجدنى ان اصوم اهون على من ان اؤخره فيكون ديننا على فقال اى ذلك
 شئت يا حمزة »

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَسَافِرُ
مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى
الصَّائِمِ (١)

٣ -- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ حَتَّى أَنْ كَانَ أَحَدُنَا
لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا فِيْنَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ (٢)

وهذا اقرب في الدلالة على جواز صوم رمضان في السفر من حيث أنه جعل
الصوم في السفر بمرض كونه يعاب حتى نفى ذلك بقوله « نلم يعب الصائم على
المفطر ولا المفطر على الصائم » وذلك في الصوم الواجب : واما الصوم المرسل
فلا يناسب ان يعاب ولا يحتاج الى نفي هذا الوهم فيه :

وهذا تصريح بان هذا الصوم وقع في رمضان ومذهب جمهور الفقهاء صحة
صوم المسافرين : والظاهرة خالفت فيه أو بعضهم بناء على ظاهر لفظ القرآن من غير
اعتبارهم للاضمار وهذا الحديث يرد عليهم :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « فلم يعب » من
العيب اى لا يتكر الصائم على المفطر افطاره ديناً ولا المفطر على الصائم صومه فهما جائزان
(٢) خرجه البخارى بلفظ قريب من هذا ولم يذكر شهر رمضان بل قال « في بعض اسفاره »
ومسلم بهذا اللفظ وابوداود والامام احمد بن حنبل :
وقوله « ورجلا » قال الحافظ في الفتح لم تقف على اسم هذا الرجل : وقوله « ليس
من البر » الخ السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي
حصلت للرجل الذي ظالم عليه :

٤ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلُمَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هَذَا قَالُوا صَائِمٌ قَالَ لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ : وَفِي لَفْظٍ مُسْلِمٍ عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ ^(١)

أخذ من هذا ان كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به الى ترك ما هو أولى من القربات ويكون قوله « ليس من البر الصيام في السفر » منزلاً على مثل هذه الحالة والظاهرة المانعون من الصوم في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبرة بمعوم اللفظ لاجنصوص السبب ويجب ان يتنبه للفرق بين دلالة السياق والقرائن الدالة على تخصيص العموم وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب ولا تجزئها مجرى واحداً فان مجرد ورود العام على السبب لا يقتضى التخصيص به كنزول قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) بسبب سرقة رداء صفوان فانه لا يقتضى التخصيص به بالضرورة والاجماع اما السياق والقرائن فانها الدالة على مراد المتكلم من كلامه وهى المرشدة الى بيان الجملة وتعيين احتمالات فاضبط هذه القاعدة فانها مفيدة في مواضع لا محصى وانظر في قوله عليه السلام « ليس من البر الصيام في السفر » مع حكاية هذه الحالة من أى القبيل هو فنزله عليه : وقوله « عليكم برخصة الله التى رخص لكم » دليل على انه يستحب التمسك بالرخصة اذا دعت الحاجة اليها ولا تترك على وجه التشديد على النفس والتنطع والتعمق

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ « ومسلم وابو داود والامام احمد بن حنبل وقوله « وفي لفظ لمسلم عليكم برخصة الله » الخ يوهى ان هذه الزيادة اخرجها مسلم بشرطه وليس كذلك وانما هى بقية فى الحديث لم يوصل اسنادها : نعم وقعت موصولة عند النسائى فى حديث يحيى ابن ابي كثير بسنده وعند الطبرانى من حديث كعب بن عاصم : نبه على ذلك الحافظ فى الفتح ولم يتعرض لذلك الشارح رحمه الله تعالى »

انظر صحيفة ٢٢٤ تجد باقى الكلام على هذا الحديث وضع سهواً هناك

٥ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ فَبَيْنَا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ قَالَ فَزَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَأَكْثَرُنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ وَفِينَا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ قَالَ فَسَقَطَ الصَّوْمُ وَقَامَ الْمُفْطَرُونَ فَضَرَبُوا الْأَبْنِيَّةَ وَسَقَوْا الرَّكَّابَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ الْمُفْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ ^(١)

أما قوله « فمنا الصائم ومنا المفطر » فدليل على جواز الصوم في السفر ووجه الدلالة تقرير النبي صلى الله عليه وسلم للصائمين على صومهم ؛ وأما قوله صلى الله عليه وسلم « ذهب المفطرون اليوم بالأجر » ففيه امران : أحدهما انه اذا تمارضت المصالح قدم أولاهما وأقواها الثاني قوله عليه السلام « ذهب المفطرون اليوم بالأجر » فيه وجهان أحدهما أن يراد بالأجر اجر تلك الأفعال التي فعلوها والمصالح التي جرت على أيديهم ولا يراد مطلق الأجر على سبيل العموم والثاني أن يكون أجرهم قد بلغ في الكثرة بالنسبة الى اجر الصوم مبلغا ينغمر فيه اجر الصوم فتحصل المبالغة بسبب ذلك ويجعل كأن الأجر كله للمفطر وهذا قريب مما يقوله بعض الناس في احباط الاعمال الصالحة ببعض الكبائر وان ثواب ذلك العمل يكون مغمورا جدا بالنسبة الى ما يحصل من عقاب الكبيرة فكأنه كالمعدوم المحبط وان كان الصوم ههنا ليس من المحبطات ولكن المقصود التشبيه في ان ما قل جدا قد يجعل كالمعدوم مبالغة وهذا قد يوجد مثله في التصرفات الوجودية واعمال الناس في مقابلتهم حسنات من يفعل معهم منها شيئا بسيئاته ويجعل

(١) أخرجه البخاري بلفظ « قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثرنا ظلا الذي يستظل بكسائه وأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئا وأما الذين افطروا فبعثوا الركاب وامتنوا وعالجوا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذهب المفطرون اليوم بالأجر » ذكره في الجهاد ؛ ومسلم بهذا اللفظ في الصوم والنسائي ؛ والركاب بكسر الراء الابل التي يسار عليها

٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ
فِي رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ ^(١)

اليسير منها جدا كالمعدم بالنسبة الى الاحسان والاساءة كحجامة الأب لولده
في دفع المرض الأعظم منه فانه يعدد محسنا مطلقا ولم يعدد مسيئا بالنسبة الى
ايلامه بالحجامة لیسارة ذلك الالم بالنسبة الى دفع المرض الشديد :

فيه دليل على جوازنا خير قضاء رمضان في الجملة وانه موسع الوقت وقد
يؤخذ منه انه لا يؤخر عن شعبان حتى يدخل رمضان ثان واما اختلاف الفقهاء
في وجوب الاطعام على من اخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان ثان فلا
يتعلق بهذا الحديث وقد تبين في رواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها ان هذا
التأخير كان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢)

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : وسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه
والإمام أحمد بن حنبل : وقولها له « كان يكون » قال بعضهم فائدة اجتماع كان مع يكون
بذكر احدهما بصيغة الماضي والآخر بصيغة المستقبل لتحقيق القضية وتمظيمها : وتقديره كان
الشأن يكون كذا : وأما تغيير الاسلوب فلا رادة الاستمرار وتكرار الفعل : وقيل لفظ يكون
زائدا كما قال الشاعر : وجيران لنا كانوا كراما : وفي الأطراف لذي « ان كان يكون »
وعلى هذا فان ان تخفة من الثقيلة :

(٢) انول فلفظ رواية البخاري بعد ما ذكر كلام عائشة قال قال يحيى الشغل من النبي
او بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ويحيى المذكور راوي الحديث فهو موصول : ورواية مسلم
بلفظ « وذلك لسكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » : وهو يدل على ان تأخير القضاء
الى شعبان مقيد بالمرض المسوغ لذلك وان جزم جماعة من الحفاظ بان هذه ازيادة مدرجة لان
الظاهر اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي أزواجه الى سؤاله عن
الأحكام الشرعية : والمراد من الشغل انها كانت مهيئة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم مترصدة لاستمتاعه في جميع اوقاتها ان اراد ذلك : واما في شعبان فانه صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصومه فتتفرغ عائشة لقضاء صومها : والله اعلم

٧ -- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ : وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ
 هَذَا فِي النَّذْرِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ^(١)

ليس هذا الحديث مما اتفق الشيخان على اخراجه وهو دليل بعمومه على ان
 الولي يصوم عن الميت وان النيابة تدخل في الصوم وذهب اليه قوم (٢) وهو قول
 قديم للشافعي : والجديد الذي عليه الأكثر عدم دخول النيابة في الصوم لانها
 عبادة بدنية والحديث لا يقتضي التخصيص بالنذر كما ذكر ابو داود عن احمد بن
 حنبل نعم قد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضي الاذن في الصوم عن مات

(١) اخبره البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل وقوله
 «صام عنه وليه» خبر يفتي الامر بتقديره فليصم عنه وليه ، وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور
 وقد بالغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض اهل الظاهر
 اوجبوه فلعله لم يمتد بخلافهم على قاعدته : وقوله «واخرجه ابو داود» الخ هكذا النسخ
 الخطية التي بأيدينا بواو العطف وهو ظاهر فيفيد ان الحديث مما اتفق الشيخان على تحريمه :
 وفي بعض نسخ المتن الخطية باسقاط الواو فظاهره انه لم يروه الشيخان وعلى هذا جرى
 الشارح بان هذا الحديث لم يتفق على اخراجه الشيخان . وهو وهم كما تقدم

(٢) اقول وقد اختلف السلف في هذه المسألة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث
 وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول ابن نور
 وجاعة من محدثي الشافعية وقال الشافعي في الجديد ومالك وابو حنيفة لا يصام عن الميت
 وقال الليث واحمد بن حنبل واسحق وابو عبيد لا يصام عنه الا النذر حملا للعموم الذي في حديث
 عائشة هذا على المقيد في حديث ابن عباس الا في قريبا : قال الحافظ في الفتح وليس بينهما
 تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له : واما حديث
 عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم
 حيث قال في آخره «فدين الله احق ان يقضى» اه ومعنى قول الحافظ حديث ابن عباس
 صورة مستقلة انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر
 في الاصول : وقد اشار الى ذلك الشارح رحمه الله تعالى فتدبر

وعليه نذر بصوم وليس ذلك بتمتص للتخصيص بصورة النذر وقد تكلم الفقهاء في ان المعتبر في الولاية ماورد في لفظ الخبر أهو مطلق القرابة او بشرط العصوبة والارث وتوقف في ذلك امام الحرمين وقال لانقل عندى في ذلك وقال غيره من فضلاء المتأخرين وانت اذا فحصت عن نظائره وجدت الأشبه اعتبار الارث : وقوله « صام عنه وليه » قيل ليس المراد انه يلزمه ذلك وانما يجوز ذلك لانه اراد هكذا ذكره صاحب التهذيب من مصنفى الشافعية وحكاها امام الحرمين عن الشيخ أبي محمد ابيه وفي هذا بحث وهو ان الصيغة صيغة خبر اعنى صام ويمتنع الحمل على ظاهره فينصرف الى الأمر ويبقى النظر فى ان الوجوب يتوقف على صيغة الأمر المعينة وهي أفعل مثلاً او يعمها مع ما يقوم مقامها * وقد يؤخذ من الحديث انه لا يصوم عنه الأجنبي اما لاجل التخصيص مع مناسبة الولاية لذلك واما لان الأصل عدم جواز النيابة فى الصوم لانه عبادة لا يدخلها النيابة فى الحياة فلا يدخلها بعد الموت كالصلاة واذا كان الأصل عدم جواز النيابة وجب ان يقتصر فيها على ماورد فى الحديث ويجرى فى الباقي على القياس : وقد قال أصحاب الشافعى لو أمر الولي أجنبياً ان يصوم عنه باجرة أو بغير أجرة جاز كما فى الحج فلو استقل به الأجنبي ففى اجزائه وجهان اظهرهما المنع : واما الحاق غير الصوم بالصوم فانما يكون بالقياس وليس اخذ الحكم منه من نص الحديث :



٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا فَقَالَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى : وَفِي رِوَايَةٍ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا فَقَالَ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ ^(١)

أما حديث ابن عباس فقد أطلق فيه القول بأن أم الرجل ماتت وعليها صوم شهر ولم يقيد بالنذر وهو يقتضي أن لا يتخصص جواز النية بصوم النذر وهو منصوص الشافعية تفريعا على القول القديم خلافا لما قاله أحمد :

ووجه الدلالة من الحديث من وجهين : أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحكم غير مقيد بعد سؤال السائل مطلقا عن واقعة يحتمل أن يكون وجوب الصوم فيها عن نذر ويحتمل أن يكون عن غيره فخرج ذلك على القاعدة المعروفة في أصول الفقه وهو أن الرسول عليه السلام إذا أجاب بلفظ غير مقيد عن سؤال وقع عن صورة محتملة أن يكون الحكم فيها مختلفا أنه يكون الحكم شاملا للصوم كلها وهو الذي يقال فيه ترك الاستفصال عن قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقال : وقد استدلل الشافعي بمثل هذا وجعله كالعموم * الوجه الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم علل قضاء الصوم بعملة

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وقوله « فدين الله أحق أن يقضى » تقدير الكلام حق العبد يقضى بحق الله أحق كافي الرواية الأخرى هكذا « بحق الله أحق »

عامة للنذر وغيره وهو كونه عليها وقاسه على الدين وهذه العلة لا تختص بالنذر اعنى كونه حقا واجبا والحكم يعم بعموم علمته : وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا الحديث من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قاس وجوب اداء حق الله تعالى على وجوب اداء حق العباد وجعله من طريق الأحق فيجوز لغيره القياس لقوله (فاتبعوه) لاسيما وقوله عليه السلام « أرأيت » ارشاد وتنبيه على العلة التي هي كشيء مستقر في نفس المخاطب : وفي قوله عليه السلام « فدين الله احق بالقضاء » دلالة وتنبيه على المسائل التي اختلف الفقهاء فيها عند نزاحم حق الله تعالى وحق العباد كما اذا مات وعليه دين آدمي ودين الزكاة وضاعت التركة عن الوفاء بكل واحد منهما : وقد استدل من يقول بتقديم دين الزكاة بقوله عليه السلام « فدين الله احق بالقضاء » وأما الرواية الثانية ففيها ما في الأولى من دخول النيابة في الصوم والقياس على حقوق الأديمين الا انه ورد التخصيص فيها بالنذر فقد يمسك به من يرى التخصيص بصوم النذر اما بان يدل دليل بان الحديث واحد فيتين من بعض الروايات ان الواقعة المسئول عنها واقعة نذر فيسقط الوجه الأول وهو الاستدلال بعدم الاستفصال اذا تبين عين الواقعة الا انه قد يبعد هذا للتباين بين الروايتين فان في احدهما ان السائل رجل وفي الثانية انه امرأة وقد قررنا في علم الحديث انه يعرف كون الحديث واحدا باتحاد سندوه ومخرجه وتقارب ألفاظه وعلى كل حال فيبقى الوجه الثاني وهو الاستدلال بعموم العلة على عموم الحكم : وأيضا فان معنا عموما وهو قوله عليه السلام « من مات وعليه صوم صام عنه عليه » فيكون التخصيص على مسألة صوم النذر مع ذلك العموم راجعا الى مسألة اصولية وهو أن التخصيص على بعض صور العام لا يقتضي التخصيص وهو المختار في علم الاصول وقد تشبث بعض الشافعية بان يقيس الاعتكاف والصلاة على الصوم في النيابة وربما حكاه بعضهم وجها في الصلاة فان صح ذلك فقد يستدل بعموم هذا التعليل

- ٩ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ ^(١)
- ١٠ - عَنْ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهْنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ^(٢)

تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب مستحب باتفاق العلماء ودليله هذا الحديث وفيه دليل على الرد على المنتسبة الذين يؤخرون الى ظهور النجم ولعل هذا هو السبب في كون الناس لا يزالون بخير ما عجلوا الفطر لانهم اذا أخروه كانوا داخلين في فعل خلاف السنة ولا يزالون بخير ما فعلوا السنة :

الاقبال والادبار متلازمان أعنى اقبال الليل وادبار النهار : وقد يكون أحدهما أظهر للعين في بعض المواضع فيستدل بالظاهر على الخفى كما لو كان في جهة المغرب ما يستر البصر عن ادراك الغروب وكان المشرق ظاهرا بارزا فيستدل بظهور الليل على غروب الشمس : وقوله عليه السلام فقد أفطر الصائم يجوز أن يكون المراد به فقد حل له الفطر ويجوز أن يكون المراد به فقد دخل في الفطر وتكون الفائدة فيه أن الليل غير قابل للصوم وأنه بنفس دخوله خرج الصائم من الصوم وتكون

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل : وقوله « ما عجلوا » كلمة ما ظرفية اي مدة فعلهم ذلك امتثالا للسنة واقفين عند خداه غير متطعين بمقوله ما يغير قواعدها : وعند احمد من حديث ابى ذر « واخروا السجور » قال ابن عبد البر أحاديث تعجيل الافطار وتأخير السجور صحاح متواترة : وقد اخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد عن عمرو بن ميمون الاودي قال « كان اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم اسرع الناس افطارا وابطأهم سحورا » قال الخافض اسناده صحيح

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابوداود والترمذي وقوله « اذا اقبل الليل من ههنا » اي من جهة المشرق : واذبر النهار من ههنا اي من المغرب

١١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ قَالُوا إِنَّكَ تُوَاصِلُ قَالَ إِنِّي لَسْتُ مِنْكُمْ أَنِّي أَطْعَمٌ وَأُسْقَى : رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَيْكُمُ ارَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحَرِ ^(١)

الفائدة على الوجه الأول ذكر العلامة التي بها يحصل جواز الإفطار وعلى الثاني بيان امتناع الوصال بمعنى الصوم الشرعي لاجتماع الامسك الحسى وان من أمسك حسا فهو مفطر شرعا وفي ضمن ذلك ابطال فائدة الوصال شرعا اذ لا يحصل به ثواب الصوم :

في الحديث دلائل على لراهة الوصال واختلف الناس فيه ونقل عن بعض المتقدمين فعله ومن الناس من اجازه الى السحر لحديث ابى سعيد الخدرى : وفي حديث ابى سعيد الخدرى دليل على ان النهى عنه نهى كراهة لا نهى تحريم وقد يقال ان الوصال المنهى عنه ما اتصل باليوم الثاني فلا يتناوله الوصال الى

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « لست مثلكم » هذه رواية : وفي رواية الكشميهني « كاحدكم » وفي حديث ابى سعيد « لست كهيتكم » وفي حديث ابى هريرة « وايكم مثلى » وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد : وقوله « انى اطعم واسقى » اى يطعمنى ربى ويسقىنى كما ورد في رواية « انى ايت يطعمنى ربى ويسقىنى » وقد اختلف في معناه فذهب الجمهور الى انه مجاز لان لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطينى قوة الآكل والشارب ويفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى على انواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس : وقيل هو على حقيقته وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالى صيامه ونظر فيه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلا : والله اعلم

السحر الا ان قوله عليه السلام قابكم اراد ان يواصل فليواصل الى السحر يقتضى تسميته وصلا والنهي عن الوصال يمكن تعليله بالتعرض بصوم اليوم الثاني فان كان واجبا كان بمثابة الحجامة والنقص وسائر ما يتعرض به الصوم للابطال وتكون الكراهة شديدة وان كان صوم نفل ففيه التعريض لابطال ما شرع فيه من العبادة وابطالها اما ممنوع على مذهب بعض الفقهاء واما مكروه وكيفما كان فعلة الكراهة موجودة الا انها تختلف رتبته فان اجزنا الافطار كانت رتبة هذه اخف من رتبة الكراهة في الصوم الواجب قطعاً وان منعناه فهل يكون كالكراهة في تعرض الصوم المقروض باصل الشرع فيه نظر فيحتمل ان يقال يستويان لاستوائيهما في الوجوب ويحتمل ان يقال لا يستويان لان ما ثبت باصل الشرع فالمصالح المتعلقة به اقوى وارجح لانها انتهت سبباً للوجوب واما ما ثبت وجوبه بالنذر وان كان مساوياً للواجب باصل الشرع في اصل الوجوب فلا يساويه في مقدار المصلحة فان الوجوب ههنا اما هو للوفاء بما التزمه العبد لله تعالى وان لا يدخل فيمن يقول مالا يفعل وهذا بمفرده لا يقتضى الاستواء في المصالح ومما يؤيد هذا النظر الثاني ما ثبت في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر مع وجوب الوفاء بالمنذور فلو كان مطلق الوجوب مما يقتضي مساواة المنذور بغيره من الواجبات لكان فعل الطاعة بعد النذر افضل من فعلها قبل النذر لانه حينئذ يدخل تحت قوله تعالى فيما روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه انه ما تقرب المتقربون الى الله بمثل اداء ما افترضت عليهم ويحمل ما تقدم من البحث على اداء ما افترض باصل الشرع لانه لو حمل على العموم لكان النذر وسيلة الى تحصيل الافضل وكان يجب ان يكون مستحبا وهذا على اجراء النهي على النذر على عمومه :



الحديث الاول عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم وهو محرم واحتجهم وهو صائم » رواه البخاري بهذا اللفظ وابوداود والنسائي والترمذي : وهو يدل على عدم افساد الصوم بالحجامة الى هذا ذهب الجمهور وحكى عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وانس وابو سعيد الخدري وزيد بن ارقم وعن العترة واكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق قال الخازمي ممن روينا عنه ذلك من الصحابة سعد بن ابى وقاص والحسن بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ارقم وابن عمر وانس وعائشة وام سلمة . ومن التابعين والعلماء الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن اسلم وعكرمة وابوالعالية وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي واصحابه الا ابن المنذر : وذهب الى ان الصوم يفسد بالحجامة على وعطاء واحمد والاوزاعي واسحق وابو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابو الوليد النيسابوري وابن حبان وقال هؤلاء بفطر الحاجم والمحجوم ويوجب القضاء عليهما حكاه الخافظ في الفتح واستدل لهم بما رواه الترمذي والامام احمد عن رافع بن خديج « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم والمحجوم » ورواه ايضا ابن حبان والحاكم وصحاحه : وفي الباب أحاديث كثيرة ما بين موقوف ومرفوع واعترض كل من الأدلة واجيب عنه : وقد جمع بين الاحاديث بان الحجامة مكروهة في حق من كان يضعف بها : وتزداد الكراهة اذا كان الضعف يبلغ الى حد يكون سببا للافطار . ولا تكره في حق من كان لا يضعف بها : ويدل لهذا ما رواه البخاري بسنده « قال سمعت البناتي يسأل انس بن مالك اكنتم تكرهون الحجامة للصائم قال لا الا من اجل الضعف » :

الحديث الثاني عن ابى هريرة رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه القى فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليقضى » رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وابن حبان والدارقطني والحاكم : وقد اختلف في وقفه وهو يدل على انه لا يبطل صوم من غلبه القى ولا يجب عليه القضاء : ويبطل صوم من تعمدا اخراجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء لان معنى ذرعه غلبه : ومعنى استقاء عمدا استدعى القى وطلب خروجه تعمدا : وذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن ارقم وزيد بن علي والشافعي وغيرهم وحكى ابن المنذر الاجماع على ان تعمدا القى يفسد الصوم : وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة وغيرهم انه لا يفسد الصوم سواء كان غالبا او مستخرجا ما لم يرجع منه شيء باختيار واستدل لهم بما رواه الترمذي والبيهقي من حديث ابى سعيد الخدري « انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يطرطن القى والحجامة والاحتلام » وفي استاده عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف : فلا ينتهض للاستدلال ولو سلم صلاحيته لذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه القى وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث ابى هريرة ان القى يفطر بنوع منه خاص وظاهر حديث ابى سعيد ان القى لا يفطر مطلقا فيبني العام على الخاص : والله اعلم

باب افضل الصيام وغيره

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ وَاللَّهِ لَا صُومَ مِنَ النَّهَارِ وَلَا قُومَ مِنَ اللَّيْلِ مَا عِشْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَ الَّذِي قُلْتَ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ قَدْ قُلْتُهُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي فَقَالَ إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَتَمْ وَقُمْ وَصُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ

فيه ست مسائل الأولى صوم الدهر ذهب جماعة الى جوازه منهم مالك والشافعي ومنعه الظاهرية لاحاديث وردت فيه كقوله عليه السلام «لا صام من صام الأبد» (١) وغير ذلك وتأول مخالفوهم هذا على من صام الدهر وادخل فيه الايام المنهى عن صومها كيومى العيد وايام التشريق وكان هذا محافظة على حقيقة صوم الأبد فان من صام هذه الايام مع غيرها هو الصائم للأبد فيها ومن أفطر فيها لم يصم الأبد الا ان في هذا خروجا عن الحقيقة الشرعية من مدلول لفظة صام فان

« ١ » الحديث في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو ورواه ايضا الامام احمد بن حنبل قال الخافظ في الفتح والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب اسحق واهل الظاهر وهى رواية عن احمد وشاذ بن حزم فقال يحرم : وروى ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني « قال بلغ عمران رجلا يصوم الدهر فتاه فعلاه بالدرة وجمل يقول كل يادهرى » وفي طريق ابن اسحق ان عبد الرحمن بن ابى نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون لو رأى هذا اصحاب محمد لرجوه : والى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله « لا صام من صام الأبد » ان كان معناه الدعاء فياويح من اصابه دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان معناه اخبر فياويح من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لانه نفى عنه الصوم وقد نفى عنه الفضل كما سيأتى في الحديث فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب آخرون الى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا والى هذا ذهب الجمهور :

الدَّهْرَ قُلْتُ فَأَنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ
يَوْمَيْنِ قُلْتُ أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا
فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ قُلْتُ إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ
ذَلِكَ قَالَ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ : وفي رواية لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ
شَطْرُ الدَّهْرِ صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ^(١)

هذه الايام غير قابلة للصوم شرعا اذ لا يتصور فيها حقيقة الصوم فلا يحصل حقيقة
صام شرعا لمن امسك في هذه الايام فان وقعت المحافظة على حقيقة لفظ الأبد
فقد وقع الاختلال بحقيقة لفظ صام شرعا فيجب ان يحمل ذلك على الصوم للنوى
واذا تعارض مدلول اللغة ومدلول الشرع في ألفاظ صاحب الشرع حمل على الحقيقة
الشرعية * ووجه آخر وهو ان تعليق الحكم بصوم الأبد يقتضى ظاهرا ان الأبد
متعلق الحكم من حيث هو ابد فاذا وقع الصوم في هذه الايام فملة النهى وقوع
الصوم في الوقت المنهى عنه وعليه ترتب الحكم ويبقى ترتيبه على مسمى الأبد
غير واقع فانه اذا صام هذه الايام تعلق به الذم سواء صام غيرها او أفطر ولا
يبقى متعلق الذم وعلمته صوم الأبد بل هو صوم هذه الايام الا انه لما كان صوم
الأبد يلزم منه صوم هذه الايام تعلق به الذم لتعلقه بلازمه الذى لا ينفك عنه
فن ههنا نظر المأولون بهذا التأويل فتزكو التعليل بخصوص صوم الأبد :

المسئلة الثانية كره جماعة قيام كل الليل لرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على
من اراده ولما يتعلق به من الاجحاف بوظائف عديدة وفعله جماعة من المتعبدين

(١) خرجه البخارى بألفاظ مختلفة في غير موضع ومسنم : وأبو داود : وقوله (أخبر)
على صيغة المجهول ورسول الله مرفوع به : وقوله « شطر الدهر » بالرفع على القطع أى هو
شطر الدهر ونصفه : ويجوز النصب على انه مفعول لفعل مقدر تقديره هاك ونحوه ويجوز
الجر على انه بدل من صوم داود عليه الصلاة والسلام والله اعلم :

من السلف وغيرهم واعلمهم حملوا الرد على طلب الرفق بالخلق لا غير : وهذا الاستدلال على الكراهة بالرد المذكور عليه سؤال هو انه يقال ان الرد لمجموع امرين وهو صيام النهار وقيام الليل فلا يلزمه ترتيبه على احدهما :

المسئلة الثالثة قوله عليه السلام « انك لا تستطيع ذلك » يطلق عدم الاستطاعة بالنسبة الى المتعذر مطلقا وبالنسبة الى الشاق على الفاعل وعليهما ذكر الاحتمال في قوله تعالى (ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) فحملة بعضهم على المستحيل حتى اخذ منه جواز تكيف الحال وحملة بعضهم على ما يشق وهو الأقرب فقوله عليه السلام « لا تستطيع ذلك » محمول على انه يشق ذلك عليك على الأقرب ويمكن ان يحمل ذلك على الممتنع اما على تقدير ان يبالغ من العمر ما يتعذر معه ذلك وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بطريق الرفق او في ذلك التزام لأوقات تقتضى العادة انه لا بد من وقوعها مع تعذر ذلك فيها ويحتمل ان يكون قوله « لا تستطيع ذلك » مع القيام ببقية المصالح المرعية شرعا :

المسئلة الرابعة فيه دليل على استحباب صيام ثلاثة ايام من كل شهر وعلمته مذكورة في الحديث : واختلف الناس في تعيينها من الشهر اختلافا في تعيين الأحب والأفضل لا غير وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك فاضربنا عن ذكره :

المسئلة الخامسة قوله عليه السلام « وذلك مثل صيام الدهر » مأول عندهم على انه مثل أصل صيام الدهر من غير تضعيف للحسنات فان ذلك التضعيف مرتب على الفعل الحسى الواقع في الخارج : والحامل على هذا التأويل ان القواعد تقتضى ان المقدر لا يكون كالحقق وان الأجور تتفاوت بحسب تفاوت المصالح او المشقة في الفعل فكيف يستوى من فعل الشيء بمن قدر فعله له فلاجل ذلك قيل ان المراد اصل الفعل في التقدير لا الفعل المرتب عليه التضعيف في التحقيق وهذا البحث يأتي في مواضع ولا يختص بهذا الموضع : ومن ههنا يمكن ان يجاب عن الاستدلال بهذا اللفظ وشبهه على جواز صوم الدهر من حيث انه ذكر

للتغيب في فعل هذا الصوم : ووجه التغيب بأنه مثل صوم الدهر ولا يجوز ان يكون جهة التغيب هي جهة النهي ١ وسبيل الجواب ان الذم عند من قال به متعلق بالفعل الحقيقي ووجه التغيب ههنا حصول الثواب على الوجه التقديرى فاختلف جهة التغيب وجهة الذم وان كان هذا الاستنباط الذى ذكره لا بأس به ولكن الدلائل الدالة على كراهة صوم الدهر اقوى منه دلالة والعمل باقوى من الدليان واجب : والذين اجازوا صوم الدهر حملوا النهي على ذى عجز أو ضعف أو ما يقرب من ذلك من لزوم تعطيل مصالح راجحة على الصوم او متعلقة بحق الغير كالزوجة مثلاً

المسئلة السادسة قوله عليه السلام في صوم داود « وهو أفضل الصيام واجب الصيام » ظاهر قوى في تفضيل هذا الصوم على صوم الأبد والذين قالوا بخلاف ذلك نظروا الى ان العمل كلما كان اكثر كان الاجر أو فر هذا هو الاصل فاحتاجوا الى تأويل هذا : وقيل فيه انه أفضل الصيام بالنسبة الى من حاله مثل ذلك أى من يتعذر عليه الجمع بين الصوم الاكثر وبين القيام بالحقوق « والا قرب عندي ان يجرى على ظاهر الحديث في تفضيل صيام داود عليه السلام : والسبب فيه ان الأفعال متعارضة المصالح والمفاسد وليس كل ذلك معلوما لنا ولا مستحضرا واذا تعارضت المصالح والمفاسد فقدر تأثير كل واحدة منها في الحث والمنع غير محقق لنا فالطريق حينئذ ان يفوض الأمر الى صاحب الشرع ويجرى على ما دل عليه ظاهر لفظ الشرع مع قوة الظاهر ههنا : وأما زيادة العمل واقتضاء القاعدة لزيادة الاجر بسببه فيعارضه اقتضاء العادة والجملة للتقصير في حقوق يعارضها الصوم الدائم ومقادير ذلك الفئات مع مقادير ذلك الحاصل من الصوم غير معلوم لنا : وقوله عليه السلام « لا صوم فوق صوم داود » يحمل على انه لا فوق في الفضيلة المسئول عنها (١)

« ١ » وهذا يرجح ان صوم داود أفضل الصيام : ويترجح ايضا من جهة المعنى بان من اعتاد الصيام فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام

٢ — عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ^(١)

في هذه الرواية زيادة قيام الليل وتقديره بما ذكر ونوم سدسه الأخير فيه مصلحة الإبقاء على النفس واستقبال صلاة الصبح وإدراك أول النهار بالنشاط والذي تقدم في الصوم من المعارض واردة هنا وهو أن زيادة العمل يقتضي زيادة الفضيلة والكلام فيه كالكلام في الصوم من تفويض مقادير المصالح والمفاسد إلى صاحب الشرع ومن مصلح هذا النوع من القيام أيضا أنه أقرب إلى عدم الرياء في الأعمال فإن نام السدس الأخير أصبح جاما غير منهوك القوي فهو أقرب إلى أن يخفي أثر عمله على من يراه : ومن يخالف هنا يجعل قوله عليه السلام « أحب الصيام مخصوصا بحالة أو بفعل وعمدتهم النظر إلى ما ذكرناه

والشراب نهارا ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر إلى صوم ومن صوم إلى فطر : وقد نقل الترمذى عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ويأمن مع ذلك غالبا من تفويت الحقوق : وقد ورد في الصحيح عن داود عليه السلام الإشارة إلى ذلك بقوله « ولا يقر إذا لاقى » لأن من أسباب القرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهكه : والله أعلم

« ١ » أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وقوله « أحب الصلاة إلى الله صلاة داود » قال المذهب كان داود عليه السلام يحجم نفسه بنوم أول الليل ثم يقوم في الوقت الذي ينادى الله فيه هل من سائل فأعطيه سؤله ثم يستدرك بالنوم ما يستريح به من نصب القيام في بقية الليل : وإنما صارت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق للنفس التي يخشى منها السآمة : وقد قال صلى الله عليه واله وسلم « إن الله لا يمل حق تملوا » والله يحب أن يديم فضله ويوالى إحسانه : وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح : والله أعلم

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرُكْعَتَيِ الضُّحَى وَأَنْ أَوْتَرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ ^(١)

فيه دليل على تأكيد هذه الأمور بالقصد الى الوصية بها وصيام ثلاثة ايام قد وردت علمته في الحديث وهو تحصيل أجر الشهر باعتبار ان الحسنة بعشر امثالها وقد ذكرنا ما فيه ورأي من يرى ان ذلك أجر بلا تضعيف لتحصيل الفرق بين صوم الشهر تقدير أو بين صومه تحقيقا : وفي الحديث دليل على استحباب صلاة الضحى وانها ركعتان ولله ذكر الاقل الذي توجه التأكيد لفعله أو عدم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها لا ينافي استحبابها لان الاستحباب يقوم بدلالة التول وليس من شرط الحكم ان تتطافر عليه الدلائل نعم ماواظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ترجح مرتبته على هذا ظاهرا : واما النوم عن الوتر فقد تقدم في هذا كلام في تاخير الوتر وتقديمه وورديه حديث يقتضي الفرق بين من وثق من نفسه بالقيام آخر الليل وبين من لم يثق فعلى هذا تكون هذه الوصية مخصوصة بحال ابي هريرة ومن وافقه في حاله :

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والامام احمد بن حنبل وقوله « خائلي » عني به النبي صلى الله عليه واله وسلم : والخليل هو الصديق الخالص الذي تخللت بينه اقارب فصارت في خلالة اي في باطنه : وقول ابي هريرة هذا لا يمارض قول النبي صلى الله عليه واله وسلم « لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت ابا بكر » لان المتنع ان يتخذ هو صلى الله عليه واله وسلم غيره خليلاً لا العكس : واختلف هل الحلة أرفع من الحبة او بالعكس والظاهر الاول :

٤ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَالَ نَعَمْ : وَزَادَ مُسْلِمٌ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ ^(١)

النهي عن صوم يوم الجمعة محمول على صومه منفرداً كما تبين في موضع آخر ولعل سببه لا يخص يوم بعينه بعبادة معينة لما في التخصيص من التشبه باليهود في تخصيص السبت بالتجرد عن الأعمال الدنيوية إلا أن هذا ضعيف لأن اليهود لا يخصون يوم السبت بخصوص الصوم فلا يقوى التشبيه بهم بل ترك الأعمال الدنيوية أقرب إلى التشبه بهم ولم يرد به النهي وإنما تؤخذ كراهته من قاعدة كراهة التشبه بالكفار : ومن قال بأنه يكره التخصيص ليوم معين فقد أبطل تخصيص يوم الجمعة ولعله ينضم إلى ما ذكرنا من المنع أن اليوم لما كان فضيلاً جداً على الأيام وهو يوم عيد هذه المسألة كان الداعي إلى صومه قوياً فنهي عنه حماية أن يتتابع الناس في صومه فيحصل فيه التشبه المحذور أو محذور الحاق العوام بأبواب الواجبات إذا أديم وتتابع الناس على صومه فيلحقون بالشرع ما ليس فيه : وإجاز ملك صومه منفرداً (٢) وقال بعضهم لم يبله الحديث أو لعله لم يبله :

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله وزاد مسلم « ورب الكعبة » ليست رواية مسلم هكذا وإنما هي رواية النسائي : ورواية مسلم هكذا « قال نعم ورب البيت » نال الحافظ في الفتح : وفي رواية النسائي « ورب الكعبة » وعزاها صاحب العمدة لمسلم فوهمها
(٢) وقد قال الامام مالك في الموطأ لم اسمع أحداً من اهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصياها حسن وقد رأيت بعضهم يصومه وأراه كان يتجرأ : قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم الجمعة فيتعين القول به ومالك ممنور فإنه لم يبله : ذهب الجمهور إلى أن النهي في الحديث عن صوم يوم الجمعة للتنزيه : والله اعلم

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَصُومُ مَنْ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ ^(١)

حديث أبي هريرة يبين المطلق في الرواية الأولى ويوضح ان المراد افراده بالصوم ويظهر منه ان العلة هي الافراد بالصوم ويقتضي النظر هل ذلك مخصوص بهذا اليوم او تعديا الى قصد غيره بالتخصيص بالصوم : وقد أشرنا الى الفرق بين تخصيصه وتخصيص غيره بان الداعي ههنا الى تخصيصه عام بالنسبة الى كل الأمة فالداعي الى حماية الذريعة فيه أقوى من غيره فمن هذا الوجه يمكن تخصيص النهي به ولو قدرنا أن العلة تقتضي عموم النهي عن التخصيص بصوم غيره ووردت دلائل تقتضي تخصيص البعض باستحباب صومه بعينه لكانت مقدمة على العموم المستنبط من عموم العلة لجواز ان تكون العلة قد اعتبر فيها وصف من أوصاف محل النهي والدليل الدال على الاستحباب لم يتطرق اليه احمال الرفع فلا يمارضه ما يحتمل فيه التخصيص ببعض أوصاف المحل

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقد اختلف في حكمة النهي فذكر لذلك حكما متعددة وأقرها ما ذكره النووي في شرح المذهب قال الحكمة في كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم ان الدعاء فيه مستحب وهو يوم ذكر وعبادة من الغسل والتبكير الى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة واكثار الذكر بمدها لقوله تعالى « فَاذْكُرُوا اللَّهَ إِذْ أَنْتُمْ مُقِيمُونَ الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » ويستحب أيضا الاكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك من العبادة في يومها فاستحب له الفطر فيه ليكون اعون له على هذه الطاعات بنشاط وانشراح والتذاذ بها من غير ملل ولا سأم وهو نظير الحج بعرفات فان الاولى له الفطر فله الحكمة : فان قيل لو كان كذلك لم تنزل الكراهة بصيام قبله أو بامده لبقاء المعنى الذي نهى بسببه * فالجواب انه يحصل له فضيلة الصوم الذي قبله أو بامده ما يجبره ما قد يحصل من فتور او تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه : والله أعلم

٦ -- عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ
 قَالَ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ هَذَا
 يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا يَوْمٌ فِطْرُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ
 وَالْيَوْمُ الْآخِرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ^(١)

مدلوله المنع من صوم يومى العيد و يقتضى ذلك عدم صحة صومهما بوجه من
 الوجوه (٢) وعند الحنفية في الصحة مخالفة في بعض الوجوه فقالوا اذا نذر صوم
 يوم العيد و أيام التشريق صح نذره و خرج عن العهدة بصوم ذلك : و طريقتهم فيه
 ان الصوم له جهة عموم وجهة خصوص فهو من حيث انه صوم يقع الامثال
 به و من حيث انه صوم عيد يتعلق به النهي و الخروج عن العهدة يحصل بالجهة
 الأولى اعنى كونه صوما و المختار عند غيرهم خلاف ذلك و بطلان النذر و عدم

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : و مسلم و أبو داود و النسائى و الترمذى
 و ابن ماجه و قوله « هذان يومان » فيه تغليب و ذلك ان الحاضر يشار اليه بهذا و الغائب يشار
 اليه بذلك فلما ان جمعا اللفظ قال هذان تغليباً للحاضر على الغائب : و قوله « يوم فطركم »
 هو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره احدهما يوم فطركم : و فائدة وصف اليومين بما
 ذكر الاشارة الى العلة و هى فى احدهما وجوب الفطر و فى الآخر الاكل من الاضحية :
 و الحكمه فى النهى عن صوم يومى العيدين ان فيه اعراضاً عن ضيافة الله تعالى لعباده كما صرح
 بذلك أهل الأصول : والله اعلم

(٢) قال النووى فى شرح مسلم و قد اجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال
 سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولو نذر صومهما متمعداً لغيرهما قال
 الشافعى و الجمهور لا ينقذ نذره ولا يلزمه قضاءهما : و قال أبو حنيفة ينقذ ويلزمه قضاءهما
 قال فان صامهما اجزاء و خالف الناس كلهم فى ذلك اه : فلو نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق
 يوم العيد فقال النووى لا يجوز له صوم العيد بالاجماع قال و هل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء
 و فيه للشافعى قولان اصحهما لا يجب قضاؤهما لان لفظه لم يتناول القضاء و انما يجب قضاء الفرائض
 باسم جديد على المختار عند الأصوليين اه

حصة الصوم والذي يدعى من الجهتين بينهما تلازم ههنا ولا انفكاك فيتمكن النهي من هذا الصوم فلا يصح ان يكون قرينة فلا يصح نذره : بيا انه ان النهي ورد عن صوم يوم العيد والناذر له معلق لنذره بما تعلق به النهي وهذا يخالف الصلاة في الدار المفصولة عند من يقول بصحتها فانه لم يحصل التلازم بين جهة العموم اعني كونها صلاة وبين جهة الخصوص اعني كونها حصولا في مكان منصوب واعني بعدم التلازم ههنا عدمه في الشريعة فان الشرع وجه الأمر الى مطابق الصلاة والنهي الى مطلق الغصب وتلازمهما واجتماعهما انما هو في فعل المكلف لافي الشريعة فلم يتعلق النهي شرعا بهذا الخصوص بخلاف صوم يوم العيد فان النهي ورد عن خصوصه فتلازمت جهة العموم وجهة الخصوص في الشريعة وتعلق النهي بعين ماوقع به النذر فلا يكون قرينة:

وتكلم أهل الأصول في قاعدة تقتضي النظر في هذه المسألة وهو ان النهي عند الأكثرين لا يدل على صحة المنهي عنه وقد نقلوا عن محمد بن الحسن انه يدل على صحة المنهي عنه لان النهي لا بد فيه من امكان المنهي عنه اذ لا يقال للأنعمي لا تبصر والانسان لا تطر فاذاً هذا المنهي عنه اعني صوم يوم العيد ممكن واذا أمكن ثبتت الصحة وهذا ضعيف لان الصحة انما تعتمد التصور والامكان العقلي او العادي والنهي يمنع التصور الشرعي فلا يتعارضان وكان محمد بن الحسن يصرف المفظ في المنهي عنه الى المعنى الشرعي : وفي الحديث دلالة على ان الخطيب يستحب له ان يذكر في خطبته ما يتعلق بوقته من الأحكام كذكر النهي عن صوم يوم العيد في خطبة العيد فان الحاجة تمس الى مثل ذلك وفيه اشعار وتلويح بان علة الافطار في يوم الاضحى الأكل من النسك : وفيه دليل على جواز الأكل من النسك وقد فرق بعض الفقهاء بين الهدى والنسك وأجاز الأكل الا من جزاء الصيد وفدية الأذي ونذر المساكين وهدى التطوع اذا عطب قبل محله وجعل الهدى كجزاء الصيد وما وجب لنقص في حي أو عمره :

٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ وَعَنْ الْعَمَاءِ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ : أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِمِثْلِهِ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الصَّوْمَ فَقَطْ ^(١)

اما صوم يوم العيد فتقدم : واما اشمال الصماء فقال عبد الغافر الفارسي في مجموعه تفسير الفقهاء انه يشتمل بثوب ويرفعه من احد جانبيه فيضعه على منكبيه فالنهى عنه لانه يؤدى الى التكشف وظهور العورة . قال وهذا التفسير لا يشعر به لفظ الصماء : وقال الأصمعي هو ان يشتمل بالثوب فيستر به جميع جسده بحيث لا يترك فرجة يخرج منها يده واللفظ مطابق لهذا المعنى : والنهى عنه يشتمل وجهين : أحدهما انه يخاف معه ان يدفع الى حالة سادة لمتنفسه فيها كغما تحتها اذا لم يكن فيه فرجة والآخر انه اذا تحال به فلا يتمكن من الاحتراز والاحتراز ان اصابه شيء أو نابه مؤذ ولا يمكنه ان يتقيه . يسديه لادخاله اياها تحت الثوب الذى اشتمل به والله اعلم : وقد مر الكلام فى النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر : واما الاحتباء فى الثوب الواحد فيخشى منه تكشف العورة

(١) قول المصنف واخرج البخارى الصوم فقط وهم فقد اخرج البخارى بهذا اللفظ فى الصوم عن أبى سعيد الخدرى : واخرجه بنماه أبو داود فى كتاب الصيام : والترمذى بعضه وقوله فى الحديث « عن الصماء » هو بفتح المهملة وتشديد الميم والمد ؕ والله اعلم

٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا ^(١)

فوله في سبيل الله العرف الأكثر فيه استعماله في الجهاد فاذا حمل عليه كانت القضية لاجتماع العبادتين اعني عبادة الصوم والجهاد: ويحتمل ان يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت (٢). ويعبر بذلك عن صحة القصد والنية فيه: والاول اقرب الى العرف: وقد ورد في بعض الأحاديث بجملة الحج او سفره في سبيل الله وهو استعمال وضمي: والخريف يعبر به عن السنة فعني سبعين خريفا سبعون سنة واما عبر بالخريف عن السنة من جهة ان السنة لا يكون فيها الا خريف واحد فاذا مر الخريف فقد مضت السنة كلها وكذلك لو عبر بسائر الفصول عن العام كان سائما بهذا المعنى اذ ليس في السنة الا ربيع واحد وصيف واحد قال بعضهم ولكن الخريف اولى بذلك لانه الفصل الذي يحصل به نهاية مبدء في سائر الفصول لان الأزهار تبسود في الربيع والنهار تتشكل صورها في الصيف وفيه يسدو نصيبها ووقت الانتفاع بها اكلا وتحصيلها وادخارها في الخريف وهو المقصود منها فكان فصل الخريف اولى بان يعبر به عن السنة من غيره والله أعلم

(١) خرجه البخاري في الجهاد بلفظ «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول» البخ: ومسلم في الصوم والنسائي والترمذي وابن ماجه: وقوله «يسد الله وجهه» ذهب النووي وغيره الى ان المراد بالمباعدة عن النار الممافة منها: وذهب بعضهم الى انه لامانع من ابقاء المباعدة على حقيقتها: والله اعلم
(٢) اقول والاول اولى ولا يمارض ذلك ان الفطر في الجهاد اولى لأن الصائم يضعف عن اللقاء لان الفضل المذكور يحول على من لم يخش ضعفا ولا سببا من اعتاد به فصار ذلك من الآثام النسبية فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه افضل ليجمع بين الفضيلتين:

باب ليلة القدر^(١)

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَى رُؤْيَاكُمْ هَذِهِ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ^(٢)

فيه دليل على عظم الرؤيا والاستناد اليها في الاستدلال على الأمور الوجوديات وعلى ما يخالف القواعد الكلية من غيرها وقد تكلم الفقهاء فيما لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وأمره بأمر هل يلزمه ذلك : وقيل فيه ان ذلك اما أن يكون مخالفا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأحكام في اليقظة أولا

(١) اي هذا باب في بيان محل ليلة القدر وتحريها وفضلها : واختلف في المراد بالقدر الذي اضيفت اليه الليلة ف قيل المراد به التعظيم كقوله تعالى (وما قدروا الله حق قدره) والمعنى انها ذات قدر لما يقع فيها من تنزل الملائكة او لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة او لنزول القرآن فيها : او ان الذي يحجبها يصير ذا قدر : قال النووي قال العلماء وسميت ليلة القدر لما يكتب فيها للملائكة من الأقدار والأرزاق والآجال التي تكون في تلك السنة لقوله تعالى (فيها يفرق كل امر حكيم) وهي مختصة بهذه الامة زادها الله شرفا فلم تكن لمن قبلنا اه (٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي ومالك واحمد بن حنبل : وأخرجه أبو داود مختصرا : وقوله « أروا » بضم اوله على البناء للمجهول اي قيل لهم في المنام انها في السبع الأواخر : قال الحافظ في الفتح والظاهر ان المراد به اواخر الشهر : وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فلي الأول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين : ويدل على الأول ما في البخاري في كتاب التعبير « ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وان ناسا رأوا انها في العشر الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمسوها في السبع الأواخر : وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى المتفق عليه من الروايتين فامر به » وقوله « أرى رؤياكم هذه » يفتحتين اي اعلم رؤياكم : قال القاضي عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد مراعاتكم لانها لم تكن رؤيا واحدة وانما اراد الجنس ا وقال ابن التين كذا روي

فان كان مخالفا عمل بما ثبت في اليقظة لانا وان قلنا بان من رأى النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه المنقول من صفته فرؤياه حق فهذا من قبيل تعارض الدليلين والعمل بأرجحهما : وما ثبت في اليقظة فهو أرجح : وان كان غير مخالف لما ثبت في اليقظة فقيه خلاف والاستناد الى الرؤيا ههنا في امر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليلة القدر وانما يرجح السمع الآخر لسبب المراتي الدالة على كونها في السبع الآخر وهو استدلال على امر وجودي لزمه استحباب شرعى مخصوص بالتأكد بالنسبة الى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة الكلية الثابتة من استحباب طلب ليلة القدر وقد قالوا يستحب في جميع الشهر وفي الحديث دليل على ان ليلة القدر في شهر رمضان وهو مذهب الجمهور : وقال بعض العلماء انها في جميع السنة وقالوا لو قال في رمضان لزوجته انت طالق ليلة القدر لم تطلق حتى يأتى عليها سنة لان كونها مخصوصة بربضان مظنون وصحة النكاح معلومة فلا تزال الا بيقين اعني يقين مرور ليلة القدر : وفي هذا نظر لانه اذا دلت الأحاديث على اختصاصها بالعشر الآخر كان ازالة النكاح بناء على مستند شرعى وهو الأحاديث الدالة على ذلك والأحكام المقتضية لوقوع الطلاق يجوز ان تبنى على اخبار الاتحاد ويرفع بها النكاح ولا يشترط

بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانها مصدر : والحديث يدل على ثبوت وجود ليلة القدر : وقد اجمع من يمتد به على وجودها ودوامها الى آخر الدهر للأحاديث الصحيحة المشهورة : وقد قوم فقالوا رفعت واستدلوا بما رواه البخارى الى صحيحه عن عبادة بن الصامت قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليخبرنا بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال خرجت لآخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » وهذا الحديث لا يدل على ما دعوه قال النووي في رد هذه الدعوة : وهذا غلط من هؤلاء الشاذين لأن آخر الحديث يرد عليهم فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال « فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم فالتمسوها » الخ فيه تصريح بان المراد برفعها رفع بيان علم عنها ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتمسكها اه : وقوله في الحديث « فتلاحى رجلان » اى وقت بينهما ملاحة وهى المخاصمة والمنازعة والاسم اللقاء بالكسر والمد وفيه ان المخاصمة والمنازعة مذمومة وانها سبب العقوبة المعنوية : والله اعلم

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ^(١)

٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ فَاعْتَكَفَ عَامًا
حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يُخْرَجُ مِنْ
صَبِيحَتِهَا مَنْ اعْتَكَفَ فِيهِ قَالَ مَنْ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ
فَقَدْ أَرَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسِيَهَا وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ

في رفع النكاح او احكامه ان يكون ذلك مستندا الى خبر متواتر او أمر
مقطوع به اتفاقا * نعم ينبغي ان ينظر الى دلالة ألفاظ الاحاديث الدالة على
اختصاصها بالعشر الاواخر ومرتبتها في الظهور والاحتمال فان ضعفت دلالتها
فلما قيل وجهه وفي الحديث دليل لمن رجح في ليلة القدر غير ليلة الحادي
والعشرين والثالث والعشرين:

وحديث عائشة يدل على ما دل عليه الحديث قبله مع زيادة الاختصاص
بالوتر من السبع الاواخر

في الحديث دليل لمن رجح ليلة احدى وعشرين في طلب ليلة القدر ومن
ذهب الى أن ليلة القدر تنقل في الليالي فله ان يقول كانت في تلك السنة ليلة
احدى وعشرين ولا يلزم من ذلك ان ترجح هذه الليلة مطلقا والقول بتنقلها

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في فضل ليلة القدر * ومسلم وليس فيه لفظ في الوتر *
والنسائي والامام احمد بن حنبل والترمذي وقال حسن صحيح : وقوله « تحروا » من التحري
وهو الطلب بالاجتهاد

مَنْ صَبَّحَهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ وَالتَّمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتَرٍ
فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ فَوَكَّفَ فَأَبْصُرَتْ
عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ
إِحْدَى وَعِشْرِينَ ^(١)

حسن (٢) لان فيه جمعا بين الأحاديث وحثا على احياء جميع تلك الليالي * وقوله
« يعتكف العشر الأوسط » الأقوى فيه ان يقال الوسط بضم السين او

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا احدها ! ومسلم في الصوم وابو داود
والنسائي وابن ماجه ! وقوله « أريت هذه الليلة » بضم اوله على البناء لغير معين وهى من
الرؤيا اى اعلمت بها أو من الرؤية اى ابصرتها وانما أرى علامتها وهو السجود في الماء
والطين : وقوله « ثم أنسيتها » من الانساء اى انه صلى الله عليه وآله وسلم أنسى علم تعيينها
في تلك السنة وليس معناه انه رأى الملائكة والأنوار عيانا ثم نسى في اى ليلة رأى ذلك
لان مثل هذا قل ما ينسى ! وهو يدل على ان النسيان جازئ على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
ولا نقص عليهم في ذلك لا سيما فيما لم يؤذن لهم في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق
بالتشريع كما في السهو في الصلاة أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذا الحديث لان ليلة القدر
لو عينت في ليلة بعينها لحصل الاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها وكان هذا المراد بقوله
« عسى ان يكون خيرا لكم » كما تقدم في حديث عبادة بن الصامت ! والله اعلم

(٢) اقول وقد نقل النووي في شرح المذهب عن القاضي عياض الخلاف في ذلك قال
وعلى مذهب الجماعة (اى من ان ليلة القدر باقية دائمة الى يوم القيامة) اختلفوا في محلها فقيل
هى منتقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة في ليلة أخرى وبهذا يجمع بين الأحاديث ويقال
كل حديث جاء بأحد أوقاتها فلا تعارض فيها قال ونحو هذا قول مالك والثوري واحمد واسحق
وأبى ثور وغيرهم قالوا وانما تنتقل في العشر الآخر من رمضان قال وقيل فى كله : وقيل
انها معينة لا تنتقل ابدا بل هى ليلة معينة فى جميع السنة لا تتفرقها : وعلى هذا قيل هى فى
السنة كلها وهو قول ابن مسعود وابى حنيفة وصاحبيه : وقيل بل فى كل رمضان خاصة وهو
قول ابن عمر وجماعة : وقيل بل فى العشر الأوسط والآخر : وقيل فى العشر الاواخر
وقيل تختص باوتار العشر الاواخر : وقيل باشفاعها كما ثبت فى حديث ابى سعيد : وقيل بل
فى ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو قول ابن عباس ! وقيل تطلب فى ليلة سبع عشرة

فتحتها وأما الأوسط فكانت تسمية لمجموع تلك الليالي والأيام (١) وانما رجع الأول لان العشر اسم لليالي فيكون وصفها الصحيح جمعا لا نقابها : وقد ورد في بعض الروايات ما يدل على ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم في ذلك العشر كان لطلب ليلة القدر قبل أن يعلم انها في العشر الآخر * وقوله « فوكف المسجد » أى

او احدى وعشرين او ثلاث وعشرين وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم : وقيل ليلة اربع وعشرين وهو محكى عن بلال وابن مسعود والحسن وقتادة رضى الله عنهم : وقيل ليلة سبع وعشرين وهو قول جماعة من الصحابة منهم أبى وابن عباس والحسن وقتادة رضى الله عنهم : وقيل ليلة سبع عشرة وهو قول زيد بن أرقم وحكى عن ابن مسعود ايضا « وقيل تسع عشرة وحكى عن على وابن مسعود ايضا : وقيل آخر ليلة من الشهر » اهـ وذكر الحافظ ابن حجر الاقوال فى ذلك وانها ها الى ست واربعين ويمكن رد بعضها الى بعض وبعد ان سردها قال وارجعها كلها انها فى وترقى العشر الأخير وانها تنقل كما يفهم من احاديث هذا الباب » وارجاها اوتار العشر وأرجى اوتار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين على ما فى حديثى ابى سعيد وعبد الله بن أنيس وارجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين : واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له أم لا فقيل يرى كل شىء ساجدا : وقيل الانوار فى كل مكان ساطعة حتى فى المواضع المظلمة « وقيل يسمع سلا ما او خطابا من الملائكة : وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له « واختار الطبرى ان جميع ذلك غير لازم وانه لا يشترط لخصولها رؤية شىء ولا سماعه : واختلفوا ايضا هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شىء او يتوقف ذلك على كشفها له والى الاول ذهب الطبرى والمهلب وابن العربى وجماعة : والى الثانى ذهب الاكثر « ويدل له ما وقع عند مسلم فى حديث ابى هريرة بلفظ « من يقيم ليلة القدر فيوافقها » وفى حديث عبادة عند احمد « من قامها إيمانا واحتسابا ثم وفقت له » وهذا انما هو فى حصول الثواب الموعود به . واما حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر ولم يعلم بها ولا وفقت له لا اظنه ينكر كما ذهب الى ذلك العلامة الحافظ ابن حجر : ويستحب له ان يدعو فيها لحديث عائشة « قالت قلت يا رسول الله أرأيت ان علمت اى ليلة القدر ما أقول فيها قال قولى اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني » رواه الترمذى وصححه وابن ماجه واحمد بن حنبل وقالاه « أرأيت ان وافقت ليلة القدر » والله أعلم (١) هذا على لفظ العشر من غير نظر الى مفرداته ولغظه مذكر صح وصفه بالأوسط والا فلو اريد وصفه باعتبار آحاده لقليل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبرى : وقد روى به فى بعض الطرق وروى أيضا الوسط جمع واسط كبازل وبذل كذا فى الجركشى قلت والوسط هذا مذكر وواحد العشر مؤنث وكان قياسه واسط جمع واسطة كواخر جمع آخره :

قطر يقال وكف البيت يكف وكفا ووكوفا اذا قطر ووكف الدمع وكيفا ووكفانا ووكفا بمعنى قطر: وقد يأخذ من الحديث بعض الناس ان مباشرة الجبهة بالمصلي في السجود غير واجب وهو من يقول انه لو سجد على كور العمامة كالطاقة والطاقتين صح: ووجه الاستدلال انه اذا سجد في الماء والطين ففي السجود الاول تعلق الطين بالجبهة فاذا سجد السجود الثاني كان الطين الذي علق بالجبهة في السجود الاول حائلا في السجود الثاني عن مباشرة الجبهة بالأرض وفيه مع ذلك احتمال لان يكون مسح ماعلق بالجبهة أولا قبل السجود الثاني (١): والذي جاء في الحديث من قوله « وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه » وقوله في آخر الحديث « فرأيت اثر الماء والطين على جبهته من صبح احدي وعشرين » يتعلق بمسألة تكلموا فيها وهي ان ليلة اليوم هل هي السابقة عليه كما هو المشهور أو الآتية بعده كما نقل عن بعض اهل الحديث الظاهرية:

(١) أقول الحديث يدل على جواز السجود في الطين ولكنه محمول على انه كان شيئا يسيرا لا يمنع مباشرة الجبهة الارضى ولو كان كثيرا لم تصح صلاته وهذا مذهب الجمهور واختلف قول مالك فيه روي أشهب عنه انه لا يجوز السجود الا على الارض على حسب ما يمكنه. وقال ابن حبيب وبالاول اقول. قال البخارى وكان الحميدى يحتج بهذا الحديث على ان السنة للمصلي ان لا يمسح جبهته في الصلاة. قال النووى وكذا قال العلماء يستحب ان لا يمسحها في الصلاة وهذا محمول على انه كان شيئا يسيرا لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة للارض اهـ



باب الاعتكاف (١)

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ : وَفِي لَفْظٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ جَاءَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ (٢)

الاعتكاف الاحتباس وال لزوم للشيء كيف كان وفي الشرع لزوم المسجد على وجه مخصوص والكلام فيه كالكلام في سائر الأسماء الشرعية : وحديث عائشة فيه استحباب مطلق الاعتكاف واستحبابه في رمضان بخصوصه وفي العشر الآخر بخصوصها وفيه تأكيد هذا الاستحباب بما أشعر به اللفظ من المداومة وبما صرح به في الرواية الأخرى من قولها « في كل رمضان » وبما دل عليه من عمل أزواجه من بعده وفيه دليل على استواء الرجل والمرأة في هذا الحكم وقولها « فإذا صلى الغداة جاء مكانه الذي اعتكف فيه » الجمهور انه اذا اراد اعتكاف المشرد دخل معتكفه قبل غروب الشمس من أول ليلة منه وهذا الحديث قد يقتضى الدخول في أول النهار وغيره أقوى منه في هذه الدلالة (٣) ولكنه أول

(١) أي هذا باب في الأحاديث الواردة في مشروعية الاعتكاف وصفته : وأصل الاعتكاف في اللغة البث والحبس والملازمة سواء كان الملازم أمّا أو برا قال الله تعالى في الانم (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) وقال تعالى في البر (ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وسمى الاعتكاف الشرعى اعتكافا للملازمة المسجد يقال عكف يكمف ويمكف بضم الكاف وكسرهما لفتان مشهورتان على ما قاله النووي في شرح المهذب عكفا وعكوبا أى أقام على الشيء ولازمه وعكفته بكسر الكاف عكفا لا غير : فلفظ عكف يكون لازما ومتعمدا كرجع ورجعته ونقص ونقصته ۝ وفي الشرع هو البث في المسجد والمقام فيه من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ۝ وهو سنة بالإجماع ولا يجب الا بالنذر لما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى والله أعلم :

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابوداود والنسائى والامام احمد بن حنبل :

(٣) وهو حديث عائشة رواه البخارى وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام احمد بن

على ان الاعتكاف كان موجودا وان دخوله في هذا الوقت لمعتكفه للانفراد عن الناس بعد الاجتماع بهم في الصلاة لا انه كان ابتداء دخول المعتكف فيكون المراد بالمعتكف ههنا الموضع الذي خصه بهذا وأعد له كما جاء انه اعتكف في قبة وكما جاء ان أزواجه ضربن أخيه ويشعر بذلك ما في هذه الرواية « دخل مكانه الذي اعتكف فيه » بلفظ الماضي وقد يستدل بهذا الحديث على ان المسجد شرط في الاعتكاف (١) من حيث انه قصد لذلك وفيه مخالفة العادة في الاختلاط بالناس لاسيما النساء فلو جاز الاعتكاف في البيوت لما خالف المقتضي لعدم الاختلاط بالناس في المسجد وتحمل المشقة في الخروج لموارض الحاجة : وأجاز بعض الفقهاء للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع الذي أعدته للصلاة وهيأته لذلك وقيل ان بمضهم ألحق بها الرجل في ذلك :

حنبل « وفيه » قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه « وهو يدل على أن أول وقت الاعتكاف من أول النهار وبه قال الاوزاعي والبيهقي والثوري : وقال الجمهور من الائمة الاربعة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث بما ذكره الشارح : قال النووي قال الشافعي والاصحاب ومن أراد الابتداء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اعتكاف العشر الاواخر من رمضان فينبغي ان يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادى والعشرين منه اثلا يفوته شيء منه ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد سواء تم الشهر او نقص »

(١) مذهب الشافعية اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وأنه يصح في كل مسجد وبه قال مالك وداد وحكى ابن المنذر عن سعيد بن المسيب انه قال لا يصح الا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النووي وما أظن هذا يصح عنه « وحكى هو وغيره عن حذيفة بن اليمان الصحابي انه لا يصح الا في المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى وقال الزهري والحكم وحماد لا يصح الا في الجامع : وأجازه محمد بن عمر بن لبابة المالكي في كل مكان . وقال ابو حنيفة والامام احمد واسحاق وابو ثور انه يصح في كل مسجد يصلى فيه الصلوات كلها وتقام في الجماعة وخصه ابو يوسف بالواجب منه : واستدل للأخير بحديث رواه الدارقطني في سننه عن جويرير عن الضحاك عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كل مسجد له مؤذن وامام فلاعتكاف فيه يصح » وهو غير صالح للاحتجاج به : قال الدارقطني بعد ما أورده في سننه الضحاك لم يسمع من حذيفة : وقال النووي قلت وجويرير ضعيف باتفاق اهل الحديث : واستدل للقول الاول أيضا بقوله تعالى (ولا تبashروهن وانتم عاكفون في المساجد » وجه الدلالة من الآية انه لو صح الاعتكاف في غير المسجد لم يخص

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يَنَاقِلُهَا رَأْسَهُ : وَفِي رِوَايَةٍ فَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ الْإِنْسَانِ : وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنْ كُنْتُ لَا دُخْلَ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ : التَّرْجِيلُ تَسْرِيحُ الشَّعْرِ (١)

فيه دليل على طهارة بدن الحائض وفيه دليل على ان خروج رأس المعتكف من المسجد لا يبطل اعتكافه وأخذ منه بعض الفقهاء ان خروج بعض البدن من المكان الذي حلف الانسان على ان لا يخرج منه لا يوجب حنثه ؛ وكذلك دخول بعض بدنه اذا حلف ان لا يدخله من حيث ان امتناع الخروج من المسجد يوازنه تعلق الحنث بالخروج لان الحكم في كل واحد منهما يتعلق بعدم الخروج فخرج بعض البدن ان اقتضى مخالفة ما علق عليه الحكم في أحد الموضعين اقتضى مخالفته في الآخر وحيث لم يقتض في أحدهما لم يقتض في الآخر لا محذور المأخذ فيهما ؛ وكذلك تنقل هذه المادة في الدخول أيضا بان نقول لو كان بعض

تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد لانها منافية للاعتكاف فعلم ان المعنى بيان الاعتكاف ان يكون في المسجد واذا ثبت جوازه في المساجد صح في مسجد ؛ ولا يقبل تخصيص من خصه ببعضها الا بدليل ولم يصح في التخصيص شيء ؛ هذا في اعتكاف الرجل ؛ وأما اعتكاف المرأة فذهب مالك واحد وداود الى انه لا يصح الا في المسجد والصحيح في مذهب الشافعي انه لا يصح أيضا الا في المسجد ؛ وقال ابو حنيفة يصح ان تعتكف المرأة في مسجد بينا (١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدها ؛ ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل ؛ وقولها « الا لحاجة الانسان » فسرّها الزهري بالبول والغائط وقد وقع الاجماع على استثنائهما واختلفوا في غيرها من الحاجات كالاكل والشرب ؛ ويطحق بالبول والغائط القيء والفصد والحجامة لمن احتاج الى ذلك ؛

الدخول مقتضيا للحكم المعلق بدخول الكل لكان خروج البعض مقتضيا للحكم المعلق بخروج الجملة لكنه لا يقتضيه ثمة فلا يقتضيه هنا : وبيان الملازمة ان الحكم في الموضعين معلق بالجملة فاما ان يكون البعض موجبا لترتيب الحكم على الكل أولا الى آخره : وقولها « وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان » كناية عما يضطر اليه من الحدث ولا شك في ان الخروج له غير مبطل للاعتكاف لان الضرورة داعية اليه والمسجد مانع منه وكل ما ذكره الفقهاء انه لا يخرج اليه أو اختلفوا في جواز الخروج اليه فهذا الحديث يدل على عدم الخروج اليه لعمومه فاذا ضم الى ذلك قرينة الحاجة الى الخروج لكثير منه أو قيام الداعي الشرعى فى بعضه كزيادة المريض وصلاة الجنازة وشبهه قويت الدلالة على المنع (١) وفى الرواية الأخرى عن عائشة جواز عيادة المريض على وجه المرور من غير تعريض : وفى لفظها اشعار بعدم عيادته على غير هذا الوجه :

(١) اقول حاصل مقاله النووى في المجموع . ذهب الشافعى وغيره الى انه لا يجوز للمعتكف اعتكاف نذر الخروج لعيادة مريض أو صلاة جنازة : وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة بن الزبير والزهري ومالك وابى حنيفة واسحاق وابى ثور وهى أصح الروايتين عن احمد واختاره ابن المنذر : ورواه البيهقى عن سعيد بن المسيب : وقال الحسن البصرى وسعيد وابن جبير والنخعى يجوز : قال ابن المنذر وروى ذلك عن على ولم يثبت عنه ذلك واستدل هؤلاء بحديث عند ابن ماجه : يروى عن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال المعتكف يتبع الجنازة ويعود المريض » وهو من رواية هياج الخراسانى عن عتبة بن عبد الرحمن وهما ضعيفان : اه وقول النووى (وقال الحسن البصرى الخ يجوز) فيه نظر فان الحافظ ابن حجر فى الفتح نقل خلاف ذلك ونص عبارته هكذا : وروينا عن على والنخعى والحسن البصرى ان شهدا المعتكف جنازة أو عاد مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر فى الجملة : وقال الثورى والشافعى واسحق ان شرط ذلك فى ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن احمد اه ولعل فى المسألة روايتين عنهم فتدبر

٣ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً : وَفِي رِوَايَةٍ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُ الرِّوَاةِ يَوْمًا وَلَا لَيْلَةً ^(١)

في الحديث فوائد * أحدها لزوم النذر للقربة وقد يستدل بعمومه من يقول بلزوم الوفاء بكل منذور * وثانيها يستدل به من يرى صحة النذر من الكافر وهو قول أو وجه في مذهب الشافعي والأشهر انه لا يصح لان النذر قربة والكافر ليس من أهل القرب: ومن يقول بهذا يحتاج الى أن يؤول الحديث بانه أمر بان يأتي باعتكاف يوم شبيه بما نذر لئلا يحل بعبادة نوى فعلها فاطاق عليه انه منذور لشبهه بالمنذور وقيامه مقامه في فعل مانواه من الطاعة : وعلى هذا اما أن يكون قوله أوف بنذكرك من مجاز الحذف أو من مجاز التشبيه وظاهر الحديث خلافه فان دل دليل أقوى من هذا الظاهر (٢) على انه لا يصح التزام الكافر الاعتكاف احتيج الى هذا التأويل والا فلا * وثالثها استدل به على ان الصوم ليس بشرط لان الليلة ليست محلا للصوم وقد أمر بالوفاء بنذر الاعتكاف فيها وعدم اشتراط الصوم وهو مذهب الشافعي : واشتراطه مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى (٣) وقد أول من اشترط الصوم قوله « ليلة »

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الاعتكاف : ومسلم في الايمان والمنذور وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل :

(٢) يعني فان دل دليل موصوف بكونه أقوى من ظاهر الحديث على انه الخ احتيج الى التأويل المذكور والا رجع الى ظاهر الحديث من صحة النذر من الكافر


(٣) مذهب الشافعي ان الصوم في الاعتكاف ليس شرطاً لصحته على الصحيح بل هو مستحب وبه قال ابو ثور وداود وابن المنذر والحسن البصري وهو اصح الروايتين عن احمد قال ابن المنذر وهو مروي عن علي بن ابي طالب وابن مسعود : وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة

يوم فان الليلة تغلب في لسان العرب على اليوم حكى عنهم انهم قالوا صمنا خمسا
والخمس يطلق على الليالي فانه لو اطاق على الايام لقل خمسة واطلقت الليالي
واريدت الايام او يقال المراد ليلة يومها ويدل على ذلك انه ورد في بنص
الروايات بلفظ اليوم (١)

وعروة بن الزبير والزهري ومالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واحد واسحق في رواية
عنهما لا يصح الا بصوم : قال القاضي عياض وهو قول جمهور العلماء : استدل للاول بهذا
الحديث وبحديث عائشة عند مسلم بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر
الاول من شوال » ورواه البخاري وقال « عشرة من شوال » والمراد به الاول كافي رواية
مسلم وهذا يتناول اعتكاف يوم العيد ويأزم من صحته ان الصوم ليس بشرط : واستدل للثاني
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف هو واصحابه رضى الله عنهم صليما في رمضان
وبحديث عائشة عند الدارقطني « لا اعتكف الا بصوم » وبما رواه ابو داود والنسائي بلفظ
« ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم » : وأجيب عن الاول بان اعتكاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه في رمضان فمحمول على الاستحباب لا على الاشتراط
ولهذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف في شوال كما تقدم فوجب حمله على
الاستحباب جمعا بين الاحاديث : وعن الثاني من وجهين أحدهما انه ضعيف بالاتفاق فانه تفرد
به سويد عن سفيان بن حسين وسويد ضعيف باتفاق الحديثين : الثاني لو ثبت لوجب حمله على
الاعتكاف الاكل جمعا بين الاحاديث : وعن الثالث انه ضعيف تفرد به ابن بديل وهو
ضعيف والله أعلم

(١) قال ابن حجر في الفتح : ورواية من روى يوما شاذة . وقد جمع ابن حبان وغيره
بين الروايتين بانه نذر اعتكاف يوم ليلة فن اطاق الليلة اراد بيومها ومن اطلق يوما اراد بليته :



٤ - عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا فَأَتَيْتُهُ أَرْوَرُهُ لَيْلًا فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَرَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْرَعَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ فَقَالَا سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا أَوْ قَالَ شَيْئًا : وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ جَاءَتْ تَرْوَرُهُ فِيَاعَةِ كُفُوهٍ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَحَدَّثَتْ عَنْهُ سَاعَةً ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ ثُمَّ ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ  (١)

صفية بنت حبي بن اخطب من شعب من بني اسرائيل من سبط هارون عليه السلام نضيرة كانت عند سلام بتخفيف اللام ابن مشكم ثم خلف عليها كنانة بن ابي الحقيق فقتل يوم خيبر وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في سنة

(١) خرجه البخارى فى غير موضع : ومسلم وابو داود والنسائى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل وقوله « ليقلبنى » بفتح أوله وسكون القاف أى يردها الى منزلها : يقال قلبه يقلبه وانقلب هو اذا انصرف : وقوله « على رسلكما » بكسر الراء ويجوز فتحها اى على هيئتكما : فى المثل فليس هنا شئ نكرهاه : وفيه محذوف تقديره امشيا على هيئتكما وقوله « فقالا سبحان الله » اما حقيقة اى ائزه الله تعالى عن ان يكون رسوله متهما بجمالا يابقى او كناية عن التعجب من هذا القول وظاهر الحديث ان الله تعالى جعل للشيطان قوة وقدرة على الجري فى باطن الانسان فى مجارى دمه : ويحتمل انه من قبيل الاستمارة لكثرة اغوائه ووسوسته فكانه لا يفارق الانسان كما لا يفارقه دمه . وقيل انه يلحق وسوسته فى مسام لطيفة فى البدن فتصل الى القلب : والله اعلم

سمع من الهجرة وتوفيت في رمضان في زمن معاوية سنة خمسين من الهجرة :
والحديث يدل على جواز زيارة المرأة المتكف : وفيه جواز التحدث معه : وفيه
تأنيس الزائر بالمشي معه لاسيما اذا دعت الحاجة الى ذلك كالليل وقد تبين
بالرواية الثانية ان النبي صلى الله عليه وسلم مشى معها الى باب المسجد فقط :
وفيه دليل على التحرز مما يقع في الوهم نسبة الانسان اليه مما لا ينبغي وقد قال
بعض العلماء انه لو وقع بينهما شيء لكفرا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم أراد
تعليم أمته وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدي بهم فلا يجوز لهم ان يفعلوا
فعلا يوجب ظن السوء بهم وان كان لهم فيه خلص لان ذلك تسبب الى ابطال
الانتفاع بعلمهم : وقد قالوا انه ينبغي للحاكم ان يبين وجه الحكم للمحكوم عليه
اذا خفي عليه وهو من باب نفي التهمة بالنسبة الى الجور في الحكم : وفي الحديث
دليل على هجوم خواطر الشيطان على النفس وما كان من ذلك غير مقدور على
دفعه لا يؤاخذ به لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولقوله عليه السلام
في الوسوسة التي يتعاطم الانسان ان يتكلم بها ذلك محض الايمان : وقد فسروه
بان التعاطم لذلك محض الايمان لا الوسوسة : فكيف ما كان فقيه دليل على ان
تلك الوسوسة لا يؤاخذ بها : نعم في الفرق بين الوسوسة التي لا يؤاخذ بها وبين
ما يقع شك اشكال والله اعلم :

تم طبع الجزء الثاني بعون الله وقوته من شرح عمدة الاحكام
للعامة تقي الدين أبي الفتح المشهور بابن دقيق العيد
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى
مفتتحا بكتاب الحج

صفحة	صفحة
٢ باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود : ايراد حديث المسيء في صلاته وتعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم له كيفية الصلاة	١٧ الحديث الثالث « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور » وبيان من خرجه
٣ بيان من خرج حديث المسيء في صلاته	١٧ الحديث الرابع « فقرأ في إحدى الركعتين بالتين والزيتون » الخ : وبيان من خرجه : وأقوال العلماء في ذلك
٤ قاعدة مهمة في تقديم صيغة الامر	١٨ الحديث الخامس « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً على سرية فكان يقرأ لاصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد ■ الخ : وبيان من خرجه
٦ اختلاف الفقهاء في بعض مسائل في الصلاة وتحقيقها وكيفية استنباطها من الحديث	١٩ الحديث السادس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما ذلوا صليت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس » الخ وبيان من خرجه : وأقوال العلماء في مقدار القراءة في العشاء
٨ بيان ان قراءة الفاتحة شرط في صحة الصلاة وبيان المذاهب في ذلك	٢٠ بيان الاحاديث الواردة في الباب
١٠ بيان ان الطمأنينة واجبة في الصلاة وكيفية اخذ الحكم من الحديث : وبيان ان كلام الطحاوي صريح في وجوب الطمأنينة عند الحنفية	٢١ باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم : وفيه حديث واحد وبيان من خرجه واقوال العلماء في ذلك وتحقيقه
١٢ بيان اختلاف الفقهاء في تكرار الفاتحة في الصلاة وتحقيق ذلك	٢٥ باب سجود السهو وفيه حديثان
١٣ باب القراءة في الصلاة : الحديث الاول « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وبيان من خرجه	٢٥ الحديث الاول « قال فصلى بنا ركعتين ثم سلم » الخ
١٥ الحديث الثاني « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورتين » الخ : وبيان من خرجه : واختلاف العلماء في ذلك	

صحيفة	صحيفة
٢٦ بيان من خرجه و بيان حكم سجود السهو ومحلّه واختلاف العلماء في ذلك	٣٩ الحديث الاول « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي » الخ وبيان من خرجه
٢٧ تقسيم الاقوال والافعال من حيث وقوع السهو فيها وعدمه وهو مبحث نفيس جداً قل ان محرر مثله	٤٠ تقسيم المرور بين يدي المصلي وبيان ائمه : وانه من الكبائر
٣٠ اختلاف العلماء فيمن تكلم في الصلاة هل تبطل صلاته ام لا	٤١ الحديث الثاني « يقول اذا صلى أحدكم الى شيء يستتره من الناس وأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليسدّ فانه أبى فليقاتله » الخ وبيان من خرجه : وحكم المرور
٣٢ بيان ان الافعال التي ليست من جنس افعال الصلاة يفصل فيها من حيث القلة والكثرة وايضاح ذلك	٤٢ الحديث الثالث « عن ابن عباس أقبلت راكباً على حمار أنان » الخ وبيان من خرجه
٣٣ جواز البناء في الصلاة على تفصيل فيه : وان سجود السهو في آخر الصلاة	٤٣ حكم مرور الحمار امام المصلي والكب والانسان واليهودي والمجوسي والخنزير وأقوال العلماء في ذلك وتحقيقه
٣٤ مبحث في ان سجود السهو قبل السلام وبعده وبيان المذاهب في ذلك وتحقيقه	٤٤ الحديث الرابع « كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلاي في قبلته فاذا سجد غمزني » الخ : وبيان من خرجه
٣٦ هل يشترط لسجود السهو تكبير احرام ام لا وبيان مذاهب العلماء في ذلك	٤٥ بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وكيفية استنباط الاحكام منها وأقوال العلماء في ذلك وهما حديثان
٣٧ الحديث الثاني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس » الخ وبيان من خرجه	٤٦ باب جامع لما يتعلق بالصلاة وفيه
٣٨ بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان	
٣٩ باب المرور بين يدي المصلي	

صحيفة

تسعة احاديث

٤٨ الحديث الاول « اذا دخل احدكم

المسجد فلا يجلس حتي يصلي

ركعتين » و بيان من خرجه : وحكم

ركعتي تحية المسجد

٤٩ التفصيل في ركعتي المسجد بين ماله

سبب وما لاسبب له وحكم صلاتهما

وقت الكراهة : واقوال العلماء في ذلك

٥٢ الحديث الثاني « كننا نتكلم في الصلاة

يكلم الرجل صاحبه » الخ و بيان

من خرجه : والدليل على ثبوت

النسخ : وتفسير القنوت

٥٤ الحديث الثالث « قال اذا اشتد الحر

فاردوا بالصلاة » الخ و بيان من

خرجه : وحكم الابراد واختلاف

الفقهاء في ذلك

٥٦ الحديث الرابع « من نسي صلاة

فليصلها اذا ذكرها » الخ و بيان

من خرجه و بيان ان التارك العامد

هل يقضى أم لا وأقوال العلماء في

ذلك ودليله وتحقيق ان التارك

العامد يقضى

٥٩ الحديث الخامس « ان معاذ كان

يصلي مع الرسول عليه الصلاة

والسلام عشاء الآخرة ثم يرجع الى

قومه فيصلي بهم » الخ و بيان من

صحيفة

خرجه : واختلاف الفقهاء في جواز

اختلاف نية الامام والمأموم »

وتحقيق ذلك وأدلته

٦٢ الحديث السادس « فاذا لم يستطع

أحدنا ان يمكن جبهته من الارض

بسط ثوبه فسجد عليه » و بيان من

خرجه : وحكم وضع الثوب بين

المصلي والارض

٦٤ الحديث السابع « لا يصل احدكم

في الثوب الواحد » الخ و بيان من

خرجه : واختلاف العلماء في النهي

٦٥ الحديث الثامن « من أكل ثوما

أو بصلا فليعتزلنا » الخ و بيان من

خرجه وعلة ذلك وحكم صلاة من

اكلهما على تفصيل فيهما

٦٧ الحديث التاسع « من اكل الثوم

والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا

الخ » واقوال العلماء في ذلك

٦٨ باب التشهد وفيه خمسة احاديث

٦٨ الحديث الاول « علمني رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفى

بين كفيه » الخ و بيان من خرجه :

وحكم التشهد والفتحة واقوال العلماء

في ذلك

٧٢ الحديث الثاني « فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم

صحيفة	صحيفة
٧٥	صل على محمد وعلى آل محمد « الخ وبيان من خرجه وحكم الصلاة على النبي واختلاف الفقهاء في ذلك وايراد استشكلات والجواب عنها وتحقيق المقام في ذلك
٨٦	الحديث الثالث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر » الخ وبيان من خرجه وحكم الدعاء بعد التشهد
٨٧	الحديث الرابع « قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت » الخ وبيان من خرجه
٨٨	الحديث الخامس « إلا يقول فيها سبحانك اللهم ربنا وحمدك اللهم اغفر لي » وبيان من خرجه : وذكر صيغة الدعاء في الركوع والسجود
٨٩	بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي ثلاثة وبيان من خرجها وكيفية استنباط الاحكام منها
٩٠	باب الوتر وفيه ثلاثة احاديث
٩١	الحديث الاول « صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى احدكم الصبح صلى واحدا فوترت له ما صلى » الخ وبيان من خرجه
٩٢	وقت صلاة الوتر واختلاف العلماء
٩٣	في ذلك وتحقيقه
٩٤	الحديث الثاني « اوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اول الليل وأوسطه وآخره » الخ وبيان من خرجه : وهل يصلي الوتر قبل النوم او بعده وتفصيل ذلك
٩٥	الحديث الثالث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس » الخ وبيان من خرجه : واختلاف الفقهاء في اقل الوتر وأكثره وهل الوصل أولى أم الفصل وتحقيق ذلك
٩٦	بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما اثنا
٩٧	باب الذكر عقيب الصلاة وفيه اربعة احاديث
٩٨	الحديث الاول « ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله » الخ وبيان من خرجه واختلاف العلماء في ذلك والجمهور على انه غير مستحب : والحديث محمول على التعليم
٩٩	الحديث الثاني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده

صحيفة	صحيفة
صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء » وبيان من خرجه	لا شريك له » الخ وبيان من خرجه
١٠٠ بيان اقوال العلماء ومذاهبهم في الجمع بين الصلاتين وذكر أدلتهم وتحقيق ذلك	٩٢ التفصيل في السؤال الحاجة وغير حاجة
١٠٢ باب قصر الصلاة في السفر : وفيه حديث واحد	٩٣ الحديث الثالث « ان فقراء المهاجرين أتوا رسول الله فقالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى » الخ وبيان ان الغنى الشاكر أفضل من الفقير الصابر أو العكس
١٠٢ الحديث « قال صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبأ بكر وعمر وعثمان كذلك » وبيان من خرجه : وحكم قصر الصلاة وأقوال العلماء في ذلك وبيان مذاهبهم وأدلتهم وتحقيق ذلك	٩٤ بيان من خرج الحديث الثالث : وحزن فقراء الصحابة على التخلف عن الخروج في الجهاد لعدم قدرتهم على آلتهم :
١٠٤ تحديد مسافة القصر التي تقصر فيها الصلاة وأقوال العلماء في ذلك	٩٥ بيان ان دعاء الشارع محدود وان مجاوزته من البدع المكروهة وضرب مثال حسي لذلك
١٠٥ الكلام على حديث ابن عباس « ان النبي جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » وبيان ان هذا الجمع صوري جمعا بين الأدلة وخطأ من قال بان الجمع حقيق وأدلة ذلك وبسط المقام وتحقيقه فينبغي الاطلاع عليه	٩٦ الحديث الرابع « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في خميسة لها اعلام » الخ وبيان من خرجه : وحكم لبس ما يشغل المصلي في الصلاة : وحكم النقوش والصنائع المستطرفة في المساجد
١٠٧ باب الجمعة وفيه ثمانية احاديث	٩٧ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان
	٩٨ باب الجمع بين الصلاتين في السفر : وفيه حديث واحد
	٩٨ الحديث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع في السفر بين

صحيفة	صحيفة
١٠٧ الحديث الاول « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبر ثم رفع فأنزل الفهقري حتى سجد في أصل المنبر » الخ وبيان من خرج به : وتسمية اليوم بالجمعة : واختلاف العلماء في العمل القليل في الصلاة	١١٥ الخ وبيان من خرج به : وتفسير الساعة واقوال العلماء في ذلك وتحقيق المقام
١٠٩ الحديث الثاني « قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل » وبيان من خرج به : واقوال العلماء في الغسل يوم الجمعة وأدلتهم وتحقيق ذلك	١١٨ الحديث السابع « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل » الخ وبيان وقت الجمعة وتحقيق ذلك
١١١ الحديث الثالث « جاء رجل والنبي يخطب الناس يوم الجمعة فقال صليت يا فلان قال لا قل قم فاركع ركعتين » وبيان من خرج به واختلاف الفقهاء في حكم ركعتي التحية يوم الجمعة والخطيب يخطب وأدلة كل وتحقيق ذلك	١١٩ الحديث الثامن « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل السجدة » الخ وبيان من خرج به واختلاف المذاهب في ذلك : وان قراءة بعض السورة للسجدة كما تفعله الشافعية مخالف للسنة ولمذهب امامهم
١١٣ الحديث الرابع « كان رسول الله يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بالجلوس » وبيان من خرج به : واختلاف العلماء في خطبة الجمعة والقيام في الخطبة	١٢٠ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي خمسة : وكيفية استنباط الأحكام منها واقوال الفقهاء فيها وأدلة ذلك
١١٤ الحديث الخامس « قال اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة » الخ	١٢٤ باب العيدين وفيه خمسة احاديث
	١٢٤ الحديث الأول « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر

صحيفة

صحيفة

- يصلون العيدين قبل الخطبة وبيان
من خرجه : وبيان مذاهب
العلماء في ذلك
- ١٢٦ الحديث الثاني « قال خطبنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى
بعد الصلاة وقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكتنا فقد اصاب النسك
الخ وبيان من خرجه : واختلاف
العلماء في وقت الذبح وتحقيق ذلك
- ١٢٨ الحديث الثالث « قال صلى النبي
يوم النحر ثم خطب ثم ذبح » وبيان
من خرجه واستنباط الأحكام منه
- ١٢٩ الحديث الرابع « فبدأ صلى الله
عليه وآله وسلم بالصلاة قبل الخطبة
بلا أذان ولا اقامة ثم قام متروكنا
على بلال فامر بتقوى الله » الخ
واستنباط الأحكام منه واقوال
العلماء في ذلك
- ١٣٠ بيان من خرج الحديث الرابع :
وان المشروع التصديق يوم العيد ولا
سيما النساء وهل لمن ان يتصدق
بذن ازواجهن ام بغير اذن واقوال
العلماء في ذلك وتفصيله
- ١٣٢ الحديث الخامس « امرنا رسول
الله ان نخرج في العيدين العواتق
وذوات الخدور » الخ وبيان من
- خرجه واقوال العلماء في ذلك :
وتحقيق المقام
- ١٣٤ بيان الاحاديث التي لم تذكر من
هذا الباب وهي ثلاثة وكيفية استنباط
الأحكام منها ومذاهب العلماء
في ذلك
- ١٣٥ باب صلاة الكسوف وفيه أربعة
احاديث
- ١٣٥ الحديث الاول « خسفت الشمس
على عهد رسول الله فبعث مناديا ينادى
الصلاة جامعة » وبيان من خرجه
: وتفسير الكسوف والخسوف
واختلاف العلماء في ذلك وبيان
مذاهبهم وتحقيق ذلك
- ١٣٧ الحديث الثاني « قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان
الشمس والقمر آيتان من آيات الله »
الخ وبيان من خرجه
- ١٣٨ الحديث الثالث « خسفت الشمس
على عهد رسول الله فصلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناس
فاطال القيام » الخ
- ١٣٩ بيان من خرج الحديث الثالث :
وكيفية صلاة الكسوف وأقوال
العلماء في ذلك : وأن ما يفعله في
زماننا من الضرب على الطاس

صحيفة	صحيفة	
١٥١	ونحوه عند الخسوف بدعة منكورة	
الحديث الاول « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف في بعض ايامه فقامت طائفة معه » الخ وبيان من خرجه : وحكم صلاة الخوف وكيفيةها واقوال العلماء في ذلك	١٤٢	الحديث الرابع « خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام فزعا يخشى أن تكون الساعة » الخ وبيان من خرجه
١٥٣	١٤٣	بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان
الحديث الثاني « ان طائفة صفت مع الامام وطائفة وجاه العدو وصلى بالذين معه ركعة » الخ وبيان من خرجه وذكر كيفية اخرى لصلاة الخوف	١٤٥	باب الاستسقاء وفيه حديثان
١٥٥	١٤٥	الحديث الاول « قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين » الخ وبيان من خرجه واقوال العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقيق المقام
الحديث الثالث « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصفقنا صفين خلف رسول الله والعدو ينمنا وبين القبلة » الخ : وبيان كيفية الصلاة اذا كان العدو في جهة القبلة	١٤٧	الحديث الثاني « قال يا رسول الله هلك الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى يغيثنا » الخ وبيان ان الصلاة تشرع للاستسقاء وتحقق ذلك
١٥٦	١٤٨	بيان من خرج الحديث الثاني
١٥٧	١٤٩	بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان : ومن خرجهما وكيفية استنباط الاحكام منهما واقوال العلماء في ذلك
١٥٨	١٥١	باب صلاة الخوف وبيان مشروعيتها وفيه ثلاثة احاديث
الحديث الاول « نعى النبي النجاشي في اليوم الذي مات فيه » وبيان من خرجه : واشتقاق لفظ الجنازة : وبيان القاب من ملك الاقطار		

صحيفة	صحيفة
١٥٩ بيان ان النعى يفصل فيه بين ما يجوز وما يكره وما يحرم وأقوال العلماء في ذلك : ومذهب العلماء في الصلاة على الغائب	١ وهل يجوز للزوج ان يحضر غسل زوجته وأقوال العلماء في ذلك
١٦٠ الحديث الثاني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على النجاشي فكنت في الصف الثاني والثالث » وبيان اختلاف الفقهاء في صلاة الجنائز داخل المسجد : ومشروعية الصفوف	١٦٥ بيان ان الطيب للميت مشروع : وكيفية استعمال الكافور
١٦١ الحديث الثالث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً » وبيان من خرجه : والخلاف في جواز الصلاة على القبر	١٦٦ الحديث السادس « بينما رجل واقف بمرفة اذ وقع عن راحلته فوقصته » الخ
١٦٢ الحديث الرابع « ان رسول الله كفن في ثلاثة أثواب بيض سحوية » الخ وبيان من أخرجه : وعدد التكبير المشروع في صلاة الجنائز	١٦٧ بيان من خرج الحديث السادس وحكم من مات محرماً وأقوال العلماء في ذلك
١٦٣ الحديث الخامس « فقال اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك » الخ وبيان المشروع في الكفن واختلاف العلماء في ذلك وتحقيقه : وان غسل الميت واجب : والابتار فيه مشروع	١٦٨ الحديث السابع « قالت نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا » وبيان الحكم في ذلك
١٦٤ بيان من خرج الحديث الخامس	١٦٩ الحديث الثامن « قال أسرعوا بالجنائز فان تك صالحة » الخ : وبيان من خرجه وتفسير الجنائز : وحكم ذلك
	١٧٠ الحديث التاسع « صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها » وبيان من خرجه : وأقوال العلماء في ذلك وتحقيقه
	١٧١ الحديث العاشر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برى من الصالحة والخالقة » الخ وبيان من خرجه : والحكمة في ذلك

صحيفة	صحيفة
١٧١ الحديث الحادي عشر « قالت لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر بعض نسائه كنيسة فيها صور » وبيان من خرج وحكم الصور مطلما وأقوال العلماء في ذلك والرد على بعض من ألف رسالة أباح فيها التصوير الشمسي وأدلة ذلك	١٧١ الحديث الثالث « وقد شق بصره فاعمضه » الخ وبيان من خرج وحكم ذلك
١٧٣ الحديث الثاني عشر « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » الخ وبيان من خرج	١٧٦ الحديث الرابع « ان أبا بكر كشف عن وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته فقبله » وبيان من خرج : وحكم ذلك
١٧٤ الحديث الثالث عشر « ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب » الخ وبيان من خرج : ونفسير قوله عليه السلام ليس منا	١٧٧ الحديث الخامس « يجمع بين الرجلين من قتلى أحد » الخ وبيان من خرج وحكم ذلك
١٧٥ الحديث الرابع عشر « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط » الخ وبيان من خرج	١٧٧ الحديث السادس « فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا » الخ وبيان من خرج وحكم ذلك
١٧٥ بيان الأحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهي أحد عشر حديثا الحديث الأول « حق المسلم على المسلم خمس » الخ وبيان من خرج	١٧٨ الحديث السابع « ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي » الخ وبيان من خرج وحكم ذلك وأقوال العلماء فيه
١٧٦ الحديث الثاني « لقنوا موتاكم لا اله الا الله » وبيان من خرج	١٧٨ الحديث الثامن « صلى على جنازة فقرأ بفاعحة الكتاب » الخ وبيان من خرج : وأقوال العلماء في ذلك وتحقيقه
	١٧٩ الحديث التاسع « قال سمع الحدوا لي لحدا وانصبوا على اللبن » الخ وبيان من خرج : وأقوال العلماء في ذلك

صحيفة	صحيفة
١٨٠ الحديث العاشر « أدخله الفبر من قبل رجلى القبر » الخ و بيان من خرجه : وحكم ذلك	١٨٩ الحديث الرابع « العجماء جبار والبئر جبار » الخ و بيان من خرجه ذكر مسائل تتعلق بالركاز
١٨٠ الحديث الحادي عشر « ابيك على ما يثني عليه رسول الله لا تدع تمثالا الا طمسته ولا قبرا مشرقا الا سويته » و بيان من خرجه : وأقوال العلماء في فساد ذلك	١٩١ الحديث الخامس « منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس » الخ و بيان من خرجه
١٨١ ذكر احكام كثيرة ينبغي الاطلاع عليها وكيفية استنباطها من الحديث	١٩٢ بيان حكم من منع الزكاة وتحقيق ان الزكاة تجب في عروض التجارة وأدلة ذلك
١٨٢ كتاب الزكاة وفيه ستة احاديث	١٩٣ بيان الأجوبة عن منع خالد الزكاة : وجواز اخراج الزكاة قبل الحول
الحديث الاول « ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم » الخ و بيان من خرجه ومعناها لغة وشرعا : ووقت مشروعيتهما	١٩٥ الحديث السادس « قسم في الناس وفي المؤلفة قلوبهم ولم يعط الانصار شيئا » الخ و بيان من خرجه ونفضل الانصار
١٨٣ اختلاف الفقهاء في خطاب الكفار بالفرع	١٩٧ باب صدقة الفطر وفيه حديثان
١٨٦ الحديث الثاني « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » الخ و بيان من خرجه : واختلاف العلماء في مقدار النصاب	الحديث الاول « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر » الخ و بيان من خرجه : وأقوال العلماء في ذلك
١٨٨ الحديث الثالث « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » و بيان من خرجه : واختلاف العلماء في وجوب الزكاة في عروض التجارة	١٩٩ الحديث الثاني « كننا نعطيهما في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير » الخ و بيان من اخرجه : ومقدار صاع النبي واختلاف المذاهب في ذلك

- | صحيفة | صحيفة |
|---|---|
| ٢٠١ بيان الاحاديث التى لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان | ٢٠١ من خرجه: والحكمة في تأخير السحور |
| ٢٠١ الحديث الاول «أمرت ان اقاتل الناس حتي يقولوا لا اله الا الله» | ٢١٠ الحديث الخامس «كان يدركه الفجر وهو جنب من اهله ثم يغتسل ويصوم» وبيان من خرجه: |
| العلماء في مانع الزكاة وقتاله | وأقوال العلماء في ذلك |
| ٢٠٢ الحديث الثانى «فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة» الخ وبيان من خرجه: وذكر اصناف ما يجب فيه الزكاة من المواشى | ٢١١ الحديث السادس من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه الخ وبيان من خرجه. واختلاف العلماء فيمن أكل ناسيا وهو صائم |
| ٢٠٤ كتاب الصيام وفيه سبعة أحاديث | ٢١٣ الحديث السابع «وقعت على امرأتى وأنا صائم» الخ وبيان من خرجه |
| ٢٠٤ الحديث الاول «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين» الخ وبيان من خرجه: معنى الصيام لغة وشرعا | ٢١٤ بيان ان جمهور الأمة على ايجاب الكفارة بافطار الجامع عامدا |
| ٢٠٥ الحديث الثانى «اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فافطروا» الخ وبيان من خرجه: وبطلان العمل بحساب المنتجمين | ٢١٤ اختلاف الفقهاء في جماع الناسى هل يقتضى الكفارة ام لا |
| ٢٠٧ اختلاف العلماء في رؤية الهلال هل تلزم اهل كل بلد او تختص | ٢١٥ جريان الخصال الثلاث في كفارة الجماع: العتق والصوم والاطعام وهل هى على الترتيب او التخيير وأقوال العلماء في ذلك |
| ٢٠٨ الحديث الثالث «تسحروا فان في السحور بركة» وبيان من خرجه وحكمته | ٢١٦ استنباط وجوب اطعام هذا العدد من الحديث واعتباره |
| ٢٠٩ الحديث الرابع «كان بين الاذان والسحور قدر خمسين آية» وبيان | ٢١٨ الكلام على من وجبت عليه الكفارة وليس بمستطيع هل تسقط الكفارة عنه او تتعلق بذمته وبيان المذاهب في ذلك |

صحيفة	صحيفة
٢١٩ اختلاف الفقهاء في وجوب الكفارة على المرأة اذا مكنت طائفة : و بيان المذاهب في ذلك	٢٢٥ الحديث الرابع « كان رسول الله في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه » الخ و بيان من خرجه و الفرق بين دلالة السياق والقرائن وفيه قاعدة مهمة
٢٢١ بيان الاحاديث التي لم تذكر من هذا الباب وهما حديثان	٢٢٦ الحديث الخامس وكنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمنا الصائم ومنا المفطر الخ و بيان من خرجه
٢٢١ الحديث الاول من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه « الخ و بيان من خرجه : وأقوال العلماء في ذلك	٢٢٧ الحديث السادس « كان يكون على الصوم في رمضان فما استطاع ان أقضى الا في شعبان » و بيان من خرجه وجواز قضاء رمضان قبل رمضان
٢٢٢ الحديث الثاني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم » و بيان من خرجه واختلاف الفقهاء في ذلك	٢٢٨ الحديث السابع « قال من مات وعليه صوم صام عنه وليه » الخ و بيان من خرجه . وهل تصح النيابة في الصوم
٢٢٣ باب الصوم في السفر وفيه احد عشر حديثا	٢٣٠ الحديث الثامن « امي ماتت وعليها صوم شهر افاقضيه عنها » الخ و بيان من خرجه
٢٢٣ الحديث الاول « أ أصوم في السفر وكان كثير الصيام قال ان شئت فصم وان شئت فافطر » و بيان من خرجه	٢٣٢ الحديث التاسع « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » و بيان من خرجه
٢٢٤ الحديث الثاني « كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعصب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » و بيان من خرجه	٢٣٢ الحديث العاشر « اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا الخ
٢٢٤ الحديث الثالث « خرجنا مع رسول الله في شهر رمضان في حر شديد » الخ و بيان من خرجه	

صحيفة	صحيفة
قيله او يوما بعده « وبيان من خرجه والحكمة في كراهة ذلك	و بيان من خرجه
٢٤٤ الحديث السادس « هذان يومان نهى رسول الله عن صيامهما يوم فطرکم »	٢٣٣ الحديث الحادى عشر « انى لست مثلکم انى اطعم واسقى » و بيان
الخ و بيان من خرجه وأقوال العلماء في ذلك	من خرجه وحکم الوصال في الصوم
٢٤٦ الحديث السابع « نهى رسول الله عن صوم يومين الفطر والنحر »	٢٣٥ اراد الاحاديث التى لم تذكر في هذا الباب وهما حديثان و بيان من
الخ و بيان من خرجه	خرجهما واستنباط الأحكام منهما
٢٤٧ الحديث الثامن « من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن التمار	وأقوال العلماء في ذلك
سبعين خريفا » و بيان من خرجه	٢٣٦ باب أفضل الصيام وغيره وفيه ثمانية أحاديث
٢٤٨ باب ليلة القدر وبيانها وفيه ثلاثة احاديث	٢٣٩ الحديث الاول « انك لا تستطيع ذلك فصم وأفطر ونم وقم » الخ
٢٤٨ الحديث الاول « ارى رؤيا كم قد تواطأت في السبع الاواخر »	و بيان أقوال العلماء في صوم الدهر
الخ و بيان من خرجه	٢٣٧ الكلام على قيام الليل
٢٤٩ مذهب الجمهور ان ليلة القدر ثابتة موجودة وهي في شهر رمضان	٢٣٨ بيان ان صوم داود أفضل الصيام
والدليل على ذلك	٢٤٠ الحديث الثاني « ان احب الصيام الى الله صيام داود » الخ و بيان
٢٥٠ الحديث الثاني « تحروا ليلة القدر في الوتر في العشر الاواخر » و بيان	من خرجه
من خرجه	٢٤١ الحديث الثالث « أوصانى خليلي بثلاث : صيام ثلاثة ايام » الخ
٢٥٠ الحديث الثالث « فقد اريت هذه الليلة ثم انسيها »	و بيان من خرجه
٢٥١ بيان من خرج الحديث الثالث	٢٤٢ الحديث الرابع « نهى النبي عن صوم يوم الجمعة قال نعم » و بيان
	من خرجه : واقوال العلماء في ذلك
	٢٤٣ الحديث الخامس « لا يصومن احدکم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما

صحيفة	صحيفة
٢٥٧ كلام العلماء في خروج المعتكف لعيادة المريض واتباع الجنائز	واختلاف العلماء في تعيين ليلة القدر. وبيان الراجح منها وادلة ذلك
٢٥٨ الحديث الثالث ■ اني كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف » الخ وبيان من خرجه : واختلاف العلماء في اشتراط الصوم للمعتكف	٢٥٤ باب الاعتكاف ومعناه لغة وشرعا وفيه أربعة احاديث
٢٦٠ الحديث الرابع ■ قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف فاتيته أزوره ليلا فحدثته ثم قمت لا قلب فقام معي » الخ وبيان من خرجه وبيان الحكم في ذلك	٢٥٤ الحديث الاول « كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتي توفاه الله » الخ وبيان من خرجه
٢٦٢ فهرست الكتاب	٢٥٥ كلام العلماء في اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وتحقيق ذلك
﴿ تمت الفهرست ﴾	٢٥٦ الحديث الثاني « كانت ترجل شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد ■ وبيان من خرجه

قررت

ادارة الطباعة الميمنية

﴿ طبع الكتب الآتية ببيانها ﴾

ايضاح الدلالة في عموم الرسالة للشيخ الامام تقى الدين أبى العباس ابن تيمية
كتاب النبوات للعلامة المذكور
تفسير سورة النور له ايضا
الفوائد لابن القيم الجوزية في التصوف
الدواء العاجل في دفع العدو الصائل للامام الشوكاني
كتاب التاريخ والعلل للامام المجتهد المحدث يحيى بن معين

صحيفة	صحيفة
٢٥٧ كلام العلماء في خروج المعتكف لعيادة المريض واتباع الجنائز	واختلاف العلماء في تعيين ليلة القدر. وبيان الراجح منها وادلة ذلك
٢٥٨ الحديث الثالث « اني كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف » الخ	٢٥٤ باب الاعتكاف ومعناه لغة وشرعا وفيه أربعة احاديث
و بيان من خرجه : واختلاف العلماء في اشتراط الصوم للمعتكف	٢٥٤ الحديث الاول « كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتي توفاه الله » الخ و بيان من خرجه
٢٦٠ الحديث الرابع « قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف فاتيته أزوره ليلا فحدثته ثم قت لا تلب فقام معي » الخ و بيان من خرجه و بيان الحكم في ذلك	٢٥٥ كلام العلماء في اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وتحقيق ذلك
٢٦٢ فهرست الكتاب	٢٥٦ الحديث الثاني « كانت ترجل شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد » و بيان من خرجه

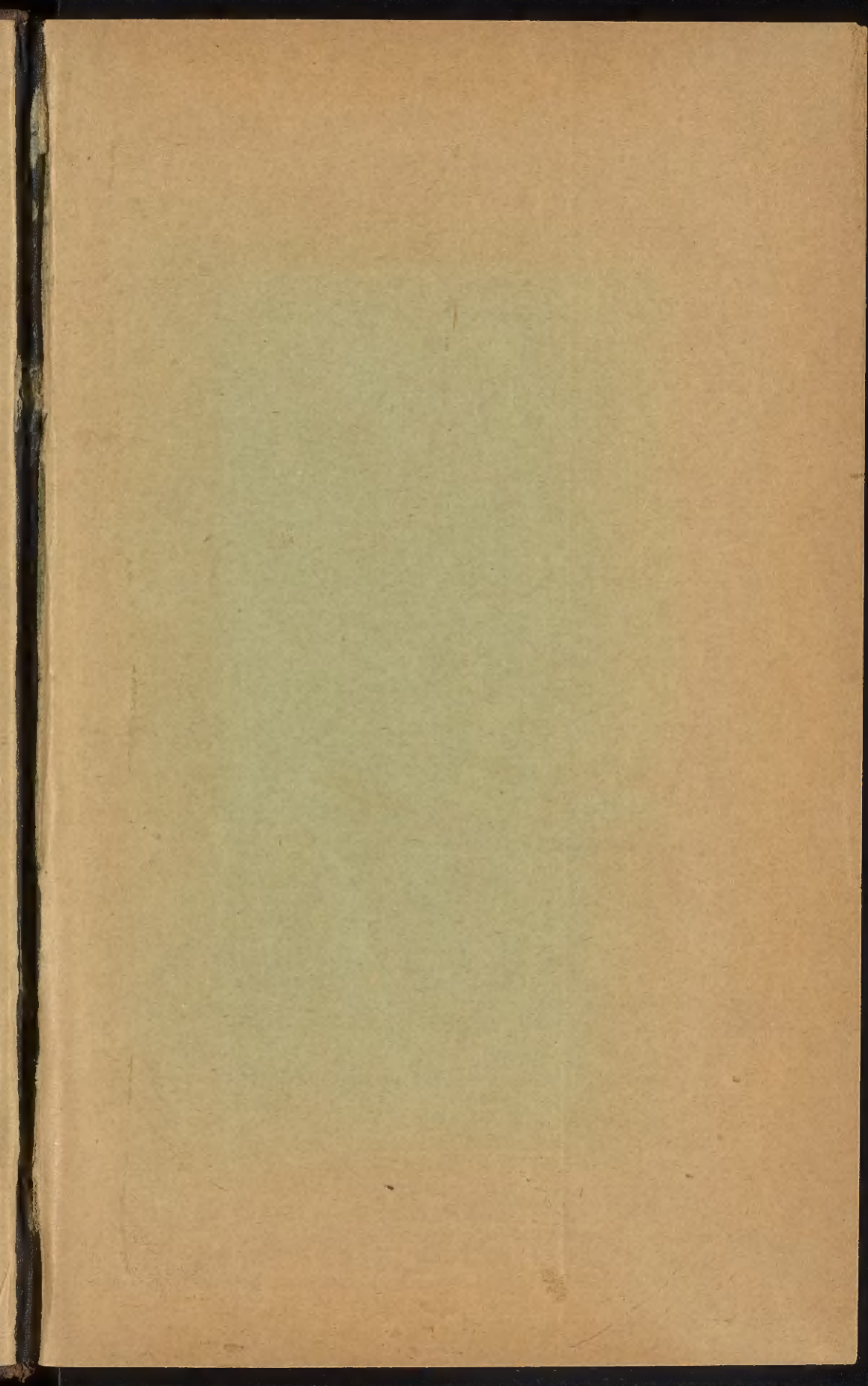
﴿ تمت الفهرست ﴾

قررت

إدارة الطباعة النورية

﴿ طبع الكتب الآتية بآياتها ﴾

ايضاح الدلالة في عموم الرسالة للشيخ الامام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية
كتاب النبوات للعلامة المذكور
تفسير سورة النور له ايضا
الفوائد لابن القيم الجوزية في التصوف
الدواء العاجل في دفع العدو الصائل للامام الشوكاني
كتاب التاريخ والعلل للامام المجتهد المحدث يحيى بن معين



COLUMBIA UNIVERSITY



0026816253

893.799

J953

v.1-2

FEB 12 1962

